جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

«*الشهاب الخفاجي وأثره في النحو*»

إعداد
صلاح عبد العزيز على السيد
المدرس المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة

رسالة مقدمة
إلى قسم اللغويات لنيل درجة العالمية
(الدكتوراه) من كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر

إشراف
الأستاذ الدكتور
ابراهيم عبد الرازق البسيونى
رئيس قسم اللغويات بالكلية

١٤٠٤هـ　　　　١٩٨٤م

" المقدمة "

" بسم الله الرحمن الرحيم "

++++++++

مقدمة البحث

======

الحمد لله الذى خلق الإنسان وعلّمه البيان ، والصلاة والسلام على دَوْحة البلاغة السامقة ، وينبوع الفصاحة الطاهرة ، محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه الكرام البررة .

اللهم إنّى أعوذ بك من فتنة القول ، ومن غرور النفس ، وأسألك التوفيق فى عملى والسداد فى قصدى ، لا يهدى لأقوم الأمور إلّا أنت ، ربنا هب لنا من لدنك رحمة ، إنّك أنت الوهاب .

١ ـ الموضوعُ وأسبابُ اختياره :

===================

إنّ الموضوع المُعَدّ لهذه الدراسة هو : " الشهاب الخفاجى وأثره فى النحو" والشهاب علم من أعلام العصر التركى ، وهو ضليع فى كل فنون عصره تقريبا ، فضلا عن شهرته الواسعة فى الشعر ، والنثر ، فهو شاعر مبدع وناثر بليغ ، وصاحب مقامات ومقالات أدبية ممتازة .،

والذى وجّهنى لبحث هذه الشخصية وتجلية آثارها ، وبخاصة فى اللغويات ، أنّنى صحبت تلميذه " عبد القادر البَغْدَادِى " فى رسالتى السابقة (الماجستير) وكنت معجبًا بشخصية البغدادى ، مشغوفًا بنحوه ، وماقدّمه للشاهد النحوى فى خزانته الكبرى فكنت حَفِيًّا بكل رأى أبداه البغدادى ، سعيدًا به ، .

فأخذت أُنَقِّبُ عن سر هذا النبع الطاهر ، وهذا العطاء الوافر ، وأخيرا . هدانى الله تعالى الى صاحبه ، وأصل إبْداعه ، وقد صرّح بذلك مسرة

فقال : جميعُ ماحصّلته من العلوم الأدبية ، إنّما هو قطرة من محيط الشهاب[1] . توقف الكثير عند علوم الشهاب الأدبيّة ، ولم يوسّعوا نظرتهم الى آثاره اللغوية ، وهى جدّ كثيرة ، ومتنوعة ، فأخذت هذا الخيط ، وبحثت عن كل نتاجه اللغوى ، فهالَني مارأيتُ ، وأدْهَشَنِي ماوجدتُ ، وجدْته درس القرآن الكريم دراسة نحوية ، طبّق فيها القاعدة على النص القرآنى بقراءاته المختلفة ، وهو فى أعلى درجات البلاغة بلا شك ، وذلك فى كتابه الكبير " عناية القاضى وكفاية الراضى على البيضاوى " .

فشاهدت الكتاب زاخرًا بشتى المعلومات اللغوية ، عارضًا آراء النحاة فى كل قضية نحوية ، أو صرفية ، أثارها ، ومدّليًا برأيه فيها ، بل وجدت أنّ كثيرا من آراء البغدادى فى الخزانة ، والشافية ، من فكر الخفاجى ، وإنْ لم يصرحْ بذلك ، فقد تأثّر به جد التأثر ، الى حد النقل عنه صفحات كثيرة .

كما رأيته فى مناقشته الحريرى فى " درّته " قد أتى بالعجيب المدهش ، وعرض لنا كثيرًا من اطّلاعاته الواسعة فى اللغة ، وبعد نظره فى الأساليب العربية ، ودعوته لتيسيرها على المولّدين من أبناء العربية ، وكل ذلك مؤيد بالدليل من فصيح كلام العرب ، مع دقته الفائقة فى توثيق الرواية .

فسعدت به أيّما سعادة ، واستقر رأيى على أنْ أختاره صاحبا لى فى هذه الرسالة ، وذلك تكملة لدراستى السابقة بالبحث عن الأستاذ والرائد ، وهو " الشهاب الخفاجى " ـ رحمه الله ـ .

---

(١) الخزانة ١ : ٦ المقدمة . هارون .

وأيضا : لوضعه في مكانه اللائق به بين النحويين المصريين ، وقد طغت شهرته في الشعر والأدب على كل فن له .

كما أنّ كثرة مؤلفاته في اللغويات ، وجوانبها المختلفة في هذا الفن ، تقتضي دراسة هذه الشخصية ، وسَبْر أغوارها ، ومعرفة آثارها في هذا الميدان .

وفي دراستي لتلك الشخصية اللامعة إشْبَاعٌ لحبي في النحو ، وشغفي بدراساته المختلفة على أعلامه البارزين ، ورفع الحَيْف والظلم عن أعلام هذا العصر الذي حكم عليه بالتخلف ، والجمود .

فقد وجدت أنّ التعميم في إطلاق هذا الحكم خطأٌ فادحٌ ، فإنّ هذا العصر شهد نجومًا نوابغَ ، وأعلامًا شوامخَ ، من أمثال صاحبنا ، والرّضِي ، والشَّبْرَامِلِّسي ، والحِمْصِي ، والدَّنُوشَرِي ، وغيرهم ، ممن لم تتوجه إليهم الدراسة الجامعية الجادّة لتجلية آثارهم ، ومكانتهم في هذا العلم .

لذلك أردت أنْ أُسْهِمَ بهذا الجهد بالكشف عن قيمة تلك الشخصية ، التي لم تأخذ حظها من الدراسة النحوية ، ولم تعرف إلاّ بالشعر ، والأدب .

كذلك أردت توضيح مكانة المدرسة المصرية ، وآثار أساتذتها في النحو ، والصرف .

وأستطيع أنْ أُوجِزَ أهدافَ هذا البحث فيما يلي : -

أولا : تجلية شخصية غامضة ، كان لها خطرها في الميدان العلمي ، في زمن انطفأ فيه سراج المعرفة ، وحكم عليه الكثير بالجمود والتخلف ،

وأنَّها صاحبة إبداع فى النحو ، والصرف .

ثانيا : معرفة المنهج الذى كان يسير عليه فى الدراسات اللغوية ، وهل يمكن الإفادة منه الآن ؟ تطويرًا لتلك الدراسات .

ثالثا : إضافة لبنة بهذا الجهد المتواضع الى ميدان البحث العلمى ، ودفعًا له الى الأمام ، وبخاصة فى فن النحو ، والصرف .

ولقد قَسَّمتُ رسالتى الى ستة فصول ، تسبقها مقدمة ، وتردف بخاتمة ، ثم وضعت فهرسا تحليليا لشواهدها من القرآن ، والحديث ، والشعر والأمثال ، والأعلام ، والمذاهب ، والأماكن ، والقبائل .

فالمقدمة تحدثت فيها عن الموضوع وأسباب اختياره ، وهدف البحث ومنهجه وما تشتمل عليه الرسالة من فصول .

أما الفصل الأول : " عصره وحياته "

فتحدثت فيه عن عصر الشهاب من النواحى السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وأساتذته الذين تعلم على أيديهم فى مصر وخارجها ، وتلاميذه ، وتأثيره فيهم ، ثم ختمت الفصل بالحديث عن رحلاته وأسبابها ، ومكانته العلمية ، ومذهبه وأخلاقه ، ووفاته .

وأما الفصل الثانى : " آثاره العلمية ومنهجه "

فتكلمت عن مؤلفاته المختلفة ، الموجودة أو التى فقدت ، وأفردت كل مؤلف بحديث خاص ، لبيان منهجه ، ومميزاته فيه ، ووضحت السمة الغالبة على

تلك المؤلفات ، وطريقته فى هذا البحث ، للإفادة منها عند الدراسات النحوية ، مع ضرب أمثلة مختلفة من تلك المؤلفات •

وأمّا الفصل الثالث : " أصول النحو عند الخفاجى "

فقد ذكرت فيه اتجاهه النحوى ، وعرضت بإيجاز سريع المدارس النحوية ، وبينت المدرسة التى ينتسب اليها ، ووضحت موقفه من المذاهب والآراء النحوية ، ونظرته للشواهد ، وموقفه من القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وكلام العرب المنظوم ، منه والمنثور ، والقياس ، والعلة النحوية ، وذكرت بعض الأصول التى التزمها فى كتبه النحوية ، والصرفية المختلفة ، ومصطلحاته النحوية التى سار عليها فى مؤلفاته ، وأَحْكَمْتُ عمله •

وأمّا الفصل الرابع : " بين الشهاب وأعلام النحاة "

فقد اخترت بعضًا من أعلام النحاة ، الذى ناقشهم الخفاجى ، مُراعيًا التسلسل الزمنى ، ووضحت منهجه فى هذه المناقشات ، وهدفه منها مثل : مناقشاته مع سيبويه ، والكسائى ، والفراء ، والمبرد ، وغيرهم وختمته بذكر أمثلة لمناقشاته القراءات القرآنية •

وأما الفصل الخامس : " المسائل النحوية التى ادّعى أنّه استقلّ بها "

فلقد تكلمت فى هذا الفصل عن مسائله النحوية التى ادّعى أنّه ابتكرها ، وقسمت الحديث عنها الى الأدوات ، والأساليب ، والأبنية ، والأعاريب ، وعرضت ذلك بحيدة وأمانة ، لمعرفة صحة كلامه ، ووصلت الى أنّ كثيرا من تلك المسائل قد سبقه غيره من العلماء بها •

وأمّا الفصل السادس : " المسائل الصرفية التى ادّعى أنّه استقل بها "

تكلمت فى هذا الفصل عن الموضوعات الصرفية التى عالجها ، ومنهجه فيها ، وبينت مدى تجديده لتلك المسائل ، وكل ذلك بالمنهج النقدى التاريخى ، لنعرف هل قلد أو ابتكر؟ .

وأخيرا :

ختمت الفصل بالحديث عن بعض المآخذ ، التى وقع فيها .

ثم أنهيت ذلك كله بالنتائج التى توصلت اليها فى هذا البحث ، وما أقترحه ، ثم ذكرت الفهارس الفنية المختلفة ، لتوضيح مضمون الرسالة ، ومحتوياتها .

منهج البحث :

أولا : المنهج التاريخى ، حيث أتتبع الفكرة على حسب تسلسلها الزمنى ، فى حياد ، ونزاهة ، ودقة .

ثانيا : الاعتماد على آثار الشهاب الموجودة تحت أيدينا ، فى استخلاص مذهبه النحوى ، ومنهجه فى دراساته .

ثالثا : توثيق وتحقيق أقواله بالطريقة العلمية السليمة .

رابعا : ذكر المراجع التى أخذ منها ، أو تحدثت عنه .

خامسا : تجديده فى هذا الفن ، وما أضافه الى التراث ، وأثر هذا

التجديد فى الدراسات اللغوية ، وذلك بالدراسة المقارنة ، لمعرفة جهده بالنسبة الى ماقام به السابقون ، ليحكم عليه حكمًا سليمًا .

سادسا : البعد عن الهوى والتعصب ، وتأييد الأقوال بدون دليل ، وإنما بجعل الحق هو الهدف ، والحجة القوية .

وأخيرا :

فإننى أتقدم بجزيل الشكر ، وعظيم التقدير ، الى الأستاذ الوالد والرائد الدكتور / ابراهيم عبد الرازق البسيونى - رئيس قسم اللغويات بجامعة الأزهر . الذى تفضل مشكورًا ، وقبل الإشراف على الرسالة ، وأمدنا بروحه الوثابة ، وعطائه الغزير ، نتيجة خبرته الطويلة ، وثقافته العريقة ، ماشجعنى على الإقدام فشجعت ، ودفعنى الى الإقبال والإيغال فى رحابه فاندفعت ، وإذا صحت النية وتوافر الزاد ، لم يعد لمتخلف وجه اعتذار ، لقد فتح لى قلبه ومكتبته ، فسهل لى المهمة ، وجعلها أمرًا ميسورًا ، فسعدت به سعادة كبرى ، وتشرفت بقيادته الباهرة ، وبطريقته الماهرة ، حتى خرج البحث - بحمد الله - ثم بمعونته الى حيز الوجود .

فله بالغ ثنائى ، وعظيم دعواتى ...

وبعد : فهذا جهد متواضع ، قمت به خدمة للبحث العلمى وأرجو أن يكون إضافة له ، بذلت فيه جهدى على قدر استطاعتى ، وما ادخرت شيئا فى سبيل إنجازه . فإنْ أكن وفقت فذلك من فضل الله ، وإنْ تكن الأخرى ، فحسبى أننى بذلت طاقتى ، ومامنحنى الله من قوة . - وماتوفيقى الا بالله - عليه توكلت واليه أنيب - والحمد لله أولا وأخيرا - وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . !!!

" المنصورة فى ربيع الثانى ١٤٠٤ هـ "

" صلاح عبد العزيز على السيد "

الفصل الأول

" عصره وحياته "

==========

ويشمل ما يلي : ـ

١ ـ عصره من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية

٢ ـ حياته • أساتذته • تلاميذه • رحلاته • مكانته • أخلاقه

وفاته •

الفصـــــل الأول

========

عصـــــره وحيـاتـــه

++++++++

أ ـ عصره : الحـالة السياسيـة

حكم السلطان الغورى مصر من (٩٠٦ ـ ٩٢٢ هـ) قبل الفتح العثمانى ، وكـانت خزائن الدولة خاوية ، لكثرة الفتن والحروب الأهلية ، والسرقات ، ففرض الضرائب وصادر الأمـلاك (١) ، واستولى على بعض التركات ، وبيع الأوقاف ، وحرمت مصر من ضرائب التجارة بين الشرق والغرب ، لكشف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح (٢) ، كما كسدت الحـالة الاقتصادية كسادًا عظيما (٣) ، وعرّض الغورى البلاد لأخطار فادحة بإدخال نفسه فى النـزاع بين السلطان سليم والشاه إسماعيل الصفوى سنة ٩٢٠ هـ ، وخروجه بالجيش الى الشام ، وحمله كل مال وسلاح ونفائس مصر ، وقد وقع كل ذلك غنيمة سهلة فى يد سليم بعد هزيمة الغورى وموته فى موقعة مرج دابق سنة ٩٢٢ هـ ، وحاول طومان باى بعده بشجاعته أن يدافع عن مصر ، ولكنه هزم ، وقتل وعلق على باب زويله سنة ٩٢٣ هـ ، وانتهت دولة المماليك بمصـر ، وضاع استقلالها ، ودخلت تحت حوزة الأتـراك ، الذين سفكوا الدماء البريئة (٤) ، وامتلأت بها شوارع القاهـرة ، كما هزموا الدولة الصفوية (٥) ، واحتلوا العراق سنة ١٠٤٨ هـ ، وابتلى العالم العربى بالحكم التركى المظلم ، ولقد قضى الفتح العثمانى على مصابيح العلم

---

(١) الغورى ص٦٨ أعلام العرب . (٢) المصدر السابق ص٨٣ .

(٣) بدائع الزهور ٥ : ٤٠٩ ، ٤٢٤ " وصف حوادث المحرم سنة ٩٢٠ هـ "

(٤) بدائع الزهور ٥ : ٤٢٥

(٥) تاريخ الشعوب لبروكلمان ٣ ـ ١٣٠ ، ١٣٣ .

والأدب ، وجعل مصر الزاهرة فى ظلام شديد ، ووجدت مصر نفسها صفرا من كل شئ ، بعد أن كانت عاصمة الشرق ، وحاضرة الإسلام ، ومنتدى العلم والعلماء وانتقلت منها الخلافة الإسلامية الى استانبول بعد تنازل الخليفة العباسى عنها للعثمانيين سنة ٩٢٣ هـ .

كما جمع السلطان سليم عددا كبيرا من أرباب الصناعات (١) ، وبعث بهم الى عاصمته ، كما نقل مقادير كبيرة من الرخام والأعمدة والكتب النفيسة ، فتهدمت أحياء كثيرة ، وابتدأ احتلالهم بالنهب والقتل والاعتداء من جنودهم ، فنفر منهم المصريون ، واشتهر ولاتهم بالظلم إلا النادر منهم مثل داود باشا سنة ٩٤٥ هـ وأبقوا المماليك لحكم الأقاليم فخربوا البلاد ، فضلا عن الديوان المكون من ضباط الحامية ، فزاد الصراع وأصبحت البلاد فى غاية الشقاء والبؤس (٢) .

ولقد أدخل العثمانيون نظما جديدة فى القضاء وفرضوا الرسوم على الزواج وغيره ، وبمضى الزمن تغيرت الحالة فأحبهم المصريون لانتصارهم فى الحرب على المسيحيين فدعوا لهم على المنابر بالنصر باعتبارهم حماة الاسلام والمسلمين .

وبالرغم من أن مصر ولاية عثمانية إلا أن الله جعلها زعيمة للعلم فى العالم الإسلامى فهى كعبة الطلاب من كل ناحية ، يجدون فى الأزهر الشريف أروقة الهدى ، ويعودون روادا للثقافة والعلم فى كل أنحاء العالم ، وكان المحمل يخرج من مصر (٣) ، وقوافل الحجاج تمر بها والعلاقات وثيقة بينها وبين أمة العرب ، وبين جنوب أوربا تجاريا ولهم جالياتهم التى تقيم فى القاهرة والأسكندرية ولهم تناسل فيها .

---

(١) تاريخ آداب اللغة لزيدان ٣ : ٢٨٣ .

(٢) الجبرتى ١ : ٢٤٠ ، ٢٥٢ ط بولاق .

(٣) الأدب المصرى فى عهد العثمانيين ص ١٧ وبدائع الزهور ٥ : ٤٦٢ .

٢ ـ الحالة الاجتماعية

لقد كان الحكم التركى شرا وبلاء على مصر ، فانتشرت بين المصريين بعض عادات لم تكن معروفة ، فمنها شراب القهوة (١) ، وكثر حديثهم فى حله وحرمته ، كذلك القصاص الذين استأجرهم الناس ليقصوا الحكايات الخيالية الجميلة ليشغلوا أوقات فراغهم ، وتصاحبهم آلات الطرب والعود مثل قصة عنترة وألف ليلة وليلة وغيرهما ، وكان لها أثرها الكبير فى المصريين ، كما ظهر بعد الحشيش الدخان لأول مرة سنة ١٠١٢ هـ (٢) ، ولما كثر شربه صدر قرار بمعاقبة من يشربه (٣) ، وانتشر مدعو الولاية فى كل مكان يحتالون على أكل أموال الناس بالباطل ، وقد روى الجبرتى قصة العليفى وفساده وقتله بسبب ادعائه النبوة ، كما سار بعضهم حفاة عراة ، وكثر اتخاذ التصوف والدروشة وسيلة للكسب الحرام كما كثرت الأضرحة حتى صار لكل قرية ضريحها ، وتقام الموالد لأصحابها التى أصبحت سوقا تجارية رائجة ومعرضا للسحرة والحواة والمراقص وسباق الخيل ، وقد اهتم الأمراء والأعيان بإقامة القصور والمساجد والمدارس والأضرحة (٤) بما يشهد ببراعة المصريين فى فن المعمار ، وقد تعرضت البلاد لكثير من الأوبئة والمجاعات التى تفتك بالناس فتكا ذريعا ، كما اعتدى العربان على الريف ، فأصبح فى أشد آلام الفاقة وسوء الحال ، وبالرغم من ذلك فقد كان للأزهريين (٥) مكانتهم عند حكام هذا العصر لجلال العلم فكانوا ملجأ الشعب عند حدوث الأزمات ، ولسانه الصادق عند الأمراء والحكام ، وكانت طلباتهم مجابة ، وتحدث الجبرتى عن كثير من هذه الصور المشرقة لعلماء الأزهر آنذاك .

---

(١) رحلة أبى بكر العياشى ط الجزائر ١٣١٩ هـ

(٢) لطائف أخبار الدول ص ١٢٥ . (٣) الجبرتى ١ : ٢٨ ، ٣ : ١٤١ .

(٤) انظر كتاب : إنجليزى بمصر لإدوارد لين ت فاطمه محجوب ط دار التحرير سنة ٧ ص ٩٧

(٥) أنظر الجبرتى جزء ١ : ٢٠٩ ، ٢ : ٨ طبع بولاق ، تحفة الناظرين للشرقاوى ٢٤٥

٣ ـ الحالة الثقافية

تدهورت الحالة الثقافية بمصر بصورة واضحة ، وأغلقت مدارس العلم والأدب ، ونزلت عليها الكوارث والمحن بعد أن كانت حافلة بحلقات العلم بمدارسها ومساجدها مهوى العلماء والمتعلمين من أقطار الدنيا ، وابتليت مصر بأكبر محنة وبأشنع استعمار ، فهو يعمد الى إظلام منطقة لينير على حساب ذلك منطقة أخرى ، لقد نقلوا كل مظاهر الثقافة من الكتب وغيرها الى عاصمتهم ، فحرمت مصر أغلى كنوزها (١) ، ثم نقلوا كثيرا من العلماء والأدباء والأمراء والوراقين ، وأرباب الصناعات الى بلادهم ، وقلت أموال الأوقاف التى كانت محبوسة على العلماء وطلبة العلم ، فتفرق الطلاب وانفضت سوق العلم ، ولم يبق منه إلا شعاع ضئيل أحنى عليه الأزهر الشريف وحماه ، ولولاه لا نطفأت الشعلة تماما ، وحلت اللغة التركية محل العربية رسميا ، وانتشرت كلماتها فى الكتابة والحديث ، وأغلق ديوان الإنشاء الذى كان له الفضل فى إحياء العربية وآدابها ، وقد شغلت أفكار علم الكلام الناس فى هذا العصر ، وألفت فى ذلك الكتب المختلفة مثل " رسالة فى الايمان " (٢) للخفاجى نصر فيها مذهب أهل السنة ، كما نصر مذهب المعتزلة بهاء الدين العاملى ٩٩٢ هـ ، وألف كتاب " الكشكول " ولقد اتخذت الدولة المذهب الحنفى مذهبا رسميا لها ، وبالرغم من الدعاية له ، لم يجتمع عليه المصريون ، وإنما تمسك الكثير منهم بمذهب الشافعى ومالك ، وألفت فى فضائل كل مذهب الكثير من الكتب .

كما ظهر فى هذا العصر عدد كبير من كبار الفقهاء ، الذين نالوا شهرة واسعة فى جميع الآفاق (٣) نذكر منهم مثلا فى المذهب الحنفى : أحمد بن محمد الشوبرى ت ١٠٦٦ هـ

---

(١) المفصل ص ٢٧٨ طبع بولاق

(٢) مخطوط رقم ١٨٠ م ، ١٣ ش دار الكتب بالقاهرة .

(٣) خلاصة الأثر ١ : ١٧٤ ط الوهبيه سنة ١٢٨٤ هـ .

وفى المذهب الشافعى شمس الدين الرملى ت ١٠٠٤ هـ (١) ، وفى المذهب المالكى سالم ابن محمد السنهورى ت ١٠١٥ هـ (٢) ، وفى المذهب الحنبلى : منصور البهوتى ت ١٠٥١ هـ (٣) ، الذى وصل إليه الطلاب من جميع الجهات .

وكان للجامع الأزهر أثره الكبير فى الحركة الثقافية فى هذا العصر وماقبله ، فكان المعين الطاهر وقطب الثقافة والمعارف . - وسنفرد له حديثا خاصا به -

وكان بجوار الأزهر المعاهد والمساجد فى القاهرة والأقاليم وكلها مشاعل تضيئ طريق النور لطلاب المعرفة ، كما أن الكتاتيب كانت منتشرة فى جميع القرى والمدن والعاصمة ، يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة .

أما الثقافة الطبية : فلقد كان بالقاهرة مدرسة وحيدة للطب فى المارستان المنصورى ودرس فيها داود الأنطاكى ت ١٠٠٨ هـ ، الطبيب البارع الذى تخرج على يديه الكثير .

وأما العلوم الرياضية:فقد درسوها ولكن الإقبال عليها كان قليلا جدا ، كما انتشرت المكتبات بالقاهرة والأقاليم ، واشتهر كثير بنسخ الكتب ، ومحلات الوراقين كثيرة ، .

وأما كتب التصوف:فقد انتشرت فى دائرة المتصوفة ، وإن كان أغلبهم لم يقبلوا نظريات الاتحاد والحلول ، كما ثار جدل شديد حول كرامات الأولياء فى حياتهم وبعد مماتهم ، وألفت كتب لإثبات ذلك مثل الشعرانى فى كتابه لطائف المنن (٤) - كما رد العلماء على ابن تيميه الذى منع زيارة القبور حتى القبر النبوى الشريف ، كما ظهر فى هذا العصر مؤلفات كثيرة فى الروحانيات ، وفك الأرصاد والطلاسم والتنجيم وغيرها ، ولقد أراد الله لمصر أن تكون كعبة العلم وقبلة العلماء ، فوفد عليها فى هذا العصر علماء أجلاء ، عوضوا المسلمين مافقدوه من التراث وسأذكر بعضهم على سبيل المثال وهم :-

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ١٧٤ الوهبية . (٢ ، ٣) الأدب المصرى ٤٤ والجبرتى ١ : ١٨٧ .

(٤) صفحة ٩١ وما بعدها طبع بولاق ١٢٨٨ هـ .

بهاء الدين العاملى صاحب الكشكول ، وداود البصير صاحب كتب الطب ، وابن يوسف الحنبلى ، صاحب المؤلفات الرائعة ، والمقرى صاحب نفح الطيب وغيره ، وعبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب وغيرها ، وبدر الدين العباسى مؤلف معاهد التنصيص والزبيدى صاحب شرح القاموس ، وتجد فى هذا العصر حركة نشطة فى كل فروع المعرفة على أيدى علمائها المتخصصين فى علومهم مثل البكرى والشعرانى فى التصوف ، وابن حجر والسجاعى ،من المحدثين ، وكذلك الصبان والكفراوى من النحويين ، وابن إياس الحنفى والإسحاقى والجبرتى ، من المؤرخين ،ونور الدين الحلبى ،ومحمد بن على الداوودى ، من كتاب السير والتراجم .

وبعد : فهذه أمثلة بسيطة سقناها لنوضح الحالة الثقافية فى مصر فى هذا العصر وفيها يظهر لنا مايلى :-

أولا : فى بدء هذا العصر كانت الحركة الثقافية ضئيلة جدا ، نتيجة عسف الأتراك بكل مظاهر الثقافة فى مصر .

ثانيا : نمت هذه الحالة رويدا رويدا ، وذلك على أيدى علماء الأزهر الذين حافظوا على الأمانة حتى وصلت على أيديهم الى قمة ازدهارها .

ثالثا : فى أخريات هذا العصر ونتيجة لوفود علماء الاسلام الى مصر ازدهرت حركة التأليف ووجدت أمهات الكتب العربية فى هذا العصر ، ولذلك من الخطأ الواضح الحكم على العصر كله بالتخلف والجمود

رابعا : هذا يدعونا الى الحديث عن أصل هذه الثقافة ، ومعينها الفياض الذى حمى الشعلة فى وقت الشدائد والمحن ، ألا وهو الأزهر الشريف .

الأزهـــر الشـــريف

(١)

الأزهر مشعل الدعوة ، وطودها الراسخ ، حفظ الثقافة العربية أكثر من ألف عام ويفيض منها على روّاد المعرفة شرقًا وغربًا ، بعد انزواء أعلامها فى بغداد والأندلس وعصم اللغة من عوادى الأيام ، وهو منهل طلاب الفقه فى كل أرجاء الدنيا ليتفقهوا فى الدين وينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم ، وهو لسان الشعب كلما بغى عليه الحكم ، يخشاه (٢) المستعمرون ، لأنه أجّج الثورات ، وعلّم الرجال الجهاد ، والكفاح على مر العصور (٣) .

لقد أنشأ الفاطميون الأزهر سنة ٣٦١ هـ مسجدا للعبادة ، ولنشر المذهب الشيعى ودراسة العلوم الاسلامية والفلسفة ، وبدأ يعقوب بن كِلّس سنة ٣٧٨ هـ فى تدريس المذهب الفاطمى وبقى هكذا حتى عُطّلت الصلاة فيه فى عهد الأيوبيين (٥٦٧ هـ) وحل المذهب السنى مكان المذهب الشيعى ، إلى أنْ جاء الظاهر بيبرس فنُودِىَ لصلاة الجمعة (٦٨٦هـ) بعد تعطلها عدة قرون من الزمان ، ونهض الأزهر ليؤدى دوره فى سبيل الله .

والجامع الأزهر يدرس فيه التفسير والحديث والفقه والنحو والمنطق والرياضيات وله أروقة وأوقاف ، وبه مكتبة قيمة ، والدراسة فيه تعتمد على نظام الحلقات طول اليوم ، وللطالب الحرية فى اختيار ماشاء منها ، ويمنح إجازة بعد امتحانه ونجاحه ، وله معاهده الملحقة به ، لقد عبث الأتراك بكل شىء فى مصر إلّا الأزهر فقد راعهم جلاله ومجده ، فوقفوا خاشعين ، وقد زاره السلطان سليم مرارا ، وصلى فيه متبركا به ، كما غزا بلاد الأتراك (٤) بعلمه وأدبه وكتبه ، فعرّب منهم طائفة ، ألّفوا بالعربية كالفيروزبادى وأبى السعود والقنارى وغيرهم .

---

(١) من مقال بمجلة الأزهر فبراير سنة ١٩٦١ للزيات .

(٢) ص ١٨ من كتاب نضال الأزهر ، د / رجب البيومى .

(٣) الأزهر فى ألف عام د / عوف ص ٣٨ ، ٥٨ . (٤) مجلة الأزهر فبراير سنة ٦١ ص ١٢٦ ورحلة العياشى ١ : ١٠٦ الجزائر ، والمفصل لوزارة المعارف ص ٣٠٤ ط بولاق

وفى بدء النهضة كان لشيوخ فضل القيادة ، كما كان لطلابه النجباء فضل الريادة العلمية ، مثل النبراوى والطهطاوى وعلى مبارك وغيرهم .

إن رسالة الأزهر قائمة على ركنين : الدين واللغة - ولقد حافظ عليها من قديم الزمان ، وبخاصة أيام المحن التى حلت بالمسلمين .

ومازال الى يومنا - بعون الله - بعد أن تحول الى جامعة للدين والدنيا يؤدى دوره المبارك ، فى جميع بلاد الاسلام ، حماه الله ، وصانه للغة القرآن والدين .

الدراسات النحوية

كثرت الكتب المؤلفة فى النحو والصرف ، ونشطت بصورة رائعة ، فشرحت شرحا جيدا وكتب عليها الحواشى والتقريرات ، فهو عصر خير وبركة على النحو العربى (١) ، وإن كان سمى بـ " عصر الحواشى " لكثرتها ، ولكن هذا لا يمنع أن نقول إن هذا العصر : ظهر فيه علماء أجلاء خدموا النحو شرحا وتأليفا من أمثال : ابن قاسم العبادى ت ٩٩٤ هـ وله حاشية على شرح ابن الناظم ، والشنوانى ت ١٠١٩ هـ وله عدة مؤلفات نحوية منها حاشيته على قطر الندى لابن هشام ، وحاشية على شرح الفاكهى له ، وحاشية على شرح الشيخ خالد لقواعد الإعراب لابن هشام ، والدنوشرى ت ١٠٢٥ هـ ، وله كتب قيمة فى النحو منها حاشيته على التصريح ، وأكثر شعره فى مسائل النحو ، والشيخ يس ت ١٠٦١ هـ ، وله حاشية على قطر الندى لابن هشام ، وحاشية على الفاكهى وعلى التصريح ، والحفنى ت ١١٧٨ هـ ، وله حاشية على الأشمونى ، عارضها الصبان كثيرا ، والصبان ت ١٢٠٦ هـ وحاشيته على الأشمونى مشهورة ، وهى مملوءة بالنقدات والاعتراضات على الحفنى ، وهذا قل من كثر ، وهو يدل على قوة هذه الدراسة ونشاطها ، وإن اتجهت الى الحواشى .

ويرى أستاذنا الشيخ الطنطاوى (٢) فى هذا العصر : -

---

(١) نشأة النحو ٢٥٥ والمدارس النحوية ٣٦١ د / ضيف

(٢) نشأة النحو ٢٥١ ، ٢٥٢ .

" إنَّ أعظم مايقع عليه بصرك هو حواشٍ على شرح متون ابن مالك وابن هشام ، وفى الشرق على شروح كافية ابن الحاجب ... وإنَّ البعض يختلف فى تقدير هذا العصر مع كثـــرة مؤلفـاته فيحكم عليه بأنَّ حواشيـه مملوءة بالنقول الضطربة ، والتعقيد والالتواء فى العبارة والتهافت عليها مع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخـرى ، والاستطراد ، وأنَّها تصـرف الذهن عن لُبِّ المقصود الى القشور اللفظية والفلسفة التأليفية ، وأنَّها لاتأتى لهذا العلم بطائل . ثـم يرى : أنَّها لو تخلصت من الدراسة اللفظية ، والأخذ والرد ،واعتمدت على الأساليب العربية لاغير، لأعطت النحـو حللا من البهجة والرواء ".

وهذا كلامٌ حَسَنٌ ، ولكن الحكم العـام على كل المؤلفات ظلم وجور ، فإنَّ بعضها فى قمة الوضوح ، وسهولة التعبير ، مثل:التصريح للشيخ خالد الأزهرى، وكتب ابن هشـــام ونحو ذلك ، كما أنَّ الأخذ والرد لدراسة الأساليب وتمحيص النصوص ، إنَّما ذلـــــك للمتخصصين وهذا شىء مهم جداً لفهم النص ، وتعويد الدارس دقة الرواية ، وكيفية أخذ الأحكـام النحوية منها ، فلا عيب على المؤلفات فى حد ذاتها ، لأنَّها صادقة مع بيئتهـا وعصرهـا ، ثم يأتى واجب الأجيال التالية فى الشرح والبسط والعرض ولكن العيب حقـــا ! هو انصراف الهمم عنها، ضعف العزائم فى التحصيل، ولو عرضت هذه الكتب بأسلوب عصرنـــا، لكان لها شأن كبيـر ، ولكن الاستعمـار هو الذى زعزع ثقة الأمة بلغتها ، لضياع شخصيتها ودوام استعمارها ، فانصرفت عنها ، ولم يجد الأبناء الحافز المنشط ، والدافع القـــوى ليسيـر الأبنـاء على طريق الأجـداد ، فهذا العصر ـ فى نظرى ـ خدم النحـو خدمة كبيرة ، وكان خيـراً وبركـة عليـه .

حـالة اللغـة والأدب

لقد أصيبت اللغة والأدب إصاباتٍ قاتلةً ، وانتشرت العـامية والتركية على كل لســـان ، ويتحدث جورجى زيدان (١) عن هذه الحالة فيقـول :ـ

---

(١) تاريخ آداب اللغـة ٣ : ٢٧٣ ط بولاق .

" أما اللغة وآدابها ، فأصيبت أكبر إصابة ، إذ أصبحت التركية لغة رسمية فى كل ماله صلة بالحكومة ، وأغلق ديوان الإنشاء ، وأصبحت الكتابة ركيكة متكلفة ولم يجد الشعرا من يهتم بشأنهم أو يستمع لهم فضلا عن أن يكافئهم ، وتقاصرت هم الشعراء فى الأغراض الهامة ، وعجزوا عن استخدام المعانى السابقة ، وقلت أغراضه كما دخل الشعر كثير من الكلمات العامية والدخيلة ، وبخاصة التركية وكثرت القصائد المشطرة والمخمسة ، كما انحطت لغة التخاطب حتى أوشكت أن تكون عامية حتى بين الخواص والمشتغلين بالعلم والأدب والتأليف ، بل كان يعتبر الاشتغال به عيبا " .

ثم يقول : ـ " فهذا هو العصر المظلم حقا الذى أطفأت فيه المواصف مصابيح العلم والأدب " .[1]

وأرى : ـ أن زيدان مبالغ فى حكمه فليس العصر كله بهذا التصوير ، كما أنه لم يخل من أعلام أضاءت الطريق ، وأشعلت مشاعل العرفان من أمثال صاحبنا الخفاجى والفيومى ونحو ذلك .

لقد حفظ الله القرآن فحفظ اللغة العربية بحفظه ، وصانها عن الفناء وأوقف بذلك قانون الاجتماع فى القضاء على بعض اللغات مثل الفرعونية والأكادية ونحوهما وكان ذلك الحفظ على يد هذا المعهد العريق ، وأصالته الدينية فحفظها وحماها ، فلما جاءت النهضة الحديثة ، وجدت اللغة العربية وآدابها فى يد أمينة ، فأعاد اليها روحها وبهاءها ألا وهو الأزهر الشريف ، ممثلا فى علمائه وشيوخه الأجلاء ، وطلابه النجباء .

---

(١) تاريخ آداب اللغة ٣ : ٢٧٧ ط بولاق .

ب) ـ حياة الشهاب الخفاجي : (٩٧٧ـ١٠٦٩هـ ـ ١٥٦٩ ـ ١٦٥٩ م)

نسبه :

تجمع المراجع التى سجلت تاريخ الشهاب (١) على اسمه ولقبه بلا خلاف ، برغم كثرتها وذلك لشهرته ، ونبوغه فى سائر المعارف فهو : ـ

الشيخ أحمد (٢) بن محمد بن عمر قاضى القضاة ، الملقب بشهاب الدين الخفاجي المصرى الحنفى صاحب التصانيف السائرة ، وأحد أفراد الدنيا المجمع على تفوقه وبراعته "

فلقبه شهاب الدين الخفاجي ، ويرجع نسبه الى قبيلة خفاجة ، وهى فرع من بنى عامر القيس . يقول عنه ابن معصوم فى " السُّلَافة " (٣) .

" أحد الشهب السيارة ، والمقتحم من بحر الفضل لجه وتياره ، فرع تهدل من خفاجة وخفاجة هى قبيلته التى ينتمى اليها " .

ويقول فنديك (٤) : " الخفاجي يرجع نسبه الى قبيلة خفاجة ، وسكن أبوه فى قطعة أرض بقرب سِرْياقُوس شمالى القاهرة "

وأصله من شَنْوان ، وهى قرية صغيرة من قرى المنوفية ، قبل أنْ ينقل الى سِرْياقُوس ، فهو عربى أصيل أثبتت المراجع التاريخية نسبه وعروبته ، وأنَّه فرع أسرة نزحت من الحجاز ، واستوطنت مصر من قديم الزمان ، ولكن المراجع تهمل كنيته ، ويرجع ذلك فى ظنى الى أنَّ العصور المتأخرة ، تهمل كنية الأسماء لبعدها عن أمجاد العرب ، واعتزازهم بشخصياتهم

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ٣٣١ ، الأعلام ١ : ٢٢٧ آداب اللغه ٣ : ٢٨٦ سلافة العصر ٤٢٠ تاريخ الأدب العربى ص٣ المفصل ٢٨٠ عناية القاضى ١ : ١وما بعدها، دائرة المعارف للبستانى ٢٨٣ ، ٢٨٨ م ١٠ ط الهلال ١٨٩٨ م .

(٢) خلاصة الأثر ١ : ٢٤٢ وعناية القاضى ١ : ٨٥٧ (٣) اكتفاء القنوع ٣٥١ .

(٤) الخفاجيون فى التاريخ ١٣٩ .

أسرته ونشأته :

ولد الخفاجى بسرياقوس فى ظل أسرة تعيش حياة رافهة ، وعيشا رغدا ، وأفرادها أصحاب علم وفضل وفقه ودين ، فأبوه أحد علماء عصره ، وأعلام دهره ، كان من الفضلاء الديّنين ، والأدباء البارعين ، وخاله أبو بكر الشنوانى علامة عصره ، وسيبويه زمانه ، لذلك تلقى العلم على خيرة العلماء ، وأفاضل الأساتذة فى كل أنواع المعرفة ، فكانت بيئته علمية ، لذلك درج على حب العلم وتحصيله فضلا عن شاعرية ساعدت على التفوق والتقدم ، ـ تحدث عن نشأته وطلبه للعلم فقال (١) :ـ

" قد كنت فى سن التمييز فى مغرس طيب النبات ، عزيز فى حجر والدى ، متمتعا بذخائر طريفى وتالدى ، مربى بغذاء على الظاهر والباطن فى النعيم المقيم ، وأرفع المساكن ومقام والدى غنى عن المدح ، والورق (٢) بأوكارها لا تعلم الصدح ، فلما درجت من عشى قرأت على خالى سيبويه زمانه علوم العربية ، ونافست إخوانى فى الجد والطلب ، ثم ترقيت فقرأت المعانى والمنطق وبقية علوم الأدب الاثنى عشر ، ونظرت كتب المذهبين : مذهب أبى حنيفة والشافعى ، مؤسسا على الأصليين من مشايخ العصر ، متنزها فى حدائق السحر ، موشحا لآدابى بحلل النظم والنثر .

أساتذته وأشهرهم :

أخذ الشهاب العلم عن كثير من شيوخ عصره فى مصر ، ثم ارتحل بعد ذلك الى خارجها للتلقى عن العلماء ، الذين أفادوا منهم كل الإفادة ، وتبحر فى العلوم اللغوية والدينية والفلسفية ونحو ذلك ، ومن أجلّ من أخذ عنهم فى مصر وخارجها (٣) ، والده ، خاله ، الشمس الرملى ونور الدين الزيادى ، والعلامة العلقمى ، والشيخ ابن غانم المقدسى .

---

(١) ريحانة الألبا ص ٢٧٢ ، ٣٠٩ .

(٢) الورق جمع ورقاء وهى الحمامة . القاموس ٣ : ٢٨٩ مادة (و ر ق) والأوكار جمع وكر وهو العش القاموس ٢ : ١٥٦ مادة (وكر) (٣) خلاصة الأثر جـ "١" / ٣٣١ .

ومحمد الصالحى الشامى ، والعنايـاتى والمغربى والشيخ داود البصير ، وابن العصام بالحرمين الشريفين والشيخ ابن عبد الغنى وابن عزمى والحَبْر داود بالقسطنطينية .
وكل واحد منهم مشهود له بالكفاءة والمقدرة ، وبعد انتهاء مدة التلقى يأخذ إجـازة مكتوبةً بما رواه ، ليرويه لمن بعده على عـادة أهل عصره .
وكل أستـاذ من هؤلاء تلقى عنه فرعـا من فروع العلوم اللغويةّ والعقليةّ والدينيـةّ ونحـو ذلك ، لذلك تعددت معارفه من نَحْوٍ الى لغة وبلاغة ومنطق وفلك وأدب وغير ذلك .
وسأسوق حديثـا موجـزا عن كـل شيخ لـه وتأثيره فى الشهاب .

١ ـ والـده : محمد بن عمر الخفـاجى (٩٢٧ ـ ١٠١٩ هـ)

هو والد الشهاب الخفاجى المصرى ، وكان من فضلاء عصـره[1] ، وأدبائه المتعمقيـن المحققين ، تلقى العلم عن كبار الشيوخ ، وتصدر للإفـادة ، فانتفع به جماعة من كبـار العلماء من جملتهم الشهاب الخفاجى ، وأبو بكر الشَنَوانى وكانت وفـاته فى سنة إحدى عشرةَ بعد الألف[2] ـ وتأثيره فى الشهاب واضح ، فقد تخرج فى كثير من الفنون على يديه ، وهو أول أستـاذ جلس إليه ، وأفـاد من علمه الغزير فى علوم الأدب واللغة ومؤلفات الشهاب خيـر شاهـد على مـانقـول .

---

(١) ترجم له صاحب خلاصة الأثر ٤ : ٧٦ ، دائرة المعارف للبستانى ٧: ٤١١ والخفاجيون فى التاريخ ص ١٤٠ والشهاب فى الريحانة ١٤٢ .

(٢) ويذكر الشهاب فى الريحانة ١٤٢ أنّ وفـاته سنة ١٠١٩ هـ بخلاف ماذكر أصحـاب المراجع الأخرى ، وأنـا أطمئن الى رأى الشهاب فى تعيين التاريخ الحقيقى للوفـاة .

٢ ـ أبو بكر الشَنوانى : (٠٠٠ ـ ١٠١٩ هـ)

هو أبو بكر إسماعيل بن شهاب الدين (١) ، وجده الأعلى ابن عم سيدى على الشريف الوفَائى التُونسى ، ولد بشَنوان وتخرج فى القاهرة ، وابتلى بالفَالِج ، فكان لا يقوم إلاّ بمساعد ، وكان بيته منتدى الأفاضل لمحبة العلماء له ، تلقى العلم عن ابن قاسم ومحمد الخفاجى وابن حَجَر وغيرهم واشتهر بكثرة اطّلاعه على اللغة والشعر ، مجيدا فى النحو حتى عرف بأنّه سيبويه زمانه ، كما تخرج على يديه الكثير منهم الشهاب الغُنَيْمى والحَلَبى والشهاب الخفاجى وغيرهم كثير .

وقد ألف كثيرا من الكتب النحوية ، مثل حاشيته على متن التوضيح وعلى شرح القطر ، وغير ذلك مما يدل على سعة معارفه وغزارة مادته .

ولقد أثر فى الشهاب ، إذْ كان ثانى أستاذ جلس اليه ، وتلقى عنه وهو خاله ، ترجم له فى الريحانة وأشاد به وتوفى فى ١٣ من ذى الحجة ١٠١٩ هـ ودفن بمقبرة المجاورين .

٣ ـ الشمس الرَملِى : (٩١٩ ـ ١٠٠٤ هـ)

هو محمد بن أحمد بن حمزة الملقب شمس الدين بن شهاب الدين الرملى المنوفى (٢) المصرى الأنصارى الشهير بالشافعى الصغير ، ولد بمصر ونسب الى رملة قرية صغيرة بالقرب من البحر وبالقرب من مُنْيَة الرملِ ، تعلم على والده ، فأخذ عنه الفقه والتفسير والنحو والصرف والبلاغة وغيرها ثم أخذ عن الشيخ زكريا والدميرى وبرهان الدين وغيرهم

---

(١) أنظر خلاصة الأثر ١ : ٧٩ ، ٨١ والريحانة ١٤٢ ـ ١٥٠ والخطط التوفيقية ١٢ : ١٣٨ ـ ١٤٣ ط بولاق ١٣٠٥ هـ عند الكلام على شنوان .

(٢) أنظر فى ترجمته خلاصة الأثر ٣ : ٣٤٣ ـ ٣٤٧ والريحانة ٣٥٠ .

كما تتلمذ على يديه تلاميذ والده ومن الشام المَيْدانى والغَزى وقد ألف الكتب المفيدة منها شرح المنهاج والطريق والعباب وغير ذلك •

ولقد أثَّر فى الشهاب حيث حضر دروسه الفرعية وصحيح مسلم • وأجازه بجميع مؤلفاته ومروياته • وظهر أثر ذلك فى الخفاجى فى حاشية الفرائض التى ألَّفها وتوفى بمصر فى رجب سنة ١٠٠٤ هـ ـ رحمه الله رحمة واسعة •

٤ ـ نور الدين الزِّيادى : (٠٠٠ ـ ١٠٢٤هـ) (١)

هو على بن يحيى الملقب نور الدين الزيادى المصرى الشافعى • شيخ العلماء الولى الورع • نسب لمحلة زِيَاد بالبحيرة • تعلم فى الأزهر • وانتهت اليه الرياسة العلمية لجميع علماء عصره • تلقى العلم على الشهاب الرملى وولده • والبُرُلسى والبكرى وابن حجر وغيرهم •وكان من تلاميذه اللقانى والحلبى والأجهورى وغيرهم كثير •

ولقد تلقى الشهاب الخفاجى عنه علم الفقه • ولازمه طويلا وتأثر به فى مؤلفاته الفقهية وتوفى سنة ١٠٢٤ هـ • ودفن بتربة المجاورين •

٥ ـ إبراهيم العَلْقَمِى : (٢)

أحد شيوخ الخفاجى • تلقى عنه علم الحديث • وكان خاتمة المحدثين • جلس إليه فى الجامع الأزهر • وصرح بفضله وتأثيره فى كتابه " نسيم الرياض " وأنَّه سنده فى هذا الكتاب رحمه الله رحمة واسعة فقد كان أستاذًا قديرًا لامعًا •

---

(١) خلاصة الأثر ٣ : ١٩٥ ـ ١٩٧ بتصرف • والريحانه ٣٥١ •

(٢) له ترجمة بسيطة فى دائرة المعارف للبستانى ١ : ١٥٤ ولم يذكر مولده ووفاته وفى الريحانة للشهابى كذلك • وذكر عنه تأثيره فى الشهاب فى نسيم الرياض ١ : ٣ •

٦ ـ علي بن غانم المَقْدِسي : (٩٢٠ ـ ١٠٠٤ هـ)

هو علي بن محمد بن علي بن خليل بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن غانم (١) ويصل نسبه الى سعد بن معاذ سيد الخزرج ، المقدسي الأصل ، القاهري المولد والسكن ، الملقب نور الدين الحنفي ، سيد الحنفية في عصره ، وأحد أفراد العلم المجمع على جلالته وبراعته ، تلقى العلم على الشيوخ الأجلاء مثل: ابن حسن الحنبلي والبكري والرملي ، كما قصده الطلاب من كل صوب منهم الشهاب الغنيمي وأبو المعالي وغيرهم . وله كتب في الفقه وغيره مثل: شرح الكَنْز .

وتلقى عنه الشهاب طرفا من العلوم ومن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وتوفي في جمادى الآخرة سنة ١٠٠٤ هـ ، ودفن بتربة المجاورين .

٧ ـ أحمد العناياتي : (٠٠٠ ـ ١٠١٤هـ)

هو الأديب أحمد (٢) بن أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الكريم ، النابلسي الأصل المكي المولد ، نزيل دمشق ، الشاعر المشهور نسب الى أبيه أبي العنايات ، ونشأ زاهدًا في الحياة ، محبا للعزلة ، قليل التكسب بشعره ، جلس اليه الشهاب وتأثر بعلمه وشخصيته فصار صديقه الوفي ، وتوفي بدمشق سنة ١٠١٤ هـ وقد تجاوز الثمانين .

٨ ـ محمد الصالحي الشامي : (٩٥٦ ـ ١٠١٢ هـ)

(٣)
هو محمد بن نجم الدين بن محمد الملقب شمس الدين المعروف بالصالحي الهلالي الدمشقي ، الأديب الكاتب الشاعر المعروف ، ولد بدمشق ، وحفظ القرآن الكريم بها

---

(١) خلاصة الأثر ٢ : ١٨٠ ـ ١٨٥ ، الريحانة ٢٣٨ ، كشف الظنون ٥ : ٧٥٠ .

(٢) خلاصة الأثر ١ : ١٦٦ ـ ١٧٠ ، الريحانة من ص٨ ـ ١٤ .

(٣) خلاصة الأثر ٤ : ٣٣٩ ومابعدها ، ٣٤٨ ـ الريحانة ص١٤ .

وتعلم الفقه بمكة ، وعاش في دمشق حَصُوْرًا (١) ، حسن الفهم ذكيا ، ملازما للعزلة بالمسجد وتلقى العلم على شيوخ كبار منهم ابن حجر والعماد الحنفي وصار علما في الفقه والتفسير والأدب ، ولما قدم الى القاهرة جلس اليه الشهاب ، فأفاد من أدبه وشعره وتحدث بتأثيره فيه في كتاب الخبايا ، وسجل مادار بينهما وما تراسلا به من قصائد الشعر .

وتوفي ـ رحمه الله ـ في صفر ١٠١٢ هـ ودفن بمقبرة الفراديس .

٩ ـ محمد رَكْرُوك المَغْرِبي : (٠٠ ـ ١٠١٦ هـ)

هو محمد بن أحمد بن علي القاضي شمس الدين المعروف بابن المغربي المالكي (٢) الدمشقي ، مفتي المالكية بدمشق ، عمل بالجامع الأموي مؤذنا ، ودَرَّس به ، ثم اشتغل بالقضاء ثم صار إماما للجامع الأموي ، تلقى الفقه عن ابن المُرَجَّل ، وأخذ عن علماء مصر كالبَنُوفَري وغيره ، وعلماء مكة ، ثم جلس اليه الخفاجي فتلقى عنه علمي العروض والقافية وعلوم الأدب ، وصرح بذلك في ريحانته (٣) ، وتوفي بدمشق ١٠١٦ هـ ودفن بباب الصغير .

١٠ ـ داود الأنطاكي : (٠٠٠ ـ ١٠٠٨ هـ)

هو داود بن عمر البصير (٤) ، نزيل القاهرة ، الحكيم الطبيب ، شيخ العلوم الحكمية وأعجوبة الدهر ، ولد بأنطاكية ، وحفظ بها القرآن الكريم ، وتعلم علوم اللسان ، ثم انتقل الى دمشق للتعليم ثم هاجر الى مصر للتدريس ، ولكنه لم يوفق فيها لكثرة المؤامرات ضده فارتحل الى مكة وتلقى عن الشيخ محمد شريف والغَزِّي والعِمادي وغيرهم .

---

(١) أي لايقرب النساء .

(٢) خلاصة الأثر ٣ : ٣٥٣ .

(٣) ص ١٧٤ . (٤) أنظر ترجمته في خلاصة الأثر ٢ : ١٤٠ ـ ١٤٩ ، الريحانة ٢٦٤ وكشف الظنون ١ : ٣٨٦ ، ٣٣٨ /٣ .

ولقد تأثر به الشهاب ، وقرأ عليه الطب والرياضيات وإقليدس وأشاد به فى ريحانتـه ،
ولما اتهم فى عقيدته بسبب بعض الآراء التى جلبت عليه عداوة العلماء ارتحل الى مكـة
ومـات بها عـام ١٠٠٨ هـ .

١١ ـ على العِصَام : (٠٠٠ ـ ١٠٠٧ هـ)
(١)

هو على بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عَربْ شَـاه الإسفراييني القاضى المكى الشافعى المعروف بالعصام ، عين قاضيا بمكة على مذهب الشافعى ثم مفتيا عليه ، وله حاشية على شرح الاستعارات لجده العصام لقيت قبولا كبيرا من العلماء ولقد استفاد منه الخفاجى علم البلاغة حتى وصل فى هذا العلم الى منزلة كبيرة ، ولـه إضافاته المبدعة فى هذا الفن ، وكتابه عناية القاضى ، ميدان فسيح لنظراته المختلفـة وتوفى العصام بمكة عـام ١٠٠٧ هـ ودفن بالمَعْلاة .

١٢ ـ مصطفى عَـزْمِى : (٩٧٧ ـ ١٠٤٠ هـ)
(٢)

هو مصطفى بن محمد الشهير بعزمى زاده ، قاضى العسكر ، وأشهر متأخرى العلمـاء بالروم ، وأغزرهم مادة فى المنطوق والمفهوم ، تعلم على شيخ الاسلام سعد الدين ، ثم عمل مدرسـا ثم قاضيا وكان صدراً فى العلماء وله مؤلفات مشهورة منها حاشيته على الدرر والغرر فى الفقه وله الشعر العظيم بالعربية والتركية ، ولقد ارتحل الشهاب الى القسطنطينية وجلس الى ابن عزمى واستفـاد من علمه وسجل ذلك فى ريحانته ، وتوفى عـام ١٠٤٠ هـ .

---

(١) أنظـر ترجمته فى خلاصة الأثر ٣ : ١٤٨ ، الريحانة ٣٥٤ ، كشف الظنون ٥ : ٧٥١

(٢) خـلاصة الأثـر ٤ : ٣٩٠ ، ٣٩٣ ، الريحانة ٣٥١ .

وفى الحقيقة فإن الشهاب تلقى العلم على شيوخ كثيرين فى مصر وخارجها ، وقد سجل ذلك فى ريحانته رحم الله الشهاب وشيوخه من العلماء ، فقد طوف شرقا وغربا لأشرف هدف ألا وهو تحصيل العلم بفروعه المختلفة ، وظهر ذلك واضحا فى مؤلفاته المختلفة مما كان بحق مفخرة لأمته الاسلامية فلقد صرح بأستاذية شيخ الاسلام " سعد الدين " وتحدث عن علمه وفضله كذلك شيخ الاسلام " على محمد بن عبد الغنى " وكان إماما عظيما .

تلاميذ الشهاب الخفاجى

لقد كان الشهاب عالمًا متمكنًا ، ذاع صيته فى كل الآفاق ، وقصده الطلاب والعلماء من كل ناحية ، ينهلون من علمه الغزير ، وعطائه المتنوع فى شتى أنواع المعارف ، وكان موضع الإجلال والإكبار من الجميع ، إذ كان كاتبا لامعًا ، وشاعرا مبدعًا ، ومؤلفا رائعاً وأستاذا قديرًا ، جلس فى الأزهر الشريف فامتلأت حلقته بروّاد العلم ، وساعدته لغته القوية ، وأسلوبه الأدبى الناصع ، فجذب الأنظار ، واستولى على الألباب ، وتنقل فى أرجاء العالم الاسلامى ، فكانت سمعته تسبقه ويسرع اليه الجميع للإفادة من فضله وعلمه ، حتى كبار رجال الدولة فى الآستانه كانوا يسارعون للنهل من فيضه العذب ، ولقد كان منزله منتدى لكبار الوزراء والعلماء يستمعون لشرحه ، ويستفيدون من درسه ـ لكل ذلك كثرت تلاميذه ، وعظم تأثيره فيهم شرحا وتأليفا .

وسأذكر بعضا من هؤلاء الذين تتلمذوا على يديه ـ وهاك الحديث عنهم :ـ

١ ـ عبد القادر البغدادى

(١٠٣٠ ـــــ ١٠٩٣ هـ)

هو عبد القادر بن بازيد بن الحاج أحمد البغدادى (١) ، ولد ببغداد ١٠٣٠ هـ فى زمن الحرب التى جرت بين الشاه الصفوى الشيعى وبين السلطان مراد الرابع العثمانى السنى

---

(١) أنظر خلاصة الأثر ٢ : ٤٥١ ودائرة المعارف الإسلامية ٤٧ والمفصّل ٢٨٤ وآداب اللغة ٣ : ٢٧٣ وتاريخ الأدب العربى ٢٨٢ ومقدمة الخزانة هارون ١ ـ ١٤ وتاريخ الشعوب لبروكلمان ٣ : ١٣٠ ـ ١٣٢ ومجموعة الزهراء ٤ م شوال ٣٤٧ هـ ، والأدب المصرى د ، خفاجى ١٣٩ ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة عنه ص ٣١ ـ ٤٤ .

والذى انتصر فيها على الشاه ١٠٤٨ هـ ، فحرمت بغداد نعمة الأمان ، مما جعل البغدادى يهاجر الى الشام وقد تعلم طرفا من آداب الفارسية والتركية الى جانب العربية ، وتمكن من لغاتهن ، وكان دائم الرحلة فى أرجاء العالم الاسلامى الى أنْ استقر بمصر منبع الثقافة وحصنها القوى ، وهو أحسن المتأخرين معرفة بالشعر واللغة والحكايات البديعة ، مع الدقة والأمانة ، ألف المؤلفات الرائعة مثل خزانة الأدب ، وقد شرح فيها شواهد الكافية فكانت أعظم موسوعة فى العربية ، وله شرحه على شواهد الشافية وغيرها .

ولقد كان تأثير الشهاب فيه قويا ، فكان تلميذه الأول ، حيث استفاد من علومه الشرعية والأدبية ، حتى صار فيها إماما كبيرا ، وقد صرح بذلك (١) كما كان كثير الاستدلال بكلام شيخه الخفاجى ، واكتسب منه حِذْقًا فى نقد النصوص ، واستحضار الأشباه والنظائر (٢) مع حسن حديث ، ولطف أداء ، وبعد موت الشهاب ورث البغدادى كتبه ، فأفاد من علمه حيًا وميتًا ، ولاعجب فلقد أثنى الشهاب عليه ، وكان يستفتيه فى المعضلات وتوفى بمصر عام ١٠٩٣ هـ ـ رحمه الله رحمة واسعة .

٢ ـ عبد البر الفيومى : (٠٠٠ ـ ١٠٧٢ هـ)

هو عبد البر بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن زين الفيومى الصوفى الحنفى (٣) ، الأديب البارع والشاعر المُفْلِق ، صاحب ملكة البيان والإبداع ، تعلم على يد الشيخ الوِرَاثى ، والحَمَوِى واليَمَنِى ، وتلقى عن ابن عِلَّان فى مكة وعن النجم الخلفاوى بحلب ودمشق ، وعلى أبى السعود فى بلاد الروم ، وتولى منصب إفتاء الشافعية (٤) ، ثم بعض المناصب الأخرى ،

---

(١) مقدمة الخزانة ، هارون ٩ . (٢) خلاصة الأثر ٣ : ٣٧٧ .

(٣) خلاصة الأثر ٢ : ٢٩١ .

(٤) تاريخ آداب اللغة ٣ : ٢٧٠ .

وله مؤلفات جيدة : منها : منتزه العيون والألباب (١) ، وحاشية صغيرة على شرح الهمزيـــة وغيـر ذلـك . ـ ولقد أثر الشهاب فيه حيث لازمه نقرأ عليه بعض شرح المفتاح والشفـــا واستفاد منه علوم الأدب ، وجعله معيدًا لدرسه فى حاشيته على البيضاوى ، كما اتخـــذه نـــائبا له فى قضاء العسكر بمصر ، وصحبه فنمَّى موهبته ، وقد صرح بذلك وأشاد بالخفـــاجى أستـــاذه ورائده ، وتوفى ـ رحمه اللـــه ـ عـــام ١٠٧٢ هـ .

٣ ـ فضل اللـــه المُحِبِّى : (١٠٣١ ـ ١٠٨٢ هـ)

هو فضل اللـــه بن مُحِب اللـــه بن محمد محب الدين بن أبى بكر تقى الدين الدمشقى (٢) الأديب الفاضل العالم باللغة الفارسية والتركية ، صاحب الذكاء البارع ، تعلم على الشيخ الصَّفُّورى والعِمَاد والغَزِّى ، ثم رحل الى مصر فتلقى عن البُورَيسى والخفاجى والأجهُورى ، وغيرهم ، ولقد عمل مدرسا ثم قاضيا ثم تخلى للتأليف وبخاصة التاريخ (٣) وجمع ديوان شعره ، وألَّف المصنفات الأدبية المختلفة (٤) ، ولقد جلس الى الشهاب وتأثر به ، فكتب عنه أصــــل الريحانةَ الذى سماه " خَبَايا الزوَايا فيما فى الرجالِ من البَقايا " كما أفاد منه فى علمه وأدبه وأسلوبه العذب الرائق وتوفى بدمشق سنة ١٠٨٢ هـ ـ رحمه اللـــه .

٤ ـ برهـــانُ الدين الكُوَرانِـى : (١٠٢٥ ـ ١١٠١ هـ)

هو برهان الدين ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكُورَانى المَدَنِى (٥) ، شيخ الشيوخ ولد ١٠٢٥ هـ ، ثم تنقل الى بغداد حيث اجتمع بعلمائها وذهب الى دمشق للتلقى عـن أشياخها ، ثم انتقل الى مصر فالتقى بالشهاب الخفاجى وتعلم على يديه ، وأجازه بكـــل

---

(١) الأدب المصرى لكيلانى ٢٨١ .

(٢) خلاصة الأثر ٣ : ٣٧٧ ـ ٣٧٨ .

(٣) كشف الظنون ١ : ٣٠٧ .

(٤) خلاصة الأثر ١ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٥) عجـــائب الآثـــار ١ : ٦٦ للجبرتى ط بولاق .

ماتلقاه عنه على عادة العصر ثم ارتحل الى الحرم المكى ، وانتهى به المطاف فى المدينة المنورة حيث تلقى عن أساتذتها ، وتوفى فى جمادى الأولى ١١٠١ هـ ولم يؤثر عنه أنه ألف كتبا .

٥ ـ عبد الله العباسى المغربى : (٠٠٠ ـ ١١٤٢ هـ)

هو الإمام أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبى بكر العباسى المغربى (١) ، قرأ بالمغرب على شيوخها مثل أخوه الأكبر عبد الكريم والشيخ عبد القادر الفاسى وغيرهما . ثم وصل الى مصر فقرأ على الأجهورى والخفاجى والمأمونى وغيرهم ثم جاور الحرمين فأخذ عن زين العابدين الطبرى ، وعبد العزيز الزمزى ، وعيسى الثعالبى وغيرهم . وأجازوه بذلك ، يقول الجبرتى (٢) : " وله جملة مؤلفات وأنه اجتمع بالشيخ حسن العجمى وأجاز كل صاحبه " ـ وفى نهاية المطاف عاد الى بلاده ، وقد أطلق عليه الجبرتى : " الإمام الرحلة " وأقام ببلاده الى أن توفى عام ١١٤٢ هـ ـ رحمه الله رحمة واسعة .

٦ ـ محمد بن عمر الخوانكى : (٠٠٠ ـ ٠٠٠ هـ)

هو محمد بن عمر الخوانكى (٣) من تلاميذ الشهاب المجيدين ، وأنه كان أديب عصره وشاعرها المبدع ، وله تلاميذه الذين لازموه واستفادوا منه كثيرا من مجالسه ، التى كان يضرب بها المثل فى الدراسة المتنوعة ، ومن تلاميذ ابن عمر ، على بن عبد الله الرومى الذى لازمه دائما حتى توفى ١١٩٩ هـ . فأثر الخفاجى فى الخوانكى أدبيا ظاهر .

---

(١) عجائب الآثار ج ١ : ٦٥ ، ٦٦ للجبرتى ط بولاق .

(٢) أنظر عجائب الآثار ١ : ٦٦ . " "

(٣) أنظر عجائب الآثار ٢ : ٩٦ ط بولاق ١٢٩٧ هـ .

٧ـ محمد بن داود العنانى : (٠٠٠ ـ ١١٤٢ هـ)

هو الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن سليمان بن داود العنانى ، نزيل الجَمْبَلَاطِيَّة ، وهو من التلاميذ الذين لازموا الشهاب ، وأفادوا منه إفاداتٍ كبيرةً ، ولم يحك الجبرتى له كتبا ألفها وتوفى سنة ١١٤٢ هـ ـ رحمه الله رحمة واسعة .(١)(٢)

وممن قرأ على الشهاب أيضا الأديب الشاعر أحمد بن محمد الحَمَوِى الذى رثاه بعد وفاته ـ وغيرهم كثير .

وبعـد :

فهذا هو تأثر الشهاب الخفاجى وتأثيره ، حيث شيوخه وتلاميذه ، وهم أجل شيوخ وأنجب تلاميذ ، مما يدل على أنّ صاحبنا الخفاجى لامعٌ صاحب شخصية قديرة ، تأثرت بعلماء عصرها ، وأثّرت فى أبناء زمانها ، علما ومعرفةً ، وأنّ التاريخ أفسح له مكانا يليق به ، وأنّه كان متعدد العطاء فى علوم العربية ، ولقد قلده تلاميذه أسلوبا وتأليفا وتدريسا باعتباره مثلا رائدًا ، وبحرًا زاخرًا ، فأجَلّوه وقدّروه ، ورفعته مكانته لتولى أرقى المناصب فى الدولة العثمانية ، عن أصالة وجدارة .

رحم الله الخفاجى وشيوخه وتلاميذه رحمة واسعة .

---

(١) أنظر عجائب الآثار ١ : ٦٥ للجبرتى .

(٢) ولا غيره .

رحـــلات الشهـــاب ووفـــودها

ارتحل الشهاب خارج مصر بقصد الحصول على العلم ، والإفادة من المعرفـــة ، والتلقى عن كبار الشيوخ فى عصـره ، فى وقت كانت فيه بلاد الإسلام دولة واحـدة والمجال رحبا للقـاء العلماء بلا قيود ، ولا حدود ، والمفاخرة بكثرة التلقى والتعلم على أيـدى هؤلاء الأعـلام ، فإذا سمعوا أنّ عالمـا بَذّ أو عبقريًا ظهر ، شدّوا اليه الرحال ، وتحلّقوا حوله للإفادة منه ، وهذا ـ بلا شك ـ مقصد شريف ، وهدف نبيل ، سعى اليه الخفاجى بكل مايملك ، فسافر الى مكة والمدينة والتقى بالعصام ،وتعلم منه علوم البلاغة ، ثم ارتحـل الى القسطنطينية حيث قابل علماء ها ، وجلس اليهم وتلقى عنهم وقد سجل ذلك فى كتابـه الريحانة (٣٥١) حيث يقول :ـ

" ثم ارتحلت مع والدى للحرمين الشريفين ، وقرأت ثمّة على الشيخ على بن جار اللـــه وعلى حفيد العصام وغيره ، ثم ارتحلت الى القسطنطينية فتشرفت بمن فيها من الفضـلا والمصنفين ، واستفدت منهم وتخرجت عليهم " .

ولما وصل الى بلاد الروم فى رحلته الأولى ، ولى القضاء هناك (الروملى)[1] ووصل الـى أعلى المناصب فى زمن السلطان مراد العثمانى ، لما عرف عنه من الفضل وحسن الخلق ، ثم عين على قضاء سَلاَنيك ، فجمع مالاً كثيـرًا ، ثم أعطى بعدها قضاء مصر ، ثم عزل عنها .
وفى الرحلة الثانية الى القسطنطينية ، رأى فيها فساد الأمر[2] ، وانتشار الجهل ، فقام بواجب النصيحة للوزير ، فعـزل وأخرج من المدينة ، ورجع الى الروم ، ومر فى طريقه على دمشق، فأكرم فضلاؤهـا وفـادته وقابلوه بما يستحق ، ثم ذهب الى حلب ومنها وصل الى الـروم وكان مفتيها يحيى بن زكريـا فأعرض عنـه ، فصنع الشهاب مقامة شنع فيها على الوزير وبدأها بقوله :ـ

---

(١) المفصـل ٢٨٠ . (٢) خلاصة الأثر ١ : ٣٣١ ، ٣٦٧ والريحانة ٣٥١ ـ ٣٥٥

رأيتُ الدهرَ يرفعُ كلَّ وغدٍ ... ويخفضُ كلَّ ذي شيمٍ شريفه

كمثلِ البحرِ يُغرِقُ فيه حَيٌّ ... ولا ينفكُّ تطفو منه جيفه

فنفى بسبب ذلك الى مصر ، وعين قاضيا للعسكر فيها براتب يعينه على مطالب الحياة ، فاستقر بمصر ، يؤلف ، ويصنف ، ويدرس ، حتى صار إمام زمانه بلا منازع ، بعد هذه الرحلات التى طوّف فيها آفاق العالم الإسلامى للعلم وتلقيه .

مكانة الشهاب العلمية

==============

الشهاب أحد الأفراد المجمع على إمامته ، وتفوقه ، وبراعته فى عصره ، قال عنه (١) ابن معصوم : – " وأجرى من ينبوع الفضل ، ما أخجل بمصر نيلها وبالشام سيحانه ، وأهدى لأرباب الأدب رياض أدبه أطيب ريحانه (٢) " – وقال المحبى فيه (٣) :–

" كان فى عصره بدر سماء العلم ونير أفق النثر والنظم ، رأس المؤلفين ، ورئيس المصنفين ، سار ذكره سير المثل ، وطلعت أخباره طلوع الشهب فى الفلك ، وكل من رأيناه أو سمعنا ممن أدرك وقته ، معترفون له بالتفرد والتحرير والتقرير " – ولقد شهد له والد المحبى أيضا فيقول فى خبايا الزوايا عن الشهاب (٤) : – " ثم جئتُ الى رياض العلوم المزهرة بأصناف الفنون من منثور ومنظوم ، فجنيت زهر الآداب من تلك الحدائق الرحاب ، فكان بيت قصيدها ، وواسطة عقدها ، وفريدها ، مالك أزمّة هذه الصناعة ، وفارس حلبة البلاغة والبراعة ، جناب المولى الشهاب ، إنسان عين الموالى ، وزبدة الأحقاب .

علامة العلماء واللج الذى ... لا ينتهى ، ولكل لجٍ ساحل "

وهذه شهادات حق فى هذا الرجل المبرز فى كل الفنون .

---

(١) دائرة المعارف للبستانى ١ : ٥٨٧ . (٢) السلافة ص ٤٢

(٣ ، ٤) خلاصة الأثر ١ : ٣٣١ ومقدمة عناية القاضى ١ : ٣ .

والواقع أنّ ثقافة الخفاجى واسعة ومتفرعة ، فمن حيث العلوم الأدبية ، والبلاغـــة ، لا يشق له غبار ، وماسبق عنه حديث صدق ، كما أنّ الريحانة ونسيم الرياض ، وطراز المجالس ومقاماته المختلفة ، وشعره ، رسائله الكثيرة خير شاهد على مانقول ، .

يقول صاحب خلاصة الأثر فى علومه الأدبية (١) :ـ

" فما تظل الخضراء ، ولاتقل الغبراء ، فى زماننـا أجرى منه فى ميدانها ، وأحسن تصرفـا بصفاتها ، وأما فنون الآداب ، فهو ابن بجدتها ، وابو عذرتها ، ومالك أزمتها "

فإنْ أقــرّ على رقّ أنـــامله ... أقــرّ بالرق كتابُ الأنـام لـــــه .

ومن حيث الثقافة الدينية : فقد ألف فيها المؤلفات المختلفة مثل كتابه فى الميراث ، وغيره مما أهله لتولى منصب القضاء .

وأما من حيث الثقافة اللغوية : فله شفاء الغليل ، وعنـاية القاضى حيث درس القرآن دراسة لغوية ونحوية ، موازنـا بين الآراء النحوية واللغوية فى مقدرة وتمكن . كمـا ناقش الحريـرى فى شرحه لدرة الغواص مناقشة الخبير المتعمق فى النحو والصرف ، وتعليقاته على الرضى والجامى ، المبثوثة فى كتبه المختلفة ، تشهد له بالبراعة والفوق ، ودراسته فى شفاء الغليل للتعريب وشروطه تشير الى اطلاعه الواسع فى علوم اللغه ومعرفة دقائقها ، كما يظهر معرفته الواسعة باللغة الفارسية والتركية وحديثه فى تعريبها حديث العـالم المتمكن فى آدابهمـا وصرفها ونحوها ، يقول فى تصريف (دارا بجرد) (٢) وغيرها كثير من الكلمات الفارسية ، وإنّما هو مثال لمطلق التركيب المزجى بدليل ضم بعلبك معه ، أو لوقوعه فى الأعجمى الذى يشبهه أو لوقوعه فى ثلاث كلمـات بأنْ تركب على تركيب ، وهذا موجود مع الألف ودونها ، لأنـــه ثلاث كلمات (دارا ، والبـاء التى تخصص المضارع بالحال فى لغتهم ، وكرد أو من دروآب وكرد) ولو سلم أنّ الألف لابد منها ، فلا مانع من إسقاطها فى التعريب " .

---

(١) جـ ١ ص ٣٣٦ .

(٢) شفاء الغليل ٨٤ ط السعادة ١٣٢٥ هـ . وهى اسم مدينة أو ولايـة .

بل إنّ اضطلاعه بتمييز اللغة العربية من الدخيل في شفاء الغليل ، لا يقدم عليه إلا العلماء الأثبات في العربية والفارسية والتركية التي أكثر من مفرداتها .

كما أنّ له مقدرةً عظيمةً وإحاطة بروايات الحديث الشريف ، فقد حقق في حديث قصر الصلاة الى ركعتين (١) ، ومراجعة ذي اليدين أو ذي الشمالين وهل حضر أبو هريرة هذه الواقعة ؟ ومع من منهما ؟ ووصل تحقيقه الى أنّ ذا الشمالين مات في بدر ، وأنّ ذا اليدين عاش الى خلافة معاويةَ وأنّ أبا هريرة كان موجودا فيها مع ذي اليدين .

كما امتاز بالمعرفة الواسعة بالقراءات ، والغيرة على كتاب الله تعالى : ـ

قال البيضاوي وقرأ نافع مَحْيَايْ (٢) باسكان الياء ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، وقال الشهاب وفيها الجمع بين ساكنين ، ولذا طعن بعضهم أنّه رجع عن هذه القراءة ، حتى قال أبو شامة ـ رحمه الله ـ لا يحل نقلها عنه ، وفي رواية أنّ كسْر الياء كقراءة حمزةَ ، وصرح بالكسر وقرأ الجَحْدَري (مَحَيَّ) بقلب الألف ياء وهي لغة هذيل ، ثم قال : ـ

أقول : ـ ماقاله أبو شامه مردودٌ (٣) ، فإنّ هذه القراءة ثابتة عنه ، وقوله : الياء موقوفة ، ولم يقل ساكنةَ إشارة الى توجيه هذه القراءة بأنّه نوى فيها الوقف ، فلذا جاز فيها التقاء الساكنين ، وبها قرأ مشايخنا .

ولا أدل على مكانة الرجل العلميةَ ، أنّه يحكى عن نفسه أنّه كان يشرح البيضاوي ويفسره بحضرة ابن كمال باشا ، وذلك في منزله ، فيقول : ـ

" قال: زبدة (٤) المتأخرين ، قال مولانا مفتي الممالك شمس الدين أحمد بن كمال باشا في بيتي يوم الأثنين ثاني عشر محرم الحرام ، لسنة ثمان وثلاثين وتسعمائة بمحضر مولانا عبد القادر قاضي العسكر وغيره من العلماء الحُضَّر : ـ

---

(١) الحديث في البخاري ٢ : ٢٣ ط صبيح ١٣٤٥ هـ وذكره في نسيم الرياض ٤ : ١١٩

(٢) هامش العناية ٤ : ١٤٤ للبيضاوي ـ (٣) في كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٧٥، ٢٧٦ ت د ٠ ضيف ٠ (٤) عناية القاضي ٤: ٣٢٩ ٠

هذا الحصر ليس بصحيح ، فإنّ لها ثالثا ، وهو المذكور فى سورة التحريم ، يعنى تحريم ما أحلّه الله ابتغاء لمرضاة أزواجه ، وقلت أنا ورابعا وخامسا الى غيره أعنى ماذكر فى سورة عبس فى قصة ابن أم مكتوم رضى الله عنه "

وكلام الشهاب رد على حديث البيضاوى ، فى تفسير قوله تعالى : "عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ" (١) قال إنما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئين لم يؤمر بهما : أخذه للفداء وإذنه للمنافقين ، ـ فهذا دليل على علو مكانته ورفعة درجته فى الناحية العلمية

مذهبه الفقهى

من المعروف أنّ دولة بنى عثمان قد أضفت الصورة الرسمية على المذهب الحنفى ، بحيث لايتولى منصب القضاء فيها إلاّ من كان حنفيا ، والخفاجى حنفى المذهب ، ولكنه مع هذا لم يكن متعصبا ، فقد درس مذهب الشافعى أيضا ، وأيدهم حين رأى الحق فى جانبهم فتجده يؤيد الشافعية فى رأيهم ، عدم انعقاد النكاح بلفظ الهبة مستدلين بقوله تعالى : "خَالِصَةً لَكَ" (٢) فيقول (٣) : فلا حجة فيه لأبى حنيفة من انعقاد النكاح بلفظ الهبة ، وادعاء الاشتراك فى اللفظ يحتاج الى دليل ، فكيف يصح استدلال أبى حنيفة على الشافعى ، بهذه الآية ، والحق أبلج ،

والرجل يسير على طريق أهل السنة ، فكان ينكر آراء المعتزلة ، فقال ردّا عليهم (٤) : الذين ذهبوا الى إنكار كونه متكلما ، ذهبوا الى أنّه يتكلم أى موجد للأصوات والحروف فى محالها أو بإيجاد أشكال الكتابة فى اللوح المحفوظ ، ثم قال : ونحن معاشر أهل السنة نثبت الكلام لله ، والكلام القائم بذاته ، .

وقال أيضا (٥) : ولن فى " لن تراني (٦) " تدل على تأكيد النفى دون تأبيده على الصحيح ،

---

(١) التوبة ٤٣ (٢) الأحزاب ٥٠ (٣) العناية ٧ : ١٨٠ .

(٤) العناية ٤ : ٢١٣ (٥) العناية ٤ : ٢١٦ . (٦) الأعراف ١٤٣ .

ولو سلم فبالنسبة الى الدنيا ، وعقد صفحات ٢١٤ ـ ٢١٦ جـ١ من حاشيته لرد كـلا م المعتزلة فى الرؤية ، كما رد عليهم فى الصلاح والأصلح العقلى قائـلا : ونحن لا نـرى بشىء منها .

والشهاب كان محبا للرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأهل بيته الكرام محبة الواعى البصير بدون وقوع فى الغلو الذى وقع فيه الشيعة المتطرفون ، وإنّما محبة السنى المعتز برسولـه الكريم ، يقول : ـ

(٢)
وقد لاح لى بحمد الله تعالى ، دفع هذا الإشكال ببركته صلى الله عليه وسلم ، فاعلـم أنك إذا أجدت التأمل استبان أنّ مبنى هذه السورة الكريمة على إرشاده تعالى كبرياؤه ، نبيه صلى الله عليه وسلم الى كيفيـة الدعوة من مفتتحها الى مختتمها ... فالخوف منها يذكـره بما تضمنته هذه السورة ، فالحمد للـه على التوفيق ، لما ألهم من هذا التحقيق .

ويذكر آل البيت بكل ألوان المحبة والتقدير فيقول : ـ

إنّ آل البيـتِ خمـس ... لهـمُ مـآثى وزادى

وهـم سفـن نجـاتى ... فى معـاشى ومعـادى

وله مقصورة فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ـ منها : ـ

كـأنّمـا الطيـر على رءوسهـم ... من كل غصـن فى ربـا المجـد نمـا

موقفـه مـن التصـوف

==========

إنّ الخفاجى صـوفى ، يؤيد التصوف ويدافع عنه ، وعن رجاله الصادقيـن ، من أمثال ابن عربى وابن الفارض يقـول (٢) : " وأما المتصوفة فقد نسب لبعضهم أمـور وعبارات تقتضى فى بادىء النظر ذلك (٣) ، وهى مؤولة بما يوافق الحق ، وأجلة مشايخهم

---

(١) عنـاية القـاضى ٥ : ١٤٣ يريد أنّ يوضح سر اشتمال هـود على أنّها شيبـت رسول اللـه صلى الله عليه وسلم . (٢) شفاء الغليل ١٩٤ (٣) أى الاعتراض عليها

بريئون مما نسب إليهم ، فإنَّ ماهم عليه من الزهد والعبادة ، ومايظهر منهم من الكرامات يقتضى أنَّهم على قدم النبوة ، فما نقل عنهم إما دسيسة من بعض الملاحدة ، أو كلام على اصطلاحهم يعرفه أهله ، وهذا هو الذى نعتقده فيهم ، فنفعنا الله ببركاتهم ، وكفاك ما فى قصة الخضر شاهدا على ذلك " .

فالرجل محب للتصوف بدون شطحات أو خروج عن أوامر الدين ونواهيه .

أخلاق الشهاب

==============

============

امتاز الشهاب بأخلاق الأجلاء من العلماء ، من التواضع الجم ، والحلم وكرم الخلق ، كما عرف بخفة الروح ، ولطف الدعابة ، والبديهة الحاضرة ، واشتهر بغزارة المادة ، وكثرة الاطلاع فى كل نواحى المعرفة ، ومحبة الطلبة والعلماء له ، فكانت دروسه فى الجامع الأزهر وفى منزله مشهوداً لها بالروعة والجلال ، يزينها وقار العلم وجلال الشيوخ ، كما كان يحضرها كبار رجال الدولة ، وقد تميز بالأمانة العلمية النادرة مع الدقة والعمق ، فيقول : ـ والجاموس بالجيم ، ولست على ثقة منه[١] . وهذا شأن العلماء الثقات فى بحوثهم ، ومن شأن الكفاءة أن تجد من يحسدها ويحقد عليها ، لذلك رزق عداوة بعض زملائه من العلماء والشعراء المعاصرين ، ولقد عرف بالتقوى والصلاح ، وحب آل البيت ، وتقدير التصوف الحق ، والإيمان ببركات الأولياء الصالحين ، وبالغيرة على كتاب الله تعالى والاعتزاز بقراءاته المختلفة ، والاهتمام بالحديث الشريف ، والتعمق فى رواياته ، كما عرف عنه العدل فى القضاء وحب النصيحة فى الدين والدنيا الى حدٍّ جرَّت عليه العزل من وظيفة كانت تدرُّ عليه مالاً جزيلا ، شديد الفخر بنفسه ، والاعتزاز بعلمه ، فكان يقول عقب تقريره لكثير من المسائل ، فافهمه فإنَّه مما تفرَّد به كتابنا أو يقول : وأظنك لاتراه فى غيره فإنَّهم خبطوا فيه خبط عشواء أو : وهو وجه بديع أو وهذا مما مَنَّ الله به علينا فاحفظه ، فإنك لاتجده فى غير كتابنا هذا[٢] .

---

(١) عناية القاضى ٧ : ١٨٠

(٢) العناية ٦ : ١٤٤ .

وقد وقع له لطائف ، من ذلك أنه يروى عنه المحبي حكاية طريفة فيقول : ـ "(١)
دعاه العمادي المفتي الى قصرهم بالصالحية ، فمر الشهاب وبصحبته العمادي وابن شاهين
على الجسر الأبيض ، فنظر الى غلام واقف نظرة ميل ، ووقف يتأمل فانتقد العمادي
وابن شاهين عليه ذلك فأنشد بديهة : ـ

قيل لاتنظرنّ في وجه مليح ... إنّ هذا مبدد الحسنات
قلت هذا الجمال لما تبدى ... أشغل الكاتبين عن سيئاتي

وفـــاتـه

كانت وفاته ـ رحمه الله ـ يوم الثلاثاء اثنتي عشرة من شهر رمضان سنة تسع وستين
وألف ، وقد أناف على التسعين(٢) ، ووجد في مخلفاته عشرة آلاف مجلد وقد توفى قبله
بثلاثة شهور الفقيه الكبيرابن أحمد الشوبري فقال فيهما الأديب أحمد بن محمد الحموي
وكان قرأ عليهما : ـ

مضى الإمامان في فقه وفي أدب .... الشوبري والخفاجي زينة العرب
وكنت أبكي لفقد الفقه منفردا .... فصرت أبكي لفقد الفقه والأدب

رحم الله الشهاب وأشياخه وتلاميذه رحمة واسعة بعد حياة حافلة بالكفاح العلمي الممتاز .

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ٣٣٤ (٢) خلاصة الأثر ١ : ٣٤٣ ، كشف الظنون ١ : ٦٦٩

كتب الشهاب وآثاره العلميـــة

نظرا لأنَّ الشهاب جلس الى كثير من كبار علماء عصره ، وأقبل بشغف عظيم على كل علوم العقل واللسان فحصلها ، مما جعله موسوعة علمية متعددة المعارف لغة وفقها وأدبا ونحو ذلك فهو كما قال المحبى بحق : – قد اتفقت كلمة الكَمَلة أنّه واحد عصره بلا خلاف (١) وأقرت له علماء دهره فى حيازة السبق والاعتراف ، وظهر ذلك واضحا فى آثاره العلميـة من حيث الكثرة والتنوع والعمق ، وروعة الديباجة ، وقد حفظ الله للعلم معظم تراثه وعدا الزمن على بعضها ، فلم يظهر ، ولعل الله يوفق من يجده .

وهذه هى الكتب والرسائل الموجودة ، وأماكنها فى المكتبات العلمية : –

١ ـ حاشيته على تفسير حواشى القاضى البيضاوى ، وهى التى سماها : عناية القاضى وكفاية الراضى ، وتقع فى ثمانى كتب ضخمة .

٢ ـ طراز المجالس ، جعله على نظام المقامات ، وجمع فيها معارف مختلفة من لغة ونحو وأدب وتفسير ومنطق وتوحيد وغير ذلك .

٣ ـ شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، رد فيها على الحريرى فى كتابه درة الغواص وأظهر الحق فيما ذهب اليه بالحجة والدليل ، كما بين الرأى القوى والضعيف والخاطئ ونحو ذلك .

٤ ـ نسيم الرياض فى شفاء القاضى عياض ، ويقع فى أربعة مجلدات ضخمة تعرض فيه لقضايا نحوية ولغوية ، وغير ذلك ، والكتب السابقة مطبوعة .

٥ ـ كتاب السوانح والبوارح ، وقد سجل فيه معارف مختلفة لغوية ونحوية وتاريخية ، وأدبية وكيمائية ، وفلسفية ، ونحو ذلك ، ومازال مخطوطا .

---

(١) أنظر خلاصة الأثر ١ : ٣٣٤ والأدب المصرى ص ٢٧٩ وتاريخ آداب اللغة لزيدان ٣ : ٢٨٣ والبيان عند الشهاب د . النكلاوى ط الأمانة سنة ١٤٠١ هـ المقدمة ص ٩ .

٦ ـ شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل . وضح فيه الكلمات الأجنبيـــة التى دخلت العربيـة . وهو مطبـوع .

٧ ـ ريحـانة الألبـا ، وزهرة الحياة الدنيا . ترجم فيه للعلماء وذكر فيه مباحث مختلفة وهو مطبـــوع .

٨ ـ له حواشى على الرضى والجامى والتسهيل وعلى نكت المغنى . وهذه الحواشى مفقودة الآن .

٩ ـ ديوان شعره : وهو مخطوط فى الخزانة التيمورية بخط المؤلف فى نحو ٢٠٠ صفحـــة رقم ٧٦ ، مكتبة الأزهر ٥٠٥ أدب .

١٠ ـ خبايا الزوايـا فيما فى الرجال من البقايـا : ترجم فيه لشيوخ ولده وهو مخطوط بمكتبة الأزهـر رقم ٢٨٣ أبـاظة .

١١ ـ كتاب ديوان الأدب فى ذكر شعراء العرب : فيه مشاهير الشعراء من العرب العرباء والمولدين .

١٢ ـ ريحـانة الندمان : وهو مخطوط أيضا .

١٣ ـ كتاب الرحلة ، وحديقة السحر ، والرسائل الأربعون . وكل ذلك مفقود .

١٤ ـ له رسالة تكلم فيها عن المشـاكلة والاستعـارة .

١٥ ـ له رسالة سماها الروض النضيـر فى شـرح شواهـد التفسيـر .

١٦ ـ له حاشية على شرح الفرائض فى الفقـه . وهى مخطـــوط .

١٧ ـ رسالة الأعيـان فى سر حجب بنى الأعيان . وهى مخطــوط .

١٨ ـ حاشية السراجية فى التوحيد . " "

١٩ ـ رسالة فى الإيمان . " "

٢٠ ـ له شرح على كتـاب العقـائد وهـو "

هل هذه أسماء كتب الذكر الوثيقة؟

كما أنَّ له رسائل أخرى طريفة مثل : رسالة التَّامة فى صفة العمامة . أشار إليهــا فى نسيم الرياض ١ : ٤٧٦ . ورسالة أخرى فى علم العروض ذكرها فى نسيم الرياض ٣ : ٣٦١ وبحث فى آداب البحث والمناظرة ٣ : ٣٩٧ من نسيم الرياض ، وأغلبها مفقــود .

وقد وجدتُ ـ فوق ماكتبته كتب التراجم والتاريخ عنه أنَّ له رسائل أخرى ، مذكورة فى فهرس دار الكتب ، قسم المجاميع النادرة برقم ٣/٩٣ وهنـاك بيانها : ـ

١ ـ رسالة فى قل هو اللـه أحـد ، والمعوذتين ، والكلام على لفظ قل .

٢ ـ نفحة قدسية فى بيان صفة الصلاة على خير البرية .

٣ ـ إعراب : قضى أجلاً وأجل مسمّى عنده .

٤ ـ (مـا) الواقعة فى قوله تعالى " واذ أخذ الله ... لمـا آتيتكم . إعرابهـا .

٥ ـ رسالة فى القراءة بالشواذ .

٦ ـ رسالة فى البسملة وترك الناس قراءتها .

٧ ـ رسالة فى الحـروف الذولقيـة .

٨ ـ رسالة فى قوله تعالى : قل أرأيتكـم ـ برقـم ٦٤٧٣ هـ .

ويقول المحبى فى ترجمته : " وتآليفه كثيرة ممتعة مقبولة ، انتشرت فى البلاد ، ورزق فيها سعادة عظيمة والحاصل أنَّه فاق كل من تقدَّمه فى فضله ، وأتعب من يجىء بعده ، مع ماخوّله الله تعـالى من السعة وكثرة الكتب ، ولطف الطبع ، والنكتة ، وله رسائـــل كثيرة ، ومكاتبات متوافرة لم يجمعها ، ومقامات ذكر بعضها فى ريحانته " .

ولقد عدت الأيام على بعض هذا التراث ، فضاع وهلك ، ومعظمه والحمد لله سليم . ـ ودونك الحديث عن كل مؤلف موجود تفصيـلا : ـ

١ ـ عنـاية القاضى وكفاية الراضـى

أ) وصف الكتـاب :

يعتبر هذا الكتاب أضخم مؤلفات الشهاب ، بذل فيه جهدا كبيرا ، حتى أصبح بحق موسوعة جامعة فى خدمة كتاب الله تعالى ، أجاد فيه الهدف وأظهره على أروع صورة ، وأكمل وجه ، اعتمد الشهاب فيه على كثير من المصادر ، " وأخذ عن كثير من العلمـاء فى شتى ميادين العلم ، واستفاد منهم بما يحقق هدفه ، من إخراج كتابه غـاية فى الدقة والحسن ، بما يحقق الإعجاز ، ويوضح بلاغة القرآن وفصاحته " (١) .

لقد درس القرآن دراسة نحوية ، وعرض فى هذه الدراسة لمذاهب النحاة ، وآرائهـم ووضح فيها الرأى القوى والضعيف بالدليل بالسماع والقياس .

لقد استقى لكتابه الضخم مصادر مختلفـة قـاربت المـائتين وشملت كل فـن ، فقـد أخذ من كتب التفسير والحديث والأصول والقراءات والنحو والصرف والفقه والتوحيد والمنطق ومن كتب الأدب والبـلاغـة والنقـد والشعـر والنوادر والأمثـال ، كما كانت له جولاتـه فى كتب الرياضيـات والتاريخ والطب والفلـك والروح والجن وغير ذلك ، مع تسجيل اسـم المصدر الذى أخذ عنه ، واسم صاحبه ، وصفته ثقة أو غير ثقة ، .

ولقد نال هذا الكتاب مايستحق من التقدير الجميل ، فقرّظه الشيخ الدمنهورى فـى مقدمة الحاشية بقوله : ـ

تزاحمت فى فن التفسير مناكب جهابذه فضلاء متقنين ، فاغترف كل من بحره على قدر مـا أطـاق ، وجنى من أزهـار ثمـاره مارق لديه وراق ، وتنوعت مصنفاتهم أنواعـا وأجناسا ، وإنَّ من أجـلّ ما جمع فيه فأوعى ، وأحاط بأطراف المعارف ، فكان أحسن صنعـا وأرق

---

(١) البيـان عنـد الشهـاب د ٠ النكـلاوى ص ١٥ .

طبعها ، عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى ، للشهاب الخفاجى ، وإنها لجديرة بالعناية ، : -

كتابٌ عليه بهجةٌ وجلالةٌ .... وفيه على التحقيق حُسْنٌ ورونق

ففى كل سطر منه عِقْدٌ منظم .... ومن كل حرف نفحة المسك تعبق

وقد طبعت فى ثمانية أجزاء ببولاق سنة ١٢٨٣ هـ فى عهد الخديوى اسماعيل ، ومنها نسخةٌ مخطوطةٌ بدار الكتب فى ثلاثة أجزاء كتبت عام ١٢٤٣ هـ وهى برقم ٢٣١٠٢ فى مكتبة الأمير إبراهيم حلمى ، ونسخةٌ مطبوعةٌ فى دار الكتب بالمنصورة برقم ٧١ تفسير ، والجزء الأول والثانى فى تفسير البقرةَ والثالث والرابع الى آخر التوبةَ ، والخامس والسادس الى آخر الفرقان ، والسابع الى آخر الزخرف، والثامن الى نهاية القرآن ، وقد صححه الشيخ محمد الصباغ وقرظه بقصيدةً فى نهايته للسيد عبد الهادى ، وتقريظ فى مقدمة الجزء الأول للشيخ الدمنهورى .

ب) موضوعه :

هو شرح كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للقاضى الإمام ناصر الدين أبى سعيد عبد الله بن عمر البيضاوى الشافعى ، المتوفى بتبريز سنة ٦٨٢ هـ أو ٦٨٥ هـ ، وتفسيره (١) كتاب عظيم الشأن ، لخص فيه من الكشاف مايتعلق بالإعراب والمعانى والبيان ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام ، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق ، وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات ، وضم اليه مافتح الله عليه من أفكار نيِّره وبصائر جيِّده ، ولقد رزق كتابه الشهرة والقبول ، فعكفوا عليه درسا وتحشية فى بعضها أو تمامها ، وقد بلغت حواشيه خمسا وثلاثين ، ولكن عناية الشهاب كانت مسك الختام ، جمع فيها ماكتبه السابقون ، وأضاف اليها

---

(١) أنظر مقدمة الحاشية من ١ ــ ٧ .

ماجادت به قريحته ، ومافتح الله عليه به .

ج) منهج الشهاب في العناية :

لقد استطاع الشهاب أنْ يوفى كل آية قرآنية حقها في جميع النواحي ، وأنْ يستنبط منها كل مايتعلق بها من علوم العقل واللسان ، وتدل على تبحر الشهاب ، وبلوغه الدرجة العالية في هذا المضمار ، وحولها الى موسوعة قرآنية ، فأضفى عليها من عميق إيمانه ، وقوة صلته بربه ، ماجعلها رائعة الأسلوب ، وتفيض منها روحانية مشرقة ، فيبدأ الحاشية بدعاء جميل لربه فيقول : -

" يامفيض البركات ، ومنزل الآيات البينات ، افتح عيون بصائرنا ، لمشاهدة أنوارك ، وارزقنا من موائد كرمك ، ذوق حلاوة أسرارك ، ووفقنا لشكر آلائك ، والتوفيق له من جملة نعمائه " (١) - ثم يبدأ بالفاتحه ، وينتهى بسورة الناس ويختم الكتاب بدعاء كما فتحه فيقول : - " إنى أتوسل الى الكريم بكلامه القديم ورسوله العظيم ، أنْ يعزنى بعزه الذى لايضام ، ويدخلنى حصن حفظه الذى لايرام ويغنينى عما سواه ، ويشرح صدرى بكل مايرضاه " (٢) ثم يختم كل سورة أيضا بدعاء .

وقد اتبع الشهاب في كتابه منهجا خاصا ، نوضحه في خطوط رئيسة وهى : -

أولاً : يذكر كلام البيضاوى أولا ، ويوضح مافيه من معان لغوية تستحق الشرح والتوضيح ثم يذكر القراءات الواردة في الآية ويرجح القوى ، ويبين المعنى على كل قراءة ، ويعنى عناية خاصه بنسبة القراءة الى أصحابها ، ويعزو ذلك الى الكتاب الذى أخذ عنه ، وذلك مبثوث في المواضع الآتية من الكتاب على سبيل المثال لا الحصر : ٣ : ٣٠١ ، ٤ : ٤٠ ، ٦ : ١٨٦ ، ٥ : ١٦٠ .

---

(١) العناية ١ : ٢ (٢) المرجع السابق ٨ : ٤١٩ .

ثانيا : تظهر شخصيته فى الكتاب فيناقش البيضاوى موردا الاعتراضات الواردة عليه ، فإن كانت صحيحة أيدها بالأدلة من كلام الأئمة المتمكنين مثل حديثه عن الفاعل فى أنه لا يكون جملة ٥ : ١٧٦ ، وإن كانت ضعيفة أبطلها بالدليل أيضا مثل كلامه فى ٢ : ٢٥٢ ، وأحيانا يدافع عنه ويثنى عليه ثناء عاطرا وإن كانت عبارته قلقة قام بإصلاحها بما أوتى من فصاحة وقوة ، وترى ذلك واضحا فى ٢ : ٢٥٣ ، ٨ : ٣٦ .

ثالثا : يعرض الآراء النحوية والمذاهب المختلفة فى الآية ثم يختار ما يتناسب مع المعنى مثل صفحات ١ : ٥٧ - ١٥٩ فى تحقيقه فى الأسماء قبل التركيب وص ١ : ١٦١ بحثه فى لا سيما ، ص ٤ : ٢٨٢ ، فى عطف الصفة ، ٣ : ٧٠ فى بحث أفعل التفضيل وغير ذلك وكذلك آراء الصرفيين ، واختيار الجيد منها ، وقد يختار لنفسه رأيا مستقلا ويظهر ذلك فى ٦ : ١٣٩ ، ص ١٤٧ ، ٨ : ١٨٤ ، ١٨٥ ، فيما يتعلق بإبراز الضمير وتخطئته للنحاة فى ص ٥ : ٤٤ وإعرابه : أكان للناس عجبا ٣ : ٤ ، وقد يورد الخفايا فى النحو ، ويظهر ذلك فى ١ : ٢٨٤ ، ١ : ٢١٧ ، ٢٩٢ وغير ذلك كثير .

رابعا : يعنى بالأحاديث الشريفة ، وذكر الروايات المختلفة وبيان صفتها قوة وضعفا ، ومعنى الحديث وأفكاره وبلاغته ونحوه وصرفه وذلك مثل ٤ : ٤٢ .

خامسا : يترجم للأشخاص المذكورين فى البيضاوى ، والشعراء الذين يورد أسماءهم ، مبينا صحة الرواية ، ويحقق فى النسبة ثم يشرح الأبيات بصورة إجمالية ، مع ذكره للنكات البلاغية والإعرابات النحوية ، ووجه الصواب فيها مثل ٤ : ٤٧ .

سادسا : يورد الأمثال المختلفة ، ويوضح المورد والمضرب ، والقائل ، باعتباره شاهدا للنحو والصرف ، ويأخذ الأحكام المختلفة من فقه وتوحيد ، ونحو ذلك ، من الآيات ، ويظهر ذلك في ٤ : ١٢ ، ٥ : ٣٥ وله في الفلسفة باب واسع ويظهر فيه ٥ : ١٦٧ ـ ١٧٠ ، ٦ : ٢٨٤ ، ٣٨٥ وله تحقيقاته الممتعة في معنى المثل ، وفي ١ : ٢٧٠ ـ ٢٧٢ حقق معنى الاستواء ، ووضح معارفه الكونية في مثل ٥ : ٣١٩ .

سابعا : يهتم بالمسائل البلاغية ويستنبطها بحسه المرهف ، ويظهر ذلك في كثير من كتابه مثل ٥ : ٤٦ ، في لا خوفَ عليهم ٥ : ٣٤٣ وتَصِفُ ألسنتُهم الكذبَ ، وله نظراته الدقيقة في علم البديع ، واستقلاله بالجديد من الآراء .

ثامنا : معارفه اللغوية واسعة ، وله قدرة كبيرة على الصوغ والاشتقاق ، وإيراده مصادر لأفعال لم ترد عند غيره ، وانظر إليه في ٤ : ١١٩ ، ٥ : ٥٨ ، ٦ : ٩٨ ، ٣٨٨ ـ عزم عليه في تعدية الفعل ، وغير ذلك كثير .

تاسعا : يذكر أسماء العلماء والكتب التي نقل عنها في الغالب ، مع الأمانة في النقل والدقة في الرواية ، ويظهر في ١ : ٦٤ ، ٧٧ ، ٣ : ٦٥ ، ٤ : ٤٧ .

عاشرا : ينقد الآراء المخالفة بأسلوب يتنوع بين إبطال للرأي بدون تصريح باسم صاحبه فيقول : ـ فما قيل كذا لا أصل له ، أو خلافا لما قيل كذا ، أو يذكر اسم صاحب الرأي ويَرُدُّه ، فيقول : ـ ومثله غني عن الرد ٨ : ١٩ أو وخبط بعضهم خبط عشواء ، فلا فائدة في ذكر كلامه ٢ : ٦١ أو وهذا عَكَازَة أعمى ٦ : ٢٤٣ أو تعسف بارد ٣ : ٦٤ ونحو ذلك كثير .

حادي عشر : كثير الاعتزاز والتقدير لرأي شيوخه مثل المقدسي ، وقد أكثر الحديث عنه .

ويظهر فى ١ : ٢٩ ، ٦٣ ، ٢٧٦ ، ٨ : ١٣٤ ، والسيد عيسى ١ : ٦١

ولسعد الملة والدين ١ : ٢٣٨ وبشيخ والده وشيخه ابن قاسم ٣ : ٢٣٩

ولكن لايمنعه من نقاش أستاذه إذا ظهر له ضعف رأيه ، بدون تبجح (١)

أو تَصَلُّف بل فى أدب العلماء .

ثانى عشر : يذكر شعر غيره لإثبات المعنى ، ثم يُرْدِفُه بشعره ويذكر مقارنة بين شعره وشعر غيره مثل ١ : ٣٤٩ ، ولكنه يعتمد على الوارد المسموع ١ : ٣٣٦ .

ثالث عشر : شديد الغيرة على كتاب الله تعالى ، والعنف فى الرد على الزمخشرى ٥ : ٣٩ والدفاع القوى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستدلاله بالحديث الشريف فى قواعد النحو ، ورهافة الحس فى فهم المعانى القرآنية ٥ : ٤٦ وغير ذلك كثير .

رابع عشر : إحاطته الواسعة بعلم القراءات ، وتوجيه كل قراءة ٥ : ١٦٠ كما أَنَّ دراسته التجويدية وصفات الحروف شاملة ، وأنظر الى ٦ : ١٤٢ ـ ١٤٣ ، ٧ : ٤١ ، ٨ : ٢٢٧ ونحو ذلك كثير .

خامس عشر : شمل القصص القرآنى حيزًا واسعًا فى كتابه مثل قصة الإسراء والمعراج ٢ : ٦ ـ ٨ ، قصة الغرانيق والرد عليها ٦ : ٣٠٦ ، وأصحاب الأخدود وغيرها كثير ، كما يهتم بالدراسات المقارنة بين الآراء المختلفة فى ذلك .

---

(١) التَبَجُّح : الفَرَح وقد استعمل هنا فى الكِبْر الناشئ عن سوء الأدب استعمالا للشئ فى ضده ـ القاموس ١ : ٢١٤ (بَجَحْتُ) .

سادس عشر : امتاز هذا الكتاب بكثرة مناقشاته للعلماء ، ويظهر فى ثنايا أسلوبه حرارة النقاش للدفاع عن الآراء القوية ، وتوهين الآراء الضعيفة ، بحيث لا تمر صفحة بدون عرض لموضوع يناقش مناقشة موضوعية ، مثل مناقشاته لأبى حيان ، وهى كثيرة جدا ، وصاحب الكشف (١) ٦ : ٧٦ والرضى والزمخشرى ٦ : ٣٣٥ وغيرهم كثير - وقد أفردت بابا خاصا بمناقشاته العلماء بعد ذلك .

سابع عشر : كثرت التحقيقات النحوية فى هذا الكتاب ، وجعل النص ميدانا لتطبيق القاعدة ، وإزالة الجفوة بين النص والقاعدة ، مهتما بالإعرابات النادرة مثل إعراب : أَرَاغِبٌ أَنْتَ ٦ : ١٦٢ ، ١٦٣ ، وأسرّوا النجوى ٦ : ٢٤٠ ، ٢٤٢ وتراه يبرز الخفايا النحوية فى مثل ١ : ١١٨ ، ٢٨٤ ويظهر مدى تعمقه واطِّلاعِه الواسع فى موضوعات النحو واللغة .

---

(١) وهو أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى المتوفى ٤٣٧ هـ .

٢ ـ طراز المجالس

أ) وصف الكتاب والغرض منه :

صدّر الشهابُ الكتابَ بالغرض منه ، فقال بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم : ـ

" فهذه بنات فكر زففتها إليك ، وأمالى مجالس أمليتها عليك ، مما تقرّ به عين الأدب ، وتجلى بذوقه لسان العرب ، "(١) فهو كتاب من أفكار الخفاجى الإنشائية ، أملاها على تلاميذه فى موضوع الأدب واللغة ، وافتخر بها على أمالى ابن الشجرى ، وابن الحاجب وثعلب والقالى ، لثقته بنفسه ، وبعبقريته اللغوية والأدبية ، وهو جدير بذلك . ثم بين الهدف من الكتاب بقوله : ـ

" فإنّها خالصة لوجهه الكريم ، وهو الفياض ذو الجود العميم ، فلم يهده لرئيس أو وزير على عادة المؤلفين فى عصره ، وإنّما أهداه الى الرسول صلى الله عليه وسلم شكرا له وشوقا اليه ، وهياما بحبه ، وانفعالا بخصائصه النبوية حيث ذكر علماء الحديث :(٢) أنّه لم تلج النور جوفا فيه قطرة من فضلاته عليه الصلاة والسلام ، قال بعض من كان عندنا حاضرا ، إذا كان هكذا فكيف تعذب أرحام حملته ، فأعجبنى كلامه ونظمته فى قولى : ـ

لوالدَىْ طه مقامٌ علا ... فى جنةِ الخلد ودارِ الثواب
فقطرةٌ من فضلاتٍ له ... فى الجوف تُنجى من أليمِ العذاب
فكيف أرحامٌ له قد غدت ... حاملةً تصلى بنارِ العقاب

---

(١) طراز المجالس ص ٢

(٢) أنظر خلاصة الأثر ١ : ٣٣٢ والأدب المصرى ٢٧٩ ، آداب اللغة ٣ : ٢٨٣ والبيان عند الشهاب ص ٨ .

وقد ختم كتابه بقولـه : ـ

أستغفر اللـه مالى بالورى شغـل ... ولا سرور ولا آسى لمفقـود

والكتاب خمسون مجلسا حافلة بكثير من الموضوعات المختلفه كالنحو والبلاغة وللتفسير والتاريخ والمنطق والفقه والفلسفة وغيرها .

وقد أنهى المقدمة بقوله : ـ " أهديتها لقبلة الإقبال محط رحال الأماني والآمال ، تحمل مطايا الشكر مطلقة العقال ، ويحدوها الشوق والغرام ، وتقودها المحبة بلا زمام لساكن طيبة الطيبة ، محمدٍ سيدِ الرسلِ الكرامِ ، فاتحِ الخير ومسكِ الختام " .

ولله دره ، ما أجلّه من هدف ، وأشرفه من مقصد ، يدل على شخصية نبيلة تقصد الهدف السامى الكريم ، وقد طبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٢٨٤ هـ ثم بطنطا مرة أخرى .

ب) منهج الشهاب فى الكتاب :

أولا : الكتاب يسير على طريقة آمال ابن الشجرى ، وثعلب والقالى ، وابن الحاجب ، فجعله مجالس كل مجلس يتحدث فيه عن نوع خاص من المعرفة كالشعر والتضمين والحذف واسم الفاعل والأدب ونحو ذلك ثم يملى المجلس إجابة لسؤال وجه اليه من تلميذ من تلاميذه .

ثانيا : غلب على مجالسه أنْ تكون من إنشائه ، ويذكر فيها نقولات من أقوال العلماء ، فمثال الأول : المجلس الأول حيث جعله فى الشعر والثانى كذلك ونحوهما ومثال الثانى : المجلس السادس حيث جعله خبرا من كلام الحكماء أو الشعراء أو نقلا من كتاب كالمجلس التاسع ، والمجلس العاشر ذكر فيه كلام الصاحب .

ثالثا : يسير الكتاب على طريق التنوع والطرافة منعا للسأم وملل القارئ ، فيتحدث فى النحو فى المجلس الخامس ، وينقل عن سيبويه باعتباره من رواد النحو الأوائل ،

مثل حديثه عن وزن (ارْعَوى) ص ١٥ ، وفى الحديث الشريف ، كالمجلس الثالث عشر حيث شرح بروحانيته المشرقة ، وصوفيته العذبة : حديث حُبِّبَ الىّ من دنياكم ثلاثة ، والمجلس الثالث والثلاثين : حديث سبعةٌ يظلهم ، وفى البلاغة كالمجلس الثانى والعشرين ، وفى اللغة كالمجلس الثامن عشر فى تفسير البال أو نادرة أدبية عن الجَرْمِى كالمجلس الثانى والأربعين ، أو الوصية كالمجلس السادس والأربعين عن أكثم بن صيفى ، أو النقل عن لغوى كابن جنى فى سر الصناعة ، أو التصوف كالمجلس السابع والثلاثين ، أو المنطق كالمجلس الثانى والثلاثين ، أو شرح آية كالمجلس الثالث والعشرين ، وهكذا .

رابعا : تحدث الكتاب عن مسائل نحوية فى غاية الأهمية للأسلوب العربى ، مثل حديثه فى المجلس السادس ، عن تحقيق لفظ " كُلّ " عند إضافتها أو عدم إضافتها ، ومتى يجب مراعاة المعنى فى الضمير ، فقد عَرَضَ الأقوال ، وحقق المقام ، ومطلب " إحْدَى الإحَد " والجملة الحالية بعد (ما بالُ) ، بما لم يُسبَق اليه ، ووزن أشياء ، ووجوه التفضيل ، وجواز نداء اسم الإشاره مع الكاف والاستثناء المنقطع ، وتأويل سيبويه لرفعه ، ونحو ذلك .

والكتاب يستطرد الى مسائل مختلفة ، وهو أسلوب فى التأليف لا يرضاه بعضهم ولكنى أرى : أنّه أصبح ضرورة عصرية ، لدفع الملل ، وإعطاء القارئ متعة التنقل من مادة الى مادة فى عصر السرعة .

٣ ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل :

أ ـ وصف الكتاب ، والغرض منه :

صدر هذا الكتاب بفهرسين : فهرس للكلمات التى أوردها فى الكتاب ، مرتبة على حسب الحروف الأبجدية ، وسمى ذلك فهرس المفردات ، والفهرس الثانى لما فى الكتاب من المطالب المهمة ، بدأه بمقدمة فى صلة الكلمات الأعجمية بلغة العربية ، ثم ذكر بعد ذلك فصولا ومطالب ، فى أغراض تحتاج اليها العربية ، فعالجها بدقة ، وموضوعية .

يقول زيدان عنه (١) : ـ

" جمع فيه ماذكره العلماء قبله ، وزاد عليه ، وصدر الكتاب بمقدمة فى التعريب وشروطه ، ثم أتى بالألفاظ المعربة ، رتبها على الأبجدية ، ربما زاد عددها على ١٢٠٠ كلمة ، طبع فى مصر وغيرها فى ٢٤٥ صفحة " .

والحقيقة أنه تحدث عن خمس وثمانين وثلاثمائة وألف كلمة ومطلب ، وتحدث عن كل واحدة حديثا وافيا ، يؤيده الشاهد ، وينصره الدليل ، وقد ختمه مصححه بعد طبعه عام ١٣٢٥ هـ ، فقد تم بعون الله كتاب شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ، وهو كتاب عجيب ، لايستغنى عنه من له فى كلام العرب أدنى نصيب ، ويحتاج اليه كل أديب .

لقد تحدث عن التعريب وتغييره ، والإبدال فى الفارسية ، والأوزان المولدة ، وذكر المفردات لكل جمع غريب ، ووضح معانيها وسار فيها على النظام الأبجدى ، وأورد بعض قضايا نحوية ، أو تحقيقات مثل ، أو بيت شعر ، ونحو ذلك والكتاب حوالى أربعين ومائتى صفحة ، من القطع المتوسط ، ولكنه عظيم الفائدة ، لايستغنى عنه من شدا العربية .

---

(١) تاريخ آداب اللغة ٣ : ٢٨٧ .

واهتم بلغتها وأدبها .

والغرض من الكتاب كما يقول الخفاجي : -

" فهذا كتابٌ جليلٌ جمعت فيه ما فى كلام العرب من الدخيل ، دعانى اليه أنَّ المُعرَّب أَلَّف فيه قوم ، منهم من لم يَحُمْ حول نـاديه ، ومنهم من دقَّق فى التخريجات الغريبة ، وأتى فى أثناء ذلك بوجوه عجيبة ، وكتاب أبى منصور ... أجلَّ ماصنف فى هذا البـاب إلا أنَّه لم يميز فيه القشر من اللباب ، فأحببت أنْ أهدى تحفة للأخوان ، وأضفت اليـه فوائد . وضممت اليه قسم المُولَّـد وهو الى الآن لم يدون فى كتاب " .

فغرضه تحديد صفة الكلمة عربية أو مولدة ، ودقق فى معرفة الأصيل ، وهو هدف قام مجمع اللغة الآن لتحقيقه ، حتى لاتضيع اللغة أمـام الأمواج الزاحفة من اللغات الدخيلة

منهج الشهـاب فى الكتـــاب

أولا : بدأ الكتاب بمقدمة تشمل التعريب وشروطه ، والمُعرَّب والمُولَّد والإبدال فى الفارسية ، وقسم المعرب الى أربعة أقسام ، وتغيير المولدين الأبنية والتركيب ، وأوزان الشعر وقسموا الوزن الى سبعة : الشعر ، والتوشيح ، الرُّبَاعى ، الزجل ، وكانوكـان ، قُوما ، الحماقى ، مع التمثيل لكل مـا يذكره .

ثانيا : رتب الكلمات على حسب الحروف الأبجدية ، ووضح الأصل والمُعرَّب ، مع الدليـل لكل مايذكره من القرآن الكريم والحديث الشريف ، والشعر والنثر العربى ، يقول (أُشنان) بضم الهمزة وكسرها ، مُعرَّب ، وهمزة أصلية ، ووزنه فُعْلال أو فُعْلان ولو جعلت زائدة لكان وزنه أُفْعَـال ، ولا نظير له فى العربية ، وعربية (حَرْض)[1] (أَبزيم) حلقة تكون فى السرج وغيره لها لسان ، جمعه أبازيم ، ويقال إبزين بالنون أيضا ، وإبزين الدرع وإبزينه ، منقطعه ، ويسمى الزِّرفن بالضم والكسر ، وبزيم خطأ[2]

---

(١) شفاء الغليل ص ١١ . (٢) المرجع والصفحة السابقة .

وهو من بَزَنَ بمعنى عَضَّ ، فليس مُعَرّبا وفى الحديث أَنَّ درع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات زَرَافٍ .

ثالثا : مع اهتمامه باللغة ، يورد كثيرا من القواعد النحوية والصرفية (وَيْلُمَّه وأقسامها) ص ٢١٠ وحاط ص٧٢ ، ويثبت أفعالاً حكم غيره عليها بالموت أو الشذوذ مثل ماضى يدع ويذر ص ٢١١ ، ويصحح أسايب بالدليل مثل طُوبَاكَ ، فهى عنده جائزة بالحديث الشريف ، ومثل شَدَّ مافعل ص ١١٧ . ونحو ذلك .

رابعا : يهتم بذكر اللهجات فى الكلمات التى يوردها مثل(طَه)عند اليمن كذلك ، كما يورد كثيرا من الأخبار مثل الحديث ، عن يحيى بن خالد ص٨٦ وتتنوع أخباره بين نبات (حب الكتان) ص٤٩ ، ٥٠ ، أو مناظرة ص٢٧ ، أو حديث عن أمور طبية مثل داء الأُبْنَة (الصداع) ، ونحو ذلك .

خامسا : يهتم بإيراد النوادر والأمثال ، ويوضح مقصودها ، ومن صدرت منه ، مثل : تمرة خير من جرادة ، وحديث خرافة وقصة ذلك بتفصيل وافٍ ص ٧٩ وشَجَة عبد الحميد ص ١١٩ ، ويذكر الشئ وضده مثل قولهم (كَعْبُه مبارك) يقال لمن يُتَيمن به ، كما يقال لضده : (كعبه مُدَوَّر) وهكذا .

وفى الحقيقة فالكتاب جمع كلمات عربية وغير عربية يحتاج اليها دارس العربية لمعرفة الأصيل من المولد كما أنّ به حصيلة من قواعد النحو ، والصرف ، قد لايجدها الدارس فى غير هذا الكتاب .

٤ ـ شرح درة الغـــــــواص

==============
============
==========

بدأه الخفاجي بحمد الله تعـالى ، والصـلاة على رسوله الأمين ، ثم وضح قيمـة كتـاب درة الغواص للحريري ، وما احتواه من درر ونفائس ، أعجب بها الجميـع ، وقد كان مشغوفا بها في صغره ، فلما بلغ درجة كبيرة في العلم ، ورأى طعن الحريري على السلف ، وجد أنّ الكتاب درة في جوفها صَدَف ، .

ثم وضح الغرض منه بقوله : فأحببت أنْ يَنقّى صدفها ، ويُزال تقصيرُها ، حتى تكون دُرَرا تنتظم عِقْدا كريما ، واستعان بالله في هذه الغاية فأعـانه ، وحقق له ماأراد بمـا تنشرح له الصدور ، ويتم به الأنس والحبور ، نظرا لأنّ الحريري أديب بليغ من أهـل البصرة ، وله كتب فـائقة ، ورسائل وأشعار عذبة ، وكان هو وأولاده في خدمة الخلفـاء بالبصرة الى سنة ٥٥٠ هـ ، وذكر شيئا من شعر الحريري ، وشعرا لنفسه في نفس المعنى ص ٤ ، وبين سر تسمية كتاب الحريري بدرة الغواص ، وهدفه بأنْ رأى الخاصة تسـايـر العـامة في أخطائها ، فنبَّه على ذلك بهذا المؤلَّف ، توضيحا للعثرات ، وبيانـا لوجه الصواب فيها ، ثم أخذ يشرح الكتاب بدءًا بالحمد لله تعـالى ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى أنْ انتهى من قضايا الحريري ، وختمه بقوله : وقد نَجز ما أردناه ، وتحلى بحُلِيَ الكمال ماقصدناه الى آخره ، وأهدى الكتاب الى خليفـة المسلمين السلطان مراد بن أحمد بن مراد .

بين الشهاب والحريري :

لقد عارض الشهاب الحريري في كل قضية أثارها في دُرَّته ، بدءًا بتصريف آل ، واشتقاق سَائِر ، وأصل تارة ، وتَترَى ، وألفها ، وأسلوب : زيدٌ افضل أُخْوته ، ومنع الحريري لـه وإجازة الشهاب لذلك ، وغير ذلك من القضايا التي زادت على مائتين ، وتلوّنت بين النحو والصرف واللغة والأدب ، ونحو ذلك ولقد خالف الشهابُ كلّ قضيةٍ أوردها الحريري ، حيث

عَرَض بها وأبان ضعفها ، والإنصاف يقتضى أنْ نقول : (أِنَّ أغلب الجولات بحق كانت للشهاب ، وكانت له بعض عثرات ، جانبه فيها الصوابُ ، مثل تجنّيه على الحريرى فى النسب الى دَواة ، وفى كلامه على تَعِس ، وفى عدم تفريقه فى المعنى بين تركيب صباح مساء بالإضافة او بالبناء على الجزئين ، وليست القضيةَ هى الوقوف ضد الحريرى فحسب وإنّما هى بيان الحق الواجب اتباعه .

ولقد كُتِبَتْ على الكتاب بحوث واسعة مثل حواشى ابن برى ، ووضع الجواليقى كتاباً أسماه (التكملة والذَّيل) على دُرَّةِ الغَوَّاص ، ولكل منهما نسخة خطية بدار الكتب برقم ١٩٨ لغة كما قام ابن منظور بتهذيبه ، ورتبه على حروف المعجم ، وقام أبو الثناء الألوسى بوضع كتابهُ كشف الطرة "معتمدا على ماكتبه الخفاجى ومتأثرا به .

منهج الشهاب فى شرح الدرة :

أولا : يورد قضية الحريرى ، ودليله الذى اعتمد عليه ، مع ذكره للأبيات الشعرية التى ذكرها الحريرى ، ثم يوضح ضعف القضية تفصيلا بالدليل القوى ، ويذكر الوجه الحقيقى فيها ، مستطردا فى الحديث عما يناسب المقام مثل صفحة ١٤ وغيرها .

ثانيا : يهتم بإسناد الرأى الى صاحبه أو الكتاب الذى أخذ عنه ، ويحقق الرواية مثل ص ١٠٣ ، ١٠٨ وكذلك ص ١٤ حيث قال : ـ أَبْشِرى أمّ عامرٍ . فجعل هذه الجملة لقبًا لها ، هذا مذهب الخليل ، وقد نقله عنه سيبويه فى الكتاب ، وارتضاه المرزوقى وصدر الأفاضل ، ثم يذكر ماقاله فى الحماسة .

ثالثا : يكثر من الإحالة فى الإجابة على كتبه المختلفة ، وبخاصة حاشيته العناية مثل ص ٤٧ رَدًا على واو الثمانية فيقول : وفيه كلام آخر ، مفصل فى حواشى القاضى ، وفى ص ٣٦ ـ ٣٨ معانى الباء فى (ذَهَبَ اللّهُ بنورِهِم) ، يقول : " ولذلك تكملة فى عناية القاضى ، كما يستطرد للمناسبة ص ١٤٥ فى الحديث عنْ صَعفُوقٍ" وغيرها والبيت ومايناسبه .

رابعا : ينقد الآراء المخالفة بأسلوب عنيف ، فيقول : ص ٣٧ وكذا قال الدماميني في شرح المغني ، إنّ فتح اللام اتّباعـًا لفتح الفاء ضرورة ، وهو من عدم الاطـلاع فإنّه بفتحتين لغة أصلية فيه ، أو يقول فإنّه نسي ماقاله هنـا ص ٩٧ ، أو يقول : وفي القاموس الى عدم الفرق بينهما ، ولكُلِّ وِجْهَةٌ لمن تَبَصَّر ص ٢٤٧ ، أو يستقل برأيـه ، فيقول ص ٦٢ : وأما نَهابِـر من النَّهْبَرِ بمعنى القطع فليس بمعروف فـي اللغـة ، والصحيح أنّ له واحدًا وهو (نُهْبُور) ، مع الاستدلال بالحديـث الشريف ص ٢٥٣ وبالقراءات القرآنية كذلك .

خامسا : التزم تحرير الأسلوب العربي من القيود التي تَحُدُّه بالسير على رأى واحد ، أو التزام مذهب محدد ، إيمانـًا بتيسير اللغـة ، وعدم تحجير المتسع ، وهذا ما يحمد لـه وسار على طريقِهِ الألُوسي ولم يخرج عن آرائه .

سادسا : يعنى بذكـر الأمثال والنـوادر المناسبة لكل موضع مثل ص ٢٢ فيقول : " تحبيب فيه إبهـام لطيف وفي المثل (من حَبَّ طَبَّ)[1] وفي ص ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ يذكر قصة جَوْزة الحنفي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسجل لمحاته الإشراقية ، في فهم لطائف القرآن الكريم ، مثل ذكره لسر الواو في قوله تعالى : " حتى اذا جاءُوها وفُتِحَت أبوابُها "[2] .

وبعـد :

فلقد وفق الشهاب في أغلب إجابـاته ، وتحامل في بعضها ، متعمدا عن النَّصَفَـةِ مثل حديثه ص ٤١ ، ٦٨ ، ١٢٦ كما ظهرت مقدرته في تلوين الإجابة بين فقه ونحو وأدب ولغـة وتاريخ وكثرة الأسئلة التي بلغت أكثر من المائتين .

---

(١) في الميداني رقم ٤٢٠٨ ومعناه (من أحب فطن واحتال لطلب)

(٢) الزمر ٧١ .

٥ ـ نسيم الرياض :

هذا الكتاب من أعظم الكتب التى شرحت شفاء القاضى عياض اليَحْصُبِى الغرناطى ت ٥٤٤ هـ ، ويوضح الشهاب سبب شرحه : أنَّه كان مشغوفا به معجبا بمضمونه العظيم ، ولكنه وجد أنَّ الشروح عليه فيها قصور ، وفى بعضها أغاليطُ ، وتطويلٌ مِلٌّ ، وتخليط ، فسوَّدتُ بعضَ الأمالِى فى شرحه ، وعرضته على بعض الأصدقاء ، فشكروا لى صنعه ، وحَثّونى على إظهاره لجودته وروعته ، وشجعونى فى ذلك ، فأخرجته باسم : نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض " .

ثم وضح الهدف من ذلك بقوله فى المقدمة : ـ

رجاء أنْ يهب عليها ريح القبول ، وإنْ كانتْ نسماتُ الآمال عليلة ، وتشمله نفحة من نفحات الرسول صلى الله عليه وسلم ، فتشفى من الظمأ غليله .

فلم يُهْدِ الكتاب لأحد من أصحاب السلطة ، وإنَّما جعله للرسول ، وبين أساس النقل لـه وهو الشيخ إبراهيم العلقمى ، وتحدث عن صاحب الشفاء ثم شَرَحَ الخطبة وبين مضمون الكتاب الذى يقع فى أربعة أجزاء تربو على الألفين من الصفحات ، وهو بهذه الضخامة ، يعتبر فخرا للشهاب ، وشهادة له بالسبق والتبحر فى علوم الحديث والمنطق والتوحيد والفلسفة ، فيوفِّى الرسولَ صلى الله عليه وسلم حَقَّه ، ويذكر صفاتِه ، وفضلَه ، ومكانتَه ، ورسالتَه ، وأثرَها ، ويتحدث عن تاريخ العرب وأشرافهم ، ويستعرض كثيرا من أحاديث الرسول ، ويشرحها شرحا جيدا وأصولَ الأخلاق والعلم والنفس الإنسانية ، ثم يذكر أحاديث الواصفين للرسول ، ويشرح كل وصف على حده ، ويتكلم عن حوضه صلى الله عليه وسلم ، وأوصافه فى القرآن والتوراة والإنجيل ، متحدثا عن أهل الأديان الأُخرى ، ثم ينتقل الى معجزة القرآن الكريم ، ويعرض آراء العلماء فى وجه الإعجاز ، ومعجزات الرسول الحسية وهى كثيرة جدا ، ومعنى الصلاة عليه وكيفية ذلك ، وعصمته وقلبه ، وسهوه ، وعصمة الأنبياء والملائكة ، وأمور الأنبياء الدنيوية وأقواله وأفعاله ، وحكم من سب الرسول أو الصحابة ،

ومن سَبَّ اللـه أو الملائكـة ، أو الأنبيـاء أو آل بيتـه الكرام ، ثم وضح واجب المسلمين والأنـام نحـو الرسول صلى اللـه عليـه وسلـم ، وذكر فى أثنـاء ذلك ترجمـات وافيـةً لكثير من الصحـابة ، والعلمـاء فى كل فـروع العلوم الإسلاميـة ، بحيث يعتبـر الكتاب موسوعـة زاخـرة ، لا يستغنى عنها طالب العلـم ، وتمم الشـرح بقصيدة رجـاء فى رسول اللـه صلى اللـه عليـه وسلـم ، وَوَضَّح تاريخ تأليف الكتاب بأنّه فى يـوم الجمعة ثامن عشر من ربيع الثانى سنة ١٠٥٨ هـ .

منهج الشهاب فى نسيـم الريـاض :

أولا : يذكر نص شفاء عياض ، ثم يشرح بدء ا بتفسير اللغويـات ، ثم يعرض أقـوال العلماء فى ذلك ، مع ترجيح الرأى القوى للدليل ، ويستمر فى الشرح الى نهايته

ثانيا : يعرض فى شرحـه بعض القضايـا النحويـة أو الصرفيـة ، مع التنبيه على الرأى الجيد ، فى شرحٍ مُوجزٍ مُوْدٍ للمقصود مثل حكم العطف على الصفات ص ١١١:١ ومثل وزن ملائكة وأقوال العلماء فيها ١ : ٦٣ ، وقد يحيل على كتبه السابقـة مثل : أفعل للتفضيل والتعجب ، إذا أُخِذَ مِمَّا يُفهِمُ حبًا أو بُغْضًا ١ : ٢٧٥ ، يقول : " وقد فَصَّلْنَاه فى كتابنـا (السوانح) ، ومثل ٤ : ٢١٤ يذكر أمثلة إعرابيـة مثل "هَلُمَّ جَرًّا فى : ٤ : ٣٣٦ ، أو يصحح أساليب نادرة مثل (ها أنـا) بـدون ذكر اسم الاشارة ، أو تحقيق لم يسبق اليه مثل هكذا وكذلك إعرابا ١ : ١٦٤ ، ويـاء المصدر الصنـاعى ١ : ١٢٥ .

ثالثا : يهتم بروايات الحديث الشريف ، وتحقيق كل روايـة ٤ : ١١٩ ، والعنـايـة بالترجمـة لأغلب النحاة وأهل الحديث ، وقد كثر ذلك فى الجزء الرابع ص ٩٤ عن ابن الأنبـارى والغزالى ص ٤٩٤ ، ويذكر المذاهب والفرق ، ويدافع عـن

التصوف الحق ٤ : ٤٨٤ ، ويستدل بالحديث فى الكتاب لإثبات القواعد ، ويهتم بالفقه مثل ص ٣ : ٢٧٣ ، .

رابعا : يعنى بنسبة الأقوال الى أصحابها ، واسم الكتاب الذى نقل عنه ، ويورد القصص الدينى ، مثل قصة الغرانيق ص ٨٢ ـ ١١٠ : ٤ فى عرض واسع ، وخطبة قس بن ساعدة ٣ : ٢٥٩ ، وصلاة النبى فى بيت المقدس ٢ : ٢٦٩ و ٣ : ٢٥٩ ، ونحو ذلك .

خامسا : امتاز بحرية التفكير ، وبقوة الشخصية ، حتى مع أساتذته مثل حديثه عن شيخه ابن قاسم ١ : ١٨٥ ، وشيخه الزيادى ١ : ٥٣ ، وشيخه المقدسى ٣ : ١٣٥ ، مع الأمانة العلمية ٤ : ٣٧١ والدقة ، وعدم التأثر بالأسماء اللامعة وذلك مثل ٢ : ١٨٧ .

سادسا : الكتاب روضة يانعة الثمار ، متعة للقلب والعقل وغذاء للفكر لا يستغنى عنه أى باحث فى العربية ، من فقه ، ونحو ، وصرف ، وحديث ، وقصص ، وترجمة ، ولغة ، فضلا عن الأحاديث العطرة عن خير البرية صلى الله عليه وسلم .

٦ ـ السوانح

أ ـ وصف الكتاب ، ومكانه ، وهدفه :

هذا الكتاب مخطوط فى ست وسبعين وثلاثمائة صفحة من القطع المتوسط ، وقد كتب بخط واضح غير جميل ، وتنوع بين خط النسخ والرقعة ، بدأه الشهاب بالتسمية ، ثم ذكر هذا الدعاء (يامن بيده خزائنُ الملك ومفاتحُها ، وبديمومة قيومه بوارحُ الخواطر وسوانحُها ، إليك مددنا يد الضراعة سائلين) ثم صلى على النبى الكريم ، وفى نهاية الكتاب ختمه بأبيات شعرية ، ولقد أعلن فى مقدمة كتابه أنَّه بدأ تأليفه فى الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول فى تمام ست قبلها مائة وألف .

وهذا الكتاب سجل فيه الخفاجى كل خواطره النحوية ، واللغوية ، والأدبية ، والتاريخية ، والطبية ، والكيميائية ، والفلكية ، والفقهية ، والصرفية ، والعروضية ، ونحو ذلك فى نُقُولٍ قصيرة متنوعة فى كل أنواع المعرفة .

ويدعى الأستاذ سيد كيلانى عند ترجمته للشهاب أنَّ هذا الكتاب مطبوع (١) ، ولكننى وجدت بعد البحث المضنى ، أنَّه لم يطبع .

مكانه :

هذا المخطوط موجود فى معهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٠٤ أدب ميكروفيلم وأنَّه صور من مكتبة الأزهر ، وهو موجود بها برقم ٧٢٤٠ أباظة ، معارف عامة . ولقد ذكر الدكتور / محمد خفاجى أنَّه مخطوط فى مكتبة الأزهر برقم ٦٥٣ خصوصية أدب وهذا ليس بصحيح كما بينت .

---

(١) الأدب المصرى فى العهد العثمانى ص ٢٧٩ .

منهج الشهاب فى هـذا المخطـوط :

أولا : الكتاب جملة من النقـول فى العلـوم المختلفة ، منسوبة الى أصحابها وإلى المراجـع التى نقلت عنها فى دقة وأمانة ، حيث سجل كـل خـاطرة تحتـ لـه ، مع التعليق عليها وبيان رأيـه فى الخاطرة التى أوردها مثل ص ٨ (سانحـة) ، (فيها فاكهة والنخـل ذات الأكمـام)[1] ويحقق موقع ذات من الإعراب ، ورده على ابن المنير بكلام نقلـه عـن سيبويه فيقـول :-

" فإن قلت : يجوز أن تجعل ذات الأكمام صفة فاكهـة والنخل حلت بذا موضع وصفـه ، لأنه فـرع من النحـو لم أر من نص عليـه ، ثم يـرد عليه بقولـه :-

اقـول : هذا من قلـة الوقـوف على كتب العربية ، فإن هـذه المسألـة من مســائل الكتـاب ، (قال سيبويه : واعلم أنـه لا يجـوز أن تصف النكرة والمعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك مثل قولك : هذه نـاقة وفصيلها الراتعان ، فهذا محال لأن (الراتعان)لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها معرفة ، وبعضها نكـرة ،هـذا مـاقـاله الخليل ...)[2] وفيه أيضـا تغليب المذكر وهو مطرد .

ثانيـا : قد تشمل السانحة حيزا كبيرا من المخطوط ، ويعرض فيها أقوال العلماء ، ويبدى رأيه مثل ص ١٠ فى قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما "[3] وينقـل عن الزمخشرى وغيره من المفسرين والنحويين آراءهم ، وتحقيق كل روايـة مدافعا عـن سيبويه فيمـا روى عنـه من تفضيله قراءة النصب الشاذة على قراءة العـامة ، مع ذكـر كل تفسير أو كتاب تحدث فى هذا الموضع .

---

(١) الرحمن (١١) .

(٢) الكتاب ٢ : ٥٩ ت هـارون . (٣) المائدة ٣٨ .

ثالثـا : لاترتيب فى المخطوط فى نقله للعلوم فيتكلم عن المفسرين ، ثم ينتقل الى أقوال النحاة ، فمثـلا فى ص ٣٤٨ يروى عن السيرافى: إبدال الفعل من الفعـل ، يذكر قضايـا الخير ، ويتخلل ذلك بعض القصـائد الكـاملة ثم يشـرح الأحـاديث كحديث أم زرع ص ٣٤٨ ، وبعض القصص كمحنة ابن حنبل مـع المأمون ص ٣٤٧ ، وقصة يأجوج ٣٤٥ ، وموقف النبى من أبى طالب ٣٣٩ ، ومسألة الاحتباك فى البلاغـة ٣١٣ ، والأقـانيم ص ٥٠ والتصوف ص ٢٣٩ .

رابعـا : يورد بعض أمثلة للإعـراب ويعرض فيها أقوال العلمـاء مثل قوله : مارأيت كاليوم رجـلًا ص ٢٩٢ ، وحكم عدده من حيث دخول أل عليها أو عدم دخولها وينقل عن ابن خروف فى شرحه للكتاب . ونحو ذلك كثيـر .

خامسا : يهتم بإيراد اللغـات واللهجات العربية مثل ذكره للغـات فى لاجرم ص ٢٦، أو يوضح معنى لكلمة فى اللغة مثل تفسيره (الطّوار) ص ٣٢ ، ويتحدث عـن الكيمائية مثل ص ٢١٨ بتسهيل الصفراء ، وعلاج لدغ العقرب والحديث عـن الفلك ونحو ذلك .

وبعـــد : فالمخطوط جمع كثيرا من أنواع المعارف المختلفة اللغوية والعقلية ، وكذلك علوم الفلك والكيميـاء ونحو ذلك من معـارف الخفاجى ، وتـراه كثيـرا فى كتبـه يحيل على كتاب السوانح إذا تعرض لقضية من القضايـا المختلفة فيقول : وقد أشبعنـا الكـلام عليـه فى السوانح ، والمخطوط فى حـاجة مـاسة الى دراسـات الدارسين كلّ فى مـادة تخصصـه .

واللـــه الموفق ...

٧ ـ ريحانة الألبا ، وزهرة الحياة الدنيا

الكتاب تراجم أدبية وتاريخية واسعة لشعراء وأدباء ، وعلماء القرن الحادى عشر هـ في مصر والشام واليمن والحجاز والمغرب ، صاغ كل ذلك بأسلوب أدبى رائع ، فيقول في ص ٨ : ـ وها أنذا أمتع الأسماع بربيع أحوى الظلال .

ولقد قسم كتابه الى عدة أقسام ، فالقسم الأول : فى محاسن اهل الشام ونواحيها ، والقسم الثانى فى تراجم المصريين من أهل المغرب وما والاها . والثالث : فى تراجم مكة ومن بحماها من الأشراف والعلماء والشعراء ، والأعيان . والرابع : فى ترجمة أهل اليمن ممن بلغه خبره فى هذا الزمان من الفضلاء والشعراء . والخامس : فى الترجمة لأدباء وعلماء مصر . والسادس : فى الترجمة لنفسه . ثم ختم الكتاب بالحديث عن الفصول القصار ، والمقامة الرومية ، وبعض مقامات أخرى ، ثم بعض النوادر فى وجوه القراءات ، وطبقات البلاغيين ودقائق الشعر وفحول الشعراء ، والحديث عن (تعال) وبنائها وآراء النحويين ورأيه فى ذلك ، وختم الكتاب بقوله : هذا تمام ريحانة الألباء ، المشتملة على أحاسن الأدباء ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ـ وهذا الكتاب مطبوع فى مصر سنة ١٣١١ هـ ، ومدحه ابن معصوم (١) والأستاذ محمود مصطفى (٢) .

٨ ـ خبايا الزوايا فيما فى الرجال من البقايا

وهو من كتب الأدب ، ولكنه تضمن تراجم أهل عصره من شيوخه وشيوخ ابنه ، يزيد عددهم على سبعين ومنه عدة نسخ خطية بدار الكتب (٣) وهو خمسة أقسام وخاتمة ، فى رجال

---

(١) السلافة ١٨ . (٢) الأدب العربى ٣ : ٢١٠ . (٣) منها ثلاث نسخ بدار الكتب بالقاهرة برقم ٨٤ ، ١٤١٢ ، ٤٦٩٧ أدب ومنها نسخة بمكتبة الأزهر ٢٨٣ أباظه وأخرى فى مكتبة صوفيا البلغارية ١٣٠٦ .

الشام ، والحجاز ، ومصر ، والمغرب ، والروم ، والخاتمة فى نظم المؤلف وشعره ، وقد فرغ من تأليفه فى الخامس والعشرين من شهر ربيع الثانى ١٠٤٢ هـ ويلى ذلك ترجمة المؤلف وقصيدة ميمية عارض فيها معلقة زهير ، وقد نقل هذا الكتاب عنه والد المحبى ونشره فى دمشق والشام [1] ، ويقول عنه جورج زيدان [2] : إنه كتاب يتضمن نخبة من علماء عصره ، وفيهم شيوخه وشيوخ ابنه ، يزيد عددهم على بضعة وسبعين بينهم طائفة يعز الوقوف على تراجمهم فى سواه ومنه نسخ فى المكتبة الخديوية فى ٢٣٦ صفحة " .

والكتاب بهذه الصورة جدير بأن يعنى به لآثاره التاريخية والأدبية .

٩ ـ الفصول القصار

أشار الشهاب لهذا الكتاب بالريحانة [3] بقوله [4] : ـ " وها أنا ذاكر لك فيها هنا الفصول القصار ، والمقامة الرومية ، التى ذكر فيها أحوال أهل الروم وعلمائها ، والكتاب مقامات ذات فصول قصار ، أدبية النسيج اللغوى ، تحمل فكرة بسيطة ، يعالجها الشهاب بأسلوبه الأدبى ، البعيد عن الإغراب والتعقيد ، وقد ذكر أمثلة منه فى الريحانة منها مقامته التى عارض فيها مقامة الوطواط ، ولا يوجد لهذا الكتاب أثر إلا من إشارة الخفاجى له ، وذكره لبعض أمثلة منه فى الريحانة .

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ٣٣٤

(٢) تاريخ آداب اللغه ٣ : ٢٨٦ .   (٣) صفحة ٣٥٦ .

(٤) ترك الخفاجى اسم الإشارة هنا وهذا نادر ، والكثير يخطئه ولكنه يجيزه . وسنتكلم عنه تفصيلا بعد ذلك .

ديـوان شعـــر الخفــــاجي

==============
============
==========

هذا الديوان موجود بخط الشهاب نفسه ، وفي اوله مقدمة ، قال فيها : -

" إني فرع بسق من جرثومة خفاجة ، المعز من فتية تفيأت ظلال المجد ، وحلت مـا بين تهامـة وسراة نجد "

وله عدا الديوان شعر كثير ، ذكره في الريحانة ، والطراز ، ونسيم الرياض ، وشرح الدرة وغيرها من كتبه ، وله مقصورة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وميمية عارض بهـا زهير ، وله قصائد أخرى مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٧٦ مجاميع ، وخمس قصائد فـي مدح الرسول صلى الله عليه وسلم برقم ١٠٦٩٠ ، وآثار أخرى برقم ٨٦، ١٣١٢ ، ٤٦٩٧ أدب ، وقد ذكر ذلك زيدان في ترجمته ، والمحبي في خلاصته ".

أمثلة لشعـــره :

يقول المحبي : وكل شعره مفروغ في قالب الإجادة (١) ، ومن اجوده قصيدته الداليـة

ومنها :

قدحت رعود البرق زنـــدا ... اضرمن أشجـانـا ووجـــدا

في فحمـة الظلمـــاء إذ ... مدت على الخضراء بــردا

حتى تشـنـاءت نـــوره ... وتمطت الأغصـان قـــدا

ومن مستطرفـــاته :

يقول من أهـــواه دعني وتب ... يأيها المفتـــون عن حبـــي

فقلت سر حسنك أن لا يـرى ... مسلطا عشقا على قلبـــي

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ٣٣٩ .

ومن مبدعاته :

لعمرى لم أبد البكاء لزلة ... وإنى لسوء الزل لست مطيقا

ولكن أراد الطرف تبريد غلتى ... برد لماء الوجه حين أريقا

وله فى الرثاء :

قد ضمه البحر فى لج مخافة أن ... يؤذى التراب لجسم فيه يبليه

فالماء خر على رأس لفرقته ... والموج يلطم والأطيار تبكيه

وشعره رائق صاف ، يدل على شاعرية مبدعة ، ومقدرة فنية هائلة ، ومقاماته فى الريحانة تدل على تملكه ناصية النثر ، فهو الأديب المبدع ، والشاعر المقتدر .

١١ ـ رسائله

للخفاجى رسائل كثيرة ، متنوعة ، فى فروع العلوم العقلية ، واللسانية ، وقد قدر لبعضها أن يهلك ، وبعضها الآخر موجود ، فى مواطن مختلفة ، فى دار الكتب ، قسم المخطوطات النادرة ، منها : رسالة الإيمان ، والمعوذتين ، وقل أرأيتكم وغير ذلك ، وقد سبق الكلام فى ذلك .

وبعد :

فهذه كتب الشهاب ورسائله ، وهو تراث للأجيال ضخم ، أنتجه بعد حياة طويلة حافلة بالخير ، الكفاح العلمى ، وقد ضاع بعض هذا التراث مثل حواشيه على الرضى والجامى ، وتعليقه على نكت المغنى ، وتعليقه على التسهيل لابن مالك ، وقد أشار الى كثير من قضايا النحو التى تكلم عنها فى هذه الكتب ، فأرانا نوعية هذه البحوث

وهى لاتختلف عن دراساته الضافية فى كتابه الضخم (عنـاية القاضى وكفاية الراضى) • فى علوم النحو ، والصرف ، واللغـة ، ونسأل اللـه أنْ يوفق من يجد هذه الكتب ، خدمة للبحث العلمى •

وامتـازت رسائله ، بأنَّها تعـالج موضوعـا واحدا ، مثل (قل أرأيتكم) والخـط جميـل ، فهـو يكتب بخط النسخ المختلط بالرقعـة ولاتزيد عن ثلاث عشرة صفحـة ، ويبدأ بما يبـدأ به كتبـه ، ويبين الهدف منها ، من شرح قضية الرسالة ، التى عنـون لهـا بذلك ، ثم ينقل ماقيل فى القضية ، ثم يعقب عليها برأيـه بصـورة واسعـة ، ووافية وقد قـام بنفسه بنقل كتب أساتذته مثل (حـاشية ابن قاسم العَبَّـادى) (١) فى الصـرف ، ويختـم الرسـالة بالحمـد للـه ، وبالصـلاة على رسول اللـه صلى الله عليه وسلم ، والرسالة بهـذه الصورة فيها مجـال واسع لإبـراز المواهـب ، فى عـلاج القضيـة عـلاجـا شـامــلا ـ رحـم اللـه الخفاجى ، وجزاه عن العلم وأهلـه •

---

(١) مخطوط بمكتبة الأزهر برقـم ٩٠٧ بخيت فى الصـرف ـ ومنها نسخة مصـورة بمكتبتى •

السمة الغالبة على مؤلفات الخفاجي

لقد رزق موهبة التأليف ، فسلمت له العبارة ، وانقادت له الفكرة ، وسلس له الأسلوب ، ورزقت مؤلفاته حظوة كبيرة ، لدى العلماء ، .

قال المحبي : (١) ـ " وله تآليف كثيرة متعة ، مقبولة ، وانتشرت في البلاد ، ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن الناس اشتغلوا بها " .

فلقد نجح في هذا المضمار نجاحا كبيرا ، نظرا لما منّ الله عليه به من الرفاهية ، ونقاء الطبع ، والبديهة الحاضرة ، والحديث العذب الممتع ، مع نصاعة الديباجة ، وحلاوة الإنتاج وكثرته ، والمُمَحِّص لمؤلفات الشهاب ، يجدها موسومة بسمات تميزها عن غيرها ، وتحددها تحديدا واضحا ، وهاك هذه السمات : ـ

١ ـ التنوع :

تعددت هذه المؤلفات ، وتلونت ، فشملت كل أنواع المعارف العقلية ، واللسانية ، ففسر القرآن الكريم في كتابه (عناية القاضي) فحقق الغاية ، وأربى على النهاية وشمل كتابه كل حديث تقدمه ، مع تنوعه في اللغة ، والنحو ، والصرف ، والتفسير ، والفقه والأصول والمنطق ، ونحو ذلك ، ثم أفرد لكل نوع بعد ذلك مؤلفا خاصا به ، فللغة شفاء الغليل ، وحاشيته على تهذيب اللغة ، وللنحو والصرف شرح الدرة ، وحواشيه على الرضي والجامي والتسهيل والمغني ، وللفقه شرح الفرائض ، وسرحجة الأعيان وللحديث نسيم الرياض ، وللتوحيد رسائله الكثيرة ، وحاشيته على السَّراجية ، وللبلاغة مجالها الرحب عنده ، فهو فارسها المُعْلَم ، فله حاشيته على المِفتاح ، ورسائله

---

(١) خلاصة الأثر ١ : ٣٣١ .

فى المشاكلة والاستعارة ، كما تجد له نتاجا فى العروض ، وفى أدب البحث والمناظرة ، ورسالته فى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى المصدر ، وفى (وما ربك بظلام للعبيد) وله رسالة طريفة ، تدل على روحه الفكهة ، سماها : الثمامة فى صفة العمامة ، وهكذا تنوعت مؤلفاته ، .

والشهاب بمؤلفاته ، دائرة معارف عصره بلا شك ، وهذا التنوع فى المؤلفات أو فى المؤلف الواحد ، يعطى القارئ فرصة للإفادة ، ودفع الملل ، والسآمة

٢ ـ غزارة المادة :

ويلاحظ على مؤلفاته ، غزارة مادته العلمية ، التى يعالج بها القضايا المختلفة ، بحيث يوفى الموضوع حقه من جميع نواحيه ، فلا يتركه يحتاج الى تكملة ، وهذا طريق يسير عليه ، ومثال ذلك : الفعل (تعالى) (١) . إذا أسند لواو الجماعة ، قرئ تعالوا للحسن ، على أنه حذف اللام من تعاليت تخفيفا كما قالوا : ماباليت به بالة ، وأصله بالية كعافية ، وكما قال الكسائى (٢) فى آية : إن أصلها آيية فاعلة ، فحذفت اللام ، فلما حذفت واو الجمع بعد اللام من تعالِ ، فضمت فصار تعالوا ، ومنه قول أهل مكة ، تعالِى بكسر اللام . للمرأة فى شعر الحمدانى : تعالِى أقاسمك الهموم تعالى (٣) .. والوجه فتح اللام .

---

(١) العناية ٣ : ١٤٩ (٢) الشافية ٣ : ١١٨ (٣) هذا عجز بيت وصدره :
أياجارتا ماأنصف الدهر بيننا ، والبيت من الطويل ، ولا يستدل به وإنما يستأنس به ، وهو لأبى فراس ، وقد نسبه الأمير لأبى نواس ، وهو سبق قلم ، وقد ذكره الزمخشرى فى الكشاف فى تفسير سورة النساء ٢٧٦ وابن هشام فى قطر الندى ٣٢ والشذور الشاهد ٦ وهو فى ديوانه ص ٣٢٥ ـ ومحل التمثيل به : تعالِى حيث نطق الشاعر بها مكسورة اللام والمعروف أن العرب يفتحونها ، ولكن الشهاب يرى جواز كسرها لورود القراءة بها .

قال الشهاب : ـ يعنى أنّ فيه لغة بحذف لامه اعتباطا ، بالمهملة لغير علة ، لأنّ المحذوف لهما كالموجود ، فتصير اللام كلا لام ، فتضم كآخر الكلمة قبل واو الجمع وهذه لغة مسموعة فيه ، أثبتها ابن جنى (١) ، وإن كانت ضعيفة فلا عبرة بمن لحّن فيها الشاعر كابن هشام (٢) ، وإذا قرأ بهما فقد انقطع النزاع ، وشعر الحمدانى يستأنس به وقد أجاز الشهاب الكسر فيها ، قال : ـ تعالَ فى الامر بفتح اللام ، قال ابن هشام: وكسرها لحن ، كما تستعمله العوام ، ولحّن أبا فراس فى قوله فى شعره المشهور ، وأصلها الأمر لمن كان فى سَفَلٍ ، أنْ يأتى مَحَلّاً مرتفعا ، ثم استعملت لمطلق المجئ ، وما زعموه من اللحن ، ليس كما قال ، فإنّه سمع وقرأ بها ، وأبو فراس ثقة فمن يجعل مايقوله بمنزلة مايرويه قيل فى تفسير قوله تعالى (تعالَوا الى كلمةٍ) (٣) أصله تعالَيُوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، او يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، قلبت ألفا ، وحذفت لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة دليلا عليها .

وقرأ الحسن وأبو السّمال وأبو واقد (٤) : ـ تعالُوا بضم اللام ، ووُجّه : بأنّه استثقلت الضمة على الياء ، فنقلت الى اللام بعد حذف حركتها ، والذى يظهر فى توجيهها أنّهم تناسَوا الحرف المحذوف ، حتى توهّموا أنّ الكلمة بنيت على ذلك ، وأنّ اللام هى الآخر فى الحقيقة ، فلذلك عوملت معاملة الآخر ، فضمت قبل واو الضمير ، وكسرت قبل يائه كما قالوا : لم يَلِ ، وقال الزمخشرى فى سورة النساء (٥) : ـ وعلى هذه القراءة

---

(١) المحتسب ١ : ١٠٣ (٢) قطر الندى ٣٢ ت محى الدين ، شفاء الغليل ٥٣

(٣) آل عمران ٦٤ (٤) أنظر الكشاف ١ : ٢٧٦ والمحتسب ١ : ١٠٣ .

(٥) الكشاف ١ : ٢٧٦ .

قول الحَمْدانى تعالِى بكسر اللام ، وعاب بعض الناس عليه ، استشهاده بشعر هذا المولَّد المتأخر ، وليس بعيب ، فإنَّه ذكره استئناسا كما بينته (١) ، فكيف عليه ماعرفه ونبه عليه ٠١٠ هـ ٠ وله بحث فى ذلك فى الريحانة (٢) وفَّى الموضوع حقه ٠

٣ ـ الدقة فى التحقيق :

فبعد أنْ يذكر آراء العلماء فى القضية ، ينتهى بالقضية الى حل يراه تحقيقا جيدا (٣) ، يجب حفظه والعناية به ، فمثلا يعرض رأى ابن هشام فى تعالى يقول: وقد لحن فى قوله : تعالِى ، إذ كان حقه فتح اللام ٠٠٠ ومن ذكر هذا ابن هشام فى شرح الشذور من غير خلاف فيه بين أهل العربية (٤) ٠ ثم يرد على ذلك بشرحه السابق ويقول : ـ

أقول : هذا هو المعروف بين أهل العربية ، وعندى أنَّه غير مسلم ٠٠ فإنَّ تعَالَ استعملوه على وجهين : ـ

أحدهما : وهو الفصيح المشهور ، أنْ تحذف الياء التى هى لام الكلمة ، لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا ، فتبقى اللام التى قبلها على فتحها ، لأنَّ المحذوف لعلة كالموجود ٠

والثانى : أنْ تحذف ابتداء للتخفيف نَسْيًا مَنْسِيًا ، فيبقى ماقبلها آخر الكلمة ، فيحرك بحركة تجانس الضمير المتصل بها ، فيقال : تعالِى كقطامِ بكسر اللام ، وبه قرأ فى الشواذّ إلَّا أنَّ الظاهر أنَّه غير مقيس ، فهل يقال إنَّ المتكلم بمثله فى تركيب آخر

---

(١) الواقع أنَّه ذكره ليستشهد له بالقراءة المروية ، ويدفع عنه معرة اللحن فيه ٠

(٢) ص ٤١٧ ، ٤١٨ ٠ (٣) ريحانة الألبا ٤١٨ ٠

(٤) ص ٢٣ ت محى الدين ٠

لحن وخطأ أو مَحَلُّ نظر ، وهذا جارٍ فيما قاله أبو فراس ، ثم إنّه أشار الى أنّ تعال أمر من العلو ، وأريد به الحضور والتقدم ، وهذا تحقيقٌ نفيسٌ ينبغي حفظه في الأذهان .

(١)

ومثل ذلك أيضا بيانه الحق ، بالتحقيق الدقيق ، في مصدر الفعل آذيته ، ورده على صاحب القاموس فيقول :—
(٢)

قال : أذًى ولاتقول إيذاء كذا في القاموس ، فظنها من الخطأ ، والخطأ منه ، وإنّما غرّه سكوتُ الجوهري ، وهو كثيرا ما يترك المصادر القياسية ، لعدم الحاجة الى ذكرها ، وهي صحيحة قياسا ونقلا ، أما الأول : فلأنّ قيام مصدر أفعل إفعال ، وأما الثاني فلقول الراغب في مفرداته ، والفيومي في مصباحه ، آذيته إيذاء
(٣) (٤)

وقد وقعت في كلام الثقات .

فلقد ذكر بالدليل رأيه في تعالِ بالكسر وجوازها ، وكذلك مصدر آذى ، وفي ذلك توسعة في التعبير للمولدين ، حتى لاتضيق اللغة على أبنائها .

---

(١) شفاء الغليل ص ١٧ .

(٢) جـ ٤ ص ٢٩٨ .

(٣) ص ١٣ قال : يقال آذيته إيذاء وأذية ، وأذى ومنه الآذى .

(٤) المصباح المنير ١٣ ، ١٤ ، مادة (أذى) .

٤ ـ التمكن فى المادة الى حد صياغتها شعرا :

يظهر فى مؤلفات الشهاب مدى تمكنه فى المادة التى يعرضها ، وإحاطته بها إحاطة كاملة ، فتراه يرد على الحريرى فى دعواه ، ثم يفصّل القضية بصورة تدل على تمكنه فى النحو مثل قول الحريرى (١) : ـ

" ويقولون للأنثى من ولد الضأن رِخْلة ، وهى فى اللغة الفصحى رَخِل بفتح الراء وكسر الخاء ، وقيل : فيها رِخْل بكسر الراء وسكون الخاء ، وعلى كلتا اللغتين لايجوز إلحاق الهاء بها ، لأن الذكر لايشركها فى هذا الاسم " .

وهنا يرد عليه الشهاب ، بقوله (٢) : ـ

فى كلامه خلل من وجوه ، لأن قوله فى اللغة الفصحى ، مع عدّه من الأوهام جمع بين الضب والنون (٣) ، وفى القاموس : رِخلة بالكسر وبهاء وككَتِف (٤) : الأنثى من أولاد الضأن ، وماذكره فى القاعدة مخالف كما فى كتب العربية ـ وتفصيله مايلى : ـ

أولا : إنّ الصفة إمّا أن يصلح لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث كحسن وقبيح فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث .

والثانى : أنْ يكون معنى الصفة ولفظها مختصا بالمذكر أوبالمؤنث فالأول كأكمر (٥) فإنّ أفعل لايوصف به إلاّ المذكر ، ومعناه مختص به ، ومثال الثانى عذراء فلفظ فعلاء لايوصف به إلا المؤنث ، وكذا معناه وهو البكارة .

والثالث : أنْ يكون معنى الصفة مختصا بأحدهما ولفظها باعتبار زنته غير مختص كحائض ، فإنّ معناه مختص بالنساء ، وفاعل ، لااختصاص له بأحدهما وخَصِىّ ، فإنه يختص بالذكور وفعيل غير مختص .

---

(١) درة الغواص ١٣٠ ـ ١٣٢ (٢) شرح الدرة له ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) الضب مكانه فى الأرض والنون فى البحر ويقصد التباعد التام بين الكلامين .

(٤) ٣ : ٣٨٣ (الرخل) (٥) ضخم الحشفة .

والرابع : أنْ يكون المعنى مختصا ، واللفظ مختص بأحدهما كَكِبَر العَجز الموجود في الإناث والذكور ، فإنَّ العرب وصفت به المذكر فقالت : رجل أَلْيَىٰ من الإِلْيَة بمعنى العَجز على وزن أَفْعل ، ولم تقل امرأة أَلْيَاء ، ولكن تقول : عَجزاء ، ولا تقول رجل أعجز . فالمعنى مشترك ، واللفظ مختص فيهما ، وهذا مما ينبغي حفظه ، وإذا عرفت فاعلم أنَّه لا خلاف بين أهل العربية في مطابقة الأول لموصوفه تذكيرا وتأنيثا مالم يؤول ، كما لا خلاف فيما اختص بقبيل أنَّه يلزمه حكمه أيضا فإنْ اختص بالمذكر لزم تذكيره ، وإنْ اختص بالمؤنث لزم تأنيثه ، وإنَّما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اختص معناه بالمؤنث دون لفظه كحائض هل يلزم تذكيره ، وعدم لحاق التاء له لعدم الحاجة اليه أم لا ؟

فذهب الى كل من المذهبين فريق كما فصَّله النحاة ، فما ذكره المصنف أحد قولين وقد يعرض القاعدة ، ثم يصوغها شعرا ، ولذلك أمثلة كثيرة منها : —

تراه أيضا يقول :— " وكذلك اختاروا إنْ ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء فقالوا : دراهم كثيرة ، وأقمت أياما معدودة ، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألف والتاء ، فقالوا : أقمت أياما معدودات ، وكسوته أثوابا رفيعات ، لأنَّ جمع المؤنث السالم بدون الألف والتاء للقلة عند الأكثر ، فلهذا وصف به جمع القلة ، ووصف جمع الكثرة بالمفرد فرقا بينهما ، ولا يتوهم أنَّ الإفراد لا يناسب الكثرة ، وأما قول بعضهم : ما جمع بالألف والتاء قد يراد به الكثير كالمسلمين والمسلمات ، وقد يراد به القليل مثل نفثات ، وبذا يكون أياما معدودات للقليل والكثير ليس بشيء ، لأنَّ هذا هو الأفصح ، وتمثيله بالجمع (١)

---

(١) شرح درة الغواص للشهاب ١٧ ، ١٨ .

المعرف أيضا لا ينبغى .

فإنْ قلت : أيام . أفعالٌ وهو جمع قلة فكيف مُثِّل به للكثرة والقلة معا .

قلت : إذا لم يكن للمفرد إلاَّ جمع واحد ، استوت فيه القلة والكثرة ، واستعمل للكل منهما كما صَرَّحوا به ، وقلت بديهة :

وإنَّ لَومَ الناسِ فى مثلهم ... يكثُر ما قَلَّ وما يَكثُره

ونادرُ الجمع لِلَفظِه ... فيه يساوى قِلَّه كَثْره

٥ ـ اهتمامه بالنوادر :

اهتم الشهاب كثيرا بالنوادر فى كل مادة عرضها ، وبخاصة فى النحو والصرف واللغه وإليك البيان (١) :ـ

" وَيْلُمِّه " أصله للدعاء عليه ، ثم استعمل فى التعجب مثل قَاتَله اللَّهُ ، وفى المقتضب لابن السِّيد (٢) ، يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه :ـ

أحدهما : أنْ يكون (وَيْلَ أُمِّه) بنصب ويلَ ، وإضافته الى الأم ، ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وكسرت لامه اتباعا لكسرة ميمه .

والثانى : أنْ يكونوا أرادوا (ويلٌ لِأُمِّه) ، برفع ويلٌ على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا : إيشٍ لك ، واللام المكسورة لام الجر .

---

(١) أنظر شفاء الغليل للشهاب ٢١٠ ، ٢١١

(٢) ص ١٢٩ الاقتضاب فى أدب الكتاب ، القسم الأول طبع الهيئة العامة .

والثالث : أَن يريدوا (وَىْ) التى فى قول عنترة [1] :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمهـــا ... قـول الفوارس ، وَيْكَ عنتر اقـــدم

فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارَّة . وهذا أحسن الوجوه لأنـــه أقـل للحذف والتغيير - وأجـاز ابن جنى [2] : " أَنْ تكون اللام المسموعة لام ويل ، على أَنْ تكون حذفت همزة أم ، ولام الجر وكسر لام ويل إتباعاً لكسرة الميم . وهذا بعيـــد جـدا .

وأما من رواه بضم اللام :-

فإنّ ابن جنّى أجاز فيه وجهين :-

أحدهما : أنّه حذفت الهمزة واللام ، وألقيت ضمّة الهمزة على لام الجر ، كما حكـى عنهم الحمدُ لُله بضم لام الجر ، وهى قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى [3] .

والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هى لام ويل لا لام الجر

وقال المرزوقى [4] : - " الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب يقولون : ويلٌ لزيدٍ ، وويلَ زيدٍ ، فأمّا قولهم " ويْلُمّه " فقد حذفت الهمزة من أمّه فيه حذفا لكثرته على ألسنتهم ، ولا يجوز أنْ تكون الضمة فى اللام منقولة اليها من الهمزة ،

---

(١) هذا البيت من الكامل لعنترة من معلقته ١٠٨ ت الشنقيطى ط الرحمانية ١٣٣٨هـ

اللغة : السُّقْم : المرض ، وَيْكَ : عجبًا لك ، عَنْتَرُ : منادى مرخم حذف منه حرف النداء

وشاهده : ويك وأصلها وَىْ لأمك ، فغيرت الى ويل ، وهو الوجه الثالث كالبيت ، والبيت فى المحتسب ١ : ١٦ ، ٢ : ١٥٦ وابن الشجرى ٢ : ٦٥ وشرح المفصل ٤ : ٧٧ والخزانة ٣ : ١٠١ والمغنى ٣٦٩ ، والعينى ٤ : ٣١٨ والتصريح ٢ : ١٩٧ وشرح الأشمونى ٣ : ١٩٨ .

(٢) الخصائص ٣ : ١٥٠ ت النجار . (٣) المحتسب ٢ : ٢١٣ ط المجلس الأعلى

(٤) الحماسة للمرزوقى ٤ : ١٧٩٩ ت هارون .

لأنّ ذلك يفعل إذا كان ماقبلها ساكنا كقولك : من بسُوه ، وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشئ إذا خفف على غير القياس ، يجرى على غير المألوف فيه أ • هـ •

وقد يذكر نادرة لغوية فيقول :ـ " وحمزةُ علم منقول ، من مصدر حمز كأنه من حمَزه الوجْد اذا أحزنه ، ونقل عن بعض أهل اللغة ، أنّه فى الأصل شِبل الأسد ، ومن هنا علمت سر قولهم لحمزة : إنّه أسدُ اللهِ ، وهذا من نوادر اللغة التى لم ينبهوا عليها ، ولذا ذكرته • (١)

ومثل ذلك تحقيقه الواسع فى كتابة النبى صلى الله عليه وسلم وقراءته بعد البعثة • (٢)

٦ ـ استقلال شخصيته :

ظهرت شخصية الشهاب واضحةً فى مؤلفاته ، فاعتز بها ، ولم يتأثر بالأسماء اللامعة ولم يَنمَعْ فى آراء الغير ، وذلك يظهر فى الآتى :ـ

قال الشهاب : الأُنموذج ، قال فى القاموس: إنه لَحْنٌ ، والصواب نموذَج بدون ألف وهو مثال الشئ معرب نموزه أو نمودار وأصل معناه صورة تتخذ على مثال صورة الشئ ليعرف منه حاله ، ولم تعربه العرب قديما ولكن عرّبه المحدثون ، قال البحترى : (٣) ـ

أو أبلقٍ يَلقى العيونَ إذا بدا ... مِنْ كل شئٍ مُعجِبٍ بنموذج (٤)

---

(١) شفاء الغليل ٧٥ (٢) عناية القاضى ١ : ١٠٥ ، ١٠٦ •

(٣) شفاء الغليل ١٦ (٤) هذا البيت فى ديوانه ص ٤٠٤ طبع دار المعارف ١٩٧٠م ت الصيرفى • الثالثة ـ وهو من بحر الكامل والأبْلَق : ما ارتفع فيه التحجيل الى الفخذين • النموذج : المِثْل فارسى معرب • والشاهد فيه ورود نموذُج معربا بدون أل فى التشبيهات ٣٧ والموازنة ١٣٢ ، المعارف ١ : ٢٤٠ ، نهاية الأرب ١ : ٥٤ ، مطالع البدور ١٨٧ •

وماذكره فى القاموس مردود ، كما يشير إليه صاحب المصباح المنير[1] ، الأُنموذَج بضم الهمزة ، والنَّموذج بفتح النون ، مثال الشئ معرب ، وأنكره بعضهم ، أنموذج : لأن المعرَّب لايزاد فيه ، وليس بشئ ألا تراهم عربوا هِلِيلَة فقالوا : إِهْلِلَج وإِهْلِيلج ونظائره كثير .

فترى شخصيته قويةً حيث رد كلام القاموس ، وكلام بعض العلماء ، وبخاصة الصاغانى ، لاعتزازه بكرامته العلمية ، ولكن استدلال الشهاب هنا بكلام البحترى ، وهو لايحتج بشعره فى تقرير القواعد أو اللغة ، وإنَّما يستدل بكلامه فى المعنى فقط ، فنراه هنا قد خالف منهجه السابق ، وسيأتى تفصيل ذلك أيضا .

ومثل ذلك أيضا : مقدرته فى عرض الآراء ، والتنبيه على الضعيف منها بشخصية مستقلة ، وحجة قويةَ ، ويظهر هذا فى إعراب قوله تعالى : (لَعَلَّكُم تتقُون)[2] .

قال الشهاب : حاكيًا عن البيضاوى ، إِنَّ جملة لعلكم تَتَّقُون حال من الضمير فى : (اعبُدوا)[3] وقد رَجَّح المصنفُ هذا الوجهَ تبعا لكثير من المفسرين ، وخالف الزمخشرى[4] فى ترجيحه الوجه الآتى بيانه ، وتقريره : –

" واعلم أنَّ لعلَّ موضوعة للترجى ، وهو الطمع فى حصول أمر محبوب ممكن الوقوع والإِشفاق وهو توقع مخوف ممكن ، والمشهور تقابل الرجاء والإِشفاق فتكون مشتركة بينهما ، لكن المحقق الرضى[5] ذكر أنّ فى لَعلَّ معنى ترجيت ، والترجى: ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله ، ويدخل فى الارتقاب الطمع والإِشفاق ، فالطمع : ارتقاب أمر محبوب والإِشفاق : ارتقاب أمر مكروه . والترجى أعم من الطلب ، وقيل بالعكس .

---

(١) ٢ : ٨٥٩ (نموذج) ط الأميرية ١٩٢٢ م .

(٢) البقره ٢١ .

(٣) العناية ٢: ١١ .

(٤) الكشاف ١: ٤٥ .

(٥) الكافية ٢: ٣٤٦ ط بيروت .

والذى ارتضاه النحاة : أنَّ الترجى ليس بطلب ، وماذكر هو معناها الحقيقى ، وقد تخرج الى معانٍ أُخر ، واختلف فى لعلَّ الواقعة فى كلامه تعالى ، فقيل : ليست على حقيقتها بل هى للتعليل ، وسيأتى ما فيه ، وقيل : لتحقيق مضمون ما بعدها ولا يطرد لورود نحو (لعلَّه يتذكَّر أو يخشى)(١) ، والذى ارتضاه سيبويه وبعض النحاة(٢) : أنَّها على حقيقتها ، والرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين ، لأنَّ الأصل ألَّا يخرج عن الحقيقة بغير داع . وهذا هو الذى ارتضاه المصنف ـ رحمه الله ـ إلا أنَّ الرجاء لما كان غير لائق به تعالى ، صرفه الى المخاطبين ، بناء على أنَّ معانى الألفاظ تكون بالنظر الى المتكلم وبالنظر الى المخاطب ، وإلى غيرهما .

والظاهر : أنَّ الثانى مجاز ، لكنَّه أقرب الى الحقيقة ، لبقائها فى الجملة .

فإن قلنا : إنَّه حقيقة فلا كلام فى ترجيحه ، وجعله حالا من فاعل (اعْبُدوا) بتأويله براجين ، لأنَّه إنشاء ، ومثله لا يقع حالا بغير تأويل ، كما صرح به النحاة(٣) والحال قيد لعاملها ، وهو الأمر .

وإن قلنا : إنَّه أعم من الوجوب فلا إشكال ، وإنْ قلنا : الأصل فيه الوجوب فيقتضى وجوب الرجاء المقيَّد به العبادة المأمور بها ، وليس بواجب ، فقد يمنع ويقال إنَّه يقتضى وجوب المقيد دون قيده ، وفيه كلام فى الأصول ، ولهذا جعل ما اختاره المصنف مرجوحا وقيل : إنَّ فيه عدولاً عن تعليقه بالأقرب الى الأبعد ، وتوسطه بين العصى ولحائها ، فإنَّ الذى جعل لكم الأرض فراشا ، موصول بربكم ، صفة له بحسب المعنى وإنْ جعل منصوبا أو مرفوعا على المدح والتعظيم ، وأيضا : لا طائل فى تقيُّد العبادة برجاء التقوى ، لأنَّ رجاء الشىء ، ينافى حصوله حين الرجاء ، بل المناسب تقييدها

---

(١) طه ٤٤ (٢) الكتاب ٣ : ١٥٧ ت هارون .

(٣) أنظر الهمع ١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٥٠ والأشمونى ١ : ٢٥٦ ت محى الدين ط النهضة .

بنفس التقوى أى اعبدوه متقين ، أو عطفها عليها أى اعبدوه واتقوا ـ ولا مساغ للحمل على رجاء ثواب التقوى ، لإخراجه الكلام عن سننه كما لا يخفى .

وأجيب عنه :ـ بأنَّه يرجح تعلقه بالأبعد أنَّه حينئذ حقيقة ، وأنَّه لم يقيد العبادة برجاء التقوى حتى يرد ماذكر ، بل قيد باستمرار التقوى كما يفيده المضارع . ورجاء استمرار التقوى يفيد حصول التقوى على أبلغ وجه ، وفائدته الاحتراز عن الاغترار ، وأما الفعل المذكور فيهونه القطع ، وإنْ كان بينهما اتصال معنوى ويدفعه بالكلية جعله مبتدأ ، خبره جملة فلا تجعلوا الخ (١) . ولا يخفى مافيه من التكلف والرد بما تداركه من قوله : صفة بحسب المعنى مع عدم تعين القطع ، وبناء الوجه على مرجوح عنده كله لايدفع الترجيح بل يؤيده .

وقيل فى الجواب عنه أيضا : ـ إنَّ قوله راجين الى آخره جواب عمَّا أورد بأنه لاطائل تحته ، لأنَّه إذا حملت التقوى على معناها الثالث ، وهو التبرِّى عما سوى الله ، المقتضى للفوز بالهدى عاجلاً ، وبالقرب منه آجلا ففيه طائل وأىّ طائل . وهو أقرب مما قبله . فتدبَّر .

٧ ـ كثرة التحقيقات النحوية :

تمتاز مؤلفات الشهاب بكثرة التحقيقات النحوية النفيسة ، عمادُها حرية الفكر ، واستيعاب الآراء المختلفة فى كل تحقيق مع الحجة والدليل للرأى القوى ، وكتابه طراز المجالس والعناية وغيرهما ميدان واسع لهذه التحقيقات الممتعة . .

---

(١) البقرة ٢٢ .

وسأذكر بعض أمثلة للشهاب بأسلوبه ، لتدل على ما أقول وهى : ـ

يقول فى كتابه طراز المجالس (١) على طريقة السؤال والجواب : ـ " وسألت أعزك الله عن تحقيق قول العرب (علفتها تبنا وماء باردا) (٢) فاعلم أن ضابطه أن يعطف معمول عامل غير مذكور ، على معمول آخر يجمعهما معنى واحد ، كقوله : (وزججن الحواجب والعيونا) (٣) ، والاختلاف بين عاملهما إما بتغاير المعنى كما فى المثالين المذكورين ، أو بحسب المعنى مع اتحاد المعنى كما إذا قلت عند قدوم الشتاء جاء الشتاء والربيع أى وسيجىء الربيع ذكره فى الأشباه والنظائر النحوية (٤) ، والعطف فيه مخصوص بالواو ذكره ابن مالك وغيره (٥) .

---

(١) ص ٣٤ ـ ٣٦ (٢) هذا جزء بيت من الرجز ، لم يعثر على قائله ، ونسبه هارون لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته ، لكن صدره فى ملحقات ديوانه ص ٦٦٤ مع شطر آخر سابق له ، قال البغدادى : فتشت ديوانه فلم أجده فيه ، وهو فى الكتاب ٤ : ٢٢٣ ، والخصائص ٢ : ٤٣١ ، آمالى المرتضى ٢ : ٢٥٩ ، وابن الشجرى ٢ : ٣٢١ والخزانة ١ : ٤٩٩ ، وابن يعيش ٢ : ٨ ، شالمغنى ٦٣٢ ، والأشمونى ٢ : ١٤٠ ، والتصريح ١ : ٢٤٦ ، والعينى ٣ : ١٠١ ، وفى اللسان (ق ل د ٣٦٩) ويروى له صدر (لما حططت الرحل عنها واردا) وعجز (حتى شتت همالة عيناها) ويروى بدت وشاهده : وماء ، لأنه لا يمكن عطفها على ماقبلها لكون العامل فى المعطوف لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه ، وللشهاب رأيه فى ذلك ستراه فى شرحه .

(٣) هذا عجز بيت للراعى وهو من الوافر وصدره (اذا ما الغانيات برزن يوما) اللغة : زججن : رققن ودققن الغانيات : الجميلات وقيل غير ذلك والشاهد : والعيونا حيث لا يصح العطف لما سبق ، والبيت فى الخصائص ٢ : ٤٣٢ ، والإنصاف ٦١٠ ، وشالمغنى ٣٥٧ والعينى ٣ : ٩١ ، ٤ : ١٩٣ ، والتصريح ١ : ٢٤٦ ، والهمع ١ : ١٢٢ ، ٢ : ١٣٠ والأشباه ٢ : ٩٤ ، والدرر ١ : ١٩١ ، ٢ : ١٦٩ ، والأشمونى ش ٤٤٣ ويس ١ : ٤٣٢ ،

(٤) ٢ : ٩٤ ت طه سعد (٥) التسهيل ٩٩ والأشباه ٢ : ٩٣ .

واختلف فى تخريجه فقيل : ـ يقدر عامل للثانى فيقدر فى المثال (وسقيتها ماءً) وقيل لاتقدير ، وجعل الرمح فى قوله :ـ

يـاليت شيخك قد غـدا ... متقلدا سيفا ورمحـا (١)

متقلدًا للمجاورة والمشاكلة ، ذهب إليه الثعالبى فى كتابه المسمى بأسرار العربية (٢) وقيل إنه من قبيل الاستعارة بالكناية ، وإثبات عامل الأمل تخييل ، فشبه الإيمان فى قوله تعالى (والذين تبوءوا الدار والإيمان (٣)) بمنزلة ينزلونه لتمكنهم فيه ، ويثبت لـه التبوء تخييلاً قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : ـ (وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (٤))

فإنْ قلتَ : كيف جمع بين الأسلحة وبين الحذر فى الأخذ .

قلتُ : جعل الحذر وهو التحذر والتيقظ آلة يستعملها الغازى ، فلذلك جمع بينه وبين الأسلحة ، وجعلا مأخوذين ، ونحو قوله تعالى : والذين تبوءوا الدار والإيمانَ .

وقيل : الحذرُ . شبه بآلة يستعملها الغازى فاستعيرت له ، وجمع بعد هذه الاستعارة بينه وبين السلاح فى الأخذ فيلزم استعماله فى معنيين حقيقى ومجازى ، وكذا التبوء .

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل لعبد الله بن الزِّبَعْرَى ، فى معجم الشواهد ٨١ وفى الكتاب ٢: ٣٢١ والإنصاف ٦١٢ وابن يعيش ٢: ٥٠ والكامل للمبرد ١٨٩، ٢٠٩ والمقتضب ٢: ٥١ والخصائص ٢: ٤٣١، م المرتضى ١: ٥٤ ، ٢: ٢٦٠ ، ٣٧٥ والهمع ٢: ٥١ والدرر ٢: ٦٤ ، وش الأشمونى ٢: ١٧٢ وشاهده ، عطف رمحا على سيفا ، وهذا غير جائز فيؤول بما سبق .

(٢) ١: ٣٢٦ ط الحلبى ١٩٧٢ م .

(٣) الحشر ٩ وفى الكشاف ١ : ٢٩٥ .

(٤) النساء ١٠٢ وفى الكشاف ١: ٢٦٥ .

وهذا غفلة عن أنّه تخييل ، وهو مستعمل فى معناه الحقيقى ، وإنّما التصرف فى إثباته على القول الأصح ، وقيل لاحذف بل ضُمِّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها أو جرّد له . فهذه أربعة مذاهب قال ابن هشام :(١) ـ ويرجح الأخير صحة نحو علفتها ماءً باردا وتبنا بدليل قول طرفة (لها سبب ترعى به الماء والشجر(٢) أ. هـ)

ويستمر فى تكملة المجلس السابق فيقول : ـ

" وسألت أقرّ الله عين المجد به ، عن معنى قول مجد الدين فى قاموسه(٣) يقال : ـ للمتفاقم (إحدى الأحد) وفلان أحد الأحدين(٤) ، وواحد الواحدين وإحدى الأحد وقلت إنّك لم تجد من حل مشكله ، ولا فتح مقفله ، فهاك مايرشدك الى سواء السبيل، ويغنيك من القيل والقال . يقال : ـ للمتفاقم أى الأمر المشتد الصعب ، من تفاقم الأمر إذا عظم " إحدى الإحد " لفظ إحدى مؤنث ، وألفه للتأنيث او للإلحاق كما بيّن فى العربية ، والإحد بكسر الهمزة وفتح الحاء كعبر أو بضم الهمزة وفتح الحاء كغرف ... وهذا الجمع وإن عرف فى المؤنث بالتاء لكنه جمع به المؤنث بالألف حملا على أختها ،

---

(١) أوضح المسالك ١٦٢ ، ١٦٣ ط الأزهرية . (٢) هذا عجز بيت لطرفة وصدره (أعمرو بن هند ماترى رأى صرمة) فى ديوانه ٤٧ بيروت والبيت من بحر الطويل ، وشاهده الماء والشجر . حيث عطف الشجر على الماء ، وهذا غير جائز ، فيؤول كما سبق .

(٣) القاموس ١ : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ومعناه : لامثل له .

(٤) هذا مثل جاء فى مجمع الأمثال ٢/١٥ ت أبو الفضل برقم ١٤٨٩ . وهذا أبلغ المدح ، كما يقول ابن الأعرابى ، ويقال إحدى الإحد كما تقول : واحد لانظير له وقالوا: إنّ التأنيث للمبالغة ، بمعنى الداهية ، ويضرب لمن لانهاية لدهائه ولا مثل له ، أنظر الخزانة ٧ : ٣٤٧ ت هارون .

أو يقدر له مفرد مؤنث بهـا ... وفلان أَحَدُ الأَحَدِين ، وواحدُ الواحدين ، أَحَدِيـن وواحِدِين جمع أحد وواحـد ، قـال الكميت : -

وقد رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينـا (١) .

وظاهره أن هذا الجمع مستعمل للعقلاء ، وفي شرح التسهيل (٢) خلافـه ، قالوا المراد بـه إِحْدَى الدَّواهى ، لكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العقـلاء ، ووجـهه عند الكوفيين (٣) : حتى لا يفرق بين القلة والكثرة ، قال صاحب اللبـاب : ما لا يعقل يجمع جمع المذكر في أسماء الدواهى ، تنزيلاً له منزلة العقـلاء ، في شدة النكاية ، وفي المحذوف الآخر جبرًا لـه ، نحو سنين ، أُوَزُّون ، إِحْدَى الإِحَد بضم أوله وكسره كما مر ، لكنه انضبط هنا بأحدهمـا يضبط في الأول بخـلافه ، وهو العقل أو من الداهية المعروفة ، لأَنَّه يدهش من ينازله كما قيل للحسن رائـع ، وظن أبو حيـان (٤) : أن أَحَدَ الأَحَدِين وصف المذكر ، وإِحْدَى الإِحَد وصـف المؤنث ، وردَّه الدماميني (٥) ، ويشهد له قولـه : -

---

(١) هذا عجز بيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو في ديوانه ٢: ١٢٢ ت داود سلوم ط بغداد ١٩٦٩م وصدره :

وَضَمَّ قواصِىَ الأحيـاءِ منهـم - وهو من بحر الوافر ، وشاهده : واحدينا جمع أحد وواحد . (٢) شرح التسهيل ١: ٧٥ ت د. عبد الرحمن السيد ط الأنجلو . الأولى ١٩٧٤م .

(٣) أنظر همع الهوامع ١ : ٤٥-٤٧ والنقل سليم .

(٤) البحر المحيط ٧: ٣١٩ ط بـولاق .

(٥) أنظـر الخزانة ٧: ٣٤٧ ت هـارون ، فهـو يرد التخصيص ويـرد الجمع عـاما للذكـور والإنـاث ، كما نقـل في نفس الصفحة قـول صاحب اللبـاب السابق .

حتى استثاروا بى إحدى الإحد ... ليثا هزبرا ذا سلاح معتد (١)

قال تعالى : ـ (إنها لإحدى الكبر (٢)) ، (وأهدى من إحدى الأمم (٣)) .

قال الزمخشرى (٤) : الكبر جمع كبرى جعلت ألف التأنيث كتائها ، فلما جمعت فعلة على فعل جمعت فعلى عليها ، اى لإحدى البلايا أو الدواهى الكبر ، ومعنى كونها إحداهن أنها من بينهن واحدة فى العظم لانظير لها ، كما تقول : هو أحد الرجال ، وهى إحدى النساء ، قال فى التسهيل (٥) : "ولا يستعمل إحدى من غير تنييف دون إضافة" ، وقد يقال: لما استعظم مما لانظير له ، هو أحد الأحدين ، وإحدى الأحد أ ه .

ولعله أكثرى ، وإلا ففى الحديث ـ إحدى من سبع ـ وفسر السبع بليالى عاد ، أو بسنى يوسف كما فى الفائق (٦) ، وهو أبلغ المدح ، ونظيره مامر فى الآية والبيت ، وإنما كان أبلغ لأنه

---

(١) هذا البيت من بحر الرجز ، للمرار بن سعيد الفقعسى ، وهو فى الخزانة ٧: ٣٤٧ والأغانى ٦: ١٥١ والميدانى ١: ٢٥٨ واللسان (وحد ٤٦٦) وقد روى صدره عجزا وعجزه صدرا فى الأغانى يقول : ـ

عد ونى الثعلب عند العدد ... حتى استثاروا بى إحدى الأحد

ليثا هزبرا ذا سلاح معتد ... يرمى بسطر كالحريق الموقد

استثاروا : هيجوا . إحدى . مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة ، والشاهد : أن إحدى تأتى وصفا للمذكر والمؤنث ، وهى فى البيت للمذكر ، وإحدى يستعمل فى المدح ونفى المثل

(٢) المدثر ٣٥ . (٣) فاطر ٤٢ . (٤) الكشاف ٤: ١٦١ .

(٥) ص ١١٨ والنقل غير سليم ونصه (ولاتستعمل إحدى فى تنييف وغيره دون إضافة)

والمعنى : الإضافة لازمة لإحدى مطلقا وعبارته تشترط التنييف فهى قاصرة .

(٦) ص ٢٦ ـ ١ ط الحلبى . الثانية . ت أبو الفضل و بعدها ويصوم شهرين .

لأنَّه جعله داهية في الدواهي ، ومنفردا في المنفردين ، ففضله على ذوي الفضائل ، لاعلى المطلق مع إيهام إحْدى وأَحَد الدال على أَنَّه لايدري كنهه .

فإنْ قلتَ : هل يختص بهذا الترتيب أم لا ؟

قلتُ : الذي ثبت استعماله للمدح عن الدماميني أَحَد وأَحْدى مضافين الى جمع من لفظها ، كأَحَد أَحَدين أو إلى وصف كأحد العلماء ، ولم يسمع في أسماء الأجناس واعترض على الزمخشري ، وأبي حيان في تخريج ، إحْدَى الأُمَم على هذا ، بأَنَّ مثله يحتاج الى نقل .

أقول : هذا تكلف ولاحاجة للبدر أَنْ يتكلف ، لأنَّه إنْ كان استفادته من أحد بمعنى واحد ، ومنفرد فهو معنى حقيقي ، لامعنى لتخصيصه ، وإنْ كان لأن إيهام البعض يفيده ، فهو مجازي ، فهو لايقتصر فيه على السماع أيضا مع أنَّه سمع إحْدَى سَبْعٍ كما مره وإحْدَى اللَّيالي قال زهير : إذا طَرَقَتْ إحْدَى اللَّيالي بمُعْظَمِ (١) .

وفي الحماسة : ياواحدَ العُربِ الذي ماإنْ لهم .. من مَذْهَبٍ عنه ولا من مَقْصِرِ (٢)

أي إمساك وكف ، هذا آخر ماقيِّد من الأوابد التي لايعرفها إلَّا واحِدٌ بعد واحِدٍ .

---

(١) هذا عجز بيت من معلقة زهير ، وهو من الطويل وصدره (لِحَيِّ حِلالٍ يعصِمُ النَّاسَ أمرهم ص ١٠٢ شرح الزَوْزَني ط صبيح ١٣٩٨هـ ، اللغة : حِلالٌ : جمع حَالٍّ مثل صاحب وصحاب يعصِم : يمنع الطروق : الإتيان ليلا بمعظم : أصله من أعظم والهمزة للتعدية ، أي سار الى حال العظم والمعنى : إذا نابتهم نائبة ، عصموهم منعوهم . والشاهد : إحْدَى الليالي فقد سمعت هنا مع المؤنث ، كما سمعت مع المذكر .

(٢) البيت لابن المَوْلى في مدح يزيد بن هاشم ، وهو من بحر الكامل ، وفي ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ : ١٧٩١ اللغة : المَقْصِر : الكف والإمساك ، المعنى : أَنَّه لانظير له منهم ، فلا يعدل عنه في المهمات ، ولا يقصر في الملمات ، والشاهد : ياواحدَ العُربِ : فإنَّ القصد الدعاء ، والتحضيض ، والاطراد .

٧ ـ النظرة الواسعة الى اللغة :

للخفاجى نظرة جيدة للغة ، وهى التيسير على المولّدين ، وعدم تقييد المتسع ، فأباح أساليب عربية بالدليل الوارد عن العرب ، مخالفا من حكم عليها بالخطأ لضيق النظرة ، أو عدم الاطلاع الواسع على التراث ، وهذا هدف نحمده للشهاب ، حتى إن مجمع اللغة العربية ، قد سار على كثير من آرائه ، وسنوضح ذلك تفصيلا بعد ذلك ، غير أنى أورد بعض أمثلة تدل على اتساع أفق الشهاب ، فى اللغة وهى : ـ

أباح أسلوب طوباك ، قال : ـ (١)

ومما عابوه على أبى فراس قوله (طُوبَاك) قالوا : صوابه طوبَى لك . وفيه نظر عندى . فإنَّه إذا استعمل لفظ فى كلامهم ، على وجه من وجوه الكلام ، ثم استعمل على وجه آخر ، جارٍ على قواعد العربية ، مؤد لذلك المعنى ، كيف يعد خطأ ؟ . فإنَّ اللام هنا مقدرة ، والمقدرة فى حكم الملفوظ ، فما الفرق بين طوبَى لك وطوباك حتى يقال: إنَّ الثانى لَحْنٌ ، والأمير أبو فراس ، واحِدُ البلغاء والفصحاء ، وسيأتى أنَّه استدل على صحته بالحديث الشريف .

كما أجاز دخول أل على كلمات : (غَيْر ، بَعْض ، كُل ، دُنيا ، أخرى ، كافَّة) (٢) مستدلا بالمأثور من كلام العرب شعرًا ونثرًا ، ومفنّدا كلام الحريرى ومن تابعه ، بأنه يسير على الرأى الضعيف وبعد أَنْ شرح كُلَّ ذلك تفصيلا ـ وسنتكلم بعون الله عن ذلك فى أساليبه ـ قال : ـ

ومُخَطِّئه هو المُخْطِئ ، لأنَّه إذا علمنا أنَّه قد ورد فى كلام البلغاء ، فلا داعى للتخطئة

وترى الحريرى فى درته ، يقيد ويحجر الأسلوب فيقول : (ويقولون أَزِفَ وقْتُ الصلاة ، (٣) إشارة الى تضايقه ، فيحرِّفونه عن موضعه ، ويعكسون حقيقة المعنى ، لأَنَّ العرب تقول أَزَفَ الشيءُ بمعنى دَنَى لا بمعنى حَضَر ووقع .

---

(١) الريحانة ٤١٦ (٢) درة الغواص ٦٨ ـ ٧٤ . (٣) درة الغواص ٦٩ ، ١٠ .

فيرد عليه الشهاب بتجويز هذا الأسلوب وتصويبه فيقول[1] : —

" قال الراغب[2] (أَزِفَتِ الآزِفَة[3]) أي دنت القيامة ، وأَزِف وأَفِدَ يتقاربان لكن أزف يقال اعتبارا لضيق الوقت ، ويقال : أَزِفَ الشخوص ، والأَزَفُ ضِيقُ الوقت ، والآزفة : القيامة لقربها وضيق وقتها ١٠هـ .

وظاهره : أَنَّه حقيقة في الضيق كالقرب ، وفي الأساس[4] : أَزِفَ الرحيل دَنا ومصدره الأُزوف ، ومن المجاز : عَيْشٌ أَزِفٌ أي ضَيِّق كما يقال أمرٌ قريبٌ ومقارب .

وظاهره : أَنَّه استعمل في الضيق مجازًا وعلى كل حال يقتضي صحة ما ادَّعاه خطأ ، وباب التجويز ، والتقدير واسعٌ ، فيجوز أَنْ يقدر أزف خروج الوقت على أَنَّ للصلاة وقت فضيلة وغيره ، وإِذا أريد الثاني ، بجعل الإضافة عهدية لايبقى لما توهَّمه أَثَرٌ .

٨ ـ الاهتمام بالشاهد :

اهتم الشهاب بالشاهد اهتمامًا كبيرًا ، وبخاصة في النحو والصرف واللغة ، لأَنَّه الأساس الذي تبني عليه القاعدة ، لذلك يشرح الشاهد شرحا لغويا ، ويحدد المعنى إذْ الإعراب فرع المعنى ، ويعرب الكلمات الصعبة ، ويستنبط القاعدة ، ويوضح مافيه من لمسات بلاغية وصرفية ، وأدبية ، ونحو ذلك ثم يكمل القصيدة التي منها الشاهد أحيانا ويحقق الرواية واسم الشاعر ، والمرجع في دقة وأمانة . فإِنْ لم يعرف القائل صَرَّح في أمانة علمية نادرة ، أَنَّه لم يعرف القائل .

---

(١) شرح الدرة للشهاب ١٧ ، ١٨ . (٢) المفردات ١٥ (أَزِف) .

(٣) النجم ٥٧ .

(٤) الأساس ص١١ (أزف) ط الشعب .

وإليـك أمثـلة توضح لـك مـا ذكرتـه : -

قال تعـالى : (يأيّها النّاسُ اعبُدوا ربّكم ، الذى خَلَقكم ، والذين مِنْ قبلِكم) (١) .

قال البيضاوى : وقرئ " مَنْ قَبلَكم (٢) على إقحام الموصول الثـانى بين الأول وصلته ، تأكيدا (٣)

كما أقحم جرير فى قوله : -

يـاتَيْمَ تيمَ عَدِىّ لا أبـا لكـم ... لا يُلقِيَنَّكم فى سَوْءَةٍ عُمـــــر (٤)

تيمَ الثانى مقحمٌ بين الأول وما أضيف اليـه ، وهنـا يستعرض الشهاب الآية على طريقته مهتمـا بتوجيه القراءة ، ونسبتها الى أصحابها وحَلّ إشكالها النّحْوى ، فيقول : -

القراءة المشهورة بِمن المكسورة الميم الجارة ، وقد استشكلت أيضا : بأنّ الجار والمجرور لا يصح أنْ يكون صلـة إلا إذا جـاز أنْ يخبر به عن المبتـدأ ، (ومِنْ قَبلِكم) ناقص ليس فى الإخبار به عن الأعيان فـائدة ، فـلا يصح أنْ يقع خبرا إلاَّ بتأويل ، فكذلك حكمه فى الصلـة ، وتأويله : أنّ ظرف الزمان إذا وصف لفظا أو تقديرا مع القرينة الواضحة ، صح الإخبار به والوصل ، فتقول : نحنُ فى يومٍ طيبٍ ، وما هنـا بتقدير فى زمان قبل زمانكـم

وقال أبو البقاء (٥) : التقدير هنـا : والذى خلقهم من قبل خلقكـم ، فحذف الفعل الذى هو صلـة ، وأقيم متعلقه مقامه ، وأما قراءة من فتح الميم كالموصولة ، وهى قراءة زيد بن على الشاذة ، فمشكلة لتوالى موصولين والصلة واحدة ، ولا يصح أنْ يكون تأكيـدا : لأنّ المعنوية بألفـاظ مخصوصـة ، واللفظية بإعـادة اللفظ بعينـه ، وهذا خارج عنها ، فخرجت كمـا قـال المصنف - رحمه اللـه - على إقحـام الموصول الثـانى أى زيـادته ، وأصل معنـى الإقحـام : إدخـال الشئ فى آخر بعنف ، كما أقحم الشاعر فى قولـه (ياتيمُ تيمَ عدىٍّ) فتيمَ الثانى بين الأول وما أضيف اليه ، وأقحم لام الإضافة أيضـا بين المتضايفين فى لاأبا لكم

---

(١) البقرة ٢١ . (٢) هـامش العنـاية ٢ : ١٠ . (٣) هى قراءة زيد بن على المحتسب ١ : ١٥ . (٤) هذا - بيت من البسيـط ، وهو فى ديوان جرير ٢٨٥ ، وفى الكتاب ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، المقتضب ٤ : ٢٢٩ والجمل ١٧٠ والخزانة ١ : ٣٥٨ وابن يعيش ٢ : ١٠ والهمع ٢ : ١٢٢ ، وشاهده زيادة تيم الثانيه بين المضاف والمضاف اليه (٥) الأمالى ١ : ١٤

إلا أنَّ المصنف ، ترك الثاني مع ذكره في البيت ، وتصريح الزمخشري به ، لأنَّه عند ابن الحاجب ، ليس مضافا واللام زائدة ،وإنَّما عومل معاملة المضاف ، وارتضاه المصنف لسلامته من التكلف ، وقيل على هذا التوجيه : إنَّه غير سديد ، لأنَّ الحرف لا يؤكد بدون إعادة ماتصل به ، فالموصول أولى بذلك ، وخُرِّج على أنَّ (مَنْ) موصولة أو موصوفة ، وهي خبر مبتدأ مقدر ، فما بعده صلة أو صفة ، وهو مع المقدر صلة الموصول والتقدير : الذين هم من قبلكم ، والمراد بالتأكيد على تقديره : الزيادة ، لأنَّ الزيادة تفيد تقوية الكلام في كلامهم ، فلا يرد عليه ماقيل من أنَّه خارج عن قسمى التأكيد ، ـ وقد أجاز بعض النحاة زيادة بعض الأسماء ، وأجاز الكسائي أيضا : زيادة مَنْ الموصولة وجعل منه قوله (١) : ـ

وكَفَى بنا فَضْلًا على مَنْ غيرِنا (٢) ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا

فلا حاجة إلى أنْ يقال : إنَّه تأكيد لفظي ، فإنَّه يكون بعينه وبمرادفه ، فيرد عليه أنَّ الموصول بدون صلته لا يفيد شيئا فكيف يؤكد .

وبعد تقريره للحكم ، يتكلم عن الشاهد فيقول : ـ

قوله : تيمُ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكم . هو مصراع بيت من شعر لجرير ، هجا به عمر بن لجأ ابن حُدَيْر ـ والشعر أوله : ـ

---

(١) الهمع ١ : ٩٢ والبحر المحيط ١ : ٥٢ .

(٢) هذا بيت من الكامل لحسان ، وقيل لكعب بن مالك أو لابن رواحة أو بشير بن كعب، وليس في ديوان حسان وهو في الكتاب ١ : ٢٦٩ وابن يعيش ٤ : ١٢ والمقرب ٤٣ وش المغني ١٠٩ ـ ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، والعيني ١ : ٤٨٦ ، والهمع ١ : ٩٢ ، ١٦٧ والدرر ١ : ٧٠ ، ١٤٥ والجمل ٣١١ وابن الشجري ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ ومجالس ثعلب ٣٣٠ ـ فضلاً تمييز ، بنا ، الباء زائدة ، ونا فاعل بكفى ، والشاهد : زيادة من ، في قوله : على من غيرنا على رأي الكسائي .

هَاجَ الهوى وضميرُ الحاجِ الذكرِ ... واستعجم اليوم من سلامة الخبـر

ياتيم ١ لبيت

خَلِّ الطريقَ لمن يَبني المنارَ به ... وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر

وبرزة : أم عمر بن لجأ فأجابه عمر بقوله :

لقد كذبت وشر القول أكذبه ... ماخاطرت بك عن أحسابها مضر

بل أنت برزة خوار على أمة ... لن يسبق الحلبات اللؤم والخور

وله قصة مذكورة فى شرح شعر جرير ، وتيم بفتح التاء الفوقية ، وسكون التحتية ، أصل معناه البعد ، ومنه تيم الله ، ثم سمى به عدة قبائل ، ومنها تيم عدى التى منها عمر المذكور ، فخاطب جرير قبيلته ، لما بلغه عنه أنه أراد هجاءه ، وقال لهم . لاتتركوه أن يهجونى ، فيصيبكم شرى ، بأن أهجوكم بسببه ، ويجوز فى تيم الأولى الضم والفتح والثانى مفتوح فقط ، وماذكره هنابناء على أن تيم الأولى مضاف لعدى ، والثانى مقحم بينهما للتأكيد ، وفيه وجوه أخر مفصلة فى باب المنادى ، وشبه الإقحام بين الصلة والموصول ، بين المضاف والمضاف اليه ، ووجه الشبه ظاهر .

٩ ـ الغيرة على كتاب الله تعالى :

إنّ الشهاب شديد الغيرة على كتاب الله تعالى فى كل ناحية منه ، فتراه يغوص فى جدية على تحقيق إعراب يراه مناسبا للمعنى ، أو يدافع عن قراءاته ، ويحتج بها ، أو يهتم بعلوم التجويد .

ودونك البيان لكل ماسبق من كلام الشهاب :ـ

قال البيضاوى : فى قوله تعالى (يُخادِعون الله والذين آمنوا)(١) ويحتمل أن يراد: يخادعون يخدعون ،لأنه بيان ليقول(٢) أو استئناف(٣) فيعقب الشهاب موضحا هذا القول بما يتناسب

---

(١) البقرة ٩ (٢) هامش العناية ١ : ٣١٤ . (٣) العناية ١ : ٣١٤ .

مع كتاب الله تعـالى فيقـول : ـ

" هذه الجملة معطوفة على ماتقدم من قوله ، والمخادعة تكون بين اثنين ، وهو ظاهر ، قيل : وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل خداع الله تعـالى أو المؤمنين بما مر ، فإنـه أراد أنّـه جـواب عن سؤال المخـادعة ، ووجـه رابـع ، فليس كذلك ، إذ السـؤال وارد على هذا التقدير والجـواب : الجـواب ، وجعله بيانا أو استئنـافـا غير مختص بهذا الاحتمال كما لا يخفى . وقيـل : إنّه مقـابل لما سبق ، لأنّـه لابأس بخـداع الرسول صلى اللـه عليـه وسلـم ، والمؤمنين إيّاهـم ، لإعـلاء الدين و مصالحـه ، ويحتمل أنّه تتميم لما قبلـه فليس مقابـلاً لـه ، وهو الظاهر الموافق لما في الكشـاف فـلا مخـالفة بينهمـا وستسمع عن قريب مـا يتمـه ".(١)

وقول البيضـاوى : لأنّه بيـا ن ليقول أو استئنـاف . المراد بالبيان التفسيـر فعلى كـلا الوجهين ، لا محل لهذه الجملة من الإعـراب ، وليس المراد بالبيان : عـطف البيان لأنّه لا يجرى في الجمل عند النحاة ، وإنْ كان كـلام أهل المعانى في الفصل والوصل يوهمـه ، والاستئنـاف هنـا استئنـاف بيـانى ، في جـواب سؤال مقـدر ، كأنّه قيل : لِمَ يدّعون الإيمان كاذبين ، وما نَفْعهم في ذلك ؟ فقيل يخادعون الى آخر . وعلى تقدير السؤال أيضـا ، هو مبين فالمآل واحد فيهما والمناسبة تامة ، لكون يخادعون ، بمعنى يخدعون ، لاختصاصهم بـه كاختصاص القـول المذكـور ، وإنْ كان لإبقاء المخادعـة على ظاهرها وجه أيضـا ، لأنّ ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل ، وهو صريحه

---

(١) جـ ١ : صـ ٣٠ ـ ٣١ .

وإنْ كان المفعول يأتى بمثل فعله ، فهو مدلول عليه من عرض الكلام .

وقال بعضهم : جعل يخادعون بيانا (ليقول) أَوْلَى من جعله مستأنفا ، لأنه إيضاح لما سبق ، وتصريح بأنَّ قولهم : كان مجرد خداع ، وأيضا ليست المخادعة أمرا مطلوبا لذاته ، فلا يكون الجواب شافيا ، بل يحتاج الى سؤال آخر .

وقد جَوَّز فى البحر (١) كون هذه الجملة بدلا مِنْ صِلَةِ مَنْ بدلَ اشتمال فلا محل لها أيضا أو حالاً من الضمير المستكن ، فى يقول أى مخادعين .

وأجاز أبو البقاء (٢) : أَنْ تكون حالا من الضمير المستتر فى مؤمنين ، والعامل فيها اسم الفاعل ، - وَرُدَّ بأنَّهُ حينئذ نظير : مازيدٌ أقبلَ ضاحكًا ، وللعرب فى مثله طريقان :

أحدهما :

نفى القَيْدِ وحده ، وإثبات أصل الفعل وهو الأكثر ، فيكون الإقبال ثابتا والضحك منفيا ، ولا يتصور فى الآية نفى الخداع ، وثبوت الإيمان .

والثانى :

أَنْ ينتفى القَيْدُ ومُقَيَّده ، وهو العامل ، فالمعنى لم يقبل ولم يضحك ، وهذا غير مراد هنا أيضا ، أعنى نفى الإيمان والخداع مقابل المعنى على نفى الإيمان وثبوت الخداع فقد جعلها حالا من ضمير المؤمنين .

والعجيب من أبى البقاء - رحمه الله - كيف استشعر هذا الإشكال ، فمنع من جعل هذه الجملة فى محل جر صفة مؤمنين ، لأنه يوجب نفى خداعهم ، والمعنى على إثباته ، ثم جعلها حالا من ضمير المؤمنين ، ولا فرق بين الحال والصفة كما قيل .

---

(١) البحر ١ : ٥٢ (٢) الأمالى ١ : ١٠ .

وبعد هذا العرض يذكر رأيه وانيا فيقول : -

أقول : هذه غفلة منهم ، فإنَّ الجملة الحالية بل الحال مطلقا إذا وقعت بعد نفى ، وهى حال من مدخوله إنَّما يلزم انتفاء مقارنتها ، لا نفيها نفسها ، لأنَّه لا يلزم من نفى الشيء فى حال نفى تلك الحال ، ألا تراك تقول : ماجاءنى زيدٌ وقد طلع الفجرُ ، فينتفى مجيئه مقارنا لطلوعه ، ولا يقصد نفى طلوعه ، وتعتذر لترك زيارة صديقك لضيق ذات يده ، فتقول : لا أزورك مُطلقًا ، ولا أرى هذا يشتبه على أحد وفى الكتاب المجيد (وماكان اللهُ ليعذبَهم وأنت فيهم ، وماكان اللهُ معذِّبَهم وهم يستغفرون) (١) وهى حالية ، جوَّزوا فيها الوجهين ، والعجب من هؤلاء أنَّهم صرَّحوا بهذا فى سورة الأنفال من غير تردد فيه ، وأما الصفة : فليس لها مثل هذه الحال ، وماذكروه من الوجهين جارٍ فيها ، ولا يجرى فى كل قيد ، وقد يجعل الحال ونحوها فى مثله قيدا للنفى لا للمنفى ، كما قرروه فى قوله : لم أمانع فى اختصاره تقريبا ، ومنه يعلم تحقيق مثل هذه الضابطة ، لتتسق مع معنى النص الكريم .

وتراه يستدل بالقراءات القرآنية ، ويعتبرها حجة ، ويرد على من يحكم على قراءة بالضعف ، كرده على من شنَّع على حمزه - رحمه الله - فى قراءة جر الأرحام فى قوله تعالى :(تساءلون به والأرحامِ) (٢) - وسنفصل ذلك بإذن الله .

وتوجيهه بالنقل والشرح ، والمناقشه ، لقراءة (أمَّن لا يَهِدِّى إلا أنْ يُهدَى) (٣) .

كما تلمس حديثه الواسع عن التجويد وصفات الحروف ، وغيرها من علوم الأداء القرآنى ، بحيث شملت صفحات كثيرة من مؤلفاته ، مثل ١: ١٦٣ - ١٦٥ العناية (٤) .

---

(١) الأنفال ٣٣ (٢) النساء الآية الأولى .

(٣) يونس ٣٥ (٤) وأيضا مثل ٤: ٢٨٧، ٢٩٤ ، ٥: ١٦٠، ٢٧٧. ٦: ١٤٢ ، ٧: ٤١ ، ٨: ٢٢٧ . العناية

١٠ ـ الحس اللغوى ، والذوق البلاغى ، والأسلوب الناصع :

امتاز الشهاب بالقدرة الهائلة على فهم أسلوب القرآن بحسه اللغوى ، ويظهر فى رده على الحريرى فى واو الثمانية ، وسر وجود الواو عند ذكر القرآن لأبواب الجنة ، وحذفها عند ذكره لأبواب جهنم وسر التعبير بقوله : لاخوفَ عليهم (١) ، فحسه اللغوى متميز فى فهم اللطائف القرآنية ، كما ساعدته شاعريته وقريحته المواتية ، فيذكر شعر غيره لإثبات معنى ، ثم يُورِدُ شعره فى نفس الغرض فيقول : عند تفسير قوله تعالى (اللهُ يستهزئُ بهم) (٢) ، وقد يقال : إنَّ هذا أبلغ من الاستمرار الثبوتى الذى تفيده الاسمية ، لأنَّ البلاء إذا استمر يهون ، وتألفه النفس ، كما قال المتنبى (٣) : ـ

خُلِقْتُ أَلُوفاً لَو رَجَعْتُ الى الصِّبا ... لفارقتُ شيبى موقع القلبِ باكِيا

وكما قلت أنا (٤) : ـ

أَلِفْتُ البكاء فلو زال عنى ... عيون بكته جميع الجوارحْ

كما أنَّ ذوقه البلاغى عالٍ ، وله ميدانه الرحب فى هذا الفن ، وتجد يداته كثيرة فى هذا العلم ، كل ذلك صبغه بأسلوبه الأدبى الرشيق ، فظهرت مؤلفاته بهذه

---

(١) شرح الدرة للشهاب ٤٨ .   (٢) البقرة ١٥ .

(٣) هذا البيت من الطويل ، وهو فى ديوانه ٢ : ٢٨٤ ت . الابيارى ط الحلبى ١٣٩١ هـ ورويت رحلت بدل رجعت ، وشاهده الاستئناس للمعنى الذى قصده من (تألفه النفس)

(٤) أنظر شرحه للدرة ١٨٧ ، ١٩٨ حيث شرح القراءات وأسرارها والعناية ٦ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ونسيم الرياض ٤ : ٨٢ ـ ٩٤ .

الصورة النادرة ، فأعطى الأسلوب حلاوة ومتعة ، مع العمق فى الفكرة والابتكار فيها ، والجدة فى العرض ، والحرية فى الرأى .

١١ ـ الاستطراد :

يسير الشهاب على طريقة مؤلفى عصره وماقبله ، فينتقلون من موضوع الحديث الى آخر فى استطراد ، فتراه يتحدث عن الفقه فى الميراث وينتقل الى سجود السهو، وقصة الغرانيق ، ثم الى علوم الكون ، ومنازل القمر ، وقصة الإسراء ، وتراجم النحويين ، كما تجد مؤلفاته ينتشر فيها علوم الحديث الشريف ، وتحقيق رواياته ، والتنبيه على القوى والضعيف فيها ، مستدلا بالحديث على القواعد النحوية ، واللغوية ، ويتخلل ذلك الحديث عن الطب ، والمنطق ، والنوادر ، والأمثال ، التى كثرت فى مؤلفاته ، بحيث أصبحت كتبه روضة غناء ، مملوءة بمختلف الزهور ، المتعددة العطور ، وأنظر كتبه المختلفه تجدها بهذه الصورة مثل ـ نسيم الرياض ٤ : ٤٧٣ و ١١٩ ، ٦٧ ، ٦ : ٢ـ٨ .

١٢ ـ المنهج الواضح والالتزام به :

اتسمت مؤلفات الشهاب ، برسم الخطة المحددة فى مقدمة كل كتاب ، لا يحيد عنها غالبا ، كما نلاحظ على مؤلفاته الربط بين القديم والحديث ، بحيث يشعرك أنّ رأيه لبنة تضاف الى تراث البحث العلمى ، فى تسلسل وقوة منطق عجيب .

فيقول فى مقدمة كتابه عناية القاضى (١) : ـ

---

(١) مقدمة العناية صفحة ١ ـ ٣ .

" وحثني على جواهر فرائده ، وأنّ أكتب حواشي تكون سياجا لثماره ، ومقدمات لنتائج أفكاره ، التي تحيّر فيها البيان ، ونادت الفضل للمتقدم في كل زمان " .

وفي مقدمة شفاء الغليل : —

" فهذا كتاب جليل جمعت فيه ما في كلام العرب من الدخيل ، مع شيء من النقد والرد ، ولطائف أدبية ، والكتاب يسير في هذا الدرب " .

وفي مقدمة طراز المجالس : —

" هذا بنات فكر ، وأمالي مجالس للأدب واللغة " .

وغير ذلك من مؤلفاته ، ولكنك لا تجده يحدد بدء العمل ونهايته إلا نادرا ، ولا يهدى أكثر كتبه لأحد من أهل السلطة إلا في كتابه الريحانة ، وإنما يهديها للرسول صلى الله عليه وسلم في نسيم الرياض ، وللأدب والعلم كما في طراز المجالس وشرح الدرة ، ونحو ذلك وكأن يقصد بعمله التقرب الى الله وحده كما فعل في حاشيته على البيضاوي .

رحم الله الخفاجي ، كِفَاءَ ما قدّم من علم وأدب .

كلمة موجزة فى المدارس النحويــة

نشأة المدارس وأسبابها :

حَفَلتْ مائدة القرآن الكريم بكل ألوان البحوث الشهية ، واشتدت عناية المسلمين بحفظه فى حركة دءوب ، هدفها رضا الله ، وتنزيه القرآن عن اللحن والتحريف ، بعد اختلاط المسلمين بأهل البلاد المفتوحة ، التى أشرقت بنور الاسلام ، وتاقت الى معرفة لغته والتحدث بلسانه ، ليفهموا مايريده الله ورسوله ، ففشا اللحن ، وازدادت همة العلماء لمعالجة ذلك ، بوضع قانون يحافظون به على قداسة اللغة وكتاب الله الكريم ، فكان النحو ، حيث تنوعت بحوثه ، وتلونت مذاهبه ، ونالت دراساته جهدا ضخما ، حتى صار عملاقا ، ظهرت فيه الخصوبة العقلية ، والكتب الممتعة وأقبل على تعلمه الكثير ، وعلى تعليمه جلة العلماء ، احتسابا لله ، ونيل مرضاته .

ولقد استأثرت البصرة بهذا الفضل ، فكانت أول بذرة للنحو على يديها[1] ثم نمت واتسعت على أيديهم فى همة ونشاط ، ثم اقتدت بها فى الكوفة بعد مدة طويلــة ، ونافستها فى ذلك بعلمائها المبرزين فى هذا العلم ، فالمدينتان كانتا منبع هذه الدراسة ، وسار على دربهما مدارس بغدادية ، وأندلسية ، ومصرية ، حيث جمعت ماسبق وناقشته وزادت عليه ، مع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليلات .

ولانستطيع أنْ نحكم على مذهب الشهاب النحوى ، وانتمائه الى أية مدرسة نحوية إلاّ إذا تكلمنا فى إيجاز عن السمات المميزة ، لاتجاهات المدارس النحوية ، لنعرف

---

(١) أنظر نشأة النحو صفحه ١٠٨ ، المدارس النحوية ص ٧ ، ١١ .

وهـذا يستدعى منا أنْ نتكلم فى مقدمة موجزة سريعة عن خطوط المـدارس الرئيسية ، وعلى ضوء هذه الكلمة نستطيع أنْ نحكم على اتجاه الخفاجى النحوى فى موضوعية وحياد والِيكم بيان ذلك :ـ

١ ـ المدرسة البصرية :

تقع مدينة البصرة على طرف الصحراء ، حيث العرب الفصحاء ، وبجوارها المربد[١] ، وهو فى الاسلام كعكاظ فى الجاهلية ، فأتيح لها نقل اللغة سليمة ، وكانوا يدققون فيمن يأخذون عنهم ، ويمتحنونهم ، كما بالغوا فى التحرِّى والتنقيب عن الشواهد[٢] ، فتجافوا كلَّ شاهدٍ منحول ، ومفتعل ، وقاسوا عليه قواعدهم ، معتمدين على السماع والقياس والتعليل مع الاستقراء الكامل لكل وارد ، وما خرج عن قواعدهم حكموا عليه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو الاستنكار ، أو الضرورة ، أو أوَّلوه على وَفْق قواعدهم ، وكتاب سيبويه خير شاهد على بنيان هذا المذهب ، كذلك اعتبروا القليل الوارد أصلا يقاس عليه وذلك مثل : إلحاق فَعُولَة فى النسب بِفَعِيلة ، اعتمادا على سماعهم شَنَئى فيهما ولم يسمع مايخالفه فكان أصلا فى بابه ، قال الرضى[٣] : فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقا قياسا بِفَعِيلة فى شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد[٤] : يقصر ذلك على شَنُوءَة فقط .

ولا عبرة عندهم بشاهد لم يعرف قائله ، لأنَّ الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة[٥] .

---

(١) الخصائص ١ : ١٣ ، ٣٨٤ (٢) المدارس النحوية ١١٢ ونشأة النحو ١١٣ .

(٣ ، ٤) الشافية للرضى ٢ : ٢٤ ، ٢٥ ط بيروت .

(٥) المزهر للسيوطى ١ : ١٤١ ط الحلبى .

وما ظهر من أبى اسحاق ، وتبعه فيه ابن عمر الثقفى ، من اعتراضهما على الفرزدق (١) والنابغة ، إنّما هو أمر فردى ظهر منهما ، وأما يونس وأبو عمر فكانا يتحرجان عن تخطئة العرب ، ويعتمدان قوله ، وسار على طريقهما جمهرة البصريين ، وهذا ناشئ من الاعتزاز بالقواعد النحوية ، التى أدّت الى تخطئة بعض القراءات السبعية الموثوق بها مثل قراءة : الأرحامِ بالجر عطفا على الضمير فى به (٢) فى قوله تعالى (واتقوا اللّه الذى تساءلون به والأرحامِ) وقد كتب اللـه الغلب للنحو البصرى ، لإخلاص رجاله وتحمسهم لمذهبهم وبقى على ذلك الى يومنا هذا ، ويقول : يوهان فك (٣) : (فإنّ البصريين الذين كانوا يفاخرون بمدرستهم النحوية ، وينافرون بكتاب سيبويه ومعجم الخليل ، كانوا يُبرِزون بحَقٍّ ، .. هؤلاء الذين امتازوا بفصاحة خاصة فى اللغة)

٢ ـ المدرسة الكوفية :

شغلت الكوفة بالفقه وأحكامه ، وبالقراءات وروايتها ، ورواية الأشعار القديمة ، وإن كانت حرمت مزيّة التحرّى والتثبيت فيما روت ، وابتليت بخلف الأحمر ، وحماد الراوية (٤) اللذين لهما ضيّعا الأمانة ، وقد شرفت بمذهب أبى حنيفة وبثلاثة من القراء الذين (٥) شاعت قراءاتهم ، وهم عاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وسكنها أهل اليمن وبعض بنى أسدٍ ، وهم أقل فصاحة ، وفيها سوق الكناسة ، وقلت رحلة علمائها الى البادية للأخذ عن العرب ، لبعدها وحيلولة صحراء السماق بينها ، ولقد أعرض البصريون

---

(١) نشأة النحو ١١٦ .

(٢) النساء الآية الأولى ، وقراءة حمزه ص ٢٢٦ من كتاب السبعة لابن مجاهد .

(٣) كتاب العربية ص ٦٢ ، ٧٦ ت د/ عبد التواب .

(٤) مراتب النحويين ١١٩ ط نهضة مصر .

(٥) المدارس النحوية ١٥٣ .

عن شواهد الكوفيين إلاَّ ماوقع من أبي زيد الذى نقل عن الضَّبى لأمانته (١) ، بالرغم من كثرة شعرهم ، بفضل الأوراق المطمورة من عهد النعمان بن المنذر ، قدم الكسائى البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ عنهم نحوا كثيرا ، وذهب الى بغداد فأخذ عن أعراب الحُليمات (٢) ، لذلك أخذ الكوفييون الشعر من الأعراب جميعا واعتبروا كل مسموع وقاسوا عليه ، واكتفوا بالشاهد الواحد ولو بشطر بيت ، ويتساهلون فى التثبت من معرفة القائل .

ونوجز سمات هذه المدرسة فيما يلى :-

أولا : الاعتماد على السماع والرواية أكثر من الاعتماد على العقل ، فكانت تقبل كل مسموع وتحترمه وتأخذ به ، فإذا سمعوا واحدًا مخالفا للأصول جعلوه بابًا (٣) وأخضعوا أصولهم له ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظرى عند انعدام الشاهد ، لذلك كثرت قواعدهم ، وفتحوا بابا واسعًا على أنفسهم (٤) .

ثانيا : قلّت عندهم التأويلات لكثرة قواعدهم التى تنتظم كل الوارد ، ويدَّعى صاحب رسالة (الفراء) أنَّ القياس من خواص البصريين (٥) ، ولكن الواقع أنَّ الكوفيين أكثروا من القياس عنهم ، ويدّعِى أنهم حين اعتمدوا كل مسموع فقد ساروا على المنهج السليم ، ولمحوا طبيعة اللغة ، بالبعد عن فلسفتها ، وهذا قلب للحقائق ، فالمذهب البصرى منضبط القواعد ، بعيد عن الاختلاط والتناقض

---

(١) أخبار النحويين · ترجمة أبى زيد . (٢) معجم الأدباء ١٣ : ١٦٧ ومابعدها

(٣) الاقتراح ٨٤ ، الهمع ١ : ٤٥ .

(٤) نشأة النحو ١٢٤ .

(٥) د . أحمد الأنصارى ٣٥٩ ، ٤٠٨ .

ويساعد على تعلم النحو ، وكتاب سيبويه بحسه اللغوى ، وفهمه لطبيعتها خير شاهد على مانقول ، ومن أمثلة قياسهم تجويزهم مجئ العدد للتكرار على وزن (١) (٢) فُعَالَ ومَفْعَل من ٥ ـ ٩ مع أنّ المسموع من ١ ـ ٤ ولهم اصطلاح : الخلاف ، (٣) والصرف ، والتقريب (٤) ،ونحو ذلك .

٣ ـ المدرسة البغدادية :

لقد سار نحاة بغداد بعد منتصف القرن الثالث الهجرى فى طريق جديد ألا وهو الاختيار والترجيح ، بين آراء علماء الكوفة والبصرة بدون تعصب لأحدهما ، فَعَرَضُوا آراء السابقين وما اعتمدت عليه من الرواية والشواهد والأقيسة ليكون حكمهم سليمًا ، وإنْ كنتَ تجدُ بين رجال هذه المدرسة ، من يُؤْثِر الكوفى او يُرَجِّح البَصْرى أو يتحلّل من قيود الحزبية ، فيؤثر القوى من الآراء ، ويجعله مذهبا (٥) ، وساعد على هذا الاتجاه أنّ أوائل هؤلاء النحاة ، تتلمذوا للمبرد وثعلب ، فحملوا آراء المدرستين ، وقد نما هذا المذهب ، وكثرت قواعده ، واشتهر علماؤه ، وبنوا على قواعد جديدة تولدت من اجتهادهم قياسا وسماعا ، فأيَّدوا المذهب الكوفى فى مجئ (بَلْه) للاستثناء (٦) ، وجواز نداء المعرف بأل بدون وصلة لندائه وغير ذلك وأيَّدوا البصرى فى كثير منها عمل المصدر المُنَوَّن عملَ فِعْلِه (٧) .

---

(١) نشأة النحو ١٢٣ . (٢) أى مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه كالظرف إذا وقع خبرا مثل محمدٌ عندَك .

(٣) أى علة نصب المفعول معه ونصب المضارع .

(٤) خاص باسم الاشارة حيث جعلوه من أخوات كان مثل هذا محمدٌ قائمًا .

(٥) المدارس النحوية ٢٤٥ .

(٦) المغنى . (الباب الأول بله ٩٧) . (٧) الأشمونى ٢: ٢٣٣ .

قال تعالى : ـ (أو إطعام في يوم ذي مسغبة) (١) ، كذلك ابتدعوا قواعد نتيجة البحث والدراسة مثل : جواز تعريف الحال مطلقا (٢) ، وجواز إتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته ، وغير ذلك .

وظل المذهب البغدادي إلى أن تغلب بنو بويه على الخلافة العباسية سنة ٣٣٤ هـ ، فانتثر عقد العلماء (٣) تقريبا بعد منتصف القرن الرابع الهجري .

وهذه المدرسة حقيقة واقعة ، لها شخصيتها المستقلة في البحث والنظر النحوي ، وأنها حافظت على طريقتها في الترجيح وجاهدت حتى كانت لها استقلالية الرأي بجانب آراء غيرها ، وظهر أمرها في كتب السابقين (٤) ، فهي مدرسة جاءت لتزيل من عصبية البلدين الجامحة ، ولتعطي البحث العلمي حريته ، في تؤدة وهدوء ولا عبرة بكلام بعض الباحثين من أن هذه المدرسة لا وجود لها .

٤ ـ المدرسة الأندلسية :

كون الأمويون بالأندلس دولة قوية (١٣٨ ـ ٤٢٢هـ) عربية اللسان ، تهتم بالقرآن الكريم والأدب العربي ، وكثر فيها المؤدبون ، وأكثرهم من قراء القرآن الذين اهتموا بقراءاته ، ورحلوا الى الشرق في سبيل تعلمها وتعليمها وتأليف الكتب فيها ، يتقدمهم أبو موسى الهواري (٥) ، فهو أول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس ، ورحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل (٦) ، وله كتاب في القراءات وأول نحاة الأندلس : (جودي بن عثمان المورِدي) الذي تعلم من الكسائي والفراء ، ونقل المذهب الكوفي

---

(١) البلد ١٤ .

(٢) الأشموني ١ : ٢٤٤ ت محي الدين والمغني ٨٨ .

(٣) نشأة النحو ١٦٤ .

(٤) الخصائص ١ : ٤٥ سر الصناعة ١ : ٢٦٧ ، والكافية ١ : ٣٣٦ ، ومقدمة الخصائص ص ٤٥ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٢٧٥ ، ٢٧٦ ت أبو الفضل ١٣٧٢ هـ .

(٦) من ١٣٨ ـ ١٧٢ هـ .

اليهـا ، ثم نقل النحو البصـرى الى الأندلس (الأفشيق محمد بن موسى ت ٣٠٧ هـ)[١]
ونقل الكتاب إليها ، ثم انتشر بعد ذلك فى ربوعها ، ونقله أيضا ٣٣٠ هـ أبو على القالى[٢] ،
وقاد فيها نهضة لغويـة ، ونحويـة ، وبذلك وجدت النزعـة البصريه والكوفية والبغدادية
والكوفية أسبق ، وبلغ النحو غـايته فى القرن السابع[٣] ، وكان عندهم شارة النبوغ والتفوق ،
ولقد آثروا طريق البغداديين من الاختيار المتنخـل من آراء البصريين ، والكوفييـن ،
والبغداديين ، وكانت أيضـا لهم نظرتهم القويـة فى النحو من كثرة التعليلات ، والتوصل
الى الجديد فيـه ، وقوة النظر بحسن التبويب والتنظيـم ، حتى تغلب نحوهم على كل نحو
وراعوا فى مؤلفـاتهم التدرج ، والتنويع ، لاختلاف عقول الطلاب ، وألفيـة ابن مالك
والتسهيل ، وشرحـه ، والكـافية الشافية خير شاهد على مانقول ، .
وبعد نكبة الأندلس سنة ٨٩٧ هـ[٤] ، ارتحل علماؤهـا بمؤلفاتهم الى الشرق ، ونشروهـا
بين ربوعـه ، فأقبل الناس عليها ، مشغوفين بحسن تنسيقها ، وإبداعها ، والإفادة منها
ومازالت باقيـة الى يومنـا هـذا ،

فمن تأييدهم للكوفيين ، إجـازتهم مجئ التمييز معرفـة[٥] ، لمجئ ذلك فى الشعـر
والنثر مخالفين البصريين وأيدوا البصريين فى كثير منها فقد أيد الجزولى ت ٦٠٧ هـ
ابن السراج فى أنه لايجوز تقدم المفعول به على الفاعل إذا حصل لبس مثل : كلم موسى عيسى[٦]
وأيدوا البغداديين أيضا فى كثير من آرائهم ، فقد أيد ابن الطراوة[٧] رأى الفارسى فى أن أبـا
فى قولك لاأبا لك ، مفردة جاءت على لغة المقصـور ، والمجرور باللام هو الخبر ، كذلـك

---

(١) الزبيدى ٣٠٥ وانباه الرواة ٣ : ٢١٦ ت أبو الفضل . (٢) الزبيدى ٢٠٢ انبـاه الرواة ١ : ٢٠٤ والشذرات ٣ : ١٨ . (٣) نشأة النحـو ٢١٩ . (٤) نشأة النحو ٢٢٠
(٥) الهمع ١ : ٢٥٢ والكافيـة ١ : ٢٠٥ .
(٦) الهمع ١ : ١٦١ .
(٧) الهمع ١ : ١٤٥ .

ابتكروا فى النحو ، وجاءوا بقواعد جديدة، وذلك مثل ـ ذهب السهيلى الى أنّ لا الناهية (١)
مثل ـ لاتضرب ، هى لا النافية ، والفعل مجزوم بلام مقدرة ، وتجويزهم مجئ الحال
نكرة مطلقا بغير مسوغ (٢) ، وغير ذلك .

٥ ـ المدرسة المصرية :

نشطت المدرسة النحوية فى مصر مبكرة ، مبتدئة بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ،
على أيدى علماء أجلاء : أقدمهم عبد الرحمن بن هُرْمز تلميذ أبى الأسود (٣) ت ١١٧ هـ
بالأسكندرية ، الذى قيل عنه : إنّه وضع النحو ، وكان لولاّد (٤) بن محمد التميمى البصرى
فضل أولوية حمل راية النحو ، تعلم من الخليل وعاد يعلم الطلاب فى مصر ، كما
عاد اليها معاصره أبو الحسن الأعز الذى تَلَقّى النحو عن الكسائى ، وتلا هذين
الإمامين أعلام تلقوا النحو عن البلدين (٥) ، ونشروا كتاب سيبويه بمصر ، وكان للمدرسة
المصرية أساتذتها المبرزون مثل : النحاس ت ٤٤٠ هـ ، وابن بابَشاذ ت ٤٦٩هـ
وابن برى ت ٥٨٢هـ ، وبهاء الدين بن النحاس ت ٦٩٨ هـ ، وأبو حيّان ت ٧٥٣هـ
وابن هشام ت ٧٦١هـ ، والدمامينى ت ٨٣٧هـ ، والسيوطى ت ٩١١ هـ ، والخفاجى
ت ١٠٦٩هـ ، وغيرهم كثير .

ومازال للنحو علماؤه الراسخون من رجال الأزهر الشريف ، وأساتذة الجامعات
الأكفاء .

منهج هذه المدرسة : نستطيع أنْ نقرر أنّ روافد هذه المدرسة من نتاج البصريين
والكوفيين ، والبغداديين ، ومع ذلك استطاعت بهمة علمائها ، أنْ تشق طريقها نحو

---

(١) المغنى ١ : ١٨١ ، الهمع ٢ : ٢٤٠ . (٢) شرالأشمونى ١ : ١٤٧ت محى الدين
(٣) الزبيدى ص ٢ . (٤) الزبيدى ٢٣٣ .
(٥) أنظر الى الشذرات ٢ : ٢٧٠ وإنباه الرواة ٢ : ٢٤٠ والزبيدى ٢٣٨ .

آراء ابتكرتها ، فميزتها بشخصية مستقلة ، فقد أيدوا البصريين في كثير من المسائل منها : اختار ابن هشام رأى سيبويه ، أَنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ (١) ومن تأييدهم للكوفيين ، اختيار أبي جعفر النحاس أَنَّ فعل الأمر معرب لامبني (٢) ، وأَنَّ ابن هشام يرى أَنَّ الفعل ماضي ومضارع فقط ، والأمر نوع من المضارع المصحوب بلام الطلب (٣) مثل : لِتَقُم كما اختاروا من آراء المدرسة البغدادية ، والأندلسية ، بعضها منها قلما لاتحتاج لفاعل لأَنَّها استعملت استعمال ما النافية في مثل : قلما يقومُ زيدٌ (٤) ، كذلك ابتكروا آراء من اجتهادهم لم يسبقوا اليها ، منها : ذهب ابن هشام الى أَنَّ عَشَر في قولنا : اثْنَيْ عَشَر ، حالة محل النون في اثنين ، وهى ليست مضافة الى ماقبلها (٥) ، وليس لها محل من الإعراب ، وغير ذلك كثير .

وبعد : ــ فهذه هي المدارس النحوية ، في إلمامة سريعة موجزة ، ذكرناها للتعرف على موقف الخفاجي ، واتجاهه النحوى وانتمائه الى أية مدرسة منها .

---

(١) شرح التصريح ١ : ١٥٨ .

(٢) الهمع ١ : ١٥ .

(٣) المغنى ١ : ٢٥٠ ، شـالتصريح ١ : ٥٥ .

(٤) المغنى ٢ : ٧ ، والهمع ١ : ٣٨ .

(٥) الهمع ١ : ١٤ .

الاتجاه النحوى للخفاجى

==========
========

إنَّ الباحث فى مؤلفات الشهاب المختلفة ، يجد أنَّه تحدث فى كل موضوعات النحو ، والصرف ، ولم يترك بابا من أبوابها الواسعة إلا وأدلى بدلوه فيه ، وأبان رأيه ، ولذلك ترى أنَّه استعمل فى المصطلحات النحوية مصطلحات البصريين ، من الضمير لا المكنى ، والكناية ، وضمير الفصل ، لا العِماد ، أو الدِّعامة ، وأدوات النفى لا الجَحْد ، والظرف والجار والمجرور ، لا الصفة ، ولا المحل ، ويقسم الفعل الى ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر ، والاسم الى ممنوع من الصرف ومصروف ، لا مجرى وغير مجرى ، وغير ذلك من المصطلحات البصرية ، ولم يستعمل مصطلحات الكوفيين إلَّا إذا اشتهرت عند البصريين مثل : العطف بدل التشريك مثلا ، ولم يضعها عنوانا لمباحثه ، وإنَّما يتحدث باستعمالات البصريين ، ويتخذ أغلب آرائهم رأيا له إذا وضحت حجتهم ، وظهر برهانهم بدون إنمياع لشخصيته فهو مع الحق دائما ، كما تجده فى اتجاهه النحوى ينزع الى جمع آراء النحويين من المدارس المختلفة السابقة ، ويناقش هذه الآراء ، بعد عرضها فى أمانة ودقة ويؤيد مايختاره منها بالدليل وهذا طريق المدرسة المصرية فى النحو ، التى قامت على حشد الآراء المختلفة ، واختيار الرأى المناسب .

لذلك أستطيع أنْ أقرر مطمئنا بعد معايشتى لنتاج الشهاب ، أنَّه بصرى النزعة ، ويسير على منهج المدرسة المصرية ، التى تتجه وجهة المدرسة البغدادية ، حيث يمتزج فيها النحو البصرى والكوفى ، فى بوتقة واحدة ، لذلك تراه مرة يؤيد البصريين ، وأخرى يؤيد الكوفيين ، أو البغداديين ، أو غيرهم ، ولكن مع شخصية مستقلة بالبحث ، مبدعة فى العرض ، غواصة مُنَقِّبة عن كل جديد ، مؤمن بحرية الفكر ، معتز بالعلم ،

مجد فيه ، مع اتساع أفق ، وحسن بصر ، وعمق بصيرة .

وكل ذلك يشهد له بالمقدرة فى عرض الموضوعات بصورة جيدة ، مع التزام طريق البصريين فى الاستدلال بالشواهد المختلفة ، من القرآن ، والشعر ، والنثر المروى عن فصحاء العرب ، وإنْ خالفهم فى الاستدلال بالحديث الشريف .

وسأذكر بعض أمثلة تؤيد ماقلته عن الشهاب ، وهى كثيرة ، مع الإشارة الى مواطنها فى مصنفاته المختلفة :-

أولا :

فى إعراب قول الله تعالى : (فَمَا لَكُمْ فِى المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ) (١) .

قال الشهاب (٢) : فيه وجهان :-

أحدهما :-

أنَّه حال من ضمير لكم المجرور ، والعامل فيه الاستقرار أو الظرف ، لنيابته عنه ، وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام بدونها ، وهذا مذهب البصريين وماشابهه .

والثانى :

هو مذهب الكوفيين ، أنَّه خبر كان مقدرة ، أىْ مالكم فى شأنهم إذْ كنتم فئتين .

فتراه يعرض مذهب البلدين فى أمانة ، ولا يكتفى بذلك بل يناقش الرأيين معا ، ويظهر الرأى القوى بالحجة ، ويوهن الضعيف بالدليل ، فيَرُدُّ رأى الكوفيين ، بالتزام تنكيره فى كلامه نحو (فمالَهُم عن التذكرةِ مُعْرِضين) (٣) ، وكون العامل الجملة بتمامها لكونها فعلاً تأويلا أى افترقتم ولا يخفى أنَّه مخالف للبصريين ، والكوفيين ، وعمل الجملة مما لانظير له ، ولاداعى إليه .

---

(١) النساء ٨٨ . (٢) العناية ٣ : ١٥٩ .

(٣) المدثر ٤٩ .

وأما ماقيل على الأول أنّ كون ذى الحال بعضا من عامله غريب لايكاد يصح عند الأكثرين ، فلا يكون معمولا له ، ولا يكون اختلاف العامل فى الحال وصاحبها فمن فلسفة النحو .

ثانيا : وتراه يسير على رأى جمهور البصريين فى إعراب قوله تعالى (لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللهُ لفسدَتا)[1] ـ فيؤيد إعراب البيضاوى لها : غير الله وصف بإلاّ لما تعذر الاستثناء . ـ فيقول الشهاب[2] : إشارة الى أنّ إلا . اسم بمعنى غير ، صفة لما قبلها ، يظهر إعرابها على مابعدها ، لكونها على صورة الحرف ، ولا يصح كونها استثناء هنا لفساد المعنى ، فتعين الوصفية لعدم شمول ماقبلها لما بعدها وعموم ماقبل الاستثناء حتى يدخل ، ويحتاج لإخراجه شرط لازم عند الجمهور خلافا للمبرد[3] ، وأما احتمال كونه استثناء منقطعا لعدم دخوله كما فى الرضى[4] ، فلا يصح ، فإنّه لابدّ فيه من الجزم بعدم الدخول ، والجمع فى الإثبات ليس له عموم ، وهذا وجه لامتناعه من جهة العربية ، ودلالة الاستثناء على ملازمة الفساد المفهوم من الشرطية ، وأيضا من جهة المعنى ، لأنّه يفهم منه : أنّه لوكانَ فيهما آلهة فيهم اللهُ لم يلزم الفساد ، ولا يخفى مافيه من الفساد ، ومراد الآية ملازمة الفساد لوجود الآلهة مطلقا ، وتعددها بما فوق الواحد سواء كان ذلك مع الله أوّلا ، والاستثناء لايفيد ذلك حمْلاً على غيره ، يعنى هذا من التقارض

---

(١) الأنبياء ٢٢ .   (٢) العناية ٦ : ٢٤٨ .

(٣) المقتضب ٤ : ٤٠٨ ت عضيمة ، قال المبرد (لايجوز أنّ يكون إلاّ ومابعدها صفة إلاّ فى موضع لوكانت فيه استثناء لجاز) ولكنه ذكر أمثلة سيبويه ، فكأنه رجع عن رأيه وأصبح مع الجمهور فى ذلك .

(٤) الكافية ١ : ٢٢٨ . ونقله سليم .

ويؤيد البيضاوى هنا بأنّه لايجوز الرفع على البدل ، ويراه مانعاً آخر من الاستثناء ، وهو أنّه لو كان استثناء ، لكان منصوبه ، لأنّ إبداله فرع عن كونه استثناء ، وهو إنّما يكون فى النفى ، وأما كون لسيّما الامتناعية فى معنى النفى كما ذكره المبرد ، فلم يرتضوه ، مع أنّ المحذور باقٍ .(١)

وأرى : أنّ الشهاب هنا بصرى فمنع البدل هنا ، وأيد البيضاوى وسيأتى عن قريب مايفيد أنّه تميمى التخريج ، فيجوّز الرفع على البدل ، ويؤيد أبا حيان فى ذلك ، فهل هذا تناقض من الشهاب ؟ أو أنّه ظهر له صحة رأى بنى تميم فمال إليه اعتماداً على كلام أبى عمرو بن العلاء - وسنفصل ذلك باذن الله تعالى بعد ذلك .

ثالثا : يسير على النهج البصرى عند شرحه لقاعدة ، أو أسلوب ، أو نحو ذلك ، فهو يعرب الأسماء الستة بالحروف ويرى أنّ الأمر مبنى لامعرب ، والفعل أقسامه ثلاثة وغير ذلك من نظرات وكلام البصريين ، وكل كتبه تسير على ذلك .(٢)

وبعد :

فالرجل بصرى ينهج نهج المدرسة البصرية من الجمع والاختيار والقياس والتعليل مع الشخصية المستقلة ، فى إصدار حكمها على المادة اللغوية المعروضة ، معتمداً على السماع فى الترجيح بين الآراء المختلفة ، لأنّه الأصل الذى يرجع اليه عند الاحتكام والتعليل مساعد ، وموضح للحكم فقط .

أمّا موقفه من المذاهب ، والآراء النحوية المختلفة - فإليك الحديث عنها :-

---

(١) المقتضب ٤: ٤٠٥ .

(٢) العناية ص ٤٠ ، ٦٣ جزء ١ - وطراز المجالس ٣٠ ، ٦٣ .

موقف الشهاب من المذاهب والآراء النحوية

امتاز الشهاب بالتزام الحق ، وتأييد القوى من مذاهب النحاة وآراء علماء العربية ، لأنه يهدف الى خدمة كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه الكريم ، والحفاظ على لغته المقدسة ، لتسلم من الزيف واللحن ، ولدفع نَهْرِها المتدفق الى الأمام لتوائم حركة الحياة المستمرة المتجددة .

لذلك تراه مدققا محققا فى كل قضية نحوية ناقشها ، ليصل الى بيان الحقيقة فيها ، ملتزما بحرية التفكير ، غير متأثر بالأسماء اللامعة ، ليشايعها بالعصبية المَقِيتَةِ ، أو ينساق إليها انسياق الأعمى ، وإنَّما يؤيد بالحجة ، ويعترض على الضعيف بالبرهان ، وعماده فى الحكم الثروة الهائلة ، التى حصل عليها من التراث العربى الضخم ، وضخامة الأمانة التى حملها نحو هذا الدين ، فتراه مرة يؤيد البصريين ، ويقف بجانبهم لأَنَّ الدليل معه ، ومن الواجب السير وراءه ، لأَنَّه الحكم الفيصل فى القضية ، وتارة يؤيد الكوفيين ويدافع عنهم ، لأَنَّ الحق بجانبهم ، فإنْ ظهر أَنَّ كليهما قد ضعفت حجته ، مال عنه ، وأنشأ لنفسه رأيا آخر ، مع توضيح وجهة نظره بالبيان والحجة ، فهو لا يعرف الحق بالرجال وإنَّما يعرف الرجال بالحق .

ولذلك تجد مؤلفات هذا الرجل مليئة بالنقاش الهادف ، المتميز بالحيوية والتدفق بالعلم الغزير فى كل الفنون ، فهو دائما يخرج من قضية الى أخرى بعد أَنْ يستعرضها ويحسم القضية ببيان الرأى الراجح فيها ، وإظهار الرأى المرجوح بالبرهان والدليل ، والعلماء عنده فى النقاش سواء ، من ساعده دليله نَصَرَه ، وإلَّا تَخَلَّى عن قَضِيَّتِه .

ولا أستطيع أَنْ أعرض كل القضايا التى عالجها ، ووضّح موقفه منها ، والا احتاج الأمر الى مجلدات ضخمة ، وإنّما سأكتفى بإيراد بعض أمثلة توضح ماذهبت اليه ، والثمرة تدل على الشجرة كما قال الخفاجى ومن أراد الاستزادة منها ، فكتبه كثيرة ودونك البيان .

١ ـ يتحدث الشهاب عن اسم الله تعالى ، وهل هو مشتق أم لا فيقول (١) : ـ

" ثم من زعم أَنَّ أصل الله إلـٰه يقول : الألف واللام عوض من الهمزة ، ولوكان كذلك لم يحذفا فى لاهِ أبوك ، إِذْ لايحذف عِوَض ومُعَوَّض فى حالة واحدة .

وقالوا : لَهْىَ أيضا فحذفوا لام الجر والألف واللام ، وقدموا الهاء وسكنوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أَنَّ الألف كانت منقلبة ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فلما وليت ساكنا عادت الى أصلها ، وفتحتها فتحة بناء ، وسبب البناء تضمين معنى التعريف هذا قول أبى على ، وهو عندى ضعيف (٢) :ـ

لأَنَّ الألف واللام فى (اللـه) زائدة مع التسمية مستغنى عن معناها بالعلمية ، وإذا حذفت لم يبق لها معنى متضمن ، والذى أراه أن لَهْىَ مبنى لتضمن معنى حروف التعجب ، وإِنْ لم يكن له حرف موضوع كما قالوا فى اسم الإشارة ، يعنى أَنَّه من المعانى التى حقها أَنْ يوضع لها حرف إِذْ لاتقع لَهْىَ فى غير التعجب ، وهو مع بنائه فى موضع جر باللام المحذوفة ، واللام ومجرورها فى موضع خبر ، وأبوك مبتدأ . انتهى ماقاله ابن مالك ملخصًا (٣) .

---

(١) العناية ١ : ٥٤ . (٢) نقله من الكشاف ١ : ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٣) شرح التسهيل ١ : ١٩٧ ت . د . عبد الرحمن السيد .

وفى شرح ناظر الجيش: أنه لامزية عليه فى الحسن (١) ، والتحقيق إلّا أنّ فى ردّه على أبى على فى سهب بناء " لَهْىَ أبوك " نظرًا لأنّه حكم بزيادة الألف واللام ، وليس القول بزيادتها متعينا عند أبى على ، فيلزمه ماألزم به بناء مِثْلَ أ ٠ هـ ٠

وبهذا علم أنّ كلامه مع مخالفة القياس ، مبنى على غير أساس ٠ فاعرفه ٠

فقد عرض آراء العلماء وناقشها فى موضوعية ، وحكم عليها بأنّها ضعيفة قياسا ، ولا أساس لها ، ثم ينتقل الى الخلاف فى اشتقاق أُناسٍ ونَاسٍ ويذكر الآراء ، ويختار رأى الكسائى والفراء ، لقوة هذا الرأى فيقول : -

أقول : هذا زُبدَةُ ماقالوه ، وأنا أقول : إنّ الخلاف فيه مبنى على خلاف آخر ، وهو أنّ جمهور البصريين ذهبوا الى أنّ ناسًا وأُناسًا من مادة واحدة وهى (أنس) لِأُنْسِ بعضهم ببعض ، ونَاسٌ وزنه عَال ، وبنوا عليه ماتقدم تبعا لسيبويه (٢) ، والقول الآخر ما ارتضاه الكسائى والفراء (٣) وكثير من النحاة أنّهما مادتان مختلفتان معنى ومبنى فأُناس من أنس ونَاس من نَوَس بمعنى تحرك وأستدلوا بتصغيره على نُوَيْس دون أُنَيْس ، وعليه بنى ابن مالك ماقاله ومن تبعه ، وهو عندى أوضح معنى ، وأقوى دليلا ، وجوابهم بأنّ ألفه لوقوعها ثانية عوملت معاملة الزائدة فى التصغير ، تكلّف لاداعى له عندى ، وهو الحق الحقيق بالقبول " ٠

فهنا أيّدَ الكوفيين ، لقوة دليلهم ، ولم يؤيد البصريين لضعف رأيهم ٠

---

(١) فى مخطوط رقم ٣٤٩ - باب العَلَم ، وهو من المخطوطات النادرة بدار الكتب بالقاهرة ، وقد نقل كلام أستاذه كما فى البحر ١: ١٥ وفى ش المفصل ١: ٣ ٠

(٢) الكتاب ٢: ١٩٦ هارون ٠

(٣) معانى القرآن للفراء ٣: ٣٠٢ ت عبد الفتاح اسماعيل ط الهيئة ١٩٧٢ م ٠

وقد يؤيد رأى البصريين بظهور الحق معهم ، ويضعف رأى الكوفيين فيقول : —

قال الحريرى : (ومن حكم هذا : من المذكر المجموع بالألف والتاء أَنْ يذكر فى باب[(١)] العدد بلا هاء كالمؤنث ، فتقول كتبت ثلاث سجلات ، وبنيت ثلاث حَمَّامات ، لأَنَّ الاعتبار فى باب العدد باللفظ دون المعنى) .

فيرد عليه الشهاب قائلا[(٢)] : —

هذا مذهب بعض الكوفيين ، فما قاله المصنف مبنى على هذا المذهب الضعيف الذى ذهب إليه بعض الكوفيين ، والصحيح : أَنَّه يراعى فى الجموع آحادها فتقول : ثلاثة أرغفة فتثبت التاء فى ثلاثة نظراً الى الرغيف ، وإنْ كان فى أُرغفة تاء التأنيث ، وكذلك ثلاثة سجلات نظرا الى السجل ، فإنْ أضيف العدد الى اسم المفرد ، وهو جمع معنى وليس جمع سلامة ولا تكسير روعى لفظه دون واحده ، نحو ثلاثمائة ، فراعيت المائة ولم تراع العدد ، وكذلك ثلاث من الخيل والإبل لأَنَّها اسم مفرد ، وليس بجمع وأما ثلاثة طلحات ، فإنَّما لزمته التاء ، لأَنَّ العبرة فى هذا الباب بالتأنيث المعنوى حقيقة أو مجازا لا بالتاء ، فافهم فإنَّ المصنف خبط فيه خبط عشواء .

كما تراه يؤيد عالمًا مرة لظهور الحق معه ، ثم يضعف رأيه لبعده عن الصواب .

فالكسائى أَيَّده فيما سبق ، وهنا يضعف رأيه فيقول : —

" على آله وصحبه " قال الشهاب : فى الحواشى[(٣)] : آله مرغوب عنه ، لأَنَّ الاضمار يرد الكلمة إلى أصولها كثيرا ، وأصل آل أهل ، بدليل قولهم فى تصغيره : أُهَيل فالوجه على أهله إلا أَنْ يظهر فيقول آل محمد ا ه .

فيرد الشهاب قائلا : أقولُ : هذا مذهب الكسائى والزبيدى وهو مردود : —

---

(١) درة الغواص ٢٥٩ ط نهضة مصر . (٢) شرح الدرة ٢٤٢، ٢٤٣ .

(٣) شرح الدرة ٦ ، ٧ .

لأن إضافته الى الضمير سمعت من العرب نظما ونثرا :

قال عبد المطلب : (١) ــ

وانْصُـرْ على آلِ الصَّلِيبِ وعابِدِيـه اليومَ آلَـكْ .

وماذكره غير مطرد الآتراك تقول : يَدُهُ ، دَمُـهُ ، هَنَـهُ ، بغير رَدّ (٢) ، قال ابن السيد :

فى شرح أدب الكاتب : هذا المذهب لاقياس يَعْضُدُه ، ولا سماع يُؤَيِّدُه (٣) ، وفى كامل المبرد

عن معاوية فى قصته ، (فيجتمعُ عليك من آلِكَ) وكذا ورد من شعر العرب ، كقول خُفَافِ

السُّلَمِى (٤) : ــ

أَنـا الفـارسُ الحامِى حقيقـةَ والـدى ... وآلى كمـا تَحْمِـى حقيقـةَ آلِـكَا

ومثلـه كثيـر أ . هـ . وقال أيضا فى شرح (سِقط الزند) (٥) كان الكسائى يقول : لايضـاف

آل الذى يراد به الأهل الى المضمرات ، ولا الى البـلاد فكان لايجيز صلى الله على محمد

وآلـه ، ولايجيز آل البصـرة ، وآل الكوفـة ويقول فى جميع ذلك أهل (٦) ، وحكى الدِّينَورِى

فى شرحه لإصلاح المنطق : أَنَّ من العرب من يضيف آلاً الى المضمر ، فأَمَّا إضافته الـى

البلاد فـلا أحفظـه فى غير قـول المعرى (ولم يَكُ آلُ خَيْبَـرَ آلَ خَيْـرِ) (٧) .

---

(١) البيت من الكامل لعبد المطلب بن هاشم وهو فى شرح الأشمونى ١ : ٥ والدرر ٢ : ٦٢ والهمع ٢ : ٥٠ والحيوان ٧ : ١٩٨ وسيرة ابن هشام ١ : ٤٥ والشاهد : إضافة آل الـى الضمير فى آلك . (٢) شرح أدب الكاتب ص ٣٥ القسم الأول ط الهيئة ١٩٨١ م .

(٣) ص ٩٧٠ ، ٩٧١ ت أبو الفضل (مع رجل من أهل الكتاب قال له : أتجد نعتنـى فى شىء من كتاب الله الى آخر القصة) .

(٤) البيت من الطويل ، وشاهده ، اضافة آل الى الضمير آلك . آلى .

(٥) شرح التنوير ١ : ٣ ط ١٢٨٦ هـ بولاق .

(٦) الاقتضاب فى أدب الكتاب ١ : ٣٥ .

(٧) لم أجده فى اللزوميات ، ولا فى سقط الزند وهو من بحر الوافر وشاهده إضافة آل الى البلاد .

وفى سر الصناعة لابن جنى : آل مخصوص بالإضافة الى الأشرف والأخصّ دون الشائع، حتى لايقال إلاّ فى نحو قولهم : آل القرآنِ ، آل اللهِ ، آل الكعبةِ . وقال رجلٌ من آل فرعونَ [(٢)]) وكون أصل آل أهل قول لأهل اللغة ، وقيل : أصله أَوَل كما بيّن فى محله [(٣)] ، وكون آل لايضاف إلاّ إلى مذكرٍ عاقلٍ شريفٍ ، أكثرىٌ لاكلّى [(١)] .

يقول الفرزدق [(٤)] : —

يموتُ ولم يمنن علىّ طلاقة ... سوى زبد التقريب من آل أعوجا

وقول عمر بن أبى ربيعه : (أمِنْ آلِ نُعمٍ أنت غادٍ فمُبكرُ غداة غدٍ أم رائحٌ فمهجّر [(٥)]

وتراه يخالف سيبويه والرضى ويعتز برأى غيرهما من النحاة فيقول [(٦)] : (أشيع بمعنى أكثر إشاعةً ، وإظهاراً ، وهذا بناء على مذهب سيبويه فى جواز أخذ [(٧)] أفعل التفضيل من الأفعال المزيدة ، وعليه الرضى لكثرته استعمالا [(٨)] ، والجمهور على أنّه نادر موقوف على

---

(١) ١ : ١١٥ (٢) غافر ٢٨ (٣) أنظر سر الصناة ١ : ١١٤ والشافية ٣ : ٢٠٨

(٤) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ص١١٧ ط بيروت والرواية خرجت : والزبد : الخفيف فى المشى والتقريب : ضرب السيل ، وأعوج : فرس مشهور وشاهده اضافة آل الى غير شريف

(٥) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ٦٤ ط الهيئة وشاهده : اضافة آل الى غير مذكر

(٦) العناية ١ : ٧٩ (٧) الكتاب ٤ : ٩٧ . (٨) الكافية ٢ : ٣٠٨ ، ٣ : ٢١٣، ٢١٤

وإنّى أرى : أنّ هذا القول من الشهاب غير سليم ، فسيبويه لم يجز صوغه من المزيد مطلقا ، وإنّما القياس عنده من باب أفْعَل المزيد بالهمزة فقط ، وأيده الرضى فى هذا لا فى كل زيادة وهذا نص الرضى (وعند سيبويه هو قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة ، ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو أعطاهم للدرهم، وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لى من فلان ، وهو كثير ، ومجوّزه قلة التغيير ... وهو عند غيره سماعى مع كثرته ، ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كأفْعَل واستفعل ونحوهما قياسا ، وليس بوجه : لعدم السماع ، وضعف التوجيه فيه بخلاف أفْعَل) — فكلامه عن سيبويه والرضى غير دقيق فى ذلك ، لأنّ الكلام فى أفعل أى المزيد بالهمزة لا فى كل زيادة .

السماع ، ولك أنْ تقول : لاحاجة لهذا ، لأنَّه من شمَس الشيء كبعثه إذا أظْهرته كما في القاموس (١) ، ولم يتعدَّ بالباء بل باللام لأنَّه أفعل تفضيل تطرد تعديته بها .

ويناقش الرضي في رأيه في معنى الفاء التي تفيد السببية والعطف معا فيقول :

قال الرضي (٢) : والفاء التي تفيد العطف ، وهي التي تسمى فاء السببية لاتخلو أيضا من معنى الترتيب ، وتختص بالجمل ، وتدخل على ماهو جزاء مع تقدم كلمة الشرط وبدونها

فيرد عليه الشهاب قائلا :

وليس بشيء لأنَّه يكفي صحة ترتيب الثاني بسببه كما في قوله تعالى (٣) (فوكزَه موسى فقضى عليه) أو بدونها كما في : ذهبَ زيدٌ فجاءَ عمرٌ (٤) كما صرَّح به في التسهيل .

كما تجده يعترض على إعراب البيضاوي ، وتفسيره كلام الزمخشري كما يرد على أبي حيان في إعرابه فيقول (٥) : قال تعالى : (سَنعيدُها سيرتَها الأولى) (٦) قال البيضاوي : وانتصابها على نزع الخافض ، أوعلى أنَّ أعاد منقول من عاد بمعنى عاد إليه ، وعلى الظرف أي سنعيدها في طريقتها .

وقال الشهاب معلِّقا على كلام البيضاوي وشارحا لإعرابه : ـ

" وأصله الى سيرتها أو لسيرتها ، فإنَّه يتعدَّى باللام أيضا كقوله تعالى (٧) (يعودون لما قالوا) وهو كثير ، وإنْ لم يكن مقيسًا ، وجوِّز فيه أنْ يكون بدل اشتمال .

---

(١) ١ : ١٦٨ ط دار المأمون . الرابعة ١٣٥٧ هـ وهو كلام بالمعنى (٢) الكافية ٢ : ٢٤٥

(٣) القصص ١٥ ويرى ابن هشام في شرح بانت سعاد ص ٩ أنَّ الفاء للعطف والسبب وقال هذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة ـ العناية ١ : ١١٠ .

(٤) ص ١٧٥ ت بركات . (٥) عناية القاضي ١ : ١٩٦ .

(٦) طه ٢١ (٧) المجادلة ٣ .

وقوله : أَوْ على أَنَّ أعاد منقول من عاد الخ . هذا معنى قوله فى الكشاف (١) ، ويجوز أَنْ يكون أعاد منقولا من عاده بمعنى عاد اليه ، ومنه بيت زهير (٢) (وعادَتْ أَنْ تُلاقِيهَا عداءً) فيتعدى الى مفعولين ا . هـ .

وقد قيل : على المصنف أَنَّه لم يذكره أهل اللغة ، وما فى بيت زهير من نزع الخافض ، فيتحد مع الأول ، وبهذا اقتصر الزمخشرى على هذا الوجه ، ولم يذكر الأول .

ويدلى برأيه بعد ذلك فيقول :-

كيف يصح تفسير كلام الزمخشرى بما ذكر ولو كان كذلك لم يكن فيه نقل : لأَنَّ الخافض يحذف من هذا من غير نظر الى ثُلاثِيِّهِ . وقوله : فيتعدى الى مفعولين . صريح فيما ذكره المصنف ، وقوله : لم يذكره أهل اللغة . غير صحيح ، فقد نقل عن الأصمعى : أَنَّ عادت فى البيت متعد بمعنى صَيَّرك ، فيتعدى بالهمزة الى مفعولين وفى الحديث : (أَعُدْتَ فَتَّانًا يا مُعَاذُ (٣)) . أو على الظرف ، لأَنَّه بمعنى الطريقة والمذهب فهو مجاز عن الظرف المكانى ، واعترض عليه أبو حيان (٤) : بأَنَّ شرط الانتصار على الظرفية المكانية وهو الإبهام ، مفقود . وعندى أَنَّه غلط نشأ من تفسيره ، فإِنَّ كون نصب الطريق شاذا أو ضرورة كما فى قوله (عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (٥)) مردودٌ كما فى شرح الكتاب (٦) .

---

(١) ٢ : ٧٢ ط التجارية ١٣٥٤ هـ . (٢) لم أجده فى ديوانه برواية الأعلم والسكرى وهو فى البحر ٦ : ٢٣٦ وهو من الوافر وشاهده أعاد منقولة من عاده بمعنى عاد اليه وتعدى لمفعولين . (٣) النهاية ٣ : ٣١٦ الحلبى . (٤) البحر ٦ : ٢٣٦ .

(٥) هذا عجز بيت لساعدة بن جوية من بحر الكامل وهو فى الكتاب ١ : ٣٥ وفى ديوان الهذليين ١ : ١٠٩ وتكملته (لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه) والعَسَلان : سير سريع فى اضطراب وشاهده : نصب الطريق شذوذا على الظرفية المكانية .

(٦) ١ : ٣٥ ت هارون .

وكما غَلّط أبا حيان لتهافت رأيه فى ماسبق ، أيّده فى المثال الآتى لقوة حجته (١) قال :

قال تعالى (جزاءً من ربك عطاءً حسابا (٢)) قال البيضاوى عطاءً بدل من جزاء

وقيل منتصب به نصب المفعول به ، وهنا يشرح الشهاب ماقاله المصنف قائلا : ـ

قيل قائله : صاحب الكشاف (٣) ، ومرّضه المصنف ولم يرتض به ، قيل : لأنّ النحاة قالوا :

إنّما يعمل المصدر ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وقال أبو حيان (٤) : إنّه جعل جزاء مصدرا

مؤكدا لمضمون جملة (إنّ للمتقين ... الخ (٥)) والمصدر المؤكّد لايعمل بلا خلاف

للنحاة ، لأنّه لاينحلّ لفعل وحرف مصدرى ، ورُدّ : بأنّ ذلك إذا كان الناصب

للمفعول المطلق مذكورا ، أمّا إذا حذف لازما كان الحذف أو جائزا ففيه خلاف هل

هو العامل أو الفعل ، ومانحن فيه منه ، فإنّ جزاء مصدر مؤكد كما قال : غايته

أنّه اختار إعمال المصدر ، ولعل وجه التمريض مرجوحية أعمال المصدر ، قال الرضى (٦) :

الأَوْلى أنْ يقال العمل للفعل على كل حال ، وقيل فى ردّه أيضا ، إنّ المفعول المطلق

لايعمل إلّا إذا حُذف عامله وجوبا ، وهو هنا كذلك ، لأنّ فاعل فعله ، وهو ربُّك

متعلق به . ـ هذا زُبدةُ ما فى الحواشى تبعا لشُرّاح الكشاف .

فانظر ـ يارعاك الله ـ بعين الإنصاف لهذه العقلية التى وعبْت ونقلتْ وشرحتْ ثم

لخّصتْ ثم أصدرتْ حكمها بعد هذا العرض الواسع ، فيقول : وعندى أنّه خلط وخبط ،

والحق ماقاله أبو حيّان ، لأنّ المذكور هو المصدر المؤكّد لنفسه أولغيره ، والذى اختلف

فيه النحاة غيره ، قال ناظر الجيش نقلا عن ابن مالك (٧) : المصدر على نوعين : نوع يقدر

---

(١) عناية القاضى ٨: ٣٠٩ (٢) عم ٣٦ (٣) ٤: ١٧٩ (٤) البحر ٨: ٤١٥ ـ

(٥) عم ٣٠ . (٦) الكافية ٢: ١٩٤ . (٧) التسهيل ٨٨ .

بالفعل وحرف مصدرى ، ونوع يقدر بالفعل وحده ، وهو الآتى بدلا من اللفظ بفعله ، وأكثر وقوعه أمرا أو دعاء وبعد استفهام ، والأمر كقوله :ـ

فَنَدْلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ ... (١)

والدعاء كقوله :ـ

ياقابلَ التّوْبِ غفرانًا مـآثمَ قدْ ... أسلفتُها أنا منها خائفٌ وَجِلُ (٢)

والاستفهام كقوله : (أعَلاقةً أمَّ الوليِّدِ بعدَما) (٣) .

وهذا هو المختلف فيه عند النحاة ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل . فاعرِفْه .

---

(١) هذا عجز بيت لأعشى هَمْدان من الطويل وصدره (على حينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهِم) اللغة : نَدْلاً : خطفا وسرعة ـ زريقُ : اسم رجل وشاهده : نصب ندلا المصدر نائبا عن الأمر اندل ونصب المفعول به ، والبيت فى الكتاب ١ : ١١٦ والخصائص ١ : ١٢٠ والأشمونى ١ : ٢١٢ والإنصاف ٢٩٣ والتصريح ١ : ٣٣١ والبيت فى ملحقات ديوانه ٢٨٩ .   (٢) البيت لم يعثر على قائله كما صرح بذلك فى معجم الشواهد ١/٢٩٣ وهو من البسيط وقد ذكره الأشمونى ٢ : ٢٨٥ اللغة : مآثم : جمع مأثم بمعنى الذنب ـ أسلفتها : فعلتها سابقا والشاهد فيه غفرانا ، فهو مصدر منصوب بدلا من الأمر اغفر للدعاء ، ونصب المفعول به .

(٣) البيت للمرار الأسدى وهو من الكامل وعجزه (أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخلِسِ) اللغة : العَلاقة : الحب ـ أمّ الوليّد : أم الولد الصغير ـ الأفْنان : جمع فَنَن وهى خُصَل الشعر ـ والثَّغام : نبت أبيض الزهر والثمر كبياض الشيب والمخلس : من خالط سواد رأسه بياض والشاهد : نصب المفعول به أم بالمصدر علاقة لتقدم الاستفهام عليهما والبيت فى الكتاب ١ : ١١٦ ، ١٦٨ وأيضا ٢/ ١٣٩ والشافية ١ : ٢٧٣ والمقتضب ٢ : ٥٤ وابن يعيش ٨ : ١٣١ ، ١٣٤ والخزانة ٤ : ٤٩٣ والهمع ١ : ٢١٠ وم ابن الشجرى ٢ : ٢٤٢ والدرر ١ : ١٧٦ .

وقد تراه معترفاً بفضل سيبويه فى النحو ، وأثره الذى لا يُنكر ، ولكنه يناقشه بالحجة وبين قصور عبارته ، وضعف رأيه ، وينصرف عنه الى رأى غيره .

قال[1] : فى معنى : لا يتنازعون عنده الحديث مانصه : —

" قال ابن السّيد[2] : تنازَعْنا الحديثَ أى تداولناه فحدثتنى مرة وحدثتها أخرى . وههنا بحث : وهو أنَّ سيبويه قال فى كتابه[3] : لا تقولُ تفاعلت إلاّ وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا ، ولا يجوز أنْ يتعدى لمفعول ينصبه ، وفى تفاعلنا ، يلفظ بالمعنى الذى فى فاعلته كتضاربنا وتقاتلنا ، وقد يجىء تفاعلت على غير هذا كتقاضَيْتُه ا . هـ .

فلم يَجُزْ تعدى تفاعل لمفعول إلاّ إذا كان لواحد ، لأنَّ تفاعل قد تضمن الفاعل والمفعول الذى كان فى فاعل ألا تراك تقول : ضاربَنى زيدٌ فتأتى بفاعل ومفعول .

فإذا قلت : تضاربنا لا يتعدى لاشتماله على فاعل ومفعول ليس لنا غيره ، وليس تنازعنا كذلك ، لأنَّ نازع يتعدى لمفعولين ، تقول : نازعتُه الحديثَ ، فإذا قلت : تنازعنا لم يكن بدٌّ من ذكر المفعول الثانى ، لأنَّ تنازعَ لم يتضمنه .

ويعلق الشهاب على قول سيبويه بما يلى : —

أقولُ : فى كلام سيبويه حينئذ قُصورٌ ، لأنَّه كان عليه أنْ يقول : إنَّ باب تَفاعَل بمعناه الأصلى ينقص عن فاعل مفعولا ، فإنْ كان متعدياً لواحد كان لازماً ، وإنْ كان متعديا لاثنين كما ذكره بعض النحاة ، فإطلاقُه لا ينبغى ، وقد نقل ابن السّيّد هذا فى[4] محل آخر عن الكوفيين ، فقد قال ثعلب[5] : يقال : فلانٌ يَتَعَهَّدُ ضَيْعتَه ، ولا يقال

---

(١) نسيم الرياض ٢ : ١٨٧ .
(٢) فى أدب الكاتب ٣٥٨ ، وأعاده ص ٣٥٩ وفى الاقتضاب ١ : ٨٩ ط الهيئة .
(٣) الكتاب ٤ : ٦٩ ت هارون وقد نقلها ملخصة . وهى سليمة فى المعنى .
(٤) الاقتضاب ١ : ٣٥٩ (٥) ص ٦٠ . خفاجه . ط النموذجية ١٣٦٨ هـ والنص (فلانٌ يتعَهَّد ضَيْعته فقط) أما زيادته ولا يقال الخ فغير موجود فى الكتاب .

يتماهد هـا ، قال ابن درستويه ، وإنّما أنكرها لأنّها على وزن يتفاعل وهو عند أصحابه لا يكون إلّا من اثنين ، ولا يكون عندهم متعديًا لمفعول مثل تقاتَلا ، وتَحامَلا ، وهو غلط ، لأنّ تفاعل قد يكون لواحد ، وقد يكون متعديًا تقول الشاعر :

تجاوزتُ أحراسًا إليها أَهْوالَ مَعْشرٍ .. علَيّ حِراصٍ لو يُسِرّون مقتلي (١)

وجاء تفاعل متعديًا لاثنين كقوله : فلما تنازعنا الحديث ... الخ (٢) .

وقول سيبويه السابق ، يشبه قول الكوفيين .

وبهذا التفصيل أدار النقاش مع سيبويه وابن درستويه بالدليل الواضح من شعر العرب .

والشهاب صاحبُ قلم حرٍ ، مُعْتَزٌ بنفسه ، مقدر لأستاذه ابن قاسم ، ولكنه لا ينزل به الى درك الخضوع لأستاذه ، فهو يعترض عليه فى أدب العالم ، حين وجده يخرج عن جادة الصواب ، عارضًا الأقوال المختلفة فى القضية ، موضحا رأيه فى كلام أستاذه ، وهاكَ التفصيلَ : -

" فى القَسَم بضم العين من لعَمْرك ، ولكنها فُتحت لكثرة الاستعمال ، فيقول : قال ابن مالك : فى باب المبتدأ والخبر ، يحذف الخبر وجوبًا ، إذا كان المبتدأ صريحا ، ومثلوا له بقولهم : لعَمْرك لأفعلنّ كذا ، أى لعمرك قَسَمِى ، أو ما أُقْسِم به (٣) (٤) .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من معلقة امرىء القيس ٤٩ ت الشنقيطى ط الرحمانية ١٣٣٨ هـ ، والزوزنى ١٧ ط صبيح ١٩٧٨م ، والرواية فيها أحراسًا إليها ومَعْشرًا : علَىّ حِراصًا ، وشاهده : تجاوزت متعديا لاثنين أحراسًا وأهوالًا وهو على وزن تفاعل .

(٢) جزء بيت من معلقة امرىء القيس السابقة ص ٣٢ ، وتكملته ، وأسمحت - هَصَرْتُ بغصنٍ ذى شماريخ ميّالِ .

(٣) نسيم الرياض ١ : ١٨٥ ط بيروت .

(٤) التسهيل صفحة ٤٤ قال : ووجوبا وفى قسم صريح .

وقال الدماميني[1] : جواب القسم سادّ مسادّ الخبر ، والعُمْر والعَمْر بمعنًى ، ولا يستعمل مع اللام إلّا المفتوح ، لأن القَسَم موضع التخفيف لكثرة استعماله ، واحترز بالصريح عن نحو : عَهْدُ اللّهِ ، فيجوز حذف خبره وإثباته ، لأنّه غير صريح في القسم ، واستشكله شيخنا ابن قاسم ، بأنّ الفقهاء صرّحوا ، بأنّ كلًّا منهما كناية لاتنعقد به اليمين إلّا بالنية ، وقالوا المراد: بالعُمْر البقاء والحياة ، وأجاب بصراحة الأول إشعاره الحلف مطلقا في استعمالهم ، وأرادوا بنفي كونه يمينا أنّه لا يعتد به شرعا ، وقالوا : في باب القسم ، يقال : عَمْرَكَ اللّهَ بنصب عَمْر ، ويجوز في الله النصب والرفع ، وعَمْرَ مصدر محذوف الزوائد ، لأنّ فعله عمّر بالتشديد ، ويقال عمّرتك في القسم أيضا ومعناه : ذكّرتك باللهِ ، أو عمّرت قلبك بذكره .

قال الشاعر : –

أيّها المنكحُ الثّريّا سُهَيْلًا ... عَمْرَكَ اللّهَ كيف يلتقيان؟[2]

قال الزمخشري[3] : وعَمْرَكَ اللّهَ أي أسألُهُ أنْ يُطيلَ عمرك ، ولعَمر بالفتح ، ولا يقال في القسم إلّا بالفتح ، ولعَمْرُ إلٰهك ، قَسَمٌ ببقاء الله ودوامه ، وهو قسم عند الحنفية والمالكية ، وكناية عند الشافعية ، واللّام لتأكيد القسم .

---

(١) في الهمع ١ : ١٠٥ نفس العبارة وفي شرح التسهيل للدماميني مخطوط ١٠١٨٩ بكلية اللغة بالقاهرة ، باب المبتدأ والخبر .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو من الخفيف ، في ص ٢٢٩ من ديوانه ط الهيئة ، وهو في الخزانة ١ : ٣٢٨ والتصريح ٢ : ١٦٢ ، والمغني ش ٢٠٧ ، ٤٢٦ ، ١٨٩ ، ٢٨٤ والعيني ٤ : ٢٠١ والهمع ٢ : ١٢٨ والدرر ٢ : ١٦٦ وش الأشموني ٣ : ١٣٢ والشاهد: عمرك الله حيث وردت عَمْر منصوبة ، على أنها مصدر محذوف الزوائد .

(٣) في شرح المفصل ٩ : ٢٩٠ والكشاف ٢ : ٣١٨ .

ويعلق الشهاب على ذلك بقولـه : ـ

أقول : هذا ماقاله الشراح برمّتـه ، وهو لم يَصْفُ من الكَدَر ، وتحقيق هذا المقام ، على وجه ينفض غبار الأوهام : (إنَّ العَمر بالفتح مصدر عَمّرَ المشدد ، وأصلـه التعمير ، فحذفت زوائده ، وله معنيان : تعمير الله إيّاك ، أو قلبك ، وهو على هذا صفة من صفات اللـه ، فيصح القسم به حقيقة ، وهذا ماجنح له سادا تنا الحنفية والنحاة ، والعُمْر بضم العين مخصوص بالإنسان ، وهو مدة وجوده فى الدنيا ، فلا يصح القسم به شرعا ، لكن اللـه لـه أَنْ يُقسِمَ بما شاء ، كقوله (والضُّحَى واللَّيْلِ إذا سَجَى (١)) فالضم أصل فى هذا المعنى ، لاختصاصه به فى غير القسم ، فإذا أريد بالمفتوح هذا فلا بأس أَنْ يقال : أنَّه من قبيل معناه ، أو معدول به عنه ، وإذا لم يرد هذا المعنى فى قسم الناس ، صَحَّ أَنْ يقال : إنَّه كناية ، لتوقفه على النية كالمشترك ، وأما العرب فيقسمون بما أراد ، فلا منافاة بين ماذكره النحاة ، وماذكره الفقهاء ، ولاحاجة لما قاله شَيْخُنا ، مع ما فى قوله : لايعتد به شرعا من الوهم وبهذا اتَّضَح ماقاله القاضى سابقًا ، وأنَّه جعل الضم أصلا ، والفتح فرعا عنه ، وقد يرد فى اللغة العكس) .

ومع تقديره للرضى ، وإشادته بـه ، وتلقيبـه له بنجم الأئمة ، يُخَطِّئُه فى رأيه الذى يقول فيـه : (إنَّ قصد التعظيم بصيغة الجمع فى غير ضمير المتكلم ، لم يقع فى الكلام القديم) (٢) .

يقول الشهاب : وهذا رأى للرضى ، وهو خطأ لكثرته فى جميع الألسنة (٣) ، وقد صرح

---

(١) الضحى الآية الأولى . (٢) الكافية ٢ : ٧ ومابعدها .

(٣) العناية ٦ : ٣٣٥ ، وشفاء الغليل ١٣٥ .

به الثعالبي في فقه اللغة (١) ، وكان فيه شبهة عندي ، لكونه من الأدباء ، حتى رأيته في كثير من كلام المتقدمين ، ولولا خوف الملل لأوردت لك من النُّقُول ما لا يحصى فحَسْبُك من القِلادَة ما أحاط بالعُنُق ، مثل قوله تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً) (٢) ، ولفظ الجمع للتعظيم ومنها ، (رَبِّ ارجعونِ) (٣) و (ولا يأتلِ أولو الفضلِ منكم) (٤) قال ابن فارس في فقه اللغة الصاحبي (٥) ، ونقله في المزهر مخاطبة الواحد بلفظ الجمع من سنن العرب ، فيقال للرجل العظيم : انظروا في أمري وكان بعض يقول : إنما يقال هذا ، لأنَّ الرجل العظيم يقول : نَحْنُ فعلْنَا هذا ، فعلى هذا الابتداء خُوطِبُوا به (٦) ، وكذا في أدب الكاتب .

وخطابُ اللَّه تعالى لموسى عليه السلام يفيد التعظيم ، وهذا منقول عن قدماء النحويين مثل : (وما أعجَلَكَ) (٧) ، وما تِلْكَ بيمينِكَ يا موسى (٨) ، وعلى ذلك فلا وجه لكلام الرضى وإنْ اتَّبَعَه على ذلك كثيرٌ ، فالحق أحق أنْ يُتَّبَع .

ولقد كان بينه وبين الحريري صَوْلاتٌ وجَوْلاتٌ ومعاركُ كبيرة ، دارت على آرائه في درة الغَوَّاص ، فأبان الشهابُ زيفَ الكثير منها ، وبهرجَه ، بالحجة والدليل ، وطَهَّر الدرة من صَدَفِها كما يقول : وسأذكرُ مثالاً واحداً ، ليكون شاهدَ صدقٍ على ما أذكُرُه ، مُرجِئاً الباقي الى مناقشاته للعلماء ، وإليك المثالَ : —

---

(١) ص ٣٢٩ ط الثالثة ، الحلبي ١٣٩٢ هـ ، (٢) المؤمنون ٥١ ،

(٣) المؤمنون ٩٩ ، (٤) النور ٢٢ ، (٥) ص ٣٠٥ ط الحلبي ت صقر ، وفي المزهر ١ : ٣٣٣ ت جاد المولى ط الحلبي ، (٦) ص ٥٠٤ ت محي الدين

(٧) طه ٨٣ ، (٨) طه ١٧ وذكر الشهاب كلامه في العناية ٦ : ٢٢٣ ،

يقول الحريرى (١) : ـ

ويقولون : زَيْدٌ أفضلُ إخْوَتِه ، فيخطئون فيه ، لأنّ أفعلَ الذى للتفضيل لايضاف إلاّ إلى ماهو داخل فيه ..

فيرد عليه الشهاب قائلا (٢) : ـ

" هذه المسألة أولُ من منعها الزجّاجُ ، وأجازها ابنُ خالويه ، روايةً ودرايةً ،

فالرواية : ماحكاه ابنُ دُرَيْدٍ (٣) عن الأَصْمَعى ، أنّ الفرزدق سئل عن نُصَيْبٍ فقال : ـ هو أشعرُ أهلِ جِلْدَتِه ، ومثله قولهم : علىٌّ أفضل بنيه .

وأمّا الدراية : فإنّ أفضلَ إخْوَتِه بمعنى أفضل الأخوة كقوله تعالى : (يتلونه حقّ تلاوته) (٤) أى حق التلاوة ، ويقويه قول الشاعر : ـ

قتلتُ بعبدِ اللّهِ خيرَ لداتِه ... ذُؤابًا فلم أفخرْ بذاك وأجزعا (٥)

وقوله : ـ

فلم أرَ قومًا مثلَهم خيرَ قومِهم ... أقلَّ به منّا على قومِه فخرا (٦)

وتفصيلُه ، أنّ لأفعل التفضيل أربع حالات : ـ

إحداها : وهى الحالة الأصلية أنّه يدل على ثلاثة أمور : ـ

أحدها : اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه ، وبهذا المعنى كان وصفًا .

الثانى : مشاركة مصحوبه فى تلك الصفة ..

والثالث : أنّ يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ، ويتجرد للمعنى الوضعى .

---

(١) درة الغواص ١٧ . (٢) العناية ٦ : ٢٢٣ . (٣) الجمهرة ١ : ٩٧ ، ٣٠٧ و ٣١١ ، وشرح المفصل ٣ : ٧ ، ٨ ، والبحر المحيط ١ : ٣١٣ . (٤) البقرة ١٢١ .
(٥) البيت من الطويل لدُرَيد بن الصِّمّة وهو فى الكتاب ٣ : ٤٣ وابن الشجرى ١ : ٣٧٣ لداته : أترابه ـ ذؤابا : هو ذؤاب الأسدى أى أدركت ثأرى من قاتل أخى بلا فخر ولا جزع . (٦) البيت من الطويل لزياد بن زيادة وهو فى الخزانة ٢ : ٣٠٢ وشاهدهما : خيرَ لداته ، خير قومهم حيث أضيف اسم التفضيل الى غير من هو داخل فيه . فهذا جائز

الحالة الثانية : أنْ يخلع عنه ما امتاز به من الصفات ويتجرد للمعنى الوضعى .

الحالة الثالثة : أنْ يبقى على معانيه الثلاثة ، ولكنه يخلع قيد المعنى الثانى ، ويخلفه قيدٌ آخر ومؤداه أنّ المعنى وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة التى هى المعنى الأول ، فيصير مقيداً بالزيادة ، التى هى المعنى الثالث ، الا ترى أنّ المعنى فى قولهم : (العسل أحلى من الخل) ، أنّ للعسل حلاوةً ، وأنّ تلك الحلاوة ذات زيادة ، وأنّ زيادة حلاوة العسل أكثر من زيادة حموضة الخل ، قاله ابن هشام فى حواشى التسهيل (١) ، وهو بديعٌ جدا .

الحالة الرابعة : أنْ يخلع عنه المعنى الثانى وهو المشاركة ، وقيد المعنى الثانى وهو كون الزيادة على مصاحبه ، فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث ، وعلى زيادة مطلقة لا مقيدة ، وذلك نحو قولهم : (يوسفُ أحسنُ إخوانه) .

وهو تفصيل بديع ، ومنه علم أنّ ما ادعاه المصنف لا وجه له . فاحفظه .

وبعد هذا العرض المدعوم بالأدلة ، لموقف الشهاب من المذاهب والآراء النحوية ، أستطيع أنْ أقول : -

إنّ الشهاب صاحب شخصية متميزة فى بحوثه النحوية ، لا يؤيد إلاّ المذهب أو الرأى القوى بأدلته ، التى تعتمد على الفصيح الوارد عن العرب ، أما الرأى الضعيف فإنّه يعرض عنه ، وينبّه عليه ، لعدم الوارد عن العرب فيه ، واللغة سماعٌ من العرب .

---

(١) الكتاب مفقود ، ويقع فى عشرة مجلدات ، هذا ماذكره د / أحمد الهرميل فى مقدمة الجامع الصغير لابن هشام - الخانجى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

" نظرتـه للشواهـد النحويـة "

الشاهد النحوى هو الأساس لهذا الفن بـه تتقرر القاعدة ، وتقام به الحجة ، وينشط الدليل ، ويزول عن الأسلوب الشك والارتياب ، فهو الفيصل فى كل خلاف ، والمعين الذى لا ينضب ، فى تقويم التراكيب ، والمنهل العذب الذى يرتحل اليـه طلاب اللغويات فى كـل مكان وزمـان ، وهو الحكومة التى لا يـرد لها حكـم ، ولذلك نـال جهدا كبيـرا من علمائنا السابقين ، فارتحلوا فى سبيلـه الى البـادية وغيرها ، حتى جمعوا هـذا التراث الخالد ، الزاخر ، بحضـارة العرب الأصيلـة .

ويقول ابن الأنبـارى (١) : ـ

أصول النحـو : أدلـة النحو التى تفرعت عنها فروعـه ، وفائدته التعويل فى إثبـات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفـاع عن حضيض التقليـد إلى يفاع الاطّلاع علـى الدليل ، فإنّ المُخلِدَ الى التقليـد ، لا يعرف وجـه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك فى أكثـر الأمـر من عوارض الارتياب " .

ويقول أستاذنـا الدكتور / محمد رفعت (٢) : ـ

" أصول النحو ثماله ودِيَـاغه ، وهى ميزانُ قواعـدِه إذا اضطرب التقدير ، ومصابحهـا إذا أظلـم السبيل ، ولديها مجلس القضاء إذا اختصمت المذاهب النحوية ، يغيض منها عِرْقُ العصبيـة ، وإليها مرجع التجديد السليم ، على الأساس الصحيح ، إذا أراده دعاة التجديد فى هذا العصـر الذى تفشّاه الادّعـاء ، وإذا كان النحو فى الكلام كالملح فـى الطعام ، فإنّ هذه الأصـول مصانع إعداده وإنقـائه " .

---

(١) من رسـالة د / عبد العزيز أبو عبده (المعنى والإعراب . دكتوراة بكلية اللغـة ص١٧

(٢) من رسالته (أصول النحو السماعية)) بكلية اللغة بالقاهـرة رقم ٨٣٥١ .)

وهى عبارة صادقة وبليغة ، حددت الهدف من شواهد النحو ، وأنَّها أساس كل تجديد سليم ، ليضمن للغة التقدم والازدهار ،

والقارئ لنتاج الشهابى فى كتبه المختلفة يبهره مايجد فيه من فيض زاخر ، من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، ومن السيل الدافق من الشعر العربى ، الذى وعى منه الكثير ، بحاسته الفنية ، وشاعريته الملهمة ، وكذلك النثر من العرب الفصحاء ، كما تجد له أقيسة مختلفة لتعميم حكم على آخر لم يرد فيه نص ، وكل ماسبق يثبت القاعدة ، أو يجوز أسلوبه ، أو يبطل رأياً مخالفاً ، فكانت أدلته . القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، والحديث الشريف ، كلام العرب ، القياس والعلة ، وبعض الأصول التى التزمها . ودونك البيان : ـ

أدلة الخفاجى النحوية

أولا : القرآن الكريم بقراءاته المختلفة :

إنَّ الشهاب الخفاجى ـ رحمه الله ـ كغيره من العلماء يضع القرآن الكريم فى قمة المصادر ، التى يستقى منها الدليل والأصل الأصيل ، الذى يرجع اليه ويعتمد عليه فى تقرير الأحكام ، وتجويز الأساليب وأعظم دليل على ذلك مصنفه الضخم الفخم (عناية القاضى وكفاية الراضى الذى درس فيه القرآن الكريم دراسة نحويةً مستفيضةً ، ولافرق عنده فى الاحتجاج بين قراءة متواترة وشاذة ، فالقراءة سنة متبعة ، والقُرَّاء لايأتون بشئ من عندهم ، بل يلتزمون بما نَزَل على محمد صلى الله عليه وسلم ، وهم لاينظرون فى القرآن كما يقول : (صاحب كتاب النَّشر فى القراءاتِ العَشْرِ) (١) على الأفشى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ،

---

(١) ١ : ١٠ ، ١١ طبع المحمدية .

بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل والرواية ، إذا ثبتت عنهم ، لم يردها قياس عربية ، ولافشو لغة ، لأنَّ القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها) والقرآن الكريم نزل بلغة قريش ، وكانت أجود العرب ، انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق .

ولم يلتفت الشهاب فى احتجاجه لجميع القراءات الى رأى البصريين[1] ، الذين جانبهم الصواب ، ولم يحالفهم التوفيق فى هذا ، حتى استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلاَّ إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربى يؤيدها ، أو قياس يَدْعَمُهَا " .

وإنَّما نظر الى أنَّ القراءات من المصادر المهمة لقواعد النحو والصرف ، وأنَّها تُثْرِى البحث النحوى ، وتوسع أفق دراساته ، وذلك لما عرف به القراء من الأمانة فى النقل والدقة فى الأداء ، والتحرى البالغ ، فى التلقى والتلقين ، فهو كوفى فى هذه النزعة ، وإنى أرى : أنَّه على الحق فى هذا الطريق لأنَّ القراء أهل ثقة[2] ، وهم عُدُولٌ ، بل بلغ من حرصهم على سلامة القرآن ، وصيانته من التحريف والتغيير ، ماكان مضرب الأمثال ، تقديسًا للقرآن ، واحتسابا لله ، وامتثالا لأمره ، وإنَّ المتصفح لشروحه يجد قراءات القرآن الكريم مُنبثَّة فى كل صفحاته ، يعتمد عليها ويستشهد بها فى قواعد النحو والصرف ، وأحكامه ، ولذلك تجده شديد الغيرة على كتاب الله وقراءاته ، مدافعا عنها فى جَلَدٍ وصبر ، يقدم القراءات على قواعد النحو ، مهما كان المذهب المخالف ، وهى جد كثيرة ، ـ وساكتفى ببعض أمثلة لتكون دليل صدق على ما أقول ، وهذه هى الأمثلة : ـ

---

(١) ص ٧٨ من محاضرات النحو والصرف للأستاذ / أحمد غنيم ١٩٦٣م ، ص ١٨ من رسالة المعنى والإعراب د / عبد العزيز .

(٢) أنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٥ وما بعدها .

أولا : القراءات السبع المتواترة (١) وهي قراءة الكوفيين : حمزة ، والكسائي ، عاصم والبصري : أبو عمرو والشامي ابن عامر ، والمدني : نافع ، والمكي : ابن كثير ، وذلك بلا خلاف - أمّا قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف ، فقد صرح بأنّها متواترة ، والشاذ ماوراء العشرة .

ويرى الشهاب الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، وبالمتواترة (والبصريون يرون أنّ حق الاحتجاج بالقرآن أنْ يكون بالقراءات المتواترة (٢) ، فالنحاة قد أجمعوا على الاحتجاج بالقرآن ، ولم يجتمعوا على شيء كإجماعهم على هذا ، فكل نحوي يضع في كتابه آيات القرآن ، تدعم بها قواعده ، وهو يعلم أنّه الحجة الأولى للمحتج) .

ومع ذلك بلغت الجرأة ببعض النحويين ، أنْ يحكموا على بعض القراءات المتواترة بالضعف لأنّها لم توافق قواعدهم التي استنطوها ، فهل كانوا يودون أنْ يتنزل القرآن على طريق قواعدهم ليوافقهم أو الأجمل والأكمل أنْ يهذبوا قواعدهم على نهجه ليوافقوه ، أوليس القرآن قد نزل من عند خالق اللغات سبحانه ، على أفصح من نطق بالضاد ، فسجد العرب لبلاغته ، ووقفوا أمامها عاجزين .

يقول الله تعالى : (واتّقوا اللّهَ الذي تساءلون به والأرحامَ) (٣) .

قرئ بنصب الأرحام ، يريد واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها ، قال : حدّثنا الفراء (٤) : - قال حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض الأرحام قال : هو كقولهم: بالله والرحمِ . وفيه قُبْحٌ ، لأنّ العرب لاترى مخفوضا على مخفوض وقد كُنِي عنه .

---

(١) أنظر كتاب القراءات السبع لابن مجاهد ص٥٣ ومابعدها .

(٢) من رسالة أصول النحو السماعية د / رفعت . (٣) النساء الآية الأولى .

(٤) معاني القرآن ١ : ٢٥٢ ت النجار .

وقال الشاعر فى جوازه :ـ

تعلق فى مثل السوارى سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف (١)

وقال البيضاوى (٢) : والأرحام بالنصب عطف على محل الجار والمجرور ،كقولك : مررت بزيد وعمرا ، أو على الله أى اتقوا الله واتقوا الأرحام فصلوها ولاتقطعوها ، وقرأ حمزة (٣) بالجر عطفا على الضمير المجرور ، وهو ضعيف .. لأنه كبعض الكلمة وقرئ بالرفع (٤) على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره : والأرحام كذلك .

ويعلق الشهاب (٥) على ذلك فيقول :ـ

يعنى الضمير المجرور لشدة اتصاله كجزء الكلمة ، فكما لايجوز العطف على جزء الكلمة ، لايجوز العطف عليه ، وهذا مذهب البصريين ، وقد تبع فى هذا الزمخشرى (٦) ،وهو تبع المبرد (٧) ، فإنه شنع على حمزة فى هذه القراءة ، حتى قال : لاتحل القراءة بها ، ولو أنى صليت خلف إمام يقرأها لقطعت صلاتى .

---

(١) هذا البيت لمسكين الدارمى من الطويل واستدل به ابن يعيش ص ٤٠٠ والأشمونى ٨٥١ وابن الناظم والعينى ٤/ ١٦٤ اللغة : السوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والغوط: المطمئن من الأرض النفانف : جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ، والبيت كناية عن طول قامتهم والشاهد : وما بينها والكعب ، حيث عطف الكعب بالواو ، على الضمير المتصل المخفوض من غير إعادة العامل ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوه فى غير حال الضرورة ومثل جوازه فى النثر عندهم ، قوله تعالى : (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام البقرة ٢١٧) فعطف المسجد الحرام على الهاء فى بـه وكذلك قوله تعالى : (معايش ومن لستم له برازقين ـ الحجر ٢٠) فمن فى موضع جر للعطف على الضمير المخفوض فى لكم السابقة (وجعلنا لكم فيها معايش) .

(٢) هامش العناية ٣ : ٩٧ (٣) كتاب السبعة ٢٣٦ (٤) الأمالى للعكبرى ١ : ١٦ واعتبر القراءة شاذة .

(٥) العناية ٣ : ٩٧ . (٦) شرالمفصل ٣ : ٧٨ (٧) الكامل ٦ : ١٥٥ .

وقد تبعهم ابن عطيه وزاد أنّ المعنى لاينتظم فيها ، لأنّ التساؤل بالأرحام ، لا دخل له فى الحض على تقوى الله ، فلا فائدة فى عطفها ، وهو مما يغض من الفصاحة (١)

ويرد الشهاب بأنّ العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار صحيح عند الكوفيين ، فصيح مشهور فى كلام العرب (٢) ، وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبى صلى الله عليه وسلم متواترة ، فمثل هذا جسارة لاتليق بأحد ، وحمزة ـ رحمه الله ـ أجلّ قدرا مما توهموه ، وقد ذهب ابن جنى فى الخصائص : الى تخريجها على حذف الجر (٣) ، وأنّ الأصل وبالأرحام بعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور ، لأنّ هذا المكان لما اشتهر فى ذكر الجار قامت شهرته مقام ذكره ، وأنشدوا له شواهد كثيرة " ونعم ماقال " وارتضاه فى الكشف (٤) ، إلا أنّه قال : يؤخذ من القراءة صحة العطف أو الإضمار ، والثانى أقرب عند أكثر البصرية ، لثبوته فى نحوه : اللهِ لأفعلنّ ، وقول رؤبة : (خير) وفى نحو : مامثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك .

ومطرد فى نحو : (إلاّ علالة أو بداهة سابح نهد الجزارة) (٥)

وقال بعضهم : إنّ الواو للقسم على نحو : اتقوا الله ، فوالله إنه مطّلع عليكم .

---

(١) النهر الماد بهامش البحر ٣ : ١٥٥ . (٢) الإنصاف المسألة ٦٥ ص ٤٦٣ .

(٣) الخصائص ٢ : ٢٨٤ ومابعدها . (٤) عناية القاضى ١ : ٢٨٤ .

وايضا النص فى الكشف ١ : ٣٧٥ ، ٣٧٦ ط دمشق ٣٦٤ هـ .

(٥) البيت للأعشى من مجزوء الكامل وهو فى ديوانه ص ١١٥ وابن يعيش ٣ : ٢٢ والعينى ٣ : ٤٥٢ اللغة : العُلالة : آخر جرى الفرس ـ البداهة : أوله ـ السابح : الفرس المسرع ـ النهد : الغليظ ـ الجُزارة : القوائم والرأس ـ وسميت بذلك لأن الجزار يأخذهم عمالة له والشاهد : الفصل بين المضاف والمضاف اليه باسم يقتضى الاضافة ايضا وهو بداهة ، فأنزلتا منزلة اسم واحد .

وترك الفاء ، لأنّ الاستئناف أقوى الوصلين ، وهو وجه حسن أ • هـ •

وفيه بحث : ـ لأنّ البيت الذى ذكره من حذف المجرور لا من حذف الجار ، فليس مما نحن فيه اللهم إلاّ أنْ يقال : إنّه مثال للإضمار مطلقا وبيان له ، لأنّه قد يكون فى الجار ، وقد يكون فى المجرور ، ولا يخفى بُعْدُه ، وأما انتظام المعنى : فلأنّ التقوى إنْ أريد بها تقوى خاصة ، وهى التى فى حقوق العباد التى من جملتها صلة الرحم ، فالتساؤل بالأرحام مما تقتضيه ، وإنْ أريد الأعم فلدخوله فيها فيصير المعنى : إمّا • اتقوا الله فى حقوق العباد ، فانكم تعظمونَ الله وتعظمونها أو تساءلون بها ، فلم لا تتقونها أو اتقوا الله وَراعُوا حقوقه ، وحقوق عباده ، فإنّكم تَسَاءلون به ... الخ • فما ذكروه توهم ساقط ، بل هذا من جملة سَقَطاتِ المبرد، وعظيم هفواته ، وقد وقع فى ورطة ، وقع فى مثلها بعض النحاة ، بناء على أنّ القراءات السبع عندهم غير متواترة ، وأنّه يجوز أن يقرأ بالرأى • وهو مذهب باطل ، وخيال فارغ ، فإنّه لايشك عاقل فى تواترها فيما ليس من قبيل الأداء •

وأما قراءة الرفع : فتوجيهها ما ذكر ، لكن فى العطف خفاء فلعلها معترضةَ ، وتقدير ما تبقى لقرينة : اتقوا • ومما يتساءل به لقرينة تساءلون ، وقدره ابن عطيةَ (أَهْلٌ لأن تُوصَل) وقدّره ابن جنى (مما يجِبُ أن تقبلوه وتحتاطوا فيه) وهى قراءة ابن يزيد •

والفراء قد جانبه الصواب حينما وصف قراءة حمزة بالقبح ، والمبرد والزمخشرى كذلك فى ردّهم لقراءة حمزة ؟ وما أجمل رد ابن يعيش فى شرح المفصل حيث يقول (١) :

" وهذا القول غير مَرْضِيّ من أبى العباس ـ يعنى المبرد ـ لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ •

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٧٨ ط بيروت •

يريد حمزة . ولا سبيل الى ردّ نقل الثقة ، مع أنّه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم ، وإبراهيم النّخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحّت الرواية ، لم يكن سبيل الى ردها .

وأرى أنّ الشهاب : بعرضه السابق ، قد نصر الحق ودافع عن القراءة في غيرة وحماس ولذلك يقول الألوسي بعد أنّ نقل كلام الشهاب (١) " فالحق أنّ القراءة صحيحة ، وأنّها ظاهرة في جواز العطف على الضمير المجرور ، بدون إعادة الجار ، وجعل الواو للقسم لايخلو عن تعسّف ، ولعل الأقرب حمل ذلك على إضمار الجار ، ثم قال : ـ والأولى إبقاء الكلام على ظاهره ، والقول بجواز العطف بدون إعادة كما ذهب إليه الكوفيون ووافقهم ابن مالك ، حيث ورد كثيرا نظما ونثرا " .

كما تجد ابن جني يعلّق على ذلك بقوله : (باب في أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة (٢) عليه كان في حكم الملفوظ به إلاّ أنّ يعترض هناك من صناعة اللفظ مايمنع منه) ـ ثم يقول : ـ

" وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ ، عافاك الله ، أي بخير بحذف الباء لدلالة الحال عليها ، يجرى العادة والعرف بها ، وكذا قوله : الذى ضربت زيدٌ ، تزيد الهاء وتحذفها : لأنّ في الموضع دليلاً عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهي قوله تعالى (واتقوا اللّه الذى تساءلون به والأرحامِ) ليست هذه القراءة من الإبعاد والفحش ، والشناعة والضعف على مارآه فيها ، وذهب إليه أبو العباس (٣) : بل الأمر فيها دون ذلك ، وأقرب ، وأخف وألطف ،

---

(١) كشف الطرة عن الغرة ص ١٣٩ ط الجوائب .

(٢) الخصائص ١ : ٢٨٥ .

(٣) أنظر الكامل ٢ : ١٥٥ وشرح المفصل ٣ / ٧٨ .

وذلك : أنَّ لحمزة أنْ يقول لأبي العباس ، إنّني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدته ، أنْ تكون فيه باء ثانية ، حتى كأنك قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء " وإنْ كان في اللمع (١) قد ناقض نفسه ، وحكم على ذلك باللحن ، وكل شعر ورد على ذلك فهو ضرورة .

كما تجد ابن الانباري (٢) يعرض رأى البصريين المانعين ، والكوفيين المبيحين ويرجح رأى الكوفيين لتأييد السماع لهم ، وأنا معه .

والواقع أنَّ السماع مع من أجاز ذلك ، وعليه قراءة حمزة ، وأنّ من منع ذلك ، قد قدم القاعدة على النص ، والواجب أنّ يكون النص هو الحَكَم في القضية ، وقد وردت نصوص كثيرة بالإباحة فلا داعى ، للتقيد بالمنع ، ولكن سلطان القاعدة ، قد تحكم في الزجاج (٣) فقال : ـ

" إنَّ هذه القراءة خطأ في المقاييس اللغوية ، وهي قراءة جر الأرحام ، والقراءة الجيدة نصب الأرحام ، فأمّا الجر في الأرحام ، فخطأ في العربية ، لايجوز إلاّ في اضطرار شعر ، وخطأ في الدين عظيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ـ (لاتحلفوا بآبائكم (٤)) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم " .

---

(١) أنظر اللمع لابن هشام ١٨٥ ت د / حسين شرف .

(٢) أنظر الانصاف في حل مسائل الخلاف ص ٥٦٣ المسألة ٦٥ .

(٣) أنظر معاني القرآن للزجاج ورقه ٤ مخطوط ١١١ تفسير ٠ م .

(٤) هذا الحديث الشريف في صحيح مسلم ٥ : ٨٩ باب الإيمان ط الشعب .

وأى خطأ فى المقاييس العربية بهذه القراءة ،وقد ورد قول الشاعر : ـ

فاليومَ قَرَبْتَ تهجونا وتشتمنا .... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجبِ (١)

وغيره كثير . فالأحسن القول بالجواز .

وكذلك يقف مع حمزة فى قراءته الأخرى ، (وما أنتم بمصرخيِّ) (٢) بدر الياء على الأصل

فى التقاء الساكنين : يعنى أصله : مصرخين لى ، فأضيف : وحذفت نون الجمع

للإضافة ، فالتقت ياء الجمع الساكنة ، وياء المتكلم ، والأصل فيها السكون ،

فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت .

وقد طَعَنَ فى هذه القراءة الزجاج ، واستضعفها تبعا للفراء وتبعه الزمخشرى

والمصنف ،يقول الفراء : (وقوله تعالى السابق أى الياء منصوبة ، لأن الياء من (٣)

المتكلم تُسكن إذا تحرَّك ماقبلها ، وتُنصَب إرادة الهاء (٤) ، والياء من (مصرخىْ)

ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة ، فحركت الى حركة قد كانت لها ،...

وقد خفض الياء .. الأعمش ويحيى بن وَثّاب جميعا .. قال الفراء : ولعلها من وهم

القراء طبقة يحيى ، فإنّه قلَّ من سلم منهم من هذا الوهم ، ولعله ظن أنّ الياء

فى مُصرِخيِّ ، خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك .

---

(١) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من البسيط ، فى الكتاب ١ : ٣٩٢ وابن يعيش ٣٩٩ والرضى ١ : ٢٩٦ والخزانة ٢ : ٣٣٨ والكامل ٢ : ٣٩ المعنى إنّ هجاءك وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وكثرته منك حتى لا يتعجب منها ، والشاهد : فما بك والأيامِ حيث عطف الأيام على الضمير المجرور محلا بالباء من غير إعادة العامل ، وهذا يدل على جوازه .

(٢) ابراهيم ٢٢ وحديث الشهاب فى العناية ٥ : ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) معانى القرآن ٢ : ٧٥ .

(٤) أى هاء السكت كأنّ تقول فى غُلامى : غُلاميَهْ .

ويقول الزمخشري : (١) (وقرىء بمصرخيِّ ، بكسر الياء ، وهي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول : ـ

قال لها : هل لكِ ياتافيَّ ... قالت له : ما أنت بالمرضيِّ

وكأنه قدَّر ياء الإضافة ساكنةً ، وقبلها ياء ساكنةً ، فحركها بالكسر ، لما عليه أصل التقاء الساكنين ولكنه غير صحيح : لأنَّ الاضافة لاتكون إلاَّ مفتوحة حيث قبلها ألف ، في نحو عصايَ ، فما بالها وقبلها ياء .

فإنْ قلت : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنَّها ياء وقعت ساكنة ، بعد حرف صحيح ساكن ، فحُرِّكَتْ بالكسر على الأصل .

قلت : هذا قياسٌ حَسَنٌ ، ولكن الاستعمال المستفيض ، الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات .

ويقول البيضاوى أيضا : (٢) " وقرأ حمزةُ بكسر الياء على الأصل فى التقاء الساكنين وهو أصل مرفوض فى مثله ، لما فيه من اجتماع ياءين ، وثلاث كسرات ، مع أنَّ حركة ياء الإضافة الفتح ، فإذا لم تكسر وقبلها ألف فبالحَرى ألاَّ تكسر وقبلها ياء ، أو على لغة من يزيد ياء على ياء الاضافة ، إجراءً لها مجرى الهاء والكاف فى ضربته وأعطيتكه ، وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ، والزجاج (٣) قال : وهذه عند جميع النحويين رديئة مرزولة ، ولا وجه لها إلاَّ على وجه ضعيف ، ذكره بعض النحويين . وانظر رأى الشهاب بعد عرضه أقوال العلماء ، الذين ضَعَّفوا القراءة السبعية

---

(١) الكشاف ٢: ٣٠٠ . (٢) هامش العناية ٥: ٢٦٤ .

(٣) خزانة الأدب ٤: ٤٣٣ هارون .

بـلا وجـه حق اللهم إلاّ اتبـاع المذهب والقاعدة ، ولكن أين ذلك من صحـة السمـاع ، وقـوة التواتـر ، فيقـول الشهـاب (١) : ـ

" وهو وَهَمٌ منهم ، فإنها قراءة متواترة عن السلَف والخلَف ، فـلا يجوز أنْ يقال إنهـا خطـأ أو قبيحـة ، وقد وُجّهَت بأنّها لغـة بنى يَربوع ، كما نقله قُطْرُبٌ ، وأبو عمـرو ، ونحـاة الكوفـة ، فإنّهم يَكسِرون يـاء المتكلم إذا كان قبلها يـاء أخـرى ، ويوصلونها بيـاء كعلَىّ ولَدَىَ ، وقـد يكتفون بالكسرة (٢) ، قـال الأغلبُ العِجْلى (٣) : ـ

أقبـلَ فى ثوب معَـافِـرِىّ ... عند اختلاط الليـل والعَشِـىّ

مـاضٍ إذا مـاهـمّ بالمُضِـىّ ... قـال لهـا : هل لـك يـاتـا فِـىّ

أىْ ياهذه ، فـلا عبرة بمن أنكرهـا ، وقـال : إنّ الشعر مجهول لا يعرف قائلـه ، وقولـه : فإذا لم تكسر وقبلها ألف ، فمالحَرَى أنْ لاتكسر وقبلها يـاء ، عين قـول الزمخشرى ، لأنّ يـاء الإضـافة لاتكون إلاّ مفتوحـة ، حيث جـاء قبلها ألف فما بالها وقبلها يـاء ، فإنـه رُدّ (٤) : بأنّه روى سكون اليـاء بعد الألف ، وقرأ به القـراء فـى مَحْيَاىْ ، وماذكره أيضا قياس مع الفـارق ، فإنّه لايلزم مع اليـاء لمجانستها كسرهـا مع الألف الغيـر مجانسـة للكسـرة ، ولـذا فتحت لمجانستها ، وقولـه : مع أنّ حركـة يـاء الإضافة الفتـح ، إنْ أراد أنّـه الأصل مطلقـا أو فى كل محـل ، فممنوع ، لأنّ أصل المبْنِىّ أنْ يبنى على السكون ، ومع اليـاء أجرى على الأصل ، وقوله : فإذا لـم تكسر ... ألـخ علمت مـافيه ، وقولـه : إجراءً لها ... ألـخ لكونها ضميرا مفردا له .

---

(١) العناية ٥: ٢٦٣ . (٢) التصريح ٢: ٦٠ .

(٣) شاعر جاهلى إسـلامى وهما من بحـر الرجـز ، ومعافر حَىٌّ من هَمَدان ، الماضى الذى لايتوانى ت : اسم إشارة للمؤنث ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف ، وهو متعلق قولـه (فِىّ) قـال لها : ياهذه المرأة هل لك رغبة فى ؟ قالت له : لستَ بالمَرضِىّ ، فيكون لى رغبة فيك . وشاهده : الاكتفاء بالكسرة فى . فِىّ .

(٤) قراءة نافع ص ٢٧٤ من كتاب السبعة لابن مجاهد .

فقد علمت من صحة هذه القراءة ، وأنها لغة فصيحة ، وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى حديث بدء الوحى (١) ، فلا وجه لإنكارها ، ولا لما قاله المصنف تبعا للزمخشرى ، وقد علمت رده .

وبهذا البيان استطاع الخفاجى أن ينصر حمزة فى قراءته ، مستدلا على صحتها بالسماع ، ومفندا بالدليل رأى المخالفين ، كما سار على دربه فى تصحيح القراءة ، تلميذه عبد القادر البغدادى فى الخزانة (٢) قال : " على أن كسر ياء المتكلم من نحو (فى) لغة بنى يربوع لكنه عند النحاة ضعيف كقراءة حمزة (وما أنتم بمصرخى) (٣) ، والزمخشرى (٤) قال : هى قراءة ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول قلت : -

ليس بمجهول فقد نسبه غيره الى الأغلب العجلى الراجز ، ورأيته أنا فى أول ديوانه وأنظر الى الفراء كيف يتوقف فى صحة ما أسنده ؟ وهذه اللغة باقية فى أفواه الناس الى اليوم ، يقول القائل : " مافىّ أن أفعل كذا ، وأن أبا عمرو بن العلاء أجاز كسر الياء قائلا : هى جائزة أيضا ، لانبالى الى أسفل حركتها أو الى فوق ، ثم نقل توجيه علماء العربية لقراءة حمزة ، أما أن ياء الإضافة شبهت بهاء الضمير التى توصل بواو إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة ، ونسبه للرضى (٥) ، وأما : الكسر لالتقاء الساكنين ، وهذا الوجه للفراء ، وتبعه ابن جنى فى المحتسب (٦) ، وحكم بأن للكسر وجها ما فى (هى عصاى) (٧) .

---

(١) وهو أو مخرجىّ هم . وهو فى صحيح البخارى ص ٢٣ فتح المبدى الأولى . ط صبيح

(٢) ج ٤ : ٤٣٠ ومابعدها . (٣) ابراهيم ٢٢ . (٤) الكشاف ٢ : ٣٠٠

(٥) الكافية ١ : ٢٩٣، ١٩٤ . (٦) المحتسب ٢ : ٤٨، ٤٩ .

(٧) طه ١٨ .

وأنّ ذلك ضعيف ، وأنّ ذلك أخف من قراءة حمزة ، وما أنتم بمصرخيِّ . بالكسر ، وأيضا : أنّ الكسر في بمصرخيِّ . للاتباع للكسرة التي بعدها ، وهي كسر همزة إنّي . كما قرأ بعضهم : الحمدِ لله . بكسر الدال اتباعا لكسر اللام بعدها .

فالبغدادي أيد القراءة ، وسار على طريق شيخه الشهاب ، وهذا هو الحق الذي لا مَحيصَ عنه ، فالقراءة سليمة ، ويجب أنْ تنضبط القواعد عليها ، وحمزة إمام أهل الكوفة في عصره .

ولننظر الى موطن آخر من القراءات القرآنية لأعلى القراء السبعة سندا ، وأقدمهم هجرة ، وإمام القراءة في الشام ، وهو عربي مثل : أبي عمرو بن العلاء ألا وهو عبد الله بن عامر اليَحْصَبي ت ١١٨ هـ (١) ، يقرأ ابن عامر قوله تعالى : ـ (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) (٢) ببناء زُيِّن للمجهول ، ونصب الأولاد وجر شركائهم ، وقرأ باقي القراء ، ببناء زَيَّن للمعلوم ، ونصب قتل وأولادهم خفضا ، وشركاؤهم رفعا .

وقراءة ابن عامر على هذا قد وقعت في مشكلة نحوية عند البصريين ، والفراء ، ومن لفّ لفّهم وهي ارتكاب الفصل بين المضاف وهو قتل ، والمضاف اليه وهو شركائهم ، بالمفعول به للمصدر ، وهذا ممنوع عندهم إلّا بالظرف أو الجار والمجرور مثل قول ابن قميئة (لله درُّ اليومَ من لامها) (٣) .

---

(١) السبعة ٢٧٠ . (٢) الأنعام ١٣٧ . (٣) هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة الجاهلي وهو من السريع وصدره (لما رأتْ ساتيدَ ما استعْبرَتْ) في الكتاب ١ : ٩١ والمقتضب ٤ : ٣٧٧ وم ثعلب ١ : ١٥٢ والانصاف ٤٣٢ وابن يعيش ٢ : ٤٦ ، ٣ : ١٩ و ٥ : ٧٧ ، ٨ : ٦٦ ، والخزانة ٢ : ٢٤٧ والشاهد : الفصل بين المضاف وهو در والمضاف اليه وهو اسم الموصول . من . بالظرف . اليوم . وهذا جائز .

وقول ذى الرمة :(كأن أصوات من إيغالهن بنا (١))

لأن الظرف كحرف الجر ، يتسع فيهما مالا يتسع فى غيرهما ، وهذه القضية النحوية :

(وهى الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، أخذت نقاشا طويلا بين النحويين ، وشغلت

حيزا كبيرا فى كتب النحو .

فيقول الفراء (٢) : " وكان بعضهم يقرأ الآية السابقة ، فيرفع القتل ، إذا لم يسم

فاعله ، ويرفع الشركاء بفعل ينويه ، ثم قال : وفى بعض مصاحف اهل الشام شركايهم

فإن تكن مثبتة عن الأولين ، فينبغى أن يقرأ ، زين ، وتكون الشركاء هم الأولاد ،

لأنهم منهم فى النسب والميراث ، فإن كانوا يقوون (زين) فلست أعرف جهتها إلا

أن يكونوا آخذين بلغة قوم يقولون : (أتيتهم عشايا (٣) ، ثم يقولون فى تثنية الحمراء

حمرايان) فهذا وجه أن يقولوا شركايهم – وليس قول من قال : إنما أرادوا

مثل قول الشاعر: (فزججتها متمكنا (٤) ... زج القلوص ابى مزاده) .

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه (أواخر الميس إنقاض الفراريج) فى اللسان

١ : ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ والخصائص ٢ : ٣٠٤ وابن يعيش ١ : ١٣٠ والخزانة ٢ : ١١٩

وأسرار البلاغة ص ٦ اللغة : الإيغال : الإبعاد والإسراع – الأواخر آخرة الرحل

الميس : شجر صلب تتخذ منه الرحال – الإنقاض : التصويت – الفراريج : صغار الدجاج

والشاهد : الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهذا جائز .

(٢) معانى القرآن ١ : ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٣) أى يبقون حرف العلة فى الظرف بعد الألف الزائدة على أصله ، ولا يبدلونه همزة

فيقولون : بنيت بنايا لا بناء (اللسان مادة حمو) .

(٤) من مجزوء الكامل ، ولا يعرف قائله بل قيل إنه مصنوع وسيبويه لم يروه . وهو فى شرح المفصل

٢٩١ والكافية ١ : ٢٧٠ وابن يعيش ٣ : ١٩ والخصائص ٢ : ٤٠٦ والانصاف ٤٢٧ والخزانة

٤ : ٤٢٣ اللغة : الزج : الدفع – والمزجة : رمح قصير ، والقلوص : الفتية من النوق ،

وروى : زج القلوص بالجر والتقدير قلوص أبى مزاده ، فحذف من الثانى وعليه فلا شاهد

وهنا شاهد : الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله (القلوص) .

بشيء ، وهذا مما كان يقوله : نَحْوِيُّو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية

فالفراء يتشكك في القراءة ، ويحكم عليها بالضعف ، وأنَّها عديمة النظير ، بل إنَّه يصرح في

آية مماثلة فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به ، لاسم الفاعل فيقول : —

وليس قول من قال : (مخلفَ وعدِهِ رسلِه)ولا (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل

أولادَهم شركاؤُهم) بشيء ، وقد فسر ذلك ، ونحويو أهل المدينة ، ينشدون قوله

البيت السابق . قال الفراء : باطل والصواب(زَجَّ القلوصَ أبو مَزَادَه)[1]

وترى ابن الأنباري يعرض هذه المسألة ، في كتابه الإنصاف ، ويقول : —[2]

" ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحرف

الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون الى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف

الجر ، وبعد أَنْ يذكر دليل كل فريق يعقب على ذلك بقوله : " وأَمَّا قراءة من[3]

قرأ من القراء (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) فلا يسوغ

لكم الاحتجاج بها ، لأنَّكم لا تقولون بموجبها ، لأنَّ الإجماع واقع على امتناع الفصل

بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه

ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به ، بينهما في حال الاختيار سقط

الاحتجاج بها في حالة الضرورة ، فبان أنَّها إذا لم يجز أَنْ تجعل حجة في النظير

لم يجز أَنْ تجعل حجة في النقيض .

---

(١) ابراهيم ٤٧ . (٢) أنظر في هذه المسألة الانصاف ٦٠ والأشموني ٢ : ٢٣٧

والتصريح ٢ : ٧١ وشرح ابن يعيش ١٣٣٩ والكافية ١ : ٢٩٣ .

(٣) الإنصاف ص ٤٣٥ .

وأما البصريون فيذهبون إلى وَهْيِ هذه القراءة ، ووَهْمِ القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة ، وإنما دعا ابن عامر الى هذه القراءة ، أنَّه رأى في مصاحف أهل الشام ، شركايِهم مكتوبا بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ماذهبنا اليه ، وأَمَّا ما أنشدوه فهو مع قلته ، لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به :

وقال أبو علي الفارسي (١) : هذا قبيح قليل الاستعمال ، ولو عدل عنها كان أولى ، لأنَّهم لم يفصلوا بين المتضايفين بالظرف في كلامهم مع اتساعهم في الظروف وإنّما أجازوه في الشعر .

وقال أبو عُبَيد (٢) : لا أحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية ، مع إجماع أهل المصْرَين بالعراق عليها .

وقال الزمخشري (٣) : ـ وأساء في عبارته ـ وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان مكان الضرورة لكان سَمْجًا مردودا كما سَمُجَ ورُدَّ : زَجَّ القلوصَ أبي مزاده .

فكيف به في الكلام المنثور ، وكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه ، وجزالته .

وسيبويه (٤) : لا يرى الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، ويستدل بأبيات شعرية ويحكم على الفصل بغيرهما بالقبح ، ولم يتعرض للآية الكريمة على قراءة ابن عامر وذلك في (باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى) .

---

(١) ، (٢) ، (٣) أنظر الخزانة ٤ : ٤٢٣ هارون والكشاف ٢ : ٥٤ ط الحلبي ١٣٩٦ هـ .

(٤) أنظر الكتاب ـ هارون جـ ١ ص ١٨١ .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء لهذه القراءة ، نرجع الى صاحبنا لنرى رأيه ـ فيقول معلقا على رأى البيضاوى القائل : ـ

(وقرأ ابن عامر . زُيِّن . على البناء للمفعول الذى هو القتل ونصب الأولاد ، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه ، مفصولا بينهما بمفعوله ، وهو ضعف فى العربية ، معدود من ضرورات الشعر ، كقوله : البيت السابق برواية زَجَّ القلوصَ أبى مزادة . وقرئ بالبناء للمفعول ، وجر أولادهم ، ورفع شركاؤهم ، بإضمار فعل دل عليه زين) .

وهنا ترى البيضاوى قد انساق نحو هذا التيار ، وهو الحكم بضعف القراءة[1] :

ويقول الشهاب معلقا على ما سبق وموضحا رأيه فى قراءة ابن عامر[2] : ـ

" لقد تبع فيه الزمخشرى وهو من سَقَطاتِه ، وسوءِ أدَبِه على الله الذى يخشى منه الكفر ، والقراءات السبع لابد فيها من نقل صحيح ، أو متواتر فيما عدا الأداء على المشهور ، وأى مسلم يُقْدِم على أنْ يقرأ كلام الله برأيه ، ويتبع رسم المصحف من غير سماع خصوصا هؤلاء الأئمة الأعلام ، الواقفين على دقائق الكلام ، وهو يظن أنَّ القرآن يقرأ بالرأى كما ذهب اليه بعض الجهلةَ ، مع أنَّه ليس بصحيح ، لأنَّهم فرقوا بين المضاف الذى يعمل وغيره ، فإنَّ الثانى يفصل فيه بالظرف والأول إذا كان مصدرًا ونحوه يفصل بمعموله مطلقا ، لأنَّ إضافته فى نية الانفصال ومعموله مؤخر رتبة ، ففصله كلا فَصْلٍ فلهذا سَاغَ فيه ولم يخص بالشعر كغيره كما صَرَّحَ به ابن مالك[3] .

---

(١) هامش العناية ٤ : ١٢٨ . (٢) العناية ٥ : ١٢٨ .

(٣) التسهيل ١٦١ والألفية ٢٨ قال فى التسهيل: وإنْ كان المضاف مصدرًا جاز أنْ يضاف نظما ونثرًا ، الى فاعله مفعولا لمفعوله ، وربما فصل فى اختيار اسم الفاعل المضاف الى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور ، وإلاَّ جاء فى الشعر بالظرف والجار والمجرور بقوة إنْ تعلقا به ، وإلا فبضعف ، وقال فى الألفية (

فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ .... مفعولاً أو ظرفا أجِزْ ولم يُعَبْ

وخطأ الزمخشري لعدم تفرقته بينهما ، وظنَّه أنه ضرورة مطلقة .

وأما ادّعاء حذف المضاف إليه من الأول ، والمضاف من الثاني ، فتكلُّف نحن في غنًى عنه ، وكلامُ الله أنْ تُجرَى عليه القواعد ، وترجع إليه لا أنْ يرجع الى غيره . والعجب ممن أثبت تلك القواعد عن جاهليّ من العرب ، فإذا جاء الى النظم الكريم توقّف في الإثبات به ، ومن المعلوم أنّ من كذّب أحدًا من القُرّاء ، فقد كذَّب اللهَ ، فنعوذ بالله ، ونسأله أنْ ينفعنا بكلامه ، وببركة نقلته ، ونحن بحمد الله لانشك في ذلك .

ويُعلِّق تلميذه البغدادي (١) : على آراء العلماء الذين يطعنون في قراءة ابن عامر تأثرا بالشهاب فيقول : -

" وهذه الأقوال كلها ، لاينبغي أنْ يلتفت اليها لأنَّها طعن في المتواتر ، وإنْ كانت صادرة من أئمة أكابر ، وأيضا : فقد انتصر لها من يقابلهم وجاء في الحديث (هلْ أنتم تاركولي صاحبي) (٢) .

قال السمين (٣) : قراءة ابن عامر متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القُرّاء سندا ، وأقدمهم هجرة وقال ابن جني (٤) : -

(باب مايرِدُ عن العربيّ مخالفًا للجمهور إذا اتفق شيء من ذلك نظر في ذلك العربي ، وفيما جاء به ، فإنْ كان فصيحا وكان ماجاء به يقبله القياس ، فيحسن الظن به ، ويمكن أنْ يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها .. فإنْ كان الأمر كذلك لم يقطع على الفصيح ، ويسمع منه مايخالف الجمهور بالخطأ ، إذا كان القياس

---

(١) الخزانة ٤ : ٤ هارون .

(٢) الحديث في كتاب " جامع الأصول لابن الأثير " ٤ : ٤٣٤ ط المحمدية ١٩٥٢ م باب فضل أبي بكر الصديق .

(٣ ، ٤) النقل من كتاب الخزانة للبغدادي ت هارون ٤ : ٤٢٢ ، وفي الخصائص ١ : ٣٨٦،٣٦٥

يعضده . والكسائي يرى : أنَّ قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة كما هي صحيحةَ من حيث النقل .[1]

وإذا كان موقف الشهاب هو الدفاع عن القراءات والاستشهاد بها ، فله مَزِيَّةٌ أخرى وهى حسن توجيهها ، وبيان المعنى على كل تغيير في بِنْيَة الكلمة تصريفيا ، وإليك مايوضح ذلك : ـ

يذكر الشهاب القراءات في قوله تعالى : (أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى)[2] فيقول : قرأ ابن كثير (يَهَدِّي) مفتوحة الياء ، والهاء مشددة الدال ، وقرأ نافع وأبو عمرو بإسكان الهاء وتشديد الدال ، غير أنَّ أبا عامر كان يشم الهاء الفتح ، وروى وَرْشٌ عن نافع فتح الهاء كابنِ كَثِير ، وسكنها حمزة والكِسائي إلاَّ أنَّه خفَّفَ الدال ، وعن عاصم بكسر الياء ، والهاء مشددة الدال ، وعنه أيضا : كسر الهاء وفتح الياء فمن قرأ (أَمَّن لا يَهْدِي) نسبهم الى الزيغ عن الحق في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه ، والمعنى : أفمن يَهْدِي غيرَه الى الحق والتوحيد مثل : من لا يهدى .. الخ .

وهنا يقول الشهاب : بعد عرض الآراء بصورة واسعة[3] : ـ

والحقُّ أحقُّ أَنْ يُتَّبَع (أمَّنْ لا يَهِدِّي إلاّ أن يُهْدَى) أي أفمن يهدى غيره ، فحذف المفعول ، والكلام يُنزَّل على أنَّ هديت بمعنى اهتديت ، وإنْ لم يكن كذلك ، لأنَّهم لما اتخذوها آلهة ، عَبَّرَ عنها بما يعبر عن المعبود ، فأمّا من قرأ يهِدِّي ويَهْدِّي في يهتدى فيقال : أدغم التاء في الدال لتقاربهما ، واختلف في تحريكه ، فمن قال : يهَدِّي .

---

(١) الخزانة ٤ : ٤٢٤ هارون . (٢) النقل من كتاب الحجة لأبي على الفارسي في شرح الدرة والآية من سورة يونس ٣٥ .

(٣) شرح درة الغواص ١٩٧ ومابعدها .

ألقى حركة الحرف المدغم ، وهى الفتحة على الهاء كما ألقاها على ماقبل المدغم من مَعَدّ ، ومَمَدّ ، فحرك الفاء بحركة العين ، ومن قال : يِهِدِّى • حرك الفاء بالكسر ، لأنّ الكلمة عنده تشبه المنفصلة نحو : ضربَ بكر • بدليل الإظهار فى نحو : اقتتلوا كما لم يُلْقِ فى نحو : اسم موسى ، فلو لم يجز إلقاء الحركة تركت الهاء على سكونها ، فالتقى ساكنان فحرك أولهما بالكسر ، وأما عَمْشَمْس فشاذٌ لانظير له ، لأنّ الأعلام يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها ، وأما من قال : يَهْدِى بسكون الهاء وجمع الساكنين ، فقد تقدم توجيهه ، ومن كسر الهاء أتبعها لما بعدها •

فإنْ قلت : هاء المضارعة لاتكسر ، ومن قال تَعْلَمُ لم يقل يِعْلمُ •

قلت لم تُكسَر لذلك ، بل لمعنى آخر وهو الاتباع ، كما كسرت فى يِيجِل ، هذا مُحصَّل المقام • فتأمل •

وبذلك وضح تصريف كل تغيير ونَزَّه القرآن فى قراءاته من الخطأ ، وأحيانا تجده يرد الحكم النحوى فى القرآن ، لأنّه يجعل القرآن يسير على الرأى الضعيف المخالف للقياس ويبين وجه الخطأ فى إصدار هذا الحكم ، لأنّ القرآن فى قمة الفصاحة ، فلا يجوز أنْ يحمل على وجه ضعيف •

يقول الشهاب (١) : —

" يقول الله تعالى : (وإسْماعيلَ والْيَسعَ ويُونُسَ ولوطا وكُلا فضلْنا على العالمين) (٢) قال : وقرأ حمزة والكسائى إلْيَسَّع بوزن (الضيغم) وهو أعجمى دخلت عليه الألف واللام على خلاف القياس ، وقارنت النقل فجعلت علامة للتعريف ، وإنّ استعماله بدونها خطأ ، يغفل عنه الناس ، ويكون تنظيره : باليَزيد فى دخول اللام فيما لاتدخل قبل النقل ، فإنْ كان فعلا تشابه العجمى الفعل فى عدم جواز دخول أل

---

(١) عناية القاضى ٤ : ٩١ • (٢) الأنعام ٨٦ •

عليه ، فليس يَسَعُ من قبيل يَزِيدُ فِعْلاً حتى يرد أَنَّ دخول اللام عليه مخصوص بالضرورة ، فلا تخريج ما في القرآن عليه ، فإنَّ التشبيه ليس من كل الوجوه ، ووجه الشبه سامر ، وهو أعجمي ، وقيل : إنَّه مُعَرَّب يوشع .

كما يستدل على صحة الرأي ، وسلامة التخريج بالقراءات القرآنية (١) فيقول : ـ

" ألف تقوى للإلحاق بجعفر ، ولو كانت ألف تأنيث ما نونت ، وهو تخريج ابن جني ،

وهذا قراءة عيسى بن عمر (٢) . أما تترى فيجوز فيها الأمران كما قال الزجاج (٣) .

وقد يخرج قراءة على رأي غير مشهور ، ويرى أَنَّ الرأي المقابل سليم ، بدليل أَنَّه يسير على نهج القراءة الأخرى ، لأَنَّ القراءة أصل يجب أَنْ تؤخذ منه القواعد والعكس معيب ، يجب أَنْ يتجنبه النحاة . وهذه نظرة جيدة بلا شك ، وضع للنص في مكانه اللائق به ، وهو الجدير بالاتباع .

ويظهر لك ما سبق في الآيتين الكريمتين : ـ

أ ـ قال تعالى : وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ثم تَوَلَّيْتُم إِلَّا قليلاً منكم (٤) .

ب ـ " " : فشربوا منه إِلَّا قليلاً منهم (٥) .

---

(١) عناية القاضي ٤ : ٣٦٦ . (٢) ٢ إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعُكْبَرى ٢ : ١٢ .

(٣) في كتاب " ماينصرف ومالا ينصرف) " ص ١٧ ت هدى قراعة ط المجلس الأعلى ١٩٧١م قال : فأما تَتْرَى . فإنَّه من المواترة ، وأصله (وَتْرَى) ولكن الواو قلبت تاء فهذا أمر التاء ، فمن لم يصرف تترى جعل فَعْلَى ، والألف ألف التأنيث ، ومن صرفها جعل الألف ألف النصب ، وجعل وترا على تقدير فعل ، وألحق الألف للنصب ، ويجوز أن يكون بمنزلة ألف (مِعْزَى) . وهو أبعد هذه الوجوه .

(٤) البقرة ٨٣ .

(٥) البقرة ٢٤٩ .

قال الشهاب (١) : ـ

المشهور النصب فى الآية الأولى (٢) ، لأنَّ الاستفهام تام موجب ، وروى عن أبى عمرو وغيره الرفع (٣) ، فقيل إلاَّ ، صفة بمعنى غير ، وهى يوصف بها المعارف والنكرات بخلاف غيره ـ وقد اعترض أبو حيان ـ رحمه الله ـ على هذا التوجيه (٤) ، بأنهم غفلوا عن جواز الاتباع بعد الموجب ، وقد تقرر فى النحو ، أنَّه يجوز فى الموجب وجهان : ـ

النصب ، وهو الأصح ، والاتباع كقوله : ـ

وكلُّ أخٍ مفارِقه أخوه ... لعَمْرُ أبيك إلاَّ الفرقدان (٥)

واختلفوا فى إعرابه إذا أتبع ، فقيل : نعت لما قبله ، وقيل : عطف بيان .

وإنى أرى : أنَّ كتب النحو فى هذا الشاهد وأمثاله سارت على خروج إلاَّ عن الحرفية الى الاسمية بمعنى غير اتباعا لسيبويه ، فقد قال (٦) (هذا باب ما يكون فيه إلاَّ وما بعده ، وصفا بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : لو كانَ معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لغلبنا) .

---

(١) عناية القاضى ١٩٤٢ . (٢) هى قراءة الجمهور أنظر كتاب السبعة ١٦٣ .

(٣) قراءة ابن مسعود وأبى والأعمش أنظر البحر ٢: ٢٦٦ .

(٤) البحر والنهر الماد ٢: ٦٦٥ ، ٢٦٦ . (٥) البيت من الوافر لعمر بن معد يكرب أو لسوار بن المضرب وفى الكتاب ٢: ٣٣٤ والبيان ١: ٢٢٨ والمغنى ١٠٨ والكافية ٢: ٢٤٧ والخزانة ٣: ٤٢١ وابن يعيش ٢: ٨٩ والمؤتلف ٨٥ والأشباه ٤: ٢٢٣ بدون نسبة . وشاهده : أنَّ إلاَّ فيه صفة بمعنى غير ، (وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه) تحتمل وجوها من الإعراب ١ ـ كل مبتدأ ، مفارق ، خبره وأخوه فاعل أو كل مبتدأ أول ومفارقه مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كلّ أو كل مبتدأ ومفارقه بدل وأخوه الخبر أى مفارق كل أخٍ أخوه أو كل خبر مقدم ومفارقه بدل منه ، وأخوه المبتدأ والمعنى : كل أخ سيفارق أخاه ، فى الدنيا سوى النجمين القريبين من القطب اللذين لا يفترقان إلاَّ عند فناء الدنيا .

(٦) الكتاب ٢: ٣٣١ هارون .

والدليل على أنَّه وصف أنَّك لو قلت : لو كان معنا إلاَّ زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلْتَ .

والأشمونى يقول[(١)] : —

وقد تحمل إلاَّ على غيرٍ فيوصف بها ، بشرط أنْ يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، ثم يأتى بشواهد سيبويه ، كما فعل المبرد وغيره[(٢)] ثم يقول الأشمونى : وشرط ابن الحاجب فى وقوع إلاَّ صفة تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ البيت السابق فهو موافق لسيبويه فى هذا ولكن الأشمونى يخالفهما بأنَّها لاتقع صفة إلاَّ حيث تعذر الاستثناء بها ، فيجوز : عندى درهم الا دانق[(٣)] ، لأنَّه يجوز إلاَّ دانقاً ويمتنع إلاَّ جيدٌ ، لأنَّه يمتنع إلاَّ جيداً .

ويرى البغدادى[(٤)] : فى هذا البيت رأيا يقول : إنَّه لم يُسْبَقْ به ، وهو أنَّ إلاَّ باقية على حرفيتها ، والفرقدانِ مستثنى منصوب على لغة من يلزم المثنى الألف دائما ، وهى لغة بنى الحارث بن كعب .

ولكن رأى البغدادى لايحل المشكلة فى غير هذا البيت ، وقد وردت شعرًا ونثرًا ، فضلا عن أنَّ الشاعر ليس من هذه القبيلة فحمله على ذلك تعسف ، ويورد ابن الأنبارى عن الكوفيين[(٥)] : أنَّ إلاَّ هنا بمعنى الواو ، وينقل البغدادى[(٦)] عن بعض فضلاء العجم : أنَّ إلاَّ هنا بمعنى حتى ، والمعنى كقولهم (مات الناسُ حتى الأنبياءُ) ، ويقول ابن هشام[(٧)] : والوصف هنا مخصص : وليست إلا الاستثنائية ،

---

(١) ١ : ٢٣٣ ت محى الدين . (٢) المقتضب ٤ : ٤٠٩ ت عضيمه .

(٣) الأشمونى ١ : ٢٣٤ . (٤) الخزانة ٣ : ٤٢٥ هارون .

(٥) الإنصاف ٢٦٨ . (٦) الخزانة ٣ : ٤٢٤ هارون .

(٧) المغنى ١ : ٦٤ .

والسيوطى يسير على طريق أَنَّ إِلَّا بمعنى غير ، ٠ وغير ذلك كثير ٠

وكذلك يشترط الأشمونى (١) للوصف بإلَّا أَنَّ يكون الموصوف نكرة ، أو معرَّفاً بلام الجنس ،

لأَنَّه فى قوة النكرة ، وقال المبرد (٢) : شرطه صلاحية البدل فى موضعه ، وقيل :

إنَّه عطف بيان ، وقيل إنَّه مبتدأ خبره محذوف أى لم يقولوا ، وقيل : إنَّه توكيد

للضمير المرفوع أو بدل منه ، وجاز لأَنَّه فى معنى النفى ، وردَّ : بأنَّه

ما من إثبات إلَّا ويمكن تأويله بمنفى ٠ وفيه نَظَرٌ ٠

فأنت ترى أَنَّه اكتفى بترديد الأقوال فى رفع (قليلاً) وغرضه بيان أَنَّ الرفع

جائز ، مع الاستثناء التام الموجب ، فخالف رأى البصريين ٠

قال ابن مالك (٣) : (ما استثنت إلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ) ٠

أما الآية الثانية : فقد قرئ فيها بالرفع حملا على المعنى وقرأ أُبىّ والأعمش إلا قليل بالرفع ،

وهذا من ميلهم مع المعنى ، والإعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية ، فلما

كان المعنى فشربوا منه فى معنى : فلم يطيعوه ، وحمل عليه ، كأَنَّه قال : فلم يطيعوه إلَّا

قليل منهم ٠ ونحوه قول الفرزدق (٤) : ــ

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ ٠٠ من المال إلَّا مُسْحَتٌ أو مجلَّفُ

---

(١) ١ : ٢٣٤ ، أما السيوطى فكلامه فى الهمع ١ : ٢٢٩ ٠ (٢) المقتضب ٤ : ٤٠٨ ٠

(٣) الألفية ص ٢٢ ٠ (٤) البيت من الطويل فى ديوانه ص ٥٥٦ وفى الخصائص ١ : ٩٩ ،

والإنصاف ١٨٨ والمفضليات ٣٩٦ والكافية ١ : ٣٢٨ ، والخزانة ٢ : ٣٤٧ والبحر ٢ : ٢٦٦

واللسان (سحت ٠ جلف) اللغة ــ المُسْحَت : المبدد ــ المُجَلَّف : الذى أخذ منه وبقيت

فيه بقية ــ لم يَدَع : لم يترك ــ وروى برفع مسحت ولا إشكال فيها ، وروى بنصبها ، ورفع مجلف

فخرجت إما : على أَنَّ مجلف مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو فاعل بفعل محذوف أى بقى أو

معطوف على عضّ زمان أو معطوف على الضمير المستتر فى مسحتا ، وقد وضَّح الشهاب كل

رواياته ، ودارت بسببه معركة حامية بين ابن أبى اسحاق والفرزدق ، وقلما يخلو كتاب فى

النحو منه ٠ وشاهده : قد وضحته الشهاب فى شرحه ٠

كأنه قيل : لم يبق من المال الا مُسْحَتٌ أو مُجلف ، يعنى أنّ الواجب النصب ، لكونه استثناء من كلام موجب ذكر معه المستثنى منه ، حيث رفع مُسحتٌ ، مع كونه استثناء مفرغا فى موقع المفعول به ، ميلا إلى أنّه من جهة المعنى فى موقع الفاعل ، لأنّ معنى لم يَدَعْ ، لم يترك ، كمعنى لم يَبْقَ : إذْ ليس ههنا فعل من الزمان مثله وإنّما الإسناد إليه مجاز .

وقد روى البيت : إلاّ مسحتًا أو مُجلّفُ بنصب الأول ورفع الثانى ، وهو الرواية فى كثير من الكتب ، ولا ميل فيه مع المعنى ، بل التقدير : إلاّ مسحتًا أو شىءٌ مُجلّفٌ ، فحذف الموصوف ، وصدر جملة الصفة ، ثم قال : (وقوله) ميلهم مع المعنى أى مالوا معه حيث مال ، ومقتضى الظاهر يكون الشائع هذا .

وبعد هذا العرض يدلى برأيه الذى يختاره ، فيقول : ـ

أقول : الرواية فى البيت (وَعَظّ) بالظاء المشاله ، ومسحتًا روى بالرفع والنصب أيضا وكلاهما من الميل الى المعنى ، أمّا رفعهما فيهما معا ، وعلى نصب الأول فرفع الثانى ، على توهم رفع الأول ، وأمّا ما ذكر من التقدير فتكلف ، وكذا عطفه على الضمير المستتر فى مُسْحَتًا ، فالميل مع المعنى ليس بمعنى الى المعنى بل يتضمنه دائرا مع المعنى وهو يفيد عدم انفكاكه عنه .

لذلك أرى : أنّ اختيار الشهاب جواز الاتّباع فى الاستثناء التام الموجب ، كما اختاره قبله أبو حيّان ، وقد سبقهما الفَرّاء[(١)] حيث قال : ـ

إنّ الرفع جائز أيضا مع عدم تقدم الجَحْد ، ولو كان مابعد إلاّ رفعا على نية الوصل . ـ ويخرج على هذا القول كثير من النصوص المرفوعة ، مع بقاء إلاّ على حرفيتها .

---

(١) معانى القرآن ١ : ١٦٧ ت النجار .

وذلك مثل الحديث الشريف (كُلّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا المُجَاهِرُون)(١) . ونوسع دائرة القواعد ونتنهى من الجدل الطويل .

وحينما يستشهد الخفاجي بالنص القرآني بقراءاته المختلفة ، ترى فيه الدقة في سر كل قراءة ، والتنبيه على كل خطأ في التوجيه ، لغيرته الشديدة على كتاب الله تعالى ، وحسن ظنه بالعلماء بحمل كلامهم على المحمل الحسن .

يقول الشهاب(٢) : قوله عز وجل في سورة يوسف (اسْتَيْأَسُوا)(٣) قرأها البزّي عن ابن كثير بخلاف عنه (اسْتَيَاسُوا) بألف بعدها ياء ، وكذا في هذه السورة (لاتيأسوا(٤) إنّه لا ييأس(٥) وكذا : استيأس الرسل(٦) ، وفي الرعد : أفلم ييأس(٧)) الخلاف واحد فيها ، وقراءة العامة هي الأصل ، يقال : يئس فالفاء ياء والعين همزة ، وفيه لغة أخرى ، وهي القلب بتقديم العين على الفاء ، فيقال : " أيس " ويدل على القلب شيئان .. المصدر ، وهو اليأس والثاني .. أنّه لو لم يكن مقلوبا لزم قلب يائه ألفا .. لتحركها وانفتاح ماقبلها ، لكن منع منه ، أنّها في محل لاتقلب فيه وهو الفاء فلذا لا يقلب ماوقع موقعه ، وقال أبو شامة : بعد ما ذكر الكلمات الخمس ولذا رسمت في المصحف ياء ، كما قرأها البزّي بألف مكان الياء ، وياء مكان الهمزة وقال أبو عبد الله : اختلف في هذه الكلمات في الرسم ، فرسم ييأس ، ولاتيأسوا بألف ،

---

(١) هذا الحديث ورد في صحيح البخاري عن أبي هريرة ٨ : ٢٤ بلفظ المجاهرين وفي الجامع الصغير ٢ : ٩١ ورد منصوبا ومرفوعا بلفظ المفرد (المجاهر) .

(٢) عناية القاضي ٥ : ٢٤١ وطراز المجالس ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) يوسف ٨٠ . (٤) يوسف ٨٧ . (٥) يوسف ٨٧ .

(٦) يوسف ١١٠ . (٧) الرعد ٣١ .

والآية ٨٠ من يوسف (فلما اسْتَيْأَسُوا منه خَلَصُوا نَجِيًّا) والآية ٨٧ منها (لاتيأسوا من رَوْح الله ، إنّه لاييأسُ من رَوْح الله إلّا القومُ الكافرون) والآية ١١٠ منها (حتى اذا استيأس الرسلُ وظنّوا أنهم قد كُذِبُوا) والآية ٣١ من الرعد (أَفَلَمْ يَيْأَس الذين آمنوا أنْ لو نشاء)

ورسم الباقى بغير ألف .

قلت : هذا هو الصواب ، وكأنها غفلة من أبى شامة ، وهو الحق فإنها فى محلين بألف ، وفى ثلاثة باتفاق ، بدونها بين أهل الرسم ، فجعلها بألف فى الخمس خطأ من أبى شامة فى الرسم دون القراءة .

قلت : قد يجاب عن أبى شامة بأن كلامه الأول قضية مهملة ، لم يصرح فيها بعموم فى المواضع الخمسة ، فيجعل ما بعده تفسيرا له ، كأنه قال : رسمت فى المصحف فى موضعين ، وكون الياء إذا تحركت ، وانفتح ماقبلها ، لاتقلب رعاية لمحلها الأول .

فائدة جليلة .

وبه ألغزت فى قولى :-

يا إماما حاذقا فى التصريف .... رتبة قد علت على التعريف

أى ياء تحركت بعد فتح .... دون فصل ومانع فى الحروف

لم يجز قلبها بغير خلاف .... ألفا عند صاحب التصريف

وبذلك عرض الأوجه ، ودافع عن أبى شامة حيث قال : وتخطئة أبى شامة خطأ منه[(١)] ، لعدم فهم كلامه ، فإنه ذكر أنها رسمت بألف ولم يقل فى الخمسة ولا فى الجميع ، ثم نقل تخصيص رسم الألف بموضعين ، فيكون كلامه المطلق أولا محمولا على المقيد ، ومفسرا لما أبهم أولا ، فالمخطئ له هو المخطئ .

فافهم .

---

(١) عناية القاضى ٥: ٢٤١ .

وقد يستدل بالقراءة القرآنية على قاعدة صرفية ، وهي إثبات ماضي : يَدَعُ ، بدليل قراءة : (وَدَعَكَ)(١) بالتخفيف ، وجعلها أساس الحكم ، وقد منعه الأكثرية ، فهو يعتبر القرآن بقراءاته أصلاً للقواعد والشعر يحمل عليه ويساعده لا العكس ، وأمامك هذا المثال : ـ

وهو ماتختم به حديثنا في هذا الغرض ـ وهو كثير ـ ومن رام الاستزادة من دراسات الشهاب القرآنية ، فأمامه مؤلفاته ، وهي مِلْءُ السمع والبصر .

قال تعالى : (أَيْنَمَا تكونوا يدرككم الموتُ)(٢) بالرفع .

قال البيضاوي(٣) : قرئ بالرفع على حذف الفاء كما في قوله : ـ

(مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ ، اللهُ يشكرُها) .

أو على أنّه كلام مبتدأ ، وأينما متصل بـ لاتظلمون .

ويعلق الشهاب(٤) على ذلك قائلا : ـ لما كان الجواب إذا كان مضارعا ، فحقه الجزم وجوبا ، إنْ كان الشرط مضارعًا ، وجوازًا إنْ كان ماضيًا ، لأنّه لم يظهر أثره في الشرط مع قربه ، جوزوا عدم إظهاره في الجزاء ، قيل : هو الجواب ، على اختلاف في تخريجه ، فعند المبرد(٥) : أنّه على حذف الفاء مطلقا ، وفَصَّلَ سيبويه ـ رحمه الله ـ بين أنْ يكون ماقبله مايطلبه كقوله : ـ

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ .... إنكَ إنْ يصرعْ أخوك تصرعُ(٦)

---

(١) الضحى ٣ وهي قراءة النبي ص وعروة بن الزبير المحتسب ٢ : ٣٦٤ .

(٢) النساء ٧٨ وهي قراءة شاذة ١ : ١٠٥ الأمالي للعكبري .

(٣) هامش العناية ٣ : ١٥٧ . (٤) العناية ٣ : ١٥٧ .

(٥) المقتضب ٢ : ٧٢ . (٦) البيت لجرير بن عبد الله البَجَلي وقيل لعمرو بن خُثارِم وهو من الرجز ، وفصل سيبويه القضية في الكتاب ٣ : ٦٥ ، ١١٤ والشاهد فيه : تصرع الثانية حيث رفع ، مع وقوعه جواب الشرط .

فالأولى أنْ يكون على التقديم والتأخير أى إنك تصرع إنْ يصْرَعْ أخوك ، وبين أنّه لا يكون كذلك ، فالأولى حذف ، وجَوَّزَ العكس فى الصورتين ، وفى شرح الكشاف (١) نقل الإطلاق عنه فى التقديم ، وهذا ماذكر فى مفصلات العربية وقيل : إنْ كانت الأداة اسم شرط ، فعلى إضمار الفاء ، ومن يقوله لا يسلم أنّه ضرورة ، كما قاله الرضى (٢) ، وإلّا فعلى التقديم والتأخير ، وعلى تقدير الفاء لا حاجة الى تقدير مبتدأ حتى تكون اسمية كما فى البيت الآتى ، وترك توجيه الكشاف ، بأنّه على توهم الشرط ماضيًا ، فيكون كعطف التوهم ، لما فيه من التعسف إذْ شرط التوهم أنْ يكون مايتوهم هو الأصل أو مما كثُر فى الاستعمال حتى صار كالأصل ، وماقيل إنّ كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا ، إنّما يحسُن فى كلمة قلبها الماضى الى معنى الاستقبال ، فلا يحسن (أينما كُنتم يُدرِككم الموتُ) إلّا على حكاية الماضى وقصد الاستحضار فيه نظر ظاهر ، وقوله (من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها) (٣) .

وهى برواية سيبويه ، وكفى به سندًا ، فلا عبرة بكلام الأصمعى الذى قال : إنّ البيت غيّره النحاة والرواية (مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُه) .

---

(١) الكشاف ١ : ٢٨٣ . (٢) الكافية ٢ : ٢٦٣ .

(٣) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ، وقيل لكعب بن مالك وتكملته : (والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثلان) ـ وهو من بحر البسيط ، والبيت فى الكتاب ٣ : ٦٥ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، والبحر المحيط ٢ : ٢٠ وسى بمعنى مثل والشاهد : حذف الفاء من الجواب (الله يشكرها) للضرورة .

وقولـه : (أو على أنَّـه كـلام مبتـدأ ... الـخ) .

قيـل : إنَّـه ليس بمستقبـل معنى وصنـاعة ... -

أَمَّـا الأول :

فلأنَّـه لا ينـاسب اتصـاله بمـا قبلـه ، لأنَّ قولـه : (ولاتُظلَمون فَتيـلاً) المراد في الآخـرة فـلا ينـاسبه التعميـم .

وأَمَّـا الثاني :

فلأنَّـه يلـزم عليـه عمـل مـاقبل اسم الشـرط فيـه ، وهو غيـر صحيح لصدارته .

والجـواب :

أنَّـه لا مـانع من تعميـم ، ولاتظلمون فتيـلا للدنيـا والآخـرة ، أو يكون المعنى لا ينقصـون شيئـا من مـدة الأجـل المعلـوم ، لا من الأجـور ، وبـه ينتظـم الكـلام ، والمـراد اتصـاله بـه معنى لاعمـلاً على أنْ يكـون (أينمـا تكونوا) شـرطـا جوابـه محذوف تقديـره : لاتُظلَموا ، وماقبله دليل الجواب ، ويدرككُم . جملـة مستأنفـة .

وبعـد :

فقـد ظهـر لنـا ، أنَّ الشهـاب يستـدل بقراءات القرآن ويدافـع عنهـا ويوجههـا توجيهـًا صرفيـًا ونحويـًا ، ويجعلهـا الأسـاس والنحـو ، والصـرف ، فـرع عنهـا وهـذا مذهب جدير بالاتبـاع ونظـرة موفقـة لقراءات القـرآن لأنَّها منقولـة بالتـواتر عن رسول اللـه صلى اللـه عليـه وسلم .

ثانيا ـ الحديث الشريف

الحديث النبوى : ـ هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مطلب النحو ، وموطن الاستدلال ، ومنه تستنبط قواعد النحو وأحكامه ، لأنّه فى أعلى مراتب البلاغة ، والفصاحة ، بعد كلام الله تعالى ، فقد وُلِدَ فى مكة ، وارتضع فى بنى سعد وأُمُّه من بنى زُهْرَة ، وقد تزوج فى بنى أسد ، وهاجر الى المدينة حيث قبيلة بنى حارثة ، فتقلب بين العرب الخُلَّص فى اللغة فلم يصبهم لحن ، وإنّما هم أصلاء أنقياء فى لغتهم .

يقول الجاحظ (١) : واصفاً كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ

(هو الكلام الذى قَلَّ عددُ حروفِه ، وكَثُر عددُ معانيه ، وجلّ عن الصنعة ، ونَزُه عن التكليف ، وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يامحمد " وما أنا من المُتَكَلِّفين " (٢) فلم ينطق إلاّ عن ميراث حكمة ، ولم يتكلم إلاّ بكلام قد حُفَّ بالعصمة ، وشِيد بالتأييد ، ويُسِّرَ بالتوفيق) .

هذا الكلام الطيب الذى تلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بجوامع الكلم ، هو مناط حديث النحاة .

وقال محمد بنُ سَلّام (٣) : (قال يونس بن حبيب : ماجاءنا عن أحد من روائع الكلام ماجاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وبالرغم من عظمة الحديث النبوى ، نجد أَنَّ النحاة قد اختلفوا فى الاستدلال به على قواعد النحو واللغة ، وهل يحتج به أَوْلاَ ؟ ـ ودُونَك البيانَ : ـ

١ ـ النحاة الأقدمون (٤) قد رفضوا الاستدلال به ، وشايعهم على رأْيهم هذا كثير من المحدثين ، كابن الضائع ، وأبى حيّان ، والزمخشرى ، وذلك لأُمرين : ـ

---

(١) البيان ٢ : ١٤ ت السندوبى ط الرحمانية ١٣٥١ هـ . (٢) سورة ص ٨٦ .

(٣) البيان ٢ : ١٥ ، ونظرات فى اللغة ١٣ . (٤) أصول النحو . ابراهيم مصطفى ٨ : ١٣٤ م المجمع

أ ـ أهل الحديث أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ، ولم يتقيدوا باللفظ .

ب ـ وقوع اللحن فى الأحاديث ، لأن فى الرواة من ليس عربيا بالطبع ، ولا علم له بصناعة النحو .[1]

وذكروا أحاديث يخالف أسلوبها الأسلوب الشائع فمن ذلك : ـ

١ ـ الحديث (كل أمتى معافى الا المجاهرون) أى بالمعاصى ، مع أن الرفع جائز فى لغة محكية ، وخرج هذا على قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم)[2][3]

٢ ـ الحديث (إن قعر جهنم سبعين خريفا)[4] ـ وخرج على أن سبعين منصوبة على رأى من يجعل أن ناصبة للجزئين ، كقول ابن أبى ربيعة : ـ

(إن حراسنا أسدا)[5] . أو على الظرفية .

ولذلك يقول ابن الضائع[6] : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث) .

وقال أبو حيان[7] : (قد أكثر هذا المصنف[8] من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام

---

(١) أنظر مجلة مجمع اللغة العربية ٨: ١٣٤ . (٢) رواه مسلم عن أبى هريرة فى أواخر كتاب الإيمان ، نص عليه النووى فى شرحه ، وروى كذلك لسبعون أما الحديث كل أمتى معافى فقد سبق تخريجه . (٣) البقرة ٢٤٩ . (٤) هذا الحديث خرج فى رقم ٢ ومعه الحديث رقم ٤ . (٥) هذا عجز بيت من الطويل نسبه السيوطى لابن أبى ربيعة ، وتتابع شراح المغنى من بعده على نسبته اليه ، وقد فتشت فى ديوانه فلم أجده ولم ينسبه نحوى الى أحد ، وصدر البيت (إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ... ١ : ١٣٥ فى الأشمونى حيث قال : (وحكى أن قوما من العرب تنصب بها الجزئين معا) . (٦) الخزانة ١ : ١٠ . (٧) التذييل والتكميل ٥: ١٦٩ ت د / سيد تقى والاقتراح ١٧ . (٨) يقصد ابن مالك .

عمرو

من لسان العرب ، كأبى عمر بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائى والفراء ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيره من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد ، وأهل الأندلس ، وقد جرى فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنَّما كان ذلك لأمرين : ـ

أحدهما : أنَّ الرواة جوَّزا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه صلى الله عليه وسلم ، لم تقل بتلك الألفاظ جميعا نحو ماروى عن قوله (زوَّجتكما بما معك من القرآن ، وملَّكتكما بما معَك من القرآن ، وخذ بما معك من القرآن ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة) . وقد قال الثَّورى: (إذا قلت لكم إنى أحدِّثكم كما سمعتُ ، فلا تصدِّقونى ، إنَّما هو المعنى)

الأمر الثانى : أنَّه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ، لأنَّ كثيرًا من الرواة كان غير عرب ، ويتعلمون لسانَ العربِ بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون ، وقد وقع فى كلامهم ورواتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً من غير شك أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن يتكلم إلَّا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها ... ألخ كلامه . وأبو حيَّان بهذا الكلام قد عبر عن أدلة المانعين .

مناقشة أبى حيان :

والواقع أنَّ أبا حيان قد عمم الحكم على الأقدمين ، وتعسف فى كلامه عنهم ، وجانبه الحق فيما ذكر .

أولا : ـ لقد نسى أنَّ سيبويه قد استدل بالحديث فى كتابه ، على إثبات القواعد وسنفصل ذلك .

ثانيا : ـ أنَّ الفراء قد استدل بالحديث الشريف ، وكتابه معانى القرآن مملوء بذلك ، فمن أمثلته : (أُمِرْتُ بالسواك حتى ... الخ ١٤٦ / ١ وقال شاهَتْ الوجوهُ ... الخ ٤٣٠ / ١ وكلامه مع خَوَلِيَة ١٣٨ / ٣) وغير ذلك كثير .

ثالثا : ـ أبو حيَّان نَفْسُه قد استدلَّ بالحديث الشريف كثيرا ، فمثلا : رَدُّه على الزجاج حيث قال : (بعدم جواز اتباع معمول الصفة المشبهة مستشهدًا بالحديث الشريف : قال : " واعلم أنَّه يجوز أنْ يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ماعدا الصفة ، فإنَّه لم يسمع من كلامهم هكذا زعم الزجاج ، وقد جاء فى الحديث فى صفة الدجال " أعورُ عينُه اليمنى " ، واليمنى صفة لعينه ، وهو معمول للصفة ، فينبغى أنْ ينظر فى ذلك .(1)

ويستدل أيضا بالحديث كذلك على مجىء (بَيْدَ) للاستثناء مشابهة لغير وهكذا . فيكون قد ناقض نفسه ، وأدخل الخصومة الشخصية التى بينه وبين ابن مالك فى البحث العلمى ، الذى يجب أنْ يكون بمنأى عن ذلك (2)

وجماعة أخرى ترى الاحتجاج بالحديث الشريف فى إثبات اللغة والنحو ، مثل : ابن مالك وابن خروف ، والدمامينى ، والرضى وابن هشام ، وابن عقيل والأشمونى وغيرهم ، بل إنَّ ابن هشام اعتبر الحديث بعد القرآن مباشرة وجعل بعده الشعر والنثر الوارد .(3)

---

(١) منهج السالك ص ٣٦٦ والشواهد والاستشهاد فى النحو ص ٣٣٤ .

(٢) ورد هذا الحديث فى صحيح مسلم فى باب صفة الدجال ص ١٩٧ فتح المبدى ط الشعب

(٣) الخزانة ١ : ١٢ ت هارون .

بناء على أنّ المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، والظن فى ذلك كله كافٍ ، والظن أنّ هذا المنقول لم يُبَدَّل ، لا سيَّما والتشديد فى الضبط والتَّحَرِّى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، وهم يَتَحَرَّوْن فى الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى .

ثم إنّ الخلاف فى جواز النقل بالمعنى ، فيما لم يُدَوَّن ولاكُتِب ، وأما ذلك فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف ، وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يجوز الاحتجاج به ، وغايته حينئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال بذلك المبدَّل ، وكلام المانعين مُتَوَهَّم ، ولا يبنى مَنْعٌ على توهم ، مع ماعرف عن الرواة من العدالة والضبط .

٣ ـ وقسم ثالث يتوسط فى الأمر كالشاطبى ، وقد تبعه السيوطى (١) ، وغيره من العلماء . وهؤلاء جَوَّزُوا الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها مثل: كُتُبِه صلى الله عليه وسلم ، وأَمْثَالِه وأحاديثه التى يُقْصَدُ لفظها .

قال الشاطبى : (بخلاف الأحاديث التى اعتنى بمعناها دون لفظها (٢) ، فلا يصح الاستشهاد بها ، ولم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب ، وسفهائهم ، الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التى فيها الفُحْشُ والخَنَى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ، لأَنَّها تنقل بالمعنى ، وتختلف رواياتها وألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم ، ولو وقفت على

---

(١) الاقتراح ص ١٦ . (٢) الخزانة ١ : ١٤ .

اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ، ووجوه القراءات .

هذه آراء ثلاثة : المنع ، والجواز مطلقا ، والجواز لنوع خاص من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وبعد هذا العرض ننتقل الى الشهاب ، لنرى الى أى فريق ينتمى ، ووجهة نظره ودونك التوضيح : ـ

١ ـ قال تعالى : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)(١) .

قال البيضاوى : (وأجرى مُجْرَى فعلِ القسم كَعَلِمَ اللَّهُ وشَهِدَ اللهُ ، ولذلك أجيب بجوابه)(٢) .

قال الشهاب : (يعنى أنَّه عبَّر به عن العزم ، لأنَّ العازم على الأمر يساور نفسه فى الفعل والترك ثم يجزم ، فهو يطلب من النفس الإذن منه ، فجعل كناية عن العزم أو مجازاً عنه ، ولما كان العازم جازماً ، كان معنى عَزَمَ ، حَزَمَ وقَضَى فأفاد التأكيد ، فلذا أُجرِىَ مُجْرَى القسم وأجيب بما يجاب به ، وهو قوله (ليبعثَنَّ) وفى كلام عمر ـ رضى الله عنه ـ عزمتُ عليك لتفعلنَّ كذا ، وقد صرح به أهل اللغة والنحو .

فإنْ قلت : مقتضى هذا أنَّه يصح أنْ يقال : عَزَمَ اللَّهُ على كذا ، والظاهرُ خلافه .

قلت : ليس الأمر كما ذكر ، فإنَّه ورد فى صحيح مسلم ـ رحمه الله ـ وفى تهذيب الأزهرى عن ابن شُمَيْل أنَّه ورد (عَزْمَةٌ من عَزَماتِ اللَّهِ)(٤) أى حق من حقوق الله ، وواجب مما أوجب الله)(٣) .

---

(١) الأعراف ١٦٧ . (٢ ، ٣) العناية وهامشها ٤: ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤) تهذيب اللغة ٢: ١٥٤ باب العين والزاى واللام .

فاستدل بالحديث الشريف على إجرائه الكلمات السابقة مَجْرَى القسم مثل : عَلِمَ اللهُ ، عَزَمَ اللهُ ، ويحتاج الى جواب .

٢ ـ وقد يستدل بالحديث على صحة قراءة شاذة لغويًّا ، بدليل أَنَّ أفصح العرب صلى الله عليه وسلم قد نطق بهما ، وهذا دليل على صحتها وجوازها .

قال البيضاوى : (عن يعقوب " فلتفرحُوا "(١)(٢) بالتاء على الأصل المرفوض ، وقد روى مرفوعا ، ويؤيده أنه قرئ " فافْرَحُوا ") .

قال الشهاب(٣) : (أى روى أَنَّهُ قرأ " فلْتَفرحُوا " بلام الأمر وتاء الخطاب على أصل أمر الخطاب المتروك فيه ، فإِنَّ أصل صيغة الأمر باللام ، فحذفت مع تاء المضارعة واجتلبت همزة الوصل للتوصل الى الابتداء بالساكن ، فإذا أتى بأمر المخاطب ، فقد استعمل الأصل المتروك فيه(٤) ، وهذا أحد قوليين للنحاة فيه ، وقيل : إِنَّها صيغة أصلية ، وفى حواشى الكشاف(٥) عن المصنف ، أَنَّ هذه القراءة إِنَّما قُرِئَ بها ، لأَنَّها أَدَلّ على الأمر بالفرح وأشد تصريحا به ، إيذانًا بأَنَّ الفرح بفضل الله ورحمته ، مما ينبغى التوصية مشافهة به ، وبهذا الاعتبار انقلب ماليس فصيحًا فصيحًا كما فى قوله (لم يَكُنْ له كفوًا أحدٌ)(٦) كما سيأتى بيانه : ـ

---

(١) هامش العناية ٥: ٤١ ، ٤٢ . (٢) قراءة غير الجمهور ٢: ١٦ الأمالى للعكبرى والآية من يونس ٥٨ ونسبها مكى لابن عامر ١: ٥٢٠ ، وهى لأُبَىّ بن كعب وللرسول ص أنظر النشر فى القراءات ٢: ٢٨٥ .

(٣) العناية ٥: ٤١ . (٤) وهو أمر المتكلم ، لأَنَّهُ من النادر أَنْ يأمر الانسان نفسه . الكافية ٢: ٢٥٢ . (٥) ٢: ١٩٤ وقال هو الأصل والقياس وهى قراءة الرسول ص فيما روى عنه : لِتَأْخذوا مَضَاجعكم وفى الجامع الصغير ٢: ١٢١ (لتأخُذوا عنى مناسككم)

(٦) الاخلاص ٤ .

وقال ابن جني : (وقراءة فلتفرحوا بالتاء، خرجت على أصلها ، وذلك أنّ أصل أمر المخاطب اللام كما قررناه ، ولم يفعلوا ذلك بأمر غائب ، لأنّه لم يكثر كثرته ، ولذا لم يؤمر باسم الفعل كصَهْ ، والذي حسّنه هنا أنّ النفس تقبل الفرح ، فذهب به الى قوة الخطاب ، فلا يقال : فلتحزنوا إلاّ إذا أريد صَغارهم وإرغامهم ، وهذا من دقائق المعاني التي ينبغي أن يتنبه لها ، وقوله : وقد روى مرفوعا ، يعني أنّ هذه القراءة ، وإن كانت شاذة ، إلاّ أنها وردت في حديث صحيح رواه أبو داود عن أُبيّ ابن كعب ، مرفوعًا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى ذلك فالقراءة صحيحة بدليل الحديث النبوي (فلتأخذوا مَصافكم) .[1][2]

ونراه كذلك يستدل بالحديث الشريف على تقرير قاعدة النحوية :

قال الشهاب : (اللّهمّ ـ بمعنى ياالله ، لا بمعنى ياالله أمّنا بخير ، لأنّه : ينافيه[3]

---

(١) أنظر في المحتسب ٢: ٥١ وهي قراءة أُبيّ وأنس ، الاتحاف ١٥٢ .

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (لنا على مَصافكم كما أنتم على مَصافكم ٥: ٢٤٣ ـ يقول ابن الخشاب في المُرتجل ص ٢١٥ (ولام الأمر تدخل على بعض الأفعال المأمور بها دون بعض ، ألا تراها يضطرد دخولها في فعل الغائب ، إذا قلت : لِيَقُمْ زيدٌ . ويقل استعمالها في فعل المواجهة ، إلاّ على جهة الندور ، والقضية فيها مذهبان ذهب البصريون . إلى أنّ لام الأمر مختصة بفعل الغائب وذهب الكوفيون : الى أنّ لام الأمر عام دخولها في الجميع ، ولكن حذف مع الحاجز تخفيفًا واستغناء بالمواجهة ، وكلا القولين قوى في القياس) ، وراجع أيضا الإنصاف ٢: ٥٢٤ والتسهيل ٢٣٥ ، ويقول ابن يعيش ٧: ٤١ . وأما إذا كان المأمور حاضرًا لم يحتج الى اللام ، من قبل المواجهة تغنى عنها ، وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب .

(٣) العناية ٥: ٥ .

مابعده من الشر ، والميم المشددة المبنية على الفتح عوض عن يا ، فلا تجامعها إلاّ شذوذا ، وله ثلاثة استعمالات : النداء ، الاستثناء ، والجواب كنعم للاستظهار ، وتقوية ماهو ضعيف عند المتكلم ، إشارة الى أنّه محتاج الى معونة الله بدليل أنّه قد ورد في الحديث (١) ، وكلام فصحاء العرب فليس بمولّد كما توهم .

كما يستند الى الحديث في بيان الاستعمال اللغوى ، قال الشهاب : —

(لعلّ : تكون للترجي وللتوقع وللتبعيد كما تقول العرب : "لعلّك تفعل كذا" لمن لايقدر عليه " ، فالمعنى لاتترك ، وقيل : إنّها للاستفهام الإنكارى كما في الحديث "لعلّنا أعجلناك" (٣)) .

وقد يستدل بالحديث أيضا على صحة أسلوب حُكِمَ عليه بالخطأ اعتماداً على كلام رسول الله — قال الشهاب (٤) : —

("بضعة وثلاثون" ونحوه استعمال فصيح صحيح (٥) ، وَرَدَ في الحديث الصحيح ، قال الجوهرى : (إذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع وعشرون (٦) ، وهو خطأ منه ، فإنّ أفصح الفصحاء وهو النبى صلى الله عليه وسلم تكلّم به (٧) ، ولا عبرة بكلام أبى حيان هنا .

---

(١) وهو (اللهمّ إنا نعوذ بك من عذاب القبر) صحيح البخارى ٢ : ٢٣ ، الجامع الصغير ١ : ٥٧ ، وهو جزء من حديث معاوية وابن حنبل .

(٢) العناية ٥ : ٧٨ .

(٣) لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة إلاّ البخارى فهو فيه ١ : ١٣٧ رواه سعيد الخدرى (كتاب الوضوء) كما لم يذكر في الفائق وذكر في المغنى بدون توثيق .

(٤) العناية ٥ : ٧٨ . (٥) أنظر الجامع الصغير للسيوطى ١ : ٤٥ ط صبيح ١٩٢٦ م

(٦) الصحاح ٣ : ٧٣٧ بيروت والنقل غير سليم ونصه (فإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لاتقولوا بضع وعشرون) . (٧) الارتشاف باب العدد مخطوط ١٤٠ . المنصورة

كما يؤيد المعنى اللغوى بالحديث الشريف قال الشهاب : (١) (بسط . ضد القبض ويكون بمعنى السرور . ومنه قولهم : البسط صدف . وفى الحديث : " فاطمة بضعة منى يبسطنى مايبسطها . ويقبضنى مايقبضها (٢) معناه يسرنى مايسرها . ويسوئنى مايسوءها لأن الإنسان إذا سر انبسط وجهه . واستبشر . ولذا يقال : انبسط اليه إذا أظهر البشر . وفى ضده يقال : انقبض .

ومثله كلمة (طوباك إن فعلت كذا) (٣) .

قال ابن الأنبارى فى الزاهر : هذا مما تلحن فيه العوام . والصواب: طوبى لك . قال تعالى : (طوبى لهم وحسن مآب) (٤) .

قال الشهاب : (قلت : وقد وقع فى الحديث فى الجامع الكبير " طوباك " بمعنى طوبى لك " فإذا صح . فلا عبرة بهذا . وهو ماروا الديلمى . لما مات عثمان بن مظعون قال النبى صلى الله عليه وسلم (طوباك ياعثمان . لم تلبس الدنيا ولم تلبسك) (٥) والقياس لا يأباه) .

كما يستدل أيضا بالحديث على إثبات فعل . حكم الصرفيون بموته وعدم وجوده . وذلك الفعل (ودع) بمعنى ترك فليس مهملاً . وفى الحديث (لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات (٦) وأيضا (إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء فحشه) (٧) .

---

(١) شفاء الغليل ٤٨ . (٢) الجامع الصغير ٢: ٧٣ عن المسور .

(٣) شفاء الغليل ١٣١ . (٤) الرعد ٢٩ .

(٥) فى الجامع الكبير للسيوطى رواه الديلمى والكتاب مخطوط باب (فضل الصحابة) .

(٦) النهاية لابن الأثير ٤: ٣٤٥ عن عائشة والجامع الصغير ٢: ١٣٩ .

(٧) صحيح البخارى ٨: ٢١ .

وقد يحسم القضية المختلف فيهما بالحديث الشريف باعتباره الأصل الثانى بعد كتاب الله تعالى فى الاستدلال ، معتمدا على عمقه فى الفهم :ـ

قال الشهاب :ـ (١)

يرد على الحريرى القائل : فيستعملون سائرًا بمعنى الجميع ، وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى ، ـ فيقول الشهاب (ردًا عليه محددًا المعنى المراد منهما والصحيح أنَّ (سائر) يستعمل فى كل باق قلّ أو كثر لإجماع أهل اللغة على أنَّ معنى الحديث : إذا شربتم فأسئروا (٢)) أى أبقوا فى الإناء بقية .

وقد يعتمد على الحديث الشريف فى تحديد اللفظ وبيان الصحيح فيه فيرد على الحريرى القائل : (ويقولون عن تغير وجهه من الغضب (تمغّر وجهه) (٣) بالغين المعجمة والصواب بالعين المقفلة .

فيقول الشهاب : (فى الحواشى الرواية فى الحديث على ماذكر (٤) ، ثم إنَّ من استعمل هذه اللفظة بإعجام الغين ، قصد تشبيه الوجه المحمَرّ غضبًا بالمطلىّ بالمغرة ، فله وجه صحيح كما يقال : تحمّم وجهه إذا اسودّ كأنه سوّد بالحمم .

أقول : (ضعف الطالبُ والمطلوبُ إذ لم يصيبا فى إنكار الإعجام ، وقد ورد ذلك فى الحديث الشريف ، وأثبته الثقات ، قال فى النهاية الأثيرية فى الحديث (٥) (هو الامغر أى الأحمر مأخوذ من المغرة ، وهو هذا المدر الأحمر ، الذى تصبغ به الثياب .

---

(١) شرح درة الغواص ٩ ، ١٠ . (٢) النهاية لابن الأثير ٢ : ٣٢٧ وكلام الحريرى فى الدرة ص ٤ـ ٧ . (٣) الدرة ط نهضة مصر ٣٣ .

(٤) شرح درة الغواص ص ٥٠ .

(٥) ٢ : ٣٤٥ والنقل سليم .

وقيل : أراد الأبيض لأنهم يسمون الأبيض أحمر ، ومنه حديث الملاعنة[(١)] : أن جاءت به أميغر ، وفى حديث يأجوج ومأجوج ، فخرت عليهم متعفرة دما أى محمرة .

ويستدل بالحديث على صحة الجمع فيرد على الحريرى القائل[(٢)] (ويقولون فى جمع حاجة حوائج . فيوهمون فيه)[(٣)] فيرد عليه الشهاب قائلا : -

(إن حوائج كثر استعماله فى الكلام الفصيح الصحيح كقول النبى صلى الله عليه وسلم " استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها "[(٤)] ، وفى الحديث أيضا : (أطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه)[(٥)] .

فظهر لك أن الشهاب يجعل الأحاديث النبوية أساسا كبيرا للاستدلال بها فى النحو والصرف واللغة - وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى .

وأرى : أن الشهاب فى استدلاله بالحديث الشريف وتطبيق ذلك عمليا فى كتبه المختلفة جدير بالتقدير وبعد النظر ، حيث جعل الحديث فى الاستشهاد بعد القرآن الكريم ، وقد سار على طريقه تلميذه عبد القادر البغدادى حيث قال فى الخزانة[(٦)] بعد أن استعرض الآراء فى الاستدلال بالحديث : " وقد رد هذا المذهب الذى ذهبوا اليه البدر الدمامينى ، ولله دره ، فإنه قد أجاد فى الرد ، بناء على أن المطلوب فى هذا الباب غلبة الظن التى هى مناط الأحكام الشرعية ، وكذا مايتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن فى ذلك كله كاف " .

---

(١) البخارى ٧ : ٧٠ وفى فصيح ثعلب ٩١ .

(٢) درة الغواص ٧٠ ، ٧١ . (٣) شرح الدرة ٨٥ . (٤) الجامع الصغير ١ : ٤٣ . (٥) المرجع والصفحة السابقة . (٦) ١ : ١٤ هارون .

وما أجمل عبارة الميمنى (١) : ـ

النقل بالمعنى شىء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب ، بل إنّ تعدد الروايات فى بيت واحد من هذا القبيل ، زد على ذلك ماطرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق مثل : ابن دأب ، وابن الأحمر ، والكلبى ، وأضرابهم ، ورواة الشعر أيضا فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم ، على أنّ المسلمين فى القرون الأولى ، كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظه ، والتثبت فى روايته ، وقد قيّض الله لأحاديث رسوله من الجهابذة النقّاد ، من نفى ما كان فيه من شبهة الوضع ، والانتحال ، وهذا حُرِمَ الشعرُ مثله) .

وادّعاء اللحن فى الحديث دعوى لاتُسقِطُ الاستدلال به جملة ، فاللحن فى أحاديث قليلة ، لاتجاوز الأربعين ، وأما الآلاف الباقية ، فهى صحيحة سليمة فيبقى الاستشهاد بها قائماً ، ولم كان اللحن فى الأحاديث سببا فى منع الاستشهاد بها ؟ وقد وقع مثله أو يزيدُ فى الشعر ، ومع ذلك بقى الاستدلال به ، اللهم إنّه تعسف فى الحكم ، وبعد عن النَصَفَة .

ويقول ابن الطيب المغربى فى ذلك (٢) : ـ

(إنّ صحيح البخارى مع أنّه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا ، بالمكرر ، فإنّ التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لاتكاد تبلغ الأربعين) .

ويقول المرحوم طه الراوى (٣) : ـ

(والقول بأنّ فى رواية الحديث أعاجم ليس بشىء ، لأنّ ذلك يقال فى رواة الشعر والنثر

---

(١) هامش الخزانة ١ : ٩ هارون . (٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٣٨٣ ط وزارة الثقافة العراقية ١٩٨١ م .

(٣) رسالة ابن جنى النحوى د / السامرائى طـ بغداد ١٣٨٩ هـ .

اللذين يحتج بهمسا ، فإنّ فيهما الكثير من الأعـاجم ، وهل فى وسعهم أنْ يذكروا لنـا محدِّثا ممن يعتد بـه يمكن أنْ يوضع فى صَفّ حمّـاد الراوية الذى كان يكذِب ويلحَـن ويكسـر ، ومع ذلك لم يتورّعْ الكوفييون ، ومن نهج نهجهم عن الاحتجاج بمروياته ، ولكنهم تحرّجوا فى الاحتجاج بالحديث ، ثم لو وصل الأمر برواة الحديث الى هذه الدركة مـن الجهل بالعربيـة سليقـة وصناعة لمـا صَحّ الاحتجاج بمروياتهم فى الشريعة ، يجهلـون العربيـة من طرفيها ، ولم يقل بذلك قـائل) .

وقـال الإمام النووى فى أول شرحه : على صحيح مسلم (١) (لاخلاف فى منع رواية الحديث بالمعنى ، لمن لم يكـن خبيـرا بالألفـاظ ومقاصدها ، عـالمـًا بما يحيل المعانى ، أمّا من كـان كذلك فالصواب الجواز) .

والخلاف فى جواز النقل بالمعنى هو فيما لم يـدَوَّنْ ، وأما مادُوِّنَ ، وحصِّل فى بطـون الكتب ، فلا يجوز تبديل ألفـاظه بلا خـلاف ، هذا مع العلم بأنّ تدوين الأحاديث ، وكثيـرا من المرويـات ، جرى فى الصدر الأول قبل فسـاد اللغـة ، كما أنّ صيغ الأذكار والعبـادات ، والأدعيـة ، والأحـاديث التى سارت مسير الأمثال ، والأحاديث التـى تضرب للدلالـة على فصـاحة النبى صلى الله عليـه وسلم أو أنّه ارتجلها ابتداء ، والكتب التى بعث بها الرسول الى الملوك والأطراف ، والعهـود المدونة لايكون أى احتمال للتبديل والتغييـر (٢) .

---

(١) التجريد الصريح ١ : ٦ فتح المهدى طـ صبيح ١٩٢٦ م .

(٢) القواعد النحوية ص ١٩٤ ، ونظرات فى اللغة والنحو ص ٢٢ طـ بيروت ١٩٦٢ م .

هذا وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاحتجاج بالحديث الشريف ، وخلاصة رأيه هى :(١) ـ

" اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية ، بجواز روايتها بالمعنى ، ولكثرة الأعاجم فى روايتها ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة مبينة فيما يأتى :ـ

١ ـ لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ ـ يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى : ـ

أ ـ الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب ـ " التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

جـ ـ " التى تعد من جوامع الكلم .

د ـ كتب النبى صلى الله عليه وسلم .

هـ ـ الأحاديث المروية ببيان أنه عليه الصلاة والسلام كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ " التى دَوَّنها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز ـ " التى عرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل : القاسِم بن محمد ، رجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .

كما جاء فى مجلة المجمع " وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث فى اللغة ، عَدُّوه فى الأصول التى يرجع إليها فى تحقيق الألفاظ ، وتقرير القواعد ، ومن عرف بهذا المذهب محمد ابن عبد الله المعروف بابن مالك ، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام ،

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٤ : ٧ .

وعُدَّ من أصحاب هذا المذهب : الجوهرى ، وابن سِيدَه ، وابن فارِس ، وابن خَروف ، وابن جنى ، وابن برِّى ، والسهيلى "(١) .

وأرَى : ـ أنَّ قرار المجمع السابق بهذا التقييد الشديد في الاستدلال بالحديث الشريف حصيلته منع الاستدلال بالحديث ، إلاَّ فى الحدود النادرة وبهذا الرأى ضيَّع على اللغة والنحو والصرف ، ثروة كبيرة ، كانوا فى أمس الحاجة اليها ، فالأولى الإباحة الكاملة للاستدلال بالحديث المُدَوَّن .

وقد استدل سيبويه بالحديث فى كتابه ، وإنَّ كان قليلاً مثل : ـ

١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنَّ اللهَ يَنْهاكم عن قِيلَ وقَالَ)(٢) .

٢) " " " " " " (إِنِى عبدُ اللهِ آكلا كما يأكلُ العبدُ ، وشاربًا كما يشربُ العبدُ)(٣) .

٣) " " " " " " (سبوحًا قدوسًا ، ربِّ الملائكةِ والروح)(٤) .

---

(١) مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٣ : ١٩٩ .

(٢) هذا الحديث فى كتاب سيبويه ٣ : ٢٦٨ . هارون وهو فى اللسان ٣٧٧٨ الحديث بلفظ الماضى (قول) وأوفى المادة حقها إعرابًا ومعنى ، وفى الطبرانى فى الكبير عن ابن عمر والبخارى باب النهى عن القيل والقال .

(٣) هذا الحديث فى كتاب سيبويه ٢ : ٨٠ فى باب (ماينتصب لأنه خبر ، المبنى على ماهو قبله من الأسماء المبهمة) ، فى البيان ٢ : ٣٠ بلفظ آكل وأشرب ، وفى كتب السنن آكل كما يأكلُ العبدُ ، وأَجلِسُ كما يجلس العبد . أخرجه ابن سعد فى طبقاته ١ : ٣٨١ ط بيروت ، وفى الجامع الصغير ١ : ٣٧١ .

(٤) فى كتاب سيبويه وذلك فى باب (أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) وهذا فى صحيح مسلم ٢ : ٥١ ط دار الخلافة وسنن أبى داود ١ : ٣٢٥ والنسائى ١ : ١٦٠ ، ١٦١ والحديث من أدعية الركوع . ط مصر . ١٣١٢ هـ .

٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كُلّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة ،حتى يكونَ أبواه هما اللذان يُهوِّدانه ، ويُنصِّرانه) (١) .

٥) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من أيامٍ أحبَّ الى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة) (٢) .

٦) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فبها ونِعْمَتْ) (٣) .

٧) قال عمر رضى الله تعالى عنه (ونخلعُ ونتركُ من يفجرك) (٤) .

فإنّ سيبويه قد استدل بهذه الأحاديث ،وإنْ كان عددُها قليلاً ، والقضية تثبت ولو بحديث واحد (٥) ، ومما تجدرُ ملاحظته ، أنّ سيبويه - رحمه الله - قد جاء بحديث "ونخلع"

---

(١) هذا الحديث في الكتاب في باب مايكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن ، ٢: ٣٩٣ وهو في صحيح البخارى كتاب الجنائز ٢: ٩٥ وفي سنن أبى داود باب القبر ٣٦٦ ، والترمذى كتاب القدر ٣: ١٩٧ والموطأ ٢٤١ وفيض القدير ٥: ٣٣ .

(٢) هذا الحديث في الكتاب ٢: ٣٢ في باب مايكون من الأسماء صفة مفردا ، وليس بفاعل ولا صفة مشبهة بالفاعل ، كالحسن وأشباهه . وهو في الترمذى ٢: ٥٨ بلفظ آخر (ما مِنْ أيامٍ أحبَّ أنْ يتعبدَ له فيها من عشر ذى الحجة) وابن ماجه ١: ٥٥ برقم ١٧٢٧ وقال عنه: إنّه حديث ضعيف وفيض القدير ٤٧٤ ، ٤٧٥ وابن حنبل ١٠ - ٦٥٠٥ بنص ما من أيام أحبَّ الى الله العملُ فيهن من هذه الأيام) .

(٣) هذا الحديث موجود في الكتاب ٤: ١١٦ وهو جزء من حديث رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمزى ص ٢٨٦ فتح المبدى ونص الحديث (من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ ومن اغتسل فالغسلُ أفضلُ) .

(٤) هذا جزء من القنوت المنسوب الى عمر الإقناع ص ٢٥ .

(٥) هذا قول أستاذنا الدكتور/ إبراهيم البسيونى . وهو قول حق .

بعد القرآن مباشرة ثم أورد الشعر بعد ذلك ، وأبو حيان ناقض نفسه واستدل بالحديث وادعى أنَّ الفرَّاء منع ذلك ، والواقع أنَّه استدل بالحديث ، بل نجد كثيرًا من المتأخرين يستدلون بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن يطالع كتب النحاة من الأندلسيين وغيرهم يجدها مملوءة بالأحاديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصّقلّي والغرناطي في شرحيهما لكلام سيبويه ، وابن الحاج في شرح المُقَرَّب ، وابن الخبّاز في شرحه ألفية ابن معط ، وأبو علي الشَّلَوْبين في كثير من مسائله ، والسيرافي والصَّفَّار في شرحيهما للكتاب وابن مالك وابن هشام ، وما ادُّعِيَ من منع الاستشهاد بالحديث بدعوى جواز روايته بالمعنى مَرْدُودٌ ، فلسنا في مقام تقرير أحكام شرعية ، وإنَّما ننظر الى ألفاظ الحديث لإثبات اللغة وقواعدها ، والراوي له عربي يحتج بكلامه ، لذلك وجب أَنْ ننظر الى الراوي وزمنه ، فإنْ كان عربيًّا في زمن يحتج به قبلنا الحديث ، وقررنا به الحكم اللغوي ، والنحوي ، وإلا رفضناه .

ونحن نعلم أَنَّ الأحاديث قد دُوِّنَت في الصدر الأول ، وكثرة الرواة عَرَبٌ ، والعناية بالرواية أشدّ ، وأقوى ، وبخاصة أنَّه دِينٌ .

لذلك أرى جواز الاحتجاج بالحديث الشريف وأؤيد الشهاب الخفاجي في رأيه ونظرته .

. . . .

ثـالثا : ـ كـلام العـرب المنظـوم والمنثـور

=============
===========
=========

ويـراد بهؤلاء عرب الجاهليـة ، وهم قبـل الاسـلام ، ومن أدرك العهدين ، ومن كـانوا فى صـدر الاسـلام الى مـا يقـارب النصف الأول من القرن الثانى الهجرى فى الحضـر ، ومنتصف القرن الرابع الهجرى فى البـوادى ، وكانت اللغة نقيـة سليمـة بعيـدة عن اللحن والاختـلاط ، وبعد ذلك اختلفت العلائق ، وفسدت الألسنة ، وهم المولدون المحدثـون .

يقول البغدادى :ـ (١) (فالطبقتان الأوليـان " الجاهليون والمخضرمون " يستشهد بشعرهم إجماعـا ، وأما الثالثة : " الإسلاميون كجرير والفرزدق " فالصحيح صحـة الاستشهاد بكلامهـا " فى اللغة والنحو والصرف " وقد كان أبو عمر بن العلاء ، وعبـد اللـه بن إسحاق ، والحسن البصرى ، وعبد الله بن شُبْرُمَة يلحنون الفرزدق والكميت ، وذا الرمـة ، وأضرابهم ، وكانوا يَعُدّونهم من المولَّدين ، لأَنَّهم كانوا فى عصرهم والمعاصرة حجاب) .

ولم يكن للعرب فى حياتهم الأولى ، وسائل كتابية لتسجيل آثارهم اللسانية ، وتداول ثقافتهم العقليـة والأدبية بصورة واسعة كغيرهم من الأمم ، بل كانوا لأُميتهم يعتمدون على الحفـظ والروايـة ، وساعدهم على ذلك عقولهم اللاقطة الواعية ، وألسنتهم المعبرة ، وتفاخرهـم بالأسلوب وارتفاع شأنهم برفعتـه ، وضعتهم بضعته ، لذلك كانت كل مأثوراتهم ثروتهـم اللغويـة التى كانوا يحتذون بها ، ويفاخرون بها ، ولقد ورث النحاة الأوائل كل ذلـك ، وجاهدوا فى سبيل جمعـه ، ولم يبالوا الشدائد فى سبيلـه مهما كان مكانه ، فهم يطلبون ماسمع من الأعراب فى بواديهم ، ومن الخطباء فى نواديهم ، ومن الشعراء فى قبائلهم .

---

(١) الخـزانة ١ : ٦ هـــارون .

يقول ابن جنى : ـ (أمّا المولّدون فيستشهد بهم فى المعانى ، كما يستشهد بالقدماء فى الألفاظ)[1] .

ولقد حرص النحاة على الأخذ عن القبائل المشهود لهم بالفصاحة ، والبعد عن الاختلاط ، وتهذيب اللهجات المهجورة ، حتى يسلم القانون النحوى شعراً ونثراً من كل مايضعف شأنه ، فأخذوا عن قريش ، قيسٍ ، تميمٍ ، أسدٍ ، هُذيل ، وبعض كنانة ، بعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سكان البرارى القاطنين أطراف الجزيرة كلَخْمٍ وجذامٍ ، ولقد توثّقوا وتثبّتوا فى نقل العربية عن الأعراب ، بل كانوا يمتحنونهم قبل الأخذ عنهم ، وهذا لتوثيق الحكم النحوى بدقة النقل عن العربى ، وسلامة المسموع وهذا مادرج عليه أهل البصرة[2] ، أمّا الكوفة فأخذت عن كل عربى ، ولم تتحرّ كالبصرة ، وسمعت مما صادفها ، فصيحاً وغير فصيح ، فأغربوا فى الإعراب ، وأسرفوا فى التخريج مما جعل العربية تشكو البِطْنَة منه ، وترجو الحَمِيَّة ، وهذا مافتح الباب للشكوى .

يقول البغدادى[3] : ـ

(ذهب الكوفييون الى جواز دخول اللام فى خبر لكنّ ، واحتجوا بقوله : ـ

" ولكنّنى من حبها لعميدُ "[4] .

ولم يَنْشُدْه أحد ممن وثق فى اللغة) .

---

(١) الخصائص ١ : ٢٤٨ النجار . (٢) المزهر ١ : ١٢٠ ، ٣٠٤ ورسالة المعنى والإعراب ص ٥٠ . (٣) الخزانة ١ : ١٦ .

(٤) هذا شطر بيت شاهد للكوفيين على جواز دخول اللام فى خبر لكن ، وهو مجهول ولا يعرف تكملته وهو من الطويل ، والبصريون يمنعون دخول اللام على خبر لكن ، ولا يسلمون بهذا الشطر لأنّه مجهول القائل وقد ذكر فى الخزانة ١ : ١٦ ، ٤ : ٣٤٣ والعينى ٢ : ٢٤٧ والأشمونى ١ : ٢٨٠ .

ويقول يوهان فك في كتابه العربية (١) :ـ

" ثم نسوا أن تقديسهم للأسلاف ربما غلب عليهم في تحري دقة الأمانة العلمية ، فإن مبادئهم أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر ونثر ، لا يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الكلام لشاعر محدث ، أو لشخص لا يوثق بكلامه ، فحاولوا جهد استطاعتهم أن يستشهدوا بالشعر المنسوب الى ذويه ، ويرد البصريون على الكوفيين إجازتهم دخول الكلام على خبر لكنَّ واستشهادهم بهذا الشطر (ولكنني من حبها لعميد) .

لأنَّ هذا البيت لا يعرف قائله ، ولا يعرف الشطر الأول منه ، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عُزِيَ الى مشهور بالضبط والإتقان . هذا حَسَنٌ ، ولكن النحاة لم يَجْروا على هذه القاعدة دائمًا ، فقد استثنوا من هذه القاعدة خمسين بيتا ذكرها سيبويه ، هي من أصح الشواهد ، اعتمد فيها خَلَفٌ عن سَلَفٍ ، وسيبويه راويها رواية ثقة .

إذا كان سيبويه راوية ثقة ، أفطمأنوا الى أنَّ سيبويه قد أخذ عن ثقات كذلك ؟ ألم يأخذ عن رواة عصره ، ولا يخلو من الوضَّاع والكذَّاب ؟ ولم نذهب بعيدا ؟ أليس القدماء قد أشاروا الى أنَّ بعض الرواة قد دَسُّوا على سيبويه بعض أبيات انتحلها له .

قال اللاحقي : سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال (فَعِلٌ) قال : فوضعت له هذا البيت :

حَذِرٌ أمورًا ، لا تَضِيرُ وآمِنٌ ∴ ماليسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ (٢)

---

(١) العربية ص ٦١ . (٢) هذا البيت من الكامل للاحقي ، وهو في معجم الشواهد ١ : ١٨٩ والكتاب ١ : ٥٨ ، والمقتضب ٢ : ١١٦ والخصائص ٢ : ٥٤٣ ، وابن يعيش ٦ : ٧١ ، والخزانة ٣ : ٤٥٦ ، والعيني ٣ : ١٠٧ ، والجمل للزجاجي ١٥٥ . وشاهده : حذر أمورا : حيث أعمل صيغة المبالغة حذر في المفعول به ، أمورا .

ومع ذلك فقارئ كتب النحو يعثر على البيت شاهداً على إعمال فَعِلٍ يَنقله خَلَفٌ عن سلف مع الإشارة الى أنَّه منتحل ، وضعه اللاحقى لسيبويه) .

وأرى : ـ أنَّ كلام يوهان السابق ، يؤيد آراء العلماء فى التحرى والدقة ، للبعد بالشواهد عن الكذب والانتحال ، وسيبويه كانت أبياته أصحابها معروفة عنده ، أو قديمة العهد فاعتمد على شيوخه فى النقل ثقة فيهم ، وأخذ عنه العلماء لتوافر الأمانة والثقة به ، ثم ابتدأ بعده البحث فى أسماء أصحابها ، حتى عَثروا على أغلبها ، وما بقى إلَّا خمسون بيتا مجهولة القائل ، وقد عثر على أصحاب بعضها بعض العلماء ، حتى اكتمل عقد شواهده سليمًا أمينًا، وهذه همة مشكورة .

وكلام العرب هو المنهل الذى استمد منه العلماء ، وما نقلوه عنهم من شعر ونثر ، وقد ذكروا فى كل ماجمعوه من مصادره المختلفة ووجدوا فيه ، المطَّرد ، والغالب ، والكثير ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، والضعيف ، والضرورة ، واستنبطوا قواعدهم من الأساليب ، وتوسعوا فى التعليل حتى أصبح علمًا واسعًا زاخرًا بموضوعاته وقواعده .

ولقد صدق العلاَّمة " دى بور " (١) حين قال : ـ

(علمُ النحو أثرٌ رائعٌ من آثار العقل العربى ، بما له من دقة الملاحظة ، ومن نشاط فى جميع ماتفرق ، وهو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أنَّ يفخروا به) .

قال السيوطى (٢) : (إنَّه لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرف قائله ، مخافة أنْ يكون من المولَّدين ، أو ممن لايوثق بفصاحتهم ، ولأنَّ الجهل بالناقل ، يوجب الجهل بالعدالة ،

---

(١) تاريخ الفلسفة فى الاسلام ترجمة أبى ريده ص ٤٠ .

(٢) المزهر ١ : ٨٥ والاقتراح ٣٧ .

والكوفيون يحتجون بأبيات لم يُعرَفْ قائلها) .

ونقل صاحب المواهب الفتحية (١) : ـ (أنه إذا صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلّا لا يُقبل ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، مع أنّ فيها أبياتا جُهِلَ قائلوها) .

وقد وقف صاحبنا الشهاب مما يروى من كلام العرب موقف البصريين ، فلا يأخذ بالشاذ والنادر ، ولا يقيس عليه ، وإنّما يعتمد على الدليل القوى المعروف صاحبه بل قد يجتهد فى الرواية ، ونسبة الأبيات الى أصحابها ، ولا يستدل بكلام المولّدين فى إثبات اللغة أو فى قواعد النحو على وجه العموم ، وإنّما يستشهد بكلامهم فى المعانى ـ وهذه أمثلة تُوَضِّح ماقلناه : ـ

قال الشهاب (٢) : ـ (فى هذا البيت ...

أفادتكم النَّعماءُ منى ثلاثةً ... يَدِى ولسانى والضميرَ المحَجَّبا (٣)

هذا البيت لم يذكر أصحاب الشواهد قائله ، ولا ماقبله ولا مابعده ، وفى بعض الحواشى أنّه لأعرابى ، أتى عليا رضى الله عنه ـ سائلاً ، فأعطاه درهماً ، فلما استقلّه ولم يكن عنده غير درع له ، ناوله إيّاه ، فامتدحه بشعر هذا من جملته (ولست على ثقة منه) وبذلك لم يستدل به وأعرض عنه ، بعد عرضه لعدم معرفة قائله .

بل قد تبلغ به الدقة فى تعيين صاحب الشاهد مبلغاً كبيرًا ، فمثلا يعلق على كلام البيضاوى (٤) (فيوما نُساءُ ويوما نُسَرُّ) .

---

(١) ١٠ : ٥٥ . (٢) العناية ١ : ٧٧ .

(٣) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من الطويل ، وقد استشهد به للدلالة على تَحَرّى الشهاب فى نسبة الأبيات .

(٤) هامش العناية ٣ : ٦٥ .

قـال الشهـاب :(١) ـ

(ينصب يوما ، والذى ذكره النحاة رفعه ، وذكر الزمخشرى أنّه من شعر النَّمِر ابن تَوْلب ثم رواه مرفوعا ، وأنشده ابن مالك : ـ

فَيَوْمٌ علينا ويَوْمٌ لنا ... ويَوْمٌ نُسَاءُ ويَوْمٌ نُسَر (٢)

على أنّ يوم ، ويوم مرفوعان بالابتداء ، وتقدير الوصف أى يوم لنا ، ويوم علينا ، والعائد من الخبر محذوف ، قال : والبيت لامرئ القيس .

ويعلق الشهاب على ماسبق قائلا : ـ

وفيه خلط فى الرواية ، فإنّ المصراع الأول لامرئ القيس من قصيدة معروفة ، وقد أشار الى ذلك ابن مالك ، والنِّحْرِيرُ لم يتأمل كلامه) .

فظهر لك تحقيقه فى قائل البيت ، وبيان صاحبه الحقيقى كما مضى .

ويستشهد بكلام المتأخرين فى المعانى ، قال الشهاب : ـ

(قال البحترى : ـ فى مدح رجل ، وهو ممن يستدل بكلامه فى المعانى : ـ (٣)

حَازَ شُكْرِى وللرِّيَاحِ اللَّواتى ... يَجْلِبُ الغيثَ مِثْلَ مَدْحِ الغُيُوم

---

(١) العناية ٣ : ٥٦٠ . (٢) هذا البيت من المتقارب ، وهو للنَّمِر بن تَوْلَب . فى الكتاب ١ : ٨٦ ، والعينى ١ : ٥٦٥ ، والهمع ١ : ١٠١ ، ٢ : ٢٨ ، والدرر ١ : ٧٦ و ٢ : ٢٢ والشاهد فيه : بيان أنّ الشهاب يحقق فى الرواية ، وينسبها الى أصحابها .

(٣) فى العناية ١ : ٧٦ والبيت فى ديوان البحترى المجلد الرابع ٢٠٧٣ ط دار المعارف ، ورواية حَمْدِى بدل شُكْرِى ، ومدح ، والشاهد : استشهاده بكلام المتأخرين فى المعانى ـ وهو من بحر الخفيف .

وتراه قليلا مايستدل بكلام المتأخرين فى اللغة (١) قال : ـ

(وأنكر بعضهم أنموذج لأنّ المعرب لا يزاد فيه ، قال الشهاب : وماذكروه ليس بصحيح ، ألا تراهم قالوا : فى تعريب هِلِّيلَة : إِهْلِيلج ، كما أوضحناه فى شفاء الغليل (٢) ، نعم هو أفصح كما فى شعر البحترى : ـ

أو أبلق يلقى العيون كما بدا ... من كل شىء مُعْجِبٍ بنموذج (٣)

كذلك استدل بالنثر الوارد عن العرب الفصحاء إذا صدر عن ثقة عدل ، فمثلا : جاء فى شرح معنى لغوى بالوارد فى قوله تعالى : (مذءوما مدحورا) (٤) قال الشهاب (٥) : (فى فعله لغتان : ذأمه يذأمه بالهمزة كرأسه يرأسه ، وذامه يذيمه ، بالألف كباعه يبيعه ، ومصدر المهموز كرأس ، ومصدر المعتل ، ذام كقال ، وبهما روى المثل (لن تعدم الحسناء ذاما) (٦) .

ومثل ذلك أيضا فى اعتماده بكلام العرب الفصيح ردّا على ماقال الحريرى (٧) : ـ

(ويقولون فلانٌ يستاهل الإكرام ، وهو مستاهل للإنعام ، ولم تسمع هاتان اللفظتان فى كلام العرب ، ولاصوّبهما أحدٌ من أعلام الأدب) .

فيرد الشهاب عليه قائلا (٨) : ـ

(بأنّ كلامه خطأ وينقل عن ابن منظور ماروى من كلام العرب قائلا (٩) : " فى لسان العرب

---

(١) العناية ٥ : ٧٨ . (٢) ص ٢٠٧ . (٣) البيت فى ديوان البحترى ص ٤٠٤ ج١ وهو من الكامل اللغة : الأبلق : ماارتفع التحجيل فيه الى الفخذين والنموذج : المثل فارسى معرب والرواية بلون بدل شىء والشاهد : استشهاد الشهاب على صحة الكلمة لغويا بكلام المتأخرين . (٤) الأعراف ١٨ . (٥) العناية ٤ : ١٥٦ .

(٦) المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ص١٥٣ رقم ٣٤٩٧ وشاهده : الدلالة على أن فى الفعل لغتين ذأما . ذآما . (٧) درة الغواص ١٣ ، ١٤ . (٨) شفاء الغليل ٢٣ .

(٩) ص ١٦٤ (أهل) والخفاجى نقل أغلب العبارة بالمعنى ونقله سليم .

قال الأزهري : وخطأ بعضهم من قال يستاهل بمعنى يستحق ، وانما استفعال من الإهالة ، وهي الشحم المذاب ، وأما أنا فلا أنكره ، ولا أخطئ من قاله : لأني سمعت أعرابيا فصيحا من بني أسد يقول : لرجل شكر عنده يدا أولاها : تستاهل يا أبا حازم ما أوليت . بمحضر جماعة من الأعراب ، وما أنكروا عليه قوله " .

فإذا استعمل استاهل بمعنى صار أهلا ، كان جائزا قياسا مع أن السماع فيه ثابت عن كثير من الثقات ، فثبت أنه مسموع فصيح ، ومقيس صحيح ، فلا عبرة بإنكاره ، وتكثير السواد بأسطاره) .

ويقول أيضا مستدلا على المعنى اللغوي بالكلام الوارد عن العرب الفصحاء فيقول : (فلان حلس بيته لمن لا يخرج منه بدليل قول أبي بكر – رضي الله عنه – (١) " كن حلس بيتك ، حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية " .

وقد يفرع من كلام العرب الوارد أسلوبا صحيحا أو مفردا لغويا يحدد معناه فيقول: (٢)

(حلقي : بفتحتين . بمعنى مفعول هكذا استعمله المولدون في أشعارهم ، فالحلقي الذي في ذكره فساد ، ولا يقبل من أجله أن ينكح ، لكنه ينكح ، وهو مأخوذ من قول العرب : (حلق الحمار يحلق حلقا اذا أصابه داء في قضيبه ، فربما خصي ، وربما مات .

---

(١) أنظر نسيم الرياض ١ : ٢٥٩ ط بيروت .

(٢) شفاء الغليل ص ٧٠ .

وهو يؤمن بأنّ القواعد لاتستنبط إلاّ من الكثير الوارد عن العرب وإلاّ حكم عليه بالشذوذ، والندرة يقول :[1] -

قال تعالى : (أَلَسْتُ بربكم ؟ قالوا بلى)[2] - وبلى جواب ألست بربكم .

وقيل عليه إنْ صح ذلك عنه، ففيه أنّ النفي صار إثباتا فى تقدير التقرير، فكيف يكون كفرا، وإنّما المانع من جهة اللغة، وهو أنّ النَّفْيَ إذا قُصد إيجابه . أجيب ببلى، وإنْ كان مقرراً، بسبب دخول الاستفهام عليه، تغليبًا لجانب اللفظ، ولا يراعى المعنى إلاّ شذوذا كقوله : -

أَليسَ الليلُ يجمع أمَّ عمرو ... وإيّانا فذاك بنا تَدَانى[3]

نَعَمْ، وأرَى الهلالَ كما تراه ... ويعلوها النهارُ كما عَلا نى

فأجاب : أليس، بنعم مراعاة للمعنى، لأنّه إيجابٌ .

---

(١) العناية ٤: ٢٣٤ . (٢) الأعراف ١٧٢ .

(٣) هذان البيتان فى معجم الشواهد ١: ٤٠٥ ونسبه لجَحْدَرٍ بن مَالِك اللّص وهو من بحر الوافر، والبيت فى أمالى القالى ١: ٢٨٠، ٢٨١ والمقرّب ٦٤ والخزانة ٤: ٣٨٤، والمغنى ٣٤٧ . والشاهد فيهما :أجاب بنعم بعد أليس، وحقها باعتبار اللفظ بلى، ولكنه راعى المعنى .

رابعا : القيـــــــــاس

حَرِيٌّ بنا أَنْ نُحَدِّدَ معنى القياس المقصود هنا ، لنرى موقف صاحبنا منه وهل تأثَّر بالمدارس النحوية المختلفة التي كانت تؤثر القياس ، في قضايا النحو المتعددة .

فالقياس عند قدماء المناطقة : هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم[1] له أو نفيه عنه بأمر جامع بينهما .

ويرى فَنْدريس : أَنَّه العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا[2] تبعًا لأُنْموذَجٍ معروفٍ .

ويرى أستاذنا الشيخ الخضر حسين أَنَّه : البحث في معاني الألفاظ[3] العربية وأحكامها .

وكل من المدرستين : البصرية والكوفية أيَّدَتْ القياس ، وحَكَّمَتْه في كثير من القضايا النحوية ، يقول دي بور : "سمي نحاة البصرة أهل المنطق تميزًا لهم[4] عن نحاة الكوفة) .

ويقول ابن دُرُسْتَوَيْهِ[5] : ـ (كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلا ، ويقيس عليه ، ونسبوا إليه أنه قال : ـ

إِنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ ... وبه في كلِّ علمٍ يُنتفَعْ[6]

---

(١) متن السُّلَّم للأخضري ص ٥٥ ط العامرة ١٣١٤ هـ وحاشية الباجوري على السلم ص ٥٥ . (٢) اللغة ت القصاص والدواخلي ٢: ١٠ .

(٣) القياس ٢٥ ط القاهرة ١٣٥٣هـ . (٤) الفلسفة الاسلامية ٣٨ ت أبي ريده .

(٥) البغية ٣٣٧ . (٦) معجم الأدباء ١٣ : ١٩١ .

فالبصريون يقيسون اللفظ بأمثاله فى حكم مثبت لهما باستقراء الكلام العربى الفصيح ، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير ، والنسب ، والجمع ، فيتكون من الوارد السليم قاعدة تخول المتكلم الحق فى أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ماينطق به من أشالها ، أو يعطى حكما ثبت لغيرها المخالف لها لوجود المشابهة بينهما من بعض الوجوه ، كإجازة البصريين ترخيم المركب المزجى قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث (١) أو إجازة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التى ولدت فى سرور أى ولدت فيها ، وجاز لك أن تقول : هذه الورقة تساوى درهما (٢) ، أى الورقة منه ، وهو ماسماه الشيخ الخضر بالقياس الأصلى ، والقياس التمثيلى .

ويقيسون على القرآن الكريم ، ثم اللغات المختلفة قال ابن جنى : (٣) —

(اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ) .

وموقفهم من القياس على الشاذ ، بأن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه مطلقا ، فسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ، ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ماكان من نوعه وذلك مثل شنأى فى النسبة الى شنوءة (٤) ، فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعله أصلا يقيس عليه كل ماكان من نوعه ، وخالفه الأخفش ، وأخذ بالأصل الأول للنسب ويؤيد سيبويه قياسه فعولة على فعيلة ، فإن كان الوارد يخالف القياس والسماع فلا عبرة به مثل : هداوى جمع هدية ، فلا تجعل قياسا فى كل ماكان لامه ياء .

---

(١) الشافية ٢: ٢٤ . (٢) الأشمونى ١: ٨٠ . (٣) الخصائص ١: ٣٥٧ .

(٤) الشافية ٢: ٢٤ ، ٢٥ وهامشها والقياس اللغوى ٣٩ .

إذْ المسموع والقياس بقاء الياء ، وإنْ ورد ألفاظ معدودة مخالفة للقياس كثيرا مثل : استصوب ، استحوذ ، وَرَدَ موافقها بقلبها ألفا : استحاذ . فأنت مخيّر بين الأمرين ، والأَوْلَى اتّباع السماع ، فإنْ كان الواردُ مخالفًا للسماع ، وموافقا للقياس مثل : (عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسا[(١)]) وقفنا عند حدود المسموع في المثال فقط ، وسرنا على الباقي في طريق القياس .

أمّا الكوفيون : فيعتمدون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويقيسون عليها مثل قياسهم التفضيل مما دلّ على الألوان مثل : أبيض وأسود . اعتمادًا على قول الشاعر : —

جَارِيَةٌ فى دِرْعِها الفَضْفَاضِ ... أبيضُ من أختِ بنى أَباضِ[(٢)]

كما أنّ الكوفيين يكتفون فى بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين أينما اتفق صاحبها ، وقد يعتمدون على الشعر المجهول القائل ، أو لا ينطق العربية فصيحًا .

---

(١) هذا مثل فى الميدانى ١ : ٤٢٤ وهو من كلام الزبّاء ، وفى اللسان (غور . بأس) وفى الكتاب ١ : ٥١ هارون والغوير: ماء لكلب بالسماوة ، والأبؤس : جمع بؤس وعسى مثل كان . ويضرب للرّجل: بأنّ الشر قد يأتى من قِبَلِك .

(٢) البيت من الرجز لرؤبة فى الخزانة ٣ : ٤٨٣ والكافية ٢ : ١٩٩ وابن يعيش ٨٤٧ ، ١٠٤٦ ، واللسان (ب ى ط) والميدانى ١/ ٨١ ، والانصاف ١٥٠ والدرع القميص والفضفاض الواسع وبنى أباض قوم اشتهروا ببياض ألوانهم والشاهد : مجىء أفعل التفضيل من أبيض شاهدا للكوفيين وهو شاذ عند البصريين أو صفة مشبهة . أنظر الأشمونى فى اختلاف البلدين فى عمل أمثلة المبالغة ٤ : ٦١ .

ولذلك اختلفت أنظار الفريقين في القياس ، هذا يعمل أمثلة المبالغة كالبصريين وذاك يهمل عملها ، ولكل وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيهَا .

ولنرجع الى صاحبنا الشهاب لنرى موقفه ، هل كان يعتمد على القياس في النحو أَوْ لا ؟ .

أَوَّلاً :ـ يقول الحريري : (١) (ويقولون مافعلتُ الثلاثة الأثواب فيعرفون الاسمين ، ويضيفون الأول منهما من الثاني ، والاختيار أَنْ يعرف الأخير من كل مضاف) .

فيرد عليه الشهاب قائلا : (٢) (هذا ليس بممنوع ، يدل عليه قوله : والاختيار قال في التسهيل : (٣) " إذا قصد تعريف العدد ، أدخل حرفه على الآخر إِنْ كان مضافا أو علمًا شذوذا لاقياسًا خلافا للكوفيين " وهو يصح أَنْ يقال :ـ الألفُ درهمٍ ، بتعريف المضاف فقط ، حكى ابن عصفورٍ جوازَه (٤) ، وهو قبيح لإضافةِ المعرفة فيه الى النكرة ، ومن ثم امتنع . الحسنُ وجهٍ . ولكن وَرَدَ الخمسةُ أثوابٍ . ووقع في صحيح البخاري (٥) (وأتى بالألفِ دينارٍ) لما ذكره المصنف قياسه على الحسنِ وجهِه ، والفرق واضحٌ ، ولا يجوز أَنْ يَتَعَرَّفَ الاسم من وجهين ، هذا وإِنْ اشتهر ليس بمسلَّم . روايةً ودِرايةً .

أَلاَ ترى أَنَّ أيًّا الموصولة تتعرف بالصلة والإضافة في قولهم : أَيٌّ فَعَلَ كذا .

وقال الرضيُّ (٦) :ـ (لامانع من اجتماع تعريفين مختلفين نحو زيدُنا ، يا زيدَنا ،

---

(١) درة الغواص ص ١٢٥ طـ نهضة مصر ، ت أبو الفضل .

(٢) شرح الدرة ص ١٣٥ ، ١٣٦ . (٣) التسهيل ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٤) أنظر الأشموني ١ : ٨٧ ، ٨٨ ت محي الدين .

(٥) فتشت في صحيح البخاري فلم أَجِدْ هذا النص .

(٦) الكافية ١ : ١٤١ . طـ بيروت .

اجتمع تعريف العلمية والإضافة ، وتعريف العلمية والنداء ، ولا حاجة الى ادّعاء تجريده من أحد التعريفين كما قيل ، وقوله : إنّ تعريف الاسم الأول وحده مناف ، لإضافته الى النكرة المنكرة له : ليس بشيء إذْ إضافته الى النكرة تخصصه لاتنكره ، وقد سمع ماأنكره كما مرّ ، عرف الاسم الأول في العدد المركب .

فإنْ قلت : ـ العدد المركب مبني ، وأل لاتدخل على المبنيات .

قلت : ـ قد نصّ النحاة على جوازه هنا خاصة لعروض البناء فيه .

وقوله : إنّ المميز لايكون معرفًا بالألف واللام . ليس بشيء ، لأنّ الكوفيين جوّزوا تعريف التمييز كما صرح به النحاة ، فلا حاجة الى تكثير المسائل المشهورة)(١).

فقد رأيت أنّه قاس أسلوبًا على أسلوب معتمدًا على الرواية والقياس .

وتراه أيضا يقيس النصب في جواب التمني على جواز النصب في جواب الترجي فيقول : (قال تعالى : " لعلّي أبلغ الأسباب ، أسباب السماوات فأطّلعَ "(٢) بالنصب في جواب الترجي) . قال الشهاب : بناء على أنّ جوابه ينصب كالتمني ، ومن فرق بينهما جعله هنا محمولاً عليه لشبهه به في إنشاء الطلب ، ومن منعه جعله منصوبا في جواب الأمر وهو (ابْنِ) أو معطوفًا على خبر لعلّ بتوهم أنْ فيه أوْ على الأسباب على حدّ(٣) (ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني) .

---

(١) العناية ٧ : ٣٧٢ .   (٢) غافر ٣٧ .

(٣) هذا صدر بيت لميسون بنت بحدل وهو من الوافر وتكملته (أحبُّ اليَّ من لُبسِ الشفوفِ) وهو في الكتاب ١ : ٤٢٦ والمقتضب ٢ : ٢٧ والجمل ١٩٩ وابن يعيش ٧ : ٢٥ والخزانة ٣ : ٥٩٢ ، ٦٢١ ، والمغني ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٦١ والعيني ٤ : ٣٩٧ والتصريح ٢ : ٢٤ والهمع ٢ : ١٧ وابن الشجري ١ : ٢٨٠ والمحتسب ١ : ٣٢٦ والدرر ٢ : ١٠ والأشموني ٣ : ٣١٣ والشذور ٣١٤ وشاهده : نصب وتقر لعطفه على اسم جامد (لبس) .

فلقد قاس النصب فى جواب الرجاء على النصب فى جواب التمنى من أجل علة بينهما وهو إنشاء الطلب ثم أخذ يشرح رأى البصريين والكوفيين ووجهة نظر كل منهما .

والشهاب يرى أنَّ القرآن أصل للقياس فيقيس عليه الأسلوب ليحكم بالصحة والفساد نظرا على قياسه للأصل القرآنى وذلك يظهر فى تخريجه لقوله تعالى : (أو يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِىَ بِإذْنِه)(١) .

قال البيضاوى :(٢) ـ

(وَوَحْيًا بما عطف عليه منتصب بالمصدر ، لأنَّ من وراء حجاب صفة كلام محذوف ، ويجوز أنْ يكون وحيًا ، وأنْ يرسل مصدرين ، ومن وراء حجاب ظرفًا وقعت أحوالا ، وقرأ نافع(٣) أو يرسلُ برفع اللام .

ويعلق الشهاب بما يؤيد(٤) نظرته من القياس على القرآن فيقول : ـ

(قوله : ويجوز أنْ يكون وحيًا ... الخ ، يعنى أنَّ هذه الثلاثة من المصدرين، أو الظرف أحوال على وضع المصدر موضع اسم الفاعل ، أى مُوحِيًا ومُرْسِلا ، ومُسْمِعًا ، أو مُكلِّمًا من وراء حجاب . وقيل : إنَّه بتقدير فِعْل ، هو الحال فى الحقيقة ، واعترض بأنَّ وقوع المصدر(٥) حالاً غيرُ مقيس ، وبأنَّهم صرَّحوا بأنَّ الفعل مع أنْ معرفة، لأنَّه بتأويل مصدر مضاف دائما ، وشرط الحال التنكير، وقد منع سيبويه(٦) من وقوع أنْ مع الفعل حالاً ، ولا يخفى أنَّه وإنْ كان خلاف القياس فالقرآن يُقاس عليه ، ولا يلزم أنْ يقاس على غيره ، مع أنَّ المبرد(٧) ـ رحمه الله ـ قاسَه ، وكفى به حجةً ، وأمَّا حديث التعريف ، وإنْ اشتهر ففيه كلام ، لأنه

---

(١) الشورى ٥١ . (٢) هامش العناية ٧/ ٤٣٠ . (٣) كتاب السبعة ٥٨٢ وقال : نافع وابن عامر وفى الأمالى ٢: ١٢١ . (٤) العناية ٧: ٤٣٠ .

(٥) الممنوع هو المصدر المؤول لا الصريح .

(٦) الكتاب ١: ٣٧٠ (٧) المقتضب ٣: ٢٦٨ .

ولو قيل : أترغبُ لم يكن من هذا الباب فى شئ فتدبر) .

فالشهاب يعتبر القضية هنا ، قضية صناعة ومعنى ، والبيضاوى أيضا لاحظ المعنى والصناعة فليس المبتدأ أجنبيا عن الخبر فى جميع وجوهه الى آخر قوله ،ثم رد الرأى القائل " أو يحتاج الى تقدير عامله يتعلق به الجار والمجرور" والتقدير شئ جديد فى الكلام فيرد بقوله : (وهو خلاف الأصل) .

ومثل ذلك أيضا قوله تعالى : (كُلُّ نفسٍ بما كسبتْ رَهِينَةٌ) (١) .

قال البيضاوى : (ولو كانت رهينةً صفة لقيل رهين ، فإنّه مصدر بمعنى المفعول فى أكثر استعمالاته) (٢) .

قال الشهاب : (هذا كلام ناقص ، لأنّ فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث فى الأصل ، ولابد أنْ يتقدم عليها موصوف ، وإلّا وانفقت مابعدها تذكيرًا وتأنيثًا ، وكلام البيضاوى ناقص ، لأنّه لم يراع " أصل استعمال فَعيل ") (٣)

فأنت ترى أنّه جعَلَ أصلَ تقرير القاعدة هو الأساس ، والخروجَ عن هذا الأصل فسادًا فى الأسلوب ـ وأمثلة ذلك كثيرة فى كتبه المختلفة .

٢ ـ حملُ المقصور على الممدودِ والعكس :

قال الحريرى : (ويقولون فى جمع رحًا وقفًا أرْحِيَة وأقْفِيَة ، والصواب فيهما أرْحَاء وأقفَاء ،) (٤) .

فيرد عليه الشهاب قائلا : (ما أنكره ورد السماعُ به فقالوا أرْحَاء وأرْحِيَة ، وأقفَاء وأقفِيَة ، كنَدًى وأندِيَة ، وسُدًى وأسْدِيَة ، ولَوًى وألْوِيَة ، وشرًى وأشْرِيَة ، وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود فقالوا : هَبًا وأهْبَاء ، وحَيًا وأحْيَاء ، وفَنًا وأفنَاء ، (٥)

---

(١) المدثر ٣٨ . (٢) هامش العنايه ٨: ٢٧٩ . (٣) العناية ٨: ٢٧٩ .

(٤) درة الغواص ٧٤ ـ ٧٦ . (٥) شرح الدرة ٥٠ ، ١٩٠ .

غير مطرد ، وفي شرح التسهيل[1] : أنه قد يكون نكرة أيضا ألا تراهم فسروا " أن يفترى " بمفترى وعلى تسليمه فالمعرفة قد تكون حالا لكونها في معنى النكرة ، كما يؤول (وحده) بمنفردا ، لكنه قياس مع الفارق ، لما فيه من التعسف ، لتأويل أن مع الفعل بمصدر مضاف ، ثم تأويل المضاف بنكرة ، وفيما ذكرناه أولا قصر للمسافة .

بل تراه يصرح معتمدا على القياس العقلي في رد نظرة الكوفيين في إعراب جملة ويظهر ذلك في قوله تعالى[2] (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة) يقول الشهاب[3] :- ما نقل عن الكوفيين من أن الجملة المصدرة بإن لا تكون صلة للموصول . خطأ قبيح .. لوقوعه في هذه الآية ، فإن كان لم يسمع في غير هذه الآية ، لم ينهض ما ذكر ، لجواز كون (ما) موصوفة ، ولا يخفى أن المانع لكونها صلة أنها تقع في ابتداء الكلام ، فلا ترتبط بما قبلها ، وهذا يقتضي أنها لا تكون صفة أيضا ، فلا يرد ما ذكر عليه ، ووقع كونها حالية من بعض الوجوه) .

فهذا الاستدلال القوى بنفي رأى وإثبات غيره ، معتمدا على التنظير مع ذكر الدلائل لرأيه ، وكلها مقدمات لإثباته ، دليل على إيمانه بالقياس .

وبعد :-

فهذه أمثلة قليلة ظهر فيها إيمان الشهاب بالقياس ، وهو طريق البصريين وجعل قمة المقيس عليه : القرآن الكريم ثم الحديث النبوي ، ثم كلام العرب شعرا ونثرا . وأمثلة ذلك كثيرة منتشرة في مؤلفاته المختلفة ، مما يدل على أن القياس أصل من أدلته النحوية .

---

(١) الأشموني نقل هذا الرأى عنه في ١: ٢٤٥ . (٢) القصص ٧٦ .
(٣) العناية ٧: ٦٥ .

خامسا : بعض الأصول التى التزمها الخفاجى

إنّ المتتبع لبحوث الشهاب النحوية يلمس أنّه كان يلتزم ، بقواعد وقوانين لضبط القضايا النحوية التى عالجها ، وإنْ كانت ليست جديدة ، ولكنه رأى أنّها تجعل البحث النحوى ، أكثر دقة ، وأبعد عن التناقض ، وأنّ هذه الأصول مطردة ، يُعَلِّل بها القواعد لتنتظم فى سلك دقيق ، بعيد عن الخبط والاضطراب ، وهذا السبيل اتبع فيه طريق البصريين وغيرهم من العلماء الأجلاء من أمثال : ابن مالك ، وابن جنى ، وغيرهما ، - وإليك هذا التفصيل .

١ - الأَصْلُ يُتْبَعُ ولا يُقْبَلُ خِلافُهُ :

يقول الشهاب : - فى إعراب قوله تعالى (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عن آلهتى)(١) .

قال البيضاوى :- (٢) (قدم الخبر على المبتدأ) - وهنا يرد عليه الشهاب قائلا :(٣) خالف أبا البقاء وابن مالك ، ممن جعل أنت فاعل صِفَةٍ ، لاعتمادها على حرف(٤) الاستفهام ، وذلك لئلا يلزم الفصل بين راغبٍ ومعموله ، وهو " عن آلهتى " بأجنبى وهو المبتدأ ، لأنّهُ غيرُ معمولٍ له ، أو يحتاج الى تقدير عامل آخر له ، (وهو خلاف الأَصْل) لأنّهُ قيل عليه : إنّ المبتدأ ليس أجنبيًا من كل وجه ، لاسيّما والمفعول ظرف يُتَوَسّع فيه ، والمقدم فى نية التأخير ، والبليغ يلتفت لفت المعنى بعد أَنْ كان لما يرتكبه وجه مساغ ، وهذا الأسلوب قريب من ترجيح الاستحسان على القياس لقوة أثره ، وأَنّ زيادة الإنكار إنّما تنشأ من تقديم الخبر ، كأنّه قيل : أراغبٌ أنتَ عنها ، لا طالبٌ لها راغبٌ فيها ، مُنَبِّهًا له على الخطأ فى ذلك .

---

(١) مريم ٤٦ . (٢) هامش العناية ٦ : ١٦٢ (٣) العناية ٦ : ١٦٢، ١٦٣

(٤) أنظر الأشمونى ١ : ٩٠ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ ، ١٧٤ وهامشه : ت محى الدين .

دَوا وأَدْوَاء ، وأيضا : رحًا وقفًا سمع فيهما المد ، فيكون هذا على لغة من مدهما .

٣ ـ ما يؤدى الى عدم النظير يُرد ولا يُقبل :

قال تعالى : (آمين)(١) اسم الفعل . فيقول الشهاب : (قال النحاة: إنّه كفِعْله غالبا ، ومن غير الغالب أمين ، وأنّه بمعنى " زِدْ " فإنّه لم يسمع له مفعول ، وقيل لم يقع إلا بعد دعاء متقدم ، وكذا بعد حديث أريد به زيادته ، واستغنى عن ذكر مفعوله ، فهو إمّا مُعدى أو مُنزل مَنْزِلة اللازم ، وسينه ليست للطلب وإنّما هى مؤكدة ، ومعناه : أَجِبْ . وقيل ليس متعديا وأنّه وضع لحدث متعدٍّ ، وهو استجابة الدعاء لسير الليل ، ولا يقال : أدلج الليل إذا سار ليلا ، فمعناه: استجب دعائى ، والمتعدى داخل فى معناه ، وهو معنى قول ابن مالك(٢) : إنه لازم فى معنى المتعدى ، وقيل : إنّها موضوعة للمصادر السّادّة مَسَدَّ أفعالها ، وردّوه بوجه فى شرح الكشاف(٣) ، وقيل : إنّه أعجمى معرب " هَمين " لأنّ فاعيل ليس من أوزان العرب .

ويرد الشهاب قائلا بأنّه وزن لا نظير له ، ولذا قيل: إنّ أصله فَعِل ، فأشبع ومن الغريب ما قيل : إنّه اسم الله ، وأغرب منه ، أنّ ضميره المستتر لله .

٤ ـ لا يجوز الجمع بين العِوَض والمُعَوَّض ، ولا حذفهما :

فى تصغير التى والذى . اللَّتَيّا واللَّذَيّا(٤) . بفتح اللّام فيهما والألف المزيدة فى الآخر عوض عن ضمة التصغير .

---

(١) هى يختتم بها الفاتحة وكلامه هذا فى عناية القاضى ١: ١٤٧ .

(٢) التسهيل ٢١٠ .

(٣) ١: ١٢ . (٤) ش الدرة ٢٠١ .

وأورد على جعل الألف عوضًا قولهم : اللذيون في الجمع بدون ألف ، ويلزم حذف العوض والمعوض على تقدير العوضية) .

وقد يقال : إنها حذفت لالتقاء الساكنين ، والمحذوف لعلة كالموجود ، فقد التزم في تقرير القواعد أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض معا ، ولا ذكرهما معا ، وكذلك المحذوف لعلة كالثابت ، وكذلك حديثه في : يا أبتي (١) ، والله وأصلها (٢)

٥ ـ الفرعُ أنقصُ من الأصلِ ، ولا يساويه :

قال تعالى : (وجاعِلُ الليلِ سكنًا (٣)) ـ قال الشهاب (٤) : ـ

وَنصبَ سكنًا بفِعْل دلَّ عليه جاعل لا به ، لأنَّه بمعنى الماضي ، ويشترط في عمل اسم الفاعل كَونُه بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولا يجوز عمله هنا ، لأنَّ اسم الفاعل تابع في العمل للفعل ، ولا يعمل مطلقا بدون شروط ، (وإلاَّ ساوى الفرعُ الأصلَ أو فَضَلَ الفرعُ الأصلَ) وهذا لا يجوز .

٦ ـ شَبِيهُ الشيءِ يُعْطَى حُكْمَه :

يذكر الشهاب في كتابه طراز المجالس (٥) ، بعد أَنْ يَعْرِضَ الأقوال في أشياء ، يختار رأى الكسائي فيقول : ـ

(وأحسن الأقوال وأقربها للصواب قول الكسائي ، ومنع الصرف عليه على التشبيه بفَعْلاَء وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه ، كما شبه ألف أرْطَى بألف التأنيث فمنع صرفه في المعرفة .

---

(١) شرح الدرة ١٦٤ .
(٢) العناية ١ : ٥٠ .
(٣) الأنعام ٩٦ .
(٤) العناية ٤ : ١٠٠ .
(٥) صفحة ١٨١ .

٧ ـ الأصلُ عدمُ الزيادة :

يذكر الشهاب فى أشياءَ (١) ، فيقرر رأى الخليل فيها ، فى أنَّ أصلها شَىْءٌ جمع على شَيْئَاء على وزن لَفْعَاء بالقلب لدفع الثقل ... ألخ كلامه .

فيرد الشهاب رأى الخليل معتمدًا على الأصل السابق قائلا :ـ

والنقل إنَّما يُدَّعَى إذا سمع أصله مرة كصواقع ، ولم يسمع شيئا أصلاً ،

(فالأصل عدم الزيادة) بدليل أَنَّ أبا عثمان سأل الأخفش . كيف صَغَّر العرب أشيئاء التى تقول بها : ، فقال : أُشَيَّاء فقال : تركتَ أَصْلَك .

٨ ـ لايجوز تعدد الفاعل لفعل واحد :

قال الشهاب :ـ (وقرىء (٢) يُدْعَوْ (٣) وَيُدْعَى على أَنَّ الواو ليست ضميره بل حرف أتى به علامة للجمع وليست فاعلا ، أى لأَنَّ الفعل الواحد لايرفع فاعلين بل الفاعل " كُلَّ أُنَاسٍ " ، فى قوله : يومَ نَدْعُوكُلَّ أناسٍ بإمامِهم .

٩ ـ يغتفر فى التابع مالايغتفر فى المتبوع :

قال الشهاب : إلاَّ أنَّه يلزم أَنْ يلى لو المبتدأ أو الاسم الصريح ، وقد قال النحاة : إنَّه مخصوص بالضرورة كقوله : (لَوْ بغَيْرِ الماءِ (٤) حلْقِى شَرِقٌ (٥)) قال : لكنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كما فى نحو قوله : رُبَّ رجلٍ وأخيه .

---

(١) طراز المجالس ١٨٠ . (٢) العناية ١ : ٥٠ .

(٣) هذه قراءة الحسن وَيُدْعَى . قراءة على وابن عباس وآخرين ، أنظر المحتسب ٢ : ٢٢ والآية من سورة الاسراء ٧١ .

(٤) هذا صدر بيت من الرمل لعدى بن زيد . وتكملته (كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعْتِصَارى) وهو فى الكتاب ١ : ٤٦٢ والخزانة ٣ : ٥٩٤ ، ٤ : ٤٦٠ ، ٥٤٤ والمغنى ٢٦٨ والعينى ٤ : ٤٥٤ واللسان . عصر ٢٥٦ وفى ديوانه ٩٣ وهو مثل (٥) العناية ٢ : ٣٤١ .

١٠ ـ أحياناً تجدُ في الفرع ما يفوقُ الأصل :

قال الشهاب :(١) ـ

(وهذ يظهر في قراءة : مَلك يومِ الدّين (٢) ، فإنّ صيغة المبالغة فَعِل فرع صيغة اسم الفاعل ، فهذا الفرع فاق الأصل في زيادة المبالغة).

١١ ـ ترجّحُ العلامةُ اللفظيةَ على المعنوية :

قال الشهاب :(٣) ـ

(والصّبية والصبيان واوية عند النحاة من صَبا يصبُو ، وإنّما قلبت واوها ياء تخفيفاً ويقال في جمعه ، صِبْيَة ، صَبْوَة على الأصل ، وإنما قلبت اتّباعا لصبي ، ومراعاة للفظ الفعل) .

١٢ ـ مالا يُوقِع في لَبْسٍ أَوْلَى مما يُوقِعُ فيه :

قال الشهاب :(٤) ـ

(كما كُسِرتْ لام الأمر ، لأنَّها خالفت الحروف المفردة التي حقها الفتح لعلة اقتضت المخالفة وهي هنا دفع اللبس المذكور ، ولام الاضافة هي لام الجر ، لأنّ الإضافة إفضاء لإيصالها معاني متعلقها الى مجرورها ، ولام الابتداء : هي الداخلة على بعض أجزاء الجملة الاسمية) .

وهكذا يسير في قواعده على حسب أصوله فما من حكم إلاّ بعلته ، حتى لايحدث لبس في تحديد المصطلحات .

وتراه كذلك يقول :(٥) ـ

(لم يَجُزْ إدْغامه كالفعل المبني للمجهول من قَاوَل يقول قُووِل بدون إدْغام : لئلا يلتبس

---

(١) العناية ١ : ١٢٤ .
(٢) كتاب السبعة عاصم والكسائي مالك بألف والباقون بغير ألف (٣) شرالدرة ٢٢٤ .
(٤) العناية ١ : ٤٢ . (٥) شرالدرة ٢٥٤ .

فيلتبسُ بـابُ المفاعلـة بهـا بالتفضيل ، ولهذا رُسِمَ ليطابق الخط اللفظ ، ويكون لباسُه

غيرَ قصيرٍ عن قـامته .

١٣ ـ الحَمْـلُ على المُجْمَع عليـه أولـى :

قـال الشهـاب (١) : ـ

(واذا أشكل من المقصور شئ من هذا يكتب بالألف ، فلهم فيـه اختـلاف ، وقولـه : ـ

فِي يَجى : علماً إِنَّـه شـاذ ، قد ذهب المبرد الى خلافـه ، وأَنَّه يقاس عليه كل علم يحكيه

كَاعِيْصُ لـو سمى بـه ، والحمل على المجمع عليه أولـى ، ويرى الحريرى (٢) (أَنَّ المواسـاة

مشتقـة من أيس والاسـم منه الأوس .) .

فيرد عليـه الشهاب (٣) قـائـلا : ـ

(فيـه أَنَّ مـادة أوس من الأجوف ، والمواسـاة معتلـة اللام فهما أصلان مختلفـان ،

وهـذا مقطـوع بـه ، فكيف يشتق أحدهمـا من الآخـر) .

١٤ ـ الحمل على الأكثـر أولـى :

بَلَى : يقـول الشهـاب (٤) : ـ لايجاب بها الإيجـاب ، وذلك متفق عليه ، لكن وقـع

فى عـدة أحـاديث مايقتضى خلافـه مثـل : أَنَّه صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : ـ

" أَتَرْضَـوْن أَنْ تكونوا رُبُعَ الجَنـة (٥) ؟ قـالوا بلى) لكنَّه قليلٌ ، لايقـاس عليه فالحمـل

على الأكثر الوارد أولى .

١٥ ـ ماعُهِدَ حَذْفه أولى ممـا لم يُعْهَدْ حذفـه :

قـال الشهاب : ـ (ويرى البصريون أَنَّ الاسم من السمو ، فحذف لامـه وسكن فاؤه ،

وعوض همزة الوصل ، كما هو المعهود فى ابن . وخالفهم الكوفييون : فزعموا :

---

(١) شرح الدرة ٢٥٥ . (٢) درة الغواص ٤٧ . (٣) شرح الدرة ٢٣٧ .

(٤) شرح الدرة ٢٤٤ . (٥) الحديث فى رياض الصالحين ٢٠٠ رواه ابن مسعود .

متفق عليـه . ؤؤؤؤ

أنّ المحذوف فاؤه من الوَسْم والسِّمَة وهي العلامة ، ويدل عليه تصغيره وتكسيره وفِعْلُه وَسَمَ بالكسر أو بالفتح ، وأنك لاتجد في العربية اسمًا حذفت فاؤه وعوض عنها همزة الوصل ، وإنّما عوّضوا من حذف الفاء تاء التأنيث في عدة وثقة ونظائرهما لكثرة الاستعمال ، أيْ حذف لمجرد التخفيف الذى أوجبه كثرة الاستعمال .

١٦ ـ مالايحتاجُ إلى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير :

يقول الشهاب : مُرَجِّحًا إعراب : أراغبٌ أنتَ عن آلِهَتِي . كما سبق أنْ تكونَ خبرًا مقدمًا على المبتدأ لافاعلًا بالصفة لأنَّه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، أو يحتاج الى تقدير عامل آخر يتعلق به الجار والمجرور ـ لأنَّ مالايحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير .

١٧ ـ مالايؤدى حذفه الى حذف أولى من عكسه :

قال الشهاب : (اللّه أَصْلُه إِلَهٌ ، فحذفت الهمزة ، وعُوِّض عنها حرف التعريف ، نقلت حركتها الى ماقبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، الهمزة بعد نقل الحركة الى اللام قبلها فلزم الحذف والتعويض ، وعدم منع الإدْغَام ، مع أنّ المحذوف لعلة كالموجود لاختصاص ذلك باسم اللـه الأعظم .(١)

١٨ ـ الأصل عدم الاشتراك :

وقال الشهاب : (وإذا بُني الفعل للمجهول قيل في قَتَله الحُبُّ اقتتله ولاتقل قُتِل ، لأنّ اقتتل خاص بالحب ، وهذا هو الذى غَلَّط الحريرى ، فلم يفرق بين الفعل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فالأصل عدم الاشتراك ، وهذا هو الحق الحقيق بالاتّباع .(٢)

كذلك نرى له مصطلحات أخرى مثل : لايجوز الجمع بين إعلالين لأنّ به إجحافا ، وغيرذلك وكلها أصول بصرية سار عليها جمهور النحاة .

---

(١) العناية ١ : ٤٣ . (٢) درة الغواص ٢٤٧ . ورد الشهاب فى شرح الدرة ٢٣١

سادسا : العلة عند الشهـــــــاب

لقد اهتم الخفاجى اهتماما كبيرا بالتعليل للأحكام النحوية والصرفية ، فما يذكر حكما إلاّ بعلته وسببه ، وقد يذكر أكثر من علة للحكم ، وأحيانا يناقش علة غيره ، فيؤيدها أو ينقضها أو يظهر مافيها من نقص فيكملها ، ويبرز العلة الصحيحة للحكم ، وقد يتمادى فى إظهار العلل الثوانى والثوالث للحكم بصورة تدل على تمكنه فى النحو وإحاطته بأسراره ، فضلا عن أنَّه رزق أسلوبًا ناصعًا يساعده ، وعبارة نقية تواتيه ، فأحكامه مُدَلَّلة مُعَلَّلة ، وقلما تجد حكما له بدون تعليل مع الاهتمام بإبراز الدليل عن العرب على نهج البصريين ، وبالرغم من فهمه الجيد لقيمة العلة فى النحو أنَّها كالوردة تُشَمّ ولا تُفْرَك ، ويسمها بأنَّها ضعيفة كالمثل القائل : (أَضْعفُ من حُجَّةِ نَحْوِي) ويصرح بأنَّها مخالفة للعلة المنطقية أو الفقهية أو الأصولية ، إلاَّ أنَّها سارت عنده فى منهج واضح نحدد سماته فى ما يلى : ـ

أولا : ـ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، والحديث الشريف ثم الشعر والنثر الصحيح الوارد عن العرب الذين يحتج بكلامهم قبل الحديث عن العلة ، وماسبق بالترتيب المذكور مراعى عنده لايتخلى عنه ، والتعليل عنده فى هذه الأمور مُوجّه لاظهار أسرارها ، وروعة أسلوبها وتوجيهها أسلوبيا .

ثانيا : ـ يأتى بعد ذلك القياس على المسموع مالم يسمع بعلته التى تجمع بين الأمرين مع وضوحها فى الطرفين ، ليكون الحكم مبنيا ومُؤَسَّسًا على شئ قوى .

ثالثا : ـ العلة لها مجالها بعد ذلك فى تأييد القواعد ، لكى تكون مقبولة صحيحة ولابد أَنّ تكون عللها مقنعة مسلمة ، وقد تكون العلة لإظهار الفرق بين الأحكام المختلفة ، وسر استئثار كل قضية نحوية بحكمها ، أو خروج القضية عن الحكم الكلى ، وعدم اندراجه فى جزئيات هذا الحكم .

رابعا : ـ امتازت علته بجودة النظر ،وحرية الفكرة ، ونصرة الحق ، بدون تأثر بشئ خارجي سواء أكان مؤيدًا أم معارضًا .

خامسا : ـ يرى أنّ العلل لا يلزم اطّرادها[1] ، فقد تخرج عن هذا الإطّراد ، وأنّها تعلل الحكم بعد وقوعه .

سادسا : ـ لا مانع عنده من اجتماع علتين فأكثر لتجويز أو لمنع الحكم ، فهي لا تتزاحم .

وسأضرب بعض أمثلة للعلة عند الشهاب ، والله الموفق .

أولا : يقول الشهاب[2] : في قوله تعالى (يومَ يأتِ لا تكلّمُ نفسٌ إلّا بإذنه)[3] .

قرأ ابن عامر وعاصم « يأتِ »[4] بحذف الياء اجتزاءً عنها بالكسرة . ثم يعلل الحكم بقوله : كانَ الأصل إثباتها ، لأنّها لام الكلمة ، ولا جازم ، والمعهود حذفها في الفواصل والقوافي ، لأنّها محل الوقف ، لكن سُمِعَ من العرب : لا أدرِ ولا أُبالِ . وهي لغة لهُذَيْل ، والقول بأنّه اتباع لرسم المصحف ، لا ينبغي ، لأنّه يوهم أنّ القراءة بدون نقل متواتر ، لكنّها رسمت في المصاحف العثمانية بالوجهين على القراءتين واللغتين ، وللقراء هنا ثلاثة وجوه : حذفها مطلقا ـ إثباتها مطلقا ـ وحذفها في الوقف دون الوصل ، وقراءة ابن عامر وحمزة بالحذف مطلقا .

لقد احترم الشهاب الوارد ، وعلل لصحته ، ورد على رأي ضعيف بأنّه اتباع لرسم المصحف مع التعليل ، ونقل لنا ماقيل عنها من القراء ، وبذلك أعطى الحكم قوة ووضوحًا .

---

(١) العناية ١: ١٥٠ . (٢) العناية ٥: ١٣٦ .

(٣) هود ١٠٥ . (٤) أنظر الأمالي للعكبري ٢: ٢٥ .

ثانيا : يقول في مبحث اسم الفاعل مانصه (١) :

(اعلم أنّ اسم الفاعل حقيقة في الحال ... وقد كثرت في ذلك الأقوال :

فإنْ قلت : ـ كيف يدل على الحال ، والاسم لادلالة له على الزمان وضعا ؟

قلت : ـ لما كان موضوعا لذات متصفة بحدث ، سواء كان في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، خصه العرف بأحد أفراده ، كما خصص الدابّة ، وصار حقيقة عرفية إمّا لتبادره منه مطلقا أو في حال العمل كما ذهب إليه بعض النحويين ، فقول نجم الأئمة (٢) : هو مدلول العمل كأنّه أراد مدلوله في حالة العمل .

ثم يعلل لسر تقديمه الجار والمجرور من المصدر السابق (٣) فيقول : ـ

سألتَ أعزّك الله عن قوله تعالى : (لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي ، مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ) (٤) .

لم قدم الجار والمجرور في الجملة الأولى وأخر في الثانية ، وهل ذلك لأنّ العامل في الأول فِعْلٌ قوى يتحمل فصل بعض المعمولات ، وتأخيرها ، والثاني اسم فرعى لايتحمله وإنْ جاز فيه .

فقلت لك : إنّ ماذكرت ، وإنْ كان لايخلو من وجه ، لكن ينبغي أنْ نهتدى له ، نكتة معنوية ، وهى أنّه قدم في الأول للعناية ، لأنّ جل همه قتل أخيه ، لامطلق الفعل ، وقتل أخ مظلوم أشنع . فقدم توبيخاً له لعله أنْ يرتدع ، وأخر في الثاني لأنّه ليس مهما له ذلك ، بل ليس ممن يصدر عنه القتل مطلقا ، وإنّما ذكر اليك بعده لبيان الواقع ، وأنّه لو صدر عنه لكان للدفع عن نفسه .

---

(١) طراز المجالس ٩٨ . (٢) الكافية ٢ : ٢٠١ .

(٣) طراز المجالس ١٠٣ . (٤) المائدة ٢٨ .

فانظر بربك الى هذه الحاسة النحوية بملكتها البيانية ، كيف عَلَّلَتْ الحكم بالنظر الى العامل قوةً وضَعْفًا ، ثم بالنسبة الى المعنى النفسى الذى استدعى التقديم فى الأول دون الثانى ، مما يدل على أنَّ الإعراب فرع المعنى ، وتلك لمسة فنية للشهاب .

ثالثا : يُوجِّه الشهاب القراءات ويظهر علة كل توجيه وذلك يظهر فيما يلى :

فيقول : (فى قوله تعالى يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِم)(١) ورد فيها قراءة وَيُدْعَو . على قلب الألف واوا كما ورد يُدْعَى . أى بضم الياء وفتح العين وهى منقولة عن الحسن رضى الله عنه(٢) ولما كان الظاهر حينئذ يدعون بإثبات النون التى هى علامة الرفع قال الشهاب(٣) :- خَرَّجُوها على وجهين :-

الأول :- ما أشار اليه المصنف بقوله : على قلب الألف فى لغة من يقول : أَفْعَو فى أَفْعَى يعنى الواو ليست ضمير جمع حتى يرد ما ذكر ، بل هى منقلبة عن الألف - أصله يُدْعَى كما فى القراءة الأخرى ، فجئ به على لغة من يقلب فى الآخر واوا فيقول : فى أَفْعَى وهى الحية أَفْعَو . لكن هذه تكون فى الوقف وهذه فى الوصل ، إمَّا إجراء لها مجرى الوقف ، وإمَّا لأنَّهَا لاتختص به .

والثانى :- ما أشار اليه بقوله : أو على أنَّ الواو .. الخ ، يعنى أنَّ الواو ليست ضميرًا ، بل حرف أُتِىَ به علامة للجمع ، وليست فاعلاً بل الفاعل كل أناس .

---

(١) الإسراء ٧١ . (٢) المحتسب ٢: ٢٢ وفى الأمالى للعكبرى ٢: ٥٢ قال : وقرأ الحسن بياء مضمومة ، وواو بعد العين ورفع كل وفيه وجهان أحدهما أنه أراد يُدْعَى ففخم الألف فقلبها واوا والثانى أنه أراد يدعون ، وحذف النون وكل بدل من الضمير . والمعنى عند الشهاب سليم . (٣) العناية ٦: ٤٩ ، ٥٠ .

وحينئذ ليس حذف النون شاذا ، على حد قوله : ـ

أَبيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وجهك بالعنبرِ والمِسْكِ الذَكِي (١)

لقلة المبالاة بهما ، ولا يجوز أَنْ يقال : إنَّه للضرورة لوقوعه في هذه القراءة وفي الحديث " لاتُؤْمِنُوا حتى تَحَابُّوا " (٢) فكيف يقال : إنَّه من ضرورة الشعر .

فتأمل .. ـ ولا وجه لما أورد على هذا من أَنَّه إمَّا أَنْ يقول : إنها بدل من الألف ، فيرجع لما قبله ، أو زائدة فيلزم حذف لام الفعل من غير سبب (٣) ، لاختيار الشانى ، وأَنَّها حدثت لسبب وهو التقاء الساكنين : الواو التي هي لام ، حذفت ضمتها للاستثقال ، والواو ، التي هي علامة الجمع .

وقوله : أو ضمير فهي فاعلة ، وكل . بدل كل منه بخلافه على الأول ،

قوله : والنون محذوفة لقلة المبالاة بهما "

ظاهره .. أنَّه جارٍ على الوجهين : وأَنَّ النون لما كانت علامة إعراب عوملت معاملة حركته في إظهارها تارة وتقديرها أخرى ، .

وأَمَّا على الوجه الثاني : فحذفها مخصوص بالضرورة ، فلا تقل المبالاة بها هنا .

---

(١) لم يعثر على قائله ، كما قال البغدادى في الخزانة ٨ : ٣٣٩ ، وهو من الرجز والبيت في الخصائص ١ : ٣٨٨ واللمع ١ : ٥١ والمحتسب ٢ : ٢٣ والتصريح ١ : ١١ اللغة : أسرى ـ قطعت الليل سيرا : تدلكي ـ المرس باليد والدعك ، وروى جلدك بدل وجهك ، الذكى ـ الشديد الرائحة : ويستعمل أيضا فيما أَنْتَنَ والشاهد : تدلكى : على أَنَّ حذف النون من الفعل من غير نصب أو جزم .

(٢) هذا الحديث جزء من حديث رواه أبو هريرة في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣ ط الشعب .

(٣) هذا توجيه للحذف في قراءة يَدْعَو أو يَدْعَس وسر الحذف فيهما وقد وضح الشهاب في شرحه سر الحذف . !!!!

وقد رُدَّ هذا الوجه : بأنهما علامة رفع منهما من غير فرق بينهما .

وهو الحق ، ومن قال : إنّ قوله : والنون محذوفة .. الخ . إذا على أنْ تكون الواو ضميرًا وإلاّ فعلى كونها علامة جمع ، لا يقال النون محذوفة ، إذ الكلمة مفردة ثم ألحقت بها علامة الجمع ، والرفع تقديريّ ، فهو مقدر كما في يُدْعَى ، والنون غير مقدرة إذْ لا موجب للحذف هنا ، كما في البيت السابق الذي حذفت فيه النون ضرورة ، فقد خبط خبطًا عجيبًا .

فما من وجه في القراءة إلاّ وضّحه بالعلة والسبب ، وما من رأى مخالف إلاّ ردّ عليه بالتعليل الكافي .

رابعًا : — وقد يكون تعليله للحكم إثباتًا أو نفيًا — مجرد السماع ، لأنّه يؤمن بأنّ مابعد السماع إلاّ الاتباع (١) — فيقول : —

(منع الحريري (٢) المال بينَ زيدٍ وبين عمروٍ واعتبره وهمًا ، وهذا جائز على جهة التأكيد ، وهو كثير في كلام العرب كقول الأعشى (٣) : —

بينَ الأشجِّ وبين قيسٍ باذخٌ ... بَخٍ بَخٍ لوالده وللمولود

وقال ذو الرمّة (٤) : —

بين النهار وبين الليل من عَقِدٍ ... على جوانبه الأوساطُ والهُدُبِ

فمن هذا يعلم أنّ إعادة بين لاتفسد نظما ولامعنى ، فلقد شاهدت أنّ الشهاب جعل العلة لجواز الأسلوب السماع ، وأرى أنّ هذا رأى وجيه إذ السماعُ أكبر شاهد ، وأعظم علة ، فهي تكفي وتقنع .

---

(١) شرح الدرة ٩٣ ، ٩٤ . (٢) درة الغواص ٧٩ — ٨٣ .

(٣) هذا البيت لأعشى همدان وهو من بحر الكامل . في معجم الشواهد ١ : ١٢٧ ، وشرح المفصل ٤ : ٧٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٩٠ وشاهده : تكرير بين في الأسلوب مما يدل على جوازه . (٤) البيت من البسيط وهو في ديوانه ١ : ٦ ت . د / عبد القدوس وشاهده : تكرير بين في الأسلوب كما سبق .

وقد تراه يعلل للحكم بكلام غيره يراه مقنعا ، ثم يعلق عليه بما يزيد القضية وضوحا ، انتصارًا للحق الذي يؤمن به ، فيقول (١) : -

(وقد عيب على أبي الطيب قوله : -

أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِ (٢)

ونسب الحريري الى أبي الطيب أنّه أخطأ في أربعة مواضع (٣) ، ردّ الشهاب عليه ردًا قويًا والمواضع الأربعة أيضا هي : -

أولها : أنّ أقام أُحَاد مقام واحدة ، وسُدَاس مقام سِت ، لأنّه أراد أليلتنا هذه واحدة أمْ واحدة في ست ، وفي شرح المغني (٤) : قد يقال : إنّه قصد التقسيم فالمعنى الإخبار عن ليلة ، ثم رأى أنّها أطول من ذلك ، فأضرب واستفهم ، هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة الى ست ست في كل واحد واحد من أجزاء الليلة . هذا إنْ جعلت أم منقطعة .

فإنْ جعلت متصلة ، فالمعنى اطلب التعيين لأحد هذين الأمرين ، فلم يخرج العدد عن استعماله في معناه ، .

وقد ورد " أُحَادُ في كلام العرب بمعنى وَاحِدٌ " كقوله : -

هَنيْئًا لكَ أنْ تُلاقِينَا المنايا ... أُحَادَ أُحَادَ في الشهر الحلال (٥)

الثاني : أنّه عدل بلفظ ست الى سداس ، وهو مردود عند أكثر أهل اللغة العربية ، وقد علمت أنّ من النحاة من أثبته مع أنّ المتنبي أيضا يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه .

---

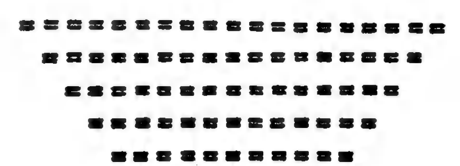
(١) شرح الدرة ١٦٢ . (٢) هذا البيت من الوافر وهو في مغني اللبيب ٤٧ ، ٥٤ وفي ديوانه ١ : ٢١٨ . (٣) درة الغواص ٣٩ . (٤) المغني لابن هشام ٢ : ١٦٢ .

(٥) البيت من الوافر وهو لعبيد الأبرص وهو في الخصائص ٢ : ٢٥٥ والإنصاف ١ : ٦٦ وشرح المفصل ٩ : ١٧٠ والخزانة ٣ : ٢٣٦ وفي ديوانه ص ٥٨ ط الحلبي والشاهد فيه : ما قال الشهاب في الشرح .

الثالث : أنه صَغَّر ليلة على لُيَيْلَة والمسموع فى تصغيرها لُيَيْلِيَة ، وما نطق به هو القياس ، ومثله ما رآه بعض النحاة جائز ، على أنَّ منهم من ذهب الى أنَّ هذا التصغير صحيح وجمعه على ليالٍ ، بناء على أنَّ له مفردًا مقدرًا وهو ليلاة .

الرابع : أنَّه ناقض نفسه فى كلامه حيث وصف الليلة بالامتداد الى يوم القيامة " التناد " ثم صغرها تصغيرا يدل على قلتها . هذا أيضا ليس بشىء لأنَّ التصغير جاء للتكثير والتعظيم " .

فأنت ترى مما سبق نظرة الخفاجى للعلة النحوية ، وهى علة مرجحة ومخالفة لعلل العلماء فى الفقه والأصول وعُنِىَ بها عناية خاصة فى كل مؤلفاته ، وسار على هذا النسق فى شروحه .



سابعا : مصطلحات الشهاب النحوية

إنّ الشهاب الخفاجى نشأ فى العصر التركى ، وهو عصر متأخر استقرت قبله بكثير أبواب النحو واشتهرت مصطلحاته ، فلم يكن أمامه مجال فى تغيير شئ قد ثبت واشتهر ، وقد يكون أمامه مجال ضيق فى ترجيح مصطلح بصرى أو كوفى وتفضيله على غيره ، أو اختياره المصطلحين معا واستعماله ، وهذا ماتراه فى كتبه المختلفة فكلها شروح أو تعليق أو مناقشات مع العلماء ، يسير فيها على نهج علماء البصرة فى مصطلحاتها ، والسير على طريقهم الممهد المعروف .

فهو يقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر ، والضمير الى بارز ومستتر ، والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه ، والاسم الى مفرد ومثنى وجمع ، والجمع الى مذكر ومؤنث وتكسير ، والمشتقات الى اسم فاعل واسم مفعول واسم تفضيل ، وصفة مشبهه ، واسمى الزمان والمكان والآلة ، .

بل يسير فى الإعْلال والإبْدال على طريق البصريين ، وقد يستعمل مصطلحًا كوفيًا اشتهر بين البصريين مثل : حروف الخفض ، مع استعمال المصطلح البصرى "حروف الجار" ، والبدل وهواسم كوفى ، فيؤثر استعماله بدل البصرى " الترجمة " ، والماضى عنده مبنى على الفتح الظاهر أو المقدر ، والأمر كذلك مبنى على مايجزم به مضارعه ، والمضارع عنده معرب مالم يتصل به إحدى النونين ، وهكذا يسير على الطريق البصرى فى النحو ، فلا يتعداه ، حتى مناقشاته للقضايا بمصطلحات وأصول البصريين .

وهنا أقرر مطمئنا : أنّ الشهاب ليس له جديد فى هذا الباب ، وإنّما هو بصرى فى كل المصطلحات .

ونظريـة العـامل فى النحـو ضرورة منهجيـة ، لايمكــن أنْ يستقيم أمر النحو بدونها

ولقد كان النحـاة على حق فى وضع هذه النظريـة ، من فهمهم الواعى لكلام العرب وطول ممارستهم للأسـاليب العربية ، وهذا مادرج عليـه أهل هـذا العلـم إلاّ من شـذّ منهـم قديمـًا كابن مَضَاء ، الذى نـادى بإلغـاء النظريـة ، وتخليص النحو منهـا ، ليستقيم أمـره ، ويسهل تنـاولـه ، حيث قـال : (١) ـ

" قصدى فى هـذا الكتاب أنْ أحذف من النحو مايستغنى النحوى عنـه وأُنبِّهُ على مـا أجمعـوا على الخطأ فيـه ، فمن ذلك ادعاؤهـم أنَّ النصب والخفض والجزم ، وأنَّ الرفع منها يكون بعـامل لفظ وبعـامل معنوى وعبروا عن ذلك بعبـارات توهم أنَّ قولنا : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، أنَّ الرفع الذى فى زيـد والنصب الذى فى عمرو إنَّما أحدثه ضَرَبَ ، الا ترى أنَّ سيبويـه ـ رحمـه اللـه ـ قـال فى صدر كتـابه (٢) " إنَّما ذكرت ثمانية مجار ، لِأُفرِّقَ (أميز) بين مايدخلهُ ضَرْبٌ من هذه الأربعـة ، لما يحدثه فيه العامل ، وليـس شئ منها إلاَّ وهو يزول عنـه ، وبين مايبنى عليه الحرف بنـاء لايزول عنـه لغير شئ أحـدث ذلك فيـه " .

فظاهـر هـذا أنَّ العـامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّنُ الفسـاد .

وادَّعى صاحب رسالة (٣) (أبو زكريا الفراء) أنَّ الفراء هو أستـاذ ابن مضاء ، وأنَّه كثيرًا ماصرح بهدم أثر العوامـل ، وأنَّه أستـاذ لـه . ولكن من يطالع كتاب المعانى القرآن للفـرَّاء يجـد أنَّ هذه دعـوى منحولـة بـلا دليل ، وأنَّ الرجل نسب اليه مالم يقله ،

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ت . د / محمد البنـا ص ٦٩ ط دار الاعتصام الأولى ١٣٩٩ هـ ـ

(٢) الكتاب ١ : ١٣ ت هـارون . (٣) أنظر الرسالة ٤٢٠ ومابعدهـا .

وإنّما هو التعسف فى الحكم ، وأمامك من كلامه صدق مانقول :ـ

يقول الفراء[1] :ـ (فى قول الله تعالى (ثم لننزعنّ من كلّ شيعةٍ ، أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا[2]) من نصب أيّا أوقع عليها النزع ، وليس باستفهام كأنّه قال : ثم لنستخرجن العاتى الذى هو أشدّ ، وفيها وجهان من الرفع :ـ

أحدهما : أنْ تجعل الفعل مكتفيا بمن فى الوقوع عليها كأنْ تقول : قد قتلْنا من كلّ قوم وأصبْنا من كلّ طعامٍ ، ثم تستأنف (أيّا) فترفعها بالذى بعدها كما قال عز وجل " يبتغون الى ربهم الوسيلة أيّهم أقربُ[3] " أى ينظرون أيّهم أقرب[4] ، ومثله :" يلقون أقلامهم أيّهم يكفل مريم[5] " .

الثانى : فإنّ فى قوله تعالى (ثم لننزعنّ من كل شيعةٍ) لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ينظرون بالتشايع ، أيهم أشد ، وأخبث ، وأيهم أشد على الرحمن عتيًا ،

الثالث : من الرفع " ثم لننزعن من كل شيعة " بالنداء .

أليس التأثير من العامل والتأثر به هو نظرية العامل بعينها ، وهو مايقرره الفراء الكوفى كما وضح من كلامه ، وهو عين مايقول به البصريون ، حقا لقد كانوا أعرف الناس بقيمة العوامل ، وتأثيرها فى ضبط الأسلوب ، وهم يعرفون أنّ الفعل فى الحقيقة للمتكلم ، والنسبة الى العامل اللفظى أو المعنوى فى الأسلوب ، هو من باب المجاز المرسل ، وهذا كثيرٌ فى أسلوب العرب ، يقول ابن جنى فى الخصائص[6] مانصّه : وإنّما قال النحويون " عامل لفظى وعامل معنوى ، ليروك أنّ بعض العمل قد يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررتُ بزيدٍ ، وليت عمرًا قائمٌ ، وبعضه قد يأتى عاريًا من مصاحبة

---

(١) معانى القرآن ١ : ٤٧ ت النجار . (٢) مريم ٦٩ . (٣) الإسراء ٥٧ .

(٤) أيّهم أقربُ : مبتدأ وخبر فى موضع نصب بالفعل المضمر الذى عليه الكلام والتقدير : ينظرون أيهم أقرب ، ولايعمل الفعل فى لفظ أى لأنّها استفهام . أنظر هامش ١ : ٤٨ معانى القرآن . (٥) آل عمران ٤٤ . (٦) الخصائص ١ : ١٠٩ .

لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم ، إنَّما هو للمتكلم نفسه ، لالشئ غيره ، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح " .

فظهر أنَّ النحاة يفهمون قيمة العامل ، موضعه في النحو ، وأنَّ ابن مضاء جانب الحق في إنكاره هذه النظرية ، وأنَّ ما جاء به عارٍ من الحق وبعيدٌ عن الصواب .

وللأسف الشديد : ـ وجد في عصرنا الحديث جماعات تردد قول ابن مضاء ، وتعتبر ذلك تجديدًا ضخمًا في النحو ، وأنَّه فتح مغاليقه ، وابن جني مجتهد لا يصل الى ما وصل اليه (١) .

وكل ذلك دعوات بعيدة عن البحث العلمي النزيه ، فنظرية العامل قائمة تؤدى وظيفتها للنحو ، الى أنْ يضعوا نظرية تقوم مقامها ... وهَيْهات ذلك .

وما أجمل عبارة الدكتور/ عبد الصبور شاهين (٢) : ـ

" إنَّ نظرية العامل لو لم تكن حقيقة لغوية ، فهي ضرورة تصنيفية ، تمنع كثيرا من الاضطراد ، والأنواع ، التي ربما أسفر عنها اعتبار الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية " وما البديل لها ؟ ليحل محلها ؟ وكل ماقالوه وصوروه في العامل أنَّه ربط التغيير الإعرابي بوظيفة الكلمة في جملتها ، وبغض النظر عن اضطراب اللغة لأنَّ الشكل الواحد ،

---

(١) أنظر إحياء النحو ص ١٥ ومابعدها وأصول النحو د / محمد عيد ط عالم الكتب ١٩٧٨ م والنحو المصفى . د / محمد صلاح .

(٢) التطور اللغوى ١٩٩ ط العالمية . الأولى ١٣٩٥ هـ .

قد ينتج عن وظائف كثيرة ، فى أكثر وظائف الكلمات المنصوبة أو غيرها فى اللغة العربية ، أليس ربط التغيير الإعرابى بالوظيفة كما يرى د / تمام حسان (١) هو نوع من ارتباط السبب بمسببه أو المعلول بعلته ، وهو الذى بنى عليه الدكتور / إنكاره لنظرية العامل ، بل إنَّ حديث النحاة عنها ، وتفصيلها بهذا الوضوح الموجود فى كتب النحو يشهدُ على مهارتهم ، وقدرتهم على التقعيد الجيد ، ولكن حب المخالفة وشهوة الظهور قد تغمط الحق ، ولا تعترف بالفضل لأصحابه ، مع أنَّ ذلك خلق العلماء .

ولنعد الى صاحبنا " الخفاجى " لنرى موقفه من هذه النظرية ، وهل كان يقرها ، ويستند اليها فى مؤلفاته النحوية ، فنعرض الآن بعض أمثلة للشهاب لنعرف رأيه ونظرته لها .

أولا : ـ قال الشهاب : فى تفسير قول الله تعالى (باسْمِ اللـه) (٢) قال باسم الله أقرأ بلفظ المضارع ورجَّح بعضهم تقديره ماضيا لوروده كذلك فى الحديث ، ومنهم من قدَّره أمرًا ، وعن الفرَّاء أنه قال : المقدر فِعْلُ أمرٍ ، لأَنَّه تعالى قدم التسمية حثًا للعباد على فعل ذلك فالتقدير : ابدءوا ، أو اقرءوا .

ثانيا : قال الشهاب : (٣) (وإذا توسع فى الظرف إنْ كان فعله غير متعد صار متعديًا ، وإنْ كان متعديًا الى واحد صار متعديًا الى اثنين كحفرتُ بئرًا اليوم ، وإنْ كان متعديًا الى مفعولين ، فمن النحويين من أبى الاتساع فيه ، لأَنَّه يصير متعديًا الى ثلاثة وهو قليلٌ ، ومنهم من جَوَّزه إنْ كان متعديًا الى ثلاثة لم يجز . لأَنَّه يصير متعديًا الى أربعة ، ولا نظير له .

---

(١) أنظر الرسالة (القرائن النحوية واطراح العامل) مكتبة دار العلوم .

(٢) العناية ١ : ٣٢ . (٣) العناية ١ : ٩٦ .

ثالثا : قال الشهاب : عند تفسيره لقوله تعالى (1) (مالِك يوم الدّين) (2) وفيه بحث لا شك أنّ النحاة بأسْرِهم اشترطوا فى عمل اسم الفاعل غيرِ صلة أل ، وفى كون إضافته لفظية . أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، ليتم شبه المضارع له ، فيعمل عمله ، ولم يخالف فيه غير الكسائى .

رابعا : قال الشهاب : عند قوله (3) (إيّاك إيّاك المراءَ) (4) ـ فأضمر بعد إيّاك ناصبا ، تقديره : أتّقِ . وقال فى قوله تعالى " وإذْ قيل لهم اسكنُوا " (5) وفى قوله : " واسْألهم عن القريةِ التى كانتْ " (6) جملة واسألهم معطوفة على اذكر المقدر العامل فى إذْ . وأمثلة ذلك كثيرة .

فأنت ترى الشهاب قد أخذ بقاعدة العوامل ، وأثرها فى الأسلوب ظاهرة ومقدرة ، بل إنّه يزيد الأمر إيضاحًا عندما يتحدث عن سر هذه المقدرات من العوامل وأصلها ، ومن ابتدعها ، والهدف بصورة تدل على تمكنه ، وإحاطته بالموضوع فيقول: فى حاشيته (7) : ـ

---

(1) العناية ١ : ١٠٣ . (2) الفاتحة ٤ .

(3) شرح الدرة ٤٤ . (4) هذا جزء بيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن وتكملته (فإنّهُ ... الى الشر دَعّاءٌ وللشر جَالبُ) والبيت فى الكتاب ١ : ١٤١ والمقتضب ٣ : ٢١٣ والخصائص ٣ : ١٠٢ ، ٢ : ٢٥ والعينى ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ والخزانة ١ : ٤٦٥ والتصريح ٢ : ١٢٨ والأشمونى ٣ : ٨٠ ، ١٨٩ ، مرزبانى ٣١٠ وشاهده : تقدير عامل نصب إيّاك ، تقديره أحذر . (5) الأعراف ١٦١ .

(6) الأعراف ١٦٣ . (7) العناية ١ : ٣٣ .

فإنْ قلت : مقدرات القرآن هل هى منه حتى يطلق عليها كلام الله أمْ لا ؟ .

قلت : ـ (معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها فى متعارف اللسان، فهى من المعانى القرآنية ، وأمّا ألفاظها فليست منه لأنّها معدومة ، ومنها مالا يجوز التلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة وجوباً ، وأما جعلها مقدرة فأمر اصطلاحى ادّعاهُ النحاة تقريبا للفهم ، فانظره فإنّه من الحور المقصورات فى الخيام .

ثم إنَّ فى جريان هذا التقدير على القول بأنّها آية فذّة ، ولذا وقف عليها بعض القراء ، نظر، وبتفسير مايتلوها بما مر مما قصد جعله تالياً لها ، وجعلت مبدأ له ، وإنْ كان يقارنه غيره ، سقط ماقيل : من أنَّ الذى يتلوها كما وقع عليه القراء، وقع كثير من الأفعال لكونه ملفوظا ومحدثا ومؤلفا وغير ذلك .. والظاهر أنّه يقدر بحسب الصناعة ، مايليق به .

فالشهاب بعد هذا العرض يسير على هذه الطريقة ، من أنّها من عمد النحو الأساسية ، وهى العوامل النحوية لفظية ، أو معنوية ، وأنّ الأسلوب العربى لا يستقيم إلاّ بها ، بل إنّ المعانى لاتفهم أحيانا إلاّ عن طريق تقدير هذا العامل ، وهذا مانراه منتشرا فى كتبه المختلفة ، وقد أخذت منها مساحات كبيرة - بل إنّك لترى منه الكثير من المناقشات الواسعة فى نوعية العامل المقدر ، ليتناسب مع فحوى الكلام وغرضه ، ثم تقسيمه للعوامل التى ترفع أو تنصب مفعولا به واحداً او أكثر أو تجر .

وهكذا ـ فإنّ نظرية العامل ضرورة مهمة لضبط القواعد ، وتيسير استعمالها ، وتوائم أرقى الأفكار والنظم لتعليم اللغة ، والتدريب عليها ، لذلك أجمع النحاة على القول بالعوامل ، وإنْ اختلفوا فبعضهم يقول : العاملُ فى كذا كذا ، وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا ، وإنّما هو كذا .[(١)]

---

(١) الرد على النحاة د / البنا ٧٤ ومناهج اللغة د / تمام حسان ٢٨٢ .

" مناقشات الشهاب مع العلماء "

حفلت مصنفات الشهاب بالعديد من المناقشات فى أبواب النحو المختلفة بين علمائه ، وسجلت كثيرا من جولاته فى هذا المعنى بما يشهد له بالتمكن والفَوْق ، وحرية التفكير ، وقوة الحجة ، ونصاعة الأسلوب ، ونصرة الحق والدفاع عنه ، وهو لا يألو جهداً فى سبيل ذلك مهما كلفه من مشقة وعنت والمطلع على مؤلفاته يرى فيها الحيوية وحرارة النقاش ، وقوة استيعابه لمسائل علوم العربية من تفسير ، وحديث ، ولغة ، ونحو ، وأدب ، ومنطق ، وتوحيد وفلسفة ، وغيرها من علوم القرآن ، ومدى إلمامه ، بالقراءات المختلفة ، وعلوم التجويد وهو فى نقاشه الهادف يسعى الى الحقيقة ، وبيان الحق عن بينة وبرهان ، فقد يخطئ رائداً كبيراً فى النحو كسيبويه فى رأيٍ بانَ فى نظره ضعفه وما نهضت حجته ، ولكنه يراه فى رأى آخر على الحق ، فيؤيده ويشيد به .

وقد يناقش الكسائى فى قضية فيجد الحق معه ، فيقف مؤازرا له ، وقد يجده فى موقف آخر هابطاً فى رأيه ، فيُشيح عنه ويعرض ، ويبين وجهة نظره فى ذلك وأبو حيان مع اعترافه له بالفضل والألمعية إلا أنه كثيراً ما شدَّد معه فى النقاش وأظهر خطأه ، وكذلك نجم الأئمة الرضى كثيرا ما ناقشه فى القضايا النحوية ، وأشاد به أو بيَّن تهافتَ رأيه . وغيرهم كثير .

وشملت مناقشاته تصويب رواية أو التدقيق فى عبارة ، أو توضيح المقصود من أسلوب فُهِم خطأ ، فتجده فى هذه الأبواب وغيرها صوَّالا جوَّالا ، يدافع عن رأيه فى قوة وحرارة .

لقد ناقش الحريرى فى كتابه درة الغواص ، وبين خطأه فى الكثير الغالب من القضايا النحوية ، واللغوية ، التى أثارها ، واستدل على رأيه بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب المنظوم والمنثور ، فى كتاب مستقل يدل على سعة نظرته للأسلوب ، وعدم تضييقه بقيود تمنع انطلاقه ، فى التعبير تيسيرا على المولدين .

ويقول يوهان (١) :-

(إنّ الشهاب وسّع دائرة الإباحة فى الأسلوب العربى ، بخلاف الحريرى الذى ضيّق لتنقية اللغة العربية) .

ولا أستطيع أنْ أعرض كل مناقشاته مع العلماء ، وإلّا أخذت كتاباً ضخماً ، وإنّما سأكتفى بضرب بعض أمثلة ، يظهر فيها وجهته فى المناقشة ، وشخصيته فى العرض ، وطريقة تناوله لمشكلات هذا العلم .

وهاك الأمثلة التى توضح ذلك . ....

---

(١) العربية ٢٣٠ ومابعدها ت . د / رمضان عبد التواب . !!!

" ١ ـ الخفاجي وسيبويه "

قال البيضاوي :ـ (١)

(وقد منع سيبويه إدخال الفاء في خبر أنّ كليت ولعل ، ولذلك قيل : الخبر) . (٢)

قال الشهاب : ـ (أشار بقوله : كليت الى دليله وأشار الى الفرق بينهما ، (٣) بأنّ إنّ المكسورة وكذا المفتوحة ، لاتُغَيِّر معنى الكلام ، لأنّه باق على خبريته بخلافهما ومن جعل الخبر مابعده ، جعل قوله " فَبَشِّرْهم بعذابٍ أليم " (٤) جملة معترضة بالفاء كما في قولك : زيدٌ فافهم رجلٌ صالحٌ ، وقد صرح به النحاة في قوله :

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنفَعُه ... أَنْ سَوْفَ يأتِي كُلُّ ماقدرا (٥)

ومن لم يفهم هذا ، قال : إنّ الفاء جزائية ، وجوابها مقدم من تأخير ، والتقدير : زيدٌ رَجُلٌ صالحٌ ، وإذا قلنا لك ذلك فافهم .

فتراه هنا يؤيد رأى سيبويه ويشرحه موجهًا كلامه ، عائبا على من لم يفهم مراد سيبويه ، لأنّ الفاء في الخبر الذى هو في الحقيقة عين المبتدأ يقطع الصلة بينهما ، فلذلك منع سيبويه إدخال الفاء عليه .

---

(١) هامش العناية ٣ : ١٤ . (٢) الكتاب ٣ : ١٣٤ هارون .

(٣) عناية القاضي ٣ : ١٤ . (٤) آل عمران ٢١ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو مجهول القائل . في همع الهوامع ١ : ١٤٥ والدرر ١ : ١٢٥ وابن عقيل ٣٣١ ، وقد وهم العيني فقال : بأنّه من الرجز المسدس . والشاهد : مجئ الجملة (فَعِلْمُ المرءِ يَنفَعُه) معترضه بين جملة (اعلم) وجملة (أَنْ سوف الخ) وهناك شاهد آخر : أَنْ سوف يأتى . أنك تجد ' خبر أَنْ المخففة جملة فعليةً ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين أَنْ وخبرها بحرف التنفيس " سوف " .

كما تجده يعرض رأيه ، ويقوى هذا الرأى الذى يميل اليه ، فمثلا يقول:[1]

(ويرى سيبويه أَنَّ اللّهمّ لاتوصف ، لأَنَّه لاتصال الميم به أشبه أسماء الأصوات ،[2] وهى لاتوصف ، وخالف غيره ونقض دليله : بسيبويهِ وعمرويهِ ، فإنه مع كونه فيه اسم صوت يوصف .

فيرد الشهاب : ـ

(بأنّ اسم الصوت مركب معه ، وصار كبعض حروف الكلمة ، بخلاف مانحن فيه).

وقد يحكم على رأى سيبويه بأَنَّهُ غير قوى ،[3] ويؤيد المبرد[4] عليه فيقول :[5] ـ

قال تعالى : (وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللّهُ إلا وَحْيًا أو مِنْ وراءِ حِجَابٍ ، أو يُرسِلَ رَسُولا) .[6]

قال الشهاب : ـ (أَنْ يكون وحيا وأَنْ يرسل مصدرين ، ومن وراء حجاب ظرفا وقعت أحوالا ، على وضع المصدر موقع اسم الفاعل أى مُوحِيا ومرسلا أو مُكلِّما من وراء حجاب . وقيل : إنّه بتقدير فعل هو الحال فى الحقيقة ، واعترض بأَنَّ وقوع المصدر حالاً غير مقيس وبأَنَّهم صرّحوا بأَنَّ الفعل مع أَنْ معرفة ، لأَنَّه بتأويل مصدر مضاف دائما ، وشرط الحال التنكير ، وقد منع سيبويه من وقوع أَنْ مع الفعل حالاً ، ولايخفى أَنَّه وإنْ كان خلاف القياس فالقرآن يقاس عليه ، ولايلزم أَنْ يقاس ، مع أَنَّ المبرد ـ رحمه الله ـ قاسه . وكفى به حجة .

---

(١) العناية ٣: ١٥ . (٢) الكتاب ٢: ١٩٦ ت هارون . (٣) ١: ٣٨٥ هارون .
(٤) المقتضب ٣: ٢٣٦ . (٥) العناية ٤: ٤٣٠ .
(٦) الشورى ٥١ .

وأمَّا حديث التعريف وإنْ اشتهر ففيه كلام ، لأنَّه غير مطرد ، ألَا تراهم فسّروا (أَنْ يُفْتَرَى)(١) بمُفْتَرَى ، وعلى تسليمه فالمعرفة قد تكون حالا لكونها فى معنى النكرة ، كما يؤول وَحْدَهُ بمنفرد ، لكنه قياس مع الفارق ، لما فيه من التعسف لتأويل أَنْ مع الفعل بمصدر مضاف ، ثم تأويل المضاف بنكرة ، وفيما ذكرناه أولا ، قصر للمسافة به أ ٠ هـ ٠

والواقع أَنَّ الشهاب اختار جواز الحال معرفة مطلقا ، مستدلا بهذه الآية مقيسا عليها ، ولكن سيبويه منع القياس عليها ، والمبرد أجاز ذلك ، وأيضا فإنَّ المفسرين أجازوا أَنْ يكون المصدر المؤول نكرة ، بدليل أَنْ يُفْتَرَى فُسِّرتْ بمفترى ، أى افتراء ٠

وتحقيق المقام :

أنَّ جمهور البصريين قد اشترطوا أَنْ يكون الحال نكرة ، لأنَّه لو اتحد وصاحبه فى المعرفة لتوهم أَنَّه نعت ، وما جاء معرفة يؤول بالنكرة قال ابن مالك :(٢) ـ

والحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فاعتقد ... تنكيرَهُ مَعْنًى كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

مثل : جاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ(٣) ، أرسلها العِرَاكَ أى جاءوا جميعا ومعتركة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا : جاء زيدٌ الراكبَ وفصَّل الكوفييون فقالوا : إنْ تضمن الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبدُ اللَّهِ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، إذْ التقدير : عبدُ اللهِ إذا أحسَنَ أفضلُ منه إذا أساءَ فإنْ لم يتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيدٌ الراكبَ إذْ لا يصح : جاء زيدٌ إنْ ركبَ ٠ هذا كلام الأشمونى(٤) يحصل به كلام النحاة .

---

(١) يونس ٣٧ وأنظر الكشاف ١ : ٩٠ ٠ (٢) الألفية ٢٣ ط صبيح ٠

(٣) الجَمَّاء : من الجُموم وهو الكثرة ، والغَفِير من الغَفْر وهو الستر أى ساترين وجه الأرض لكثرتهم ٠ (٤) أنظر الصبان على الأشمونى ٢ : ١٧١ ، ١٧٢ والكافية ١ : ٢٠٩ ، والمقتضب ٣ : ٢٣٦ والمفصل ٢ : ٥٩ والهمع ١ : ٢٣٩ والأشباه ٢ : ٧٩ والمغنى ٢ : ١٣٢

فى هـذا الموضوع .

وأرى : ـ أنَّ الوارد هو الأصل الذى يجب أنْ يصار اليه ، وأنْ يقاس عليه ،

فإذا ورد عن العرب وهم أهل اللغة وأربابها ، الحال معرفة ، علم جنس نحو :

" جاءَتْ الخيلُ بَدَادِ ، علم جنس للتبديد ، ومعرف بأل كما سبق ، ومضافة

نحو : وَحْدَكَ .

فما المانع إذاً من جواز مجئ الحال معرفة مطلقا كما رأى يونس والبغداديون ، وهو

ما أيَّده الشهاب ، ومالَ اليه ـ وهو الحق فى نظرى ، فإنَّ المعنى هو الذى يحدد

المقصود من الكلمة ، فإذا قلت : سافر المدرسُ النشيطَ ، وأنا أقصد بيان هذه

الحالة التى سافر بها ، ولا أقصد تعيين صفة ثابتة فيه ، فالأولى أنْ يعرب حالا ،

وبخاصة إذا كان المطلوب بها بيان حالة خالف فيها عادته ، لذلك كان رأى

الشهاب سليمًا ، وإنْ لم يكن جديدًا ، لسبق غيره له بهذا الرأى ، وإنَّما

الجِدَّة فيه استدلاله من كتاب الله على ذلك والقرآن فى قمة الفصاحة والبلاغة .

وقد تجده يدافع عن سيبويه ، ويرد على الزمخشرى الذى نقل عنه خطأ وذلك

عند حديثه عن قول الله تعالى (يومئذ تُحَدِّثُ أخْبارَها ، بأنَّ ربَّكَ أوْحَى لها)(١)

يقول : (حدَّثتُه كذا وبكذا ، فالعرب استعملته بالباء وبدونها ، وهذا مما

لاخلاف فيه ، وإنَّما الخلاف فى نصب الثانى ، هل هو على نزع الخافض أو على أنَّه

مفعول به ، وحدَّثَ وخبَّرَ ونبَّأ وأنبأ . ملحقة بأفعال القلوب : فتنصب

مفعولين أو ثلاثة . كحَدَّثْتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، كما ذهب اليه الزمخشرى(٢) ، ونقل

عن سيبويه وتبعه ابنُ الحاجبِ خطأهُ فيه ، وقال : إنَّما هو متعدٍ لواحدٍ .

---

(١) الزلزلة ٤ .

(٢) الكشاف ٤ : ٢٢٧ . ...

وما جاء بعده تعيين المفعول المطلق ، وقال : إذا قلت حدثته حديثا أو خبرا ، لانزاع فى أنه مفعول مطلق ، ... فلم يفرق بين التحدث والحديث والأول والمفعول المطلق كيف وهو يجر بالباء فتقول : حدثته الخبر وبالخبر والمفعول المطلق لاتدخل عليه الباء ، والأول غير مسلم : فإن أثر المصدر ومتعلقه بل آلته كضربته سوطا ، قد يسد مسده ، والشيخ أجل أن يخفى عليه مثله ، وكذا الثانى فإنه يجعل مادخلته الباء غير المنصوب ، وفى الكشاف : يجوز أن يكون المعنى حينئذ يومئذ تحدث " بتحديث " أن ربك أوحى لها (أخبارها) على أن تحديثها بأن ربك أوحى لها تحديث أخبارها كما تقول : نصحتنى كل نصيحة بأن نصحتنى فى الدين

بل قد يعقد مجلسا خاصا من كتابه (طراز المجالس)(١) للحديث عن رأى سيبويه فى مسألة نحوية ، ثم يعرض الأقوال فيها ، ويناقش كل رأى بحيدة ونصفة فيقول : ـ

(اعلم أن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال فى باب الضمير(٢) : إنه لايخبر باسم الإشارة عن ضمير المتكلم والمخاطب كعكسه فلا يقال : هذا أنت ولا هذا أنا كما لايقال : أنا هذا . لأنه لغو لافائدة فيه إلا أن يقع بعده ماتتم به الفائدة نحو : هذا أنت تقول كذا ، كما حكاه يونس عن العرب ، ومنه قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)(٣) . وهذا أنت قائما ، فيجوز جعل اسم الاشارة خبراً أو مبتدأ ، ومابعده حال عند البصريين ، وعند الكوفيين المنصوب فى هذا بمنزلة الخبر ، لأن المعنى عندهم : زيد فاعل كذا ، ثم أدخلوا هذا للوقت الحاضر ، كما يدخلون

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون ٣٥١ . (٢) الكتاب ٤ : ٢٢٨ هارون .

(٣) البقرة ٨٥ .

كـان لمـا مضى ، فاذا أدخـلوا هـذا ، وهواسم ارتفع بـه زيـدٌ ، وارتفع هو بزيـد على مايوجبـه حكم المبتـدأ والخبـر وانتصب مـابعده ، لارتفـاع زيـد بهذا ، وتسميـه أهـل الكوفـة " التقريب " ومنزلتها عنـد هم منزلة كـان (١) ، ولايجوز إسْقاطُ المنصـوب لأنَّ الفـائدة فيـه مفقـودة فيجوز : هذا زيـدٌ القـائمُ ولا يجـوز البصريون إلاَّ قائمـًا ، لأنـه حـال ، ففي الآيـة أقـوال : ـ

أحدهمـا : ـ أنَّه مبتـدأ وخبـر ، والجملة بعده حـال والثانى أنَّه تقريب كما عرفتـه ، فجملـة تقتلـون خبـر ـ وقـال ثعلب (٢) : (هؤلاء بمعنى الذين ، والجملـة صلتـه ، وهو خبر أنتم كقولـه : ـ

عَدَسْ مالِعَبَّـادٍ عليكِ إمـارةٌ ∴ أمِنْتِ وهـذا تحمليـنَ طليـــــقُ (٣)

---

(١) أُنظر الهمع ١: ١١٣ ومعانى القرآن ١: ١٢ وش.الدرة ١٢٦ لمعنى التقريب عنـد الكوفييـن . (٢) أنظـر الهمع ١: ٨٤ ـ ٨٦ والكافية ٢: ٥٨ والأشمونى ١: ٧٤ .

(٣) البيت من الطويل ليزيـد بن مفرغ ، فى المقتضب ١: ١٧ والتصريح ١: ٢٨١ ، والانصاف ٧١٧ ، وشرح المفصل ٢: ١٦ ، والمحتسب ٢: ٩٢ ، وابن الشجرى ٢: ١٧ والخزانـة ٢: ٥١٤ ، ٣: ٨٩ وش.المغنى للسيوطى ٤٦٢ والعينى ١: ٤٤٢ ، ٣: ١١٦ و ٤: ٣١٤ والهمع ١: ٨٤ والدرر ١: ٥٩ ، وش.الأشمونى ١: ١٦٠ ، ٣: ٢٠٨ ، واللسان (عدس ٧) وقطر الندى ش٣٣ والشعر والشعراء ٣٢٤ ، وفى ديوانـــه ١١٥ ـ وعَدَسْ: اسم صوت يزجـر به الفرس وعَبَّـاد وابن زِيـاد والى سجستان ، وقـاله الشاعر بعد أنْ خرج من سجن ابن زيـاد فى عهد معـاويه ، وقد اختلف البصريون والكوفيون فى إعرابـه ، على ماوضحـه الشهـاب . ؟؟؟ من اختلافهم فى هذا هـل ذا اسم موصول كما قال الكوفيون أو اسم إشارة كما رأى ذلك البصريـون .

وكان ينبغى على هذا أنْ يقرأ تقتلون أَنْفَسَهم ، لأنَّ الخطاب فى مثله ضرورة ، وليس بالمختار : وقال ثعلبٌ : إنَّه لغة : لتقُومْ أنتُمْ ، وعند بعض الكوفيين الذى هنا ألغى ، لأنَّ الكلام : لايختل بإسقاطه ، فإنْ قال مابعده حال ، فهو فضلة ، لايتم به الكلام ، قيل الحال كالصفة ، قد تكون لازمة لإيجاب المعنى لهما نحو : يا أيها الرَّجلُ ، وأكثرُ شُربك السويقَ ملتُوتاً . ونحوه .

ففى الآية أربعة أوجه . الحالية ـ التقريب ـ والموصولية مع الإلغاء وعدمه ـ وقد عرفت ما أورده أهل الكوفة على البصريين ، وجوابه ما أورده على ثعلب ، من أنَّه يتعين الغَيْبَة ، فإنْ كان لغة كما ذكرهُ لم يرد عليه شئ ، ولك أنْ تقول : اسم الإشارة فى المعنى خطاب ، فإذا جعل موصولا يجوز معه الخطاب ، نظراً لأصله ، فليس كالموصول الصريح فى نحو قوله : ـ

(أنا الذى سَمَّتنى أُمِّى حيدره)[1]

فلا ضرورة فيه كما زعموا . ...

---

(١) هذا الرجز لعلى بن أبى طالبٍ كرم الله وجهه والبيت فى الخزانة ٢: ٢٥٣ و ٥٣٤ ، وطبقات الشافعية ١: ٢٢٥ وهمع الهوامع ١: ٨٦ والدرر اللوامع ١: ٦٢ ، والمقتضب ٤: ١٣١ ، ١٣٢ ، وفى معجم الشواهد لهارون ١: ٤٧٦ ، .

وقال فى المقتضب [إذا كان الموصول خبراً عن متكلم جاز أنْ يكون العائد عليه غائبا وهو الأكثر نحو : أنا الذى قال وجاز أنْ يكون متكلما حملا على المعنى كالرجز السابق] اللغة : الحَيْدرة ـ الأسد . !!!!

فأنت ترى أنَّه أتى بقضية عند سيبويه ثم بيَّن أن البصريين وراء رأيه .
وذكر رأى الكوفيين وعلمهم اسم الإشارة كعمل كان ، وهو ماسمى عندهم بالتقريب به
ويورد مثالا يطبق فيه المذهبين وهو : هذا زيدٌ القائمُ على أنَّه خبر هذا
والبصريون يقولون : قائمًا على الحالية ، ثم يورد رأى ثعلب بأنَّ اسم
الإشارة موصول بمعنى الذى ، ثم يأتى بشاهد كان موضع مناقشة بين
البصريين والكوفيين ، فالبصريون يشترطون : تقدم مَا أو مَنْ على ذا : لتكون موصولا عامًّا
وألا تُركَّبَ مع مابعدها (١) ، والكوفيون الذين لا يشترطون ذلك ، ولكنه يضعف رأى ثعلب
من أسلوب الآية ، لأنَّها لو كانت اسم موصول لوجب العدول عن الخطاب
الى الغيبة " فى أنْفُسِكم " مما يدل على أنَّها اسم إشارة .

وهذا ملخص جَيِّدٌ للشهاب ، ولكنَّه يضعف ذلك بنفسه فيقول : -
ولثعلب أنْ يَدَّعِى أنَّ اسم الموصول ناب عن الخطاب الموجود فى اسم الإشارة
نظرًا لأصله ، بخلاف اسم الموصول الصريح فهو للغيبة بلا شك ، ويؤيِّدُه
البيت الذى ذكره .

وبذلك استطاع الشهاب إدارة النقاش مع سيبويه ، والوصول به الى نتيجة مما
يدل على تمكنه فى النحو .

---

(١) أنظر الهمع ١ : ٨٣ والأشمونى ت محى الدين ١ : ٧٣ .

٢ ـ الشهـــاب والكســـــائى

إنَّ الشهاب قد ناقش الكسائى إمام أهل الكوفة فى قضايا نحوية مناقشة موضوعية ، بعيدة عن الهوى والتحزب ، فيقول فى قوله تعالى : (ومِنَ النَّاس مَنْ يقولُ آمنَّا باللهِ وباليومِ الآخِر)(١) .

قال البيضاوى : (ومَنْ موصوفة ، إذ لا عَهْد ، فكأنَّه قال : ومن الناس ناس يقولون ، أو للعهد ، والمعهود هم الذين كفروا ، ومَنْ موصولة ، أريد بها ابن أُبَىّ وأصحابه .)(٢) .

ثم يعلق الشهاب(٣) على ما سبق فيقول :ـ

(هذا برُمّته(٤) من الكشاف كما سمعته آنفا ، وحاصله : ـ أنَّ اللام فى الناس إمَّا للجنس أو للعهد الخارجى لا الذهنى ، فإنْ كانت للجنس ، فمَنْ . نكرة موصوفة وإنْ كانت للعهد . فهى موصولة ، واستشكله الناس قديما وحديثا ، بأنَّه لاوجه لهذا التخصيص ، لجواز : أنْ تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد ـ ثم اختلفوا : كمعترف بالورود : لأنَّ بعض الجنس قد يتعين بوجه ما ، وبعض القول المعينين المعهودين قد يجهل باعتبار حال من أحواله ، كأهل مَحِلَّةٍ محصورين فيهم قَاتِلٌ لم يُعْلَمْ بعينه كونه قاتلا ، وإنْ عُرِفَ شخصه ، فيقول : هؤلاء قاتل لهذا القتيل ـ ومجيب مُوَجِّهة لما ذكر. على وجوه شتَّى :

---

(١) البقرة ٨ . (٢) هامش العناية ١ : ٣٠٤ . (٣) العناية ١ : ٣٠٤ .

(٤) ١ : ٢٩ .

فقيل : إنَّ هذا هو الأنسب فإذا اقتضاه المقام تعين فى كلام البليغ ، لأنَّ المعرَّف بلام الجنس لعدم التوقيت فيه قريب من النكرة ، وبعض النكرة نكرة ، فتناسب مَنْ الموصوفة للطباق ، والأمر بخلافه فى العهد ، ويدل عليه وروده على هذا الأسلوب نصا فى القرآن ففى قوله تعالى : (مِنَ الْمؤمنين رجالٌ)(١) لمَّا أريد الجنس جعل بعضهم رجالا موصوفين ، وفى قوله عز وجل (ومنهم الذين يؤذون النبىَّ)(٢) لما كان مرجع الضمير طائفة معينة من المنافقين . قيل : الذين يؤذون .

وتحقيق السر فيه : ـ

أنَّ قولك : من هذا الجنس طائفة من شأنها كذا يفيد التقييد بالجنس ، فائدة زائدة ، أمَّا إذا قلت : من هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا ، فمن عرف كونهم من الجنس أولا . وإذا قلت : من هؤلاء الفاعل . كذا حسن لأنَّه زيادة تعريف .

وبعد عرض ما قيل فيها يقول : ـ

(هذا زبدة ما ارتضوه ، وقد وقع فى بعض الشروح كلام طويل بغير طائل ، وبعد أنْ يناقش كل ما سبق يقول : وكلهم حَوْلها نُدَنْدِنُ(٣) ، ومطالب العربية يكتفى فيها بمثل هذه الأمور الخطابية ، وما اختاره أبو البقاء(٤) من كونها موصوفة قيل عليها أنْ لا تكون موصوفة فى الأكثر إلَّا فى موضع يختص بالنكرة .

---

(١) الأحزاب ٢٣ .

(٢) التوبة ٦١ .

(٣) هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصه (حَوْلها نُدَنْدِنُ) وهو فى الجامع الصغير ٢ : ١٤٩ رواه ثوبان وهو حديث صحيح . ويضرب مثلا لاتفاق الهدف .

(٤) إمْلاء ما مَنَّ به الرحمن ١ : ١٨٧ .

كما فى قـولـه : ـ

(١)
(رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَه)

(٢)
بل ذهب الكسائى ـ رحمه الله ـ وهو الإمام المُقْتَدَى : إلاَّ أنَّها لاتكون موصوفة إلاَّ فى ذلك الموضع ، فالوجه أنَّها موصولة ، وبه جزم فى البحر (٣) : فلا ينبغى أنْ يُخَرَّجَ كلامُ اللهِ على وَجْهٍ نادرٍ أو مُنْكَرٍ ، وهو كلامٌ واهٍ جدا .

فبعد هذا العرض الطويل يختار أنْ تكون موصولة ، ويرى أنَّ الكسائى اختار رأيًا غيرَ قوى ، لأنَّه لا يصح أنْ يخرج القرآن على الوجْهِ النَّادر كما رآه الكسائى ، حيث حكم بأنَّها لاتكون موصوفة إلاَّ فى هذا الموضع : بأنَّه كلام ضعيف جدا ، وغير مناسب أنْ نُخَرِّجَ القرآن عليه .

ثم يورد الشهاب قضية نحوية يعرض فيها آراء علماء النحو ، والبلاغة ، والتفسير ، ألاَ وهى حال الجامد ، هل يتحمل ضميرا أم لا ؟ (٤) فيقول : ـ

(واعلم أنَّه إذا ذكر الطرفان " زيدٌ أسدٌ " وعمل الثانى منهما .. فهذه مسألة مُقررة فى كتب النحو ، والمعانى ، والتفسير ، وقد ذكرت فى كتاب سيبويه (٥) .

---

(١) هذا صدر بيت من الرمل لسويد بن أبى كاهل ، وهو فى الكتاب ٢ : ١٦٩ وشرح ابن يعيش ٤ : ١١ والخزانة ٢ : ٥٤٦ ، ٣ : ١١٩ والهمع ١ : ٩٢ ، ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٦٩٠ ، ٢ : ١٩ والأشمونى ١ : ٥٤ والشذور ١٣١ والمفضليات ١٩٨ وتكملته : (قد تَمَنَّى لى مَوْتًا لم يُطَعْ) وشاهده : وقوع مَنْ نكرة موصوفة .

(٢) أنظر معانى القرآن للفراء ١ : ٢١ ، ٢٢ ، ١ والهمع ١ : ٩١ ، ٩٢ والمغنى ٢ : ١٧ ، و ١٨ . (٣) ١ : ٥٢ والواقع أنَّ أبا حيَّان جوز فيها أنْ تكون موصولة أو موصوفة أو نكره ورجح الموصولية فقط ، وضعف الموصوفة ونقل تجويز زيادتها عند الكسائى .

(٤) العناية ١ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ . (٥) ٢ : ٢٣ . هارون .

وقال فى التسهيل : (لا يَتَحَمَّل غير المشتق ضميرا مالم يؤول بمشتق خلافا للكسائى ..
وذلك مثل : مررت بقومٍ عربٍ أجمعون ، وبِقَاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه . بتأكيد الضمير المستتر لتأويله : بفصحاء وخشن فاذا أسند الى ظاهر رفعه كما قاله سيبويه (٢) فى نحو : مررت برجل أسدٍ أبوه . برفع الظاهر لتأويله بمشتق أى سُودًا وكثيفًا ، وأجاز الكسائى وبعض الكوفيين : على ماكان لِمُسَمَّاه معنى لازم بَيّنِ اللزوم (٣) كالإقدام والقوة للأسد . وأنت إذا قلت : هذا أسدٌ لكان لك ثلاثة أوجه : ـ
تنزيله منزلةَ الأسدِ مبالغةً دون التفات الى تشبيه ـ وقصد التشبيه بتقدير مثل ونحوه ، وعلى هذين لاضمير فيه ـ والثالث : أنْ يؤول بلفظ أسد بصفة وافية بمعنى الأسدية فتجريه مجرى ما أَوَّلته به ، فيرفع الضمير والظاهر وينصب الحال والتمييز ، وهو مجاز على هذا دون ما قبله ، .

هذا زُبدة ماقاله النحاة ، والذى قاله علماء المعانى مبنى عليه ، ثم يعرض كل ذلك ولكنه يرجح رأى الجمهور ويضعف رأى الكسائى .

كما تراه يوضح رأيه فى الاستثناء فى قوله تعالى : (لاتدْخلوا بيوتَ النبى إلَّا أنْ يؤذَن لكم الى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه (٤)) .

---

(١) ص ٤٧ ، ٤٨ ط وزارة الثقافة ت . د / محمد بركات .

(٢) الكتاب ٢: ٢٣ ، ٢٤ . هارون فقد قال : (هذا باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة : وذلك قولك مررت بسَرْجٍ خَزٌّ صُفّته . مررت بصفيحةٍ طينٌ خاتمها ونحو ذلك : ثم قال : وإنما كان الرفع فى هذا أحسن من قبل أنَّه ليس بصفة) والخَزّ : ثياب تنسج من صوف وابريسم والصُفة : مايوضع على السرج .

(٣) أنظر فى الهمع للسيوطى ١ : ٩٥ والتسهيل لابن مالك ٤٨ .

(٤) الأحزاب ٥٣ .

قال البيضاوي[١] : (إلاَّ وقت أنْ يؤذن لكم أو إلاَّ مأذونا غير منتظرين وقته أو إدراكه) .

قال الشهاب[٢] :ـ

(أي حيث وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كأنَّه قيل : لاتدخلوا بيوت النبي صلى الله عليه وسلم إلاَّ وقت الإذن ، ولاتدخلوها إلاَّ غيرَ ناظرين ، وقد أجازه الكسائي[٣] ، ولكن أبا حيان[٤] رده : بأنَّه لايقع بعد إلاَّ في الاستثناء إلاَّ المستثنى أو صفته إذْ لايتعدد الاستثناء بأداة واحدة عند الجمهور ، وأجازه الكسائي فيجوز : ماقام القومُ إلاَّ يومَ الجمعة ضاحكين[٥] . والمانعون له يؤلون ماورد منه فيقدرون هنا : ادخلوها غير ناظرين . وهذه الحال تحتمل أنْ تكون مقدرة ، وإذا كان (أنْ يؤذَنَ) حالاً . فهي مترادفة . ولاشك أنَّ رأى الزمخشري والكسائي ومعه الأخفش هنا أيضا: مقبول ، وأَنَّ المعنى يتأتى به بدون حاجة الى تكرير أداة الاستثناء والسماع هنا مرجح لذلك .

ويذكر أيضا رأى الكسائي في أصل " نَاسُ " واشتقاقها فيقول[٦] :ـ
اختلف النحاة في(نَاس) ، فذهب سيبويه والجمهور[٥] : الى أنَّ أصله أُناس وهو جمع أو اسم جمع لإنسان ، حذفت فاؤه فوزنه (عَالُ) ونقصه وإتمامه جائزان إذا نُكِّرَ ، فإذا عُرِّفَ بأل فالأكثر نقصه ، ويجوز على قلة إتمامه ، واشتقاقه من (الأُنس) بمعنى عدم الوحشة أو من أَنَسَ بمعنى ظَهَرَ وَعَلِمَ .

---

(١) هامش العناية ١: ٨٢ . (٢) العناية الصفحة السابقة .

(٣) معاني القرآن ٣: ٢٤٤ . (٤) البحر المحيط ٧: ٢٤٦ .

(٥) الشافية ١: ٢٧٤ والمخصص ١: ١٦ والهمع ٢: ١٨٧ واللسان مادة أنس .

(٦) العناية ١: ٣٠١ ، ٣٠٢ .

وذهب الكسائي (١) : الى أنّه اسم تام ، وعينه واو من "نَوَس" ، إذا تحرك بدليل تصغيره على نُوَيْس . ولو كان منقوصًا من " أناس " لرده في التحقير الى أصله فقيل : أُنَيْس . ـ وقال سَلَمة بن عاصم (٢) : كل من نَاس وأُنَاس مادة مستقلة .

وقوله : كقولهم إنسان .. الخ . استدلال لحذف الهمزة منه لثبوتها في مفرده من إنسان وأُنْس وأَنَس بفتحتين . بمعناه ، ولا دليل فيه على القول بأنّهما : مادتان مختلفتان ، وأنّ ناسًا: اسم جمع لا مفرد له ، من لفظه كقوم ورهط ،

وقوله : بتخفيفها أو تشديدها جمع أُنْسى أو إِنْسَان وأصله : أَنَاسِين فأبدلت نونه ياء وأدغمت كظَرَابي وأَقَاصِي ، وعلى هذا فالإبدال غير لازم ... ولا عبرة برأى ابن عصفور (٣) : الذى ادّعى لزوم الإبدال لقول الشاعر : (وبالأناسيّ (٤) أبدال الأناسين)

والخفاجي : يؤيد رأى سيبويه ، ويعتبره رأيًا جيّدًا ركاملًا ، وذلك لأنّ الاشتقاق يساعده : فهو إمّا من أَنِسَ كفَرِحَ من الأنس ضد الوحشة : لأنّه بجنسه مدني الطبع ، وقوله آنس بمعنى أبصر .

---

(١) أنظر الشافية ٢: ٣٤٩ والكشاف ١: ٢٩ .

(٢) وهذا رأى الكسائي قال في المصباح ٣٥ .. وعن الكسائي أنّ الأُناس والنَّاس لغتان بمعنى واحد ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر . وهو الوجه:لأنّهما مادتان مختلفتان ، مشتق من نَاسَ يَنُوس إذا تحرّك .

(٣) أنظر الممتع في التصريف = ١: ٢٦٧ ومابعدها ط بيروت ت . د / قباوة ١٣٩٩هـ

(٤) قال ابن سِيده ١: ١٦ فأما قوله أُنَاسُ فجمع إنسان شابهت النون الألف لما فيهما من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حِرْبَاء ، وأصلها : أناسِين وليس أُناس جمع أنس كما ذهب اليه بعضهم ، بدلالة ماورد عنهم من قول رُوَيشِد أنشده ابن جني :

أهْلًا بأهْلٍ وبيتًا مثل بيتكم ... وبالأناسين أبدال الأناسين

قال تعالى : (آنَسَ من جانب الطُّور نَارًا)(١) أو من نَسِيَ قال تعالى : (فنَسِيَ ولم نَجِدْ له عَزْمًا)(٢) ولم يثبت نَوَس . حتى يستدل به ، والاستدلال بنُوَيس عُوِضَ بأشياء . على كلام فيه فى كتب اللغة ، والأخذ أعم من الاشتقاق ، وهو كما قال ابن جنى : صوغ الكلمة سواء كانت مشتقة أو جامدة من مادة توجد فى تصاريفها ويدور عليها المعنى(٣) .

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسِيّ كما كانت نون أثانين بدلا من ياء أثَانِيّ جمع أثناء التى هى جمع الأثين بمعنى الأثْنَيْن لأَنَّ معنى الأثانين ولفظها من باب تثنيت ، والياء هنا هى أليته فهى ثم ثانية وليست أناسين مما لاق حرف علة ، وإنَّما الواحد إنسان كضِبْعَان وسِرْحَان وسَراحين . أ . هـ . والبيت السابق من البسيط .

(١) القصص ٢٩ .

(٢) طه ١١٥ .

(٣) الخصائص ٢: ٣٩ ، ١٣٣ وقال فى اللسان (مادة أنس : ولم يعلو الألف واللام فيه ، عوضًا من الهمزة المحذوفة لأَنَّه لو كان كذلك لمَّا اجتمع مع المعوض منه فى قولك : إنَّ المنَايا يَطَّلِعْ . . . نَ على الأَنَاسِيّ الآمنينا

والبيت من مجزوء الرجز .

٣ ـ الشهاب والفراء

قال الله تعالى : (فاذا أفضتم من عرفاتٍ)(١) .

يقول الشهاب(٢) : (وعرفات جَمْعٌ سمى به كأذرعات ، ويقول البيضاوى(٣) : ـ

(وعرفات جمع سمى به كأذرعات ، وإنما نُوِّن وكسر ، وفيه العلمية والتأنيث ، لأنَّ تنوين الجمع تنوين المقابلة ولذا يجمع مع اللام ، وذهاب الكسرة تبع ذهاب التنوين من غير عوض لعدم الصرف وهنا ليس كذلك ، أو لأنَّ التأنيث : إما أنْ يكون بالتاء المذكورة ، وهى ليست تاء تأنيث وإنما هى مع الألف التى قبلها علامة جمع المؤنث أو بتاء مقدرة كما فى سُعاد . ولا يصح تقديرها ، لأنَّ المذكورة تمنعه ، من حيث إنهما كالبدل لها : لاختصاصها بالمؤنث كما ثبت .

ثم يشرح الشهاب ما سبق قائلا : ـ

أذرعاتُ اسم بلد بالشام ، وهى مثل عَرَفات فى العلمية ، وأنَّها لا واحد لها ، إذْ لم يسمع أذْرِعَة ولا عَرَفَة) .

قال الفراء(٤) : (قول الناس نزلنا بعرَفة ليس بعربى محض قيل : ولو سُلِّم لغرفة . وعرفات مدلولها واحد ، ثم لا كلام فى استعماله منونا ، وإنْ حكى سيبويه عدم التنوين فيه ، وإنما الكلام فى الصرف : فعند البعض غير منصرف للعلمية والتأنيث ، والتنوين للمقابلة ، لا للتمكين يعنى جئ به فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ، ويكسر فى موضع الجر ، للأمن بهذا التنوين من تنوين التمكين(٥) .

---

(١) البقرة ١٩٨ . (٢) العناية ٢ : ٢٩١ . (٣) هامش العناية السابق .

(٤) لسان العرب ص ٢٩٠١ مادة (عرف) . (٥) هذا رأى الأخفش حكاه لسان العرب ٢٩٠٢ .

والكسرة إنَّما تذهب في غير المنصرف تبعاً للتنوين إذا ذهب من غير عوض ، أمَّا إذا عوض عنه شيء كاللام والاضافة فلا تذهب ، وهنا عوض تنوين المقابلة .

وهذا قول للنحاة[1] : في عدم منع الصرف ، وكون الكسرة تابعة للتنوين واختار الزمخشري[2] : أنَّه منصرف لعدم الاعتداد بالتأنيث لأنَّ التاء للجمع ، ووجود هنا يمنع من تقدير أُخْرَى كما في سعاد . فعلى هذا لو جعل مثل بنت ومسلمات علماً لامرأة وجب حذفه .

ثم يناقش الفَرَّاء فيقول :ـ

وفيه أنَّ عرفة كيف يتردَّدُ الفراء في صحته وهو مسموع في كلام العرب ، وفي الحديث (الحجّ عرفة[3]) . والظاهر أنَّهم لم يقفوا على مراده ، فإنَّ عرفة اسم لليوم التاسع من ذي الحجة كما صرح به وبهذا المعنى ورد الحديث ، فالذي أنكره الفراء استعماله في المكان كعرفات ، وهذا مما لا شبهة فيه ، وقد نبَّه عليه شراح البخاري[4] .

فقد ناقش الشهاب الفراء فرد دعواه القائلة بأنَّه لم يَرِد عن العرب لفظ (عَرَفَة) فرد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم السابق وهو قول صدر من أفصح العرب يكفي دليلاً على صحة دعوى الشهاب ، ولكنه غلب عليه حسن الظن بالفراء فأراد أَنْ يوجّه منعه على المكان لا على الزمان . مستدلاً بكلام شراح البخاري الذين قالوا المراد الزمان .

---

(١) في لسان العرب ١ ٢٩٠ وهو لسيبويه ونصه (عرفات معروفة في كتاب الله تعالى ، وهي معرفة والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها ، وهذه عرفاتٌ حسنةً) .

(٢) الكشاف ١ : ١٢٣ . (٣) الحديث في ١ : ١٢٤ أصحاب السنن والحاكم واللفظ للنسائي وزاد : قبل أَنْ يطلع الفجر ، وهو من حديث عبد الرحمن بن يَعْمَر الدَّيْلَمِي .

(٤) في باب فضائل الحج بالجزء الثاني ط صبيح فلقد نبهوا على أنَّ المراد عرفة في الحديث يقصد بها الزمان . اليوم التاسع من ذي الحجة .

مناقشة الشهاب فى رأيه السابق :

وأرى أنَّ الشهاب فى رأيه هذا والذى وافق فيه الفراء على منع عرفة المفرد للمكان وجعله للزمان بخاصة، غير موفق . والذى يؤيد وجهة نظرى فى أنَّ عرفة وردت مفردة وتطلق على المكان المعروف وعلى الزمان الأدلة الآتية : ـ

أولاً : يقول ابن منظور (1) (وعرفة وعرفات موضع بمكة ، معرفة كأنهم جعلوا كل موضع منها عرفة) .

فنقله هذا ، يدل على جواز إطلاقه مفرداً على المكان وأنَّ قول الفراء ولا واحد له . غير صحيح ، لوروده عن العرب مفرداً وجمعاً ، وإنْ أصبح الجمع فى معنى المفرد ، لكثرة إطلاقه على هذا الموضع .

ثانيا : حديث الرسول صلى الله عليه وسلم يدل على ورود المفرد وأنَّ المقصود به المكان .

ثالثا : أنَّ نص الفراء الذى نقله ابن منظور ، لا يجزم بأنَّ عرفة لم ترد ، وإنما نصه (وقول الناس نزلنا بعرفة شبيه بمولد وليس بعربى محض) .

فلم يجزم بعدم الورود ، وأنه على شكل المولد ، وأين دليله فى أنه لم يرد ؟ كيف وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن العرب فكلام الفراء غير مسلم .

وقد يجعل الشهاب الوارد عن الفراء حجة باعتبارة متقدما ، وله فضل السبق والاتباع ، لأنه شافه العرب فيقول (2) : ـ

---

(1) لسان العرب ١ : ٢٩ وأنظر أيضا مادة (عرف) ص ٢٩٠١ .

(2) عناية القاضى وكفاية الراضى ٢ : ٢٣٨ .

قال تعالى : (ألم ترَ الى الذى حاجَّ ابراهيم فى ربِّه)(١) .

فان (ألم ترَ) تستعمل للتعجب مع التشبيه فى قول العرب : لم أرَ كاليومِ رَجُلاً)

وقد يقرر كما مر ، وبدونه كما هنا ، وكذا أرأيت . يستعمل معه كما

ذكروه ، وبدونه كقوله : (أرأيتَ الذى يكذِّب بالدِّين)(٢) ونظائره كثيرة .

وكيف نفرق بينهما ، بأنّ تعلق فى الأول بالمتعجب منه ، وفى الثانى بمثله ، والمثلية

من ذكر الكاف ، ولو ذكرت فى الأول لكان مثله بلا فرق ، فهذا مصادرة على

المطلوب ، وليس فيه زيادة . وهو الحق . لأنّ رأى البصرية تتعدى بنفسها

وبإلى كما هنا . فعطفه على المجرور إمّا ممتنع أو قبيح ، فلم يبقَ إلّا عطفه

على الجار والمجرور باعتبار المعنى ، : لأنّ المقصود منهما التعجب ، فهو فى معنى

أرأيتَ كالذى أو على الجملة فيقدر له متعلق ، وقَدَّرَ أرأيتَ لأنّ استعماله مع الكاف أكثر .

وهذا التقدير وقع من الفراء(٣) وغيره من المتقدمين ، ووجهه ماذكرنا ، وكونها

غير زائدة أولى ، ودلالته على الكثرة بطريق الكناية ، لأنّ النادر لامثل له ، فجعل

ماله مثل عبارة عن الكثرة(٤) .

---

(١) البقرة ٢٥٨ .   (٢) الماعون الآية الأولى .

(٣) معانى القرآن ١ : ١٧٠ وقدَّر هل رأيت كمثل الذى حاج الخ .

(٤) الخصائص ٢: ٤١٩ . باب الحمل على المعنى .

٤ ـ الشهاب والأخفش

ناقش الشهاب الأخفش فى كثير من آرائه ، وأبان عن الحق الواجب اتباعه فيها ، فمثلا يتعرض برأى الأخفش فى زيادة " مِنْ " فى قوله تعالى : ـ (فأْتُوا بِسُورةٍ مِنْ مِثْلِه) (١) . فيعرض آراء العلماء فيها ، ثم يوضح رأى الأخفش فيقول (٢) : ـ

(يقول البيضاوى : " ومِنْ . للتبعيض والتبيين وزائدة عند الأخفش أى بسورة مماثلة للقرآن العظيم فى البلاغة وحسن النظم أو لعبدنا ومِنْ . للابتداء أى بسورة كائنة ممن هو على حاله عليه الصلاة والسلام من كونه بشرا أُميًّا ، لم يقرأ الكتب ، ولم يتعلم العلوم أو صلة فأْتُوا والضمير للعبد ص والرد الى المنزل أَوْجه)

ثم يشرح الشهاب ما سبق جامعًا بين النحو ، والبلاغة بصورة مناسبة فيقول : (إذا كان ظرفًا مستقرًا صفة لسورة ، فالضمير (لِمَا) التى عبارة عن المنزل وللعبد ، فعلى الأول ذكر فى مِنْ ثلاثة أوجه .

أحدها : التبعيض : ولما كان الأمر للتعجيز بالاتفاق ، اعترض على هذا بأنَّه يوهم أنَّ للمنزل مِثلاً ، والعجز عن إتيان بعضه ، فالمماثلة المصرح بها ، لاتكون منشأً للعجز ، وإنَّما قيل : يوهم لأنَّ المراد ائتوا بمقدار بعض ما من القرآن مماثل له فى البلاغة والأسلوب المعجز ، فما قيل فى جوابه : إنَّه يدفعه مقام التحدى لاوجه له ، لأنَّه لايدفع الإيهام . ومن قال عنها بأنَّ المراد بكونها بعض مثل ما نزَّلنا ، أنَّها مثله فى حُسْنِ النظم وغرابة البيان ، من حيث كونها مقاصدَ مقتصرة ، على إيجاب الطاعات والنهى عن الفواحش ... الخ . لم يَحُمْ حَوْلَ الصواب .

---

(١) البقرة ٢٣ . (٢) أنظر هامش العناية ٢ : ٣٥ ، ٣٦ والعناية المرجع والصفحة لكلام الشهاب ...

إذ لاوجه لهذه الحيثية ، سواء كانت مفسرة أو مقيدة كما لايخفى على من عرف وجه الإعجاز ، والقول بأنّ التمعيض غير صحيح : لأنّها لاتكون ظرفاً مستقراً ليس بشيء . ويرده قوله : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ (١) وأمثاله كما صرّحوا به ، ولا أدري ماغرّه فيه .

ثانيا : للتهيين : فالسورة المفروضة التى تعلق بها الأمر التعجيزى ، هى مثل المنزل فى النظم ، وغرابة البيان ، والمعجوز عنه سورة موصوفة بذلك ، وأما ماقيل : إنّ ابتداء التفسير كلمة . من غير نظر لما قبله ، فكلام ناشئ من عدم معرفة أساليب كلام العرب .

ثالثا : زائدة عند الأخفش : ولايمتنع عنده زيادتها فى الكلام المثبت ، والجمهور اشترطوا فى زيادتها تقدم نفى أو شبهه سواء كان مجرورها نكرة أو معرفة (٢) ، وهو خالفهم فى ذلك كما فى التسهيل (٣) . والاعتراض عليه بأنّه يوافقه فيه الكوفيون فضول من الكلام .

وقوله : أى بسورة مماثلة .. الخ . قيل : إنّه تفسير للزيادة وبه يتبين التبيين .

ثم يقول بعد ذلك " ثم سنح لى هنا " (٤) .

أنّ المراد التحدى وتعجيز بلغاء العرب المرتابين فيه عن الإتيان بما يضاهيه ، فمقتضى المقام أنْ يقال لهم : معاشر فصحاء العرب المرتابين فى أنّ القرآن من عند الله ـ ائتوا بمقدار أقصر سورة من كلام البشر مُحَلاة بطراز الإعجاز ونظمه ،

---

(١) البقرة ٨ . (٢) هذا غير سديد من الشهاب ، فالجمهور اشترطوا فى مجرورها أنْ يكون نكرة بعد نفى فَضْلًا عن أنه صرّح بذلك ، فهذا سهو منه . ونص التسهيل اشترط النكرة ص١٤٤ . (٣) ص ١٤٤ .

(٤) العناية ٦ : ٣٧ .

وما ذكر يدل على هذا إذا كان " من مثله " صفة لسورة ، سواء كانت ضميرًا لِمَا أو للعبد لأَنَّ معناه : ائتوا بمقدار سورة تماثله فى البلاغة كائنة من كلام أحد مثل هذا العبد فى البشرية ، فهو معجز للبشر عن الاتيان بمثله ، أو ائتوا بمقدار سورة من كلام ومثل هذا المنزل ، ومثل الشئ غيره ، فهو من كلام البشر أيضا ، فإذا تعلق بـ(ائْتُوا) ورجع الضمير للعبد فمعناه أيضا : ائتوا من مثل هذا العبد فى البشرية بمقدار سورة تماثله ، فيفيد ما ذكرنا من المقصود ، ولو رجع على هذا لما كان معناه : ائتوا من مثل هذا المنزَّل بسورة ـ ولا شك أَنَّ (مِنْ) ليست بيانية لأَنَّها لا تكون لغوا ولا تبعيضية لأَنَّ المعنى ليس عليه فهى ابتدائية .

ويتحدث الشهاب عن رأى الأخفش فى الفاء فى قوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فليصمْه)(١) فيقول(٢) : ـ

قال البيضاوى : والخبر فَمَنْ شَهِد ، والفاء لوصف المبتدأ بما تضمن معنى الشرط ثم يروى رأى الأخفش قائلا : (والفاء زائدة على رأى الأخفش)(٣) ثم يضعف هذا الرأى بقوله : ـ

(وليست هذه الفاء التى تزاد فى الخبر لتشبيه المبتدأ بالشرط ، وإِنْ كان بعضهم زعم أَنَّها مثل قوله تعالى : " قُلْ إِنَّ الموتَ الذى تَفِرُّونَ منه فإِنَّهُ مُلاقِيكم(٤)) .

وليس كذلك : لأَنَّ قوله (الموتَ الذى تَفِرُّون منه) يتوهم فيه عموم بخلاف شهر رمضان وفيه نظر .

---

(١) البقرة ١٨٥ . (٢) أنظر العناية وهامشها ٢ : ٢٧٨ .

(٣) أنظر همع الهوامع للسيوطى ط بيروت ٣ : ٢٣١ .

(٤) الجمعة آية ٨ .

ويناقش الأخفش في عود الضمير وتعيين مرجعه في قوله تعالى : (أولم نعمركم مايتذكر فيه من تذكر)[1] .

فإنّ الأخفش وحده يقول : بعود الضميرين فيه على ما المصدرية ويحكم الشهاب على رأيه بأنّه ضعيف ومتهافت فيه .

وأرى : ـ أنّ الأخفش في آرائه السابقة حيث حكم بزيادة "مِنْ" في الإثبات ناظرًا في ذلك على معنى جزئي، عمم الحكم من خلال تلك النظرة، وحكم بزيادة الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وأجاز عود الضمير على ما المصدرية الحرفية وكلها آراء ضعيفة ، إذْ لابُدَّ مع ملاحظة المعنى من ملاحظة الصناعة النحوية وقد أهملها في كل رأى أبداه ، .

وقد رأينا موضوعية الشهاب في ردّه عليه ، فهو لايؤيده في رأيه في الآية الأولى والثانية ، ولكنه لايعطل رأيه ، لأنّه قال بقول الكوفيين : بزيادتها في الإثبات إذْ قد تذكر فيه والكلام يضيع معناه لو حذفت منه مثل : أُخْرُجْ مِنَ البلدِ ، فلابُدّ أنْ تسير مع المعنى المناسب القاعدة، وهذا ماجعل آراء الأخفش ضعيفة متهافتة .

---

(١) فاطر ٣٧ وكلامه في العناية ٢٢٨/٧ .

٥ ـ " الشهـــاب والمبـــــرد "

وقد ناقش المبرد كثيرًا فى المسائل النحوية ، وأيّده فى بعضها ، وعارضه فى بعضها الآخر ، وأشاد به كثيرًا وقال عنه : وكفى به إمامًا مُقتدًى به ، يتحدث فى معنى من فى قول الشاعر : (١)

من كل نضّاخةِ الذِّفرى إذا عرِقتْ ... عُرضتها طامِسُ الأعلام مجهولُ (٢)

إنَّ معنى " مِنْ " إما تبعيضية أو مبينة للجنس أى التى هى كل نضّاخةٍ ، والأول واضح ، وأما الثانى فقد يظهر أنَّه حسنٌ ، لأنَّه أبلغ : لأنَّه جعلها جميع هذا الجنس كما قالوا : (هُم القومُ كُلُّ القوم) .

ولكنَّ التحقيق أنَّه لا يجوز : لأنَّه لا بد أنْ يتقدم المبينة شئ لا يدرى جنسه فتكون " مِنْ " ومجرورها بيانًا كما فى قوله (فاجْتنبوا الرِّجسَ من الأوثانِ) (٣) .

والذى تقدم هنا معْلومُ الجنس ، وهو الناقة العُذافرة ، ثم فسرت بقوله : ألخ .

وهذا مُشكل لأنَّ المفسر عذافرة ، وهى نكرة ، والنكرة لاتفسر بالمعرفة ، وإنَّما كان الصواب أنْ يقال : هى نضّاخةٌ ليكون المُفسر جملة .

---

(١) طراز المجالس ٣٥ ، ٣٦ . (٢) البيت من البسيط من قصيدة (بانَتْ سُعاد) قالها كعب بن زهير فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم وقد أمّنه على حياته ، وأهداه بُرْدَته الشريفة ، اللغة : نضّاخة ـ غزيرة : الذِّفرى ـ العظم الذى هو خلف الأذن وهما ذِفريان : عُرضتها ـ همتها : طامِس ـ دارس : والأعلام ـ الطرق : والمعنى وصف الناقة إذا جرت بالعرق وذلك دليل كرمها ونجابتها ، وأنها بَصيرةٌ بالمسالك المجهولة الشاهد : مِنْ . إمَّا للتبعيض أو للتبيين والبيت ص ٥٩ من شرح ابن هشام ط العامرة

(٣) الحج ٣٠ .

كما في قوله تعالى : (يُحَلَّوْنَ فيها من أساورَ من ذهبٍ (١) ، ويلبسون ثيابا خُضْرًا من سُندُس) . والذى غرَّه أنَّهم يمثلون لِمِنْ المبينة بآية (فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ) . وإنَّما قدَّر كذلك ، لأنَّ المُفسِّر إذا كان معرفة يقدر المُفسَّر معرفة ، لأنَّ المبينة دائما كذلك ، وتحتمل(مِنْ)وجهًا ثالثا أظهر مما ذكر ، وهو أنْ تكون لابتداء الغاية . . أي غذاءه ابتدئ خلقها وإيجادُها من كل نضاخة .

وابتداء الغاية هو المعنى الغالب على (مِنْ) حتى زعم المبرد (٢) : أنَّ سائر معانيها ترجع إليه . فيرد الشهاب عليه قائلا : ولكن التحقيق أنَّ لها المعانى السابقة .

كما تراه يعتبر المبرد سبَّاقًا بالرأى وأنَّ غيره ينقل عنه فيقول (٣) : إنَّ العلماء قد بينوا أنَّ أل حرف تعريف ، وتأتى اسم موصول كما تأتى زائدة ، وأنَّ المعرفة قد تكون للعهد بنوعيه وللاستغراق . ثم قال بعد ذلك : واعلم . أنهم أطبقوا على أنَّ الألف واللام حرف تعريف هنا ، مع أنَّ الداخلة على اسم الفاعل موصولة عند الجمهور ، وهذا إذا لم تكن للعهد أما إذا كانت له كما في قوله : جاءنى ضاربٌ فأكرمت الضاربَ ، فلا كلام في حرفيتها كما في أكثر نسخ الرضى (٤) ، ولا يسمع إنكاره كما في المغنى (٥) ، لأنَّ المراد الثبات على الفلاح ، فهو حينئذ مما غلب عليه الاسمية أو ألحق بالصفة المشبهة ، كما ذكره المبرد في الكامل (٦) ، فَبيَّن لها المعانى المختلفة بخلاف رأى المبرد الذى قال: إنَّ غالبية المعنى لابتداء الغاية .

---

(١) الحج ٢٣ . (٢) المقتضب ١ : ٤٤ ، ٤: ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) العناية ١ : ٢٥٧ . (٤) الكافية ٢: ١٣٠ . (٥) المغنى ١ : ٤٤ .

(٦) الكامل جـ ١ : ص ٨٨ ط الخيرية ١٣٠٨ هـ .

٦ ـ " الشهــــاب والزجــــــاج "

يوضح الشهاب رأى الزجاج فى كثير من قضايا النحو ، ويعقب عليها ببيان رأيه ووجهة نظره فيقـــول : ـ (قال تعالى : يأيها الناس اعبدوا ربكم) (١) (٢) .

قال البيضاوى : وأىّ ، جعل وصلة الى نداء ، فإن إدخال (يا) عليه متعذر لتعذر الجمع بين حرفى التعريفين : وأعطى حكم المنادى . (٣)

ويعلق الشهاب على ماسبق قائلا : ـ

أىّ : لها معان كالموصولية والشرطية والاستفهامية ، والواقعة فى النداء اسم نكرة موضوعه لبعض من كل : ثم تعرّفت بالنداء ، وتوصّل بها لنداء مافيه أل : ـ لأنّ يا ، لاتدخل عليها فى غير الله إلّا شذوذا ، وقيل إنّها موصولة ، وردّه النحاة : بما هو معروف فى كتب العربية ، وذو اللام صفة لها ، فهى موصلة له كما توصل لنداء أسماء الأجناس بذى بمعنى صاحب . وقوله : متعذر . أى ممتنع بناء على ماعرف من كلام العرب لاتعذّرا عقليا ، وقوله : لتعذر الجمع بين حرفى التعريف ، هذا أحسن مما اشتهر من أنّه لايجمع بين تعريفين : لأنّهما قد يجتمعان كما فى نحو : يا زيدُ . أيّهم يفعلُ كذا . لاجتماع العلمية والنداء والموصولية والإضافة كما حقّقه نجم الأئمة الرضى (٤) ، فليس مثله بممتنع عنده حتى يحتاج الى التنكير . وأمّا نحو يا الرجلُ . فممتنع بالاتفاق " وأعطى حكم المنادى " وهو البناء على الضم ، وإيلاؤه حرف النداء ، وأُجرى عليه المقصود بالنداء باعتبار صريح معناه ، بمعنى جعله تابعا له على الوصفية ، وإنّما التزم

---

(١) العناية ٢: ٤٠٣ .   (٢) البقرة ٢١ .

(٣) هامش العناية الصفحة السابقة فى ١   (٤) الكافية ١: ١٤٠ ـ ١٤٢

رفعه : ليكون على صورة المنادى المفرد المقصود بالنداء ، لأنّه مضموم الآخر ، فلا يجوز نصبه على الأصح خلافا للمازني فانه أجاز نصبه (١) .

قال الزجاج : (ولم يتقدّمه ولاتابعه عليه أحدٌ لمخالفته لما سمع من العرب (٢) ، والتزام الرفع : لأنّه المقصود أو لأنّه مبهم ، ووصف المبهم معه كالشيء الواحد لمنع الفصل بينهما - فإنْ قلت : - الوصف تابع غير مقصود بالنسبة لمتبوعه ، فما ذكر ينافيه - قلت : هذا بحسب الوضع الأصلي ، فلا ينافي مايطرأ عليه لكونه مفسرًا لمبهم مايجعله مقصودا في حد ذاته " وههنا إشكال " .

وهو أنّ الرجل في قوله : " يأيُّها الرجلُ " تابع معرب بالرفع ، وكل حركة إعرابية إنّما تحدث بعامل ، ولاعامل يقتضي الرفع هنا ، لأنّ متبوعه مبني لفظا ومنصوب محلا فلا وجه لرفعه ، وهذا إنما يرد على غير الأخفش القائل : بأنّها موصولة حذف صدر صلتها ، فليس عنده نعتٌ بل خبرٌ مبتدإ مُقدّرٍ (٣) . يقول أبو نـزار : - إنّها حركة بناء وغيره : أنّها حركة إعراب .

قال الخَفاجِيّ : والحق أنّها حركة اتباع ، ومناسبة لضمة المنادى ككسرة غلامِي ، فلا حاجة الى أنْ يقال : إنّه لايمكن التّفصّي عنه .

كما يُورد للزجاج رأيـًا آخر في قوله تعالى (بَديعُ السمواتِ والأرضِ ، وإذا قضى أمرًا فإنّما يقولُ لـه كُنْ فيكونُ (٤)) .

قال الشهاب (٥) : قرأ الجمهور " كُنْ فيكونُ " بالرفع على الاستئناف فهو يكون ، وهو مذهب سيبويه (٦) ، والزجاج ذهب الى أنّ الرفع لعطفه على يقول (٧) .

---

(١) الهمع ١ : ١٧٥ والكافية ١ : ١٤٤ . (٢) الكافية ١ : ١٤٢ وفيها أنّ المازني والزجاج أجاز النصب والهمع نسبه للمازني فقط . وهذا تعارض . (٣) الهمع ١ : ١٧٥ .
(٤) البقرة ١١٧ . (٥) العناية ٢ : ٢٣٠ . (٦) الكتاب ٣ : ٢٨ . (٧) اعراب القرآن للزجاج ١ : ١٣١ ، وفي البحر المحيط ٥ : ١٧٤ .

وقرأ ابن عامر (١) : بالنصب ٠

وقد أشكلت هذه القراءة على النحاة (كُنْ فيكونَ) حتى تجرأ بعضهم وقال : —
إنها خطأ ، وهو سوء أدب لذلك نجد أن العلماء يُخرّجون هذه القراءة على مايلى :
قال الزجاج (٢) : إنه روعى فيه ظاهر اللفظ لصورة الأمر ، فنصب ى جوابه ، ولو
نظر الى المعنى لم يصح ، لأن الأمر ليس حقيقيا ، فلا ينصب جوابه ، ولأن
من شروطه أن ينعقد منهما شرط وجزاء نحو : ائتنى فأكرمك إذ تقديره : إن تأتنى
أكرمك ، وهنا لايصح هذا إذ يصير التقدير : إن يكن يكن فيتحد فعلا الشرط

---

(١) فى كتاب السبعة لابن مجاهد ١٦٩ قال (واختلفوا فى قوله : كن فيكونُ ١١٧
البقرة ٠ ى نصب النون وضمها ، فقرأ ابن عامر وحده بنصب النون ، قال أبو بكر : وهو
غلط وقرأ الباقون بالرفع ، ويقول الدكتور/ شوقى ضيف ومنشأ الغلط أن ابن عامر جعل
قوله فيقول جوابا لقوله كُنْ ، وهى معطوفة على كلمة ٠ يقول قبلها فى قوله تعالى
وإذا قضى أمرا فإنما يقولُ له كُن فيكون ٠ وأقول : لاخطأ فإن الزجاج قد شرح رأيه
بصورة تجعله مقبولا وهو النظر لصورة الأمر لفظا ٠

(٢) إعراب القرآن ٣٦٥ ، ٣٦٦ قال : الرفع على الاستئناف ٠ هذا رأى سيبويه ،
وغيره عطف على يقول ، قال ابن عطيه : وهو خطأ من جهة المعنى ، وقرأ ابن عامر
بالنصب جوابا على لفظ كُنْ : لأنه جاء بلفظ الأمر على سبيل التشبيه بالأمر الحقيقى ،
الذى لايتأتى فيه لعدم صحة المعنى ٠ — ٠ وإذا كان على التشبيه فأى خطأ
وقع فيه ابن عامر ؟ إنه سليم فى رأى العربية ، جيّدٌ فى أمانة النقل ٠

والجزاء معنى وفاعلا ، ولابد من تغايرهما ، لـئلا يلزم كون الشىء مسببا لنفسه لكن المعاملة اللفظية على التوهم واقعة فى كلامهم ٠ ٠

وقال ابن مالك : (إنَّ أنْ الناصبة قد تضمر بعد إنَّما : لإفادتها النفى ، وقد قالت العرب إنَّما هى ضربة من الأسدِ فتحطمَ ظهرَهُ بنصب تحطمَ ، ولك أنْ تقول : إنَّها منصوبة فى جواب الأمر ، والاتحاد فيه المذكور مَرْدُودٌ ـ لأنَّ المراد إنْ يكن فى علم الله وإرادتُه يكن فى الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم (فمَنْ كانَتْ هِجْرتُه الى اللهِ ورسولهِ فهى لِلهِ ورسُولِه) (١) ٠

وأرى أنَّ الزجاج دقيقٌ فى رأيه ، وأنَّ الأمر ما يطلب به تحصيل شىء غير موجود وهذا بالنسبة للبشر ، أمَّا بالنسبة لله تعالى فالأمر موجود ، لكنه انتقل من مرحلة الخفاء الى الظهور ، فراعى حقيقة الواقع ، ولكن لامانع أنْ يُنَزَّل كلامُ الله بالنسبة الى المخاطبين ، فيكون الأمرُ حقيقيًّا كما رأى الشهاب ، ويؤيد الشهاب الحديث الشريف الذى نفى الاتحاد بيْنَ الشرط والجواب ، وليس بعد كلام الرسول كلام ٠ صلى الله عليه وسلم ٠

---

(١) الحديث روى عن عمر رضى الله عنه فى باب بدء الوحى من الجزء الأول للجامع الصحيح ٠ الزبيدى ص ١٠ وأوله : إنَّما الأعمال بالنيَّاتِ وفى البخارى ١ : ٢ باب بدء الوحى ط الشعب ١٣٧٨ هـ ٠

٧ـ " الشهاب وابن جنى "

ناقش الشهاب ابن جنى فى توجيهه قراءة ، وحكم عليه بالشذوذ ، ولكن الشهاب نقض حكمه وأبان أن القراءة صحيحة فقال : (قال تعالى: وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِن أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ (١)) قال : وقرئ بضارّى على الإضافة الى أحد (٢) ، وجعل الجار والمجرور جزءا منه ، والظرف بالظرف هذا كلام البيضاوى ، وقال الشهاب هو بعينه كلام ابن جنى ونصه (٣) (إنّ من أقبح الشاذ حذف النون هنا ، وأمثل مايقال فيه أنْ يكون أراد وماهم بضارّى أحدٍ ، ثم فصل بين المضاف اليه والمضاف بحرف الجر ،وفيه شىء آخر : وهو أنّ هناك أيضا (مِنْ) فمى مِنْ أحدٍ . غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور ، فكأنه قال : وماهم بضارّى أحدٍ ، وفيه ماذكرنا أ . هـ .

ثم يَرُد الشهاب على ابن جنى قائلا : ـ

إنّ ابن جنى حكم على هذه القراءة بأنها من أبعد الشواذ ، وذلك أنه فصل بين المضاف والمضاف اليه،بالظرف الذى هو (به) ثم جعل المضاف اليه هو الجار والمجرور جميعا ولا يصح أنْ تكون منه مقحمة لتأكيد معنى الإضافة كاللام فى : لا أبا له ، لأنّ هذه إضافة لفظية ليست بمعنى مِنْ ـ وأيضا :

مِنْ . هذه لاستغراق النفى ، وليست هى المقدرة فى الإضافة ، فالأولى تخريجها على أنّ نون الجمع تسقط فى غير الإضافة .

---

(١) البقرة ١٠٢ . (٢) الشهاب فى العناية ٢: ٢١٦ والبيضاوى فى الهامش المذكور

(٣) المحتسب ١: ١٠١ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .

كما فى قوله (الحافظو عَورةَ العَشير) (١) . كما ذكره ابن مالك فى التسهيل (٢) .

وهذا أقرب ماتكلفوه إذ جعل ابن جنى الجار جزءا أو الإضافة الى الجار والمجرور مما لم يعهد مثله ، وأقرب من هذا كله أنْ يقال : إنّ فيه مضافاً مقدّراً لفظاً ، ولذلك ترك تنوينه لذكره بعده ، كقوله : ياتيمَ تيمَ عدى (٣) . فى أحد الوجوه . فتدبر .

---

(١) هذا صدر بيت وتكملته ... لا ... يأتيهُم من ورائهمَ وكَفُ ـ من بحر المنسرح ، لقيس بن الخطيم أو عمر بن امرئ القيس وهو فى الجُمل ١٠١ والهمع ١ : ٤٩ والدرر ١ : ٢٣ ، وشرح الأشمونى ٢ : ٢٤٧ وجمهرة القرشى ١٢٧ واللسان وكف وشاهده : الحافظ حيث حذف نون جمع المذكر تخفيفا بدون اضافة . (٢) ص ١٤٤ ، ١٣٠ .

(٣) اللغة : لا أبا لكم ـ جملة يقصد بها المدح ومعناها نفى نظير الممدوح بنفى أبيه أو الذنب ومعناه : انه مجهول النسب ، وقد تذكر للتعجب كما تستعمل بمعنى جِدَّ فى الأمر وشَمِّر له : سَوْأة ـ الفعل القبيحة وأنظر ابن عقيل ت محى الدين ٢١٢ ومعجم الشواهد ١ : ١٦١ ، ١٦٢ وقد مضى تحقيق هذا البيت ص٨٤ -

الشاهدُ : ياتيم تيم عدى : حيث تكرر لفظا المنادى ، وأضيف ثانى اللفظين فيجب فى الثانى النصب ويجوز فى الأول الضم والنصب ـ والبيت لجرير من البسيط وتكملته (... لا أبَا لكم ... لا يُلقينَّكُم فى سَوْأةٍ عُمر) .

٨ ـ الشهاب والحريرى

أَلَّفَ الحريرى كتابه " درة الغواص فى أوهام الخواص " ت ٥١٦ هـ ذكر فيه الأخطاء اللغوية عند الطبقات الراقية ، متبعًا طريق ابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ فى كتابه أدب الكاتب الذى سبقه بقرنين ونصف . يقول يوهان فك فى كتابة العربية عنه : وهو أنَّ الحريرى يمثل مذهب اللغويين البصريين المتطرف المتزمت (١) فى تنقية اللغة العربية ، فهو يتطلب مثلا أنْ يقال : جاء القوم بأجمُعهم بضم الميم على أنَّه جمع للفظ جمع على حين يجوز ابن قتيبة (٢) وابن السكيت (٣) الى جانب هذا أنْ يقال : بأجمعهم على أنَّه لفظ أجمع المستعمل فى التأكيد " ثم يذكر فك " فى كتابه السابق : ـ

حقا لقد لقيت كتابة الحريرى عن اللحن اللغوى فى دوائر الطبقات الخاصة اهتمامًا كبيرًا عند صدورها ، وأثارت حلقات من النزاع المستعمر الذى تجاذ به عدد من مشاهير اللغويين فى القرن السادس الهجرى ، بَيْدَ أنَّ مناقشاتهم ومنازعتهم إنْ دلت على شئ فإنَّما تدل على مبلغ ضعف الإحساس اللغوى العام ، وفى دوائر اللغويين الإخصائيين بوجه خاص ، كما تدل على مدى ضعف ملكة النقد والتمحيص عندهم ، بحيث لم يعودوا يستطيعون إدراك الفروق الأساسية بين العربية الفصيحة ، والعربية المولَّدة ، فاتجهوا الى الاعتراف بألفاظ وقوالب وتعبيرات مولدة بل شعبية دارجة أحيانًا ، على أنَّها صحيحة فى العربية الفصيحة مادام قد ثبت ورودها فى كتابة القرون الثلاثة الاسلامية الأولى ، وحملوا من أجل ذلك على تزمت الحريرى حملة شعواء (٤) ، واختلفوا فيما بينهم على أى الظواهر اللغوية التى غلَّطها الحريرى يمكن تصحيحها وتسويغها »

---

(١) التَزَمُت والمُتزمِّت صفة مدح ويراد بها الوقار ، فوضعها هنا بمعنى التعصب المعيب خطأ أنظر القاموس ١ : ١٤٨ وم.ح (٢) أدب الكاتب ٤٤٣ . (٣) إصلاح المنطق : ١ : ٢١٢ . (٤) النص فى كتاب العربية لفك ص٢٢٥ .

وأقول : هذا كلام يوهان بنصه من كتاب العربية ، وهو يمثل مدى التناقض الواضح منه في إصدار هذا الحكم الجائر ، ففي مقدمة نصه ، يصف الحريري بأنه يمثل المذهب المتطرف المتشدد في اللغة ، وأن العلماء الذين أتوا بعده ، ليعيدوا الحق الى نصابه ضعف عندهم الإحساس اللغوي كما ضعفت عندهم ملكة النقد والتمحيص ، فإلى أي حد يصدر هذا الكلام من رجل يدعي أنه باحث نزيه وأنه يتكلم في أرض لا يعرف دروبها ، فأشبه صاحب أستاذنا محمد عرفه ـ رحمه الله ـ وهو مستشرق [(١)] بالجامعة المصرية سنة ١٩٣٠م قرأه بشرح ماقاله سيبويه في مخارج الحروف وصفاتها ، ثم ذكر تعريفه لبعض أنواع الحروف : بأنه الحرف الذي إذا وقفت عليه تولد منه حرف . ثم قال : لقد أعياني فهم هذا التعريف ، إذ لم أجد مدلوله فيما بقي من لهجات العرب ، ولقد مكثت عشرين سنة أبحث في لهجات العرب الباقية ، حتى وجدت ما يوضح لنا هذا التعريف ، إذ قد وجدت في بعض لغات اليمن أنها عند الوقف تقول : انقض ١ ـ أف أ فتجتلب همزة عند الوقف ـ ومع ذلك فقد أخطأ ، فسيبويه [(٢)] يرى : أن الحرف المتولد من جنس الحرف الموقوف عليه ـ إن القضية أبسط من ذلك بكثير . ثم تكلم الشهاب الخفاجي في كتابه [(٣)] : أن أبا محمد القاسم أديب بليغ ، وأنه غير متخصص ولا متعمق في هذا العلم ، وأنه اقتدى ببعض العلماء مثل ثعلب وابن خالويه وغيرهما . ومن هنا ضاقت نظرته ووقع في أخطاء كثيرة ، صححت على أيدي علماء لهم باعهم الطويل ، ونظرتهم العميقة في هذا الفن ، ولا يصح الحكم عليهم بقول يوهان ، فلقد هانت القضية أن يحكم أجنبي على لغتنا وآثار أسلافنا بهذا الحكم .

---

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٧١ ، ٧٢ ط السعادة . (٢) الكتاب ٤ : ١٦٧ ومابعدها . هارون وأنظر الخصائص ١ : ٥٧ ت النجار . (٣) درة الغواص ٤ .

كتب ابن بَرّى المصرى ٤٩٩ـ٥٨٢ هـ حواشيه على الصِّحَاح ، وصحح فيه عدد كبير من العبارات التى خَطّأها الحريرى ، ثم سار على طريقه الشهاب الخفاجى ، كما كتب أيضا ابن ظَفَر ت ٥٦٧ هـ ، وعلى نَفْس الطريقة كتب العالم اللغوى ابن الخشاب ت ٥٦٧ هـ ، ووقَعَ من أجلِ ذلك فى نزاع مع ابن بَرّى الذى كتب كتابا فى الرد عليه (١) ، وهو اختلاف حول تصحيح بعض العبارات التى خَطّأها الحريرى ، ثم جاء آلوسى زادة ت ٢٧٠ هـ ، فشرح درة الغَوَّاص واقتفى طريق الشهاب فى شرحه كما صرح بذلك ولم يخالف فى قضية من قضايا الكتاب التى قاربت الخمسمائة مسألة .

(وسنذكر بعض أمثلة لهذه القضايا فيما يأتى) :ـ

١ ـ يقول الحريرى : (مما عِيبَ على الخَوَاصِّ قولُهم (٢) : فى التعجب من الألوان والعاهات ما أَبيَضَ هذا الثوبَ ، وما أعورَ هذا الفرسَ ... الخ) .

وهنا يرد عليه الشهاب قائلا :ـ

(هذا مما اختلفوا فيه ، فأجاز الكوفيون (٣) : التعجب من البياض والسواد ، لأَنَّهما أصول الألوان كما ورد فى حديث الحوْضِ (٤) ، الذى قال أهل الحديث إنَّه متواتر (ماؤه أبيضُ من الوَرِقِ أى الفضة) وهذه لغة قليلة . وأنشدوا :ـ

---

(١) أنظر العربية ٢٣١ وارشاد الأديب ٧: ١٠٣ وكشف الظنون ١: ٤٨٤ .

(٢) درة الغواص ٣٨ ، ٣٩ . وشرح الدرة للحريرى ٥٤ ، ٧٥ .

(٣) الإنصاف ١٤٨ والكافية ٢: ١٩٨ والصبان ٣: ١٩ ، ٣٧ والتصريح ٢: ١١٣ واللسان (ب ى ض) . (٤) الحديث فى الجامع الصغير للسيوطى ١: ٤٤٩ عن حارثة بن وَهْب .

إذا الرجال شتَوا واشتدَّ أكلُهم ... فأنت أبيضهم سربال طبّاخِ (١)

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ ... أبيض من أخت بني إباضِ (٢)

فلما جاز منهما أفعل التفضيل جاز بناء صيغتي التعجب منه لاستوائهما في أكثر الأحكام ، فقول المصنف : إنّه لحقٌ مجمع عليه . ليس بصحيح .

والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدركها العيان أنّ تتجاوز الثلاثي نحو: ابيضّ واحولّ . هذا ليس بمُعرِض لتوجيه ما ادّعاه ، وإنّما المرْضي عندهم ، أنّ الوصف منه جاء على زنة أفْعَل . فلو صيغ منه اسم تفضيل التبس في بعض الأحوال .

---

(١) هذا البيت لطرفة بن العبد من بحر البسيط . في ديوانه ص ١٥ يهجو عمرو بن هند وهو في الإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٦ : ٩٣ ومجمع الأمثال ١ : ٨١ من غير نسبة لطرفة ، وبيت الديوان الذى منه الشاهد المذكور هو :

إنْ قلت نَصْرٌ فنَصْرٌ شرّفتيس ... قِدْماً وأبيضهم سربال طبّاخ

وفي الجمل ١١٦ والمقرّب ١٠ والتصريح ١ : ٣٢٥ ومعجم الشواهد ١ : ٩١ اللغة : شتَوا : دخلوا في الشتاء وهو زمان القحط عندهم وفيه يظهر الكرم والبخل . اشتد أكلهم : تعسر الحصول على الأكل .أنت أبيضهم : ثياب طباخك نقية بيضاء . كناية عن البخل وشاهده : صوغ اسم التفضيل من الألوان ، وينطبق على التعجب خلافا للرّضي الذى خصه بالتفضيل . (٢) هذا البيت لرؤبة من بحر الرجز ، وأنشده الرضي في الكافية ٢ : ١٩٢ واللسان مادة (ب ى ض) والميداني ١ : ٨ اللغة : الدرع : القميص ـ الفضفاض : الواسع ويروى بني بياض كما روى : (تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ) زيادة على الرواية المذكورة وهم قوم اشتهروا ببياض ألوانهم والشاهد فيه : أبيض أى مجىء اسم التفضيل من البياض دون سائر الألوان لأنّهما أصلا الألوان ، والبصريون : يمنعون ذلك ويحكمون على ماورد بالشذوذ أو أنّه صفة مشبهة . وقد سبق الحديث عن هذا البيت .

فأمّا قوله تعالى (وَمَنْ كَانَ في هذه أَعْمَى ، فهو في الآخرة أعمى وأَضلُّ سبيلا)[1] .

فهو ههنا من عَمَى القلب ، الذي تتولد الضلالة منه لا من عَمَى البصر .

وقد جاءت ألفاظ كثيرة من هذا الباب تَجُوز على وجه وتمتنع على وجه آخر

فمنها : أنّك تقول : زيدٌ أَسْمَرُ من عَمْرٍ . فإنْ كان من اللون لم يَجُزْ ، وإنْ كان

من السَمَر جاز . وهذه الدجاجة أبيضُ من تلك . فإنْ كان من البياض لم يَجُزْ ، وإنْ

كان من البيض جاز ، وهذا أسودُ من هذا . فإنْ كان من السواد لا يجوز وإنْ كان

من السيادة جاز ولـه نظائر كثيرة وقد عِيبَ على المتنبى قوله في الشيب : ـ

أَبْعِدْ بَعُدْتَ بياضًا لا بياضَ له .... لأنتَ أسودُ في عيني من الظُلَمِ[2]

وامتناع هذا مذهب البصريين ، وذهب الكسائي[3] وابن هشام[4] الى جواز بناء اسم التفضيل

من الألوان مطلقًا ، وتقدم المذهب الثالث قبلُ ، وأنّه مذهب الكوفيين والمتنبى كوفيٌ ،

فلا اعتراض عليه .

فالشهاب إذن قد رَدَّ على الحريرى قوله : الذى ادَّعَى الإجماع على منع الصياغة من

الألوان وذلك بعرض المذاهب المختلفة بأدلتهم المسموعة عن العرب ، وأَنّ الكوفيين

وابن هشام يجيزان ذلك مطلقًا .

ويقول الحريرى (ويقولون رأيت الأمير وذَوِيه ، فيوهِمون فيه ، لأَنّ العرب لم

تنطق بذى الذى بمعنى صاحب إلاّ مضافًا الى اسم جنس)[5] .

---

(١) الإسراء ٧٢ . (٢) البيت في الديوان ٤ : ٣٥ شرح العُكْبَرِى والمعنى: اذهب

وأهلك فلأنت وإنْ كنت أبيض ، لأسود في عيني من الظلام ، فأنت بياض لا بياض له ،

وأسود من كل أسود ـ والبيت من البسيط وشاهده : أسود حيث صاغ اسم التفضيل مما

دل على الألوان على رأى الكوفيين ، والبصريون يرونه شاذا أو صفة مشبهة .

(٣) الإنصاف ١٤٨ . (٤) أوضح المسالك ٢ : ٦٠ .

(٥) درة الغواص ١٨٦ .

ويرد عليه الشهاب قوله قائلا : ـ

(ليس هذا بلازم ، وإنْ كان هو الأكثر فى الاستعمال ، لأنَّها وضعت ليتوصل بها الى الوصف لأسماء الأجناس والمشتقات التى تقع صفة فهى غير محتاجة الى التوصل ، والضمائر لايوصف بها ، وما أنكره مسموع كقول كعب بن زهير: ـ (١)

صَبَحْنا الخزرجية مُرهفات ٠٠٠٠ أبادَ ذوى أرومتها ذووها

وإذا سمع فلا يُدَّعَ فى استعماله مرة أخرى ، وليس مثله من قبيل القياس ، لأنَّه مسموع (٢) بعينه ، وذهب الفراء الى أنَّ إضافة ذو الى العلم قياسية ، وكلامهم يقتضيه لقولهم (٣) فى الأعلام المحكية إذا ثَنَّيْتَ أو جَمَعْتَ قلت : ذَوا أو ذَوُو شابَ قَرْناها ، وأجاز ابن برى أنْ يضاف الى مايضاف اليه صاحب لأنَّها بمعناه قال : (٤) وإنَّما منعه النحاة إذا كان وَصْلَةَ الوصف ، فإنْ لم يكن كذلك لم يمتنع : نحو رأيت الأميرَ وذَويه ، ورأيت ذا زيدٍ ، فعلم ما فى كلام المصنف .

فالشهاب يؤمن بتوسيع دائرة اللغة طالما كان هناك سماع يؤيد ، وكثرة المسموع بشئ لاتنفى قلته المخالفة ، وكل ماورد عن العرب من لغاتها حجة يقاس عليه ، فاستعمال ذو مضاف الى غير ماسبق صحيح فصيح .

---

(١) البيت من الوافر وهو فى ديوان كعب ٢١٢ وفى شرح المفصل ١ : ٥٣ ، ٣ : ٥٦ ، والمقرب ٤٥ والهمع ٢ : ٥٠ والدرر ٢ : ٦١ وفى ش الحماسة للمرزوقى ٩٧٩ ومعجم الشواهد ١ : ٤١٦ اللغة ـ مرهفات : باترات ـ أبادَ : أهلكَ ـ الأرُومة : الأصل ، وشاهده : إضافة ذو الى الضمير (ذووها) .

(٢) قد سُمِعَ ذلك فى أثر (لايعرف الفضلَ لأهلِ الفضلِ إلاَّ ذووه) شرح الدرة ١٨٠ .

(٣) الهمع ٢ : ٥٠ .   (٤) أنظر الأشمونى ١ : ٣١ ت محى الدين .

كما يرد على الحريرى: قوله (١) (أنّهم لا يفرقون بين معنى نَعَمْ وبَلَى فيقيمون إحداهما مقام الأخرى ، وليس كذلك لأنّ نَعَم تقع فى جواب الاستخبار المجرد من النفى وأما بلى فتقع فى جواب النفى المسبوق بالاستفهام) .

وهنا يرد عليه الشهاب (٢) قائلا :-

(إنّ نَعَم مصدقة للجملة التى قبلها ، فيقدر إعادتها بعد نَعَمْ من غير الاستفهام ، فإذا قال : أزيدٌ قائمٌ فقلت : نَعَمْ فتقديره نَعَمْ زيدٌ قائمٌ ، فإنْ قال : أزيدٌ ليس قائماً فقلت : نَعَمْ . فتقديره . نَعَمْ ليس زيدٌ قائماً ، فهى أبداً داخلة على الجملة التى قبلها تقديرًا من غير استفهام ، موجبة كانت أو سالبة ، وأمَّا بلَى : فلا تقع إلاّ بعد النفى موجبة للحكم ، فإذا قال : أليس زيدٌ قائماً فقلت بلى : فتقديرها . بلى زيدٌ قائمٌ ، بتقدير جملة موجبة للحكم ، لأنَّك تسقط حرف الاستفهام مع أداة النفى ، وتبقى الجملة بحالها ، فإنْ قال : أليس زيدٌ لايملكُ ديناراً . فقلت بلى : فتقديره لايملكُ ديناراً ، فيسقط النفى الأول المصاحب لألف الاستفهام لاغيره ، ويبقى النفى الثانى لابغيره ، ولو أتيت بنَعَمْ فى هذا الموقع لصار تقديره : نعم ليس زيدٌ لايملك دينارا ، فتوجب لـه مِلْكَ الدينار وبلى تنفيه ، وعلى ذلك فإنّ النفى إذا قصد إيجابه أجيب ببلى ، وإنْ كان مقررا بسبب دخول الاستفهام عليه ، وإنّما كان كذلك : تغليبا لجانب اللفظ ، ولايجوز مراعاة جانب المعنى إلا فى ضرورة الشعر .

---

(١) أنظر درة الغواص ص ٢٦٠ ت أبو الفضل ط نهضة مصر .

(٢) شرح الدرة للشهاب ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

قال الشاعر : ـ

أليس الليل يجمع أمَّ عمرو ٠٠٠٠ وإيَّاك وذاك بنا تدانى (١)

نَعَمْ وأرى الهلال كما تراه ٠٠٠٠ ويعلوها النهار كما علانى

وفيه بحث لابن مالك فى التسهيل قال : (بلى لإثبات نفى مُجَرَّدٍ أو مقرون باستفهام (٢) وقد يوافقها بعض المقرون ، ولم يقيّده بضرورة الشعر ، وكيف يصح أنْ يكون ضرورة ، ويظهر أنَّ منه قول الأنصار للنبى صلى الله عليه وسلم ، وقد قال لهم : ـ (٣) ألستم تَرَوْنَ ؟ قالوا : نعم ٠ وإنَّما ساغ ذلك لأَمْنِ اللبس ، وقد تؤول بيت جَحْدَرٍ ، بأنَّه جواب لمقدر فى نفسه من أنَّ الليل يجمعه وأم عمرو ٠ وأجاز بعضهم أنْ يكون جوابا لما بعده فقدِّم ، وقال أبو حيان (٤) : الأولى أنْ يكون جوابا لقوله : فذاك بنا تدانى ، وقال الكِرْمَانى (٥) : إنَّه كذلك فى أصل اللغة وأمّا المعرف فلا يفرق بينهما ، ومنه يعلم الجواب عما حكاه الحريرى ٠

وفى المغنى (٦) : بلى : لايُجَابُ بها عن الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، لكن وقع فى عدة أحاديث لايقتضى خلافه كحديث البخارى : أترضَوْنَ أنْ تكونوا رُبع الجنة (٧)) لكنَّه قليل لايقاس عليه حتى قال بعضهم : إنَّ أصلها (بلْ) وإنَّما زيدت الألف ليحصل السكوت عليها ٠

---

(١) البيتان من الوافر لجَحْدَرٍ بن مالك وهو فى الخزانة ٤ : ٤٨٠ والمغنى ٢ : ٢٤ ، والمقرب ٦٤ وسمط اللآلى ٦١٧ وأمالى القالى ١ : ٢٨٥ من قصيدة طويلة وقد سبق الكلام عن هذا البيت وشاهده : أجاب النفى بنعم والأشهر بَلَى لضرورة الشعر وقد وجه بما هو فى الشرح ٠ (٢) ص ٢٤٥ ٠ (٣) صحيح البخارى كتاب الايمان ١ : ٩ ٠ (٤) أنظر المغنى ٢ : ٢٥ فقد نقل رأيه ٠ (٥) أُنظر الخزانة ت هارون ٧ : ٣٤٧ ٠ فقال عن الكرمانى بَلَى لاتكون إلاَّ بعد النفى صريحًا أو ضمنًا ٠

(٦) جـ١ ص ٩٦ ٠ (٧) أنظر رياض الصالحين ص ٢٠٠ رواه ابن مسعود ٠ متفق عليه

وقال ابن فارس (١) : ـ

إنّها بَلْ وُصِلَت بألف لتكون دليلا على كلام . يقول القائل : أما خرجَ زيدٌ ؟ فتقول : بلى فهل رجوع عن جَحْدٍ ، والألف فيها دلالة على كلام ، كأنّك قلت : بل خرجَ زيدٌ يعنى أنّها سادّة كسادة التذكر وفيما أنشده من قول الشاعر : ـ

فيا لَكَ من داعٍ ، دعانى نَعَمْ نَعَمْ . (٢)

جمع بين اللغتين ، ليتغاير لفظاهما ، ولو فتحت عينهما كان تأكيدًا ـ وغير ذلك كثير .

وبعد : ـ

========

فقد ناقش الخفاجي الحريرى كثيرًا فى قضاياه النحوية والصرفية ، وردّها بأقوى دليل وأفصح عبارة بما يشهد له ، بالسبق والتفوق فى اللغويات .

---

(١) فقه اللغة الصاحبى ٢٠٧ ت السيد صقر .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لم يعرف قائله وصدره :

دعانِى عبدُ اللهِ نفسِى فِداؤُه .

اللغة : فيالك : كلمة تعجب وشاهده : أنّ لفظة نَعَمْ وردت فى البيت بلغتين كسر العين نعم وفتحها نعم ، وقد جمع بين اللغتين .

٩ ـ الشهـــاب والزمخشـــــرى

الزمخشرى إمام كبير فى المعقول والمنقول ، وعلوم اللسان وله عقليته القوية ونظراته الصائبة ، والشهاب يعترف له بفضله ، وكثيرا ماينـاقشه فى مسائل النحو واللغة ، يؤيده إنْ كان مُصيبًا ، ويخالفه إنْ أخطأ . فيقول [١] : ـ

عند قول الله تعالى (أفكلما جاءكم رسولٌ بما لاتهوى أنفسكم استكبرتم) [٢] .

فيعرض رأى البيضاوى [٣] وهو : وسطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت به توبيخًا لهم على تعقبهم ذاك بهذا ، وتعجيبًا من شأنهم ، ويحتمل أنْ يكون استئنافًا ، والفاء للعطف على مُقدَّر .

ثم يناقش الزمخشرى قائلا : ذهب الزمخشرى [٤] الى أنَّ الهمزة فى محلها الأصلى وأنَّ العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف .

ويَرُدّ عليه بقوله (بأنَّه تقديرٌ لاحاجة اليه ، وأنَّه لايتأتى فى كل موضع ، وإنْ كان الزمخشرى خالفه فى مواضع كثيرة ، ومن عرف معنى كلامه ، عرف أنَّه قولُ مَنْ لم يَصِلْ الى المنقود . ثم يقول :

اختلف كلامهم فى الواو والفاء وثُمَّ الواقعة بعد همزة الاستفهام . فقيل : عطف على مذكور قبلها لامقدر بعدها بدليل : أنَّه لايقع فى أول الكلام ، وقيل : بالعكس لأنَّ الاستفهام صدر الكلام ، ولايلزم بطلان صدارة الهمزة إذْ لم يتقدمها شئ من الكلام الذى دخلت هى عليه ، وتعلق معناها بمضمونه . غاية الأمر أنَّها توسطت بين

---

(١) العناية ٢: ٢٠٠ . (٢) البقرة ٨٧ . (٣) هامش العناية السابق .

(٤) الكشاف ١: ٨٠ .

كلامين متعاطفين لإفادة إنكار جمع الثاني مع الأول أو لوقوعه بعده متراخياً أو غير متراخ ، وهذا مراد من قال : إنّها مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار أو التقرير . أيْ مقحمة على المعطوف مزيدة بعد اعتبار عطفه ، ولم يرد أنّهما صلة .

وعلى ذلك قوله تعالى " كلما جاءكم " تسبّب عن قوله تعالى (ولقد آتيْنا موسى الكتابَ)(١) . ولهذا دخلت الفاء عليه ، والتقدير : نحن أنعمنا عليكم ببعث الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام وإنزال الكتب لتشكروا تلك النعم بالتلقى بالقبول فعسيتم بأنْ كذبتم فريقاً ... الخ . كقوله تعالى (وتجْعلونَ رِزقكم أنّكم تكذّبون)(٢) . ثم أدخل بين السبب والمسبب همزة التوبيخ والتعجيب لتعليمهم فيما يجب عليهم ، وإنْ لم تعطف على ماقبلها بل على مقدّر ، فهي مستأنفة : والتقدير : أفعلتم مافعلتم فكلما ... الخ . ومافعلتم إمّا عبارة عما ذكر بعد الفاء فيكون العطف للتفسير ، وإمّا غيرهُ مثل : أكفرتم النعمة ، اتّبعتم الهوى . فتكون لحقيقة التعقيب ، والفاء للسببية أو التفصيل ، لأنّ ما ذكر نشأ عن استكبارهم عن إيقاعهم ، وإنْ أريد باستكبر أظهر التكبر بفعل مالايليق ، فهو تفصيل له .

كذلك أيضاً يخالفه فى معنى " لَوْ " ، ويوضّح مناط الاعتراض عليه ومحله فيقول : قال تعالى (يَودُّ أحدُهم لو يُعمّرُ ألفَ سنةٍ)(٣) . قال الشهاب : (لَوْ بمعنى ليْتَ حكاية لها بِيَودُّ ، لأنّه : وإنْ لم يكن قولاً ولا فى معناه ، لكنه فعل قلبى يصدر عنه الأقوال ، فعومل معاملتها ، وكان الظاهر أنْ يُعمّر ، وهذا بناء على أنّ لو التى للتمنى ليست مصدرية ، وأمّا على القول بأنّها مصدرية ، فلا يحتاج الى اعتبار الحكاية .

---

(١) البقرة ٨٧ . (٢) الواقعة ٨٢ .

(٣) البقرة ٩٦ .

وكونها للتمنى ، مذهبٌ ذهبَ اليه الزمخشرى (١) ، وقيل هى لَوْ الشرطية أُشرِبَتْ معنى التمنى ، وقال ابن مالك هى المصدرية ، فقول الزمخشرى قد يجئ فى معنى التمنى نحو : لو تأتينى فتحدّثنى - بالنصب - إنْ أراد أنَّ الأصل ودِدت لو تأتينى الخ فحذف التمنى لدلالة لَوْ عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فَصِيحٌ ، وإنْ أراد أنّها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع .

وأرى : أنّه بعودتى الى الكشاف وجدت الزمخشرى صرح بأنّها بمعنى التمنى ، لا أنّها حرف وضع للتمنى ، فرأيه سَلِيمٌ ، واعتراض الخفاجى عليه غير سديدٌ .

وقد يناقشه فى سر الإعراب فى قراءة ، فيرى أنَّ رأيه غير مقبول فيدفعه بالدليل مفنّدا (٢) له بالدليل الإعرابى والمعنوى والبلاغى وهو :-

وهو قال صاحب الكشاف: فى (لاريبَ فيه (٣)) قراءة النصب توجب الاستغراق ، وقراءة الرفع تجوّزه (٤) ، ويرد عليه الشهاب بكلام عن ابن أبى شريف ويزيد عليه من عنده :

(هذا غيرُ حسنٍ فإنَّ ظاهره أنَّ العموم وعدمه على حدٍ سواء فى الجواز حالة الرفع وليس كذلك فإنَّ النكرة فى سياق النفى مطلقا تفيد العموم مرفوعة كانت أو منصوبة ، أطبق عليه الأصوليون (٥) : النافون أنَّ للعموم صيغة ، والمثبتون إنّما خالفوا النافين فى أنّها بالوضع أولاً ، فلا شك فى فهم علماء الأنصار العموم من نحو لا يتكلم رجلا ، ولا يضربْ رجلا عندى .

غير أنا إذا لم نر المتكلم أعقب الصيغة بإخراج حكمنا بأنّه أراد ظاهره من العموم ، وجب العمل بالعموم ، وإنْ ذكر معه مخرجًا هو بل رجلان أو رجال ، علمنا بأنّه قصد نفى الجنس بقيد الوحدة ، أو مخرجًا آخر متصلا أو منفصلا ، علمنا

---

(١) الكشاف ١ : ٨٣ . (٢) طراز المجالس ٢١٦ . (٣) ١ : ٢٠ . والآية ٢ من البقرة

(٤) الرفع قراءة أبى الشعثاء والنصب قراءة الجمهور أنظر الكشاف ١ : ٢٠ .

(٥) المنهاج للأسنوى ٩٠، ٦١ للأستاذ المرصفى ط السعادة

أنَّه أراد بالعام بعضه ، على ماهو الرسم فى سائر ألفاظ العموم نحو : (لاضررَ ولاضِرار)(١) فإنَّه فى ظاهره مفرد ، مع أنَّه أُرِيدَ بعضه ، فإنَّ إيجاب الضرب والقتل والحبس فى مواضعها الشرعية ، لاشك أنهما ضَرَرٌ ، فإذا ثبت أنَّه أريد به ضرر غير هذه المضار ، فليس معنى التخصيص إلاّ ذلك ، وإذا لم يثبت لنا مخرج جزمنا بإرادة العموم بحيث لايجوز تجويز غيره ، فقراءة الرفع والنصب يوجبان الاستغراق إلاّ أنَّ دلالة المنصوب أقْوَى ، فالنكرة مطلقا بعد النفى مطلقا تفيد العموم ونفس الجنس بقيد الوحدة أوْ بدونها ، فإذا زيد فيما يدل عليه لم يبق ماينفيه إلاّ قيد الوحدة ، حتى يعم الجنس فى كل حال .

فإنْ قلت : لو صح الفرق اختلف معنى القراءتين فى لاريب . والأصل خلافه .

قلت : الاختلاف هنا لتلوين قرى الأذهان بفواكه البلاغة ، أحدهما تنزيل الريب منزلة العدم ، وفى الأخرى إشارة الى أنَّه وإنْ وجد لايَضُرُّ مَنْ هَداهُ اللـه ، وغيرهم لايتلفت إليهم ، فإنَّهم كالأنعام بل أضلُّ ، على أنَّ الاختلاف غير مُسلم .

وقد يتدخل فى نقاش نحوى بين الزمخشرى وأبى حيان ، ويؤيد الزمخشرى لظهور الحق معه بالدليل فيقول :(٢) (قال تعالى : قل أرأيتم إنْ أتاكم عذابه بياتًا أو نهارًا ماذا يستعجل منه المجرمون)(٣) . أى شىء يستعجل منه : ماذا . جملتها أنَّها اسم استفهام مركب تعنى أى شىء . أو ما استفهامية وذا موصولة بمعنى الذى أى مالذى يستعجلونه ، وإنْ كانت مركبة هنا فهى إما مفعول ليستعجل قدم لصدارته ، أو مبتدأ فالعائد مقدر ، كما إذا كان موصولاً ليستعجله ، ومنْ أنَّ

---

(١) هذا الحديث أصل من أصول الدين ورد فى الجامع الصغير ٢: ٢٠٢ .

(٢) العناية ٥: ٣٦ . (٣) يونس ٥١ .

منه . هو الرابط مع تفسير الضمير بالعذاب ، جنح الى أنّ المستعجل من العذاب ، فهو شامل للمبتدأ ، فيقوم مقام رابطه لأنّ عموم الخبر فى اسم الظاهر يكون رابطاً ، ففى الضمير أولى ، فمن قال إنّ تقدير المصنف لضمير يستعجلونه مع تفسيره بأى شئ . لاوجه له . ومما يتعجب منه جعل (منه) عائداً مع عدم صحته رواية ودراية . والله أعلم .

قال المعرب : الرؤية بمعنى العلم باقية على أصلها ، لأنّها داخلة على جملة الاستفهام ، وهى ماذا ، وجواب الشرط محذوف ، قدره الزمخشرى (١) تندموا على الاستعجال .

ورَدَّه أبو حيان (٢) : بأنه إنّما يقدر ماتقدمه لفظا أو تقديرا نحو : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلت . أى إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ ، والذى يسوغ تقديره : فأخبرونى ماذا يستعجل .

قال الشهاب : ـ

وفى ردّه نظر ، لأنّه ليس نظير ماذكر ، لأنّ الشرط هنا معتمد عليه ، وهو فى الأصل اعتراض بين أرأيتم ومعمولها ، وحذف جوابه لدلالة معنى الجملة عليه ، لا لدلالة لفظ ماتقدم عليه ، لأنّ فى قوله : أخبرونى . ماذا يستعجل . دلالة لاتخفى على ندمهم إذا حلّ بهم ، وجوز كون ماذا يستعجل جوابا للشرط كقولك : إنْ أتيتك ماتطعمنى ، ثم تتعلق الجملة بأرأيتم .

ورَدّه : بأنّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلابد من الفاء ولاتحذف إلاّ ضرورة ، وأمّا تعلق الجملة بأرأيتم : فإنْ عَنَى ماذا يستعجل ؟ فلا يصح .

---

(١) الكشاف ٢: ١٩٣ .

(٢) البحر المحيط ٥: ١٦٧ .

لأنـه جعلهـا جوابـا للشرط ، وإنْ عنى بها جملـة الشرط ، فقد فسر : أرأيتم بهـا ، بأخبرونى ، وهو يطلب متعلقـا مفعـولا ، ولا تقع جملـة الشرط موقعـه .

قـلت : ـ

جوابـه أنّ جواب الشرط عنـده معنى لا إعرابـًا ، والجواب محـذوف ، ولذا جعـل الجملـة الاستفهاميـة ، وهى مـاذا . بـاقية على فعليـة أرأيْتم بهـا . والتقدير : أرأيتُم مـاذا يستعجل المجرمون من عذابـه ، وإنْ أتاكم فماذا تستعجلون ، والتمثيل مطـابق ، لأنّ ماتطعمنى ليس هـو نفس الجواب حتى يلزم فيـه الفـاء ، بل هـو دال عليـه والنيـة التقديـم ، كما فى قـولـه : ـ

وإنْ أتـاهُ خَليـلٌ يـومَ مَسْغَبَـةٍ ∴ يقـولُ لا غـائبٌ مَـالِى ولا حَـرِمُ (١)

وجـوّز أيضـا : (أنْ يكون قولـه " أثم إذا ماوَقَع " جواب الشرط ، وماذا يستعجـل اعتـراض والمعنى : إنْ أتاكُم عذابـه آمنتم بـه ، بعد وقوعـه ، حتى لا ينفعكم الإيمان .

---

(١) البيت من البسيـط وهو لزهيـر بن أبى سُلْمىٰ وهو فى الكتاب ١ : ٣٤٦ والمقتضب ٢ : ٧٠ والمحتسب ٢ : ٦٥ ، وابن يعيش ٨ : ١٥٧ ، والمغنى ٤٢٢ ، ٢٨٣ ، والعينى ٤ : ٤٢٩ ، والتصريح ٢ : ٢٤٩ ، والهمع ٢ : ٦٠ ، والدرر ٢ : ٧٦ ، والأشمونى ٤ : ١٧ ، والانصاف ٦٢٥ ، والشذور ٣٤٩ ، ومعجم الشواهد ١ : ٣٤٦ ، وفى ديوانـه ص ١٥٣ اللغـة ـ الخليل : الصديق ـ مَسْغَبة : الفقـر ـ الشاهد : حـذف الجواب لوجود دليلـه ، وهو يقول : ... الخ .

١٠ ـ " الشهاب وابن مالك "

لا شك أنّ ابن مالك أمّة فى النحو ، مشهود له بالنبوغ والتفوق ، ولكن الشهاب كثيرا ما عارضه ، وكثيرا ما أيّده ، وهدفه إظهار الحقيقة فى حرية ونزاهة فيقول (١) : ـ

عند قوله تعالى : (واذكر اسم ربك وتبتّل إليه تبتيلا ، ربّ المشرق والمغرب) (٢) .

قال البيضاوى (٣) : (ربُّ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره لا إله إلّا هو .

وقرأ ابن عامر والكوفيون (٤) : غير حفص ويعقوب . بالجر على البدل من ربك ، وقيل : بإضمار حرف القسم ، وجوابه لا إله إلّا هو .

قال الشهاب : ـ

وقيل : بإضمار حرف القسم . وهذا وجه ضعيف ، ووجه ضعفه ظاهر ، لأنّ حذفه من غير أن يسدّ مسدّه ، وإبقاء عمله ضعيف جدا ، كما بيّن فى العربية مع أنّه خص بالجلالة الكريمة نحو : اللهِ لأفعلنّ كذا ، وقد نقل هذا التفسير عن ابن عباس رضى الله عنه .

وقال أبو حيان (٥) : إنّه لم يصح عنه : لأنّ إظهار الجار لم يجزه البصريون إلّا مع الجلالة خاصة ، ولأنّ الاسمية المنفية فى جواب القسم منفى بما لا غير وتنفى بلا الفعلية .

وردّه العرب : ـ بأنّ ابن مالك أطلق فى وقوع الجملة المنفية اسمية أو فعلية جوابا للقسم سواء كانت منفية بما أو لا أو إنْ ، لأنّ كلامه فى التسهيل (٦) ، وإنْ كان ظاهره

---

(١) العناية ٨ : ٢٦٦ . (٢) المزمل ٧ . (٣) هامش العناية السابق . (٤) كتاب السبعة لابن مجاهد : قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم رب المشرق وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر وحمزة والكسائى رب بالكسر . ٦٥٨ .

(٥) البحر ٨ : ٣٦١ . (٦) ١٥٢ وزاد وقد تُصدَّر بلَنْ أو لَمْ أيضا .

الإطلاق إلّا أنّه قال فى شرح الكافية (١) : إنَّ الجملة تقع جوابا للقسم مقدرة بلا النافية ، لكن يجب تكرارها إذا تقدم خبرها أو كان المبتدأ معرفة نحو : والله لا فى الدار رجلٌ ولا امرأةٌ ، ووالله لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو ، فقال ثَمَّ أبو حيان (٢) ردًّا عليه : إنّه غلطٌ ، فإنّ النحاة لم يذكروا وقوع الاسمية منفية بلا فى جواب القسم .

ثم يتعجب الشهاب من كلام أبى حيان فكيف يرد عليه بما يعتقده وهْمًا وغلطًا ، ومن الناس من اغترَّ به .

وأرى : أنَّ الشهاب نصر الحق بالدليل ، وأبان أنَّ أبا حيان يعيب على ابن مالك رأيه ظلمًا وغرورًا ، مع أنّه أستاذه ، ولكنه موقف مَقيت ، وأمثاله كثيرٌ منه لابن مالك ، والعجيب أنّه يدّعى حكما عن النحاة لم يقولوه " وهو عدم وقوع الجملة الاسمية منفية بلا فى جواب القسم ، " والآية التى معنا أكبر دليل على جواز ذلك ، فما المانع أنْ تقولَ: والله لا رجلَ إلّا علىٌّ ولا بطلَ إلّا محمدٌ . فضلا عن أنّ ابن مالك وضح الحكم بوجوب تكرار لا إذا كان المبتدأ معرفة أو تقدم الخبر ، وهذا أمر مشهور عند النحاة ، ولقد توهّم أبو حيان عليه بما لا يتوهم على صغار الطلبة كما يقول ابن هشام (٣) : أنّ الواو فى قوله (وإنْ منكم إلّا واردها) (٤) . أنّ الواو للقسم . فرد عليه بأنّه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار ، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإنْ

ويقول الشهاب أيضا : يقول الله تعالى : (قال الذين استكبروا ، إنّا كُلًّا فيها إنّ الله قد حكم بين العباد) (٥) .

قال البيضاوى : وقرئ (٦) (كلًّا) على التأكيد ، لأنه بمعنى كلّنا ، وتنوينه

---

(١) ٢ : ٣٣٩ ، ٣٤٠ والنقل بالمعنى وهو سليم . (٢) البحر المحيط ٨ : ٣٦١ .

(٣) المغنى ٢ : ٥٤ (الجملة المجاب بها قسم) . (٦) لم أجد هذه القراءة فى المحتسب لابن جنى ولا فى كتاب السبعة لابن مجاهد ولا فى الأمالى للعكبرى وإنّما فى البيضاوى .

(٤) مريم ٧١ . (٥) غافر ٤٨ .

عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله من المستكن فى الظرف ، فإنه لا يعمل فى الحال المتقدمة ، كما يعمل فى الظرف المتقدم كقولك : كل يوم لك ثوب .

ويعلق الشهاب على ذلك قائلا : ـ

الظرف لا يعمل فى الحال المتقدمة ، هذا ما ذهب اليه بعض النحاة فى الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على التأكيد بكل المقطوع عن الإضافة بأنه حال من الضمير المستتر فى الظرف .

وضعف بوجهين : ـ

١ ـ تقديم الحال على عاملها الظرفى (١) ، وقطع كل عن الإضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة ، فيصح كونه حالا ، فلذا قيل : إن الأجود كونه بدلا من اسم إن . وجواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر يعنى لا الغائب ، فإنه جائز بدل كل ، لأنه يعتبر للإحاطة كقمتم ثلاثتكم .

فإن قلت : يلزمه إيلاء كمل للعوامل وهو شاذ .

قلت : إنما يكون كذلك على القول بأن عامل البدل مقدر ، وأما على القول بأن عامل البدل عامل المبدل منه . فقيل لا يلزم ذلك ـ وفيه نظر .

فالأحسن أن يقال : إنه إنما يكون كذلك إذا كانت على هيئة تكون فيها توكيدا ، وليست هنا كذلك ، وفى تقدم مثل هذه الحال خلاف للنحاة ، فمن منع فعلى تقدير عمل الظرف لنيابته عن متعلقه ، والجواز على جعل العامل متعلقه المقدر فيكون لفظيا لا معنويا .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو : أنت قائما فى الدار ، وقيل يجوز بقوة ، إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويضعف إن كان غيرهما أنظر الأشمونى ١ : ٢٥٢ والتسهيل ١١١ ، والهمع ١ : ٢٤١ .

أمَّا على قراءة الرفع : فكلّ مبتدأ وفيها خبرٌ ، والجملة خبر أنَّ أو على التأكيد لاسم إنَّ وفيها خبرها ، وهذه مشكلة أنَّ يؤكد بكل المقطوع عن الإضافة ، وهذا مذهب الفراء (١) وتبعه الزمخشرى (٢) ، أمَّا ابن مالك فمنع هذا ، وشرط للتوكيد إضافة كُلّ . وهذا رأىٌ حسَنٌ .

وتراه يستدل بكلام ابن مالك (٣) ، باعتباره حجة فى اللغة فيقول : ـ

قال تعالى : (ومِنَّا دُونَ ذَلك (٤) ـ ومامِنَّا إلَّا له مقامٌ معلومٌ (٥)) قال : ـ

فالقوم قد رَدُّوا الموصوف فى الظرف الثانى وجعلوه مبتدأ والظرف الثانى خبرا ، وعكسه أولى بحسب المعنى . أى جمعٌ منا دون ذلك ، وما أحدٌ إلَّا له مَقامٌ معلوم ، ثم قال : وأمَّا تقد يرهم الموصوف فى الظرف الثانى ، فلأنَّه إنَّما يقام مقام موصوفه إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى قبله .

قال فى التسهيل (٦) : يقام النعت مقام المنعوت بظرف أو جملة ، بشرط كون المنعوت بعضَ ماقبله من مجرور بمن أو فى ، وإذا لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلَّا فى الشعر .

---

(١) معانى القرآن ٣ : ١٠ . (٢) الكشاف ٣ : ٣٧٤ .

(٣) التسهيل ١٦٤ وكلام الشهاب فى العناية ١ : ٣٣ .

(٤) الجن ١١ . (٥) الصافات ١٦٤ .

(٦) ٨٦ ، ١٧٠ ت د / بركات .

١١ ـ " الشهاب والبيضاوى "

قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : (ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء)[١][٢] .

والضمير فيه للمسميات ، المدلول عليها ضمنا ، واحتاج الى هذا الحذف ، ليتحقق مرجع ضمير عرضهم ، وينتظم أنبئونى بأسماء هؤلاء ، ولم يجعل المحذوف مضافا الى مسميات الأسماء لتنظيم تعليق الأنباء بالأسماء ، فيما ذكر بعد التعليم ، فظاهر كلامه أن اللام عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين[٣] ، وقد نفى ذلك فى قوله تعالى : (إنّ الجحيم هى المأوى)[٤] ولم يقل به فى قوله تعالى : (اشتعل الرأس شيبا)[٥] .

وهنا يرد الشهاب[٦] قائلا : ـ

هذا الكلام ليس بمحرر ، لأنّ المعرف بالألف واللام العهدية بمعنى المضاف إضافة عهدية إذ لافرق بين قولك رأيت الأمير ، وأمير البلد ، وليس الخلاف متصورا فيه إنما الخلاف فى محل يكون المضاف اليه ضميرا فى مقام محتاج الى الرابط كما صرح به ابن هشام[٧] ، حيث قال نيابة أل عن الضمير فى نحو : حَسَنُ الوَجْهِ ، من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف إليه ، وربما توهم من كلامهم الثانى ، وقد استحر ذلك الزمخشرى[٨] حتى جوّز نيابتها عن المضاف إليه المظهر فى قوله تعالى : (وعلّم آدم الأسماء)[٩] ولا أحد قال بهذا قبله .

---

(١) هامش العناية ٢: ١٢٥ ، ١٢٦ . (٢) البقرة ٣١ .

(٣) المغنى ١ : ٤٨ قال أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابته عن الضمير المضاف اليه . (٤) النازعات ٣٩ . (٥) مريم ٤ .

(٦) العناية ٢: ١٢٥ . (٧) شرح بانت سعاد ٦١ .

(٨) الكشاف ١: ٥٣ . (٩) البقرة ٣١ .

وقال الرضى : (١) لا تعوض اللام عند البصريين في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والخبر وجملة الصفة ، والوصف المشتق منه ، ويجوز في غيره كقوله :ـ

لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ ، والبُرْدُ بُرْدُهُ (٢)

أى بردى برده ، فلا ينبغى أنْ يعد مانحن فيه منه ، ولا كل محل من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وهذا مما غفلوا عنه ، فاعرفه . لترى ما فى كلام الشارح (٣) مع جلالته من الخلل ، ولو قال بدل قوله : إذ التقدير أو التقدير . لكان الأول وجهاً مستقلاً معناه عود الضمير على مايفهم من الكلام ، إذ الأسماء لابد لها من مسميات .

ويقول الشهاب أيضا : قال البيضاوى فى قوله تعالى (٤) (من يَهْدِ اللهُ ، فهو المُهتَدِ) (٥) هذا ابتداء إخبار منه تعالى ، لايندرج تحت قوله : قُلْ . لأنّ قوله : ونحشرهم يأباه ، ويحتمل أنه راجع تحته ونحشرهم حكاية لما قاله الله له أو التفات ، وقوله : فلن تَجِدَ لهم . من الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ ، وحمل قوله :ـ ومن يَهْدِ اللهُ .. الخ . على اللفظ إفرادا ، لأنّ طريقَ التوحيدِ واحدٌ ، بخلاف طرق الضلالة فإنّها متشعبة ، فلذا حمل فيها الجمع على المعنى ، وهذا مما حمل فيه على المعنى ابتداء من غير تقدم حمل على اللفظ . وهو قليلٌ . وقال : أولياء مبالغة ،

---

(١) الكافية ٢: ١٣١ والنقل بالمعنى وهو سليم . (٢) هذا صدر بيت لمسكين الدارمي من الطويل وعجزه (ولم يُلْهِنِي عنه غزالٌ مُقَنَّعُ) والبيت فى أمالى المرتضى ١: ٤٧٥ وابن الشجرى ٢: ٢٠٥ والحماسة ١٧١٩ المرزوقى واللسان نصص . والأغانى : ١١: ٤٩ ، والبيان والتبيين ١: ١٠ ، ٢: ٣٥٨ بدون نسبة وشاهده : أنّ أل فى البرد عند الكوفيين عوض عن المضاف اليه وقد أورده الرضى فى البدل ، والصفة المشبهة والمعرف بأل .

(٣) أى البيضاوى . (٤) هامش العناية ٦: ٦٢ .

(٥) الاسراء ٩٧ .

لأنّ الأولياء إذا لم تنفعهم ، فكيف المولى الواحد .

قال الشهاب :[1] -

تبع فيه أبا حيان[2] ، ولا وجه له ، فإنّه حمل فيه على اللفظ أولاً إذ في قوله : يُضْلِل . ضمير مفرد محذوف ، إذ تقدير يضلله على الأصل ، وهو راجع الى لفظ مَنْ ، فلا يقال : إنّه لم يتقدمه حمل على اللفظ ، وأغرب منه ما قيل : إنّ الحمل على اللفظ قد تقرّر في قوله : من يَهْدِ اللهُ ، وإنْ كان في جملة أخرى .

وتراه كذلك يناقشه فيقول[3] : لقد استشهد ببيت مجهول قائله ، وينبغي أنْ يكون الاستشهاد بأبيات واضحة معروفة أصحابها .

وقال البيضاوي : في طه: وقيل معناه : يارجلُ على لغة عَكّ ، فإنْ صح فلعل أصله ياهذا فتصرفوا فيه بالقلب والاختصار ، والاستشهاد بقوله :

إنّ السَفَاهة طَاهَا في خَلائِقِكُم ∴ لاقَدّسَ اللهُ أخْلاقَ الملاعين[4]

قال الشهاب : قوله : بالقلب أى قلب الياء طاء ، والاختصار حذف ذا ، والبيت الذى استشهد به غير معلوم قائله ، ثم يرد على هذا الوجه .

وكذلك في (إلاَّ تذْكِرةً) حيث منع البيضاوى أنْ تكون مفعولاً لأجله ، لأنّ الفعل الواحد لايتعدى الى علتين .

---

(١) العناية ٦ : ٨٧ . (٢) البحر المحيط ٦ : ٨١ ، ٧ : ٨٢ حيث قال : فناسب التوحيدَ التوحيدُ ، وحمل على المعنى في قوله : فلن تجدَ لهم أولياء من دونه الاسراء ٩٧ . لا على اللفظ ، ليشمل الضلال ، فإنّها متشعبة متعددة ، فناسب التشعيب والتعديد الجمع ، وهذا من المواضع التى جاء فيها الحمل على المعنى ابتداء من غير أن يتقدم الحمل على اللفظ ، وهى قليلة في القرآن . - وأرى : أنّ أبا حيّان قد ضيق نظرته ، فإنّ تقدّمَ مراعاة اللفظ موجود في لفظ مَنْ ، فلفظها مفرد ومعناها جمع وروعى في أولياء كما علل . فالشهاب على حق في نظرته .

(٣) العناية ٦ : ٨٧ . (٤) هذا البيت مجهول القائل وهو من البسيط .

فيقول الشهاب ردا عليه فى إعراب (إِلَّا تَذْكِرَةً) السابق[1][2] : ـ

هو رَدٌّ على الكشاف[3] تبع فيه أبا البقاء[4] ، حيث جَوَّزَ أَنْ يكون مفعولا له ، وقال :كل واحد من لتشقى ، تَذْكِرَةً . علةٌ للفعل إِلاَّ أَنَّ الأولَ وجب مجيئه مع اللام ، لأَنَّهَ ليس لفاعل الفعل المعلل ، ففاتته شريطة الانتصاب على المفعولية ، والثانى جاز قطع اللام عنه ، ونصبه لاستجماعه الشرائط ، وما علل به الرد ليس بشئ ، لأَنَّه يجوز أَنْ يعلل بعلتين ،وإِنَّما الرد عليه : بأَنَّه لايعمل عامل واحد فى معمولين من جنس الفضلات بدون عطف أو بدلية .

وأرى : ـ أَنَّ الشهاب على حق فى القضايا السابقة ، وحجته قوية وواضحة ، فضلاً عن التزامة بمنهجه من عدم الاستشهاد بالبيت المجهول قائله .

والشاهد فيه : بيان أصل طه بأَنَّها طاها ، فحدث اختصار بحذف الألفين وقد رد ذلك الشهاب : بأَنَّه مجهول القائل . والسفاهة: الجهل والحمق .

(١) العناية ٦: ١٨٩ .

(٢) طه ٣ .

(٣) الكشاف ٣: ٤٢٧ .

(٤) الأمالى للعُكْبَرى ٢: ٦٥ .

١٢ ـ " الشهـــــاب والرضـــــى "

ينـاقش الشهـاب الرضى فيقـول : ـ

يرى الرضى أنـه (١) لايشترط وجود قد قبل الماضى الواقع حالا ، والكشاف (٢) يسير فى نفس الطريق وبذلك يوجـه قولـه (كيف تكفرون باللـهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم) (٣) .

بأنّ الواو لم تدخل على كنتم أمواتـا وحده . بل على قولـه : كنتم أمواتاً الى ترجعون كأنّه قيـل : كيف تكفرون وقصتكم هذه ؟ . ثم أجاب عن أنّه كيف يكون المجموع حالاً وفيه الماضى والمستقبل ، وكلاهما لايصح أنْ يكون حالاً حاضراً ، فما الحال الذى وقع بأنـه هو العلم بالقصـة . كـأنّه قيـل : كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة ، وبأولـهـا وآخرهـا ؟ وحاصلـه : ـ

أنّه ليس مما وقع فيـه الجمـلة الماضويـة حالاً ، فيحتاج الى قَدْ . بل الواو حاليـة ، كالواو العـاطفـة ، لقصة على أخرى ، وكون مجموع القصة حالاً مما تفرّد به ، والمعتبـر فى الحال المقـارنة لزمان وقوع العامل لاالزمن الحاضر الذى هو زمان المتكلم للقطـع بصحـة قولنـا : جـاء زيدٌ فى السنـة الماضيـة وقَدْ ركِبَ ، وسيجىء زيدٌ يركَبُ ، وفى التنزيل (سَيَدْخلون جَهَنّم داخرين) (٤) .

فإنْ قيـل (٥) : ينبغى ألاّ يشترط فى الماضى قدْ ، وألاّ يشترط فى المضارع التجـرد عن حرف الاستقبـال وأنّه يصح : جئت أو قـام الأميرُ بدون إضمار قـدْ ، وسيجىء زيـدٌ سيركبُ . . لصحة المقـارنة والحضور وقت الفعـل ، على أنّ قدْ إنّما تفيد التقريب الـى الحـال الذى هو زمان التكلم لا زمـان وقوع العامل ، بل ربّما تفيد التبعيـد

---

(١) الكافية ١ : ٢١١ ، ٢١٢ . (٢) ١ : ٦٠ . (٣) البقـرة ٢٨ .

(٤) غـافر ٦٠ . (٥) العنـاية ٦ : ٣١٨-٣١٩ .

كما فى قولك : جاء زيدٌ قبل هذا بشهور بل دُهور ، وقد ركب الأميرُ .

قلت : اشترط التَّحَلِّى بقَدْ ليشعر بالحضور حال وقوع العامل من جهة كونها فى الأصل للتقريب الى الحاضر فى الجملة ، فإنَّ الماضى لاستقلاله بالمضى لايفيد المقارنة ، وإنْ كان العامل أيضا ماضياً ، وربما يوهم أنَّه ماض بالنسبة اليه سابق عليه ، واشتراط التجرد عن علم الاستقبال لمثل ذلك ، وليكون مما يصلح للحاضر . فليتأمل أ . هـ .

والحاصل : ـ أنَّ معنى قولهم لتقرب الماضى من الحال أى من حال وقوع العامل لاحتمال التكلم فتقارنه . وهذا ماصرح به المحققون من النحاة ، فلا عبرة بكلام مختل تبع الرضى .

وأمَّا قول أبى حيان(١) : إنَّ ماذكره الزمخشرى تَعَسُّف(٢) ، وأنَّ الجملة الأولى فقط حالية وما بعدها مستأنف ، وأنَّ الماضى يقع حالاً بدون تقدير قد ، فمخالف للمعقول والمنقول ، ولا عبرة بتأييده بوقف القراء على الجملة الأولى ، فإنَّ الوقف لايلزم أنْ يكون تاما والتمسك بمثله واهٍ . وحاصل الجواب أنَّها لايصلها الى النعمة العظمى نِعْمَة والثانى أنَّ المجموع نعمة لاكل واحد منها ، وإنَّما ذكرت لبيان جملة حالهم، ولتوقف البعض عليها .

ثم يقول الشهاب : والواقع أنَّ الرضى ـ رحمه الله ـ يرجح أنَّه لابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة يقول فى الكافية(٣) : (التزموا لفظة قَدْ . إمَّا ظاهرة أو مقدرة فى الماضى إذا كان حالا مع أنَّ حاليته للنظر الى عامله ، ولفظة (قَدْ) تقرب الماضى من حال التكلم فقط ، وذلك لأنَّه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى

---

(١) البحر المحيط ١ : ١٢٩ . (٢) الكشاف ١ : ٦٠ .

(٣) جـ١ : ٢١٢ ، ٢١٣ .

والحاليَّة ، فقالوا : جاءَ زيدٌ العامَ الأولَ وقَدْ رَكِبَ فالمجىء بلفظ هَهُنَا لظاهر الحالية ، والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قَدْ فى المثبت ظاهرة أو مقدرة ، استدلالاً بنحو قوله :

كما انتفضَ العصفورُ بللَّهُ القطرُ (١)

وقوله تعالى : (أو جاءُوكم حَصِرَتْ صدُورُهم) (٢)

وغيرهم : أوجبوه لما مضى ، والأول قريب ، وقيل : إنَّ الماضى فى نحو قولهم : اضربه قام أو قعد - حال ، ويجب تجرده عن قد ظاهرة أو مقدرة ، والأولى أَنَّه شرط لا حال .

وأرى : - أنَّ الرضى بنص كلامه السابق فى الكافية ، يرى أنَّ قد لازمة مع الماضى ، فكلام الشهاب عنه بأنَّهُ يرجح لا يوجبه كلامٌ غيرُ سليمٍ ، والترجيح عند الأخفش والكوفيين غير الفراء - وأنا مع الرضى : فى أنَّه لابُدَّ فى الفعل الماضى المثبت من قَدْ ليستقيم المعنى ويتحقق الهدف من الحال ، وقد تحقق المقصود من أسلوب الحال .

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل لأبى صخر الهزلى وصدره (وإنِّى لتعرونِي لِذكْرَاك هِزَّةٌ) فى معجم الشواهد ١: ١٥٠ والإنصاف ٢٥٣ وابن يعيش ٢: ٦٧ وأمالى القالى ١: ١٤٩ والأغانى ٢١: ٩٧ والعينى ٣: ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١: ٥٥٢ والتصريح ١: ٣٣٦، ٢: ١١ والهمع ١: ١٩٤ والدرر ١: ١٦٦ والأشمونى ٢: ١٢٤ ، ٢١٥ والشذور ١١٠ وأوضح المسالك ٢٥٣ وابن عقيل اللغة : تعرونى : تصيبنى هزة : اضطراب القطر: المطر والشاهد : أورده الأخفش والكوفيون غير الفراء على أنَّ الجملة الماضية تقع حالا بدون قد ويُستدل به أيضا على فَقْدِ اتحاد الفاعل فى المفعول له وجره باللام (لذكراك)

(٢) النساء ٩١ .

ليؤدى المعنى المطلوب .

كما تراه يعارض الرضى أيضا عند قوله تعالى : (وجاهدوا في الله حق جهاده)[1][2] . والذى ذكره النحاة كما صرح به الرضى[3] فيقول : ـ

أن كلّ وجدّ وحقّ . إذا وقعت تابعة لاسم جنس مضافة لمثل متبوعها لفظا ومعنى نحو : أنت عالم كلّ عالم ، أو جدّ عالم ، أو حقّ عالم . أفادت أنه تجمّع فيه من الخلال ما تفرّق في الكل ، وأنّ ما سواه هزل وباطل ، وأنه من باب (جرد قطيفة) أى من إضافة الموصوف الى صفته وقيل ـ إنّ الأمر بالصفة أمر بالموصوف ، إذ لاغنى لها عنه بخلاف العكس ـ ولا وجه له . فتأمل .

وأرى : أنّ هذه نظرة جيدة من الرضى لمعنى الأسلوب ، وأثر الصناعة النحوية فيه ، والّا فما الفائدة من ذكر (كلّ) المضافة لمثل متبوعها ، فضلا عن أنّ الشهاب في نقله عن الرضى فيه قصور ، حيث بيّن حكم إضافة هذه الكلمات لمثل المتبوع ، واقتصر على النكرة ، وكان من الواجب بيان حكم المعرفة حيث قال[4] : (أنت الرجل كلّ الرجل ، وجدّ الرجل ، وحقّ الرجل . هذا هو الأغلب الأحسن ، ويجوز على ضعف أنت المرء كلّ الرجل ، وجدّ الرجل ، وحقّ الرجل ، ولا تتبع نص الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلّ الرجل ، وذلك لأنّ الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظى لها) والشهاب ضعيف في موقفه هذا .

---

(١) العناية ٦ : ٣١٦ .   (٢) الحج ٧٨ .

(٣) الكافية ١ : ٣٠٤ .

(٤) المرجع والصفحة السابقة .

١٣ ـ " الشهاب وأبو حيان "

حفلت كتب الشهاب بالنقاش الطويل بينه وبين أبى حيان ، أحياناً فى عنف وشدة ، وآنا فى خفوت وهدوء وآخر يحتفى به فى سعادة غامرة ، ومرة يفسد رأيه ، ولكن هدفه الحق والوصول الى الحقيقة بالدليل .

وهاك أمثلة توضح ذلك .

قال تعالى : (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرةً لمن يخشى) (١) .

قال البيضاوى :لكن تذكيرا ، وانتصابهما على الاستثناء المنقطع ، ولا يجوز أن يكون من محل لتشقى ، لاختلاف الجنسين (٢) .

ثم يشرح الشهاب بعد ذلك قائلا (٣) : ـ

إشارة الى انقطاعه ، وقوله : بدلا من محل لتشقى : لأنه فى محل نصب ، وقوله : لاختلاف الجنسين ، لأن الاستثناء من غير الموجب يجوز فيه الإبدال ، لكنه إذا كان متصلاً ، بأن يكون من جنسه ، وهو رد على الزجاج (٤) فى تجويز البدلية فيه ، بأنه ليس بعضًا منه ولا كلاً . وقيل عليه : إن التذكرة تشتمل على التعب فلم لا يجوز أن يكون بدل اشتمال منه ، وليس كل بدل من جنس المبدل منه ، ألا ترى قولهم : سُلبَ زيدٌ ثوبُه ، وأيضًا : لك أن تعتبر التذكرة من جنس الشقاء لاشتمالها عليه ، فكأنها متحدة معه ، فتجوز البدلية ، وهذا من قلة التدبر ، فإن اتباع الاستثناء لما قبله إنما هو فى المتصل بطريق بدل البعض ، وقيل : إنها بدل كل من كل ، ولم يقل أحد إنه بدل اشتمال ، وتقدير الدخول فيه لا يجعله متصلا ، فهذا كله من ضيق العطن (٥) . فتدبر .

---

(١) طه ١ ، ٢ . (٢) هامش العناية ٦ : ١٨٨ ، ١٨٩ . (٣) المصدر والصفحه السابقة (٤) إعراب القرآن ٢ : ٥٩٥ . (٥) البحر المحيط ٦ : ٢٢٥ .

ومن العجيب لأبي حيان أن يقول : إن المراد باختلاف الجنسين جنس الإعراب ، أحدهما لفظي والآخر محلي ، وهذا توهم منه حيث رد على الزمخشري فيه ، الذي جوز أيضا : أن تكون تذكرة مفعولا له .

وقال في الكشاف (١) : كل واحد من لتشقى وتذكرة ، علة للفعل ، إلا أن الأول وجب مجيئه مع اللام ، لأنه ليس لفاعل الفعل المعلل ، ففاتته شريطة الانتصاب على المفعولية ، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط .

قال الشهاب : وما علل به الرد ليس بشيء ، لأنه لا يجوز أن يعلل الفعل بعلتين ، وإنما الرد عليه ، بأنه لا يعمل عامل واحد في مفعولين من جنس الفضلات بدون عطف أو بدلية كما قيل . ولك أن تقول : إنه مراده ، وليس في كلامه ما يأباه .

وحاصله : ـ أنه نظير : ماضربتك للتأديب إلا إشفاقا ، ويرجع المعنى الى ما أدبتك بالضرب إلا للإشفاق ، وكذلك المعنى هنا : ما أشقيناك بإنزال القرآن إلا للتذكرة أو إلا حال كونه مذكرا وما يتوهم أن قوله : لِتَشْقَى على هذا ظرف مستقر والحاصل : أنه يجوز تعدد العلل بدون عطف وإبدال إذا اختلفت العمل فيهما كما هنا . ـ ثم ختم الشهاب هذه القضية بقوله : فاحفظه فإنه نفيس .

وتارة يستعرض رأيه مؤيدا له ، وذاكرا رأى غيره من العلماء فيقول (٢) : ـ قال تعالى : (ألم تَرَ أَنَّ اللَّه أنزل من السماء ماء فتُصبح الأرضُ مخضرةً) (٣) .

فيستعرض الشهاب رأى البيضاوى . قال : استفهام تقرير ولذلك رفع ، ويشرحه قائلا :

---

(١) ٢ : ٤٢٦ ، ٤٢٧ ونقله سليم مع إجازته كونه حالاً أو مفعولاً له .

(٢) العناية ٦ : ٢١٠ ، ٢١١ . (٣) الحج ٦٣ .

إذ لو نصب أعطى ما هو عكس الغرض ، لأنّ معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفى الاخضرار كما تقول لصاحبك : ألم تر أنى أنعمتُ عليك فتشكرَ . إنْ نصبت فأنت نافٍ لشكره ، شاكٍ تفريطه ، وإنْ رفعته فأنت مثبت للشكر .

قال أبو حيان لم يبينوا كيف يكون النصب نافيًا للاخضرار ، ولا يكون المعنى فاسدًا (١) ، وقال سيبويه : سألت الخليل عنه . فقال : هذا واجب ، كأنك قلت : أتسمع إنزال الله من السماء ماء فكان كذا وكذا (٢) . وفى بعض شروح الكتاب : فتصبح لا يمكن نصبه : لأنّ الكلام واجب ألا ترى أنّ المعنى : أنّ الله أنزل بأرض هذه حالها ، وقال الفراء : ألم ترَ خبره كما تقول فى الكلام إنّ الله يفعل كذا فيكون كذا (٣) . ثم يتابع أبو حيان كلامه السابق قائلا : ـ

إنّما امتنع النصب جوابًا للاستفهام هنا ، لأنّ النفى إذا دخل عليه الاستفهام وإنْ كان يقتضى تقريرا فى بعض الكلام ، هو معامل معاملة النفى المحض فى الجواب ألا ترى قوله تعالى : (ألَستُ بربكم ؟ قالوا بلى (٤)) . وكذلك الجواب بالفاء ، إذا أصحبت النفى كان على معنيين فى كل منهما ينتفى الجواب .

فإذا قلت : ـ

ماتأتينا فتحدثَنا . بالنصب . فالمعنى ماتأتينا محدّثا ، إنّما تأتينا ولاتتحدث ويجوز أنْ يكونَ المعنى : إنّك لاتأتى فكيف تحدّثُنا ، فالحديث منتف فى الحالتين والتقرير بأداة الاستفهام كالنفى المحض فى الجواب ، يثبت ما دخلته همزة الاستفهام وينتفى الجواب ، فيلزم من هذا . الذى قررناه إثبات الرؤية ، وانتفاء الاخضرار

---

(١) البحر المحيط ٦ : ٣٨٦ . (٢) الكتاب ٣ : ٤٠ هارون . (٣) معانى القرآن ٢ : ٢٢٩

(٤) الأعراف ١٧٢ .

وهو خلاف مقصود . وأيضًا : فإنَّ جواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام شرط وجزاء ، وهنا لايقدر (إنْ ترإنزالَ المطرتُصبحُ الأرضُ مخضرةً ،) لااخضرارها مترتبا على علمك أو رؤيتك هنا ، وإنَّما تترتب على الإنزال ومنه علم أنَّ الرؤية يجوز كونها بصرية وعلمية نظرا للماء المنزل ، خلافا لمن منع الأول لأنَّ إنزال الله لايرى ، فمن جوز النصب بتقدير إنْ لم تُصبْ .

وماقيل : من أنَّ الاستفهام الداخل على النفي نفي فهو إثبات ، يُرَدُّ : باقتضائه الاستقبال ، وهو غير صحيح كما مر ، وكونه مسببا عن النفي أو مكتفى فيه بما يشبه السبب ، غير سليم أيضًا ، وإذا عطف على أَنْزَلَ . فالعائد مقدر أى بإنزاله ، أو يقال : الفاء سببية لاعاطفة فلا يحتاج الى العائد .. فالصواب : أَنَّها عاطفة مغنية عن الرابط كما صرح به ابن هشام (١) ، والتعقيب فيها حقيقي ، أو عرفي ، أو هي لمحض السبب فلا تعقيب فيها .

وقد رَدَّ على أبى حيان (٢) حينما خَطَّأَ الكشاف (٣) فى أصل فعْل وفى تصريفه : قَلِيَ بمعنى : أبغض وبمعنى الطبخ والشيّ وأدّى ، واعترض عليه أبو حيان (٤) : بعدم الصحة فى التفصيل السابق .

قال الشهاب : وماذكره أبو حيان خطأ وغفلة عما ذكر ، فإنَّ بعض الألفاظ قد يكون واويًا ويائيًا ، ومنه : قَلاه بمعنى أبْغَضَهُ ، وقد صَرَّحَ به كثير من أهل اللغة (٥) : يقال : قلاه يَقْليه ويَقْلوه ، فمن جعله من الواو ، فهو من قَلَوْتُ بالقلة إذا رميتها ، ومن جعله من الياء فهو من قَلَيْتُ السويقَ على المِقْلاة .

---

(١) المغنى ٢ : ٩١ ومابعدها . (٢) العناية ٧ : ٢٤ . (٣) ٤ : ٢١٩ .

(٤) البحر ٨ : ٤٨٦ . (٥) إصلاح المنطق ١ : ١٣٥ .

ويخطّئ أبا حيان في إعراب (أَحْسَنَ) في قوله تعالى : (اللَّه نَزَّلَ أحسنَ الحديثِ كتاباً متشابهاً مَثَانِيَ)(١) . فيقول : وجعله حالاً ليس مبنيا على أنّ إضافة اسم التفضيل تفيده تعريفاً ، فإنَّ مطلق الإضافة كافية في مجيء الحال ، وتوهم أبو حيان : أنّ الاضافة هنا تفيد التعريف ، ولا يمكن أنْ يتوهم ذلك من له إلمام قليل بالعربية(٢) .

كذلك يرد عليه منعه صحة العطف على ضمير مبعوثون(٣) . في قول الله تعالى : (أَئِنَّا لمبعوثون أو آباؤُنا الأوَّلون)(٤) . فهي عطف على الضمير المستتر فيه ، ولا يشترط لصحة العطف تأكيده بل الفصل بأي شيء كان ، وقد فصل هنا بالهمزة .

وقد رد هذا الوجه أبو حيان(٥) بأَنَّ همزة الاستفهام لاتدخل على المعطوف إلا إذا كان جملة ، لئلا يلزم عمل ماقبل الهمزة فيما بعدها ، وهو غير جائز لصدارتها وهو ظاهر الورود .

والجواب : بأَنَّ الهمزة هنا مؤكدة للاستبعاد فهي في النية مقدمة داخلة على الجملة في الحقيقة ، لكن فصل بينهما بما ذكر لايجدي إلاَّ بالعناية ، فإنَّ الحرف لايكرر بالتوكيد بدون مدخوله ، والمذكور في النحو : أَنَّ الاستفهام له الصدارة من غير فَرْقٍ بين مؤكد ومؤسس ، مع أَنَّ جوابه يعود عليه بالنقض ، لأنَّها إذا كانت في نية التقديم ، ينبغي ألاَّ يعتد بفصلها ، وفصل حرف واحد أمر قليل في الاعتداد بمثله .

---

(١) الزمر ٢٣ . وحديث الشهاب عن الآية في العناية ٧: ٢٦٥ .

(٢) البحر ٧: ٤٢٣ . (٣) العناية ٧: ٢٦٥ . (٤) الصافات ١٦ ، ١٧ .

(٥) البحر المحيط ٧: ٣٥٥ .

١٤ ـ " الشهاب وابن هشام "

ناقش الخفاجى ابنَ هشامٍ كثيرا من آرائه النحوية ، والصَّرْفِيَّة ، مشيدًا بالقوى منها (١) أو معارضًا لها موضحاً مافيها من الصواب ، فمثلا يقول عند تفسير قوله تعالى : (ولو أنَّ ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمدُّه من بعده سبعةُ أبحُرٍ) (٢) ناقلاً رأى البيضاوى : ورفعه للعطف على محل أنَّ ومعموليها ، يمده حال أو للابتداء على أنَّه مستأنف أو الواو للحال .

ثم يشرح الشهاب ماسبق قائلا :ـ

قوله : أو للابتداء . أى رفعوا للابتداء على أنَّه مبتدأ خبره يمده ، أو محذوف ، ويمده حال أو مستأنف ، وإذا كانت هذه الجملة مستأنفة ، فالواو استئنافية ، وهذا الاستئناف نحوى لابيانى فى جواب سؤال مقدر ، لأنَّ اقتران الجواب بالواو وإنْ كانت استئنافية . غير معهود .

وماقيل : إنَّه يقترن بها فى جواب سؤال للمناقشة لا للاستعلام ، مما لايعتمد عليه ، فتقديره بماء المداد حينئذ ، لايخلو من الاعتراض .

ومن قال : أو الابتداء على أنَّه مستأنف ، والواو للحال ، وأراد بالاستئناف قطعه عن علته على ماقبله ، ولابعد فيه ، فإنَّ ابن هشام قال فى المغنى (٣) : (إنَّ واو الحال تسمى وا و الابتداء ، وسماها الشيخ : فى دلائل الاعجاز (٤) واو الاستئناف فمن قال : إنَّه وَهْمٌ عظيم ، فَقَدْ وَهِمَ . وأما كون الواو واو المعية ، وأنَّ المفعول معه يكون جملة (٥) ، كما نقل عن ابن هشام . فبعيدٌ جِدًا .

---

(١) العناية ٢ : ٣٤١ . (٢) لقمان ٢٧ . (٣) ٢ : ٣٢ .

(٤) ص ١٤٢ ت الإمام محمد عبده . (٥) المغنى ٢ : ٣٢ .

فتراه يستدل بكلام ابن هشام بأنَّه لافرق بين واو الحال والابتداء أو الاستئناف كما قال عبد القاهر ، لظهور الحق معه ، والدليل يؤازره ، وحينما ظهر له ضعف رأيه استبعد كلامه فى جواز أنْ يكون المفعول معه جملةً ، وحكم عليه بأنَّه بعيدٌ جداً .

كما يناقشه فى رأيه فى استعمال سائر (١) ، فيرى الخفاجى أنَّ الكلام عليها متفرع إلى ثلاثة أوجه : ـ

الأول : اختلف فى اشتقاقه . فقيل من السُّؤر ، وهو مايبقى فى الإناء ، فعينه همزة وقيل : معتل العين من سار يسير ، ومعناه جماعة ، يسير فيها هذا الاسم ويطلق عليها ـ ورد كونه من السؤر من وجهين : ـ

أحدهما : أنَّ السؤرَ بمعنى البقية ، والبقية تقتضى الأقل ، والسائر يقتضى الأكثر ،

والثانى : أنَّهم حذفوا عينه ، لأنَّها لما اعتلت بالقلب اعتلت بالحذف ، ولو كانت عينه همزة لم يجز حذفها .

الثانى : أنكر قوم إطلاقه على الجميع بناء على أنَّه من السُّؤْر ، وهو البقية . وأجازه أبو على ومن تبعه ، إمَّا بناء على أنَّه من سار يسير واستدلوا بقول الشاعر : (٢)

وَحجْراً وَزِيَّاناً وأَرْبَدَ مُلْقِطٍ ...... توفى فليغفر له سائر الذَّنْب (٣)

الثالث : ظن قوم أنَّه مختص بالأكثر استدلالا بما وقع فى حديث (غَيْلان حين أسلم) (٤) .

---

(١) شرح الدرة ٩ ، ١٠ . (٢) لسان العرب ١٩٠٥ ط الهيئة العامة قال الأزهرى: ويجوز أنْ يكون من سأرتْ وأسْأرْتَ ، كأنَّه رَدّ فى الأصل ، وورد فيه إما من سأر أو مسار (سأر)

(٣) البيت من الطويل لعلى بن الرقاع الشاعر الأموى ومافيه أسماء أشخاص وهو فى الحماسة البصرية ١ : ٣٠٤ ، والشعر والشعراء ٢ : ٦١٨ ، والأغانى ٩ : ٢٦٧ وشاهده : سائر هنا من السؤر أو من سار يسير .

(٤) موجود فى مسند ابن حنبل ٧ : ٥٠٢٧ برواية ابن حبان والحاكم فى باب النكاح بنصّ (أَمْسِكْ أربعًا) .

وعنده عشرُ نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختَرْ أربعًا مِنْهُنَّ ، وَفارِقْ سائرهن) فسائر الشيء معظمه ويقول الشاعر :ـ

فما حَسَنٌ أن يَعْذِرَ المرءُ نفسَه ∴ وليس له من سائر (١) الناس عاذِرُ

والصحيح : أَنَّه يستعمل في كل باقٍ قَلَّ أو كَثُر لإجماع أهل اللغة (٢) على أَنَّ معنى الحديث (إذا شَرِبتم فأَسْئِروا (٣)) أي ابقوا في الإناء بقيةً ما .

اعترض عليه ابن هشام (٤) وغيره :ـ

بأنَّه كلامٌ مُخْتَلّ ، لأَنَّه يقتضي كون سائر من السؤر ، وكون معنى أَسْئِروا : ابقوا الأكل ، ويقتضي أَنْ يكون سائر للأقل . ولم يقل به أحد .

وإنَّما قيل إنَّه للجميع أو للأكثر فهذا لا يدل له ، ولا لغيره ، والذي خيل له أنه

---

(١) هذا البيت من الطويل لمُغَرِّس وشاهده : أَنَّ سائرَ فيه بمعنى مُعْظَم .

(٢) قال ابن منظور (مادة سأر بعد ذكره الحديث الشريف " أي ابقوا شيئًا من الشراب في قَعْر الاناء " وعن اللِّحياني ويروى عن الليث يقال : أَسْأَرَ فلان من طعامه وشرابه سُؤرًا ، وذلك إذا أَبْقَى ، قال : وبقية كل شيء سؤره ، وعن الأزهري : فإنَّ أهل اللغة اتفقوا على أَنَّ معنى سائر في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي من قولك : أسأرتُ سُؤْرًا وسُورةً إذا أفضلتَها ، أبقيتها والسائر الباقي .

(٣) أنظر النهاية لابن الأثير ١ : ٣٢٧ باب السين مع الهمزة .

(٤) أخذًا من اللغة يقول ابن الأثير : (لسان العرب ١٩٠٢) والناس يستعملونه في معنى الجمع وليس بصحيح ، وكله بمعنى باقي الشيء ، والباقي الفاضل ، ومن همز بالسؤرة من سور القرآن جعله بمعنى بقية من القرآن وقطعة منه .

قد ثبت بقوله : وفارق سائرهن • إنه يستعمل للأكثر • وباشتقاقه من أسئروا : أنه يستعمل للأقل : وهذا خلف • لأن ما اشتق من شئ لا يخرج عن معناه • والجواب : أن المدعى أن سائرا بمعنى البقية • وأنها من السؤر بمعنى البقية أيضا • وإطلاقها على الكثير لا نزاع فيه • ومحل النزاع الإطلاق على القليل • فاستشهدوا لإطلاق السؤر على القليل • ولم يتعرض لإقامة دليل • على أن السؤر يستعمل بمعنى الكثير • وقد ثبت من أبى على اختصاصه بالقليل • وهذا غريب منه فإنه نص على أن السؤر فى الحديث : شامل للقليل والكثير بإجماع أهل اللغة • نعم قول أبى على يبطل إجماعه • ولو استند فى ذلك الى سماع كان أقوى • لما فى دليله مما لا يخفى • مع أن أخذه من السؤر غير متعين •

واعلم أن ابن السيد قال (١) :قال النحويون : سائر لا يضاف إلا الى شئ قد تقدم ذكر بعضه كقولك : رأيت فرسك • وسائر الخيل •

ولو قلت : رأيت حمارك وسائر الخيل لم يجز • لأنه لم يتقدم للخيل ذكر • ولكن إن قلت : رأيت حمارك وسائر الدواب جاز • ويخالف فى هذا قول المعرى : ـ

وكم جاوزن من بلد بعيد ••• وسائر نطقنا هيد وهيد (٢)

لأنه لم يتقدم للنطق ذكر • وإنما جاز : لأنه جعل سائرا بمعنى الأكثر والأعظم • فكأنه قال : وإن كثر نطقنا الى آخره •

---

(١) شرح سقط الزند ١ : ٩٥ ط الاسلامية بالقاهرة ١٣٢٤ هـ •

(٢) هذا البيت من الوافر ص ٢٦ فى ديوان سقط الزند ط المطبعة الهندية ١٣١٩ هـ وهيد : كلمة تقال للحث والسرعة •

والشاهد فيه : أن سائر لم يتقدم عليها ذكر بعض ما بعدها •

وأحيانا يعتبر رأى ابن هشام قويا يسير مع القياس والسماع فيقول (١) : ـ

قال ابن هشام (٢) : ـ

الهمزة فى قوله تعالى : (أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم (٣)) .

الهمزة لكونها أصل أدوات الاستفهام لها تمام الصدر ، فإذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو ثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير وأخواتها تتأخر عنه ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون (٤)) .

وبذلك ينقل كلام ابن هشام على أنه قضية مسلمة لأن الدليل يؤيدها ، فهو الحق الحقيق بالقبول .

---

(١) عناية القاضى ٢: ٢٠٠ . (٢) المغنى ١: ١٤ .
(٣) البقرة ٨٧ . (٤) الأحقاف ٣٥ .

١٥ ـ " الشهاب وآخرون "

وقد ناقش الشهاب كثيرًا من العلماء غير ما ذكرنا منهم أبو على الفارسى فى كثير من المسائل ، منها مناقشته له فى مادة لغوية ، ردّ فيها رأى الفارسى بالدليل فيقول (١) : ـ

التنور :

اختلف فى مادته ، فقيل إنّه عربى ووزنه " تَفْعُول " من النور ، وأصله تنوور ، فقلبت الواو الأولى همزة ، لانضمامها ثم حذفت تخفيفا ، ثم شددت النون عوضا عما حذف ، وهذا قول ثعلب (٢) .

وقال أبو على الفارسى (٣) : ـ وزنه فَعّول ، وهو على هذا أعجمى ، ومادته " تنر " .

قال الشهاب : ـ

فإذا كان كذلك فلا اشتقاق له ، مع أنّه قال : إنّ مادته " تنر " ، وأيضا : ليس فى كلام العرب .

وأقول (٤) : إنّ الشهاب لم يوفق فى نقله عن الفارسى ، فقد ذكر ابن منظور : أنّ الفارسى يرى أنّها على " تَفْعُول " وأنّه من تَنَر ، وهو مُعَرّب ، وبذلك يظهر ضعف كلام الخفاجى عن الفارسى لأنّه متفق مع ثعلب فى ذلك .

---

(١) العناية ٥: ٩٧ . (٢) فصيح ثعلب ٤٧ ت د / خفاجه .

(٣) العناية ٥: ٩٧ .

(٤) أُنظر اللسان ٤٥٠ مادة ت ن ر ط الهيئة العامة .

كما ناقش " السمين " فى إعراب قوله تعالى : (ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلَّا فى كتاب مبين) (١) .

أعرب السمين : أنَّ لا نافية للجنس وأصغر وأكبر اسمهما مبنيان على الفتح (٢) .

وهنا يقول الشهاب : إنَّ هذا سبق قلم ، وإنَّما أصغر وأكبر منصوبان بالفتحة لا مبنيان على الفتح لشبههما بالمضاف ، لعملهما فى الجار والمجرور فلا وجه لبنائه ، إلَّا أنَّه ذهب مذهب البغداديين ، وهو قول ضعيف (٣) .

وأرى : أنَّ الشهاب دقيق فى هذا الحكم ، لأنَّ الجار والمجرور ، تعلق بأصغر ومثلها أكبر ، ثم حذف ، وهذا يجعله شبيها بالمضاف فنصب وليس مفردًا حتى يبنى ، ولكن الشهاب قد سُبِقَ بهذا الرأى : فقد قال الزمخشرى ، تابعا لرأى الزجاج : والوجه النصب على نفى الجنس ، والرفع على الابتداء (٤) ، ويكون كلامًا مبتدأً به ، أمَّا السمين فقد اتبع الرأى البغدادى ، لأنَّه لم ينوِّن ، وليس بلازم (٥) .

وتارة يعرض الآراء فى قضية المناقشة ، ثم يلخص الحكم مبينا الرأى القوى وسببه فيقول :عند تفسير قوله تعالى : (وأُمرنا لِنُسلمَ لِرب العالمين ، وأَنْ أقيموا الصلاة واتَّقوه) (٦) .

قال الشهاب : حق الفعل(نُسْلِم)أَنْ يُعدَّى بالباء ولكنه عُدِلَ عن ذلك ، وحمل على أَنَّه لام تعليل ، وتقديره : أمرنا بأَنْ نسلم للإسلام لا لغرض آخر ، فأفاد مبالغة فى الطلب من وجهين : وهو تَكَلُّفٌ لا حاجة اليه . وقيل اللام بمعنى الباء .

قال أبو حيان : وهو أمر غريب لا تعرفه النحاة . وقيل : اللام زائدة ، وتقدير أَنَّ بعدها (٧)

---

(١) يونس ٦١ . (٢) البحر المحيط ٥: ١٧٤ . (٣) العناية ٥: ٤٤ .

(٤) الكشاف ٢: ١٩٥ . (٥) الأشمونى ١: ١٥٤ ت محى الدين .

(٦) الأنعام ٧١ ، ٧٢ . (٧) البحر المحيط ٥: ٤٢٦ .

وهذا خطأ ، لأنه لم يتقدم عليها نفى أو شبهه ، وليس مدخولها نكرة .

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل فى هذا (١) (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (٢) يؤول بالمصدر ، وهو مبتدأ ، واللام ومابعدها خبر أى وأمرنا للإسلام وعليه فلا مفعول للفعل كما فى المغنى فهو مثل : تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ .. الخ (٣) . ولا يخفى بعده ـ وذهب الكسائى والفراء (٤) : الى أَنَّ اللام حرف مصدرى بمعنى (أَنْ) بعد أردت المسبوق منه ، أو بمعنى الباء أو أَنْ المصدرية . ثم قال اختر لنفسك مايحلو .

(وأَنْ أقيموا) . عطف على لنسلم بناء على أَنَّ اللام تعليلية ، وهذا قبله حرف جر لاطّراد حذفه ، والجار والمجرور معطوف على مثله على مذهب سيبويه (٥) القائل : بدخول أَنْ المصدرية على الأمر أو فيه تَسَمُّح بناء على أَنَّهُ معطوف على لِنُسْلِمَ ، وأَنَّه علة ، واللفظ مؤول والمراد لتقيموا ، فاخرج على لفظ الأمر . وفيه تأمل .

وأَوْرَدَ على هذا ابن عطيَّةَ (٦) : أَنَّ فى اللفظ مايمنعه لأَنَّ " نُسْلِم " مُعْرَب ، وأقيموا مبنى ، والمبنى لايعطف على المعرب ، لأَنَّ العطف يقتضى التشريك فى العامل .

ويُرَدُّ عليه : بأَنَّهُ ليس كما ذكر بل هو جائز كقام زيدٌ وهذا ، وكقوله تعالى : (يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامةِ فأَوْرَدَهم النَّارَ) (٧) . والعطف على الموقع قال عنه الشهاب : بأَنَّ البيضاوى تبع فيه الزمخشرى (٨) وأَنَّه كثيرا مايقع فى هذا الموقع " أن نُسْلِم " فعطف عليه " وأَنْ أقيموا " بهذا الاعتبار على التوهم كما فى (فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحين) (٩) . لكن لايخفى أَنَّ أَنْ فى (أن نُسْلِمَ) مصدرية ناصبة للمضارع فكيف يكون لها محل ـ .

---

(١) الكتاب ٣ : ٥٣ . (٢) النساء ٢٦ . (٣) ١ : ١٦٦ والمثل رقم ٦٥٥ فى الميدانى .

(٤) إعراب القرآن للزجاج ١ : ١٣١ ، ١٣٢ . (٥) الكتاب ٣ : ١٦٢ هارون .

(٦) البحر ٥ : ٤٢٦ والأشباه والنظائر ٣ : ٧٢ ، ٩٦ . (٧) هود ٩٨ .

(٨) الكشاف ٢ : ٢٢ . (٩) المنافقون ١٠ .

١٦ ـ " الشهاب ومناقشاته للقراءات "

امتلأت كتب الشهاب بالكثير الممتع عن القراءات القرآنية ، وتوجيهها التوجيه العربى السليم ، وقد أسلفت أمثلة كثيرة لاعتزازه ودفاعه الحار عن قراءات القرآن ، واعتباره أن كل القراءات حجة ، وأن القواعد يجب أن تسير على ضوئها ، وتقتدى بمنهجها .

وسأذكر هنا بعض أمثلة لتكملة باب مناقشاته مع العلماء ولتكون مسك الختام لهذا الفصل ـ وهى أمثلة قليلة تمثل منهجه فى ذلك ، وهاك هذه الأمثلة :

أولا : قال الله تعالى : (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا : والله ربنا ما كنا مشركين)(١)

يقول الشهاب(٢) : ـ

قرأ حمزة والكسائى(٣) : يكن بالياء ونصب فتنتهم ، وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم (تكن) بالتاء ورفع فتنتهم ، والباقون بالتاء ونصب فتنتهم ، وقرئ يكن بالمثناة التحتية عن الكسائى وحمزة وشعبة بخلف عنه ، ويعقوب الحضرمى ، ونصب فتنتهم ، والباقون بالفوقية ، وابن كثير وابن عامر وحفص بالرفع والباقون بالنصب ، ورفع فتنتهم ابن عامر وحفص وابن كثير ... ومن رفع أنث يكن .

ثم قال : هذا جميع ما قرئ به من الطريقين والخلاف بينهما فى شعبة ، فلا يتوهم مخالفته ، وقراءة الأخوين أفصح ، وذلك أن فتنتهم خبر مقدم ، وإن قالوا : اسم : لأنه إذا اجتمع اثنان . أحدهما أعرف جعل الأعرف اسما

---

(١) الأنعام ٢٣ .	(٢) العناية ٤ : ٤٠ .

(٣) أنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٤ .

وغيره خبرا ، وإنْ قالوا يُشْبِهُ المضمر ، وهو أعرف المعارف . وفيه بحث .

ولم يؤنث الفعل لإسْنادِه الى مُذَكَّر ، وأمَّا قراءة ابن كثير ومن معه فتنتُهم اسمها ، ولذلك أنَّثَ الفعل لإسناده الى مؤنث ، وإنْ قالوا خبرها ، وفيه : أنَّك جعلت غير الأعرف اسمًا والأعرف خبرا ، فليست فى قوة الأول ، وأما قراءة الباقين فَتْنَتَهُم خبر مقدم ، وإلَّا أنْ قالوا : اسم مؤخر .

والذى حققه علماء العربية : أنَّ إلحاقَ علاة التأنيث الفعل إذا أسند الى مُذَكَّر ، قد أخبر عنه بمؤنث ، ليس مذهب البصريين ، وهو ضرورة عندهم ، والكوفيون يجيزون فى سعة الكلام تأنيث اسم كان مصدرًا مذكرًا ، وكان الخبر مقدمًا كقوله : (وقد خابَ من كانَتْ سَريرَتُه الغدرُ)(٢) .

فلو قلت : كانتْ شَمْسٌ وجْهَك . أو كانت الغَدْر سريرتك . لم يَجُز .

واستشهدوا عليه بهذه القراءة ، وقال ابن مالك(٣) : وهذا أولى من أنْ يقال : أنث على معنى المقالة ، لأنَّه من قبيل : جاءَتْه كِتابى ، بالياء وفتنتَهم نصبا .

وروى خَلَفٌ وغيره عن عُبَيدٍ عن شِبْلٍ عن ابن كثير .. ثم لم تكن بالتاء ، فتنتَهم نصبًا ، فاختلفوا فى الياء والتاء والرفع والنصب وهو قليل خصوصًا وتأنيث المصدر إذا كان ملفوظا

---

(١) البحر المحيط ٤ : ٩٥ وفقه اللغة للثعالبى ٣٣٢ ـ ٣٣٥ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لأعشى تَغْلِب ، وهو فى ابن الشجرى ١ : ١٢٩ وشاهده : ماذكره الخفاجى فى الشرح

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ١٨٥ باب الحمل على المعنى . أورد أمثلة لتأنيث المذكر على تأويله معنى بالمؤنث مثل عَشْرُ أبْطُنٍ . أراد القبيلةَ وهكذا مثل : أتاها أرْسُلى : جمع لرسول لأنَّ الغالب له المرأة ، وهو نص كلام ابن مالك .

لايراعى .

وأمّا جعل المصنف له تبعا للزمخشرى من قبيل : من كانَتْ أمّك .

فقد رُدّ : بأنّه ليس مما نحن فيه ، لأنّ (مَنْ) لفظها مذكر ومعناها مؤنث ، ويجوز فيها مراعاة اللفظ والمعنى ، فليس تأنيثه لأجل الخبر .

ويرى الفارسى : أنّ للتأنيث علتين (١) : مراعاة الخبر ومراعاة المعنى ، والنكات لاتتزاحم ، فلا مانع من اعتبار هذا مرة وهذه أخرى ، مع أنّه قيل : إنّه مناقشة فى المثال وليست من دأب المحصلين .

وتراه محيطًا بعلم القراءات والقدرة على العرض ، المدعوم بالأدلة ، وهذا يظهر فى قوله تعالى : (وإنْ كان مَكْرُهم لِتزولَ منه الجبال) (٢) .

قال الشهاب (٣) : (اعلم أنّ العامة قرءوا بكسر اللام ونصب تزول (٤) ، والكسائى يفتحها ورفع تزول (٥) .

فالكسر : إمّا لأنّ إنْ نافية ، واللام لام الجحود الواقعة بعد كان المنفية وكان إمّا تامّة ، والمعنى : تحقير مكرهم ، وأنّه ماكان لتزول منه الشرائع التى هى كالجبال فى الثبات والقوة ، ويؤيده قراءة (ماكان مكرهم) (٦) أوْ ناقصة : وخبرها محذوف أو الجار والمجرور على الخلاف فيه ، أو أنْ مخففة من الثقيلة ، وقيل : إنّهما شرطية ، وجوابها محذوف أىْ وإنْ كان مكرهم مُعَدًّا لإزالة الجبال ، فإنّه يجازيهم عليه ويبطله .

---

(١) أنظر البحر المحيط ٥: ٩٥ والكشاف ٢: ٨ .

(٢) ابراهيم ٤٦ . (٣) العناية ٥: ٢٧٧ . (٤) هى قراءة الجمهور ص٣٦٣ من كتاب السبعة لابن مجاهد . (٥) المرجع والصفحة السابقة .

(٦) هذه قراءة شاذة أنظر الأمالى للعكبرى ٢: ٣٩ .

وأمّا الفتحُ ففيه وجهان :-

الأول : أنّ أنْ مخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة .

والثاني : أنّها نافية ، واللام بمعنى إلاّ ، وقرىء كاد بالدال . وقرىء لَتزول[(1)] بفتح اللامين ، وخُرِّجت على لغة : جاءت في فتح لام كَي .

فإنْ قلت : كونها نافية ينافي قراءة الكسائي المثبتة ، لدلالتها على عظم مكرهم ، ودلالة كونها نافية على حقارته .

قلت : أجيب عنه بأنّ الجبال في قراءة الكسائي ، يشار بها الى ماجاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الحق وفي غيره على حقيقتها ، فلا تعارض؛ إذْ لم يتواردا على محل واحد نفياً وإثباتاً .

ورُدّ :

بأنّه إذا جعل آيات الله شبيهة بالجبال في الثبات كانت مثلها بل أدون منها ، فإذا نَفَى إزالته إيّاها ، انتفى إزالته جبال الدنيا بالطريق الأولى ، فتنافي إزالته إيّاها الثانية بقراءة الكسائي . فالإشكال باق بحاله .

قلت : هذا غيرُ واردٍ ، لأنّ المشبه لايلزم أنْ يكون أدونَ من المشبه به في وجه الشبه بل قد يكون بخلافه ، لكون المشبه به أعرق بوجه الشبه ، وهنا كذلك ، لأنّ ثبوت الجبل يعرفه الغبي والذكي بخلاف الحق ، ولو سلم فقد يقدر على إزالة الأقوى دون الآخر لمانع : كالشجاع يقدر على قتل الأسد ، ولا يقدر على قتل رجل مشبه به ، لامتناعه بعدة أو حصن ، وأحمى من تأييد الله للحق بحيث تزول الجبال .

وأمثلة دفاعه عن القراءات القرآنية كثيرة وتوجيهه لكل قراءة توجيهًا لغويًا يشهد له بالقوة .

---

(1) الأمالي للعكبري ٢: ٣٩ وهي قراءة شاذة .

القضايا النحوية والصرفية التى شغلته واهتم بهما

الشهاب صاحب مجالس فى النحو ، والصرف ، على طريقة أئمة النحو العربى من أمثال ثَعْلَب ، والمرتَضى ، وابن الشَّجَرى ، وغيرهم من أعلام العرب ، فكان يُمْلِى القاعدة مستحضرًا آراء العلماء ومبدعًا الجديد فيها ، فربط القديم بالحديث فضلًا عن أنَّه أباح أبنية وأساليب ، وصحح معانى لأدوات حكم كثير من العلماء بخطئها ، فإذا هو ببحوثه العميقة الوافرة والمتنوعة ، ينفض عن كاهلها غبارَ الإهمال والخطأ ، ويأخذ بيدها الى مدارج الصحة والظهور ، فإذا هى ألآقَةٌ قوية يرد على الحريرى دُرَّتَه ، ويظهرها بالحق والدليل من صَدَفها ، كما كانت له نظراته العميقة فى علم الصرف ، وتصريفاته المختلفة ، وهى تدل على تمكنه فيه ، كما أنَّه صاحب شخصية واضحةَ فى العرض ، وجودة الاختيار ، وله ابتكاراته الخاصة .

ولكن الباحث المنصف يجب أَنْ يتجرد حكمه من الميل ومن ثم سأضرب أمثلة قليلة لبحوثه التى ادَّعى أنَّه أتى بالجديد فيها لِيكُوِّنَ القارىء عنه فى هذا المجال فكرة كافية ليحكم عليه الحكم الحقيقى به فى حَيْدة وإنْصَافٍ .

ونظرا لطول هذا الموضوع وأهميته فإننى ـ بعون الله ـ سأقسم الحديث فيه الى قسمين : ـ

أولا : بحوثه النحوية . ثانيا : بحوثه الصرفية .

أمَّا بحوثه النحوية فتتفرع الى هذه الأنواع : ـ وهى : ـ

١ ـ الأدوات . ٢ ـ الأساليب . ٣ ـ الأبنية . ٤ ـ الإعرابات

وإليكَ البيانَ : ـ

أولا : ـ الأدوات

سار الشهاب في الحديث عن هذه العوامل اللفظية على طريقة البصريين ، وتعرّض للجدال الذى دار بينهم وبين الكوفيين ورجح القوى من الآراء بالدليل ، وهذه الأدوات بعضها للنصب وآخر للجزم وثالث للجر ورابع للرفع ، وكل أداة لا معنى لها فى نفسها ، وإنّما يظهر معناها فى الأسلوب وهى تختص بدخولها فأدوات الجر اختُصّتْ بالدخول على الأسماء ، وأدوات النصب منها مايدخل على الأفعال مثل : أنْ ولنْ وكيْ ونحوها ومنها مايدخل على الأسماء مثل : إنّ وأخواتها ، وأدوات الجزم منها ما يجزم فعلاً واحداً مثل : لمْ ولمّا ونحوهما ومنها مايجزم فعلين كإنْ ومَنْ وأيّان ونحوها كما هو مدوّن فى كتب النحو على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيجعلون جميع الأدوات تجزم فعلاً واحداً ، والجزم فى الجواب بالجوار (١) لقد عرض الشهاب كثيرا من هذه الأدوات ، وأبان فيها رأيه ، وذلك من خلال دراساته النحوية الواسعة .

وهذه هى الأمثلة التى توضح ذلك : ـ

١ ـ الواو :

وتكون عاطفة للمفرد وللجملة ، وبعد الاستفهام ، ولعطف معمولى عاملين مختلفين ، كما تكون للقسم ، وينصب المضارع بعدها ، وهى قضايا فيها خلاف كثير بين النحاة ، .

ولقد أورد الشهاب مناقشةً فى حكم اجتماع حرفى القسم وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : (الم ذلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه) (٢) . فذكر رأى البيضاوى الذى يرجح النصب بتقدير (٣) فِعْلٍ بعد حذفِ حَرْفِهِ ، وإيصالِهِ للمُقْسَمِ به .

---

(١) أنظر مدرسة الكوفة ص ٢٨٧ د / مهدى المخزومى ط الثانية الحلبى بمصر ١٣٧٧ هـ .

(٢) البقرة الآية الأولى والثانية . (٣) هامش العناية ١ : ١٧٨، ١٧٩ .

نحو : اللهِ لأَفعلَنَّ . والجر ضعيف عند بعض النحاة ، لأنّه يقتضى حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله من غير عوَض عنه ، والنصب أيضا قد يكون مرجوحًا عندهم فى بعض المواضع : لعدم استقامته فى (نون والقَلَم وما يَسْطُرون)(١) و (يس والقرآنِ الحكيم)(٢) لاستكراه أئمة العربية له ، لما فيه من اجتماع قسمين على مقسم واحد ، ولا يجوز كون الواو عاطفة للمخالفة فى الإعراب ، ولذا جاز على تقدير الجر فيه . .

ثم يقول الشهاب(٣) : ـ

فإنْ قلتَ : كيف منعوا أو استكرهوا توارد قسمين ، على مقسم عليه واحد من غير عطف لأحد القسمين على الآخر ، فلم يقولوا : واللهِ والرسولِ لأَفعلَنَّ كذا ، مع أنَّ القسمُ مقوٍّ ومؤكد للجواب ، ولا مانع من ورود تأكيدين بل تأكيدات بغير عطف على مؤكد واحد نحو : قام القومُ كلُّهم أجمعُون أكتعُون ، وأيضا : إذا اجتمع القسم والشرط على جواب واحد ، بجعل ذلك الجواب لأحدهما لفظًا ومعنى ، والآخر معنى فقط من غير استكراه أصلاً ، فلم لا يُجوِّزون ذلك هنا من غير استكراه ، وما السر فيه ؟ ثم يجيب عن هذا التساؤل قائلا : ـ

قلت : (قد صَرَّحوا بأنّه المسموع من العرب ، ووَجْهُه كما قيل ، قصورُ العبارة عما قُصِدَ من التشريك فى المقسم عليه ، لإيهامه أنَّ كل قسم يقتضى جوابًا برأسه وأنّه لو جعل الواو للقسم كان كل واحد قَسَماً مستقِلاً ، يقصد : يقتضى ارتباط الجواب بالشرط فينتقل من كلام الى آخر قبل تمامه ، فإنَّ القَسَم الأول إنّما يتم بالمقسم عليه ، وقد فَصَل بينهم بالقَسَم الثانى ، فاقتضى القياس منعه ،

---

(١) القلم الآية الأولى والثانية . (٢) سورة يس الآية الأولى والثانية .

(٣) العناية ١ : ١٧٩ .

إلاَّ أنَّ الثانى لما توجه له الأول ، لم يكن احتياجًا من كل الوجوه ، فجارٍ على استكراه) .

ثم يوضح رأيه بعد إيراده هذه الحجج التى تمنع اجتماع حرفى القسم فيقول :

(ولا يخفى مافيه ، فإنّه لامانع من جعل أحد القسمين مؤكداً للآخر من غير عطف، فيكتفى بجواب واحد ، أو يقال : هما لما كانا مؤكدين لشئ واحد ، وهو الجواب جاز ذلك ، فأىّ وجهٍ للاستكراه ، إلَّا أنّه لمَّا قاله سيبويه والخليل ـ رحمهما الله ـ تلقّوه بالقبول ، فليس على مستمع هذا الكلام غير تصديق حزام ، (١) (٢)

وقد وضح الشهاب رأيه هذا مرة أخرى فى كتابه " نسيم الرياض " (٣) بصورة واضحة) .

وأنا أرى : أنَّ سيبويه والخليل على حق فى هذه القضية ، وأنَّ الشهابَ غيرُ موفق فى رأيه لما يأتى : ـ

أولا : اعتمد على القياس ، وهو يرى أنَّ الفيصل فى صحة الأساليب هو السماع ، فلم يأت بمسموع عن العرب يؤيد دعواه .

ثانيا : أنَّ سيبويه وأستاذه الخليل ، قد شافها العرب ، واستمعا منهم ، فلو سمعا ذلك مامنعوا هذا الجمع ، لأنّهما من العدول الثقات الذين نقلوا اللغة إلينا .

ثالثا : القسم بأركانه يدل على الاهتمام بالقضية المقسم عليها ، فلو عاد من غير عطف لناقض هدفه ، فضلا عن أنَّ التأكيد هنا بالأسلوب كله لا بجزئه ، فسيبويه هنا ـ وهو حزام ـ على حق .

---

(١) الكتاب ٣ : ٥٠١ ت هارون .

(٢) أمرأة عربية ضرب بها المثل فى قوة البصر والمقصود بها هنا . سيبويه .

(٣) ١ : ١٩٣ ط بيروت .

وكما أباح الشهاب اجتماع حرفى القسم ، أجاز أيضا : حذف حرف القسم ويرد على المغنى الذى قال (١) : (من الوَهْم قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور ، أنّه يجوز كونها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم ، وهذا مردود فإنّ ذلك مختص عند البصريين باسم الله تعالى ، وبأنّه لا أجوبة للقسم فى بعض السور ، ولا يصح التقدير للجواب : وحذفت اللام من الجملة الاسمية ، لأنّ ذلك مع قلته ، مخصوص بالاستطالة).

وهنا يظهر الشهاب بنزعته المتحررة وبدلائله فيقول (٢) : ـ

(ولعمرى قد استسمن ذا ورم ، وقد دَهَمَهُم وَهْمُ الواقع ، وهو كلام واهٍ ، فإنّ اتباع البصريين ليس بِفَرْضٍ ، فكفى لصحة ما ذكر كونُه على المذهب الكوفى ، وقد يستغنى عن الجواب بما يدل عليه كمتعلقه فى قوله تعالى (٣) : (يوم تَرْجُفُ الراجفة) أى لَيُبْعَثُنَّ ، وهنا المقسم عليه مضمون ما بعده ، فهو قرينة قريبة ، وقد صرّح بهذا فى التسهيل (٤) ، وأمّا الاستطالة فى الجواب ، فليس بلازم ، بل هو الأغلب ، وقد صرّح به ابن مالك (٥)) .

فتراه هنا قد أجاز الجر بحذف العامل (٦) ، وقد سبقه بذلك سيبويه ، والمبرد (٧) ، وابن ولاد ومنه (٨) : اللّهِ لا أفعلُ ، خيرٍ والحمدُ لله لمن قال لرؤية كيف أصبحت ؟ أىّ على خير .

والشهاب يرى جواز عطف الإنشاء على الخبر مطلقا (٩) ، لأنّه من عطف القصة على القصة ، وقد يعمق النظر الى سر الأداة ، وفائدتها لمعنى الأسلوب ، إيمانا منه بأنّ علم المعانى من النحو ، وادّعاء الفصل بينه وبين النحو خطأ كبير .

---

(١) ٢ : ٣٢ . (٢) العناية ١ : ١٧٩ . (٣) النازعات ٦ . (٤) ص ١٥٢ .
(٥) التسهيل ١٥٢ . (٦) الكتاب ٢ : ١٦٠ ، ٣ : ٤٩٨ .
(٧) التسهيل ١٥٠ . (٨) الهمع ٢ : ٣٧ ، ٤٣ . (٩) العناية ٦ : ١٨٣ .

فيقول فى سر العطف فى قوله تعالى : (إنَّ الأبرار لفى نعيم ، وإنَّ الفجار لفى جحيم) (١) .

قال الشهاب (٢) : ـ

(إنَّ ، شابهت الفعل الذى هو أصل العوامل ، فعملت لشبهها له مادة وهيئة وبدخولاً ومعنى ، وعمله هو الرفع والنصب إلا أنَّه قدم من معمولاته المرفوع لأنَّه عمدة وأخر المنصوب : لأنَّه فضلة ، على مقتضى الأصل وعكس فيهما تنبيها على فرعيتها وحطا لرتبتها ، وعدد الحروف ثلاثة ، وهى أقل ما يبنى الفعل ، وبنى على الفتح آخرها ، ولزمت الأسماء ، ولها معانى مثله كالتأكيد والاستدراك . وهو ظاهر (ثم إنَّه بقى ههنا أمرٌ لابد من التعرض له) .

وهو أنَّ المباينة فى أسلوب الأداء وطريق التعبير السابق تصويره ، جعلها الزمخشرى (٣) مقتضية لذلك العطف ، ولم ينوّه أحدٌ منهم ، ووجهه أنَّ قوله : (إنَّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله) (٤) يتضمن عدم انتفاع هؤلاء الكفار بالآيات والنذر ، وهى فى قوة أنْ يقال : إنَّهم لم يهتدوا بهدى هذا الكتاب ، وهذه جهة جامعة لو لوحظت جاز العطف كما تقول : إنَّ المتقين اهتدوا بنور الكتاب ، وإنَّ الكافرين هاموا فى مهامه (٥) العقاب ، إلا أنَّه لم يلتفت لهذا ، وإنَّما قصدوا أنْ ينعى حالهم ، ويشنع عليهم فترة قدر التنزيل عن النظر الى مقامهم عنه ، وأنَّه ذنبٌ عقابه فيهم ، فمباينة الأسلوب متممة لمباينة الغرض ، ولقد فرّع صاحب الكشاف (٦) : التباين فى الغرض والأسلوب معا على ما يوجب التباين فى الغرض فقط ، وهذا مما لم يتعرضوا له ، مع لزومه ليس مما يشفى الغليل ، وإنَّما سكت عن تغاير الأسلوب للمشهوره .

---

(١) الانفطار ١٣ ، ١٤ . (٢) العناية ٣ : ٢٦٠ .

(٣) الكشاف ١ : ١٠٥ . (٤) الحج ٢٥ . (٥) جمع مَهْمَه بمعنى الصحراء والكلام على التشبيه . (٦) ٤ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

وقيل إنه لم يتعرض له المصنف ، لأنه نظر الى أن العمدة فى وصل الجملتين بالواو وهو وجود الجامع المعنوى ، وتناسب الجملتين فى الغرض . جامع معنوى ، معتد به يحسن به عطف الثانية على الأولى ، بخلاف الأسلوب فإنه أمر لفظى ، وكثيراً ما يغيرون فى أسلوب المعطوف عن سنن المعطوف عليه لنكتة داعية إليه ، ولما كان التباين فى الأسلوب غير ضار فى العطف ، إذا كان بينهما جامع مصحح للعطف لم يجعل من أسلوب القطع ـ ثم يختم الشهاب كلامه بقوله :

وهذا كله غفلة عما حققنا ، فاشدد يدك عليه ، ولا تنظر لما بين يديه) .

ثم يوضح فى موضع آخر سر العطف فى قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ .. الخ) (١) . ثم يذكر رأى البيضاوى (٢) ، موجها قراءة الرفع : رفعها الكسائى (٣) : على أنها جمل متعاطفة على أنَّ وما فى حيِّزها : باعتبار المعنى .

ويعلق الشهاب على ذلك قائلا :ـ

(وعندى أنَّ معنى كلامهم هنا . ليس ماذكروه ، بل مرادهم أنَّ . كَتَبَ : ينصب مفعولاً ، وليس مما يعمل فى الجمل ، فكيف صحَّ أنْ يعطف على مفعوله جملة على قراءة الرفع ، ولا بد من ملاحظة العطف عليه ، لأنه من جملة المكتوب عنده كما هو المتبادر من السياق ، وكما دلت عليه قراءة النصب .

فوجهه : بأنه أعمل فى الجملة : إمَّا لتضمينه القول ، أو لأنه اعتبر فيه الحكاية لكونه بمعناه ، ومما يحكى به ، وهذا مبنى على الخلاف بين البصريين والكوفيين .

---

(١) المائدة ٤٥ . (٢) هامش العناية ٢٤٧/٤ . (٣) قرأ الكسائى : العين وماعطف عليه بالرفع وحمزة وعاصم بنصب الجميع ، وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا الجروح مرفوعا (القاضى ٤ : ٢٤٧ ، كتاب السبعة ٢٤٤ قرأ ابن كثير وأبوعمرو وابن عامر أنَّ النفس الى السن بالسن ويرفعون والجروح ، وقرأ عاصم ونافع وحمزة بنصب ذلك كله ،

هل الحكاية تختص بالقول أو تجرى فى كل مايفيد معناه (١) . فقول المصنف - رحمه الله - باعتبار المعنى يعنى باعتبار معنى كَتَبْنَا ، وماتضمنت من القول الذى يصح وقوع الجملة بعدها ، حتى لو قيل : كَتَبْنَا عليهم النَّفْسَ بالنَّفْسِ ، أو إِنَّ النفس بالكسر صح ذلك ، فلوحظ هذا وبملاحظته يصير المعطوف عليه فى معنى الجملة أيضًا . فافهمه فإنَّه مما تفرد به كتابنا ، وأظنك لاتراه فى غيره ، فإنَّهم خَبَطُوا فيه خَبْطَ عَشْوَاء) .

وأقول : - إنَّ الشهاب بهذه النظرة الجيدة لسر العطف فى الآيتين الكريمتين بالواو قد جعل المعنى هو الأصل الذى يجب أنْ يراعى فى الترابط بين الكلمات والجمل ، وأنَّ الإعراب فرع المعنى ، وعلى النحوى أنْ يراعى ذلك ، وغرض الكلام يجب أنْ يُفْهَم أولا لتحديد المعنى المقصود من الأسلوب ، .

ولقد ادعى الشهاب أنَّ ذلك سبق وابتكار له فى سر العطف بالواو (٢) ، .

ويظهر أنَّ ذلك جيد فى العطف النحوى ، فلم يتعرض النحاة لتلك التفصيلات الدقيقة وإنَّما تكلم عن ذلك علماء البلاغة فى كتبهم .

ويروى الواقدى عن نافع ، والجروح رفعا ، وقرأ الكسائى " أنَّ النفس بالنفس " نصبا ورفع مابعد ذلك كله ، وكلهم ثقل الأذن إلاَّ نافعًا ، وأنَّه خففها فى كل موضع فى الآية والآية فى سورة المائدة ٤٥ .

(١) أنظر المغنى بحاشية الأمير ٢: ٥٨ باب الحكاية فى القول .

(٢) العناية ٤: ٢٤٧ .

٢ ـ الفـــاء :

تقع الفاء للعطف كما تقع فى جواب الشرط ، وقد ينصب المضارع بعدها على خلاف فى ناصبه ، وقد تكون زائدة ، وللشهاب جولات كثيرة فى معنى الفاء فى الأساليب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، ما يلى : ـ

أ) ذكر الخفاجى فى كتابه " طراز المجالس" (١) مجلسا بعنوان " مطلب فى التأكيد " تكلم فيه عن سر عدم العطف بين المؤَكَّد والمؤَكِّد قائلا : فلا يصح عطف أحدهما على الآخر الى أنْ قال : وهذا التكرير يكون بدون العطف وبه كما فى قوله تعالى : (لاتَحْسَبَنَّ الذين يَفرحُون بما أَتَوْا ويحبُّون أَنْ يُحْمَدُوا بما لم يَفعلوا ، فلا تحسبنهم) (٢) فقوله : فلا تحسبنهم تكرير لقوله : لاتحسبَنَّ ، لبعده عن المفعول الثانى ، وقد نص عليه سيبويه وغيره من أهل العربية (٣) ، فهل هو هدم لتلك القاعدة ؟ .

فأقول لك : ـ

فى التوفيق بين الكلامين : بأنَّ ماذكروه فى موانع العطف يعتبر إذا لم ينزل الثانى منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام ، فيجعل كالمغاير له ، ألا ترى أنّهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر ، وجوّزه لدفع الإبهام فى نحو : لا وأَيَّدَكَ اللّهُ . والبيان لا يعطف على المبين ، وقد يعطف إذا كان أوفى بتأدية المراد ، فيعد كأنه مغاير له ، كقوله تعالى : (يَسُومُونكم سوءَ العذابِ يذَبِّحون أبناءَكم وَيَسْتَحْيُون نساءَكم) (٤) . وهنا لما قصد التَّرَقِّي ، كان أبلغ ، فنزل منزلة المغاير ذلك العطف بِثُمَّ وهو أحسن كما فى التسهيل (٥) ، وإذا طال العهد يتوهم أنه كلام آخر مبتدأ فينبه بعطفه بالفاء على أنه

---

(١) ٤٧ . (٢) آل عمران ٨٨ . (٣) الكتاب ١ : ٤٢٩ .

(٤) البقرة ٤٩ . (٥) ص ١٧٥ .

من تتمته ، ويختص هذا بالفاء لدفع الايهام .

ثم قال " وهذا مما منّ الله به على ، ولم أر من نبّه عليه " .

وأرى : ـ أنها مقارنة جيدة من الشهاب بين ثم والفاء العاطفتين ، فثم كقوله تعالى : (كلّا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) (١) . فقد رأى أنّ ثمّ هنا تفيد مع العطف الدلالة على أنّ الإنذار الثانى أبلغ من الأول ، لأنّ ثمّ لتراخى الزمان ، وقال إنها قد تجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى ، والبعد بين تلك الدرج إذا تكرر الأول بلفظه نحو : والله ثم والله . وكقوله تعالى : ـ (وما أدراك مايوم الدين ثم ما أدراك مايوم الدين) (٢) . وهى بلا شك نظرة جديدة لصاحبها ، تدل على عمقه فى فهم أثر الأداة فى الأسلوب ، وأنّ لكل أداة ميزة تنفرد بها وأنّ الفاء فى العطف مع أنها للتركيب والتعقيب إلّا أنها فى نظره تفيد مع ذلك تمام الكلام ، وأنها خاصة لدفع الإيهام بها دون غيرها مثل فلا تحسبنّهم) .

كذلك يهدى رأيا جديدا فى الفاء الواقعة فى جواب الشرط ، يخالف فيها الإجماع النحوى ، فيثير تلميذه عبد القادر البغدادى ، فيتحدث عنه بعبارات جافية ، ويظهر ذلك فى هذا المثال : ـ

قال تعالى : (فإن لم يصبها وابل فطل) (٣) . يقول عن البيضاوى (٤) (إنّ التقدير أى فيصيبها أو فالذى يصيبها طل أو فطل لكرم منبتها) .

ثم يشرح الشهاب كلام البيضاوى السابق ويعلق عليه فيقول (٥) : ـ

---

(١) التكاثر ٣ ، ٤ . (٢) الانفطار ١٧ ، ١٨ .

(٣) البقرة ٢٦٥ . (٤) ، (٥) العناية وهامشها ٢: ٣٤٣ .

(يشير الى أنَّ الفاء جواب الشرط ولابد من حذف بعدها لتكمل الجملة ، فذهب المُبَرِّد الى أنَّ المحذوف خبرٌ ، والتقدير فطَلٌ يصيبها ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنَّها في جواب الشرط ، وهو من جملة المسوغات كقولهم : إنْ ذهبَ عيْرٌ فعَيْرٌ في الرباطِ (١) ، وقيل : إنَّه خبر مبتدأ مقدر أي فالذي يصيبها طلٌّ ، وقيل : إنَّه فاعل بفعل مضمر تقديره : فيصيبها طَلٌّ وهذا أبْيَنُها ، ولهذا قدَّمَه المصنف لكنه مَثَّلَ أنَّه يحتاج الى تقدير مبتدأ ، وحذف جملة وإبْقاء معمول بعضها أي فهو أي الجنة يصيبها طَلٌّ : لأنَّ الفاء لاتدخل على المضارع ، وقوله تعالى : (ومن عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّـهُ مِنْه (٢)) .

ثم يقول الشهاب موضحا رأيه : ـ

(إنَّا لانسلم أنَّ المضارع بعد الفاء الجوابية يحتاج الى إضمار مبتدأ ، وهذا رأى (٣) قد كرره كثيرا في كتبه ، فقد ذكره عند قوله تعالى : (كلما رُزِقُوا منها من ثَمَرَةٍ رِزْقًا) كما يرى عدم الحاجة الى تقدير مضاف لأنَّ المعنى لايحتاج اليه (٤) كما يجيز وقوع الجملة الحالية التي فعلها مضارع بعد الواو بدون تقدير مخالفا للنحاة (٥) .

ويقول البغدادي معلقًا على رأي أستاذه في خزانة الأدب (٦) قائلاً : ـ

قال شيخنا الخفاجي في بعض رسائله : إنَّ الجملة المضارعية المستأنفة ، يقتضي كلام النحويين والمفسرين ، أنَّه لابد فيها من تقدير ضمير مبتدأ ، واستشكله المتأخرون بأنَّه لاضرورة تدعو اليه ، فإنَّه يجوز الاستئناف بدونه ، ولم يدفعه أحد ، وظنوا أنَّه وارد غير مندفع ، ولما تأملتُ ماقالوه حقَّ التأمل ظهر لي أنَّ الحقَّ ماقالوه ،

---

(١) المثل ٨٢ ويضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب

(٢) المائدة ٩٥ . (٣) البقرة ٢٥ . والعناية ١ : ٦٨ ، ٦٩ .

(٤) نسيم الرياض ١ : ٨٩ . (٥) طراز المجالس ١٥٧ .

(٦) ٨ : ٥٢٩ ت هارون .

وأنه لابد من هذا التقدير ، لأنك إذا وقفت على قوله : (فى الأرض)(١) • من غير تقدير • لم يقع موقعه إذ لم يفد مايحسن السكوت عليه ، والضمير المستتر خفى لايظهر بادى الرأى •

فإذا قلت : يَعْلَمُ ، لم يُعلم مَن العالِمُ ؟ فإذا كان المبتدأ ظاهرا أو فى حكمه علم المراد ، ونظيره النعت المقطوع إذا رفع ، يُقدّر قبله ضميره ، لأنه مفرد ، لايفيد إلا على هذا التقدير ، وبهذا : تبين أن الاعتراض من الفُضول عما قصد ، هؤلاء الفُحول ، وكيف يتردد فى مثله بعد اتفاق النحاة عليه ، إلا أنهم لم يبينوا أن هذا الحذف واجب أولا ، والظاهر أنه واجب وهذا من مهمات المقاصد• انتهى كلام شيخنا •

وإنى أرى : ـ أن نظرة الشهاب فى عدم الحاجة الى التقدير مع الأداة اعتمادًا على السببية(٢) التى تفيد الربط ، نظرة جيدة ، وقد قال النحاة فى باب العطف بالفاء إن وجودها يغنى عن الضمير الرابط فى مثالهم المشهور (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) وقد عمم الشهاب الحكم فى كل الحالات مع أنه ملحظ جَيّدٌ ، لكنه غيرُ سديدٍ فى تعميم الحكم ، كما أن نظرة البغدادى المشايعة للنحاة ، التى توجب التقدير فى جميع الحالات غير سديدة أيضا ، فقد تكون قضايا • كما أوردها الخفاجى واضحة ولايلزم فيها التقدير ، وقد تكون محتاجة الى التقدير ، كالآية التى ذكرها على شرط الوقف ، فلو فُرِضَ أن الإنسان لم يقفْ ، ماكان هناك حاجةٌ الى التقدير ، لأن العالِمَ هنا معروف مشهور ، وهو الله تعالى ، إذ ذكره أول الآية يكفى ،

---

(١) الأنعام ٣ ونص الآية (وهو اللّهُ فى السمواتِ وفى الأرضِ يعلم سِرّكم وجَهْركم ويَعْلَمُ ماتَكْسِبُون) • (٢) أنظر كتاب الهمع ٢: ١٠ ، ٦٠ ، ١٣١٦ والأشمونى ٢: ٤١٨ ت محى الدين ط النهضة •

ولكن العجب من البغدادى ، وهو ما عرف عنه نزعة الحرية ، أنه يُخَطِّئ الشهاب لأنه خالف كلام النحاة ، وأنه لم يفهم قصدهم ، وهذا عجيب فإن صاحبى يعرف قصد النحاة بلا شك ، وكان النحاة أيضًا على حق حينما لم يوضحوا حكم هذا التقدير : لزومًا أو جوازًا ، والبغدادى هو الذى شَدَّدَ ، كما أن نظرة الخفاجى فى العطف وعدمه بين البيان والمبين جيدة ، وتستحق التأييد بما ذكره من الدليل .

ثم يناقش قضية وقوع الفاء فى فعل الأمر بعد المبتدأ وذلك مثل : (هذا فليذوقوه حميم وغساق) (١) . وقوله تعالى : (فليعبدوا رب هذا البيت) (٢) .

فيقول الشهاب : (٣) —

(إن العلماء يرون فى إعرابها ثلاثة أوجه : —

أن هذا مبتدأ خبره : حميمٌ ، وجملة فليذوقوه . معترضة ، أو هو خبر مبتدأ محذوف وجملة فليذوقوه مرتبة على الجملة الأولى قبلها ، فهى بمنزلة جزاء وشرط محذوف ، وحميمٌ خبر مبتدأ محذوف ، أو هذا منصوب بمضمر يفسره فليذوقوه ، والفاء زائدة كما فى : (وربك فكبر) (٤) . وكذلك الفاء الواقعة فى جواب الشرط) . ولكنه يرى أنها تفسيرية تعقيبية ، ودلالتها على أن يكون لهم إذاقة بعد إذاقة .

فأنت ترى : أن الشهاب يرى أن الفاء تفيد التعقيب ، وقد يكون ذلك مع سببية كما فى الآية السابقة أو بدون السببية مثل : سافرَ محمدٌ فحضرَ علىٌّ ، وخالف فى ذلك الرضى (٥) الذى صرح بأن الفاء العاطفة وهى فاء السببية لاتخلو أيضا من معنى الترتيب ، وأنها تختص بالجمل ، وتدخل على ماهو جزاء مع تقدم كلمة الشرط وبدونها

---

(١) سورة ص ٥٧ . (٢) قريش ٣ . (٣) العناية ٧: ٣١٧ .

(٤) المدثر ٣ .

(٥) الكافية ٢: ٢٤٥ .

ويظهر هذا فى بحثة القيّم عن سر الرفع وقراءة النصب فى قوله تعالى :

(الزانيـة والزانى فاجلدوا)[1] .

يقول البيضاوى : (والفاء لتضمنها معنى الشرط ، وقرئت بالنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر)[2].

ويوضح الشهاب[3] هذا الأمر فيقول : -

(فى كتاب سيبويه : أما قوله عز وجل الزّانيةُ والزّانى .. الخ وقوله تعالى : (والسّارقُ والسارقـة فاقطَعُوا أيْدِيَهُما[4] .. الخ . فإنّ هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه مثل قوله (مَثَلُ الجنّةِ التى وُعِدَ المتّقون[5]) - ثم قال : فيها أنهار - منها لذا فإنّما وضع المثل للحديث الذى بعده ، فذكر أخبارا وأحاديث فكأنّه قال : ومن القصص مَثَلُ الجنة أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنة ، فهو محمول على الإضمار ، وكذلك الزانيةُ والزانى لما قال : (سورةٌ أنزلناها وفَرَضْناها[6]) قال فى الفرائض : الزانيةُ والزانى ثم جاء فاجلدوهما فجاء بالفعل ، بعد أنْ مضى فيهما الرفع كما قال : -

وقائلةٍ خَولانُ فانكِحْ فتَاتَهُم ... وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيَا[7]

---

(١) النور ٢ . (٢) هامش العناية ٦ : ٣٥٣ . (٣) المرجع والصفحة السابقة .

(٤) المائدة ٣٨ . (٥) محمد ١٥ . (٦) النور الأولى .

(٧) هذا البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو فى الكتاب ١ : ١٣٩ وابن يعيش ١ : ١٠٠ و ٨ : ٩٥ والخزانة ١ : ٢١٨ ، ٣ : ٣٩٥ والمغنى ١٦٥ ، ٤٨٣ والعينى ٢ : ٥٢٩ ، والتصريح ١ : ٢٩٩ والهمع ١ : ١١٠ والدرر ١ : ٧٩ والأشمونى ٢ : ٧٧ ، ٣ : ٢٨٥ ، اللغة / خَوْلانُ : حى من اليمن وهم خولان بن عمر بن مالك - الفتاة : الشابة من النساء الأكرومة : أصلها الفحلة الكريمة والمراد الكريمة - والحيان : حى أبيها وحى أمها - خلو: خالية من زوج كما هى : كعهدك من بكائها وشاهده : رفع خولان على تقدير مبتدأ ولا يصح أنْ يكون مبتدأ دخلت الفاء على خبره ، لأنّه لا يجوز : زيدٌ فمنطلقٌ .

فجاء بالفعل بعد أنّ عمل فيه المضمر ، وعلى هذا قوله (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)[1] ـ وقد قرأ أناس والسارقَ والسارقةَ ، والزانيةَ والزانيَ[2] ، بالنصب ، وهو في العربية على ماذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة في ذلك إلاّ الرفع أ ٠ هـ ٠

ثم يوضح الشهاب كلام العلاّمة سيبويه السابق فيقول : ـ

يعنى أنّ النهج المألوف في كلام العرب ، إذا أريدَ بيان معنى وتفصيله اعتناء بشأنه أنْ يذكر قبله ماهو عنوان وترجمة له ، وهذا لايكون إلاّ بأنْ يبنى على جملتين ، فالرفع في نحوه أفصح وأبلغ من النصب من جهة المعنى ، وأفصح من الرفع على أنّه جملة واحدة ، من جهتهما معا ، ولما يلزمه من زيادة الفاء ، وتقدير : أمّا ووقوع الإنشاء خبرا ، إذا عرفت هذا منها أنّه مر في المائدة قوله في الكشاف[3] ، وقرأ عيسى بن عمر[4] ذلك كما سمعته ، ولم ينبهوا عليه ، وفيها أنّ البيضاوى قال[5] : عندى أنّ مثل هذا التركيب لايتوجه إلاّ بأحد أمرين : زيادة الفاء كما نقل عن الأخفش أو تقدير : إمّا لأنّ جواز دخول الفاء في المبتدأ لما تبقى منه ، معنى الشرط ، وإمّا لوقوع المبتدأ بعد إمّا[6] ولما لم يكن الأول وجب الثانى ، وقيل : ربما دخلت الفاء الخبر إذا كان في المبتدأ معنى يستحق به أنْ يترتب عليه الخبر كما في البيت السابق ، فإنّ في هذه القبيلة شرفا وحُسناً لأمر بنكاح نسائهم ، وهو راجع الى تضمن معنى الشرط ، وقد عرفت أنّ في ابتنائه على جملتين مايُغْنِى عن هذا التكلف ، وقيل : ـ إنّ سبب الخلاف أنّ سيبويه والخليل يشترطان في دخول الفاء الخبر كون المبتدأ موصولاً ، بما يقبل مباشرة أداة الشرط ، وغيرهما لايشترط ذلك ، وليس هذا مبنى الكلام ، وإنّما هو من عدم الوقوف

---

(١) النساء ١٦ ٠ (٢) المحتسب ٢ : ١٠٠ وهى لعيسى الثقفى ولم أجدها في كتاب السبعة ولا الأمالى ٠ (٣) ١ : ٣٣٧ ٠ (٤) المحتسب ٢ : ١٠٠ ٠

(٥) عناية القاضى ٦ : ٣٥٣ والهمع ٢ : ١١٣ ٠

(٦) أنظر كتاب سيبويه ١ : ١٣٨ ت هارون ٠

على المقصود ، وإذا بُنِىَ الكلام على جملتين ، فالفاء فى نظرى سببية لا عاطفة ، ولا زائدة ، ويجوز عندى أيضا : أَنْ تكون عاطفة والمراد جَلْدًا بعد جلد ، وذلك لا ينافى كونه مفسرا للمعطوف عليه لأَنَّه باعتبار الاتحاد النوعى ، ولا يخفى أَنَّ المفسر إذا كان فيه إيضاح وتفصيل يعطف بالفاء ، وقد يعطف بالواو ، أَمَّا إذا اتحد لفظهما ، فلم يعهد عطفه عند النحاة ،

ثم أَوْرد رأيًا لابن جنى (١) : أَنَّ الفاء جوابية ، لما فى الكلام من معنى الشرط أَىْ إِنْ أردت معرفة حكم الزانيةِ والزانى فاجلدوا ، وقد نقله عن الكشاف (٢) ، والتقدير أيضا ، وقال المبرد (٣) : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . ـ وقال الفراء (٤) : والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا ، مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز كما يجوز : أزيدٌ ضربته ، أزيدًا ضربته ، وإنما تختار العرب الرفع فى السارق والسارقة ؛ لأنهما غير مُوَقَّتين ، فوجها توجيه الجزاء كقولك : من سَرَقَ فاقطعوا يَدَه ، فمن لا يكون إلا رفعا ، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام ، ومثله : واللذان يأتيانها ، مثله ،

وإنى أرى : ـ أَنَّ الفاء لا يصح أَنْ تكون زائدة ، لأَنَّه يترتب عليه جعل الأمر وفاعله خبرًا ، وهذا لا يجوز إلا بتقدير القول ، ومثل ذلك ركاكة فى الأسلوب ، وما لا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير ، فضلا عن أَنَّ القرآن مُنَزَّه عن الزيادة ،

ولا يصح أيضا : أَنْ تكون الفاء واقعة فى جواب الشرط لأَنَّه لم يسبق فعل حتى يصح هذا التقدير ، ليتكون منه شرط ، فهو حَلّ معنى لا إعراب ،

---

(١) المحتسب ٢ : ١٠٠ ، (٢) ٣ : ٥٩ ،

(٣) المقتضب ٢ : ٢٩٩ والأشمونى ١ : ١٨٩ ت محى الدين ،

(٤) معانى القرآن للفراء ١ : ٣٠٦ ،

وتوجيـه الفـراء قـاصر ، فمـا الفـرق بين الخصوص والعموم الذى ادّعاه فى حديثه ، فضـلا عن أنّ تمثيلـه لايدخـل فى نطـاق القضيـة المختلف فيهمـا وهى الأمر المقترن بالفـاء ، ومثلـه ماضٍ لم يقترن بشىء ، فكان رأيـه ضعيفـا .

ورأى الخفـاجى جيـد : لأنّ الكلام فى الحقيقـة مكون من جملتين ، بنيت الثانيـة على الأولى ، فهى مترتبـة على سبب سـابق ، وهى الزنـا والسرقـة ، فيجب أنْ يأتى الحكم من اللـه تعـالى بعدهـا ، للحـاجة الماسّة إليـه ، وقد وفق صاحبى فى بيـان حجتـه ، لأنّـه راعى المعنى والصياغـة .

٣ ـ لـــــن :

قال[1]: يختلف فى معنـاها النحـاة ، فسيبويـه يرى[2] : أنّ النفى بها كالنفى بلا ، والجمهور يسيـر على طريق سيبويـه ، وأنّها لاتفيـد تأكيد النفى ولاتأبيده ، فقولك : لنْ أبرحَ البلدة محتمل لأنْ تريد بـه أنّك لاتبرحها أبـدًا ، أو أنّك لاتبرحها فى بعض أزمنة المستقبل ، فهى لمطلق النفى فى المستقبـل ، وتنفى ما أثبت مع حرف التنفيس فقولك : لنْ أسـافرَ نفى لقولـك : سأسـافر سواء كان النفى الى غير غـاية نحو (لنْ يخلقوا ذبابًا ولو اجتمعوا لـه)[3] . أو إلى غـاية نحـو (لنْ نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى)[4] .

وقـد نسب علمـاء النحو المتأخرون مثـل : أبى حيّـان وابن هشام الى الزمخشـرى[5] أنّهـا تفيد التأكيـد ، وأنّها تفيد التأبيـد أيضـا بدليل قوله تعالى : (لـن يخلقوا ذبابـا ولو اجتمعوا لـه) وقولـه تعـالى (قال : لنْ ترانى)[6] . وضعّف بعض النحويين دعوى إفادتها التـأبيد بقوله تعالى (فلنْ أكلّمَ اليومَ إنسيـا)[7] وقوله تعـالى : (ولـن يتمنّوه أبـدًا بما قدّمتْ أيديهم)[8] .

---

(١) الغناية ٤ : ٢١٤
(٢) الكتاب ٣ : ١١٧ . (٣) الحج ٧٣ . (٤) طـه ٩١ .
(٥) أنظر كتاب قضية لن بين الزمخشرى والنحويين د / أحمد هاشم ص ١٨ ومابعدها .
(٦) الأعراف ١٤٣ . (٧) مريـم ٢٦ . (٨) البقـرة ٩٥ .

إذ لو كانت مفيدة لتأبيد النفى لزم التناقض بذكر اليوم فى الآية الأولى ، والتكرار بذكر أبداً فى الآيات الثانية ، والزمخشرى يرى التأبيد عند إطلاق منفيها وخلوه من القيود ، وبأنّ ذكر أبداً فى الآية الثانية ليس تكراراً ، بل هو تأكيد للتأبيد المستفاد من لنْ ضمنا بلفظ يدل عليه مطابقه ، وهو أبدا) ا.هـ

والواقع أنّ الزمخشرى لم يقل فى الكشاف بالتأبيد بل قال بالنص : (١)

(فإنْ قلت مامعنى لَنْ ؟ قلت : تأكيدُ النفى الذى تعطيه لا ، وذلك لأنّ لا تنفِى المستقبل تقول : لا أفعلُ ذلك غداً ، فإذا أكدت نفيها قلت : لَنْ أفعلَ غداً ، والمعنى أنّ فِعْلَه يُنافى حالى كقوله (لَنْ يخلقُوا ذُباباً ولو اجتمعُوا له) ، فقوله : (لا تُدْرِكُه الأبصارُ) نفى للرؤية فيما يستقبل ، ولَنْ ترانى ، تأكيد وبيان ، لأنّ المنفى (٢) منافٍ لصفته ـ وكتب أيضا فى الكشاف أيضا : فى تفسير قوله تعالى (لَنْ يَخْلقوا ذُباباً ، (٣) فقال بالنص " ولَنْ أخت لا فى نفى المستقبل إلا أنّ لن تنفيه نفياً مؤكدا ههنا للدلالة على أنّ خلق الذباب منهم مستحيل ، منافٍ لأحوالهم ، كأنه قال ، محال أنْ يخلقوا "

وقال أيضا فى مفصله (ولَنْ لتأكيد ماتعطيه لا من نفى المستقبل ، تقول : (٤) لا أبرح اليوم مكانى ، فإذا وكَّدت وشددت قلت : لن أبرحَ اليومَ مكانى قال الله تعالى : (لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمعَ البحرَيْن) (٥) وقال تعالى (فلن أبرحَ الأرضَ حتى يأذَنَ لى أبى) (٦)

---

(١) ٢ : ٦٠ ، (٢) الأنعام ١٠٢ ، (٣) ٣ : ٤٠ ،

(٤) أنظر ص ٣٠ من قضية لن بين الزمخشرى والنحويين والمفصل ص ٣٠٧ ،

(٥) الكهف ٦٠ ،

(٦) يوسف ٨٠ ،

فالكشاف والمفصل يذكران أنَّ الزمخشرى يقول بأنَّ لَنْ تفيد التأكيد وليس للتأبيد ذكر فيهما ، فمن أين أخذ شيخنا الخفاجى معنى التأبيد من كلام الزمخشرى ، فقد اتبع صاحب المغنى (١) والهمع (٢) ومحقق التسهيل (٣) فى إثباتهم دعوى التأبيد للزمخشرى وسار على ذلك متأخرو النحاة؛ ونسبوا اليه أنَّه ذكر ذلك فى كتابه " الأنموذج " ولكن التحقيق أنَّه ورد فى الأنموذج قوله (ولَنْ نظيرة لا فى نفى المستقبل، ولكن على التأكيد) هكذا وقعت عبارة الزمخشرى فى هذا الكتاب " التأكيد " (٤) وبعضهم يثبت أنَّ التحريف أصاب الكلمة من شُرَّاح الكتاب فأصبحت التأبيد بدل التأكيد ، ولقد صَرّح بهذا الاختلاف فى نسخ المخطوط ولكن المحققين تناولوا الكتاب بالشرح على أنَّ صحة الكلمة التأكيد لا التأبيد وأقربهم الى الزمخشرى معاصرة الشيخ الأردبيلى ت ٦٤٧ هـ . فهو يقول شارحًا لكلام الزمخشرى فى لَنْ (إذا أردت نفى المستقبل مطلقًا قلت : لا أضربُ ، مثلا ، فإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت : لَنْ أضربَ ، وفى بعض النسخ التأبيد بدل قوله : التأكيد) .

والشيخ الموستارى ت ١١١٩ هـ . وهو أحدث شراح الأنموذج يقول (تقول لا أبرحُ اليوم مكانى ، فإذا وكَّدْتَ وشَدَّدتَ قلت : لن أبرحَ اليومَ مكانى .... وقد وقع فى بعض النسخ التأبيد بدل التأكيد وهو مبنى على مذهب أهل الاعتزال .

فالشارحان اعتمدا لفظ التأكيد ، ولم يصح لديهما لفظ التأبيد ، وأهملاه بعدم الحديث عنه ، وأقوال الزمخشرى فى المفصل والكشاف لم تختلف فى أنَّ لَنْ عنده للتأكيد

---

(١) ١ : ٢٠٤ . (٢) ٢ : ٤ .

(٣) ص ٢٢ . (٤) أنظر الأنموذج بشرح الأردبيلى ص ١٢٨ مخطوط بمكتبة المدينة المنورة العامة وقف المكتبة القازانية رقم ٨٥ نحو وأنظر قضية لن ص ٢٨ ، ٢٩ .

ولم يصح القول عنه أنَّها للتأبيد (١) .

والشهاب يرى : أنَّ لن تدل على تأكيد النفي دون تأبيده في قوله تعالى : ـ (لن تَرَاني) . ولو سلم بالتأبيد لكان ذلك في الدنيا فقط وفي قوله (لن يَخْلُقوا ذبابا ، يرى أنَّ لَنْ تدل على إفادة النفي المؤكد على منافاة المنفي وهو الخلق، والمنفي عنه الأصنام ، فيفيد عدم قدرتها عليه ، ولا ينتفي بقوله " فلن أكلم اليوم إنْسِيًّا " . لأنَّ الصوم لمنافاته التكلم في شرعهم ، جعل كأنَّه محال ، أو هي دالة ثَمَّة على امتناع مؤكد ، وهنا على امتناع محال بمقتضى المقام إذْ لو أمكن لم يتم الاستبعاد ، والمبالغة في التجهيل ، ولكل مقام مقال .

وأرى : أنَّ الخفاجي سار على طريق النحويين في نسبة التأبيد الى الزمخشري وهو في الحقيقة منها بَراء كما بينت سابقا ، وأنَّه برأيه ، في أنَّ لن تفيد تأكيد النفي لم يضف جديدا وإنَّما هو مسبوق بغيره من العلماء الذين رأوا هذا الرأي ، كالزمخشري يقول الرضي ـ رحمه الله ـ لَنْ تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا ، وليس للدوام أو للتأبيد (٢)) .

فلا وجه لادعائه الجِدَّة في رأيه ، ولكن التطبيق على الآيات القرآنية ،وجعل النص هو الحكم ، وربط القواعد بالمعنى ، وتفسيره بما يتفق مع المراد شيء جديد ، وبالرغم من أنَّه قد خالف سيبويه والجمهور في معنى (لَنْ) اعتمادًا على فهمه من النصوص وتحمسه لهذا الرأي فلا يعتبر ابتكارًا له وإنَّما يعتبر من القضايا النحوية التي شغلته ، والتزمها ، في كل مؤلفاته ، وأثارها كثيرا في كتاباته .

---

(١) أنظر شرح أنموذج الزمخشري المسمى : " الفوائد العبدية " ص ١٥٠ مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ١١٢ ، وأنظر قضية لن ص ٣٠ ومابعدها .

(٢) الكافية ٢/ ٢٣٥ .

٤ ـ لا :

تتلون فى الأسلوب العربى بألوان شتى ، فقد تكون نافية ، فلا تؤثر فى الأسلوب صناعة ، وإنّما تنفى المعنى فقط ، وقد تؤثر فى العمل أيضا مع نفيها ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر فتكون شبيهة بليس ، وهذا هو المشهور بين النحاة ، .

وقال ابن مالك : لو ذهب ذاهب الى أنّها لاتعمل عمل ليس كان حسنًا ، إذْ لايحفظ فى نظم ولانثر سوى قوله : ـ

تَعَزَّ فلا شئٌ على الأرض باقيًا ∴ ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقِيًا (١)

وقد تعمل عمل إنّ وهى النافية للاستغراق ، واسمها المفرد يبنى معها لتركبها معه تركيب خمسة عشر ، وقيل إنّه معرب ، حذف تنوينه (٢) ، .

ويدّعى الشهاب : أنّ هذا ظاهر كلام سيبويه فى الكتاب (٣) ، وقد تكون اسما بمعنى غير مثل قوله " ولا الضّالِّين (٤) " ، وقد أوسعها الخفاجى بحثا ومناقشة .كذلك تكون عاطفة ، وزائدة ، وناهية ، فتجزم المضارع .

ولقد ذكر الشهاب كل هذه الصور بإفاضة وإسهاب ، نلخص ماقاله فى خطوط رئيسة ،

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله وهو فى الخزانة ١ : ٥٣٠ والمغنى ٢٤٠ ، ٢٩٤، والعينى ٢ : ١٠٢ والتصريح ١ : ١٩٩ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والأشمونى ١ : ٢٥٣ وشذور الذهب ١٩٦ ، ٢٧٨ ومعجم الشواهد ١ : ٤٢٦ والوزر : الملجأ وشاهده : أن لا ، علت عمل ليس ، فى كل شطر من البيت .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٧٥ ت هارون .

(٣) أنظر الكتاب ٢ : ٢٧٤ ت هارون حيث قال فى بَدْءِ الفصل (لاتعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب إنّ وأخواتها) .

(٤) الفاتحة آية ٧ .

لنظهر رأيه ، ونظرته النحوية ، ونعرف منها مثالا لتوجيهه وفهمه للنص ،

واليك ذلك :ـ

"لا" بمعنى غير :

يقول الشهاب : إنّ الزمخشري (١) في الكشاف (٢) أورد هذه المسألة ، على أنّها مسألة مقررة مفروغ منها ، ليقوى بها التناسب بين غيرٍ ولا . إذْ لم يذكر فيها خلافا .

قال أبو حيان (٣) : وما ذهب اليه . مذهب ضعيف جداً ، وقد بناه على جواز: أنا زيداً لاضاربٌ ، بجواز تقديم معمول مابعد لا عليها ، لأنّها تختص بقبيل وأنّه جاز فيها ذلك لتخطى العامل رقبتها (٤) ، وهذا غريب ، فإنّما تخطاها العامل لعدم صدارتها ، وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لايقضى له أنْ تجرى أحكامه عليه ، ولا يثبت تركيب إلاّ بسماع من العرب ، ولم يسمع : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ .

وأرى :ـ أنّ "لا" تأتى بمعنى غير ، وأنّ قوله تعالى : (ولا الضّالّين) بمعنى غير الضالين ، وفائدة دخول لا فيها كما قيل : نفى توهم عطف الضالين على الذين ، كما أنّ قراءة غير الضالين . قد نسبت الى عمر وعلى وأبى بكر (٥) ـ رضى الله عنهم ، وهى تؤيد كون لا وغير بمعنىً لتعاقبهما ، وفى القاموس (٦) :وأما قراءة غير الضالين ، فمحمولة على أنّ ذلك على وجه التفسير) وفيه نظر ظاهر أ . هـ .

وأقول :ـ إنّ الشهاب برأيه هذا مسبوق بالزمخشري (٧) ، فى هذا الرأى الذى ساقه كأنّه شئ مسلم لاخلاف فيه ، ولكن الجديد ، أنه رد رأى المانعين ، وقوّى رأى

---

(١) العناية ١ : ١٤٥ . (٢) الكشاف ١ : ١٢ .

(٣) البحر المحيط ١ : ٣٠ . (٤) الانصاف ١ : ١٧٣ المسألة العشرون .

(٥) البحر ١ : ٢٩ ونسبها لعمر فقط والكشاف ١ : ١٢ ونسبها لعمر وعلى .

(٦) ٢ : ١٠٦ والكلام بالمعنى حيث قال : وتكون غير بمعنى "لا" فمن اضْطُرّ غيرَ باغٍ أى جائعاً لاباغياً . (٧) الكشاف ١ : ١٢ .

المجيزين بالدليل من السماع ، بقراءة قرآنية ، كما ضَعَّف رأى الفَيْرُوزبادى ، كما سبقه الفراء (١) أيضا فقال فى قوله تعالى (ولا الضَّالِّين ، فإنّ لا بمعنى غير ، فلذلك ردت عليهما ، ولا ، هذا كما تقول : فلانٌ غيرُ مُحْسِنٍ ولا مُجْمِلٍ) .

" لا " زائدة :

ناقش الشهاب لا ، فى قوله تعالى : (مامَنَعَكَ أَنْ لاتسجدَ (٢)) فيعرض أقوال العلماء فى ذلك بادئا برأى البيضاوى (٣) (أى أنْ تسجد ، ولا صلة مثلها فى (لِئَلّا يعلمَ أهلُ الكتابِ (٤)) مؤكدة معنى الفعل الذى دخلت عليه ، ومنبهًا على أنَّ المُوَبَّخَ عليه ترك السجود ، وقيل : الممنوع عن الشئ مضطر لخلافه ، فكأنَّه قيل : ما اضطرك إلى أنْ لاتسجد ،) ـ ويقول القاموس (٥) : (وتكون زائدة مثل : ما مَنَعَكَ أنْ لا تَسْجُد ، لِئَلَّا يعلَم أهلُ الكتاب) ، ثم يذكر للتَّحْرير رأيا مُعَلِّلا يناقشه فيه فيقول : (قال التحرير (٦) : هى مزيدة إذا حمل مامنعك على ماحملك وماد عاك ، ثم لابد فى إفادة لا تأكيد معنى الفعل وتحقيقه ،) .

قال الشهاب :ـ ولم أرهم حاموا حوله ، وما أشار اليه حقيق بالبيان ، فإنّ لا النافية ، كيف تؤكد ثبوت الفعل مع إيهام نفيه ، والذى ظهر لى : أنّها لاتؤكده مطلقا ، بل إذا صحب نفيًا مقدمًا أو مؤخرًا صريحًا أو غيرَ صريح كما فى " غَيْرِ المَغْضُوب عليهم ولا الضَّالِّين " وكما هنا ـ فإنّها تؤكد تعلق المنع به ، والمنع مجاز عن الإلْجاء والاضطرار ، ويُحتمل التضمين ، وقد يقال : فى الحماية ،

---

(١) معانى القرآن ١ : ٨ ، (٢) الأعراف ١٢ ، (٣) هامش العناية ٤ : ١٥٣ وكلام الشهاب فى لا الزائدة هنا فى العناية ٤ : ١٥٣ ، (٤) الحديد ٢٩ ،

(٥) ٤ : ٤١٠ باب الألف اللينة ،

(٦) أنظر معانى القرآن ١ : ٨ ت النجار وهو رأى الفراء أيضا ،

فقوله تعـالى معنـاه : ماحملك على عدم السجـود) أ ٠ هـ ٠

وأرى : ـ أنّ الشهـاب مال الى رأى (آثـره وهو التضمين) حتى لايلجأ الى القول بزيـادة لا ٠ كما اتفق العلماء على تنزيـه القرآن عن الزيادة ، فيقول الفـراء (١) :

ويجوز أنْ تجعل " لا " صلة إذا اتصلت بجَحْـد قبلها مثل قوله :ـ

ماكـانَ يُرضِى رسـولَ اللـهِ دِينَهـم ٭٭ والطيبـا ن أبـو بكر ولا عمـر (٢)

فجعل لا صلـة لمكان الجحـد فى أول الكلام ، كما تجد غيره قد قال بهذا القول ٠

وبالرغم من أنّ الشهـاب قد عـالج موضوع الزيـادة فى القرآن بقوله (٣) : ـ

فإنْ قلت : (مِنْ ٠ هذه زائـدة ، فكيف يتـأتى دلالتها على الاستغراق ، والزائد لا معنى لـه ، وأيضا الزائد إذا لم يذكر لايقدر ، فكيف قالوا :بالبنـاء والاستغراق لتضمنه معنـاها) ٠

قلت : الزائـد فى فصيح الكلام ليس زائدا من كل الوجوه ، ولذا يسمى صلة ، تأدبًا وتحاشيًا عن إيهام اللغويـة (٤) ، والفرق بين التضمين والتقدير ظاهر فيفيد التـأكيد لمـا يدل عليـه الكـلام ، والنكـرة فى سيـاق النفى ظاهرة فى العموم ، فـإذا أكـدت تقـوّى ذلك ، فصـار رفعًـا فى العموم) ٠

فضمّن الفعـل معنى فعـل آخر ولم يَمِلْ الى زيـادة لا ، ولـه بحوث جيدة فى التضمين وعلى كل حـال فهو رأى يتفق مع المعنى ، وينزه القـرآن عَنْ الزيادة ، ولكن الذى يعكر عليـه أنّ التضمين ، عنـد غـالبية العلمـاء سماعى (٥) ، وقد لايتحقق فى كل زيادة ٠

---

(١) أنظر معانى القرآن ١ : ٨ ت الشيخ النجار ٠ (٢) البيت من البسيط لجرير فى هجاء الأخطل ، وهو موجود فى ديوانه ٢٦٣ ط الصاوى والشاهد فيه : أنّ " لا " هنا صلة ممـا يدل على وقوعها زائـدة مخالفـا للشهاب ٠ (٣) العنـاية ١ : ٢٠٠ ٠

(٤) المغنى بحاشية الأمير ١ : ١٧٩ ٠ (٥) وعنزه أيضا .

٥ ـ لـــو :

يحقق الشهـاب موضع " لـو " فى الأسلوب العربى واستعمالاتها المختلفـة ، موضحـا أقـوال العلمـاء فيهـا ، ومبينـا وجـه الصواب فى ذلك بصـورة عميقـة وذلك من خـلال دراستـه للنصـوص الواردة[1] فيقـول : ـ

(وتحقيق هـذا أنَّ " لـو " لها استعمـالات : ـ

١ ـ استعمـال أهل اللغـة ، وهو انتفـاء الثـانى لانتفـاء الأول نحوُ : لو كـان لى مـالٌ أحسنتُ إليـه .

٢ ـ استعمال أهل الاستدلال : وهو دلالة انتفـاء الثانى على انتفاء الأول نحـو : (لَـوْ كانَ فيهما آلِهـةٌ إِلَّا اللـهُ لَفَسَدَتـا)[2] .

٣ ـ أو دلالـة تحقق الأول على تحقق الثـانى ، نحو : لو كان العالَمُ حادثًا لكـان الصـانعُ مُخْتـاراً . ـ فهذه ثلاثـة معان مشهـورة .

٤ ـ ورابع لم يشتهر ، ولكنـه ورد فى فصيح الكلام : وهو ثبوت الجزاء على كل حال نحو: " نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لو لم يَخَفِ اللَّـهَ لم يَعْصِـه "[3] ـ ثم قال : ـ

هذا كلام سطحى لاحاصل لـه ، فتنبـه .

ولكنـه يجمع الأقوال فيها لينطلق منهـا لمنـاقشة الأساليب .

ففى قولـه تعـالى : (ولو شاءَ اللَّهُ لذهبَ بسَمْعِهم وأبصارِهم)[4] وَيُقَدِّرُ البيضاوى : مفعول المشيئـة بعد لـو الشرطيـة من جنس الجواب ـ فيعلق الشهاب على ذلك فيقول[5] : ـ

(واعلم أَنَّ مـا ذكر هنـا وفى كتب المعانى من تقدير المفعول من جنس الجواب ، إذا

---

(١) عنـاية القاضى ٧: ٣٢٦ ، طبع بـــولاق .   (٢) الأنبيـاء ٢٢ .

(٣) هذا كلام عمر أنظر المغنى ١ : ١٩٠ والكافية ٢: ٣٩٠ والهمع ٢: ٦٥ والنهاية لابن الأثير ٢: ١٧٨ .   (٤) البقـرة ٢٠ .

(٥) العنـاية ٧: ٣٢٦ .

لم يكن مستغربا بشروطه أمر أغلبي استحساني ، فلو جاء على خلافه مع القرينة المصححة له لم يكن خطأ ، وقول المصنف : وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه ، تبع فيه ابن الحاجب ، ومن حذا حذوه كنجم الأئمة الرضى[1] .

وتحقيقه : ـ أنّ الجملة الأولى هنا : لاتخلو من احتمال أنْ تكون سببا وعلة فالثانية مسبب ومعلول أو لازمًا وملزومًا وبالعكس ، إلاّ أنّ الذى ذكره أهل العربية أنّها لامتناع الثانى لامتناع الأول ، فهى لنفيهما مع تعليل الثانى بالأول ، وقيل عليه : هذا مآل معناها ، لأنّها وضعت لتعليق وجود مقدر بوجود مقدر للأول فى الماضى ، فيفيد انتفاء هما مع سببية انتفاء الأول بانتفاء الثانى فى الواقع من غير استدلال ـ وقال ابن هشام : (إنّها تدل على عقد السببية والمسببية فى الماضى ، وامتناع السبب فهى لامتناع الجواب لامتناع الشرط على الأصح لاالعكس[2] ولا أنّها لاتدل على امتناع أصلا كما ذهب اليه الشّلوبين ، وليست لامتناع الشرط خاصة من غير دلالة على ثبوت الجواب أو انتفائه ، ثم إنّه تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب كالسببية ، وتارة لايعقل ذلك ، والأول : إمّا مع انحصار مسببية الثانى فى سببية الأول عقلا وشرعا نحو : (ولو شِئْنَا لرفَعْنَاهُ بها)[3] ، ومثل : لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجودا ـ فيلزم من امتناع الأول فيه امتناع الثانى ، فإنْ لم ينحصر فيه : نحو : لو كانتْ الشمسُ طالعةً كان الضوءُ موجودًا ، ولو نام انتقضَ وُضوءُه ، لم يلزم من امتناعه امتناعه ، وتارة يُجَوِّزُ العقل فيه الانحصار وعدمه نحو : لو زارنى أكرمْتُه ، فلا يدل عقلاً على انتفاء الثانى ، وإنْ دَلَّ عليه

---

(١) الكافية ٢: ٣٩٠ . (٢) المغنى ١: ١٩٣ .

(٣) الأعراف ١٧٦ .

فى استعمال العرف ، وذهب ابن الحاجب ومن تبعه (١) : الى أنها تدل على امتناع الشرط لامتناع الجواب ، وخطأ الجمهور وقال : إنّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب ، لجواز أنْ يكون لأشياء أخر ، كما يشهد له قوله تعالى :- (لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللّهُ لفسدتا) (٢) فإنّها لنفى تعدد الآلهة ، لامتناع الفساد ، لا لامتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنّه خلاف مايفهم منه ومن نظائره ، إذْ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد بمعنى اختلال نظام العالم لجواز وقوعه من إلهٍ واحدٍ لمقتضٍ له - ثم قال بعد ذلك :-

وقال بعض المحققين : (ولا شك أنّ العلم بانتفاء الملزوم ، لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل العكس فإذا تصفّحنا وجدنا استعمالها على حد قاعدة اللغة أكثر ، لكنها قد تستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى : (لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللّهُ لفسدتا) ، فاعتراض ابن الحاجب غلطٌ صريحٌ .

وبعد إيراده الأقوال فى ذلك يقول :- (وقد بقيت فى النفس منه أمورٌ ، لأنّ مآل ما ارتضوه (٣) أنّ لها ثلاثةَ معانٍ فى اللغة ، واستعمال العرب :-

أحدها : مذهب الجمهور . والثانى (٤) : مسلك ابن الحاجب .

والثالث : ماذكر فى الأثر وحينئذ : أنّه كيف يعد ماقاله غلط ، وهو اختيار لأحد المعانى الثابتة ، فإنْ كان لإنْكار ماعداه ، فهو مشترك بينه وبين الجمهور ، إلّا أنّه أكثر استعمالا أو يحتمل أنّ ظاهر الآية هنا : الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثانى . يعنى أنّ استعمال " لَوْ " قد يكون للاستدلال وهو الظاهر إلّا أنّ حق العبارة الدلالة على انتفاء الأول بانتفاء الثانى ، لأنّه يقال : دلّ عليه

---

(١) الكافية ٢ : ٣٩٠ والهمع ٢ : ٦٥ . (٢) الأنبياء ٢٢ .

(٣) العناية ٧ : ٣٢٦ . (٤) أنظر المغنى ١ : ١٩٠ والكافية ٢ : ٣٩٠ والهمع ٢ : ٦٤ ، ٦٥ ومابعدها ط بيروت .

بكذا دون كذا ، وهو غريب منه لبعد ما ادّعاه ، واللام تعليلية ، لا صلة الانتفاء وقيل : لو بمعنى أنّ مجردة عن الدلالة على الانتفاء ، وقد يقال : إنّها باقية على أصلها . ويرى الشهاب : أنّ لو هنا استدلالية ، تفيد أنّ العلم بانتفاء المشروط التالى ، لوجود السبب الموقوف على الشرط ، يوجب العلم بانتفائه فلا تناقض . ـ فتدبر .

وأرى : أنّ الشهاب لا جديد له فى كل ماسبق ، وإنّما لخّص ماقاله ابن هشام فى المغنى بأسلوبه ، وأظهره بأسلوب جديد ، ناقش فيه العلماء ولكنه بين المشهور وغير المشهور من هذه المعانى الخاصة بلَوْ .

٦ ـ اللّام :

يناقش الشهاب أمر " اللّام " فى قوله تعالى : (وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالَمين)(١) فاللام لام تعليل ، وهذا معنى قول أبى حيان مفعول أمرنا الثانى محذوف تقديره : أمرنا بالإخلاص لكى ننقادَ ، ونستسلم لرب العالمين ، وليس هذا ماوقع فى الكشاف حتى يقال : إنّه مبنى على الاعتزال من تساوى الأمر والإرادة ، وأنّ المصنف ـ رحمه الله ـ تابعه غفلة منه كما توهم ، وهذا غفلة عن مراده ، والذى فى الكشاف(٢) : هى تعليل للأمر ، بمعنى أمرنا ، وقيل : لنا أسلموا لأجل أنْ نسلم(٣) .

ثم يعلق على ماسبق بقوله : أقول : ـ

(والتحقيق أنّ حقه أنْ يعدى بالباء ، فلما عدل عن ذلك حمل على أنّه لام التعليل وتقديره : وأمرنا بأنْ نسلم للإسلام لا لغرض آخر ، فأفاد مبالغة فى الطلب من

---

(١) الأنعام ٧١ . (٢) ٢ : ٢٢ والنقل سليم .

(٣) هذا نفس رأى أبى حيان السابق ، أنظر البحر المحيط ٤ : ٢٢٩ .

وجهين ، وهو محل تأمل .

ثم ينتقل الشهاب لمناقشة البيضاوى فى معنى اللام فى قوله تعالى[1] : ـ

(ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة[2]) . قال : " عطف على غرورا ، إن جعل علة أو متعلق بمحذوف أى ليكون ذلك ، جعلنا لكل نبى عدوا ، والمعتزلة لما اضطروا فيه قالوا : اللام لام العاقبة أو لام القسم ، كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون أو لام الأمر) .

وهنا يناقش الشهاب هذه المعانى فيقول : ـ

(من جعل اللام للتعليل أو العاقبة بنى ذلك على الاختلاف فى كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض ـ ورد هذا : بأنه لا يخفى أن اللامات الداخلة ثمرات أفعاله سبحانه ـ عند من لم يجعل أفعاله تعالى معللة بالأغراض . استعارة تهمية ، تشبيهها للغاية بالعلة الغائية ، وليس شئ منها للعاقبة ، فجعل الاختلاف فى كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض أم لا . مدارا للاختلاف فى كون اللام فى " لتصغى " للتعليل أو العاقبة . خطأ ، يعنى ليس مداره ذلك بل إن الشروع هل تنسب اليه ، فيعلل بها أفعاله أم لا ؟ . وقوله : إنه استعارة ليس بشئ أيضا ، لأنه يسمى لغة : علة وغرضا ، وتفسير الغرض بما ذكر ، إنما هو اصطلاح للمتكلمين ، وأهل المعقول . وعلى القول بأنه عطف على : غرورا ، وهو مفعول له ، ذكرت اللام ، لأنه غير مصدر صريح ، فلا ينصب على المفعولية لعدم استكمال الشروط ، وهو حينئذ متعلق " بيوحى " أو " لام القسم " كسرت .

قال الرضى[3] : (ولا يجوز عند البصريين فى جواب القسم الاكتفاء بلام الجواب عن

---

(١) المناقشة للشهاب والبيضاوى فى العناية ٤ : ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) الأنعام ١١٣ .

(٣) الكافية ٢ : ٤٠٤ .

نون التوكيد إلاّ فى الضرورة ، والكوفيون (١) : أجازوه فى السّعَة ، وبعض العرب يكسر لام جواب القسم الداخلة على الفعل المضارع كقوله : ـ

إذا قال قَدْنِى قال باللَّهِ حِلْفَةً ... لِتُغْنِىَ عنى ذا إنائك أجمعا (٢)

وبعضهم يجعل هذه اللام لام كى والجار والمجرور جواب قسم .

واعترض عليه ابن هشام (٣) : بأنّه مفرد لايصلح أنْ يكون جوابا للقسم . ويرده : أنّه يقدر متعلقه فعلاً ، أمّا لام الأمر فضعفه أظهر من ضَعْفِ القسمية) .

فالتعليل عنده بالنسبة الى البشر لا بالنسبة الى أفعاله تعالى ، ويدل على فساد هذا الرأى ، أنّ النون قد حذفت ، ولام الجواب باقية على فتحها . كقوله : ـ

لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليْ بيوتُكم ... لَيعلمُ ربى أنّ بَيْتِى واسِعُ (٤)

٧ ـ قَدْ :

يرى الشهاب أنّ قدْ فى قوله تعالى : (قَدْ أفلحَ المؤمنون (٥)) تفيد ثبات المتوقع فى الماضى ، وإذا دخلت على المضارع دلّت على ثبات أمر متوقع فى المستقبل .

---

(١) الهمع ٢ : ٤١ قال (وأجازه الأخفش ووافقه الفارسى فى العَسْكَرِيَّاتِ ، ورجع فى البَصْرِيَّات والتّذْكرة) والمغنى ٢ : ٥٦ وفيه رأى الكوفيين السابق على لسان الأخفش .

(٢) البيت من الطويل لحُرَيْثِ بن عَتَّابٍ وهو فى ابن يعيش ٣ : ٨ والمقرب ٨٧ والخزانة ٤ : ٥٨٠ والمغنى ٢ : ٥٦ ، ٤٠٩ والعينى ١ : ٣٥٤ ، ٣ : ٣٦٠ والهمع ٢ : ٤١ والدرر ٢ : ٤٤ ومـ ثعلب ٦٠٦ ومعجم الشواهد ١ : ٢٠٩ اللغة : قَدْنِى : اسم فعل بمعنى يكفى والشاهد فيه : أنّ بعض العرب يكسر لام الجواب الداخلة على المضارع وفيه شواهد أخرى للنحاة أنظر المغنى ٢ : ٤٠٩ . (٣) المغنى ٢ : ٥٦ .

(٤) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وهو فى معجم الشواهد ١ : ٢٢٣ والتصريح ٢ : ٢٥٤ والأشمونى ٣ : ١٥ ، ٤ : ٣٠ والشاهد فيه : لَيعلم . حذف نون التوكيد وأبقى اللام مفتوحة مما يدل على فساد الرأى السابق المجيز كسر اللام . (٥) المؤمنون . الأولى .

وليس المراد بالثبات الدوام والاستمرار بل الثبوت . ورده ابن هشام (1) (لأنّ المراد أنّها تدل على أنّ الماضى كان قبل الاخبار متوقعا ، لا أنه الآن متوقع ، ولذلك يقول فى المغنى : الصحيح أنّها لاتفيد التوقع أصلا ، أمّا فى المضارع فلأنّ قولك : يقدم الغائب . يفيد التوقع بدون قد ، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقع له ، وأمّا فى الماضى فلأنّه لو صحّ دلالتها على التوقع لدخولها على متوقع لصح أن يقال : فى لارجلَ فى الدارِ . أنّ " لا " للاستفهام ، لأنّها تدخل فى جواب من قال : مَنْ رجلٌ فيها ؟ فما بعدها مستفهم عنه .

ولذا قال ابن مالك (2) أنّها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل : إنّها تفيده .

ويرد الشهاب (3) على ابن هشام قائلا : ـ

أمّا الملازمة فغير صحيحة كما فى شرحه ، إذ الفرق بين مانحن فيه ، وبين ما أورده ظاهر ، وما أنكره قد صرح به الثقات من أهل النحو واللغة ، ولو لم يكونوا فهموه من كلام العرب لم يذكروه ، والعجب منه أنّه سلمه فى " لما " النافية مع أنّ ما ذكره جار فيها بالطريق الأولى .

ومحصله : أنّها تكون حرف جواب للمخاطب عما هو متوقع ، منتظر له فى نفسه كبقية أحرف الجواب ، وهو مراد ابن مالك من عبارته المذكورة أيضا : إذ لو لم يرده يكون لامعنى لها فيها ، ولم يقل أحد أنّها من الزوائد ، فما ذكره مكابرة ومنع للنقل ومثله لا يسمع ومن أجل دلالتها على ثبات أمر ماض متوقع قربت الماضى من الحال ، أى دلت على أنّ زمانه ليس ببعيد العهد ، بل هو قريب من هذا الزمان الذى نحن فيه ، لأنّ العلم بتوقعه ، إنّما يكون فيما قرب العهد به .

---

(1) المغنى 1 : 137 .   (2) التسهيل 242 والنقل سليم .

(3) العناية 6 : 318 ، 319 .

٨ ـ " إنْ " :

يرى البيضاوى[1] أنّه لم يثبت عمل ليس ، وكل دعوى فى ذلك مردودة ، فيرد الشهاب عليه بأنّ عملها ثابت شعرًا ونثرًا ، ودعوى عدم السماع غير صحيحة ، يقول الشاعر :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحَدٍ ... إلاّ على أضعفِ المجانين[2]

ويقراءة سعيد بن جُبَيْر[3] (إنْ الذينَ تدعونَ من دونِ اللهِ عبادًا أمثالكم)[4] بنصب عبادًا ، وابن جنى خَرَّجَها على أنّها نافية ، عملت عمل ما الحجازية[5] ، وهو مذهب الكسائى وبعض الكوفيين[6] ، واعترض بعضهم على القراءة : أنّها تقتضى نفى كونهم عبادًا أمثالهم ، والمشهورة تثبته ، فتتناقض القراءتان .

وأجاب الشهاب على ذلك قائلا[7] :

لا تناقض ، لأنّ المشهورة تثبت المثلية من بعض الوجوه ، وهذه تنفيها من كل الوجوه أو من وجه آخر ، وقيل : إنّها مخففة من الثقيلة ، وأنّها على لغة من نصب بها الجزئين ولكنه يُرَدّ على ذلك : بأنّ إعمال المخففة ونصب جزئيها ، كلاهما قليل ضعيف .

---

(١) هامش العناية ٤ : ٢٤٦ . (٢) البيت من المنسرح مجهول قائله . فى المقرب ١٩ والخزانة ٢ : ١٤٣ والعينى ٢ : ١١٣ والتصريح ١ : ٢٠١ والهمع ١ : ١٢٥ ، والدرر ١ : ٩٦ وشاهده : عمل إنْ عمل ليس واسمها هو وخبرها مستوليا .

(٣) الأمالى للعكبرى ١ : ١٦٧ لم ينسبها الى أحد والجمهور بالتشديد .

(٤) الأعراف ١٩٤ . (٥) أنظر الهمع ١ : ٢٢٤ .

(٦) الهمع ١ : ١٢٤ وفيه (لمشاركتها لمّا فى النفى وكونها لنفى الحال وللسماع ، ونسبه لأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن مالك وأبى حيان .

(٧) العناية ٤ : ٢٤٦ .

وأرى : أنَّ الشهاب على حق فيما ذهب اليه من رأى فى عَمَلِ إنْ عَمَلَ ليس ، لأنَّه قد استدل بالوارد عن العرب وهذا ماعليه الجمهور ، فلم يأت بجديد ـ أمَّا رأيه فى معنى " قَدْ " ، فإنْ كان حديثه عنهما فى الآية . فهذا شئ جيد ، لأنَّ الإخبار من الله متوقع ، وقد تفيد ثبات المتوقع ، ويظهر أنَّ كلام ابن هشام فى معناها العام ، وليس خاصًا فيما أسند الى الله تعالى لأنَّ ذلك أمر ظاهر ، فكلام ابن هشام فى " قَدْ " إذا دخلت على فعل غير مسند الى الله ، وإلاَّ أفاد ثبات المتوقع ، وإنْ كان كلامه مسلطًا على الآية ، فهذا غير صحيح ، والشهابُ على حَقٍّ .

٩ ـ الكاف :

==========

يلمس الشهاب من الأسلوب معنى الكاف وأثرها فى اللفظ ، فقد تخرج عن أثرها المعروف " وهو أنْ تكون حرف جر " ، وقد قال[1] : فى قوله تعالى : (كَذَلَكَ قال رَبُّك هو على هَيِّنٌ[2]) فيذكر رأى البيضاوى القائل[3] : أنَّ الكاف منصوبة ، يقال ربك، ثم يقول ولا مانع من ذلك أنْ يكون منصوبا فى موقع مصدر له صفته أى قولاً مثلَ ذلك .

وقد حقق الكشاف[4] : أنَّ الكاف فى مثله مقحمة للتأكيد ، ثم يذكر الخفاجى : أنَّ ذلك من دقائق الكشاف ، ولاتوجد فى غيره والتشبيه يقع فيه مقدما ، وأنَّه المطرد فى التنزيل ثم قال : " والحاصل أنَّها متعلقة بما بعدها كضمير الشأن ، وتستعمل للأمر الغريب العجيب لتثبيته ، والظاهر أنَّه كناية ، لأنَّ ماله مثل يكون ثابتا محققا لكنه قطع النظر فيها عن التشبيه ، فإنْ نظر الى أصله كان فيه تشبيه .

---

(١) العناية ٦ : ١٤٧ .   (٢) مريم ٢١ .   (٣) هامش العناية السابق .

(٤) الكشاف ١ : ٢٣ .

ولـذا قيـل : إنَّه من تشبيـه الشيء بنفسـه . فتـدبر .

ويرى : أَنَّ الكاف فى قولـه تعـالى : (ليس كمثلِـه شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ)[1] .
زائـدة ، وأَنَّهـا ليست زائدة محضـة ، بل لذكرِ فائدة أصلا ، كما قيل : إنَّ مِثْلاً
زائـدة .

١٠ ـ كُلَّمـا :
=========

يورد الشهاب ماقـاله النحاة فى هذه الأداة أَنَّها منصوبة على الظرفية بالاتفـاق ،
وناصبها : قالوا : الذى هو جواب معنى ، وجاء بها الظرفيـة من جهة ما ، وأَنَّها إمّـا
مصدريـة أو اسم نكرة ، بمعنى " وَقْت " وكونها شرطيـة ، ليس بالوضع وإنّما طرأ عليها
فى الاستعمـال لأَنَّ المصدريـة التوقيتيـة شرط من حيث المعنى ، فلذا احتاجـت
لجملتين مرتبـة إحداهما على الأخرى ، ولا يجوز أَنْ تكون " مـا " شرطية كما فصَّلَه فى
المغنى[2] ، وهى تفيـد التكـرار ، ولما كان معنى الشرطيـة طارئًا عليها ، لم يختلفوا
فى عـاملها ، كما اختلفوا فى عـامل الأسمـاء الشرطيـة ، هـل هو الجزاء أو الشرط ؟
ورجَّح الرضـى أنَّه الشرط[3] ، ولـم يرجحه هنـا كما توهمه بعضهم ، وقال :

فإنْ قيل : يجب الفرق بين كلما وأدوات الشرط فى الحكم ، لأَنَّ العامل فى كلما الجزاء ،
والعـامل فى غيرهمـا الشرط .

قلت : قد فرق الرضى بينهما بأَنَّ كلما مضافة للجملة التى تليها ، والمضاف اليه لا يعمـل
فى المضاف بخلاف كلمـات الشرط . ومما فصَّلْنـاه لك عرفت أَنَّ ماقيل من أَنَّ كلمـا
مركب من " كُلّ " ومـا الشرطية " فلـذا صـار أداة تكرار ـ ليس بمرضى عندى[4] .

---

(١) الشورى ١١ . (٢) ١ : ١٥٧ .

(٣) الكـافية ٢ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ . (٤) أنظر عناية القاضى ٢ : ٦٨ .

وأرى : ـ أنّ الشهاب برأيه الذى يراه (أنّ كلما أداة بسيطة وليست مركبة) وأنّه أكثر الكلام فى هذا الموضوع ، ولن يترتب على ذلك أية فائدة للأسلوب والنقاش فى بساطتها أو تركيبها غير مُجدٍ للنحو .

١١ ـ الباءُ . مِنْ :

يدقق الشهاب فى مكان الأداة ، وتأثيرها فى المعنى فيورد لذلك أمثلة كثيرة توضح أثرها فى الأسلوب فيقول (١) : ـ

(فلانٌ من العلماء ، أبلغ من فلانٍ عالِم : لأنّ " من " أفادت جعله عريقًا فيهم منسوبًا اليهم ، ومثله يستلزم الكثرة وماذلك إلّا من أثر الأداة فى التركيب .

ويتحدث أيضًا عن موضع الباء الداخلة فى المختص ودلالتها على المعنى نصًا فيقول : (وهذا ملخص ماقاله القوم فى شروح الكشاف (٢) ، وحواشى المطوّل (٣) (٤) : ـ أنّ تدخل الباء التى هى صلة الاختصاص على مالا يوجد الشئ فى غيره ، فتقول : المختص به الملك ـ كما يقال : اختص السوادُ بزيدٍ ، وكثيرا ماتدخل على مالا يوجد فى الغير ، وهو فصيح أيضًا ، والمعنى على التقديرين واحد ، أى هذا الملك لايكون لغيره ، وفى شرح المفتاح للسيد (٥) : ـ

إدخال الباء فى المقصور عليه وهو الاستعمال العرفى العام ، وإدخالها فى المقصور هو الاستعمال الشائع العربى ، فيقالُ : اختصّ الجودُ بزيدٍ أى صار مقصورًا عليه إلّا أنّ الأكثر فى الاستعمال إدخالها على المقصور ، بناء على تضمن ذلك معنى التمييز والإفراد . هذا زُبَدةُ مامَخَضَتْه الأفكارُ .

---

(١) العناية ٧ : ٢٨٦ . (٢) نسيم الرياض ١ : ٨٦٧ .

(٣) أنظر جزء ١ : ٢٣ من الكشاف وشرحه عليه . (٤) أنظر حواشى المطول للعصام ١ : ٣٢٧ ط السلطانية ١٢٨٤ هـ . (٥) أنظر شرح المفتاح ١ : ١١ ، ١٢ ، طبع السعادة للشيخ التفتازانى ١٣٣٠ هـ .

ثم يعلق الشهاب على ماتقدم فيقول : ـ

(وأنا أقول : هذا كلام غير محرر ، لأن الظاهر أنه يسند حقيقة لكل منهما ، وقد يترجح أحدهما بحسب المقام ، فإن الفاعل الحقيقي : من قام به الفعل لا من أوجده ، فإذا أسند الى أحدهما حقيقة تعين دخول الباء على الآخر ، لأن قيام الاختصاص به إما بحسب الأمر والاستحقاق أو بقهر وتغلب ، فعلى الأول يسند حقيقة للمقصور ، لأنه اختص بنفسه ، وعلى الثاني يسند للمقصور عليه حقيقة ، لأنه بفعله ، مثاله : لو مات رجل عن ابن وخال يختص المال بالابن فتقول : اختص مال فلان بابنه دون خاله ، فلو كان له ابنان ، وحاز أحدهما المال كله ، فاللائق أن تقول : اختص المال بالابن ، فيتعين دخول الباء على المقصور عليه ، وفي الثاني بالعكس ، فالظاهر أن كلا منهما فصيح صحيح لغة حقيقة فيهما ، وليس المعنى فيهما واحدا كما تقرر ، فهو خبط .

ثم إن قوله تعالى : (يختص برحمته من يشاء (١)) يختص فيهما متعد ، وإسناده الى الله تعالى ، وإدخال الباء على الرحمة إشارة الى أنه بمحض كرمه ولطفه ، ولو أسنده لمن أو للرحمة ، أوهم خلافه ، فتأمله فإنه دقيق جدا) .

وأرى : ـ أن الشهاب بهذه النظرة الثاقبة لموضع الباء وأثرها في الأسلوب وإدخاله علم المعاني في دراسة علم النحو ، وجعله فرعا للنحو ، جدير أن نوسع نظرتنا للدراسات النحوية ، وأنها لاتقف عند حدود الصناعة اللفظية للأسلوب ، بل تتعداها الى المعنى ، وأثر الأداة في الأساليب العربية حيث المعنى وكيف رد كلام البلاغيين في موضع الباء ، لأنها في العرف تدخل على المقصور عليه ، والأكثر في الاستعمال أن تدخل على المقصور ، ويكرر في موضوعية : بأن كلامهم خبط ، وأن الفصيح

---

(١) البقـــرة (١٠٥) .

فى اللغة والاستعمال أنّ كلا منهما جائز ، ثم ساعده النص الكريم فى توضيح تلك الحقيقة ، وهذه نظرة جيدة للشهاب .

١٢ ـ " حتى ـ إلى " :

يوضح الشهاب سر التعبير بحتّى دون الى فى قوله تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم)(١) فيقول : ـ

(نظرا لأنّ حتى موضوعة لما هو غاية فى نفس الأمر ، وإلى : غاية لما هو غاية فى نفس الأمر أو بجعل الجاعل ، لذلك اختيرت هنا فهى أبلغ فى الدلالة على المراد ، وأخصر لعدم لزوم التصريح بأنّ معها ، ولا تنافى بقاء الخبرية بعد الخروج أيضا ، بخلاف إلى .)(٢) ـ ثم يرد على الزمخشرى الذى يقول : ـ

إنّ " حتى " مختصة بغاية الشئ فى نفسه ، ولذلك تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ولا تقول : حتى نصفها . بخلاف إلى . فإنّها عامة .

قال الشهاب(٣) : ـ

(إنّ هذا ماذهب اليه الزمخشرى تبعا لكثير من النحاة ، وليس مما تفرد به كما توهمه ابن مالك(٤) وأما ما أورد عليه من قول الشاعر : ـ

عينت ليلة فما زلت حتى ∴ نصفها راجيا فعدت يئوسا(٥)

---

(١) الحجرات ٥ . (٢) الكشاف ٤ : ٨ . (٣) العناية ٨ : ٧٥ .

(٤) التسهيل ١٤١ . (٥) البيت من الخفيف ولم يعرف قائله وهو فى شواهد المغنى للسيوطى ١٢٧ بدون نسبة وذكره ابن مالك ولم ينسبه الى أحد والشاهد فيه : أنّه لا يشترط فى مجرور حتى أن يكون آخر الجزء ولكن الشهاب أوله بما يتفق أنّ حتى غاية الشئ فى نفسه .

فعلى تسليم أنّه من كلام من يعتد به ، مع أنّه نادرٌ ، شاذ ، لا يرد مثله نقضًا ، مدفوع لأنّه معنى قوله : عينتْ ليلةً أى وقت للزيارة ، وزيارة الأحباب يتعارف أنْ تقع فى أول الليل ، فقوله : حتى نصفها ، غاية لوقت الزيارة المعهودة — وأمّا الجواب : باختصاصها لذلك إذا صرّح بذى الغاية ، وهذا ليس كذلك ، لأنّه لم يقل : مازلت فى تلك الليلة حتى نصفها ، .

وإنْ كان المعنى عليه فليس بشىء ، لأنّه إذا سلم أنّ ذا الغاية ، الليلة فهو مذكور بقوله : ليلةً : إذ لا فرق بين التعريف والتنكير ، فتدبر .

وقوله تعالى بعد ذلك : إليهم ، يعنى أنّه ليس زائدًا ، بل قيد لابد منه ، لأنّه لابد من علمهم بأنّ خروجه لأجلهم ، إذ لو خرج لغير ذلك لابد من البقاء على الانتظار ، كما كان خروجه لحاجة أخرى .

وهكذا كانت بحوثه كثيرة ومتنوعة فمنها بحث فى إذْ (١) ، وظرفيتها وردّه على ابن هشام ، وحروف الشرط (٢) والجملة الشرطية وسر عدم صلاحيتها للحالية ، لمنافاتها المعنى من الحالية الى التعليق مستقبلا .

وسر دخول ألْ على الأعلام الأعجمية (٣) وغير ذلك ، وهى منتشرة فى مؤلفاته الكثيرة .

---

(١) العناية ٢: ١١٩ . (٢) عناية القاضى ٦: ٣٨٣ .

(٣) شفاء الغليل ص١٣ .

ثانيا : " الأساليب "

يؤ من الشهاب فى دراسة الأساليب العربية ، وتطبيق قواعد النحو عليها ، بإزالة الجفوة بين القاعدة والنص ، وأنّ القاعدة تؤخر عنه ، فإنّ علمه بالنحو كان يسير موازيا لعلمه باللغة وفقهه لأسرارها ، ولذلك أضاف اليها الجديد وانطلق الى أساليب اللغة يدرسها دراسة جديدة ، فأحيا النص فى نفوس قرائه ، حتى تنمو فيهم ملكة النقد والتزوق ، مقتفيا طريق سيبويه والفَرّاء ، والمبرد وابن جنى وغيرهم ، فإنّ كتب هؤلاء تجارب حية رائدة ، لمعايشة النص والاستنباط منه ، وأخذ قواعد النحو والسير على نهجه ولقد صدق ابن الخَشّاب حين حكى عن شيخه أبى منصور الجواليقى قوله " قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية ، ولو طال فيها باعه ، مالم يتمكن من علم الرواية وماتشتمل عليه من ضروبها ، ولاسيّما رواية الأشعار العربية ، ومما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة ، ولهذا كان مُقدّما لأبى سعيد السيرافى على أبى على الفارسى ... ويقول : أبو سعيد أروَى من أبى على ، وأكثر تحققا بالرواية ، وأَشْرَى منه فيهما " .(١)

ولا نستطيع أنْ نحصر جُهْدَ هذا الرجل وإضافاته فى هذا الباب وإنّما سنضرب أمثلة تحدد المعالم العامة ، وتُعَرِّف القارىء بجهده فى سبيل اللغة وإليك الأمثلة :

١ ـ الحـال :

عالج الشهاب ـ رحمه الله ـ موضوع الحال من جميع نواحيه مفردًا أو جملة أو شبهها كما تكلم عن روابط الجملة إذا وقعت حالاً ، وحقق كل ذلك تحقيقا واسعًا ، مُطبقًا

---

(١) معجم الأدباء ٧ : ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، ط وزارة المعارف العمومية .

دراسته على القرآن الكريم والحديث الشريف ، والشعر ، ولكنه ركز على بعض موضوعات في هذا الباب ادّعى أنّه ابتكرها من بحثه للتراث العربي ، وأنّه لم يسبق اليه .

وسنعرض الموضوع بأمانة كما عرضه الشهاب ثم ننظر في حقيقة دعواه ، لنعرف مجهوده وابتكاره فيه ، وإليك البيان : ـ

١ ـ الحال بعد (مَابَالُ) :

لقد أعد لهذا الموضوع المجلس الثامن عشر من كتابه " طراز المجالس "(١) فقال :

البالُ : بمعنى القَلْب ، وله معانٍ أُخَر كالحال ، والشأن ، يقولون : مابالُه لا يفعل كذا ، وقد التزم بعده ذكر حال تفسره غالبا ، وقد يأتي بدونها كقوله تعالى : (فما بَالُ القرونِ الأُولى)(٢) . وقد تتبعت استعمال هذه الحال في كلام العرب ، ولم أرَ من سبقني له ، فرأيتهم يستعملونها على وجوه شَتَّى . وهي :

أ) ماضويةً مقرونةً بقَدْ كقول العامري : ـ

مابالُ قلبِك يامجنونُ قد هَلِعَا ⁂ من حُبِّ مَنْ لاترى في نَيْلِه طَمَعَا(٣)

ب) وماضوية بدون قَدْ كقوله أيضا : ـ

فما بَالُ قلبي هَدَّهُ الشَّوقُ والهَوَى ⁂ وهذا قَمِيصِي من جوى الحُزْنِ بالِيَا(٤)

جـ) ومضارعيَّة مثبتة كقول أبي العتاهية : ـ

مابالُ دينِك تَرْضَى أن تُدنِّسه ⁂ وثوبُ دُنياكَ مغسولٌ من الدَّنَسِ(٥)

---

(١) ص ١٨٩ ، ١٩٠ . (٢) طه ٥١ . (٣) البيت من بحر البسيط وهو في ديوان العامري ص ١٦ ط الحلبي ، وشاهده : وقوع جملة " قد هَلِعا " حال مقرونة بقد بعد مابال . (٤) البيت من الطويل وهو في الديوان السابق ص ١٩ وشاهده : وقوع جملة " هَدَّه الشوق " حال بعد مابال غير مقرونة بقد .

(٥) البيت من البسيط وهو في ديوان أبي العتاهية ٢٣٠ ط بيروت وشاهده : وقوع الجملة المضارعية المثبتة حالاً بعد مابالُ .

د) ومنفيّـة ، كما أنشده ابن الأعرابي : ـ

وقـائلةٍ مابالـه لايَزورُنـا ∴ وقـد كُنْتُ عـن تلـك الزيــارة فى شُغُل (١)

هـ) وتكون مفردة كقول العـامرى : ـ

فمـا بـالُ النجوم مُعلقـاتٍ ∴ بقلب الصَبِّ ليس لهـا بـراحُ (٢)

وقـال عمر رضى الله عنـه " مابالُ أحدِكم ثانِىَ وِسَادَه " .

و) وتكون اسميـة غير مقترنة بواو كقوله : ـ

مـابالُ عينِـك منهـا المـاءُ ينسكِبُ (٣)

ز) وبالواو : كقول الزمخشرى فى سورة آل عمران : ـ (٤)

" مـا بـاله وهـو آمِـنٌ "

قـال التفتازانى فى شرحـه (٥) : قوله وهو آمن . حال عـامله : ما فى بـال من معنى الفعل ، ولم نجد فى الاستعمال هذه الحال بالواو قـال : مابالُ عينِك منها الماءُ ينسكِبُ أ . هـ .

أقـول : (قد اقترنت بالواو فى غير الاسمية كثيـرا كبيت الكتاب : ـ

مـابالُ جهلِـك بعـد الحلم والدِين ∴ وقـد عَـلاكَ مشيبٌ حيـنَ لا حيـنِ (٦)

ومثلـه : لايثبت بالرأى من غير داعٍ لـه ، والاسميـة أولى بذلك من غيرها عند الزمخشرى

---

(١) هذا البيت من الطويل وهو فى الخزانة ٣ : ٢٠٥ ت هارون وشاهده : وقوع الجملة المنفية حالا بعد " مابالُ " .

(٢) هذا البيت من الوافر وهوفى ديوان العامرى ص ٨٢ وشاهده : وقوع الحال مفردة (معلقات بعد مابـالُ).

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لذى الرُمّة وهو أول ديوانه وفى الخزانة ٣ : ٢٠٤ وم القالى ٢ : ٢٤٧ وتكملته (كأنّه من كُلَى مَفْرِيّـةٍ سَرِبُ) .وشاهده : وقوع الجملة الاسمية حـالا غير مقترنة بالواو ، بعد " مابال " . (٤) الكشاف ١ : ١٨٤ . (٥) أنظر عنـاية القاضى ٣ : ٢٧٥ . (٦) البيت من البسيط لجرير وهو فى الكتاب ١ : ٢٣٧ والخزانة ج ١ : ٥٣٠ عرضا ، ٢ : ٩٤ والهمع ١ : ١٩٧ وابن الشجرى ١ : ٢٣٩ ، ٢ : ٢٣٠ وهـو فى ديوانه ٥٨٦ وشاهده : اقتران الجملة بالواو ، بعد " مابال " وهى غير اسمية .

وقد يقال: إنَّ الجملة الحالية ، التى قصد التقييد بها هنا مقدرة ، وهذه قائمة مقامها ودالة عليها ، ثم إنَّ فى كلامه شيئًا . فتدبر .

والجملة المضارعية لاتقترن بالواو فى الفصيح ، مع أنَّها صنعت كذلك أيضا كقول كِنانة بن عبد ياليل : ـ

فما بالُ من أسْعَى لأَجْبُرَ عظمَه ... حِفاظًا وَيَنْوى من سفاهَتِه كَسْرِى (١)

فهو إمَّا مُؤَوَّل ، أو مختص بهذا المحل . فاحفَظْه .

وقد ناقش هذا الموضوع أيضا فى كتابه " عناية القاضى " (٢) بقوله : ـ

إنَّ الحال) الواقعة بعد مالنا ، ومابالُنا لا يصح اقترانها بالواو ، لأَنَّها لازمة ، والإنكار مُنْصَبٌّ عليها ، وبها تمام الفائدة كما ذكره النحاة ، وعليه قولُ ذى الرُّمَّة ، وقد ذكر البيضاوى مثل هذا فى سورة آل عمران ، حيث اعترض على قول الكشاف (ما بالُه وهو آمن) (٣) وهذا من فوائده التى تَفَرَّد بها ، لكنها كلمة حق ، أريد بها باطل ، لأنَّه سلم فى الحال الأولى المتوقف عليها تمام الكلام ، وأمَّا إذا جاء بعدها حال أخرى فَضْلَة ، فالسماع فيها خلاف ماذكره ، والدراية تقتضيه كقول جرير وابن الأعرابى

وفى موضع آخر ناقش (٤) (تركيب : مابالُهم فَعَلُوا كذا) ببيان معنى الحال كما سبق .

---

(١) هذا البيت لابن الذِّئْبة الثقفى أو عامر الجَرْمِى وهو من الطويل . وهو فى طراز المجالس ١٥٧ وم ثعلب ٢: ١٤٤ والمؤتلف ص ١٢٠ وش المغنى للسيوطى ٢٦٤ والمزهر ١٥٢١ وحماسة البحترى ص ١٠٤ والشعر والشعراء ٧٢ والكامل ١٥٠ والشاهد فيه : أنَّ الجملة الحالية بعد ما بالُ " قد تقترن بالواو ، وإنْ قال بعضهم : إنَّها لم تسمع إلَّا بدونها كبيت ذى الرمة . (٢) العناية ١: ٢٤٢ .

(٣) الكشاف ١: ١٨٤ . (٤) العناية ١: ٢٤٢ .

ويرى : أنّ ما : استفهامية ، خبرٌ أو مبتدأ ، وبالهم خبر أو مبتدأ أى ما الحال والشأن الذى خصّصهم . فجملة فعلوا . مفسرة أو عطف بيان ، أو بدل من البال أو حال ـ والمقصود من السؤال : هو السبب فقط ، أى ما سبب اختصاصهم واستحقاقهم ، وأنّ ذلك أوصل الى معرفة السبب ، فلا حاجة أصلاً الى تأكيد الجملة ، أو يقال : قصد به مجموع الأمرين : الحكم وموجبه . أى هل هم أحقاء بذلك ؟ . وما السبب فيه حتى يكونوا كذلك ؟ . وبعضهم خص العبارة بالسؤال عن السبب فقط .

وأرى : ـ أنّ الشهاب بهذا التصوير الشامل لكل أحكام الحال بعد (ما بالُ) شئ جديد يسجل له ويحمد عليه . نعم سبقه غيره فى الحديث عن الحال بعد (ما بالُ) ولكن بصورة جزئية ، بحيث لم يذكر كل الأنواع التى وردت فى كلام الشهاب ، فمثلا الرضى ـ رحمه الله ـ يتكلم عن الحال بعد (ما بالُ) فيقول: (١)

وأمّا قول : بعض أصحاب أمير المؤمنين ـ رضى الله عنه ـ فى صِفّين : ـ

فما بالُنا أمْسِ أُسْدَ العَرين ... وما بالُنا اليوم شاءَ النُّجُف (٢)

فعلى حذف مضاف أى مثل : أسد العرين ، ومثل : شاء النُّجُف ، ولم يتعرض للحديث عن الحال بعدها ، ولقد نقل البغدادى تلميذ الشهاب ، هذا الموضوع

---

(١) الكافية ١ : ٢٠٤ . (٢) هذا البيت من المتقارب لأحد أصحاب على: اللغة : العَرين : مأوى الأسد ـ النُّجُف : مكان لايعلوه الماء مستطيل ـ الشاء : جمع شاه ويطلق على الغنم ـ وشاهده : أسد العرين . شاء النجف . حالان إمّا على تقدير مثل أو على تأويلهما بوصف أى شجعانًا ضعافًا وقد شرح البغدادى هذا الشاهد تفصيلا فى الخزانة ٢ : ٣٣٩ .

بحذافيره ، على أنّه من فكره المبتكر ، وذكره فى الخزانة (١) ، ولم ينسبه الى الشهاب ، والواقع أنّه ليس للبغدادى منه شئ ، وإنّما نتاج أستاذه الخفاجى ، وكان من الواجب عليه للأمانة العلمية أنْ يصرح بذلك ، وبخاصة أنّ الرجل تكلم عن هذا الموضوع فى أكثر مؤلفاته .

٢ ـ روابط الجملة الحالية :

ذكر الشهاب تحقيقًا فى الجملة الحالية فى قوله تعالى : (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (٢) . وهل تحتاج الى رابط ، وهل يكفى فيها الضمير أم لابد من الواو معه ، فوضّح كل ذلك بصورة واسعة ، ودخل فى الموضوع بعرض سؤال بقوله (٣) : ـ كيف يُقيَّد الأمر بالتعادى ، وهو منهى عنه فى الآية ، فإنَّك لو قلت : لأحدٍ: قُمْ ضاحِكًا ، وأنت تنهاه عن الضحك ، لم يصح ؟ . ويجيب قائلا : ـ

قلت :

الأمر كذلك إذا كان تكليفا ، أمّا إذا كان تكوينا كما فى قوله : (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (٤) وأمّا قول أبى حيان (٥) (إذا كان الفعل مأمورا به من يسند اليه فى حال من أحواله ، لم تكن تلك الحال مأمورا بها ، لأنَّ النسبة الحالية نسبة تقييدية لاإسنادية ، فلو كانت مأمورًا بها لم تكن تقييدية ، فليس بشئ : لأنَّ المنظور اليه فى الكلام القيد ، فاذا قيل : صلِّ قائمًا أو مستترا ، وهو مأمور به بلا شك وما خالف ذلك يحتاج الى تأويل .

ثم يتكلم فى موضع آخر عن إعراب الجملة السابقة بقوله (٦) : (قيل: الأظهر فيه أنّه استئناف لاسيّما إذا أريد معاداة بنى آدم بعضهم لبعض ، وهو الراجح عند الزمخشرى (٧) ، وجعل الجملة حالية احتمالا لا أنّها مختاره .

---

(١) ٢ : ٣٤١ ت محى الدين
(٢) البقرة ٣٦ . (٣) العناية ٢ : ١٣٨ . (٤) الأعراف ١٦٦ .
(٥) ١ : ١٦٣ . (٦) العناية ٤ : ١٤٩ ، ١٥٠ (٧) الكشاف ١ : ٦٣ .

ثم ختم الشهاب قضية الروابط بقوله : ـ

بقى هنا أمران يجب التنبه لهما ، أنّهم أطلقوا الحكم ، وقد قال ابن مالك (١) : إنْ كانت الجملة الاسمية مؤكدة لزم الضمير ، وترك الواو نحو : هُوَ الحقّ لا شُبْهَةَ فيه ، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه (٢)) ، وتبعه ابن هشام (٣) ، فلا يعدل عنه إلّا لنكتة .

والثانى أنّ ظاهر كلامهم هنا : أنّ الواو الحالية يصح أنْ تقع بعد العاطف نحو: سبِّحْ لله وأنت راكعٌ أو وأنت ساجدٌ بلْ يلزم لكنها تحذف للتخفيف ، ولئلا يجتمع عاطفان صورة ، وبه صرّح الفراء (٤) ، وقد منع ذلك أبو حيان (٥) ، ولم يَحْكِ فيه خلافا فقال : (نَصّ النحويون على أنّ الجملة الحالية إذا دخل عليها حرف عطف ، امتنع دخول واو الحال عليها للمشابهة اللفظية ـ وهو من الفوائد البديعة ـ فاحفظه .

وأرى :ـ أنّه لا جديد للشهاب هنا ، وإنّما هو موضوع اهتم به ، وجعله من الفوائد البديعة ، وعرضه جيدا .

٣ ـ الحال المقدرة والمقارنة :

يناقش الشهاب نوع الحال فى قوله تعالى : (وبشّرْناهُ بإسحاقَ نبيًا مِنَ الصّالحين (٦)) فيقول : ـ (جعل الزمخشرى (٧) الآية حالاً مقدرًا (٨) ، وردّهُ البيضاوى (٩) : لأنّ وجوده ليس بلازم وإنّما اللازم مقارنة معنى العامل لاتصافه بمعنى الحال موجودا كان أو لا ، فلا حاجة لما ذكره من التقدير ، وليس نظيرًا :(لا دخلوها خالدين (١٠)) .

---

(١) التسهيل ١١٢ والمفصل ٢: ٦٥ . (٢) البقرة ٢ . (٣) المغنى ٢: ٥١ .

(٤) معانى القرآن ١: ٣١ ، ٣٢ . (٥) البحر المحيط ١: ١٦٤ .

(٦) الصافات ١١٢ . (٧) العناية ٧: ٢٨٢ . (٨) الكشاف ٣: ٣٠٩ .

(٩) هامش العناية ٧: ٢٨٢ . (١٠) الزمر ٧٣ .

فإنّهم حال الدخول مقدرين للخلود ، وهذا حال الوجود لم يكن مقدرا للبنوة والصلاح .

ثم قال الخفاجي بعد عرض الأقوال في الحال المقدرة مايلي :

قال : (قد أطال الشراح هنا من غير طائل ، والتحقيق : أنّ الأصل في الحال أنْ تقارن العامل في الوجود باعتبار معناها المراد سواء كان حقيقة أو مجازا في زمان من أحد الأزمنة الثلاثة الدال عليه العامل ، فإنْ لم تقارنه كانت مقدرة ، وليس المراد أنّها مجاز عن معنى مقدر بل هو مجاز أول أو مجاز في النسبة الحالية ، والمصنف لما جعله بمعنى مقضيًا ومقدرًا بصيغة المفعول أي في تقدير الله ، كانت غيره مقدرة عنده كما صرّح به ، فمن حمله عليه فقد أخطأ ، وإنّما هو تجوز كما مرّ ، بجعل ماقدر كالمقارن ، فقولهم مقدرا : سواء كان اسم فاعل أو مفعول إشارة لذلك ، وماذكره المصنف من أنّ المقدر بصيغة الفاعل صاحبها . غير صحيح : لأنّه يلزمه أنّ يكون نحو : وضعتْه أمّهُ مربّيةً له . مثلا ليس منه : لأنّ المولود لايكون مقدرا ، والمقدر غيره إلاّ أنّ يجعل استعداده بمنزلة تقديره . وهو تعسف ، فما ذكره كلام مغشوش ، ثم إنّ مقارنة الحال إنْ أريد بها مقارنة جزء مّا فالدخول يقارن أول الخلود ، وإنْ أريد مقارنة جميعه ، لزم أنْ يكون نحو: مررتُ به راعيًا . حال مقدرة ، ولاقائل به اللهم إلاّ أنْ يراد مقارنته كل جزء أو جزء معتبر منه . وفيه مافيه .

ولا يصح أنْ تكون البشارة متعلقة بالمعاني دون الذوات ، فالواقع خلافه كمبشر أحدهم بالأنثى ، وبشر بولد . فإنْ قال : إنّما يصح بتقدير ولادة ونحوه من المعاني ، فهو محل النزاع فلا وجه له ، كما لاتتعلق بالأعيان ادّعاء بالمبالغة ، فلا يفيد في حل الإشكال ، ولايسمن ولايغني من جوع ، فالمعنى بصيغة اسم المفعول ، أي أنّ الشرط تعلق تعلق التبشير بإسْحاق ، مقارنًا للمقصود بالحال من القضاء والتقدير لكفايته فيه .

فانظر ـ يارعاك الله ـ لمقدرة الشهاب العجيبة في مناقشة الأقوال ، وعرض القضية بصورة وافية ، محققا المراد بالمقارنة بالعامل في الوجود مطلقا ناقضا كل الأقوال المخالفة وهذا جديد في عرضه ، نسجله للشهاب بكل تقدير ، ولقد عرفهما الأشموني (١) فقال : تنقسم الحال باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ، ومقدرة وهي المستقبلة ، نحو : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدا . أي مقدرًا ذلك ومنه ادخلوها خالدين (٢) قيل : وماضيه ومثل لها في المغني (٣) جاء زيدٌ أمسٍ راكبا . وسماها محكية ، وفيه نظر . ويحدد السيوطي (٤) المراد بقوله : ومقدرة وهي المستقبلة ، ولا يحقق الأمثلة وإنما يذكرها فقط ، وفي التصريح (٥) : لم يعدُ ماسبق . ولذلك أجاد الشهاب في هذا الموضوع ، وكان عرضه جديدا .

٤ ـ بحث ممتع للشهاب في " قل أرأيتكم " (٦) :

تحدث الشهاب كثيرا عن التركيب السابق معنى وإعرابًا ، ثم أفرد له رسالة مستقلة أسماها رسالة " قل أرأيتكم " (٧) ، ومافيها من الفوائد والمعاني ، وهو بحث طريف يدل على منهجية الشهاب ، واستقلال شخصيته .

أ) معاني رأى :

يقول الشهاب : إنّ رأى لها معانٍ خمسة ، أصاب الرؤية ، وبمعنى اعتقد ، والحلمية وهذه المعاني الثلاثة كغيرها من المعاني المتصرفة ، وتكون بصرية ، واختلاف مصادرها يدل على أنّها معان حقيقية كالرؤية والرأى والرؤيا .

ب) مذاهب العلماء فيها :

أ ـ الفراء (٨) : يرى أنّ التاء حرف خطاب والكاف فاعل ، ورأى علمية ومفعولاها يعلمان

---

(١) ١ : ٢٦١ ت محي الدين . (٢) الزمر ٧٣ . (٣) ٢ : ١٢٣ . (٤) الهمع ١ : ٢٤٥
(٥) ١ : ٣٨٧ . (٦) الأنعام ٤٠ . (٧) رسالة للشهاب بقسم المخطوطات النادرة التيمورية برقم ٦٤٢٣ هـ . بدون ترقيم (٨) معاني القرآن ١ : ٣٣٣ .

مما بعدها من الأسلوب (١) .

ب ـ صاحب الدر المصون : أرأيتَ بمعنى أخبِرْني ، ثم ينقل كلامه حرفيا من كتابه .

جـ ـ ابن الأنباري: يبطل مذهب الفراء ويعتبره خاصا به (٢) ، ثم يتحدث عن رأيه من كلامه ـ وبعد نقل الشهاب لآراء العلماء بصورة واسعة يقول : ـ

أقول : ـ هذا ماقيل من مذاهب النحاة في هذه الكلمة ، وهو كلام لم يُطبّق فيه المِفْصَل ولم يُصِبْ المَحز ، وفيه إخْلالٌ من وجوه : ـ

الأول : (قد عرفت أنَّ الفراء يقول : إنَّ التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل بمعنى أرأيتكم . أريتم ومفعولاه مقدران ، فكيف يلزمه أنْ يكون له فاعلان ؟ وأنْ ينصب ثلاثة مفاعيل ؟ وكيف يلزمه ؟ إنَّه لاواقع له ، وإنَّ أول كلامه مناقض لآخره ، ثم أشار الى ابن الأنباري فقال : والعجب منه : أنَّه بعد أنْ أبطل كلام الفراء ، ذكره بعده ، وقال:إنَّه كلام حسنٌ ، وأنَّه جارٍ على قواعد العربية .

الثاني : (أنَّه نقل عن الأخفش أنَّه فسر أرأيت : بأريته (٣) ، وخطأه : وقال : إنه أخرجه عن موضوعه بغير داعٍ ، وهو ناشئ من عدم فهمهم كلامه " وهو تحقيق وكلام دقيق " فإنَّهم فسّروا : أرأيتَ إذْ أوينا الى الصخرة (٤) : . بأخبِرْني بأنَّ موسى ويوشع وأنَّ الصخرة ومكانها . فما معنى أخبرني حينئذ ؟ وإنما المعنى ماقاله الأخفش ، فإنَّ الاستفهام فيه بمعنى الأمر ، فأريْتَ بمعنى أرِني ، وهو كناية عن لازمه وهو الرجوع الى مكان الصخرة لدى (الخِضْر) عندها كما تفصح عنه الفاء في قوله : (فارتَدَّا على آثارِهما قَصَصَا (٥)) . فالمعنى حينئذ ارْجِعْ أنت وأنا الى

---

(١) نقل الشهاب كلام الفراء حرفيا في ١ : ٣٣٣ وفي ٣ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٩٤ أعاد الفراء رأيه . (٢) البيان ٢ : ٥٣٨ ط الهيئة . (٣) أنظر البيان ٢ : ١٧٨ ، ٥٣٨ . (٤) الكهف ٦٣ . (٥) الكهف ٦٤ .

الصخرة متى نرَ من زيد ، عندها فأرينه . فمعنى ارجع معى لتراه ، وأى معنى للآية غير هذا ، فكيف يعترض عليه ، بما هو وارد عليه ، كما قيل : شعرا : ـ

إذا محاسني اللاتي أدلُّ بها ..... كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر (١)

الثالث : قوله : إنه كان ينبغى له التنبيه على ماهو أهم منه وهو مما نبأ به على الاعتزال يعنى تعليل أفعال الله . وهو خطأ منه . فإن أفعال الله عز وجل تترتب عليها مصالح وفوائد ينتفع بها عباده ، ثم تكلم عن مذهب أهل السنة ، واستدل بالنص على مذهبهم ورد على كلام المعتزلة .

الرابع : مانقله عن شيخه أنه من التنازع لم يذكره أحد غيره ، فإن قوله تعالى (أوْ أتتكم الساعة (٢)) لايناسبه ، لأنه عطف مالاتنازع فيه عليه بعده ، وإن لم يبطله .

الخامس : أن اعتراضه على الفراء بأنه لو كانت التاء توكيدا ، وقعت التثنية وأخواتها معها " غير وارد " لأنه صرح بوقوعها ، ونقله عن العرب ، وهو نص يعول عليه . ثم إن " رأى " هنا يجوز أن تكون بَصَرِيَّة وعِلْمِيَّة ، . بأن رأى شيئا وشاهده علمه يقينا يُخبرُ به عن مسألة ، والقلبُ سببٌ قريبٌ ، والمشاهدةُ سببٌ بعيد ، فيجوز أن يكون كلا منهما سببا ، ولذلك جاءت بَصَرِيَّة فى بعض المواضع وعِلْمِيَّة فى بعضها الآخر .

---

(١) البيت من البسيط للبيد ، وهو فى ديوانه ٢١٤ والزجاجى ٦٢ والخصائص ٣ : ٢٩ وابن يعيش ٣ : ١٤ والمقرب ٤٥ والخزانة ١ : ٢١٧ والعينى ٣ : ٣٧٥ والهمع ٢ : ٤٩ ، ١٥٨ والدرر ٢ : ٥٨ ، ٢٢٢ والأشمونى ٢ : ٢٤٣ ومعجم الشواهد ١ : ١٣٢ ومعناه محاسنى هى فخرى فكيف أعاب بها ؟ وهو مثل .

(٢) الأنعام ٤٤ وأنظر الصاحبى ١٤٥ فى إعراب أرأيتك ورأى الزجاج فيها .

وقيل : ماذكره الفراء من أنّ التاء حرف خطاب والكاف فاعل ، مقتضٍ لأمرين ، لم يثبتا ، إذْ لم تثبت التاء المتصلة بالفعل ، وأنّ تكون حرف خطاب ، ولم يثبت كون الكاف فاعلا .

ثم يُوضّح الشهاب رأيه في حقيقة هذا الأسلوب فيقول : ـ

(أرأيتَ (١) : يحتمل أنْ تكون بصَرية ، أو عِلْمية ، فإنْ دخل عليها كاف الخطاب كانت علمية أو بمعنى عَرَف ، والكاف في " أرأيتُك " زائدة لتوكيد التاء لامفعول .

وأرى : ـ أنّ الشهاب لم يبدع جديدًا في رأيه ، فهذا إعراب الجمهور في هذا الأسلوب ، أمّا الفراء الذي قال إنّ الكاف هي الفاعل ، وقد أزيل الإسناد عن التاء ، وهذا مبني على مذهبه في " رُوَيْدَك (٢) " ، وأنّ الكاف مرفوع المحل ، ويضعف قوله : أنّ الكاف ليست ضمير رفع ، ووضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل .

وذكره لمعاني رأى ، ذكرها الأشموني (٣) وزاد عليها .

٥ ـ صورة من تحقيق الشهاب :

قال تعالى : (هل أنتم مُطَّلِعُونَ ، فاطّلع فرآه في سَواءِ الجَحِيم) (٤) .

يقول الشهاب : في مُطَّلِعُون (٥) وضع المتصل موضع المنفصل ، يعني أنّ أصله على قراءة (٦) الكسر . مطلعون إيّاي ، ثم جعل المنفصل متصلا فقيل " مُطَّلِعُونِ " ثم حذفت الياء

---

(١) العناية ٨: ٣٩٩ . (٢) محاضرات في النحو ، والصرف للشيخ غنيم والدكتور / عبد اللطيف سرحان . ص ٥٩ . (٣) ١: ١٥٥ .

(٤) الصافات ٥٤ ، ٥٥ . (٥) العناية ٧: ٢٧٢ .

(٦) قراءة ابن عباس وأبي سرّاج وابن أبي عمار عبد الرحمن وأبي عمرو بخلاف وابن مُحَيصِن أنظر المحتسب ٢: ٢١٩ وكتاب السبعة ٥٤٨ . كلهم قرؤوا بالكسر والأمالي للعكبري ٢: ١١٢ .

واكتفى عنها بالكسرة ، كما فى قوله تعالى : (فكيفَ كانَ نَكيرِ) (١) هذا ما أراده المصنف تبعًا للزمخشرى ، وللنحاة فى هذه المسألة كلام طويل ، حاصله : ـ

نحو : ضَاربُك وضاربيك ، ذهب سيبويه فيه (٢) : الى أنَّ الضمير فى محل جر بالاضافة ، ولذا حذف التنوين ونون التثنية والجمع ، وذهب الأخفش وهشام (٣) : الى أنَّه فى محل نصب وحذفها للتخفيف حتى وردت ثابتة فى نحو قوله : ـ

هم الآمِرُونَ الخيرَ والفاعلونَه (٤) ـ

وقوله : (أَمُسْلِمُنِي للموْتِ أنت فميِّتُ) (٥) .

فعنده ، أنَّ النون فى مثله تنوينٌ حُرِّكَ لالتقاء الساكنين .

---

(١) الحج ٤٤ وأنظر الكشاف ٣ : ٣٠١ نفس ماقاله المصنف والهمع ٢: ٤٧ .

(٢) الكتاب ١: ١٨٢ ، ١٩٤ هارون . (٣) أنظر الهمع ٢: ٤٧ ، ٤٨ ، والأشمونى ٢: ٣٠٩ ت محى الدين .

(٤) هذا صدر بيت تمامه (إذا ماخَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعظَمًا) والبيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وقيل: إنَّه مصنوع ، وهو فى الكتاب ١: ٩٦ والكامل ٢٠٦ وم ثعلب ١٥٠ والمفصل ٢: ١٢٥ والخزانة ٢: ١٨٧ والهمع ٢: ١٥٧ والدرر ٢: ١٥ م والصحاح ٦: ٢٥٥٩ وشاهده : الفاعلونه . حيث أضاف جمع المذكر بدون حذف النون للإضافة .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، وورد فى الإيضاح ص ٣٥١ فى شرح مشكلة الإعراب لأبى نَصْر الحسن بن أسد الفَارِقى ت ٤٨٧ هـ وأنشده أبو على وتكملة البيت (وهَلْ للنفوسِ المسلماتِ بَقَاءُ ؟) أى فأنا ميت أو فميت أنا ، وورد الشطر الأول منه فى منهج السالك لأبى حيان ٢: ٣٣٦ والشاهد فيه : أمُسْلِمُنِي . حيث ذهب الأخفش وهشام الى أنَّ النون تنوين حرك لالتقاء الساكنين .

وردّ : بأنّه صنع مع الألف واللام كقوله (وليس المُوافِينِى)(١) ، ومع أفعل التفضيل ، كما وقع فى الحديث الشريف (غيرُ الدجّالِ أخوفُنِى عليكم)(٢) ، وإنّما هذه نون وقاية ألحقت مع الوصف حملا على الفعل كما حمل ، ضاربونَّه فى إثبات نونه على تضربونه .

وقد ردّ أبو حيان(٣) ماذكر : بأنّه ليس من محل المنفصل حتى يدعى أنّ المتصل وقع موقعه ، إذْ لايجوز أنْ يقال : هندٌ زيدٌ ضاربٌ أباها ، ولا زيدٌ ضاربٌ إيّاه لأنّه لايعدل الى الانفصال مادام الاتصال ممكنا ، وما أجاب به العرب من أنّه لايسلم أنّه لايمكن الاتصال حالة ثبوت النون والتنوين ، قيل : الضمير بل يصير الموضع موضع المنفصل ، فصح ماقاله الزمخشرى(٤) ، وكلام المصنف لايصح على المذهبين ، لأنّ من قال :إنّها نون وقاية قال الموضع موضع الاتصال ، ومن قال : إنّه تنوين قال أيضا : إذا ثبت ضرورة لزم الاتصال كما نقلناه آنفا ، وكذا ماقيل : مراده . أنّ الحذف لازم فى الاختيار كما نبّه عليه بتمثيله ، وفَرْضُ الإبقاء لايُجدى فاسدٌ ، لأنّه يعود على المدعى بالنقض ، إذْ لوكان لازمًا لم تصح القراءة به ، وقد علمت أنّ مراده غير مافهم ، وقيل : الهاء هاء السكت حركت للضرورة ، وهوفرارٌ من ضرورة لأخرى ، إذْ تحريكها وإثباتها فى الوصل غير جائز ، أو شبّهَ اسمَ الفاعل بالمضارع وهذا خاص بتوجيه الجمع ، وأمّا المفرد فلا يتأتى فيه . ا . هـ .

وأرى : أنّ الشهاب قد حقق القضية وعرض أقوال العلماء فيها مستدلاً ، على كل رأى بالفصيح المنقول عن العرب .

ولقد لخّص الأشمونى(٥) هذه القضية فقال : (وقال المبرد والرُّمّانى فى الضاربك .

---

(١) يذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤ : ٤٤ بدون نسبة لأحد وتكملته
(وليس المُوافِينى لِيُرْفَدَ خائبًا .... فإنّ له أضعاف ماكان أمَّلا)
والبيت من الطويل وشاهده : الموافينى حيث ثبتت النون مع الألف واللام والأشرف ١ : ٥٧
(٢) جزء من حديث رواه مسلم ص ١٩٧ باب صفة الدجال . (٣) البحر ٧ : ٣٦١ .
(٤) الكشاف ٣ : ٣٠١ . (٥) ٢ : ٣٠٩ .

ضَارِبك ، موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ، فهو منصوب فى الضَّارِبك مخفوض فى ضَارِبك ، ويجوز فى الضَّارِباك والضارِبوك الوجهان : لأنَّه يجوز الضَّارِبَا زيدًا ، والضَّارِبو عمرا وتحذف فى النصب كما تحذف فى الإضافة (١) .

والأشمونى نقل رأى سيبويه كاملًا ، ولكن الشهاب نقله ناقصًا ، فجعل الضمير فى محل خفض فى ضَارِبك فقط ، فإنْ كان اسم الفاعل عاملا كأنْ يكون مقترنا بأل قال : إنَّه فى محل نصب ، وسيبويه على حق فى هذا الرأى الذى فَصَّلَه ، وأطال فيه مبينا أحوال اسم الفاعل وعمله (٢) .

٦ ـ تصحيحه لأساليب عربية بالدليل :

منع الحريرى : دخول أَلْ على : غَيْرٍ ، كُلٍ ، بَعْضٍ ، كَافَّةٍ ، رأْسٍ ، بَتَّةَ ، كُبْرَى ، صُغْرَى ، دُنْيَا ، أُخْرَى (٣) . بحجة عدم السماع فلم يَرِدْ مثل : الكُلّ ناجِحٌ ، والغيرُ فاعِلٌ ، فلا يصح دخول أداة التعريف على أية كلمة سابقة ، وقد منع النحويون ذلك أيضا ـ ولكن الخفاجى ناقش ماسبق مناقشة مستفيضة ، مبينا جوازها بالدليل الفصيح عن العرب ، إيمانًا منه بتيسير الأسلوب وتوسيع قاعدته ، ونود ونسوق حديثه عن كل ماسبق : ـ

أ ـ إنَّ الغيرَ مُجتهدٌ :

يقول الشهاب : ما ادَّعاه الحريرى من عدم دخول أل على غَيْرٍ (٤) . وإنْ اشتهر ، فلا مانع منه قياسًا ، وإنَّما المهم فيه إثبات السماع من العرب .

ففى تهذيب الأزهرى (٥) قال : (ابنُ أبى الحسن منع قومٌ دخولَ الألف واللام على غَيْرٍ ،

---

(١) أنظر الكتاب ١ : ٩٣ ، ٩٦ ، ١٨٣ . (٢) أنظر الكتاب ١ : ١٠٨ ت هارون .

(٣) درة الغواص ٥٥ ـ ٥٧ . (٤) شرالدرة ٦٨، ٦٩ . (٥) تهذيب اللغة ١٥ : ٦٨٢ ت هارون .

وكل ، وبعض : لأنها لاتتعرف بالإضافة ، فلا تتعرف باللام . قال : وعندى أنه لامانع من ذلك ، لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى : (فإن الجنة هى المأوى)(١) أى مأواه على أن غير قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع ، وقد يحمل الغير على الضد ، والكل على الجملة ، والبعض على الجزء ، فيصح دخول اللام بهذا المعنى . أ . هـ .) .

قال الشهاب : ـ

فيصح بطريق الحمل على النظير ، وهو شائع فى كلامه ، وإن كان سيبويه(٢) لا يجوز تثنيته ولا جمعه ولا إدخال أل عليه ، وفى بعض الحواشى صرحوا : بأن غيرا وإن لم يتصرف لا يجوز إدخال اللام عليه ، لرعاية صورة الإضافة المعنوية ، إلا أن المصنفين كثيرا ما يدخلونها عليه ، فكأنهم جعلوه بمعنى المغاير ، لكن لم يوجد فى كلام العرب ويرى : أن لغير ثلاثة مواضع : ـ

أحدها : أن تقع موقعاً لاتكون فيه إلا نكرة ، وذلك إذا أريد بها النفى الساذج كما فى مثل : مررت برجل غير زيد .

الثانى : أن تقع موقعاً لاتكون فيه إلا نكرة ، وذلك إذا أريد شىء قد عرف بمضادة المضاف اليه ، فى معنى لا يضاده فيه إلا هو كما إذا قلت : مررت بغيرك . أى المعروف بمضادتك إلا أنها فى هذه لاتعتبر صفة ، فتذكر غير جارية على الموصوف .

الثالث : أن تقع موقعاً تكون فيه نكرة تارة ، ومعرفة أخرى كما إذا قلت : مررت برجل كريم غير لئيم وقد قيل : إنه إذا جاز أن تتعرف بالإضافة ، فلا مانع من تعريفها

---

(١) النازعات ٤١ .   (٢) الكتاب ٣ : ٣٩٢ ت هارون .

باللام أيضا ، وكما لا يدخل عليه الألف واللام لا يثنى ولا يجمع فلا يقال : غيران وأغيار إلا في كلام المولدين ، كما صرح به ابن هشام (١) .

ثم يقول الحريري : (ولهذا السبب لم يدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف مثل : دِجلة وعرفة ، وذكاء (٢) ونحوه لوضوح اشتهارها ، والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذواتها (٣)) .

فيورد عليه الشهاب (٤) :

(ولا يخفى ما فيه ، فإنه قياس مع الفارق ، لأن ما ذكره أعلام ، والأعلام جنسية أو شخصية لا تدخلها اللام ، فما ذكره ليس مما نحن فيه أ ٠ هـ ٠) .

وأرى : أن الشهاب في دعواه إجازة الأسلوب السابق ، لم يؤيده الدليل ، فهي دعوى غير مدعومة بالسماع ، وأن قول الحريري حق لا مرية فيه ، واستدلاله بأقوال علماء لا يحتج بكلامهم ، لا ينهض دليلا يؤيده في قوله ، فضلا عن أنه قاس غيرَ على الضد ، والقياس ما لم يُسْعِفْه دليل سمعي لا عبرة به ، ولذلك تجد الجمهرة من علماء العربية لا يوافقون على إدخال أل على غيرِ ، ويرون أنها تكون صفة لنكرة أو لمعرفة قريبة منها مثل : اهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أَنْعَمْتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم (٥)) ومنها (نعملْ صالِحًا غيرَ الذي كنّا نَعْمَل (٦))

فقد وقعت صفة للنكرة ، وكذلك لمعرفة مبهمة .

قال ابن هشام : (لأن غيرًا إذا وقعت بين ضدين منعت إبهامَها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ، ويرده الآية الثانية (٧) ، وقد تأتي للاستثناء مثل قوله تعالى : (لا يَسْتَوِي القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولي الضَّرَر (٨)) .

---

(١) المغني ١ : ١٢٦، ١٢٧ . (٢) درة الغواص ٥٥ . (٣) المراد الشمس .
(٤) شرح الدرة ٦٩ . (٥) الفاتحة ٦، ٧ . (٦) فاطر ٣٧ .
(٧) المغني ١ : ١٢٦ . (٨) النساء ٩٥ .

وقال الأشمونى (١) : أصل غير أن يوصف بها ... فهى إذا وقعت بين ضدين منعت إبهامها فلما ضُمِّنَتْ معنى إلاّ حُمِلت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل عليها إلاّ فيوصف بها ، فتضاف لفظا ، ولا تدخل أل عليها .

وكذلك صرّح الرضى (٢) (وغير صفة حملت على إلاّ فى الاستثناء كما حملت هى عليها فى الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور ... ولم يصرح بجواز تعريفها بأل .

ومحل منع ما سبق إذا كانت أل للتعريف أمّا إذا كانت المعاقبة للإضافة مثل : فإنّ الجنةَ هى المأوى (٣) . فهذا جَيِّدٌ ونؤيد الشهاب فى قوله ، فقد ورد دخول أل على الأعلام للمح الأصل أو زائدة ، يقول ابن مالك فى الألفية (٤) :

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلا ∴ لِلَمْحِ ما قد كانَ عنه نُقِلا

كالفضْلِ والحارثِ والنُّعمان ∴ فذكر ذا وحذفُه سِيّان

فإذا ورد ذلك عن العرب المحتج بكلامهم ، فلا مانع من ذلك ، فضلا عن أنّها دخلت على الأعلام والصفات والأعيان والإشارة كالآن والأسماء الموصولة : بناءً على أنّ تعريفها بواسطة الصلة ، كما زيدت أل فى النفس ضرورة ، وتدخل غير فى نطاق ذلك ، قال الخليل (٥) : زيادة أل على الأعلام ، لاتفيدها التعريف ، وإنّما لتجعله الشئ بعينه .

ب ـ الكُلّ مُجتَهِدٌ والبعضُ فاهِمٌ :

يرى الشهاب جواز دخول أل على كلٍّ وبعضٍ ، وصحة الأسلوب السابق ، لأنّ أبا على القارسى كان يجيزه نقلا عن سيبويه ، وليس بشائع فى قديم كلام العرب .

---

(١) جـ١ ٢٢٣ ت محى الدين (٢) الكافية ١: ٢٤٤ ، ٢: ١٠٧ .
(٣) النازعات ٤١ . (٤) ص ٩ ط صبيح .
(٥) الأشمونى ١: ٨٦ ت محى الدين .

وأنشد لسُحَيْم شاهداً عليه : ـ

رأيت الغَنِيَّ والفقيــرَ كليهمــا ∴ الى الموت يأتــي الموتُ للكــل مُعْمِــدا[1]

وأما إدْخالها على " بعض " فأجازه أيضا وأنشد عليه لمجنون ليلى : ـ

لاتنكر البعضَ من دينى فتجحــدَه ∴ ولا تحدّثنى أن ســوف تقضينــــى[2]

قــال الشهاب : (وقد جوّزه الجوهرى فقال : كلّ وبعض معرفتان ، ولم يجئ عــن[3][4]

---

(١) هذا البيت روى فى ديوان سُحَيم ص ٤١ ط القومية ونصه (الى الموتِ يأتِي منهمـا الموتُ مُعْمِدا) بدون لفظ كل ، وعليه فلا شاهد فيه ـ ويحتمل أنْ تكون رواية أخرى رواها الشهاب من طريق آخر ، ووجدتُها فى المقتضب ٣ : ٢٤٣ ، وأيضا : فى البحـر المحيط ١ : ١٠١ ٠ وعليها الاستشهاد ومُعْمِداً من العمد الذى قد عمد بما يكره ، والبيت من الطويل ٠

(٢) لم أجد هذا البيت فى ديوانه ط الحلبى ١٣٥٨ هـ مع تفتيش عنه مرات عديدةً ، ولم أعثر عليه فى معجم الشواهد لهارون ، ولكننى وجدته فى الأغانى ٢ : ٤٢ وفى هـامش المقتضب ٣ : ٢٤٣ مع تغيير فى كلمات البيت : فينكرَه بدل يجحدَه ، ولكن المهم هـو موضع الشاهد : البعض ٠ بدخول أل عليها ، وفى المقتضب أيضا : ١ : ٣١ فيه إدْخال أل على بعض وفى عبث الوليد ١٩٥ ، ١٩٦ قـال (كان المتقدمون من أهل العلـم ينكرون إدخال الألف واللام على كل وبعض ، ويروى عن الأصمعى أنّه قال كلاما معنـاه : قرأت آداب ابن المقفع ، فلم أرَ فيه لحنـاً ، إلاّ فى موضع واحد ، وهو قوله : العِلْمُ أكثر أنْ يحاط بكله فخذوا البعضَ ٠ والبيت من البسيط ٠

(٣) نسيم الرياض ١ : ١٧٥ ٠ (٤) الصحاح ٥ : ١٨٦٢ (كال) ط الثانيـة بيروت دار العلم ت / أحمد عطـار ١٣٦٩ هـ ٠

العرب بالألف واللام ، لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفته أم لم تضفه ٠ أ ٠ هـ ٠

يعنى أنَّه يلزم الإضافة لفظا أو تقديرا إلّا أنّ الألف واللام قد تقوم مقام الإضافة ، وتسد مسدها كما صرّح به النحاة ، والقياس يقتضى صحة دخولهما عليه ، وقد ذكر ابن خالويه : أنَّه سمع نادرًا (١) ٠ فالحق ماقاله الجوهرى ولااعتراض عليه ٠

وبذلك : أجاز الخفاجى دخول أل عليهما استنادًا على السماع والقياس ٠

وأرى : ـ أنّ الدليل من الشعر لا يحسم القضية عند المانعين لضرورة ذلك ، وإنّما تحتاج الى سماع من النثر ، ولو نظرنا الى كلام النحاة القدامى لوجدناهم يعبرون ببدل الكل والبعض ، فيدخلون أل عليها ، وليست أل للتعريف وإنّما هى المعاقبة للإضافة ، وعلى ذلك لامانع من دخول أل عليها (٢) ، والقياس أيضا يوجب دخول أل على كل وبعض٠

ج) حضرتْ الكافّة :

يقول الحريرى : ونظير هذا الوهم قولهم : حضرتْ الكافّة (٣) ٠ فيوهمون فيه أيضا ، كما قال سبحانه (ادخلوا فى السّلم كافّة) (٤) لأنّ العرب لم تلحق لام التعريف بكافة ، كما لم تلحقها بلفظ (معًا) ، ولا بلفظ (طرًا) ٠ ومن حكم لفظ كافة ، أنْ تأتى متعقبة ، فأمّا تصديرها فى قوله تعالى (وما أرسلناك إلّا كافة للناس) (٥) ٠ فقيل : إنّه مما تقدم لفظه ، وأخّر معناه ، أى وما أرسلناك إلّا جامعًا بالإنذار والبشارة للناس كافة ٠

ولكن الشهاب يرى جواز إضافتها ، ودخول أل عليها فيقول (٦) : هذا مما اشتهر أنّه

---

(١) الصحاح ٥ : ١٨١٢ والنقل سليم ٠ (٢) أنظر المقتضب ٢ : ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٣ : ٣٨٣ باب مالا يكون إلّا نكرة وهو كل أورُبّ أو منّ الاستغراقية ٠

(٣) درة الغواص ٥٦ ٠ (٤) البقرة ٢٠٨ ٠ (٥) سبأ ٢٨ ٠

(٦) شرح الدرة ص ٧٠ ٠

لابدَّ من تنكيره ونصبه على الحال ، وذو الحال من العقلاء ، وإنْ لم يصف من الكدر

وتحريره : من الأسماء مايلزم النصب على الحال استعمالا نحو : طُرًّا وكافَّة وقاطبةً

واستهجنوا إضافتها في كلام الزمخشرى في خطبة المفصل " محيطًا بكافة الأبواب " (١) ، وهو

مما خُطِّئ فيه ، ومُخَطِّئُه هو المُخْطِئ ، لأنَّا إذا علمنا وضع لفظ عام ينقل من

السلف ، وتتبع لموارد استعماله في كلام من يعتد به ، ويستشهد بكلامه ، ورأيناهم

استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب ، والتعريف والتنكير ونحوه ، فهل يمنع استعماله

على خلاف ماورد به ، مع صدق معناه الوصفى عليه أم لا ؟ وعلى تقدير جوازه ؟ فهل نقول

إنَّه حقيقة أو مجاز ؟ ومثاله مانحن فيه ، فإنَّ كافَّة ورد في كلام العرب بمعنى

الجميع ، لكنهم استعملوه منكرًا منصوبًا ، وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع ، ألَّا يلزمه

ماذكر ، فيستعمل كما استعمل " جميعًا " معرفًا منكرًا بوجوه الإعراب في الناس .

والظاهر : الجواز ، لأنَّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة

والمستعربة ، حَجَّرْنَا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم ، ولما لم يخرج

عما وضع له فهو حقيقةٌ ، والذى يشهد له العقل السليم ، أنَّه لامحيد عما قلناه إلَّا

لمكابر أو معاند ، على أنَّه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ماادعوه في كتاب عمر -

رضى الله عنه - لآل بنى كاكلة فإنَّه فيه (قد جعلتُ هكذا لآل بنى كاكلة ، على

كافَّة بيتِ مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال عينًا ذهبًا إبريزًا (٢) ، كتبه عمر بن الخطاب

وختمه : كفى بالموت واعظًا ياعمر) وهذا مما صحَّ عنه .

---

(١) أنظر المفصل ١ : ١٧ ط بيروت .

(٢) أنظر شرح الدرة ٧٠ والخزانة ٨ : ٢٩٨ ت هارون .

فقد استعملها معرفة غير منصوبة بغير العقلاء ، وهو فى الفصاحة بمكان ، وقد سمعه مثل عليّ ولم ينكره ، وهو واحد الأحدين (١) ، فأى إنكار واستهجان .

وقوله فى المغنى : (كافة تختص بمن يعقل ، ووهم الزمخشرى (٢) فى تفسير قوله (٣) تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) (٤) إذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى إرسالة كافة : لأنه أضافه الى استعماله فيما يعقل ، وأخرجه عما التزم فيه من الحالية مما لايلتفت اليه ، وإذا جاز تعريفه بالإضافة ، جاز بالألف واللام أيضا ، ولاعبرة بمن خطأهم فيه كصاحب القاموس فى قوله (٥) (أخطأ الحريرى فى مقاماته " بقاطبة الكتاب " (٦) فإن قاطبة وطرا ومعا مثل كافة عندهم وادعاء الغلط والشذوذ هنا غير مسموع ، وفى المصباح المنير (٧) (كافة الناس أى الناس جميعا ، وقال الفراء (٨) فى كتاب معانى القرآن نصبت : لأنها فى مذهب المصدر ، ولذلك لاتدخل العرب فيها الألف واللام كقاموا معا وجميعا .

وقال الأزهرى (٩) : كافة منصوب على الحال ، وهو مصدر على فاعلة كالعافية والعاقبة ، ولايثنى ولايجمع ، كما لو قلت : قاتلوا المشركون عامة أو خاصة ، لايثنى ذلك ولايجمع أ ٠هـ ٠ ــ وقال الجوهرى (١٠) : والكافة الجميع من الناس يقال : لقيتهم كافة أى كلهم ، وقيل : كافة اسم فاعل ، والتاء فيه للمبالغة أى كافا لهم عن

---

(١) هذا مثل أى لامثل له ٠ (٢) وذلك أخذا من كتب اللغة ٠ اللسان ٣٩٠٤ (كفف) والمفردات ٤٤٧ ٠ (٣) الكشاف ٣ : ٢٦٠ ٠

(٤) سبأ ٢٨ ٠ (٥) ١ : ١١٨ (قطب) ٠ (٦) فى المقامة المراغية ٥٤ ط الحسنية

(٧) ٢ : ٣٦٢ ونقله عن الفراء أيضا ٧٣٦ (٩) تهذيب اللغة ٩ : ٤٥٤ ت هارون ٠
(٨) فى تفسيره ٣ : ٣٦٢ ٠

(١٠) الصحاح ٢ : ١٤٢٢ ط بيروت وفى اللسان ٣٩٠٥ هذا النقل عن الجوهرى وفى كتب اللغة الكافة الجماعة وقيل الجماعة من الناس أنظر اللسان الصفحة السابقة ٠

المعاصى ، فالهاء للمبالغة كراوية ، وعلامة (١) .

والحاصل : أنهم رواية ودراية لم يصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء (٢) ، وأنهم اختلفوا فى أصله هل هو مصدر أو أسم فاعل من الكف ، وأن تاء ، : هل هى للمبالغة أو للتأنيث كتاء جماعة ، ثم إنهم تصرفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعا ، فلا يغرنك القيل والقال ، فماذا بعد الحق إلا الضلال (٣) أ ٠ هـ ٠

وأرى : أن الشهاب بهذا العرض الواسع المدعوم بالأدلة المختلفة قد أخرج القضية الى درجة الوضوح والقبول ، ولاعبرة بكلام الرضى الذى قال : (وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو : كافة وقاطبة ، ولاتضافان ، وتقع كافة فى كلام من لايوثق بعربيته ، مضافة غير حال وقد خطئوا فيه ٠٠٠٠٠٠ ثم قال : فى قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس (٥)) وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف ، والتاء للمبالغة وهو تعسف (٤) ٠ والعجب أن الأسمونى (٦) : أباح مامنعه الرضى فى الإعراب ٠

ومع تقديرى لنجم الأئمة ، فإن الوارد يوثق به عربية ، وليس ذلك بخطأ كما يدعى ، ولذلك أؤيد الشهاب لدلائله السابقة ٠

د) هذه دنيا كريمة وأخرى أكرم :

قال الحريرى (٧) (ومن أوهامهم فى لفظة دنيا أيضا تنوينهم إياها فيقولون : هذه دنيا متعبة) ٠

قال الشهاب : أى بتنوين دنيا ، ولذا أتى بها موصوفة ، بقوله : متعبة ،

---

(١) الهاء ليست للمبالغة كراوية بل هى لتأكيد المبالغة من الصيغة ٠

(٢) قال الراغب الأصفهانى فى مفرداته الكافة الجماعة ص ٤٤٧ ٠

(٣) هذا جزء آية من يونس ١٣٢ ٠ (٤) الكافية ١ : ٢١٥ ٠ (٥) سبأ ٢٨ ٠

انظر الكافية ١ : ٢٠٧ ٠ (٦) ١ : ٢٤٩ ٠ (٧) درة الغواص ١٠٥ ٠

ليظهر التنوين ، فلا يذهب فى حالة الوقف ، والدنيا نقيض الآخرة ، وقد ذكر أهل اللغة (١) أنّ العرب قد تنونها ، فجعله وهماً ، وهْمٌ منه ، والذى غرّه أنّ آخره ألف تأنيث فلا يتأتى صرفه بوجه من الوجوه . وسيأتى توجيهه .

وقد روى منونا فى البخارى فقال بعض شراحه : إنّه غلط من الرواة (٢) ، ورده بعضهم بأنّ ابن الأعرابى (٣) حكاه عن العرب سماعاً ، وفى شرح المقصورة لابن هشام اللّخمى (٤) : سمع دنياً بالصرف ، وهو كما قاله ابن جنى (٥) : نادرٌ غريبٌ ، ولا نعلم شيئاً مما آخره ألف تأنيث مصروفاً . غير هذا الحرف ، فهو شاذ ، وإنْ لم يقل بأنّه ملحق ، وقد سمع فى قوله : (فى سَعْيِ دنياً طالما قد مُدَّتْ) (٦) وليس بضرورة لعدم اختلاف الوزن فى الحالتين وقال أبو الفتح (٧) : يجوز أنْ تكون الألف فيه للإلحاق بجُخْدَب ولما غلب على دنيا وأمثالها أنْ تكون ألفها للتأنيث ، أبقوا قلب الواو ياء ، وأجروها .

---

(١) أنظر لسان العرب مادة دنا ص ١٤٣٦ ط دار المعارف .

(٢) ١ : ١٣ فتح المبدى ط صبيح ١٣٤٥ هـ . (٣) قالوا : إنّه يجوز تنوينها على الصحيح استناداً على البيت وفى لسان العرب ١٤٣٥ (دنا) هذا النقل عن ابن الاعرابى قال : فتنون دنياً تشبيها لها بفُعْلَل . (٤) أنظر الخزانة ٨ : ٢٩٨ ت هارون .

(٥) أنظر الشافية ٣ : ١٣٥ ، ١٣٦ والكافية ٢ : ١٦٧ . فُعْلَى أسما وصفة .

(٦) هذا صدر بيت للعجاج وهو من الرجز فى ديوانه ص ٥ وتكملته (حتى انْقَضَى قَضَاؤها فَسَادَتِّ) وهو فى الخزانة ٨ : ٢٩٦ وابن يعيش ٦ : ١٠ والكشاف ٢ : ٣٠ وشاهده : دنيا قد نوّنت وتجرد من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة فالاسمية قد غلبت عليها لكثرة استعمالها .

(٧) الشافية ٣ : ١٣٥ .

على المعتاد فيها فليس وزنها (فُعْلَى) بل (فُعْلُل) (١) وجَوّز فيه أَنْ يكون (فُعَيْل) كقُلَيْب . وقد استضعفوا الوجهين (٢) وقال ابن هشام : لا يسوغان عندى (٣) ، لأَنَّ فَعْلَلا لم يثبت عندنا خلا لأبى الحسن ، فأما بَهْمَاة (٤) فألفه للتكثير إلاَّ أَنَّها لم ترد فى مثله للتكثير إلاَّ مع تاء التأنيث ، كما أَنَّ الواو لم ترد فى (عُرْقُوه) إلاَّ معها ، وكذا (فُعَيْل) بناء معدوم عند سيبويه ، وشاذ عند غيره (٥) ، فلا ينبغى أَنْ يحمل عليه ، وأيضا المعنى شاهد بخلافه ، لوقوعه فى مقابلة الأُخْرى ، وحكى بعض اللغويين تنوين خُنْثَى فإِنْ صَحَّ : ثبت أَنَّ ألف فُعْلَى تكون لغير التأنيث كالتكثير ، فيتضح أمر دُنْيا على رأى ابن الأعرابى (٦) .

هـ) ظهر ذلك من الرأس أو من رأس :

قال الحريرى (٧) : ومما يدخل عليه التعريف والوجه تنكيره قولهم : فعل ذلك من الرأس

---

(١) هذا رأى ابن الأعرابى فقد قال : ماله دنيًا ولا آخرة ، فنون دنيا تشبيها لها بفُعْلَل ، والأصل ألاَّ تُعرف ، لأَنَّها فُعْلَى والجمع دُنَا مثل الكُبْرَى والكُبَر والصغرى والصُغَر اللسان ١٤٣٥ . (٢) إنَّما استضعفوهما : لأَنَّها لو كانت ألفها للإلحاق لوجب فيها " دُنْوَا " لوجوب قلبها ياء فى فُعْلَى للتأنيث ثم حمل عليها الإلحاق ولكن أَجْرَوْها على المعتاد من القلب منها ، فليست على فُعَيْل ، وهذا قليل أيضا وكذلك ليست على فُعْلَل وإلاَّ لزم أَنْ تكون دُنْوا أيضا . تأنيث الأولى وهذا أشدّ تباينا من حديث فُعَيْل وفُعْلَل ، ويضعف أَنَّها للإلحاق . (٣) إعراب الحماسة ٢٢٦ . (٤) واحدتها البُهْمَى لضرب من النبات . (٥) أنظر الكافية للرضى ٢ : ١٦٧ . الحديث على فُعْلَى .

(٦) أنظر الخزانة ٨ : ٢٩٨ قال وروى ابن الأعرابى دنيًا بالصرف وقال: إنَّهم شبهوها بفُعْلَل فنونوها . الحماسة ٢٢٦ . (٧) درة الغواص ٥٧ .

لأنَّ العرب تقول : فعله من رأسٍ من غير أنْ يلحق بالألف واللام فيـه) .

ومعنى ذلك خطـأ الأسلوب الأول وصحة الثـانى على رأى الحريرى .

ويـرد الشهـاب رأى أبى القاسم قائلا : (وما ذكره ليس بِمسلَّم ، عن كُراع : أعد على كلامـك من رأس ومن الرأس ـ فالعرب تجيـز فيـه إلحـاق الألف واللام وعدمه . (١)

وقد نقل مثلـه عن أبى حاتم إمام اللغـة ، فهو فى جواز التعريف مثل : بَتَّ فى قولهم : لاأفعلـه بَتَّـة وألْبَتَّـة ، لكل أمر لارجعـة فيـه كما قاله الجوهـرى ، واختلف فى ألفها (٢) فقيل : ألفُ وصلٍ كما قيل : قَطْعٌ ، وعندى أنَّها ألفُ وصلٍ قطعًا وقال بعضهم : أَلْ فى ألبتة (٣) لازمة الذكر . فلا يجوز تنكيره سماعًـا ، وابْنُ حَجَر يدَّعى أنَّ أحدًا من أهل اللغة ماقاله وهذا غفلـة منـه ، فقد نقلنـا عن العلماء أقوالهم فى ذلك .

وأرى :ـ أنَّ الشهاب فى إباحتـه تنوين دنيًا وأخرًى وعرضه لأقوال العلماء وذكره الوارد عن العرب مما يدل على أَنَّها قضيـة جائزة لغويًّـا وهذا هو الحق الجدير بالاتِّباع ، وأمَّا الحريرى ، ومن سار على لِفِّـه فقد ضَيَّقوا المتسع ، وطالما ثبت عن العرب صرفه فهذا كاف فى جوازه ومنه هذا البيت :ـ

إنِّى مقسِّمُ مـاملَكْتُ فجـاعِلٌ ... أجـرًا لآخرتـى ودنيــا تنْـفَعُ (٤)

كذلك شدَّد الحريرى فى منع دخول أل على الرأس وهذا تشدد فى غير محله .

---

(١) شرح الدرة ٧٢ . (٢) الصحاح ١ : ٢٤٢ واللسان ٢٠٤ مادة (بتت) .

(٣) أنظر أوضح المسالك لابن هشام ٢ : ٣٩٣ ت النجار .

(٤) البيت من الكامل لمسلم بن رباح وهو فى العينى ٤ : ٣٧٦ والأشمونى ٣ : ٢٧٤ ، ومعجم الشواهد ١ : ٢٢٨ وشاهده : تنوين دنيـا تنوين صرف مما يدل على الجواز . وكـلام الخفاجى قـوى لورود السماع المؤيد لـه .

فقد دخلت على نظائرهـا وثبت ذلك بالسماع فما الذى يضير بدخول أل عليها • ورأيـه فى ألبتـة سليمٌ من جواز تعريفها وقد اعتمد على السماع والقيـاس[1] .

و) هذه صغرى وتلك كبرى :

يقول الحريرى[2] (ويقولون : هذه كبرى ، وتلك صغرى فيستعملونهما نكرتين ، وهما من قبيل مالم تنكره العربُ بحـال ، ولا نطقت به إلاَّ مُعَرَّفاً حيثما وقعا فى الكلام ، والصواب أنْ يقالَ فيهما : هذه الكبرى ، وتلك الصغرى ، أو هذه كبرى اللآلى ، وتلك صغرى الجَوارِى ـ وقد عيب على أبى نواس قوله : ـ

كأنَّ صُغـرى وكُبـرَى من فَوَاقِعهـا ∴ حصبـاءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهـب[3]

ويرد الشهاب[4] عليه قـائلا : ـ

(إنَّ ما أنكره الحريرى صحيحٌ فصيحٌ لأنَّه مخرج عن استعمال أفعل التفضيل ، مجـردًا عن المفاضلة ، فيكون مطابقاً مع تجرده عن أل والإضافة كما جَوَّزَه علماء العربية ، ومـا توهمـه : إنَّما هو إذا بقى على أصل معنـاه ، وعليه خرج بيت أبى نواس السابق ، وقول العروضيين (فاصلة صغرى وكبرى • عليه قول الفرزدق : ـ

إذا غاب عنكم أسودُ العيـن كنتم ∴ كرامـا وأنتم مـا أقـام ألائـم[5]

---

(١) قال سيبويه : قعد ألبتـة مصدر مؤكد ، ولا يستعمل إلاَّ بالألف واللام قال ابن برّى وذهب سيبويه وأصحابه أنَّ ألبَتّ لاتكون إلاَّ معرفـة ألبَتّ وإنَّما أجاز تنكيرهُ الفراءُ وحده • أنظر اللسـان ٢٠٤ • (٢) درة الغواص ٥٧ • (٣) البيت من البسيط وهو فى ديوانه ٢٣٤ • فى الأشمونى ٢ : ٣٨٦ وابن يعيش ١ : ١٠٠ ، ١٠٢ والمغنى ٣٨٠ والعينى ٤ : ٥٤ والتصريح ٢ : ١٠٢ وشاهده : تأنيث صغرى وكبرى ومجيئها نكرة • (٤) شالدرة ٥٩ (٥) البيت من الطويل فى المغنى ٣٨١ ، ٢٧٠ والعينى ٤ : ٥٧ والتصريح ٢ : ١٠٢ ، والأشمونى ٣ : ٥١ وليس فى ديوانه ولا فى ديوان جرير وشاهده : أنَّه لم يرد المفاضلـة من اسم التفضيل • أنظر القالى ١ : ١٧١ ، ٢ : ٤٧ ومعجم الشواهد ١ : ٣٤١ •

والكثير ألاّ يطابق لقوله : ـ

إنّ الذى سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول (١)

على وجه فيه ، والوجه الآخر أنّه على أصله . والمراد أعز وأطول من دعائم غيره . ومقابلة الألائم بالكرام تدل على أنّه لم يرد المفاضلة .

قال الحريرى : (ومن تأوّل له فيه قال : جعل(مِنْ) فى البيت زائدة على ما أجازه الأخفش من زيادتها فى الكلام الواجب .) .

قال الشهاب : يُردّ هذا أنّ (مِنْ) لاتقحم فى الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، فالأولى ماقاله سابقا .

وأرى : ـ أنّ الشهاب أجادَ فى عرضه تلك الحقيقة وأنّ رأيه مقبول لتأييده بالسماع .

====

والبيت فيه خلاف طويل بين النحاة فابن هشام يقول : (الوجه استعمال فُعلى أفعل بأل أو بالإضافة ، ولذلك لُحّن من قال : البيت . وقول بعضهم مِنْ زائدة ، وأنّهما مضافان فردّه بما سبق) ونقله عنه الشهاب ثم قال : ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردًا كبيت الفرزدق السابق ، فعلى هذا يتخرّجُ البيت ، وقول النحويين صغرى وكبرى ، وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى . (٢)

فكلام ابن هشام تأييد للشهاب فى صحة صغرى وكبرى ورد ، لدعوى الحريرى .

ويقول الرضى : (واعلم أنّه يجوز استعمال أفْعَل عاريًا عن اللام والإضافة ، ومِنْ مجردًا (٣)

---

(١) البيت من الكامل وهو عند ابن يعيش ٦ : ٩٧ ، ٩٩ والخزانة ٣ : ٤٨٦ والعينى ٤ : ٤٣ وثعلب م ٢ : ٣٧ والأشمونى ٣ : ٥١ وابن عقيل ٢٨١ وفى ديوانه ٤١٧ وشاهده : خروجه عن التفضيل ودلالته على الصفة .

(٢) المغنى ٢ : ٤٠، ٤٢ .   (٣) الكافية ٢ : ٢١٧ ط بيروت .

عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد ، وسماعاً عند غيره ، وهو الأصح) .

ويقول ابن يعيش : (وأمّا قول ابن هانئ[١] : فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة ، وهذا الضرب لا يستعمل إلّا معرفًا ، والاعتذار عنه ، أنّه استعمله استعمال الأسماء لكثرة مايجئ منه بغير تقدم موصوف نحو: صغيرة وكبيرة . فصار كالصاحب ، والأجرع والأبطح[٢] ، فاستعمله لذلك نكرة ، ويجوز أنْ يكون لم يرد فيه التفضيل بل معنى الفاعل كأنّه قال : (كأنّ صغيرةً وكبيرةً من فَواقِعها) . على حد قوله (وهُوَ أهْوَنُ عليه)[٣] في أحَدِ القولين ، ولقد أحسن .

وبذلك سلم كلام الشهاب وبطل دعوى الحريري بتلحين البيت وبجواز الموافقة في اسم التفضيل إذا خرج عن معنى المفاضلة وما مضى خير شاهد على صحة الدعوى .

٢ـ ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار :

عالج الشهاب هذا الأسلوب بصورة كاملة مستوعبة عند قوله تعالى : (مالكِ يوم الدّين)[٤] حيث علق الشهاب على قول البيضاوي[٥] فقال : (أضاف اسم الفاعل الى الظرف إجراءً لـه مُجْرى المفعول بـه على الاتساع) .

فَرَدّ الشهاب عليه قائلا : (الظرف إمّا متصرف ، وهو الذى لا يلزم الظرفية أو غير متصرف ، وهو مقابله ، والأول كيوم وليلة ـ فلك أنْ تتوسع فيهما : بأنْ ترفع أو تجر ، أو تنصب من غير أنْ يقدر فيه معنى (في) فيجرى مجرى المفعول به لتساويهما في عدم

---

(١) المفصل ٦ : ١٠٣ . (٢) الأجرع : هى الرملة السهلة المستوية . وقيل: أرضٌ ذات حُزونة تشاكل الرمل . (اللسان ١ : ٦٠١ مادة " جرع " والأبطح : كل مكان متسع ، والأبطح بمكة هو المُحَصَّب (المصباح المنير ٧١) . (٣) الروم ٢٧ . (٤) الفاتحة ٣ .
(٥) العناية وهامشها ١ : ٩٩ ـ ١٠٢ .

تقدير (فى) فيهما . فإذا قلت : سرتُ اليومَ كان منصوبًا انتصابَ زيد فى نحو : ضربتُ زيدًا ، ويجرى مجرى ضربتُ . فى التعدى مجازًا ، لأنَّ السير لا يؤثر فى اليوم تأثير الضرب فى زيد ، ولا يخرج بذلك عن معنى الظرفية ، ولذا يتعدى اليه الفعل اللازم ، ولا يظهر الفرق فى الاسم الظاهر ، وإنَّما يظهر فى الضمير لأنَّك إذا أضمرت " فى " . قلت : سرتُ فيه وإلَّا قلت : سرتُه كما فى بيت الكتاب : ـ

ويومٍ شهدناه سُلَيْمًا وعامرًا .:. قليلٍ سوى طعنِ النِّهارِ نوافلُه (١)

وإذا توسع فى الظرف إنْ كان فعله غير متعد صار متعديًا ، وإنْ كان متعديًا الى واحد صار متعديًا الى اثنين : كحفرتُ بئرًا اليومَ ، وإنْ كان متعديًا الى مفعولين : فمن النحويين من أبى الاتساع فيه ، لأنَّه يصير متعديًا الى ثلاثة ، وهو قليل ، ومنهم من جَوَّزَه . وإنْ كان متعديًا الى ثلاثة لم يَجُزْ ، لأنَّه يصير متعديًا الى أربعة ، . ولا نظير له ـ وحكى ابن السراج (٢) عن بعضهم : جوازه .

فالجمع بين الحقيقة والمجاز فى المجاز الحكمى ليس محل الخلاف ، ولذا قال الرضى : (اتفقوا على أنَّ معنى الظرف متوسعًا فيه وغير متوسع فيه سواء (٣) ، لا ماتوهمه أرباب الحواشى ، وهذا مما يُعَضُّ عليه بالنواجز لكثرة جدْواه كما ستراه .

---

(١) هذا البيت من الطويل لعامرى . وهو فى الكتاب ١ : ٩٠ والمقتضب ٣ : ١٠٥ ، وابن الشجرى ١ : ٦،١٨٦ وابن يعيش ٢ : ٤٥ ، ٤٦ والمقرب ٣٠ والمغنى ٥٠٣ ، والهمع ١ : ٢٠٣ والدرر اللوامع ١ : ١٧٢ والكامل ٢١ ومعجم الشواهد ١ : ٢٨٧ اللغة : سُلَيمًا وعامرًا : قبيلتان ـ طعن : قتال وضرب ـ نوافله : زياداته وشاهده : تعدية الفعل بنفسه بدون حرف جر . (٢) أنظر الكافية ١ : ١٩٠ ونسبه الى الأخفش .
(٣) الكافية ١ : ١٨٦ ، ٢ : ١٩١ حيث وضح الرضى رأيه فى الأسلوب السابق ، ومَالِك يوم الدِّين . !!!!

ثم يطبق الشهاب ماتقدم على التركيب السابق بقوله : ـ

يقال : سَرَقه مالاً يَسْرِقه من باب ضَرَب ، وسَرَق منه مالاً . يتعدى الى الأول بنفسه ، والى الثانى بالحرف وقد يُحذف فيتعدى له بنفسه كما فى المصباح (١) ، وهذا شاهدٌ على أنَّ هذه الإضافة ، للمفعول المجازى ، وهو بيان لحكمه فى نفس الأمر ، لاتصحيح لوصف المعرفة به لأنَّ المعمولية غير مناسبة له ، ولو كان كذلك لم يُصرحوا به بعده ، فما قيل : من أنَّه جواب لسؤال مقدر ، وهو أنَّ هذه الإضافة لفظية : إذْ هى من إضافة الصفة لمعمولها ، فكيف وُصف به المعرفة .

فأجيب : بما ذكره المصنف ـ رحمه الله ـ لاوجه له ـ ثم إنَّك قد عرفت بما تلوناه عليك أنَّ هذا المفعول : لابُدَّ من زيادته على مفعوله الأول إنْ كان متعديا . وأكثر أرباب الحواشى هنا : لم يقفوا على تفصيله . فخبطوا خبط عشواء .

فمنهم من قال : إنَّ انتصابَ أهل الدار بمقدر (٢) . أى أحَذِّر ، وقد يجعل مفعولا أولا لسارق ، لأنَّه قد ينصب مفعولين ، فتوهم أنَّه ينافى نصب المفعول ، فاحتاج الى التقدير أو تعدية لاثنين (٣) ، وكذا من قال : إنَّ المفعول الذى صرف النسبة منه الى الظرف فى هذا البيت محذوف كما فى " مالِكِ يوم الدِّين " وأهل الدار غير ذلك المفعول ، فإنَّه يقال : سَرَقه مالاً ، وسرق منه مالاً وعلى الثانى أهل الدار . منصوب بنزع الخافض فلا يرد أنْ ينافى كونه مجازاً حكمياً ، ذكر المفعول : لأنَّ المفعول المجازى لا يجتمع مع المفعول الحقيقى ، ولا مع مفعول آخر مجازى ، فلا يقال : أجرى النهرُ الماء ، ولا أجْرَيْتُ النهرَ الزرعَ أ . هـ .

---

(١) ١ : ٣٧٣ ط الأميرية . (٢) هذا قول الفَنَارِى فى حاشية المطوَّل نقل فى الخزانة للبغدادى ٢ : ٢٨١ ت محى الدين .

(٣) هذا قول ابن خروف فى الخزانة الصفحة السابقة .

وهذا كله من ضيق العَطَنِ لما مر . فتـــدبر .

فمن قـال الإضـافة فى " مَالِكِ يومِ الدين " أو سارقَ الليـلةِ . مجاز حكمى ثم زعم أنَّ المفعـول بـه محذوف عـام يشهد لعمومـه الحذف بلا قرينـة خصوص .

وُيردُّ عليـه : (أنَّ مثل هذا المحذوف المقدر فى حكم الملفوظ فلا مجاز حكمى كما فى نحو : " واسأل القريـة " (١) إذا كان الأصل مُقدَّرا أ . هـ . ناشئ من عدم تحـرير البحث . وبعـد أنْ عرض كل الأقـوال . وضَّح رأيـه بقوله : ـ

وأما إضافة مَلِك ، فلا إشكال فيها ، لأَنَّها إضافة الصفة المشبهة الى غير معمولهـا كما فى " ربِّ العـالمين " فهى حقيقـة ، فإنَّها تضاف الى الفاعل دون المفعول ، لأَنَّها لاتعمل النصب أصلاً ، وإذا توسع فيه نصب الظرف نصب المفعول به أو أضيف اليـه على معنى اللام ، ولم يَعْتدَّ بالإضافة بمعنى " فى " وإنْ رفعت مئونة الاتساع وما يتبعه من الإشكال إمَّا لأنَّ الاتساع محقق فى الضمائر المنصوبة : لأنها لاتنصب على الظرفيـة ، فحمل على ماهو محقق ، وإمَّا لأَنَّ فى الاتساع فخامة المعنى ، فكان أولى بالاعتبـار ، ومن أثبتها نظر الى الظاهر من غير تحقيق ، وأهلَ الدَّار : منصوب بسارق : لاعتماده علـى حرف النداء كقولك : ياضاربًا زيـدًا ، وياطالعًا جبـلًا .

وتحقيقـه (٢) : أنَّ النداء يناسب الذات ، فاقتضى تقدير الموصوف . أى يارجلًا ضاربـا .

وقد أوْرَدَ تلميذ البغدادى هذا (٣) التركيب فى الخزانة ، شاهدًا على أنَّه قد يتوسع فـى الظروف المتصرفة ، فيضاف اليها المصدر والصفة المشتقة منـه ، فإنَّ الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف اليه سارق ، وهو وَصْفٌ .

---

(١) يوسف ٨٢ . (٢) هذا كلام السيد وهو فى الكشاف ١ : ٩٦٨ والخزانة ٢ : ٢٨١ ت محى الديـن .

(٣) ٢ : ٢٨٠ الشاهد : ١٧٤ ت محى الديـن .

وقد وقع هـذا فى كتاب سيبويـه (١) ، وأورده الفراء فى تفسيره (٢) فقـال : ـ

أضافَ : سارقًا الى الليلة ونصب أهلَ ، وكان بعض النحويين ينصب الليلة ويخفض أهل

ثم أيَّدَ رأى أستـاذه الخفاجى للعودة الى قول أهل اللغـة ، فى سرق وتعديهـا :

على مافصّلـه الشهـاب ـ وصاحب الكشاف : رأى أنَّ الإضافة على الظرفية اتساعـًا ،

ورد كلامـه بحديث الشهـاب .

وقد ذكـر الرضى (٣) : (إنَّ اضافة : مالِكِ يومِ الدِّين . سواء كانت بمعنى فى أو متوسعًا

فيهـا . لفظيـةً ، لأنَّ المضاف اليه : إمَّا مفعول فيـه أو بـه ، وعلى أىّ تقدير : هو

معمـول الصفـة ، ووفق بينهما : بأنَّ الأول محمول على ماإذا كان معنى " فى "

مدلـولًا للإضـافة والمثـال ، ومالِكِ يومِ الدِّين ـ إذا لم يُردْ به الماضى أو الاستمـرار

بل الاستقبـال ، ولعمل الصفـة فى اليـوم لايكون معنى " فى " فيـه ، مدلولًا للإضافة

لأنَّـه قـد كـان حـاصلًا قبلهـا ، وتأثير الاضـافة فى اللفـظ . فتـدبَّر .

ولذلك آثـر البغدادى إعـرابَ التركيب على تعدّى سـارق . فالليلة المفعـــول

الأول ، وأهل الـدار بدل منها ، والمفعول الثانى محذوفٌ للتعميم أى متاعًـا ونحوه .

وأرى : أنَّ الشهاب بهذا العرض الواسع لهذا الأسلوب الذى كَثُرَتْ فيه الآراء فى إعرابه

وتحديد المعنى المـراد منـه وكل اعتمـد على التجويز الإعرابى فى هذا التركيب

وهى مسألة واسعـة ، لاتحدد الهدف منه ، فتجعل النحوَ عـاجزًا عن بيان

المقصود من معنى الأسلوب ، حتى يتم الإعراب بمقتضى هذا الفهم وعودة الخفاجى

فى فصل الأمـور الى اللغـة وتحديد أثر الفعل (سَرَقَ) هل هو متعد أو لازم؟

ونوع تعديته ؟ قد أنهى المشكلة بهذه النظرة والذى اتبعه فيه تلميذه .

---

(١) الكتاب ١ : ٢١٦ ت هـارون . (٢) معانى القرآن ٢ : ٨٠ ت الشيخ النجار

(٣) الكـافية ١ : ١٩١ .

فسارقٌ • اسم فاعل من فعل متعدٍ فليَعْمَلْ عمله ، وقد عملت فى الليلة ، والمفعول الثانى محذوف ، وأهلَ بدل اشتمال من الليلة • والفارسى يرى : أنه اتُّسِعَ فى الظرف ، ونُصِبَ نَصْبَ المفعول به ، ثم وقعت الإضافة ، وليس إضافة اسم الفاعل هٰهنا الى اليوم كاضافة المصدر الى الساعة فى قوله تعالى : (وعِنْدَهُ عِلْمُ الساعة) (٢) (١)

٣ ـ قَوَّى اللَّهُ ضَعْفَه • أعظم اللَّهُ أَجْرَك :

قال الشهاب (٣) : هذا التركيب دعاء للمريض ، أى جعل ضَعْفَه قويًا ، وبدّل ضعفه بقوة ، كبَيَّضَ اللَّهُ شَعْرَه ، أى جعله أبيضَ بعد سواده ، ولقد رُوِىَ أنَّ الامامَ الشافعى أنكره وأنَّ الربيع لما دخل عليه وهو مريضٌ قال له : قَوَّى اللَّهُ ضعفك ، فقال : لو قَوَّى ضَعْفى قَتَلَنى • قال له : واللهِ ما أردتُ إلَّا الخيرَ • قال : اعلم أنَّك لو شتمتنى ما أردتَ إلَّا الخيرَ ، ولكن قُلْ : قَوَّى اللَّهُ قوتك ، وضَعَّفَ اللَّهُ ضعفك • ونحو ذلك فإنَّ الشافعى قال أيضا : أكره أنْ تقولَ : أعظمَ اللَّهُ أجرَك فى المصائب : لأنَّ معناه أكثرَ اللَّهُ مصائبَك • ليعظمَ أجرُك قال الشهاب : فأخذ الشافعى بظاهر اللفظ والحقيقة المتبادرة ، ومنع الأسلوبين •

وهنا يوضح الشهاب نظرته لهذين التركيبين فيقول : ـ

والحق أنَّ مثل ذلك له معنيان : ـ

أحدهما : أنَّه يراد جعل الضعف قويًا زائدًا وهو حينئذ دعاء عليه ومثله : الأسلوب الآخر •

والثانى : أن يُرادَ بَدَلُ الضعفَ الى قوة كما يقال : كثِّر القليلَ ، ووسِّع الضيق وهو دعاء له ، وعليه الاستعمال ، وورد الحديث الشريف الذى يقوى ذلك حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم (قُلْ: اللَّهم إنِّى ضعيفٌ فقَوِّ فى رضاك ضَعْفى) (٤)

---

(١) الحجة ص ١٤ جـ١ ط الهيئة ١٤٠٣هـ • (٢) الزخرف ٨٥ •

(٣) شفاء الغليل ١٦٢ • (٤) روى هذا الحديث عن الدارقطنى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنَّه قال (ألا أُعَلِّمُك كلماتٍ من أراد الله به خيرا علمه إيَّاهُنَّ • قل اللهم إنى ضعيف فقَوِّ فى رِضَاكَ ضَعْفِى ، وخُذْ الى الخير بناصيتى ، واجعل الاسلامَ مُنْتَهى رِضَائى ، وبَلِّغْنى

وأمّا تكثير الأجر ، فلا يلزمه تكثير المصائب ولا يراد منه . وهو ظاهر .

وأقول : إنَّ الشهاب وُفِّق في نظرته للأسلوب ، من حيث الغرض والمقام الذى قيل فيه ، وأيّد كلامه بالحديث الشريف ، وهو أفصح من نطق بالضّاد صلى الله عليه وسلم فهو خير ما يحتج به بلا شك وعليه فلا حرج فى إطلاق هذا الأسلوب ، بمعنى الدعاء له ، إذا كان الموقف يستدعى ذلك بأنْ تدعو لصديق وإنْ كان المقام مقام خصومة فيكون دعاء عليه ، والخفاجى أطلقَ الحكم ولم يُقيِّدْه .

فإنَّ من معانى فعَّل الدعاء على المفعول بأصل الفعل نحو : سقَّيتُه أى دعوت له بالسُّقيا . فقوَّى ضعفه أى دعوت له بالقوة بدل الضعف وهو ما ذكره الشهاب ، وقد تأتى أيضا للسلب ، فقوى . أزال قوته وحملها على ذلك إمامُنا الشافعى . ــ رحمه الله ــ .(١)

٤ ــ ذاكرتُ العلمَ لمحبتى له تقديسًا لشأنه :

لا يُجوِّز أبو حيان هذا الأسلوب ، لأنَّه لا يبيح تعدد المفعول له بدون حرف عطف ، ولقد عَرَض الشهاب لهذه القضية وهى تَعَدُّد المفعول له بدون عطف " بصورة واسعة ، اعتبرها جديدة وأنَّ الشراح لم يحرروها ، وأنّه حقق أمرها بصورة لم يسبق إليها وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : (يَجْعَلُون أصابعَهم فى آذانِهم من الصَّواعق حَذَرَ الموت)(٢) وقوله تعالى : (وما أنزلْنَا عليك الكتابَ إلاَّ لِتُبيِّنَ لهم الذى اختلَفُوا فيه ، وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)(٣) . فقال :(٤) ــ

إنَّ أبا حيان(٥) منع إعراب من الصواعق مفعولاً له ، وحذر الموت كذلك ، وقال فيه نظر : لأنَّه ليس معطوفا ولو كان معطوفا لجاز كقوله تعالى : ــ

برحمتك الذى أرجو من رحمتك) (١) المغنى فى تصريف الأفعال ص٩٥ والشافية ١/٩٤

(٢) البقرة ١٩ . (٣) النحل ٦٤ . (٤) العناية ١ : ٤٠١ .

(٥) البحر المحيط ١ : ٨٤ .

(يُنفِقُونَ أموالَهم ابتغاءَ مرضاةِ اللّهِ ، وتَثبِيتًا من أنْفُسِهم)[١] . وقد جوَّزوا أنْ يكون منصوبا على المصدر أىْ يَحْذَرُون حذرَ الموت .

قال الشهابُ : رَدًّا على أبى حيَّان فى دعواه ، وموضحا نظرته للموضوع :

وما ادَّعاه لايتم له بسلامة الأمر ، فإنَّ لزوم العطف فى نحو : زرتُ زيدًا لمحبته إكرامًا له غيرُ مُسَلَّم . وما استشهد به لا شاهدَ فيه ، ويؤيدنى فى ذلك كلامُ ابنِ الضَّائع ـ رحمه الله ـ ومن خَطِّه نقلتُ: أنهما نوعان أحدِهما: منصوب ، والآخر: مجرور ، فهما كالمفعول معهما فى قوله : (يا جبالُ أَوِّبِى معه والطيرَ)[٢] . فى أحد القولين ، وإمَّا أنَّ (من الصَّواعق) علة ليجعلون أصابعهم ... أى لمطلق الجمع ، وحَذَر الموت . علة للفعل المعلل أى للمعقل مع علته .

وهو كلام نفيس فليُحْفَظ ، فإنَّ هذه المسألة لم يُصَرِّحْ بها أَحَدٌ من أهل العربية .

ثم يتحدث فى الآية الثانية بقوله : ـ (وفيه بَحْثٌ) فتأملْ[٣] .

فإنَّ : هُدًى ورحمة . معطوفانِ على محل . لتبين .. الخ ـ يعنى أنَّهما انتصبا مفعولا له ، والناصب : أنزلنا ، ولَمَّا اتحد الفاعل فى العلة والمعلول وصل الفعل لهما بنفسه ، ولمَّا لم يتَّحِدْ فى (لِتُبيِّنَ) . لأَنَّ فاعل الإنزال هو الله ، وفاعل التَّبيين : الرسولُ صلى الله عليه وسلم . وصلت العلة بالحرف .

وقال أبو حيَّان : (إنَّ هذا ليس بصحيح)[٤] ـ والزمخشرى : لم يجعل النصب للعطف على المحل ، إنَّما جعله بوصول الفعل إليْها[٥] ، لاتحاد الفاعل ، كما صرَّح به .

---

(١) البقرة ٢٦٥ . (٢) سبأ ١٠ . (٣) العناية ٥: ٣٤٤ .

(٤) البحر المحيط ٥: ٥٠٧ قال : لأَنَّ محله ليس نصبًا حتى يعطف عليه ، ألا ترى أنَّه لو نصبه لم يَجُزْ . لاختلاف الفاعل .

(٥) الكشاف ٢: ٣٣٤ .

قلت : هو مبنى على أمرين : ـ

أحدهما : أنَّ شرط نصبه اتحاد الفاعل والزمان ، فإذا عدما جُرَّ باللام ، ولاكلام فيه ، وإنَّما الكلام فيما إذا ذكر مافيه الشرط ونصب ، هل يجوز عطفه أم لا ؟ .

فجوَّزه المصنف ومنعه أبو حيَّان .

(وبقى أمر آخر) وهو أنَّه إذا ماكان فيه مانع آخر هل يصح أمْ لاَ ؟ كالمصدر المؤول بأنْ والفعل ، فإنَّه لايقع مفعولاً له ، نحو : زرتُكَ أنْ أكرمتُك وزرتُك إكرامًا لك . وهو محل يمتنع فيه حذف الجر مع أنَّ فاعْرِفه . فإنَّه لم يحرره الشراحُ كلُّهم . فاحفظه . ومعنى كونه فى محل نصب أنَّه فى محل لو خلا من الرافع ظهر نصبه ، وهو هنا كذلك لمن تأمل .

هذا هو التحقيق ، وما عداه تطويل بلا طائل .

وأرَى : ـ أنَّ الشهاب على حق فى كلامه ، فلا مانع من تعدد المفعول له بدون عطف وتوجيهه للآيتين فى نظرى سليم ، كما يغلب على ظنى أنَّ له فضل السبق والابتكار فى هذا . والله أعلم .

٥ ـ التعدى واللزوم :

ينقسم الفعل الى قسمين : ـ

أ ـ متعدى : وهو ماينصب المفعول به . مثل : قطفتُ الزَّهْرَةَ .

ب ـ لازم : وهو مالاينصب المفعول به . مثل : جَلَسَ عَلىٌّ فى الحديقةِ .

ويجوز تعدية اللازم بوسائل مبسوطة (١) فى كتب النحو ، وهذه أشياء متفق عليها ولاجديد فيها وإنَّما الجديد هو البحث فى تعيين أفعال حكم علماء النحو بلزومها أو تعديتها . ثم يأتى بعد ذلك باحث كالشهاب ويخرج عن ذلك ، ويحكم على المتعدى بأنَّه لازم أو على

---

(١) أنظر الكافية ٢: ٢٧٢ والمفصل ٧: ٦٢ والهمع ٢: ٨٠ والأشمونى ١: ١٩٥ .

اللازم بأنَّه متعدّى ، وذلك بعد بحث مستفيض تؤيده الأدلة المختلفة ، ولقد ذكر في ذلك أفعالاً كثيرة خالف فيها آراء العلماء وهاك أمثلة لها : ـ

١ ـ زاد ونقص :

يقول الشهاب (١) : (قيل : إنهما ينصبان مفعولين ويَرُدّ الشهاب ذلك : بأنَّ ذلك لم يثبت ، والأولى أنهما ينصبان مفعولاً واحداً ، والثانى ينصب على أنه تمييز . وأرى : أنَّ نظرة الشهاب قاصرة ، وأنهما ينصبان مفعولين ولا يصح أنْ يكون الثانى منهما تمييزًا ، مثل : زاد المدرسُ الطالبَ الدرجةَ . فلا يجوز أنْ تكون الدرجة تمييزًا ، ومثله : زادك اللهُ الخيرَ ، ونَقَصَ اللهُ المسلمَ الشرَّ ، لأنَّ التمييز لا يكون معرفة عند البصريين ، وهو بصْرى . وأمّا قوله : فمثل : زادك اللهُ علماً فعلماً مفعول ثان إذْ الفعل ينصب المفعولين ولا يشترط أنْ يكون المفعول الثانى معرفة ، فقد يكون نكرة ، وهذا منه ، والفارسى فى « الحُجّة » (٢) : يرى : أنَّ زاد فعل يتعدى الى مفعولين مثل : (وزِدْناهُم هُدًى) (٣) وعرض ذلك فى آيات كثيرة .

٢ ـ حَـاطَ :

قال الشهاب (٤) : ـ أحاطَ يكون لازماً وهو المعروف ، كقوله تعالى : (ولا يُحيطُون بشىء من علمه إلّا بما شاء) (٥) ويكون متعديًا أيضًا ، ولم يعرفه كثير فوقعوا فى أمور غريبة وتعسفات عجيبة ، وقد ورد فى كلام سيدنا على ـ رضى الله عنه فى نهج البلاغة فى خطبة (٦) (ألبسكُم الرِّياشَ ، وأرفغَ لكم المعاشَ ، وأحاطَ بكم الإحصاءَ) وفى لسان العرب : قال أبو زيد : حُطْتُ قوسى ، وأَحْلَتُ الحائطَ ، وحَوَّط حائطاً أى عمله ، وحَوَّط كَرْمَه تحويطاً

---

(١) العناية ٨ : ٢٥٠ . (٢) الحجة ص ٢٤١ : ١ .

(٣) الكهف ١٣ . (٤) شفاء الغليل ٧٣ . (٥) البقرة ٢٥٥ .

(٦) الرِّياش : اللباس الفاخر . الرفغ والرفاغة : السعة والخصب وأحاط وحوّط : أحصى أعمالك . نهج البلاغة ١ : ٣٦٣ ت الشيخ محمد عبده ، وليس فيها (أحاط بكم الإحصاء)

أى بنى حوله حائطاً فهو كرم محوط أ • هـ •(١)

قال البحترى :

تحوطهم البيض الرقاق ضمر ∴ عتاق وأحساب بها يدرك النيل(٢)

وقال صريع الغوانى :

إن كان ذنبى قد أحاط بحرمتى ∴ فأحط بذنبى عفوك المأمولا(٣)

٣ ـ أثمر :

قال الشهاب(٤) : هذا الفعل يكون لازماً وهو المشهور الوارد فى الكتاب العزيز ، ولم يتعرض أكثر أهل اللغة لغيره ، وعندى : أنه يكون متعدياً ، وأنه ورد كذلك كما فى قول الأزهرى فى تهذيبه(٥) • (يثمر ثمرا فيه حموضة ، وكذا استعمله كثير من الفصحاء ، كقول ابن المعتز :ـ

فأثمرهما لا يبيد وحسرة ∴ لقلبى يجنيهما بأيدى الخواطر(٦)

وقول ابن الرومى : (سيثمر لى ما أثمر الطلع حائط(٧)) الى غير ذلك مما لا يحصى وهكذا استعمله الشيخ(٨) فى دلائله وغيره وكل ذلك يدل على تعديته بنفسه بدون تضمين •

---

(١) ١٠٥٢ (حوط) • (٢) لم أجد هذا البيت فى ديوان البحترى فلعله اطلع على رواية لم نعثر عليها وهو من الطويل والبيض الرقاق : السيوف ضمر : نياق قوية عتاق : كريمة وشاهده : تحوطهم • حيث نصب المفعول به بنفسها •

(٣) البيت فى م القالى ١ : ٢٧٢ ، بدون نسبة الى شاعر ، وقد بحثت فى ديوان صريع الغوانى فلم أجده ، وهو من الكامل وشاهده : أحط : عفوك حيث نصب المفعول به •

(٤) شفاء الغليل ٢١ ، ٢٢ • (٥) ١٥ : ٨٣ ت هارون والنجار •

(٦) البيت من الطويل فى الديوان ص ٢٥٨ وشاهده : أثمرهما حيث نصب بها المفعول •

(٧) لم أجده فى ديوانه وهو من الطويل وشاهده : أثمر • الطلع كما سبق والحائط : البستان • (٨) ٢٩٢ قال : أثمرت أصابع يده التى هى كالأغصان • شبيبة العناب•

٤ ـ استغاث :

قال الشهاب : قال بعضهم (١) . إنّ استغاث تتعدى بنفسه اعتمادًا على قول الله (إذ تستغيثون ربّكم) (٢) وأنّه لم يقع في القرآن إلاّ كذلك ، ومن عدّاه بالباء فقد أخطأ وعندى : أنّه يتعدى بالجار مثل : ـ

حتى استغاثت بماءٍ لا رشاءَ له .:. من الأباطح في حافاته البُرَكُ (٣)

وكذلك استعمله سيبويه (٤) ـ رحمه الله ـ وقال النحاة : المستغاث له ، أو به أو من أجله ، وكفى بذلك حجة على جوازه .

٥ ـ أجاز : تحقيق له في ذلك :

قال الشهاب (٥) : (قال بعض أهل اللغة (٦) : وهى من جواز الماء الذى تسقاه الماشية يقال : منه استجزت فلانًا فأجازني إذا سقاك الماء لأرضك وماشيتك ، وقالوا : فلانٌ قيّم الماء ، وجزتُ الموضع : سرت فيه ، وأجزته : خلفته وقطعته وأجزيته بعته . قال امرؤ القيس : ـ

فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى .:. بنا بطن خبتٍ ذى قفافٍ عقنقلِ (٧)

---

(١) العناية ٤ : ٢٥٥ . (٢) الأنفال ٩ . (٣) البيت لزهير وهو في ديوانه طبع الحميدية ١٣٢ ص ٤٥ والرشاء : الحبل أى ظاهر على وجه الأرض . الأبطح : المنبسط من الأرض . البرك : طير بيض صغار والمعنى لم تزل القطاة كما وصف حتى أتت ماءً بأبطح تجرى على وجه الأرض وشاهده : تعدى استغاث بحرف الجر أى استغاثت بي .

(٤) لم أعثر عليه في الكتاب مع تفتيشي له مرات . (٥) نسيم الرياض ٢ : ١١٦ .

(٦) أنظر اللسان مادة (جوز) ص ٧٢٤ ـ ٧٢٦ . (٧) البيت من معلقة امرئ القيس وهو من الطويل وهو في ص ٥٠ من المعلقات ت الشنقيطي وهو في الخزانة ٤ : ٤١٣ ، ٣ : ٤١ والإنصاف ٤٥٨ والرضى في حروف العطف واستشهد به الكوفيون والبصريون في جدال حول جواب لمّا في رواية " ذى حقافٍ " ، هل جواب لمّا . انتحى . هذا رأى الكوفيين ، والواو زائدة عندهم ، والبصريون يقولون : الجواب محذوف تقديره نلنا : اللغة / أجزنا : أطعنا ـ ساحة الحى : فناؤه ، أو رحبته ـ انتحى : اعترض ـ الخبت : الأرض المطمئنة

قال ابن الصلاح(١) قلت : فللمميز على هذا أن يقول : أجزت فلاناً مسموعاتي أو مروياتي فيعديه لغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر الرواية أو نحو ذلك ، ويحتاج الى ذلك من يجعل الإجازة بمعنى التسويغ والإذن والإباحة ، وذلك هو المعروف فيقول : أجزت لفلان رواية مسموعاتي مثلا ، ومن يقول منهم : أجزت له مسموعاتي ، فعلى سبيل الحذف الذى لا يخفى نظيره أ ٠ هـ ٠

قال الشهاب(٢) معلقا ومحققا ما سبق : ـ

اعلم أن أصل الإجازة في كلام العرب قديمًا كما ذكره أهل اللغة : الإذن في الانصراف ولما كان من يأخذ عن العالم ينصرف عنه ، أخذت منه كما يقتضيه الاستعمال ، وكلام اللغة قاطبة ، لأنها من جاز المكان إذا تجاوزه ومر عليه ، ثم عدى بالهمزة للمفعول الثاني ، وقد يقتصر على أحد مفعوليه ، لأنه من باب كذا ، ومعنى أجازه أذن له في الجواز والمرور ، ثم استعمل في مطلق الإذن ، وشاع حتى صار حقيقة فيه ، فمعنى أجازه الشيخ أذن في الرواية عنه ، وهذه لفظة قديمة كما سمعته ، وكذا الجائزة بمعنى العطية ليست محدثة إلا أنه يحتمل أنها من هذا : لأن المعطي كأنه يأذن لمن أعطاه في الانصراف عنه ولا تختص بالماء كما توهمه بعضهم ، وهو الذى غر ابن الصلاح فقال : إنها مأخوذة من جواز الماء ، فلا وجه له بل من أجازه ، إذا جعله جائزاً ثم نقل لمعنى أذن له ، وكذا قوله : وقد تبين أنه يتجوز فيه عن معنى لفظ الآخر ، وفيهما مخالفة في التعدية ـ فعندي : أنه يجوز حمله على حقيقته وعلى مجازه ، ذلك حينئذ أن تعديه لمفعولين ، ولك أن تعديه بحرف وبدونه ، فيعمل عمل أذن وأجاز من

القفار: الأرض الفضاء ـ ويروى ذى حقاف وهو الرمل المشرف المعوج كما روى ذى تقاف ، والقف ماغلظ من الأرض وارتفع والعقنقل : المنعقد من الرمل وشاهده : أجزنا بمعنى قطعنا وخلفنا وراءنا ٠ (١) أنظر الخزانة ٤ : ٤١٣ ٠

(٢) نسيم الرياض ٢: ١١٦ ٠

غير تكلف .

وأرى : أنّ رأى الشهاب فى حاطَ ، أثمر ، استغاثَ . رأىٌ مدعوم بالأدلة الصحيحة ، فهو مقبول . ولكن آخذ عليه أنّه استدل بشعر البُحْتُرى وابنِ الرومى وابن المعتز ولا يحتج بشعرهم عند أكثر العلماء ، ولكنهم عنده ثِقات قولهم كروايتهم . وتحقيقه الممتع فى " أجازَ " وعودته الى اللغة ، ورأيه بجواز حمل الفعل على الحقيقة والمجاز ، وتعديه لمفعولين أو لواحد بالحرف أو بدونه ، سعة فى اللغة ودفع لنهرها المتدفق ، وهى فيصل كل قضية .

٦ ـ سمعتُ النّاسَ يَنتجِعُونَ غيثًا :

أعدّ الشهابُ لتعدّى أفعال الحواس مجلسًا خاصًا فى كتابه " طراز المجالس " (١) وسماه (مطلبُ أفعالِ الحَوَاسِّ) ، كما تكلم عن ذلك أيضًا فى كتابه " غاية القاضى " (٢) وكتابه " السّوانح " (٣) . وقد نقل بحثه تلميذه البغدادى فى الخزانة (٤) حرْفيًا وناقش الشهاب الحريرى فى بيت ذى الرُّمّة السابق ، وإنكاره النصب فيه ، كما أنكره المبرد قبله ، ونظرًا لطول البحث جعلته ملخّصًا فى خطوط رئيسية تحيط بالموضوع فى إيجاز .

أولا : كيفية عمله :

قال الشهاب (اعلم أنّ سمع حقه أنْ تتعدى الى مفعول واحد بنفسه ويكون مسموعا فإنّ الإمام السُهيلى حَقّق أنّ جميع أفعال الحواس الظاهرة ، لاتتعدى إلّا الى مفعول واحد نحو : سمعتُ الخبرَ ، وأبصرتُ الأثرَ ، ومَسَسْتُ الحجرَ ، وذقتُ العَسَل

---

(١) من ص ٥٥ الى ص ٥٩ . (٢) ٧ : ١٦ ، ٨ : ٢٦٠ .

(٣) ورقة ١١٦ ، ٢٤٠ . (٤) ٩ : ١٦٧ .

(٥) أنظر الخزانة ٩ : ١٧١ ت هارون .

وشممتُ الطيبَ . لكن لـه استعمالات أُخَـر ، فقد يتعدى الى غير مسموع ، والى مفعولين وقد يتعدى بإلى واللام ، وقد يتعدى بالبـاء نحو : سمعتُ حديثَـه والثانى سمعـت زيـدًا يقولُ كـذا .

قـال بعضُهـم : وفى هذا القـول نَظَـرٌ . فإنَّ الثـانى من قولنـا : سمعتُ يقولُ جملـةٌ ، والجملـة لاتقع مفعـولاً إلاَّ فى الأفعال الداخلة على المبتـدأ والخبـر ،ونحو: ظننتُ وسمعتُ ــ ليس منهـا . بل الحق : أنَّه مما يتعدى الى مفعول واحد أيضـًا ، ولا يكون إلاَّ مما يُسْمَـع ، فإنْ عدَّيْتَـه الى غير مسموع ، فلا بُـدَّ من قرينـة بعده تدل على أنَّ المـراد مايسمع فيـه ، فزيـدًا . مفعول أول على تقدير : مضاف ، ويقول : فى موضع الحـال أ . هـ .

ولكن رُدَّ ذلك بأنَّهم : ألحقوا برأى العِلْمِيَـة الحُلْمِيَّة ، وسمع المعلقة بعين ولا يُخْبَرُ بعدها ألاَّ بفعل دال على صوت ، لأنَّ الحواس الظاهرة ، لمَّا أفـادت الإدراك والعلم إذْ كانت طريقـًا لـه ، أجروها مجرى رأى وَعلِم كذلك ، فأعلوها عملها ، كما يعلـق نحوهـا إلحاقـًا بها ، قـال الخفاجى : وهو رأىٌ سَدِيدٌ .

ثانيا : توجيه بيت ذى الرُّمَّـة :

سمعتُ النـاسَ ينتجعُـون غَيْثـًا ... فقلت لصَيْـدحٍ انتَجِعِـى بـِـلالا (١)

أنكر الحريرى (٢) : النصب فى البيت فانه قـال : (ومن أوهامهم فى هذا المعنى أنَّهم ينشدون بيت ذى الرُّمَّـة : سمعت النـاسَ ... فينصبون لفظ الناس على المفعول ولا يجوز ذلك ، لأنَّ النصب ، يجعل الانتجاع مما يسمع وما هو كذلك ،

---

(١) هذا البيت من الوافر لذى الرُّمَّة وهو فى ديوانه ص٤٤٢ وفى المقتضب ٤ : ١٠ والخزانة ٤ : ١١٧ هارون والكامل ٢٥٩ والجمل ٣١٥ والتصريح ٢ : ٢٨٢ والأشمونى ٤ : ٩٣ وفى اللسان "صَدَحَ" ٣٤٠ وفجع : ٢٢٥ اللغة / صَيْدَحٍ : اسم ناقته ــ بلال : اسم الممدوح ــ ينتجعون : يسيرون للكلأ والغيث : المطر النافع وشاهده : سمعت النـاس حيث عدى سمع الى مفعول غيـر مسموع .

(٢) درة الغـواص ٢٣٨ .

وإنّما الصواب أنْ ينشد بالرفع على وجه الحكاية ، قال البغدادي : وقد تبع في هذا المبرِّد[1] .

ويعلق الشهاب على ذلك قائلا : ـ

يشترط في الثاني أنْ يكون مما يدل على صوت وأنْ يكون فعلًا على الأصح ، وهو التعارف في الاستعمال ، وأمّا قول ذي الرُّمّةِ ففيه روايتان : ـ

١ ـ رفع الناس على أنّه مبتدأ والجملة خبره ، والمراد سمعت هذا اللفظ على الحكاية ، وهذا بناء على مذهب البصريين ، حيث جوّزوا الحكاية على غير القول ، وغيرهم يقدر القول في مثله ، وتقديره : كثيرٌ . وهذا مراد بعض المفسرين بقوله : يذكر مفعول كان أو صفة مصححة .

٢ ـ الرواية الثانية : النَّصْب . وأورد عليه : أنّ الانتجاع ، التردد في الطلب ، وليس موضوعا لصوت . وأجيب : بأنّه لا يخلو غالبًا عن تساؤل ، وحركات تسمع ، فقد دل على صوت في الجملة ،وعليه فلا يلزم دلالته على الصوت ضمنًا ، ويكفي دلالته ولو التزاما فيصح : سمعت الناس يمشون ـ والذاهبون الى خلافه جعلوا الجملة حالًا بعد المعرفة ، وصفة بعد النكرة . ويرى بعضهم : أنّها صفة مصححة تفيد المبالغة من إيقاعه على المسموع ، وجعله كأنّه نفس الكلام مبالغة في عدم الواسطة ، ودلالة على السماع منه بالذات .

ويرى الشهاب بعد هذا العرض : ـ

أنّ البدل أوفق ، لأنّه يستغني عن التجوز والإضمار كما في جعلها مفعولين بتضمن معنى العلم ، وأنّها حينئذ بدل اشتمال ، ولا يلزم فيه قصد تعلق الفعل بالمبدل منه

---

(١) أنظر الخزانة ٤ : ١١٧ ت هارون . ؟؟؟؟؟

حتى يحتاج الى إضمار أو تجوز كما ترى في نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه : إذْ ليس زيدٌ مسلوبا ولم يؤوه أحد ، لأنّه غير مقصود بالنسبة ، بل توطئة لما بعده ، وإبدال الجملة من المفرد جائز نحو : وأسرُّوا النَّجوى الذين ظلموا (١) (هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم) (٢) ومن قال بأنّ كونه بدلاً مرجوح بل مردود ، لأنّه حينئذ يفوت المعنى المقصود ، أعنى تخصيص سماع القول بمن سمع منه • وهذا فاسد : لما عرفت من أنّه مستفاد من إيقاعه على الذات وهو موجود هنا ، ولا يصح أنْ يكون بدلاً أو بيانًا بتقدير: المصدر لما يلزم عليه من حذف (أنْ) ورفع الفعل أو جعله بمعنى المصدر بدون سابك ، وليس مثله بمقيس ، وهو ليس بوارد ، لأنّه إشارة الى أنّ بدل الجملة من المفرد باعتبار محصل المعنى ، لا أنّه سبكٌ وتقدير •

ثالثا : استعمالات سمع :

أ) تتعدى لمسموع مفعولاً واحدًا ، أو غير مسموع ومفعولين وقد ورد في ذلك (لا يَسَّمَّعُون الى الملأِ الأعلَى) (٣) •

ب) يعدى بإلى أو اللام : وهو حينئذ بمعنى أصغيت وأدركت معًا ، والمعدى بنفسه يفيد الإدراك •

ج) يعدى بالباء : ومعناه الإخبار ، ونقل ذلك الى السامع ، ويدخل حينئذ على غير المسموع ولا يحتاج الى مصحح من صفة أو غيره ، وليست الباء زائدة فيه نحو: ماسمعتُ بأفضلَ منه وفي المثل : تَسْمَعُ بالمعيدى (٤) •

د) وإذا صدرت الجملة بأنّ المصدرية ، كان خبرها ما يسمع نحو : سمعت أنّك تقول كذا • فلا خفاء فيها : لأنّها بمعنى سمعت قولك ، فإنْ لم يكن مما يُسْمَعُ نحو : سمعت أنّك تَمْشِي ، فحرف الجر مُقدّر قبلها لِاطّراد حَذْفِه معها أى سمعت

---

(١) الأنبياء ٣ • (٢) الأنبياء ٣ • (٣) الصافات ٨ (٤) هذا المثل رقم ٦٥٥ ص ٢٢٧ في مجمع الأمثال للميداني ط الحلبي ١٣٩٨ هـ •

بأنك تمشى بمعنى أخبرت به ، ولا إشكال فيه أيضا .

وكلام الحريرى فى البيت يرده أنه رواه الثقات كالزمخشرى فى سورة البقرة .

وقول الرضى (١) : ومما ينصب المبتدأ والخبر سَمِعَ المعلق بعَيْنٍ نحو : سمعتك أنك تقول كذا ، مفعوله مضمون الجملة أى سمعت قولك ، ويجوز تصدير الجملة بأنّ نحو : سمعت أنك تقولُ - قالوا : وإذا عمل فى المبتدأ والخبر لم يكن الخبر إلاّ فعلا دالا على النطق نحو : سمعتُكَ تَنْطِقُ أو تَتَكلَّم .

وأنا لا أرى منعًا من نحو : سمعتُكَ تمشِى لجواز سمعتُ أنك تمشِى اتفاقاً ، سمعت النَّاسَ ينتجعُونَ غَيْثًا ، البيت بنصب الناس ، وقد روى رفعه على الحكاية أ ٠ هـ .

قال الشهاب : (وفيه أنّ قياس سمعتُكَ تمشِى : على سمعتُ أنك تمشى . قياس مع الفارق : لأنه بتقدير الباء ، وليس من هذا القبيل الذى هو محل النزاع ، وأمّا البيت : فقد علمتَ وجهه فيما مضى .

وفى الهمع (٢) يقول السيوطى : وألحقَ الأخفش بعَلِم سَمِع المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو : سمعتُ زيداً يَتَكَلَّمُ . بخلاف المعلقة بمسموع النحو : سمعتُ كلامًا وسمعتُ حديثًا ، ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابْشَاذ وابن عُصْفور (٣) ، وابن الضائع ، وابن أبى الرَّبيع ، وابن مالك (٤) : - (واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها مفعول ثان يدل على المسموع ، كما أنّ ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون ، والجمهور أنكروا ذلك ، وقالوا : لاتتعدى سمعت إلاّ الى مفعول واحد ، فإنْ كان مما يُسْمَعُ فهو ذاك ، وإنْ كان عينًا فهو المفعول ، والفعل بعده فى موضع نصب على الحال ، وهو على

---

(١) الكافية ٢ : ٢٨٧ . (٢) ١ : ١٥٠ .

(٣) أنظر الممتع ١ : ١٨٢ ومابعدها ط العراق .

(٤) التسهيل ٨٤ ومابعدها .

حذف مضاف أى سمعت صوت زيدٍ فى حال أنّه يتكلم ، وهذه الحالة مبينة ، واحتج ابن السّيد لقولهم[1] : بأنّها من أفعال الحواس ، وأفعال الحواس كلها تتعدى لمفعول واحد ، وأنّها لو تعدت لاثنين لكانت إمّا من باب أعطى أو من باب ظنّ ، ويبطل الأول كون الثانى فِعْلاً ، والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ، ويبطل الثانى أنّها لا يجوز إلغاؤها ، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء .

وأرى : أنّ الشهاب تفرّد بجواز البدل بدون تقدير مضاف ، ووضح سر اختياره لذلك ، وهو رأى جيّدٌ يبعد كثيرًا من مشكلات هذا الأسلوب فى الإعراب ، كما أنّه أباح نصب سمع لفعل غير مسموع على التقدير المذكور وهو رأى وإنْ كان غيره قد سبقه إلّا أنه اختيار مقبولٌ . يبيح الأسلوب ويوسع الإباحة اللغوية بحَمْلِه مَحْمَلاً حسنا .

٧ ـ سَقَط فى يـدِه :

يرى الشهاب جواز هذا الأسلوب (سَقَطَ فى يده) بالبناء للمعلوم[2] ، لأنّه قد قرئ بها فى الشّواذّ[3] وفى مجمع الأمثال[4] قال الزجاج : سَقَطَ فى أيْديهم . نظم لم يسمع قبل القرآن ، ولا تعرفه العرب فى النظم والنثر ، جاهلية وإسلامًا ، فلما سمعوه خفي عليهم وجه استعماله ، لكونه لم يَقرَعْ أسماعهم .

فهو مَثَلٌ لِمَنْ لَمْ يَحْصُلْ من سعيه على فائدة ، غير الندم ، وجعله الزمخشرى كناية عن الندم ، وقراءة ابن أبى السَّمَيْقَع . سَقَطَ معلوماً . فاعله الندم ، كما قاله الزجاج أو العَضّ كما قاله الزمخشرى وكله تمثيل .

وبذلك بين الشهابُ خطأ الحريرى فى دعواه بمنع ذلك ، ولقد أيّدَ البغدادى

---

(١) الاقتضاب جـ ٢ : ٢٤٧ ط الهيئة ١٤٠٠هـ . (٢) شرح الدرة ملخصا ٧٠ ـ ٧٢

(٣) المحتسب الجزء الأول والآية ١٩٩ من سورة الأعراف . (٤) ٢ : ١٠٢ وهو المثل رقم ١٧٧٤ ويضرب لمن ندم ، وهو بالبناء للمجهول ـ أما البناء للمعلوم فقال أبو حاتم : إنّهُ خطأٌ .

رأى أستاذه السابق لوضوح أدلته وأعرض عن رأى الحريرى (١) ، والبغدادى (٢) على حق فى ذلك .

كما يجيز الشهاب أسلوب (بَنى بأهلِه ، وبنى على أهله) (٣) إيمانا منه بتوسيع آفاق اللغة وتيسيرها على المولدين واعتمادا على الأدلة المختلفة الواردة التى تؤيد صحة هذا الأسلوب .

وتارة يخطئ قولهم : (النزول عن الوظائف) (٤) بقوله : هذا استعمال حادث والمواساة من قولهم : واساه إذا ساعده . والصحيح : آساه بالهمزة أى جعله أسوته ، وواساه . خطأ عند أهل اللغة ، وذهب صاحب القاموس الى أنه لغة رديئة .

٨ ـ كتمت الحديث ـ كتمت من الحديث :

قال الشهاب (٥) : (إنَّ بعض العلماء يقولون : إنَّ كتم . لا تتعدى بمِنْ بل بنفسه كقوله تعالى (يَكْتُم إيمانه) (٦) وقوله : (ولا يكْتُمُون اللَّهَ حَدِيثًا) (٧) . وأنا أرى أنَّ هذا (٨)

---

(١) درة الغواص ١٧٤ . (٢) شرح بانت سعاد للبغدادى مخطوط بالتيمورية رقم ٧٤٦ شعر بدار الكتب بالقاهرة ١ : ٤٦٩ . (٣) أنظر درة الغواص ٢٢٩ وشرح العناية ٢ : ١٨ .

(٤) أنظر القاموس ٤ : ٤٠٠ (وساه) . (٥) العناية ٧ : ٣٦٨ .

(٦) الآية (وقال رَجلٌ مؤمن من آلِ فرعون غافر ٢٨) .

(٧) النساء ٤٢ .

(٨) هذا رأى للشهاب يرد فيه على قول بعض العلماء الذين يرون أنَّ الفعل (كتم) يتعدى بنفسه ، ولا يحتاج فى تعدّيه الى حرف الجر من معتمدين على الآيتين السابقتين ، ولكن الشهاب وسع نظرته للوارد عن العرب مع القرآن . وهذا حَق .

كلـه غير وارد . أمّا الأول فلأنّه ورد تعدّى : كتم بنفسـه ، وبمن كما نقله أهل اللغة ، قـال فى المصبـاح (١) : (كتم من باب قتل يتعدى الى مفعولين ، ويجوز زيادة من فـى المفعول الأول ، فيقـال : كتمتُ من زيدٍ الحديثَ ، كما يقال بعتُه الـدار وبعتها منـه .

٩ ـ كسوتُ التـلاميذ الثلاثـةَ الأثـوابَ :

من المعروف أنّك إذا أردت تعريف العـدد (وتعريفه خاص بـأل) فإنْ كان العدد مركبًا أدخلت أل على الجزء الأول منـه تقـول : الأحدَ عشر درهمًا ، فإنْ كان العدد مضـافًا عرفت الآخـر ، وهو المضـاف إليـه ، فيصير الأول مضافا الى معرفـة مثل : ثلاثـةَ الأثـوابِ ، مِيأةَ الدرهـمِ ، ألفَ الدينـارِ ، وأجاز الكوفيون (٢) (الثلاثـــة الأثـواب ـ تشبيهًا بالحسنِ الوجـهِ ، وإذا كان معطوفًـا عرفت الاسمين معًا ، تقول : الأحدُ والعشرون درهمـا ، لأنّ حرف العطف فَصَـلَ بينهما ، كما هو مبسوط فى كتـب النحـو ، وبما أنّ العدد هنـا مضاف ، فيجب أنْ تقول : ثلاثـةُ الأثوابِ ، بإلحـاق حرف التعريف فى المضاف اليـه كمـا هو قـاعدته ، وذلك على مذهب البصريين .

وهنـا يقـول الحـريرى (٣) : (ويقولون مافعلتُ الثلاثـةَ الأثوابِ ، فيعرفون الاسميـن ويضيفون الأول منهما الى الثـانى والاختيـار أنْ يُعَرَّفَ الأخير من كل عدد مضاف ، فيقـال : مافعلت ثلاثـة الأثـواب ، ثم يوضح سر ذلك بألاّ يتعرف من وجهين .) .

ويرد عليـه الشهـاب (٤) قـائلا : (هذا العـدد ليس بممنوع يدل عليه قوله والاختيار . قـال فى التسهيل (٥) : إذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه على الآخر إنْ كان مضافـًا ،

---

(١) ٢ : ٧٢٠ ط الأميريـة . (٢) أنظر الأشمونى ١ : ٨٧ .

(٣) درة الغـواص ١٢٥ ـ ١٢٧ . (٤) شرح الدرة ١٣٥ ومابعدهـا .

(٥) ص ١١٩ ، ١٢٠ . ؟؟؟؟؟

أو عليهما شذوذاً لا قياساً ، خلافاً للكوفيين ، وهل يصح أن يقال : الألفُ درهم ، بتعريف المضاف فقط ؟ . حكى ابنُ عصفور جوازه (١) : وهو قبيح لإضافة المعرفة فيه الى النكرة ، ومن ثم امتنع " الحسنُ وجهٍ " ، ولكن ورد الخمسةُ أثوابٍ ووقع في صحيح البخاري (وأتى بالألف دينار) (٢) ، والمانع لما ذكره المصنف قياسه على الحسنِ وجهٍ والفرق واضح . وقوله : ـ ولا يجوز أنْ يتعرف الاسم من وجهين : هذا . وإنْ اشتهر ليس بمُسَلَّمٍ روايةً ودرايةً . ، ألاَ ترى أنَّ أيًّا الموصولية تتعرف بالصلة والإضافة في قولهم : أيُّهم فعلَ كذا . ـ وقال الرضى (٣) : (لا مانع من اجتماع تعريفين مختلفين نحو: زيدُنا ، ويازيدَنا . اجتمع تعريف العلمية والإضافة ، وتعريف العلمية والنداء ، ولا حاجة الى ادّعاء تجريده من أحد التعريفين كما قيل) .

وقوله : ـ إنَّ تعريف الاسم الأول وحْدَه منافٍ : لإضافته الى النكرة المنكرة له . ليس بشيء : إذْ إضافته الى النكرة تخصصه لا تنكره ، وقد سمع ما أنكره كما مر عرف الاسم الأول في العدد المركب .

إنْ قلت : العدد المركب مبني وأل . لاتدخل على المبنيات .

قلت : قد نص النحاة على جوازه هنا خاصة لعروض البناء فيه .

وقوله : إنَّ المميز لا يكون معرفا بالألف واللام ، ليس بشيء ، لأنَّ الكوفيين جوزوا تعريف المميّز كما صرح به النحاة ، فلا حاجة الى تكثير السّواد بالمسائل المشهورة .

وأرى : ـ أنَّ حجة الشهاب قوية وواضحة في إجازة الأسلوب ، والحريري قد ضَيّق نظرته واقتفى طريق البصريين ، ونسى أنَّ غيرهم أيضًا على حق معتمد بن على الوارد .

---

(١) أنظر الأشموني ١ : ٨٧، ٨٨ . (٢) لم أجد هذا في صحيح البخاري .

(٣) الكافية ٢: ١٣٦ ـ ١٣٨ .

١٠ ـ تعدد الخطاب لواحد :

يرى النحاة أنه لا يجوز أن يخاطب فى كلام واحد اثنان فأكثر بدون تثنية أو جمع، أو عطف[1] ، وهذه القاعدة قررها النحاة فى باب الإشارة ، قال الرضى : ـ

فلا يخاطب اثنان فى كلام واحد إلا أن يجمعا فى كلمة الخطاب نحو يزيد أن تعلما ، أو يعطف أحدهما على الآخر نحو : أنت وأنت فعلما مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه أ ، هـ ،

قال الشهاب فى كتابه " طراز المجالس "[2] : ـ

وسألت أعزك الله عن تعدد الخطاب فى كلام واحد ، كيف نطقت به العرب ؟ ،

فاعلم أنه لما اقتضى الخطاب التوجه الى المخاطب ، فإن كان واحدا ، فظاهر ، وإن تعدد : صح التوجه بجملته دفعة واحدة ، وكل واحد متوجه اليه حينئذ ضمنا ، وأما التوجه الى كل من الأفراد بقصد ذاتى ، فلا يصح فى حالات واحدة بل على التعاقب ، فلذا كان يلزم فيما يدل على المخاطب دلالة وصفية أن يكون : مجموعا أو مثنى أو معطوفا بعضه على بعض ،

وقال أيضا فى كتابه " عناية القاضى "[3] : ـ

عند تفسيره قوله تعالى : (سورة أنزلناها[4]) فقد قرر البيضاوى على قراءة النصب[5] :

---

(١) الكافية ٢ : ١٧ ، (٢) ص ١٦ ، (٣) ٦ : ٣٥٢ ، (٤) النور الآية الأولى ،

(٥) المحتسب ٢ : ٩٩ قراءة أم الدرداء وعيسى الثقفى وعيسى الهمدانى ورويت عن عمر بن عبد العزيز قال أبو الفتح : وهى منصوبة بفعل مضمر ولك فى ذلك طريقان أحدهما أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر ويكون المظهر تفسيرا لها ، وتقديره : أنزلنا سورة والآخر : أن يكون الفعل الناصب من غير لفظ الفعل بعدها ، لكنه على معنى التحضيض أى اقرءوا أو تأملوا وتدبروا السورة ،

التقديـر : أتلُ الظاهر : أُتلوا بصيغة الجمع لأنّ الخطابات التي بعده كذلك ، وهو بنـاء على ما اشتهر أنّه لا يخاطب في كلام واحد اثنـان فأكثر بدون تثنية أو جمـع أو عطـف .

وهنـا يحقق الشهاب هـذا الموضوع مطبقـا على قولـه تعالى : (إِذْ تُصْعِدُونَ ولا تَلْوُونَ على أحَـدٍ)[1] . مع تقدير الزمخشري : " أنّ إذْ منصوب بتقدير اذكر[2] أُورِدَ عليـه : أنّه مشكل : إذْ يصيـر المعنى : اذكر يـامحمد إذْ تصعدون . أيّهـا المصعدون الذين تركوا الرسول صلى اللـه عليـه وسلـم وفرّوا . فالصواب : أذكـروا وأجـاب بأنّ تقديره : هذا على قراءة (يُصْعِدُون)[3] بالتحتيـة ، وأجاب غيره : بأنّ المراد جنس هـذا الفعل فيقدر : أذكروا . لا أذكـر أو من قبيل : إذا طَلَّقْتُـم[4]

قـال الشهـاب : ـ وفيـه أنّ نظم الآية يأبـاه ، وماذكروه من أصلـه غير وارد ، بـل غيـر صحيح ، لأنّ ماقدروه مـن : اذكرْ واتلُ ونحوه فيما فيه معنى القول مصحح لـه بلا تأويل : لأنّه قولٌ ، ومابعده مقـولٌ . فالخطاب فيه مَحْكيٌ : لتضمن عامله معنى القول أو تأويلـه ـ كما عرفت في مثلـه ، فيقصد لفظـه حتى كأنّه انسلخ عنه الخطاب ، أو تعدد قـائله ، وممـا يرشدك الى ذلك نحو قوله تعالى : (قُلْ يأيُّها الكافرون لا أعبدُ مـا تَعْبُدون)[5] . فخطاب قُلْ : للرسول صلى اللـه عليـه وسلـم من اللـه ، والخطـاب بعـده من الرسول صلى اللـه عليـه وسلم للكفرة ، فكأنّهما خطابان أو كلامان أو المقصـود الأول وهو كثيـر كقولـه في السورة (قل أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسولَ)[6]

---

(١) آل عمران ١٥٣ . (٢) الكشاف ١ : ٢٢٣ قال : نصب بعد فكم أو بقوله : ليبتليكم أو باضمـار أذكروا . (٣) قراءة ابن مُحَيصِن ، أنظر المبهج ص ٣٦ من القراءات الشاذة . (٤) الطلاق الآية الأولى .

(٥) الكافـرون ١ ، ٢ . (٦) النـور ٥٤ .

ثم يقول بعد ذلك وهذا تحقيق لا ريب فيه ، فمليك أنْ تعض عليه النواجز) .

ثم يقول عند قوله تعالى : (إنَّا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرا لتؤمنوا باللـه ورسوليـه) .[1][2]

إذا كان الخطاب للنبى صلى اللـه عليـه وسلم وأمتـه ، فهو تغليب ، لامتناع أنْ يخاطب فى كلام واحد اثنـان من غير عطف ونحوه ، وهذه القاعدة وإنْ قررها الرضـى وغيـره فليست مطلقـة بل هى فيما إذا لم يكن أحدهما بعضًا من الآخر ، فإنَّه حينئذ غير مغاير له بالكليـة ، وإنْ لم ينسلخ عنـه معنى الخطاب ، كقول الهذلى : ــ

" أحَيـا أبـاكنَّ يـاليلى الأمـاديحُ "[3]

خـاطب الجمـاعة ، ثم خصَّ واحدة منها ، فأحدهما بعض من الآخر أو عينه ادعاء فلا تعـدد ، أو ليسوا مخاطبين فهو فى حكم التثنيـة .

ثم ترى الجديد فى بحوث الشهاب ، ويظهر فى قوله : ــ

وقد تتبعنـا كلامـه فوجدنا ذلك مقيـدا بقيود : ــ

الأول : أنْ يكون فى جملة واحدة ، فلا يمتنع فى كلامين غير مرتبطين نحو: تضربُ يازيدُ ، أتقتلُ ياعمرُ ، : لأنَّ تغاير الكلامين بمنزلة تغاير المتكلمين ، ولا يشك فى صحته .

---

(١) أنظر العناية ٨: ٥٨ . (٢) الفتح ٨ ، ٩ .

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو فى ديوانـه ١ : ١١٢ ــ ديوان الهذليين ط دار الكتب ٣٦٤ هـ وهو برواية أبى وَكيع ، والبيت من البسيط والأماديحُ : المدائحُ وتكملتـه : (لو كان مِدْحـة حَيّ أَنْشرتْ أحداً ... أحيا أبوتَك الشمّ الأماديحُ)

وشاهده : ماذكره الخفاجى فى الشرح . ــ وقد ذكر عجـز البيتِ . !!!!

الثاني : ألاّ يتغايرا فلو كان أحدهما عين الآخر أو بعضه صح بدون شرطه ، أمّا الأول فظاهر . أتراك تقول : يازيدُ اضرِبْ . لخطاب النداء ، وخطاب الأمر غير متعاطفين . ومن غَفَل عن هذا أَوْرَد على القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى : (وإذْ قال ربّك للملائكة)(١) حين قال : عامل إذْ . أذكر فقال فيه : إنّه لا فائدة في هذا التقييد ، وأنّه فيه جمع بين خطابين بغير جمع ولا عطف ، ولم يدرِ أنّ التقييد لتشريفه ، بأنّه من نسل مَنْ هذا شأنه : تذكيرًا بنعمة شرف النسب ، وأنّ المخالفة والحسد ابتلى بهما الرسل قبله ، فيتأسّى ويتسلّى ، وأنّ الاعتراض الثاني غير وارد ، بل ناشئ من عدم تصور هذه القاعدة ، ثم قال : منشأُ غلطه قول صاحب الكشاف(٢) في السابق ورده عليه .

الثالث : أنْ يبقى الخطاب على حقيقته ، فلو عُرِّيَ من لباس الحقيقة بأي طريق كان : من تغليب أو التفات أو غيره كما مر لم يمتنع ، قال الرضى(٣) : في التعجب : (الزجاج(٤) اعتذر لبقاء أحسن في الأحوال كلها على صورة واحدة ، يكون الخطاب لمصدر الفعل أي ياحسنُ أحْسِنْ بزيدٍ ، وفيه تكلف وسماجة . مع أنّه جاء : أحْسِنْ بزيدٍ ياعَمْرُو ، ولا يخاطب اثنان في حالة واحدة إلاّ أنْ يقال معنى الخطاب قد انمحَى) .

---

(١) البقرة ٣٠ .   (٢) الكشاف ١ : ٢٢٣ .

(٣) الكافية ٢ : ٣١٠ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ٣١٦ .

ويقول العباس بن مرداس : ـ

وأبلغ أبا سلمى رسولا تروعه ... ولو حل ذا سدر (١) وأهلى بعسكل

رسول امرئ يهدى إليك نصيحة ... فإن معشر جادوا بعرضك فابخل

يخاطب بقوله : أبلغ صاحبا له يقول : أن أبا سلمى رسالة تفزعه على مابيننا من البعد

ونقل الكلام فى البيت الثانى الى خطاب آخر ، ليكون أبلغ وأنجع ، فالمخاطب بأبلغ صاحبه

ورفيقه ، وبإليك أبو سلمى التفاتا ، وفيه شاهد لما ذكرنا .

ومنه تعلم كلام من لم يطبق المفصل فى هذه القاعدة وقد فصلناها ، وأنه لاغبار عليه ،

سوى عدم الفهم ، فاحفظه فهذا من النفائس .

وأرى : ـ أن الشهاب بهذه الأدلة التى ساقها بجواز تعدد الخطاب لواحد ، وتقييده

للقاعدة التى أطلقها الرضى قد أتى بجهد جديد ، وقد أيده الوارد حيث

اجتمع الخطابان : أبلغ ، وإليك والوارد أقوى حجة وهذا مايحسب للخفاجى .

١١ ـ وإلا لما نحره :

قال بعض العلماء إن هذا الأسلوب (٢) خطأ إذ لم يسمع مثله عن العرب ، وإن كثر

فى كلام المولدين ، ووجهه بعضهم بأنهم : حمل فيه إن على لو ، وليس بشئ .

وإنما الصواب عندى : أن يقال : لو مقدرة فى مثله ترقيا من احتمال العدم الى الجزم به ،

---

(١) البيتان فى ديوان الحماسة للتبريزى ١ : ١٦٦ ط الثانية السعادة ١٣٣١ هـ

وهما من بحر الطويل اللغة / الرسول : الرسالة ـ تروعه : تفزعه ـ ذو سدر :

موضع ينبت السدر ـ عسكل : موضع من حرة بنى سليم وبينهما مسافة بعيدة .

وشاهده : اجتماع خطابين لواحد فى البيتين كما فصله الخفاجى فى الشرح .

(٢) أنظر عناية القاضى ٨ : ٦٥ .

والتقدير : وإنْ لم يحمل على المعهود ، فلو حمل على الأعم لما جاز ، وتقدير الشرط: غير عزيز .

كما علق الشهاب على البيضاوى(١) فى تفسير قول الله تعالى : (إِنَّهُم لا أيمان لهم)(٢) . أى لا أيمان لهم على الحقيقة ، وإلا لما طعنوا ولم ينكثوا ، فعلق الشهاب بقوله : ـ

(وفى قوله " وإلا لما طعنوا " دخل . لأنه أدخل اللام فى جواب إنْ الشرطية ، وهو خطأ . لكنه مشهور فى عبارات المصنفين كما فى شرح المغنى(٣) " وعندى أنه ليس بخطأ " لأن المراد : وإلا : فلو كان لهم أيمان لما طعنوا كما هو المعروف فى تمهيد الاستدلال فاللام واقعة فى جواب " لو " المحذوف للاختصار ، ولا ضير فيه أ . هـ .

وقد تحدث الشهاب عن ذلك مرة أخرى(٤) فى مبحث مستقل بعنوان " مبحث قول المصنفين : وإلا لكان كذا " وأجاز هذا الأسلوب بالتوجيه السابق .

وأرى : ـ أن هذا الأسلوب مشاع فى عبارات المؤلفين ، وعلى ألسنة المتكلمين ، بالرغم من أن القواعد النحوية ، لا تجيز اقتران جواب إنْ باللام ، لذلك تناول النقاد هذا الأسلوب بالتجريح ، ورموه بالخطأ الشنيع ، وقد أجازه الشهاب الخفاجى بتوجيه مقبول ، يسير على نهج القواعد ، ويوسع دائرة الأسلوب العربى ، وتمنح الشهاب ميزة السبق ، والابتكار .

فقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة(٥) هذا التركيب ، وانتهى الى تصحيحه بتوجيه الشهاب أو جعله جواب قسم مقدر ، إذا كان الكلام يقتضى التوكيد

---

(١) العناية وهامشها ٤: ٣٠٦ ، ٣٠٧ . (٢) التوبة ١٢ .

(٣) ١: ١٧٨ . (٤) العناية ٤: ٣٠٧ .

(٥) الألفاظ والأساليب ـ كتاب للمجمع ط الأميرية ١٩٧٧ م ص ١٣٨ ومابعدها .

مثل : الخصومة والأقضية والشهادات كقول أحد الخصمين للآخر " أدِّ حقى وإلا لأدينّه صاغرًا للقضاء " التقدير : وإلا نواللّه لأديّته صاغرا أمام القضاء .

ونص قرار اللجنة : تصدى الأستاذ الشيخ عطيّه الصوالحى فى مذكرة قدمها الى اللجنة ، لتصحيح نحو قولهم : " هم غير آمنين وإلّا لما طالبوا بالحدود الآمنة " خلافا لما يذهب اليه بعض النقاد من تخطئة ذلك على أساس أنّ اللام لا تقع فى جواب إنْ . وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت الى تصحيح استعمال الأسلوب ، وتوجيهه : ــ

بأنّ اللام فيهما واقعة فى جواب " لو " محذوفة أو فى جواب قسم مقدر ، إذا كان الكلام يقتضى التوكيد ، هذا الى أنّ مثل ذلك قد ورد فى شعر من يحتج بكلامه مثل : قول النابغة : ــ

فان أفاق لقد طالتْ عمايته ... والمرءُ يُخلق طَوْرا بَعْدَ أطوار [(١)]

وقول الشَّنْفَرى : ــ

فإنْ تبتئسْ بالشَّنْفَرَى أمُّ قسطل ... لما اغتبطتْ بالشنفرى أمُّ قبلَ أطول [(٢)]

فسار المجمع على توجيه الخفاجى : وزاد عليه احتمالا آخر ، وأشار الى حديث الشهاب فى ذلك ، وإجازته الأسلوب .

---

(١) هذا البيت من البسيط وهو فى ديوان النابغة ص ٢٠٢ ط دار المعارف اللغة / العَماية : الضلالة والظلمة ــ والشاهد فيه : إنْ ... لَقد حيث اقترن جواب " إنْ " الشرطية باللام .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو فى ص ١٤٨ من لامية العرب وفى الخزانة ٤ : ٥٤٤ وفى معجم الشواهد لهارون ١ : ٣٨٠ والشاهد فيه : إنْ تبتئس ... لَما .. حيث اقترن جواب الشرط باللام مما يدل على صحة الأسلوب السابق .

١٢ ـ هـذا وإنْ كانَ كذا وكـذا :

أجاز الشهاب (١) هذا الأسلوب الذى ورد فى كلام المصنِّفين ووجَّهه بما يلى : ـ

هذا : فى هذا التركيب ونحوه ، مرفوع المحل خبرٌ مبتـدأ مقـدر أى الأمر والشأن هذا ، أو مبتـدأ خبره مقدر أى هذا كما ذكر أو مفعول الفعل تقديره : خُذْ هذا ونحوه .
وقيـل : يجوز أَنْ تكون (ها) اسم فعل بمعنى " خُذْ " ، وذا " مفعوله ، ويُبْعِدُه : رسمه متصلاً فى جميع النسخ ، والواو بعده واو الحـال لا عـاطفة ، لئلا يلزم عطـف الخبر على الإنشـاء فى بعض الوجوه ، وقيـل : إنَّه عطف على قولـه : لم لايجوز أى لا يقـال هذا فى تضعيف هذا القول ، وهو كقولـه (هذا وإنَّ للطاغين لَشَرَّ مآبٍ) (٢) .

وقـال فى المثل السـائر (٣) : ـ

لفظ هـذا . فى هذا المقـام من الفصـل الذى هـو أحسن من الوصـل ، وهى علاقـة وكيـدة بيـن الخروج من كـلام الى كلام آخـر ، وذلك من فصل الخطاب ، الذى هـو أحسن موقعـا من التخلص ، وعنـدى أنه منصوب بِدَعْ مقدرة ، لأَنَّ عـادة العرب فـى مثلـه أَنْ يقولوا : " ذا " كما قـال : ـ

فَـدَعْ ذا وسَـلِّ الهَمَّ عنـك بِجَسْـرةٍ ... ذَمولٍ إذا صـامَ النَّهـارُ وهَجَّـرا (٤)

---

(١) العنـاية ١ : ١٧٣ . (٢) سورة ص ٥٥ . (٣) ٢ : ٢٧٦ ت محى الدين

(٤) البيت من الطويل . قيل للفرزدق أو الأخطل وهو فى الكتاب ٢ : ٢٣ وفى الجمـل ٢٣١ والصباح ١ : ١٣٩ وأساس البلاغـة ٣٠٢ ، ٥٤٧ وفى ديوان الفرزدق ق ٢٩١ ، اللغة / جَسْرة : نـاقة قويـة ـ ذَمول : السير المتوسط ـ صام النهار : لم يَخْتَلِفْ ـ هجَّرا : سار فى نصف النهار فى القيظ ـ وشاهده : هذا . ومافيها من الفصل بيـن كـلام وكـلام ـ راجع فى المعانى اللغوية المصباح المنير ٢ : ٨٧٢ .

١٣ ـ ها أنا أفعل :

يرى النحاة : أن هذا الأسلوب غير صحيح : لأن اسم الاشارة فيه غير موجود • وصحته : " ها أنا ذا أفعل " ، لأن الأصل هذا ، فأنا ، قد فصلت بين ها التنبيهية واسم الإشارة •

ولكن الشهاب (١) : ـ يرى صحة الأسلوب السابق ، لأن الأكثر في التركيب وقوع اسم الاشارة خبرًا عن المبتدأ الواقع بعد " ها " التنبيهية ، وقد لا يؤتى به ، فمن ظنه لازما واعترض • لم يصب ، كما صرح بذلك العرب في أساليبهم •

وبذلك يكون الخفاجي قد سبق غيره في إجازة هذا التركيب ، ثم فصله ، وسار عليه في تأليفه فيقول : في حاشيته (٢) " وها أنا ذا كرتك " وفي شرح الدرة (٣) " وها أنا أبين " ونطق به الحريري في المقامة الحلوانية (٤) (ها أنا قد عرضت خبيئتي للاختبار) •

ثم يأتي قرار مجمع اللغة بالقاهرة بالنص التالي (٥) : ـ

(ترى اللجنة أنه يجوز دخول " ها " التنبيهية على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة ونحوه " ها أنا أفعل • وها أنت تفعل " مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم ، مثل قول قتيلة : ـ

أمحمد ها أنت نجل نجيبة (٦) •:• من قومها والفحل فحل معرق

ومن النثر ماينسب الى خالد بن الوليد (٧) : (ثم ها أنا أموت على فراشي) •

---

(١) نسيم الرياض ٢ : ٤٣٤ ـ ٤٤٦ • (٢) العناية ٢ : ١٤٨ •

(٣) ص ٦٨ • (٤) ص ٢٢ • (٥) ص ٦٣ من كتاب الألفاظ والأساليب للمجمع •

(٦) البيت من الكامل • في العمدة ص ٣١ ومعرق قوى أصيل وشاهده : ها أنت نجل حيث جاءت ها التنبيهية بدون اسم إشارة • وهذا جائز •

(٧) أنظر عيون الأخبار ١ : ١٦٥ •

وأوردت اللجنة عشرين بيتاً فى صحة ذلك ، ولم تشر الى كلام الشهاب الذى درس هذا الأسلوب ، وأباحه صراحة فى كتبه ، وإنما نقلت عبارة له فقط من شرح الدرة تدل على جواز الأسلوب .

وكذلك يصح استعمال هذا الأسلوب (هو من أَهْلِ جِلْدَتِهم) مخالفاً كلام العلماء فى ذلك ، معتمداً على الوارد (١) .

وأهل جِلْدَته : أبناء جنسه أو قومه أو عشيرته وبهما فسر أهل اللغة ، وورد استعماله ، والمناسب الثانى ، وقد ورد فى الحديث الشريف (٢) " قَوْمٌ من جِلْدَتِنا " أى من أنفسنا وعشيرتنا وفى كتب العربية فى باب أَفْعَل التفضيل ، استشهدوا على صِحَّة (يوسفُ أحسنُ إخوته) . بما سمع من العرب . نصيبٌ أشعر أهلِ جِلْدَتِه . وقد عرفت أَنَّ استعماله مع لفظ أهل كما فى المثال ، وبدونها كما فى الحديث الشريف ، صحيحٌ فصيحٌ ، فمن قال : لفظ الأهل زائد ، والظاهر حذفه لم يطلع على موارد استعماله لقصوره أو اهماله .

١٤ ـ أَيْنَ شركائِىَ الذين كنتم تشاقُّون فيهم (٣) :

قال الشهاب : قرأ العامة " شُركائى " بالمد (٤) ، ومنهم من سكن الياء ، فتحذف وصلا : لالتقاء الساكنين ، وقرأ البزِّى بخلاف عنه : بقصره مفتوح الياء ، وقد أنكره جماعة وزعموا أَنَّ هذه القراءة غير مأخوذ بها ، لأَنَّ قصر الممدود لا يجوز إلَّا ضرورة ، ولا ضرورة هنا .

---

(١) أنظر عناية القاضى ١ : ٣٣٦ ، ٧ : ٣٠٧ . (٢) أنظر النهاية لابن الأثير ١ : ٢٨٥ ط الحلبى . الأولى ١٣٨٣ هـ . (٣) النحل ٢٧ .

(٤) عناية القاضى ٥ : ٣٢٦ .

وعندى : ـ أنّ ذلك ليس مختصا بالضرورة كما قالوا ، فإنّه يجوز فى السعة ، وقد يوجه : بأنّ الهمزة المكسورة قبل الياء حذفت للتخفيف ، وليس كقصر الممدود مطلقاً ، مع أنّه قد روى عن ابن كثير قصر التى فى القصص (١) ، وروى عنه أيضا : قصر ورائى فى مريم (٢) ، وعن قنبل قصر (أنْ رآه استغنى) (٣) . فكيف يعد بعد ذلك ضرورة ، فاعرفه " فإنّ كثيرًا من النحاة غفلوا عنه " .

وأرى : أنّ الفراء وثعلبًا من هذه القلة التى لم تغفل عنه ، وانظر الى مجالسه (٤) ستجده صرح بذلك فى آية (آتونى أفرغ عليه قطرا) (٥) .

١٥ ـ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَة الفاخر :

عالج الشهاب أمر هذا الأسلوب علاجًا وافيًا عند تفسيره قوله تعالى : ـ (سبحانك لا علم لنا إلّا ما علّمتنا) (٦) .

فقال : ـ (٧) نقل عن الكسائى أنّه منادى فيقال : ياسبحانَ اللّه ، وقال الزمخشرى (٨) : إنّه أجرى علمًا للتسبيح ، أى علم جنس كما قالوا : شَعُوب " للمنية " ، وفجار " للفجرة " ـ ورده ابن الحاجب (٩) : إنّ هذا ليس بمستقيم وإنّ سبحان ليس اسمًا للتسبيح ، لأنّه مصدر سبّح ، ومعنى سبّح : قال: سبحان اللّه . فمدلوله لفظ ، ومدلول سبحان : تنزيهٌ ، وهو معنى لا لفظ ، فتبين أنّه ليس علمًا للتسبيح . وأجيب : بأنّه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان كذلك ، وأمّا إذا ورد فلا

---

(١) الآية ٦٢ وهى أينَ شُركائِى الذين كنتم تزْعُمون . (٢) الآية ٥ وهى (وإنّى خِفْتُ الموالِىَ مِنْ وَرائِى) . (٣) العلق ٧ . (٤) مجالس ثعلب ٢: ١٦٤ .

(٥) الكهف ٩٦ . (٦) البقرة ٣٣ . (٧) عناية القاضى ٢: ١١٨ .

(٨) الكشاف ١: ٦٢ . (٩) ورد كلامه فى نص شرح الكافية ٢: ٤٨ .

إشكال ، والذى يدل على أَنَّهُ علَم قول الشاعر سبحانَ (١) من علقمة الفاخر) .

ولولا أنّه علَمٌ لوجب صرفه ، لأنّ الألف والنون فى غير الصفات ، إنّما تمتنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علمًا إلّا شاذًا ، وأكثر استعماله مضافًا ، وإذا كان مضافًا فليس بعَلَم ، لأنّ الأعلام لا تضاف : لتعريفها . وقيل : إنّ سبحان فى البيت على حذف المضاف إليه يعنى سبحان الله ، وهو مراد للعلم به ، وقيل : إنّه مضاف لعلقمة ومِنْ زائدة ، والمراد التهكم به ، وهو فى قوله : -

سُبْحَانَهُ ثم سُبْحَانًا نعوذُ به .. وقبلنا سبّح الجُودىُّ (٢) والجُمُدُ

مصروف عند سيبويه - رحمه الله - للضرورة ، وادّعى سيبويه (٣) أنّه ضرورة : لأنّه علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فهو مقابل بالمثل .

---

(١) هذا عجز بيت للأعشى من السريع وهو فى الكتاب ١ : ١٦٣ والمقتضب ٣ : ٢١٨ ، و م ثعلب ٢ : ١٩٧ وابن الشجرى ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ وابن يعيش ١ : ٣٧ ، ١٢٠ والمقرّب ٣٠ والخزانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٣٩٧ والهمع ١ : ١٩٠ ، ٢ : ٥٢ والدرر ١ : ٦٤، ٦٥ وفى ديوانه ١٠٦ وشاهده : أنّه ترك تنوين سبحان ، لا لأنّه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بل لأجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا ، والأصل : سبحانَ الله . وهذا رد على سيبويه ومن تبعه فى زعمه أنّ سبحان علم غير منصرف والقصد : التهكم ١ : ١٦٣ والراغب فى مفرداته ٢٢٠ ومعجم المقاييس ٢ : ١٢٥ واللسان (سبح) وتكلمته : (قد قُلْتُ : لما جاءَنى فَخْرُهُ) .

(٢) هذا بيت لورقة بن نوفل قالها لكفار مكة حِينَ رآهم يعذبون بلالاً . أنظر الروض الأنف ١ : ١٢٥ والخزانة ٣ : ٣٨٨ والبداية والنهاية ٢ : ٢٩٨ والأغانى ٣ : ١٥ والكتاب ١ : ١٦٤ وابن يعيش ١ : ٣٧، ١٢٠ ، ٤ : ٢٩ وابن الشجرى ١ : ٣٤٨، ٢ : ١٥٠ والهمع ١ : ١٩٠ والمقتضب ٣ : ٢١٧ اللغة / سبحانه : تنزيهًا له - نعوذ : نلجأ - الجُودِىّ : جبل بالموصل وقيل بالجزيرة - الجُمُد : جبل بنجد - وهو من البسيط وشاهده : أنّ سبحان الله فيه بمعنى سبحانا ، أى غير علم لمجيئه نكرة هنا وأنشده سيبويه على أنّ تنكيره وتنوينه ضرورة .

(٣) الكتاب ١ : ١٦٤ .

وقال ابن يعيش (١) : سبحانَ علم واقع على معنى التسبيح ، وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فِعْل وإنّما هو واقع موقع التسبيح الذى هو المصدر فى الحقيقة ، جعل علمًا على هذا المعنى ، فهو معرفة لاينصرف ، فإنْ أضفته يصير معرفة بالإضافة وقيل : أراد سبحانَ اللهِ ، على معنى التعجب .

قال الشهاب : (والحاصل أنّ القول بِعَلَمِيَّتِه لاداعى له : لاستعماله ممنوعا من الصرف ، وهو مع شذوذه يجوز تخريجه على وجوهٍ أُخَر ، وقد صنع خلافه ، وإذا أضيف فليس بِعَلَمٍ أيضًا ، ولاحاجة الى القول بأنّه نُكِّر وأضيف ، إذْ لم يعهد تنكير أعلام الأجناس ، لأنها فى المعنى نكرة ، وعلميتها للضرورة ، وقد جاء بالألف واللام فى قوله (٢) : (سبحانَك اللّهُمّ ذا السُّبْحانِ)

وفيه شذوذ آخر لخروجه عن النصب على المصدرية ، فهو مصدر غير علم هنا ، بمعنى التنزيه لا التعجب ، وليس اسم فعل للتعجب به .

فكأنّ الشهاب أخرج التركيب من دلالة التعجب ، وجعله للتنزيه فقط ، وعلى ذلك فهو خاصّ بالله تعالى ، وأنّه أضرب عن آراء السابقين كسيبويه والرضى ويرى تلميذه البغدادى فى الخزانة (٣) تأثرًا به :-

(أنّه ترك تنوين سبحانَ ببقائه على صورة المضاف لغلبةَ استعماله كذلك ، وليس لأنّه

---

(١) المفصل ش ١ : ٣٧، ١٢٠ ، ٤٤ : ٣٦ . (٢) هذا صدر بيت من الرجز فى الخزانة ٣ : ٣٩٧ ، ٧ : ٢٤٣ وابن الشجرى ١ : ٣٤٨ والهمع ١ : ١٩٠ ويس ١ : ٢٥١ ، والكافية الشافية ٥٢ وشاهده : سبحانَ جاء معرفا باللام ، فلا يكون علمًا ، قال فى الخزانة : فلا يتأتّى فيه مازعمه بعضهم من أنّه علم ولو أضيف وذا بمعنى صاحب لأنّه تابع للّهم على المحل وصاحبه :

(٣) جـ ٣ : ٣٨٨ . ....

ممنوع من الصرف بالعلمية وزيادة الألف والنون كما رأى سيبويه والرضى[1] معللاً بأنّ العرب لم تستعمله إلاّ مضافاً الى الله فقط ، ومنْ لا تزاد في الإيجاب عند البصريين ، ولكنه يخالف أستاذه : بأنّ سبحان هنا للتعجب ، ومن داخلة على المتعجب منه ، والأصل : أنْ يسبّحَ الله عند رؤية العجيب ، من صنائعه ثم كَثُرَ حتى استعمل في كل متعجب منه . ولكن الخفاجي يمنع ذلك .

وأرى : أنّ نظرة الشهاب قاصرة فإنّ التنزيه يستلزم التعجب ، وينزه الله عند رؤية كل عجيب من خلقه ، وقد نقل ذلك البغدادي[2] عن بعض العلماء ، والمعنى على ذلك (اعْجَبْ من عَلْقَمَةَ إذْ فاخر ابن الطُّفَيْل) .

١٦ ـ المالُ بين زيدٍ وعمرو ـ أو بين زيدٍ وبينَ عمرو :

قال الحريري[3] (ويقولون المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمروٍ بتكرير لفظ بين ، فيوهمون فيه ، والصواب أنْ يقال بين زيد وعمرو كما قال سبحانه (من بينِ فَرْثٍ ودَمٍ لَبَناً خالِصاً سائِغاً للشاربين)[4] .

والعلة فيه : أنّ لفظة بين تقتضى الاشتراك ، فلا تدخل إلاّ على مثنى أو مجموع) .

هذا رأى الحريري يخطىء الأسلوب الثاني ويجوز الأسلوب الأول .

وهنا يرد عليه الشهاب[5] قائلا : ـ

هذا أيضاً من النمط الذى سار عليه الحريري في اختيار أضعف الآراء ، فإنّ إعادة (بين) جائزة على سبيل التوكيد ، قال الأعْشَى : ـ

بين الأشجّ وبين قيسٍ باذخٍ ... بَخٍ لوالده وللمولود[6]

---

(١) أنظر الكافية ٢ : ٤٨ والكتاب ١ : ١٦٥ هارون . فى باب من المصادر ينصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره . (٢) البغدادى وأثره النحوى . رسالة ماجستير ١٥٢ .

(٣) درة الغواص ٧٩ ـ ٨٣ . (٤) النحل ٦٦ . (٥) شرح الدرة ٩٣ ـ ٩٥ .

(٦) البيت من الكامل لأعْشَى هَمَدان وشاهده : تكرير بين فى الأسلوب . وقد مضى تحقيقه .

فمن هذا يعلم أنَّ إعادة (بين) لاتفسد نظماً ولا معنى كما توهمه المصنف .

فأمَّا قوله تعالى : (مُذَبْذَبِين بَيْنَ ذلك)(١) فإنَّ لفظة ذلك تؤدى الى شيئين وإنْ كانت مفردة تنوب مناب لفظين ألا ترى : أنَّك تقول : ظننتُ ذلك، فتقيم ذلك مقام مفعول ظننت . فإذا اعترض معترض بقول : امرىء القيس (بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ)(٢) .

فأجاب عنه المصنف : بأنَّ الدخول اسم واقع على عدة أمكنة . فلهذا جاز أنْ يعقب بالفاء وأجاب غيره : أنَّ الفاء بمعنى الواو . وكان الأصمعى يرويه بالواو .

واختار المحققون من أهل العربية(٣) أنَّ العرب تقول : " سرت مابين زُبَالة فالثَّعْلبيَّة . بمعنى الى الثَّعْلبيَّة . فالفاء بمعنى إلى . وعلى ذلك أجاز الشهاب: المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمرو .

وأرى : أنَّ الشهاب على حق فى رأيه بدليل قوله تعالى : (ومن بيننا وبَيْنِكَ حِجَابٌ)(٤) فقد كرّر (بَيْنَ) فى الأسلوب . وقد أجازه الرضى(٥) أيضاً .

---

(١) النساء ١٤٣ . (٢) هذا جزء بيت من معلقة امرىء القيس وهو أول بيت فيها والبيت : ـ

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

والبيت من الطويل . (٣) أنظر الكافية ٢ : ٣٦٥ حيث قال : (وقد تجىء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى (الى) مثل ماحكى الزجاج تقول العرب : مُطِرنا مابين زُبالة فالثعلبيَّة . وهى أحسنُ الناسِ قَرْناً فقدَماً . وحكى ابن هشام إجازته (الفاء بمعنى الى) وكذلك فى بيت امرىء القيس المغنى ١ : ١٢٨ ـ ١٣٠ .

(٤) فصلت ٥ .

(٥) الكافية ١ : ١٨٧ .

١٧ ـ هَبْ أنّيَ فعلتُ كذا ـ وهَبْ أنَّه فعل كذا :

يقول الحريرى :[1] (ويقولون هَبْ أنّيَ فَعَلْت ، وهب أنّه فعل . والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال : هَبْنِي فعلتُ ، وهَبْه فَعَلَ ، فالأسلوب السابق خطأ فى التعبير) .

قال الشهاب : ـ ناقلاً عن ابن برّى[2] : ـ

إذا جُعل هَبْنِي بمعنى احْسُبْنِي وعُدّنِي فلا يمتنع أنْ تقول : هَبْ أنّيَ فَعَلْتُ : لأنَّهما بمعنى احْسِب . يُريدُ أنّه : إذا كان هَبْ بمعنى احْسِبْ مما يتعدى الى مفعولين كعلمتُ زيدًا فاضلًا . جاز أنّ تسد أنْ ومعمولاها مسدها ، وقد سمع أيضًا . فلا مانع منه قياسًا واستعمالاً ، وفى المغنى[3] : هَبْ بمعنى ظُنّ الغالب تعديته الى صريح المفعولين . كقوله : ـ

فَقُلْتُ أجِرْنِي أبَا خَالِدٍ ... وإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا[4]

---

(١) درة الغواص ١٤٨ ، ١٤٩ . (٢) شرح الدرة ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) ٢ : ١٣٨ . (٤) هذا البيت من المتقارب لعبد الله بن هَمَّام السَّلُولِى ، وهو فى معجم الشواهد ١ : ٣٥٦ والتصريح ٢ : ١٨٦ والشذور ٣٦١ والمغنى ٥٩٤ والعينى ٢ : ٣٧٨ وم ثعلب ١ : ٢٤٨ والهمع ١ : ١٣٩ والدرر ١ : ١٣١ والأشمونى ٢ : ٢٤ ، وأوضح المسالك ١٧٤ وابن عقيل ص ١٢٧ اللغة / هَبْنِي : اعتقدنى ـ أبا خالد : منادى حذف منه حرف النداء وشاهده : فَهَبْنِي امرأً حيث استعمل هَبْ بمعنى اعتقد ونصب به مفعولين أولهما ياء المتكلم وثانيهما امرأً . ....

ووقوعه على أنّ وصلتها نادرٌ ، حتى زعم الحريرى أنّ قول الخوّاص : هب أنّ زيدًا قائمٌ . لحن وذُهِل عن قول القائل : هَبْ أنّ أبانا كان حمارًا (١) . وهب . فعل ماض غير متصرف بمعنى عد واحسب .

وقد رأى مجمع اللغة العربية (٢) جواز هذا الأسلوب ، وأيدت لجنة التعبير صحته لما يأتى : ـ

أولا : لما نقله الشهاب الخفاجي ، عن ابن برّى من أنّه غير ممتنع إذا جعل هَبّ بمعنى احْسِب .

ثانيا : ولما جاء فى المغنى من تصحيحه ورودهفى قول القائل فى المسألة المعروفة : بالحَجَرية أو المُشرّكَة ، وقد ذكرت فى اللسان فى مادة (شرك) .

ثالثا : ولأنّ تنصيص هب من الأفعال التى تتعدى الى مفعولين ، ومن المقرر أنّ هذه الأفعال تسد فيها أنّ ومعمولاها مسد المفعولين .

١٨ ـ أنا ممن شُغِفتُ بكذا ، وأنتَ ممن عُرِفتَ بكذا :

قال الشهاب : (قال المحقق : تغليب جانب التكلم أو الخطاب على الغيبة فى صلة الموصول الجارى على التكلم أو المخاطب ، فوقوعه خبر عنه شائع ، ولا كلام فى صحته ، وكثرة وروده مثل : (أنا الذى سمتنى أُمّى حَيْدَرَة (٣)) .

أما غير الجارى كالمثالين السابقين ، فلا نعرف له استعمالاً فى كلام العرب ، .

---

(١) هذا من حديث لعمر رضى الله عنه . أنظر ٣٦١ من كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب ، والمغنى ٢: ١٢٨ فى المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة .

(٢) أنظر كتاب المجمع " الألفاظ والأساليب " ص ٥٠ ومابعدها .

(٣) من كلام على ، وقد مضى الكلام عنه ، وقال الرضى ٢: ٤٩ ولا يجوز الحمل على المعنى كما فى قول : الإمام على : لعدم الفائدة . ،،،،

ولا وجه قياس فى مذاهب النحو ، فالصواب فى قوله تعالى : (أَمْ كُنتَ من العَالِينَ)[1] ممن عَلَا أو علوا ، وحمله على أَنَّ المراد ممن علوت منهم ، أى صرت فوقهم ، ليس معنى من العالمين أ ٠هـ ٠

وهنا يعلق الشهاب[2] قائلا : —

أقولُ : إِنَّ هذا التركيب يجرى على قياس كلامهم ، فإِنَّه ليس فيه إِلاَّ حذف عائد الموصوف من غير تَجوَّز ولا تكلف ، وليس فى الأسلوب غرابة ، لأَنَّ شراح العَضُدِ أسهبوا بما يقضى منه العجب ، كما أَنَّ التوجيه فى الآية السابقة يرجع الى إِنابتهم المصدر بعود ضميره الغائب " لمَنْ " ، وعلوت ضميره ، ولا تغليب فيهما كما ذكره الزمخشرى[3] وهو الحقُ ٠ وإِنَّما ذكر : لإِبراز المعنى المراد من وصفه لزيادة العلو ، وتميزه على من عداه من جنسه ٠ وأَمَّا قوله : إِنَّه ليس معنى ٠ مِنَ العَالِينَ ٠ فهو غريب منه ، فإِنهم قَرَّروا أَنَّ قولهم : فُلانٌ من العلماء ، أبلغُ من عالِم ، فيدل على زيادة علمه ، وإِذا سلم فهو متميز على من سواه منهم ، والذى قصده الزمخشرى إِبراز معنى المبالغة فيه ٠

١٩ — هكذا وكذلك :

حقق الشهاب هذا الأسلوب بحسه اللغوى عارضًا أقوال العلماء ، ثم مبينا الرأى الذى انتهى اليه فى تحقيقه فيقول : (وهكذا ٠ بمعنى مثلُ هذا ، وها : للتنبيه[4] والكاف للتشبيه وذا : اسم اشارة ، والمماثلة والمغايرة باعتبار أَنَّ اللفظ القائم بمتكلم غير القائم بآخر ، وإِنْ اتحد نوعهما أو حرف التشبيه مقحم غير مقصود أى ياهذا ٠

---

(١) سورة ص ٧٥ ٠ (٢) العناية ٧ : ٣٢١ ٠

(٣) أُنظر الكشاف ٢ : ٦٩ والخزانة ٦ : ٦٢ وابن الشجرى ٢ : ١٥٢ والهمع ١ : ٨٦ ، والأشمونى ٢ : ١٧١ والتصريح ١ : ٣٧١ : فيجوز أَنْ تقول : سَمَّتنى والأكثر : سَمَّتهُ ٠

(٤) نسيم الرياض ١ : ١٦٤ ٠ !!!!

أمَّا " كذلك " فاسم الإشارة المجرور بالكاف التى للتشبيه ، واللام قبل الكاف التى للخطاب لبيان كون المشار اليه بعيداً ، قال تعالى : (وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً)(١) .

وقال الكشاف(٢) : ومثل ذلك الجعل . يريد أنَّ ذلك إشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر ، يقصد تشبيه هذا الجعل العجيب به ، وإذا تحققت هذا: فالكاف مقحمةٌ إقحاما كاللازم ، لا يكادون يتركونه فى لغة العرب . .

ثم قال الشهاب : (هكذا قال العلماء : ولم أزل أبحث عن هذا مع كل من ناقشته من الفضلاء ، فلم أظفر بما يثلج الصدر ، فتصفحت الدفاتر ، وراجعت خزائن الضمائر فرأيت هذا فى شرح القصائد الطِّوال فى شرح قول زُهير : ـ

كذاك خَيمُهُم ولكلِّ قومٍ ... إذا مَسَّتهُم الضراءُ خِيمُ(٣)

نقلا عن الجرجانى ، فإنَّه قال : لفظ كذلك ، يكون تثبيتاً لخبر متقدم أو متأخر فهو نقيض كلامه : لأنَّها تنفى ذلك ، فقد علمت من هذا ماذهب اليه أهل المعانى من أنَّ كذلك يكون فى كلام العرب لتثبيت مابعدها ، وتقريره من غير نظر للتشبيه ، وأنه طريق مسلوك لبلغاء العرب .

وتوضيحه : أنَّ وجه الشبه يكون كثيرا فى النوعية والجنسية كقولك : هذا الثوب كهذا الثوب فى كونه خزًّا أو بزًّا ، وهذا التشبيه يستلزم وجود أمثاله

---

(١) البقرة ١٤٣ . (٢) ١ : ٩٩ .

(٣) البيت من الوافر وهو فى ديوانه ص ٨٠ ط الحميدية ١٣٣٣ هـ والخَيْم : الخلق أى أنهم مفطورون على الشجاعة والصبر عند نزول الشدائد ولكل قوم طباع . وشاهده : كذلك . أنت لتثبيت الخبر . !!!!

وثبوته فى ضمن النوع ، فأريد به على طريق الكناية مجردًا : لثبوت مابعده ، ولما كانت الجملة تدل على الثبوت ، كان معناها موجودا بدونها ، وهى مؤكدة له ، فكانت كالكلمة الزائدة ، وهذا معنى قولهم "مقحمة" وأما دلالتها على كون مابعدها عجيبًا غريبًا ، فلأنّ ماليس كذلك لا يحتاج لبيان فلمّا اهتم بإثباته فى الكلام البليغ ، علم أنّه أمر غريب ، وبهذا يتبين لك معنى قوله : (ومثلُ هذا الجعلِ العجيبِ) .

ثم ختم التحقيق بقوله : وهذا تحقيق لم أُسْبَقْ إليه ، فعليك بإدخال جواهره فى حقائق الأذهان ، فإنّك لاتراه فى غير هذا المكان .

٢٠ ـ طُوبَاك إنْ فَعَلْتَ كذا :

لحّنه بعضهم[١] . ويرى الشهاب صحته : لِما ورد فى الحديث (طوباك)[٢] .

والقياس لا يأباه . وقد مضى ذلك .

وأرى : أنّ الشهاب صاحب حس لغوى ، وفهم جيد لمعانى الأساليب ، حيث مزج النحو بعلم المعانى واستدل بالحديث الشريف فى صحة الأساليب وهذا شئ يُحْمَدُ له .

٢١ ـ إبدال الجملة من الجملة :

يعرض الشهاب أقوال العلماء فى إعراب قوله تعالى : (إنّا معكم ، إنما نحن مُسْتَهزِئُون)[٣] . فيقول : (يجوز البيضاوى أنْ تكون الجملة الثانية بدلاً[٤] . وهذا موضع خلاف بين النحاة .

---

(١) شفاء الغليل ١٣١ وأنظر المغنى ١ : ١٤٦ .

(٢) مضى الكلام عن هذا الحديث ص١٦٣

(٣) البقرة الآية ١٤ . (٤) هامش العناية ١ : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

قال ابن الصائغ : (للنحاة فى إبدال الجملة من الجملة خلاف ، والبدل هنا إما اشتمال ، وذلك يقتضى المغايرة ، أو بدل كل من كل وهو وإن اقتضى التساوى فمن حيث الصدق لا من حيث المدلول ، ثم إن أبا حيان فى النهر (١) : اشترط فى صحة وقوع البدل فى الجمل كونهما فعليتين حيث قال : " لا يظهر لى صحة إبدال قوله تعالى : (ذهب الله بنورهم (٢) من قوله : مثلهم كمثل الذى الخ) لأن البدل لا يكون فى الجمل إلا إذا كانت فعلية من فعلية ، وأما أن تبدل فعلية من اسمية فلا أعلم أحدا أجازه .

والبدل على نية تكرار العامل ، والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، فلا يمكن أن تكون الثانية على نية تكرار العامل : إذ لا عامل فى الأولى فيتكرر فى الثانية ، فبطلت جهة البدلية أ . هـ .

وقال بعضهم : (الظاهر أنه بمنزلة بدل الكل ، والاستئناف أرجح لأن البدل لا يكون فى الجملة الاسمية ، وإنما يكون فى الجملة الفعلية كقوله تعالى : ـ (ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب (٣)) . والمراد بمنزلة البدل ، أن الجملة الثانية تسد مسد الأولى ، وتغنى عنها غناء البدل عن المبدل منه .

ثم يوضح رأيه فيما سبق فيقول : ـ

أقول : هذا جملة ما قالوه ، وهو كلام لم ينضج ، والحق الحقيق بالقبول . أن البدل بأنواعه : يقع فى الجمل مطلقا سواء كان لها محل من الإعراب أو لا وسواء كانت اسمية أو فعلية ، إذ لا فارق يعول عليه ، وما أوقعهم فى هذا

---

(١) هامش البحر المحيط ١ : ٧٤ .

(٢) البقرة ١٦ ، ١٧ .

(٣) الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .

المضيق غير قول النحاة : (إنَّ البدلَ : هو التابعُ المقصود بالحكم أى النسبة، ولا نسبة لما لا محل له من الإعراب ، فأمّا أنْ يكون هذا تعريف البدل فى المفردات وما فى حكمها أو باعتبار الأصل الأغلب كما عرّفوا التابع : بكل ثانٍ أعرب بإعراب متبوعه ، مع أنَّ من أقسامه التوكيد ، وهو يقع فى الحروف ، والجمل التى لا محل لها بالاتفاق . نحو : لا . لا وجاء زيدٌ جاءَ زيدٌ أو يؤول بأنَّ المراد من قولهم : مقصودٌ بالنسبة ، أنّه مقصودٌ بالغرض المسوق له الكلام ، فلذا نراهم يقولون فى توجيهه : إنّه أوفى بتأدية المرام ، وقد اختلفوا فى البدل ، هل هو بدل كل أو اشتمال أو بعض لأنَّ كونهم معهم عام فى المعية الشاملة للاستهزاء والسخرية ، وبما قررناه لك علم أنّه يرد على ما قرروه أمور :

منها : أنَّ قول أبى حيّان : البدل على نية تكرار العامل .. ألخ . كلام مُمَوَّه ليس بشىء وإنْ ذكره النحاة على ظاهره (1) .

ومنها : أنَّ قولهم المحقق أنَّ البدل لا يحتاج الى اعتبار أحد اللازمين بخلاف التأكيد السابق ممنوع أيضًا ، لأنَّا قد بينا لك أنّهما متغايران متباينان بحسب الظاهر ، فلا تنافى البدلية المعتبرة فيه بدون الاتحاد كلًّا أو جزءًا أو اشتمال أحدهما على الآخر ، وتحقير الإسلام ، يتضمن تعظيم الكفر .

ومنها : أنَّ من قرر البدلية بالاستئناف غير مناسب .

ومنها : أنَّ قول بعض الحواشى ، يضاعفْ له العذاب بدل من الجملة لا وجهَ له .. لأنّه بدل من الفعل المجزوم وحده ، لا من الجملة ، والفرق بينهما ظاهر وما أُوّل به البدل ظاهر الخلل فأعرفه . ا . هـ .

---

(1) يؤيده قول الرضى ١ : ٣٣٧ قال : (لا نسلم أنَّ المقصود بالنسبة فى البدل هو الثانى فقط إلَّا فى الغلط ... والأول فى الأبدال الثلاثة ، منسوب اليه فى الظاهر ، ولا بُدَّ أنْ يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر .

وأرى تحقيقًا للمقام : أنّ إبدال الجملة من الجملة الذى أطال الشهاب القول فيهما وهذا يستدعى منا أنّ نعرض بإيجاز آراء العلماء ، حتى يظهر لنا جهود الخفاجى فى هذه القضية وإليك بيان ذلك :ـ

يرى الأشمونى جواز ذلك مطلقا فيقول : (١) (تبدل الجملة من الجملة نحو : أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنعام وبنين) (٢) . وقول الشاعر :ـ

أقول له ارحل لاتقيمنّ عندنا ... وإلاّ فكن فى السر والجهر مسلما (٣)

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم إبدالها من المفرد كقوله :ـ

الى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان ؟ (٤)

فالأشمونى أجاز إبدال الجملة مطلقا ، ولكن أمثلته على الجملة الفعلية ولم يورد مثالاً للاسمية ، وقد أجازها الصبّان (٥) .

ويرى السيوطى (٦) جواز إبدال الجملة من الجملة ، ويورد أمثلة الأشمونى السابقة ، ويزيد عليه قوله تعالى : (إنّى جزيتهم اليوم بما صبروا أنّهم هم الفائزون) (٧) وهو شاهدٌ للجملة الاسمية ، وينقل عن أبى حيان أنّها مستأنفة ومثلها جملة "كيف يلتقيان"

---

(١) ٢ : ٤٤٠ ت محى الدين . (٢) الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وهو فى المغنى ٤٢٦ ، ٤٥٦ (٢٨٤) والعينى ٤ : ٢٠٠ والتصريح ٢ : ١٦٢ وش الأشمونى ٣ : ١٣٢ وشاهده : ابدال جملة لاتقيمن من جملة . ارحل .

(٤) البيت من الطويل لابن أبى ربيعة وهو فى الخزانة ١ : ٣٢٨ والعينى ٤ : ٢٠١ والتصريح ٢ : ١٦٢ والهمع ٢ : ١٢٨ والدرر ٢ : ١٦٦ وهو فى ملحقات ديوانه ٤٩٥ وفى معجم الشواهد ١ : ٣٩٧ وشاهده : إبدال جملة كيف يلتقيان من حاجة وأخرى .

(٥) الصبان على الأشمونى ٣ : ١٣٢ ط صبيح . (٦) الهمع ٢ : ١٢٨ .

(٧) المؤمنون ١١١ .

ويقول الرضى (١) (قد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثانى راجحَ البيان كقوله تعالى : (وَمَنْ يفعلْ ذلك .. الخ (٢)) ولم يتكلم على إبدال الجملة من الجملة. وابن مالك فى التسهيل (٣) يقول : (وقد تُبدَل جملةٌ من مفرد ، ويبدل فِعلٌ من فعلٍ موافق فى المعنى مع زيادة بيان ولم يتكلم على إبدال الجملة من الجملة .

وابن هشام فى المغنى (٤) يقول : (فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنَّه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو : (ما يقالُ لكَ إلاّ ماقدْ قِيلَ للرسل (٥) .. الخ) ونحو: (وأَسَرُّوا النجو الذين ظلموا (٦) .. الخ) ويكون تابعا لجملة النحو (اتَّبِعُوا المرسلين، اتَّبِعُوا من لا يسألكم أجْراً (٧)) ونحو : (أمدَّكم بما تَعْلَمون (٨)) ونحو : (أقولُ له ارْحَلْ لا تقيمنَّ عندنا (٩)) .

ويرى المبرِّد فى المقتضب (١٠) : جواز إبدال الفعل من الفعل فقط على أنَّه إبدال مفرد من مفرد .

وفى التصريح يقول (١١) : (ويبدل كل من الاسم ، والفعل ، والجملة من مثله إلاّ فى بدل الكل نحو : قعدتُ جلستُ فى دارِ زيدٍ ، فإنَّه لا يعتد به ، لأنَّه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين ، وكون المقصود هو الثانى وهو لا يتحقق فى الجمل ، لاسِيَّما التى لا محل لها من الإعراب ، أمَّا بدل البعض والاشتمال فيجوزان ثم ذكر الأمثلة السابقة .

---

(١) الكافية ١ : ٣٤٢ .
(٢) الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .
(٣) ص ١٧٣ .
(٤) المغنى ٢ : ٧٩ .
(٥) فصلت ٤٣ .
(٦) الأنبياء ٣ .
(٧) يس ٢١ .
(٨) الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٩) سبق الحديث عنه ص ٣٩٨
(١٠) ٢ : ٦٢ ، ٦٣ .
(١١) ٢ : ١٦١ .

وقال سيبويه (١): (وسألته (٢) عن قول الله عز وجل (ومن يفعلْ ذلك يَلْقَ أَثاماً يُضاعفْ له العذاب) فقال: هو كالأول لأنَّ مضاعفة العذاب هو: لُقِيُّ الآثام، ومثل ذلك من الكلام: إنْ تأتنا نُحْسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْمِك، تفسير الإحسان بشيء هو هو ويجعل الآخر بدلاً).

وفي الخزانة (٣): والآية السابقة من بدل الكل من الكل، وهو ظاهر من كلام سيبويه، وقد جَوَّزَ المتأخرون الأبدال الأربعة في السعة (٤)).

وبذلك يتبين لنا جهود الخفاجي في هذه القضية وصحة نظرته من جواز إبدال الجملة من الجملة مطلقا، ومناقشته للنحاة في حقيقة البدل، وهذا شيءٌ حَسَنٌ من الشهاب، لذلك فأنا أؤيده في رأيه.

٢٢ ـ الاستثناء المتصل والمنقطع والمفرغ:

ذكر الشهاب في قول الله تعالى: (فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون إلَّا إبليسَ) (٥) أقوالَ العلماء في نوع الاستثناء في الآية الكريمة، وحقق معنى الاستثناء المتصل والمنقطع بعنوان سماه "مبحثٌ شَرِيفٌ" في تحقيق الاستثناء المتصل، والمنقطع) يقول (٦): ـ

(هل كان إبليسُ من الملائكة ؟ فإنْ كان من الملائكة فهو استثناء منهم، ودخوله في الأمر يدل على ذلك وقد نقل عن ابن عباس وغيره.

وإنْ كان من الجن كما في آية الكهف (٧) واختاره الزمخشري (٨)، فهو منقطع، وعلى هذا القول جرى بعضهم: إنَّ الاستثناء متصل إنْ كان منهم، ومنقطع إنْ لم يكنْ منهم.

---

(١) الكتاب ١: ٤٤٦ ت هارون. (٢) الضمير يعود الى الخليل أستاذه.
(٣) ٢: ٣٧٣ هارون. (٤) الكتاب ١: ٧٨ هارون. (٥) سورة ص ٧٣، ٧٤.
(٦) عناية القاضي ٢: ١٣٣. (٧) الآية ٥٠ وهي (فسجد الملائكة كلُّهم أجمعُون إلَّا إبليسَ كان من الجِنِّ). (٨) الكشاف ٢: ٣٩٣.

قال الشهاب : ـ (وهذا قول لم يصب ، كما أنَّ القول الذى يحكى أنَّ النحاة[1] وأهل الأصول يقولون : ـ

المنقطع : المستثنى من غير جنسه   المتصل : المستثنى من جنسه .

ويعقب الشهاب على ذلك بقوله : وهو غلط فيهما بدليل قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلَّا أنْ تكونَ تجارةً عن تراضٍ منكم)[2] . من جنس ماقبله .

و (لا يذوقون فيها الموتَ إلَّا الموتةَ الأولى)[3] . وهو منقطع . فبطل الحدان .

وكذا قوله (وما كانَ لمؤمنٍ أنْ يقتلَ مؤمناً إلَّا خطأً)[4] .

ثم يقول : ـ والحق أنَّ ماحكم فيه على جنس ماحكمت عليه أولاً بنقيض ماحكمت به . ولا بُدَّ من هذين القيدين ، فمتى انخرم أحدهما . فهو منقطع بأن كان غير الجنس ، سواء حكم عليه بنقيضٍ أوْ لا نحو : رأيت القومَ إلَّا فرساً

فالمنقطع نوعان :   والمتصل نوع واحد   ويكون المنقطع كنقيض المتصل

فإنَّ نقيض المركب بعدم أجزائه فقوله تعالى : (لا يذوقون فيها الموتَ) منقطع بسبب الحكم بغير النقيض ، لأنَّ نقيضَه ذاقوه فيها . وليس كذلك ـ وكذلك : (إلَّا أنْ تكون تجارةً) لأنَّها لاتؤكل بالباطل بل بحق ، وكذلك : (إلَّا خطأً) لأنَّه ليس له القتل مطلقا وإلَّا لكان مباحاً ـ فتنوع المنقطع الى ثلاثة أنواع : ـ

الحكم على الجنس بغير النقيض ، والحكم على غيره به أو بغيره .

والمتصل : نوع واحد   فهذا هو الضابط ، فما نحن فيه منقطع إنْ لم يكن منهم . فتأمل . فلن تجد ذلك فى غير هذا الكتاب .

---

(١) أنظر الأشمونى ١ : ٢٢٧ ت محى الدين .   (٢) النساء ٢٩ .

(٣) الدخان ٥٦ .

(٤) النساء ٩٢ .

وأمّا قوله تعالى : (يَنْهَوْنَ عن الفساد فى الأرض إلاّ قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنا منهم)[1] .

وقوله : (فلولا كانتْ قريةٌ آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلاّ قومَ يونس)[2] .

جعل سيبويه[3] : الآيتين من قبيل الاستثناء المنقطع ، وقال السيرافى[4] :

لا يجوز فيه البدل ، وهذه الأشياء تجرى مجرى الأمر وفعل الشرط ، ولا يجوز فى شىء من ذلك البدل . لو قلت : لِيَقُمْ القومُ إلاّ زيدٌ . لم يجز كإنْ قام إلاّ زيدٌ ، وليس فيه الاستثناء الذى هو إخراج جزء من جملة هو منها ، لأنَّ القصد الى قوم أطبقوا على الكفر ولم يكن فيهم مؤمنون ، فقبح فعلهم ، ثم ذكر قوما مؤمنين ما بيَّنوا طريقتهم فمدحهم .

والشهاب : يرى جواز الرفع فى قوم يونس : على أَنَّ " إلاَّ " بمعنى غير صفة ، وكانَ الزجاج يرفعه على البدل على لغة أهل الحجاز بتقدير : فهلا كان قومُ نبيٍّ آمنوا إلاّ قومَ يونس عليه الصلاة والسلام ، وعلى لغة تميم . وإنْ لم يكن من جنسه ، ولعلّه جَوَّزَه : لأنَّ المعنى ما آمنتْ قريةٌ إلاّ قومَ يونس صلى الله عليه وسلم .

ولما كان التحضيض إذا دخل على ماضٍ مشتملا على التنديم والنفى ، كان له اعتباران : التحضيض والنفى ، ـ فإنْ اعتبر التحضيض لا يكون الاستثناء متصلاً بل منقطعا ، بأنَّ المتصل يسلب ما للمستثنى منه عن المستثنى أو يثبت له ما ليس له ففى : جاءنى القومُ إلاّ زيداً المعنى : أنّه ما جاءَنى . وفى : ماجاءَنى أَحَدٌ إلاّ زيداً ، المعنى : أنّه جاءنى . ـ والتحضيض معناه : لِمَ ما نُهوا لفساد المعنى ، لأنَّ القليل ، ناهُون ، لأنَّ معنى هذه كما فى الأخرى (أنجينا الذين يَنْهَوْنَ عن السوء وأخذْنا الذين ظلموا بعذابٍ بئيسٍ بما كانوا يَفْسُقونَ)[5] .

---

(١) هود ١١٦ . (٢) يونس ٩٨ . (٣) ٢ : ٣٢٥ .

(٤) هامش كتاب سيبويه ت هارون ٢ : ٣٢٦ .

(٥) الأعراف ١٦٥ . ؟؟؟؟ .

مناقشة من قال : إنَّ الاستثناء منقطع :

أورد على كلامهم أنَّ صحة السلب أو الإثبات بحسب اللفظ لازم فى الخبر ، وأمَّا الطلب فيكون بحسب المعنى . فإنك إذا قلت : اضرب القومَ إلَّا زيداً ، ليس المعنى على أنَّه ليس اضرب ، بل على أنَّ القومَ مأمورٌ بضربهم إلَّا زيدا ، فإنه غير مأمور به ، فكذا هذا . يجوز أنْ يقال : أولو بقية مخصوصون على النهى إلَّا قليلاً ، فإنهم ليسوا محضوضين عليه ، لأنَّهم نهوا : فالاستثناء متصل قطعا . فإنْ اعتبر معنى النفى كان متصلاً ، وهو ظاهر ، لأنَّه يفيد أنَّ القليل الناجين ناهون وحينئذ يجوز فيه الرفع على البدل ، وهو الأفصح . والنصب على الاستثناء ــ فالوجه : أنْ يؤول بأنَّ المقصود من ذكر الاسم التمهيد للخبر ، فكأنَّه قيل : لولا كان من القرون من قبلكم ناجون إلَّا قليلا ، وإنَّما عدل عن هذا مبالغة : لأنَّ أصحاب فضلهم وبقاياهم إذا حُضُّوا على النهى وندَّموا على تركه ، فهم أولى بالتحضيض والتنديم ، وفيه دلالة على أنَّ أولى البقية لايكونون إلَّا ناهين ، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، وهذا هو الوجه الكريم الذى توجه اليه نظر الحكيم ، وهو المطابق لبلاغة العظيم ، وهذا سر جعل " كان " ناقصة لاتامة ، لأنَّه ليس التحضيض على وجودهم فيهم ، وليس المنفى ذلك أيضا بل هو على النهى .

وكذلك الآية " إلَّا قليلاً ممن أنجينا " رأى المصنف كسيبويه أنَّها للإنقطاع وكذلك الزمخشرى إلَّا أنَّه نظر الى مابعده ، والمصنف الى ماقبله ، وأنَّهم منعوا الاتصال[1] ويرى الشهاب : أنَّ هذا لايسمن ولايغنى من جوع ، وأنَّه ناشئ من قِلَّة التدبر .

---

(١) أنظر لسان العرب ص ١٠٤ ، ١٠٥ ففيه تحقيق ممتع عن نوع إلَّا فى الآيتين ، ورأى سيبويه والفراء وثعلب . !!!!

الاستثناء المفرغ :

يناقش الشهاب موضوع الاستثناء المفرغ ، ذاكرا أقوال العلماء في الآيتين الكريمتين (ويأبى اللهُ إلا أن يُتمَّ نورَه)(١) ، وقوله : (لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا)(٢) ، فيقول : (الاستثناء المفرغ :هومالم يُذكر فيه المستثنى منه مثل : ماذاكر إلا محمدٌ ، وماقرأت إلا كتابا ، وهو غالبا مسبوق بنفى أو مافيه معنى النفى ،

وحقّق الخفاجى معنى الاستثناء فيهما ، فقال : -

" إلَّا أن يُتمَّ اللهُ نورَه ، استثناء مفرغ ، وهو فى محل نصب مفعول به ، والاستثناء المفرغ فى الأغلب يكون فى النفى إلا أنْ يستقيم المعنى ، وهذا نفى فى المعنى لأنَّه وقع فى مقابله : يريدون ليطفئوا نور الله ، فدلَّ التقابل على أنَّ معناه كما قال الزمخشرى(٣) ، لا يريد إلَّا إتمام نوره ،

وقال الزجاج(٤) : المستثنى منه محذوف تقديره : ويكره اللهُ كلَّ شيء إلَّا إتمام نوره ، فالمعنى على العموم المصحح للتفريغ عنده ، فالناس فى توجيه التفريغ هنا مسلكان ، والحاصل : أنَّه إنْ أريد كل شىء يتعلق بنوره بقرينة السياق ، صح إرادة العموم ، ووقوع التفريغ فى الثابتات كما ذهب اليه الزجاج : إذ ما من عام إلَّا وقد خُصَّ ، فكل عموم نسبى ، لكنه يكتفى به ويسمى عموما ، ألا ترى أنَّ مثالهم : قرأت إلَّا يومَ كذا ، قد رُدَّ ه كل يوم ، والمراد من أيام عمره لا من أيام الدهر ، فإنْ نظر الى الظاهر فى أمثاله كان عامًّا ، واستغنى عن النفى وإنْ نظر الى نفس الأمر ، فهو ليس بعام ، فيؤول بالنفى ، والمعنى فيهما واحد ، وإنَّما أول به هنا عند من ذهب الى تأويله : لاقتضاء المقابلة له ، إذْ مامن إثبات إلَّا

---

(١) التوبة ٣٢ ،   (٢) التوبة ٤٧ ،

(٣) الكشاف ٢: ١٤٩ ،   (٤) الهمع ١: ٢٢٤ ،

ويمكن تأويله بالنفى فيلزمه جريان التفريغ فى كل شئ وليس كذلك ، كما صرح به الرضى (١) . وإذا قيل الاستثناء المفرغ ، وإنْ اختص بالنفس ، إلاّ أنّه قد يسال مع المعنى بمعونة القرائن ، ومناسبة المقامات فيجرى بعض الإيجابات مجرى النفى فى صحة التفريغ معها كما قيل فى قوله تعالى : (فَشَرِبُوا منه إلاّ قليلاً) (٢) . وهذا مايقال : لايجرى فى الإثبات إلاّ أنْ يستقيم المعنى ، ولو اكتفى بمجرد جعل المثبت بمعنى نفس مقابلة الجرى فى كل مثبت ككرهت بمعنى ما أردت ، وأبغضت بمعنى ما أحببت وهكذا .

وإنّما قدّره المصنف رحمه الله ـ (لايَرضى) ولم يُقدّرْ ولا يريد . كما قدره الزمخشرى ، لأنّ المراد بإرادة إتمام نوره إرادة خاصة ، وهى الإرادة على وجه الرضا ، ومن الناس من أورد هنا بحثا ـ وهو أنّ الغرض من إرجاع الإثبات الى النفى بالتأويل وتصحيح المعنى ، ولايخفى أنّه لافرق هنا بين أنْ يؤول (بلا يرضى وعدمه) ، فى عدم صحة المعنى ، فإنّ عدم رضاه تعالى إتْمام كل شئ غير نوره . لايصح . فالآية مشكلة على كل حال . فإنْ قيل : المعنى يأبى كل شئ يتعلق بنوره إلاّ إتمامه معه ، فالمعنى صحيح من غير تأويل بالنفى .

والحاصل : أنّه إنْ أريد الإباء فى كل شئ فالنفى وعدمه سيان : فى عدم صحة المعنى ، وإنْ خص فلا حاجة الى التأويل ، وقد علمت مما قررناه لك أنّ هذا البحث من عدم الوقوف على المراد وربما استصعبه من لم يعرف حقيقة الحال :

أمّا الآية الثانية فقد جعل بعض المعربين الاستثناء مفرغًا (٣) بتقدير : مازاد وكم قوة خيرٍ لكن شرًّا وضلالاً ، وَقَدْ دَفَعه المصنف تبعا للزمخشرى بأنّ الاستثناء

---

(١) الكافية ١ : ٢٣٧ وأنظر معانى القرآن ١ : ٤٣٣ فالرأى واحد .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) العناية ٤ : ٣٣١ .

المفرغ يقدر المستثنى منه عاما أى مازاد وكم شيئًا إلاَّ خبالاً على صلاحكم ، فلا يلزم ماذكره عندى . مع أنَّ الاستثناء المفرغ لايكون إلاَّ متصلا ، فلا يصح صناعة . وهذه من الفوائد التى لم يصرح بها النحاة ـ وقد التزم بعضهم صحته : لأنَّه كان فى تلك الغزوة منافقون لهم خبال ، فلو خرج هؤلاء أيضًا واجتمعوا بهم زاد الخبال ، فلا فساد فى ذلك الاستلزام ، ولو ثبت وكونه لايكون مفرغًا : لأنَّه من أعم العام ، فيكون بعضه ألْبَتَّة . وقال البيضاوى : لأنَّه لايكون مفرغًا ، يعنى الاستثناء المنقطع لايكون مُفَرَّغًا . قال الشهاب : ـ

(وفيه بحثٌ) لأنَّه لامانع منه إذا دلّت القرينة عليه ، كما إذا قيل : ما أنيسك فى البادية ؟ . فقلت : مالى بها إلاَّ اليعافيرُ (١) . أى مالى أنيس إلاَّ هذه .

وأرى : أنَّ توضيح الشهاب للاستثناء المنقطع ، وبيان صوره الثلاثة ، والاستثناء المتصل وجعله نوعًا واحدًا . شىء جديدٌ فى عرضه وأغلب الظن أنَّه لم يسبق اليه ، وحديثه عن الاستثناء المفرغ حديث جيدٌ ، وتطبيقه ماسبق على النصوص تدل على إيمانه بأنَّ القاعدة تقترن بالنص .

٢٣ ـ رأى الخفاجى فى : ـ

أ ـ المعطوف على الجزاء والعلة :

عالج الشهاب هذا الموضع عند تفسيره قوله تعالى : (وَيَبْسُطُوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وَوَدُّوا لو تَكْفُرون (٢)) . فقد عطف على الجزاء " ويبسطوا وودوا " ـ وبعد أنْ عرض أقوال العلماء فيها قال : ـ

---

(١) اليعافير جمع يَعْفُور وهى البقرة الوحشية .

(٢) الممتحنة ٢ـ أُنظر عناية القاضى ٨: ١٨٦ لبيان رأى الشهاب . ....

اعلم أنَّ المعطوف على الجزاء والعلة فى كلام العرب على أنحاء : ــ

الأول : أنْ يكون كل منهما جزاء وعلة . نحو : إنْ تأتنى أو نِسْكَ أُعْطِك .

والثانى : أنْ يكون الجزاء أحدهما ، وإنَّما ذكر الآخر لشدة ارتباطه به لكونه سببًا له مثلا نحو : إذا جاء الأميرُ استأذنت وخرجت لاستقباله ونحو : حَبَسْتُ غريمى لأَسْتَوفِىَ حقى وأُخَلِّيَه .

والثالث : أنْ يكون المقصود جمع أمرين . وحينئذ لا ينافى تقدم أحدهما . كخرجت مع الحجاج لأرافقَهم فى الذهاب ، ولا أرافقهم فى الإياب .

والنظم هنا محتمل للأول لاستقبال الودادة ، لإرادة الغزو المحتاج للبيان أو إظهارها ، وعبّر بالماضى : لتقدمه رتبة ، والثالث لكون المراد المجموع بتأويل يريدون لكم مضار الدنيا والآخرة ، فالأولية على هذا زمانية ، وعلى الثانى رُتْبِيَّة . وبذلك حدد الشهاب المقصود ، ولم ينظر للأقاويل . ثم ختمها بقوله : فمن حاول التوفيق ، فقط حادَ عن الطريق .

ب ــ وفى حذف ألف ابن :

قال الحريرى[(١)] : (تحذف ألفُ ابن إذا وقع صفة بين علمين من الأعلام الأسماء والكُنَى) .

فيرد عليه الشهاب قائلا[(٢)] : (وهذا أيضا مما اخْتُلِفَ فيه ، فمنهم من لم يحذف مع الكنية ، ومنهم من اشترط اشتهاره بها ، وأما إذا وصف باسم الأب الأعلى عند المصنف كغيره ، لاتحذف وقيل : تحذف وأنشد سيبويه : ــ

---

(١) درة الغواص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) شرح الدرة ٢٥٣ . ....

(ومثل أسرةِ منظورِ بنِ سيّارِ) [1] .

ومنهم من جوّز الحذف إذا نسب الى الأم . وهنا بين الشهاب رأيه قائلا :

وعندى : أنّه إذا اشتهر به أو لم ينسب الى غيرها كعيسى بن مريم جاز ،

واشترط بعضهم أنْ لا يكون فى أول السطر وقد علق صاحب شرح الطرة [2] عن الغرة

فقال : واختار الشهاب ذلك ـ ثم ذكر رأيه السابق ـ وهذا هو الظاهر ،

ولم أرَ من تعرض له فليراجع . والله أعلم . ...

جـ ـ وفى مثل أسلوب : فتًى ولاكمالك /

يقول الشهاب : إنّ هذا الأسلوب على عكس أسلوب الحريرى [3] : غَدَوْتُ [4]

ولا اغتداءَ الغرابِ ، وليس مثله مما يتوقف على السماع ، لأنّه ليس فيه

ما يخالف كلام العرب فى معانى المفردات ولا فى قواعد الإعراب ومثله

لا يتوقف على النقل ، ولاحجر على المعانى ولقد ظفرت بهذا الاستعمال

بعينه فى كلام العرب الفصحاء كقول زيد بن الريّانِ فى شعر له : ـ

(أمسَى ياابنَ الأسْكريـنَ مُدْلِج [5])

(لاتجعلنْ هوازنا لمَذْحَجِ)

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط لجرير وهو فى الكتاب ١ : ٤٤٨ ، ٨٦ والمقتضب ٣ : ١٥٣ ،
والمحتسب ٢ : ٧٨ وابن يعيش ٦ : ٦٩ والجمهرة ٢٥٦ . وهو فى ديوانه ٣١٢ وصدره :
(جِئْنِى بمثل بنِى بَدْرٍ لقَوْمِهِم) . وجرير يفتخر على الفرزدق بأخواله بأنهم من سادات
قريش وأسرة الرجل : رَهْطه الأقربون . وشاهده : حذف ألف ابن لوقوعه بين علمين ...
(٢) ص ٤٦٢ . (٣) طراز المجالس ١٢٢ ، ١٢٣ . (٤) ص ٣٧ والنقل سليم .
من المقامة الدمياطية واستقل القوم : ارتحلوا . فقد ضرب المثل باغتدائه بل أسرع منه .
(٥) هذه الأبيات من الرجز اللغة / النّبع : شجر ضعيف ينبت على حافتى النهر لا يتخذ
منه القسى ـ والعَوْسَج : الشجر القوى الذى يتخذ منه الرماح ـ المحض : الخالص ـ
المعنى لا يتساوى الأول بالثانى من كل منهما وشاهده : أسلوب لا النبعُ كالعوسجِ ،

(لا النهجُ في مَخْرِسةٍ كالعَوْسَجِ)

(ولا الصريح المَحْضِ كالممزِج)

فالكلام على حذف مضاف أيْ ولا مِثْل ، فحذف مِثْل وأقيم المضاف اليه مقامه ، وقيل : رفعه أولى أي كان قبل اغتداء الغراب . وفي كتابه السوانح (١) يختار إعرابًا آخر فيقول : قولهم ما رأيت كاليوم رجلًا . ينصب " رجلا " على التمييز ، وفيه حذف والأصل : ما رأيت رجلًا كرجل رأيته اليوم فحذف ، وأخرج على التفسير للمكان على الاتساع والمجاز وكان في الأصل مفعولا لرأيت ، فصار بعد إلاَّ تمييزا .

وأرى : أنَّ الشهاب بتوضيح رأيه فيما سبق (المعطوف على الجزاء والعلة ، حدَّد المراد وحسم المشكلة فجعل الأولية على الرأى الأولى زمانية وعلى الثانى رُتْبِيَّة ، وفي حذف ألف ابن اشترط الشهرة أو الاختصاص ، وذكَّاه الألوسى بأنَّه سَبَّاقٌ لمتَاحٍ ، وأنا معه وأمَّا حديثه في ، فَتىً ولا كَمَالِك . فلقد سبقه العلماء بهذا الرأى سواء أكان بتقدير مِثْل أو بجعله (رجلًا) تمييزًا فلا جديدَ له في ذلك .

٢٤ ــ جهوده في التضمين :

هذا الموضع مُثار خلاف بين العلماء (٢) قديما وحديثا ، وكل يُدْلِي برأيه فيه

لا الصريح كالممزّج وأنّ الكلام على ...

(١) هذا مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ٧٢٤٠ أباظه وانظر ص ٢٩٢ منه .

(٢) وجه الخلاف في أنه قياسى أو سماعى وكل له وجهة نظره . !!!!

ولكن الكثير يبدى رأيه سريعًا بدون أنْ يعد بحثًا واسعًا يشفى غُلّة القارئ ، ولكن ـ للحقيقة ـ وجدت الشهاب عالجه بإفاضة وطبّقه على القرآن الكريم والحديث والشعر ، وعرض أقوال العلماء فى شتّى فنون العربية ، وبيّن الرأى الضعيف والقوى بصورة عميقة ، وأعدّ لذلك مجلسًا خاصًا به فى كتابه " طراز المجالس " (١) وغيره من كتبه المختلفة .

ولن أسجل كل ماتكلم به ، وإلاّ طال الحديث ، وإنّما سأذكر المعالم الأساسية فى بحثه لتدل على فكره وجهود ه ومؤلفاته موجودة للبحث والدراسة ، وإليك البيان ـ وبالله التوفيق .

أولا :ـ تعريف التضمين :

عند علماء اللغة : هو جعل الشئ فى ضمن الشئ أو جعل شخص ضامنًا لآخر . والأول أقرب ، فيصح أخذه من كل منهما ، إمّا لأنّ المعنى الثانى كأنّهُ فى ضمن الأول ، أو لأنّه مستلزم له .

وعند العروضيين : توقف معنى البيت على مابعده . وهو معيب فى الكلام .

وعند الأدباء : ذكر شئ من كلام الغير من غير إشارة اليه .

وعند النحاة : له استعمالان :

أحدهما / دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أنْ يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام ، وهو أحد علل البناء .

والثانى / وهو المقصود هنا : إجْراء أحكام لفظ على آخر ليدل على معناه .

وقيل : هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعطى حكمه .

---

(١) ص ١٩ ـ ٢٨ ولقد تكلم ابن جنى عن التضمين فى الخصائص ٢: ٤٣٠ ولكنّه لم يصل فيه الى درجة الشهاب .....

التعريف الكامل :"لفظ" أعم من الفعل ومن التعدية وغيرها ، لأنَّه قد يكون في الأسماء ومن اقتصر على الفعل "كابن هشام في المغني" (١) فقد جرى على الغالب . وأيضا : فإنَّه قد تُذْكَر صلة المتروك ، وقد تترك ، وقد يتضمن معنى فعل لازم فيجرى مجراه ، ثم أخذ يذكر تعريفات الزمخشري وغيره ، ويوضح مافيها من زيادة لاداعي لها أو نقص يمكن الاستغناء عنه ، وأنَّ تعريفه السابق هو الجامع المانع للمتضمن والمتضمن له .

أنواع التضمين : والمتضمن والمتضمن له إمَّا مترادفان : مثل : رَحُبَتْكم الدارُ بمعنى وسع ، أو جزء لمعناه : بتضمين حَرَم معنى مَنَع ، فإنَّ التحريم منع مخصوص أو لازم له : يدل عليه بالالتزام حقيقة أو عرف كهيَّج وذَكَر . فيكون دلالة عليه حقيقة ، أمَّا في الأولين : فظاهر ، وأمَّا في الثالث : فإنَّ دلالة اللفظ المستعمل في معناه على لازمه بطريق التبع حقيقة ، وإنَّما يكون مجازًا إذا استعمل منه قصدًا . وهذا هو الحق الذي يشهد له كلامهم ، وصرَّح به ابن جني في الخصائص (٢) .

فائدته :

إعطاء مجموع المعنيين على سبيل القصد ، ولو بالذات والتبع . وهو في كلام العرب كثير .

وأرى : تحقيقا لكلام الشهاب السابق في تعريف التضمين : أنَّه ادعى على ابن هشام في المغني دعوى غير صحيحة ، وهو أنَّه اقتصر على الفعل

---

(١) ٢ : ١٧٥ .

(٢) ٢ : ٤٣٠ ومابعدها . ت الشيخ النجار . ؟؟؟؟

فى التضمين ، وابن هشام لم يقتصر عليه كما قال الشهاب ونص كلامه فى المغنى هو : (قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه،يسمى تضميناً مثل : ولاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ[(١)]) ومن ذلك أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ الى نِسائكم[(٢)]) أى الإفضاء والحرف : حَلَفَ من كذا آلى على كذا ، فهو يرى تعميم التضمين لكل أنواع الكلمة ، وأمثلته : توضح ذلك ، والشهاب لم ينقل عنه نقلاً سليماً[(٣)] .

التضمين بين القياس والسماع :

يقول الشهاب : اختلف فيه ، فنقل عن ابن هشام مرة أَنَّه غير قياس : لأَنَّه يؤدى الى عدم ضبط معانى الأفعال ، وأخرى : أَنَّه قياسى لكثرته ثم يقول الشهاب : والحق أَنَّه لا ينقاس ، وليس هذا مبنيا على توقف المجاز على السماع ، فإِنَّه حكم لفظى زائد على التجوز ، فلا يلزم من توقفه على السماع توقف المجاز عليه ، خلافاً لمن تَوَهَّمَ وُرودَه ، بناء على أَنَّه نوع من المجاز ، ومن الناس : من ادَّعى أَنَّه بحسب الأصل ويُقَاسُ عليه ، لكنه لمَّا كثر قيس عليه .

وأرى : أَنَّ الشهاب قد خالف طريقته من إيمانه باتساع مفردات اللغة ، وتنمية مواردها ، فضيَّق قضية التضمين ، وقصرها على السماع .

وكان رأى مجمع اللغة بالقاهرة مُوَفَّقاً حيث نَصَّ على مايلى :

انَّ التضمين قياسى بشروط ثلاثة : ـ

١ ـ تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢ ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

٣ ـ ملاءمة التضمين للذوق العربى .

وهذا رأى جدير بالاتساع ، فقط حافظ على اللغة ووسع آفاقها للمتخصصين فيها .

---

(١) الكهف ٢٨ . (٢) البقرة ١٨٧ . (٣) المغنى ٢: ١٧٥ ، ١٧٦ .

الصلة بين المعنيين في التضمين :

للعلماء مذاهب في كيفية دلالة كل من أحد المعنيين في التضمين على الآخر وهي : (المذهب الأول) :

إنَّ الدال لفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه ، ثم إنَّ المذكور قد يجعل أصلا في الكلام ، والمضمن قيدٌ له على أنَّه حال كما في (لِتُكَبِّرُوا اللهَ على ماهَداكم)(١) أي حامدين على هدايته ، وقد تعكس ، فتجعل المحذوف أصلاً والمذكور معمولة مفعولا كما في (أَحْمَدُ اليك فلانًا) أي أنهي إليك حمده ، أو حالاً كما في (يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ)(٢) ، أي يعترفون مؤمنين ثم إنَّه لما دل عليه الكلام بواسطة مناسبة المذكور صار كأنَّه في ضمنه ، وقد يكون المذكور فاعلا للمحذوف كما في قوله (وَيَنْهَوْنَ عن أَكْلٍ وعن شُرْبٍ) أي يصدر تناهيهم ، أو عطف أحدهما على الآخر أو بواسطة حرف نحو : (إذا اكْتَالُوا على النَّاس يَسْتَوْفُون)(٣) أي تحكموا في الاكتيال أو صفة للمضمن كقوله : (وَرَسُولاً الى بني إسرائيل)(٤) أي ناطقا بأنِّي قد جئتكم أو من غير حذف ولا تغيير نحو (إنَّما يأكلون في بُطُونِهِم نارًا)(٥) يدخلون : لأنَّه في الأفواه .

(المذهب الثاني) :

إنَّ المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الأصلي توسلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير إلاَّ لتصوير المعنى . قال الشهاب . وفيه ضعف : لأنَّ المعنى المكني به في الكناية قد لا يقصد في التضمين ، ويجب القصد الى كل

---

(١) البقرة ١٨٥ . (٢) البقرة ٣ .
(٣) المطففين ٢ . (٤) آل عمران ٤٩ .
(٥) النساء ١٠ .

من المضمن والمضمن فيه •

ومثاله : إنَّ معنى الإيمان جعله فى الأمان ، وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الأصلى ، ولا يخطر ببال الكثيرين ، فأمثلة التضمين تسير عندهم على نهج الكناية — ثم رَدَّ هذا المذهب بإيراد اعتراضات عليه •

(المذهب الثالث) :

إنَّ اللفظ يستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكنَّه قصد يتبعه معنى آخر يناسبه من غير أَنْ يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون من الكناية أو الإضمار بل من الحقيقة ، التى قصد منها معنى آخر يناسبها وتتبعها فى الإرادة • مثل قولك : آذيتنى فَسَتَعْرِفُ ، فيفيد التهديد ، وغيره من مستتبعات التراكيب وحقق العلماء : أَنَّ ذلك كناية ، ولم يقولوا به فلا يتأتى هذا المذهب فى نظرهم • وعند الشهاب أَنَّ مستتبعات التراكيب مقصودة للبلغاء ، ومذهبه لا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز ، وشبهتهم عليه واهية •

(المذهب الرابع) :

أَنَّه مجاز — وكلام المحققين ، وموارد الاستعمال تأبَاه • •

(المذهب الخامس) :

أَنَّ دلالته عليه حقيقة وَنُقِلَ عن ابن جنى ، ولا تجوز فى اللفظ ، وإنَّما التجوز فى إضافته الى ذلك المعمول ، وفى النسبة الغير تامة ، ألا ترى : أَنَّهم حملوا النقيض فعدوه فتعدَّى به ، كما عَدَّوْا " أَسَرُّوا " بالباء حملاً على " جَهَرَ " وَفَضْلَ بِمِنْ حَمْلاً على نَقَصَ ، ولا مجاز فيه قطعًا ، بمجرد تغير صلته ، وإنَّما هو تسمح وتصرف فى للنسبة الناقصة •

أمثلة للتضمين :

لم آل فى كذا جهدا . بناء على أنَّه ضمن معنى أترك ، وأصل معناه : أقصد ، وهو يتعدى بفى ، وقد ذكر معموله ، أترك : ينصب مفعولا بنفسه ، وقد ذكر أيضا معمول المحذوف وحذف معمول المذكور ، وذكرا معًا ، وقد يذكر معمول لكل منهما ، ويحذف آخر مثل : (وَحَرَّمْنَا عليه المَرَاضِعَ)(١) لأنَّه لاينصب أسماء الذوات ، ويعلق به عليه باعتبار معنى التحريم فقيد ذكر مفعول التحريم بالواسطة . وحذف مفعوله بنفسه ، وذكر أحد مفعولى منع وحذف الآخر ، وقد يذكر معمول المحذوف ، ولا يذكر للمذكور معمول أصلاً مثل :(الرَّفَثُ الى نِسَائكم)(٢) . وقد يُعكس فيذكر معمول المذكور ، ولا يذكر للمحذوف معمول أصلاً ، لكنَّه لابد حينئذ من ذكر شئ من لوازمه أو دلالة المقام عليه ، أنبَأَ ونَبَّأَ ضُمِّنَا معنى أعلم فيوافقانه ، ولا يمنع من التعدية فيهما بالحرف على الأصل كما لا يمتنع أرأيت بمعنى أخبرنى عن نصب مفعولين ، لكن منع من التعليق . ونحو : يالَزَيْد فاللام متعلقة بأدعو للتقوية . ضمن معنى الالتجاء فعدى باللام وإنْ كان متعديًا بنفسه .

وقد يحذف الضمن والمضمن فيه : نحو : " عَمْرَكَ اللـه "(٣) . ضمن معنى سأل ، وحذف الفعل لقيام المصدر مقامه ، ثم جَرَّد المصدر من الزوائد ، وقد يكون التضمين

---

(١) القصص ١٢ .

(٢) البقرة ١٨٧ .

(٣) الكافية ٢: ٣٣٦ .

فى المفرد مثل : الرفث ، وقد تكون فى الجملة الخبرية مثل : يُؤْمِنُون ، ضمن معنى يَعْتَرِفون ، وفى الإنشائية ، كأرَيْتَك بمعنى أخْبِرْنى ، وقد يتقدم معموله مثل : (وأَنْتُم لَها عاكِفُون) (١) ضمن معنى عابدون ، ولهذا ، عُدِّىَ بنفسه ، كما يتأخر أيضا وهو كثير .

ثم أَنْهى الفصل بتوضيح رأى الرضى فى التضمين ، وأَنَّه قياسى عنده فيقول :

(قال الرَّضِى ـ رحمه الله ـ إذا أمكن فى كل حرف جر يتوهم فيه أَنَّه مجاز أو زائد ، أنْ يجرى على معناه ، ويضمن فعله مايستقيم به الكلام فهو أولى بل واجب ، فلا تقول : إنّ على فى قوله تعالى : (إِذا اكْتالُوا على النّاس يَسْتَوفُون) (٢) بمعنى من بل معناه : تحكموا فى الاكتيال على الناس ... وهذا يجعل التضمين عنده كثيرا ، حتى لا يحكم أحيانًا بزيادة بعض حروف الجر ، وإنّما يضمن الفعل ليتناسب مع حرف الجر الموجود ، كما أَنَّ ذلك يدل على أَنَّه عنده قياسى لا سماعى) (٣) . وهذا جهد رائع وصورة لفكر الشهاب المنسق .....

---

(١) الأنبياء ٥٢ .   (٢) المطففين ٢ .

(٣) هذه العبارة من الكافية للرضى ٢ : ٣٤٥ والنقل غير سليم من الشهاب ونصّ عبارة الرضى (واعلم أنّه إذا أمكن فى كل حرف يتوهم خروجه عن أصله ، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته ، أنْ يبقى على أصل معناه الموضوع هو له ، ويضمن فعله المعدّى به ، معنى من المعانى يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب ، فلا تقول : إنّ على بمعنى من فى قوله تعالى (إذا اكْتالُوا على النّاس) بل يضمّن اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلّطوا : وقد مضى كثير من ذلك فى أماكنه) .

فالشهاب نقل بالمعنى ، والمعنى فى العبارتين واحد ، فلا تضارب بينهما ولكن تصريحه بأنّ هذا لفظ الرضى ، هو ماجعلنى أنقل: نص العبارة ، لأوضح أنّه نقل بالمعنى فقط . ..... ثم ختم الفصل بقوله : هذا تقسيم نفيس اقتطفت جَنَاهُ يدُ التتبع . ....

ثـالثـا : الأبنيـة *

درس الشهاب بإفاضة بنـاء الكلمات العربية صحيحة أو غير صحيحة ، معتمدًا في ذلك على السماع الصحيح الوارد عن العرب محققًا عربية هذه الأبنية وسلامتها من الدخيل ، وقد بحث أمر التعريف الذي كان منهلًا واسعًا للكلمات التي دخلت العربية ، كما اعتنى ببيـان الإفراد والتثنية والجمع ، مطيلًا بحثه في إظهار مفردات لم تظهر عند باحثي العربية ، واهتم بدراسة كل زيادة تدخل على بنية الكلمة ، وما إذا أفادت منها ، كما نبّه على أنّ هناك بعض أبنية للكلمة حكم بعض العلماء بأنّها دخيلة في اللغة . ولكنه يحقق أمرها بالبحث العميق في النصوص العربية ، فإذا بها عربية نقية ، فيجيزها معتمدا على الدليل والحجة .

وقد تراه يحكم بجواز صياغة مشتق من فعل اشتهر بين العلماء عدم جواز تلك الصياغة ، ولكنه ينقض تلك الدعوى بما ثبت لديه من مخزون اللغة الثّرِيّ حتى تتسع اللغة بروافدها المختلفة ، ويقل التضييق على المولدين وقد أطال في بيان أبنية الأفعال التي لم يشتهر أمر الثلاثي فيها ، أو جاء فيها غير الثلاثي فقط ، ويغوص منقبًا ليفصل في حقيقتها ويورد النوعين في جدة وطرافة ، فيظهر ثلاثي الفعل أو غيره ، ويسعفه الدليل من فصيح العربية . وقد تجده يبحث بحسه اللغوي عن بناء اختلف معناه في حالتي الإثبات والنفي ، أو يحقق في ضبط بعض كلمات ضبطت خطأ ، فيذكر الضبط السليم ، وسر ذلك ، وقد يذكر جمعا منعه العلماء ، ويوضح عدم صحة مجيء بناء مكان آخر ، وقد يعقد فصلًا واسعًا لتحقيق نفيس في بناء مختلف فيه ، عارضًا أقوال العلماء فيه ، ثم يذكر رأيه بجانب آرائهم ، كما اهتم اهتماما خاصا بإفادة الأبنية للمعنى الزائد

على معناها الأصلي ، ويظهر تأثره بعلوم البلاغة في ذلك ، وقد امتازت بحوثه في هذا الباب بالدراسة المستفيضة في الأمور الغريبة النادرة في النحو واللغة ، وينبه على أنّ أحدا من العلماء لم يطرقها قبله ، مثل دراسته الطويله لحال الأسماء قبل التركيب ، ونحو ذلك .

وسنذكر - إن شاء الله - بعض أمثلة تفصح عن تلك الأمور وهاك البيان :

١ - يرى مجيء اسم الفاعل من الفعل (يَتوفَّى) مبنيا للمعلوم :

يكاد يجمع العلماء على أنّ هناك أفعالاً لاتجوز صياغة اسم الفاعل منها ، لأنّها لاتناسب اتصاف الإنسان بهما مثل : صياغة اسم الفاعل من (تَوفَّى واحْتُضِرَ) لأنّ المتوفِي ، والمحتضِر هو الله سبحانه وتعالى . قال تعالى (الله يَتوفَّى الأنفسَ حينَ موتِها)[1] .

ولكن الشهاب[2] يُجَوِّزُ مجيء اسم الفاعل من " تَوَفَّى " فيصوغ منها مُتَوفٍّ . بدليل قراءة علي رضي الله عنه (والذين يَتَوفَّونَ منكم ويَذَرُونَ أزواجا)[3] . وذلك بفتح ياء المضارع ، ورويت عن عاصم[4] ومعناها : يَتوفون آجالهم أي يستوفون مدة أعمالهم . فعلى هذا يقال : للميت : مُتَوفٍّ . بمعنى مُسْتَوفٍ لحياته ، وأيضًا : فيما يروى أنّ أبا الأسود الدؤلي[5] : كان يمشي خلف جنازة فقال له رجل : من المتوفِي . بكسر الفاء ؟ . فقال : اللّهُ تعالى .

---

(١) الزمر ٤٢ .

(٢) العناية ٢: ٣٢١ .

(٣) البقرة ٢٣٤ .

(٤) أنظر الكشاف ١ : ١٤٣ حيث نسب القراءة لعلي ، وكذلك الأمالي للعكبري ١ : ٥٨ وقال : إنّها قراءة غير الجمهور .

(٥) الكشاف ١ : ١٤٣ والنقل منه ، وهو نقل سليم . !!!!

فكان ذلك أحد الأسباب الباعثة لعلى كرم الله وجهه ، على أنْ أمره بـأنْ يضع كتابا تناقضه هذه القراءة .

وقد روى أنَّ عليًّا(١) سأله عامِىّ وهو يمشى وراء جنازة من المتوفِى ؟ . على صيغة اسم الفاعل . فقال : اللهُ فقال السائل : كيف ذلك يا أمير المؤمنين؟ فقال : أما سمعتَ قوله سبحانه : (اللَّهُ يَتَوَفَّى الأنفسَ حينَ موتِها)(٢) .

قال الشهاب : (ويجوز أنْ تكون سبب التخطئة أنَّ السائل كان ممن لم يعرف وجه صحته ، فلم يصلح للخطاب به ، أى لأنَّه ليس من أهل المعرفة والتأويل .

وأرى : أنَّ توجيه الشهاب بجواز هذا البناء ، معتمدًا على قراءة على ـ رضى الله عنه ـ فى آية (يَتَوَفَّوْن) بفتح الياء ، لا يجوز على إطلاقه ، وإنَّما يختص بمن يعرف أسرار اللغة ، ويفقه أبنيتها وتراكيبها ، ومنع على ـ كرم الله وجهه ـ السائل أنْ ينطق بصيغة اسم الفاعل ، وأمره له أنْ يتكلم باسم المفعول حيث قال : (قل من المتوفَى) بفتح الفاء دليل على ذلك ، ولكن المهم أنَّ الشهاب درس القضية ، ووصل الى نتيجة مهمة ألا وهى جواز تلك الصياغة معتمدًا على الوارد الصحيح .

وبالرغم من إيراد الزمخشرى لتلك القراءة لم يُبِحْ الصيغة ، وأباحها الخفاجى إباحة مطلقة ، وأنَّ الصياغة من هذا البناء سليمة عربية .

٢ ـ مفرد : مَهَابِر :

قال الشهاب : فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ـ

(من أصاب مالاً من مَهَاوِش(٣) ، أذهبه الله فى نَهَابِر(٤)) .

---

(١) كشف الطرة ص ٣٨ للألوسى زاده .

(٢) الزمر ٤٢ .

(٣) المَهَاوِش: التخاليط أى جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم حِلَّها وحُرْمَتها .

(٤) النهابر : المهالك أى قطعه الله .

إنه من الهوش والهبر ، ولم يسمع نَهْوَش (في اللغة) ونَهْبَر ، لأن من الجموع مالم يسمع له مفرد ، وقد روى الحديث (١) على وجوه متقاربة المعاني ، فروى مَهَاوُش بالميم ، وهو المشهور عند أهل اللغة ، ويروى تَهَاوُش بالمثناة ضم الواو ، وروى : نَهَاوِش بالنون وكسر الواو . وأنكره بعض أهل اللغة (٢) وقالوا : إنها من غلط الرواة ، فليس بمعروف في اللغة ، وإنما هو مستعار من التَهَابُر والتَّهَابِير ، وهي تلال الرمل للمهالك .

ثم يقول الشهاب : والصحيح أن لها واحدا . وهو نُهْبُور .

وأرى : أن الشهاب بهذا القول ، الذى ادعى فيه عدم سماع مفرد لها ، لأنه كما يقول : (لأن من الجموع مالم يسمع له مفرد) . ثم رأى اجتهادا من عند نفسه أن الثاني الصحيح . له مفرد ، بدون أن يوضح المصدر الذى اعتمد عليه في ذلك ، فكأنه صاحب هذا الرأى ومبتكره ، وأنه لم يسبق اليه ، ولكن الواقع لا يؤيده ، وأن كثيرًا من كتب اللغة والتفسير والحديث ، قد نصت على مفرده ، فليس جديدا في ذلك فقد سبقه اللسان (٣) ونص على المفرد من كل منهما ، وفي كتاب النهاية لابن الأثير (٤) ، قد صرح بأن واحدها : (نُهْبُور) فأجاز ماقال عنه الشهاب بأنه لم يسمع .

والزمخشرى (٥) يقول : وهو جمع نُهْبُور ، وهي ما أشرف من الرمل ، وشق على الانسان قطعه ، وفي المجازات النبوية (٦) : صَرَحَ بأن مفردها (نُهْبُورَة) فأثبت المفرد وزاد عليه تاء مربوطة . .

وبهذا يتضح لنا أن الشهاب (٧) مسبوق بهذا المفرد وأنه لم يكن المبتدع له .

---

(١) أنظر النهاية ٥ : ١٣٤ . ، (٢) ، (٣) أنظر اللسان ٣ ٤٦٠ مادة هبر .

(٤) ٥ : ١٣٤ . (٥) غريب الحديث ٤ : ٣٥ ط الحلبى .

(٦) ص ١٢٢ ط الحلبى ت طه عبد الرؤف . (٧) شرح الدرة ٦١ ، ٦٢ ط الجوائب .

٣ ـ رأيه في الممنوع من الصرف إذا كان على وزن فَاعِل وفَاعِلة :

أعدَّ الشهاب لهذا الموضوع من حيث صَرْفِه وعَدَم صَرْفِه مجلسًا خاصًا في كتابه " طراز المجالس " عرض فيه بإطناب أقوال العلماء ، ثم بيَّن رأيه فيما ذهبوا اليه ، ووضح مايطمئن اليه من هذه الأبنية :ـ

قال الشهاب[1] : (قال ابن مالك[2] في الأمثلة الموزون بها من فَاعِل وفَاعِلة ونحوه الظاهر أنَّها معارف أعلام ، لأنَّ كلاً منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة الى حروفه ، وهيئاته ، ولذلك تقع بعده المعرفة صفة نحو : فُعَل المعدول ، والنكرة حالا كفُعَل غير معدول ، وهذا في الصرف وعدمه أربعة أقسام : ـ

١ ـ ماينصرف مطلقًا كفاعل ، فإنَّه ليس فيه غير العلمية .

٢ ـ وقسم لا ينصرف كفَعْلاء وفُعْلى مما فيه ألف التأنيث ممدودة ومقصورة ومَفَاعِل ومَفَاعِيل .

٣ ـ وقسم ينصرف في التعريف دون التنكير كفَعَلَه وأفْعُل وفَعْلان وفَعْلى ، فهذه تنصرف معرفة ، ولاتنصرف نكرة كقولك : فعلة . صحيحة العين كذا وكذا أفْعَل الذى مؤنثه على فَعْلاء لاينصرف .

٤ ـ وقسم رابع له اعتباران : وهو نحو : فَعْلى . إذا كان كأَرْطى ، فإنْ حكم بتأنيثه فهو غير منصرف ، وإنْ حكم بأنَّ ألفه للإلحاق انصرف .

هذه الأمثلة[3] الموزون بها لما وقعت في اصطلاح النحاة ، وضعوها لموزوناتها أعلامًا ، وهي في الأعلام بمنزلة أسامة ، ثم لاتخلو : إمَّا أنْ تكون وزنًا للأفعال أو لغيرها ، فعلى الأول حكمها حكم موزونها كقولك : استفعل ماضٍ للطلب ، فإنْ وقعت

---

(١) طراز المجالس ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢) التسهيل ١٢١ . (٣) هذا كلام ابن الحاجب وهو موجود في كافية الرضى ١: ٥١ وفي الإنصاف ٧٥٨ وشرح المفصل ٦٩٥ و ٧٧٣ والكافية أيضا ٢: ١٥٤ .

لغير الأفعال ، فإنْ وضعت لجنس مايوزن بهما أسماء أو أفعالاً فحكمها حكم نفسها ، فإن كان فيها مايمنع منعت وإلاّ فلا تخلو : إمّا أنْ تقع كناية عن موزوناتها ، فحكمها حكمها كقولك : مابال فُعْلَة وفُعَيْل لاتعرف مقداري أي قَيْلَة وقُرَيْش ؛ .

وإنْ لم يكن كذلك ، وذكر موزونها معها كقولك : قائمة . فاعلة . فللنحويين فيها مذهبان : - منهم من يجعل لها حكم نفسها - ومنهم من يجعل حكمها حكم الثاني . فعلى الأول يمنع صرفها ، وعلى الثاني تصرف كموزونها .

ويُرد على هؤلاء : أنّه إذا لم يكن علمًا ، وجب أنْ يكون نكرة ، فيجب أنْ يقال : وزن طلحة . فَعْلَة : إذ ليس فيه مايمنع الصرف أصلا لفقد العلمية التي هي شرط لتأثير البناء .

وأجيب : بأنّها وإنْ لم تكن علمًا فليس اللفظ مقصودا في نفسه ، وإنّما الغرض معرفة موزونه أ . هـ .

وبعد أنْ يذكر آراء العلماء في ذلك يرد عليهم قائلاً : -

أقول : ماذكروه لايخلو من خدش فيه ، والذي "ظهر لي" أنّ هذه ألفاظ نقلها النحاة عن معناها اللغوى ، وهو معنى " فاع ل " ومتصرفاته الى معنى آخر ، وهو مادلّت عليه من الحركات والسكنات ، والهيئة المخصوصة ، وهذا معنى مشخص واحد ، لايقبل التجدد إلّا باعتبار ماحلّت فيه تلك الألفاظ ، ومثله لايخرجه عن التشخيص ، وهو وحدة حقيقة عرفية ، وتعددها كتعدد زيد بحسب الأمكنة .

فالظاهر: أنّها أعلام شخصية إنْ لم تنكر من غير توقف فيها ، وإنّما تصرف في نحو : فاعلة لمشاكلة موزونها التقديرية كما لايخفى . وقول ابن مالك : إنّ فعلاء بألف التأنيث ممدودة ومقصورة ، ونحوه مصروف إذا نكر فيه ، إنّ هذه فيها سبب يقوم مقام سببين ، فينبغي عدم صرفه مطلقا . فتدبر .

كذلك يرد على الفقهاء[1] فى قولهم : الشوائب جمع شائبة ، ومعناه ليس فيه شئ مختلط به ، وإنْ قلّ ليس فيه علقة ولا شبهة ، وأنْ تكون فاعِلة بمعنى مفعولة مثل : عِيشَةٍ رَاضِيَة ، هكذا استعمله الفقهاء ـ ولم أجد فيه نصا ، فليست فاعلة بمعنى مفعولة .

وأرى : أنّ الشهاب على حق فى نظرته للأمثلة الموزون بها فَاعِل وفَاعِلَة ، وردّه فى فَعْلاء على ابن مالك بأنّ فيها سببًا يقوم مقام سببين ، سليم نحويًا ولكن رأيه الأخير بأنّ فاعلة بمعنى مفعولة . لم يَرِدْ ، قول غير سليم ، فهو فى مثاله (راضية) بمعنى مرضية ، فهى بمعنى مفعولة ، والوارد على ذلك كثير مثل : ليلة ماطرة ، وعافية .

٤ ـ رأيه فى جمع حم وطس :

قال الحريرى : ويوهمون فيقولون : قرأت الحواميم والطواسين،[2] ووجه الكلام أنْ يقال : آل حم ، وآل طس ، وعلى هذا قول الكُمَيت بن زَيْدٍ فى الهاشميات : ـ

وجَدْنَا لكم من آلِ حَم آيةً .:. تأوّلَها منا تَقِىٌّ ومُعْرِب[3]

ويرد الشهاب موضحا الصيغة المثلى فى الجمع فيقول : ـ

تبع الحريرى فى هذا بعض من تَقَدّمه ، وأنا أرى أنّ الصحيح خلافه فإنّه ورد ما أنكره فى الآثار ، وسمع فى فصيح الأشعار ، كقوله : وأنشده أبو عبيدة : ـ

---

(١) عناية القاضى ١ : ٣٣٠ .

(٢) درة الغواص ص ٢٠ ت أبو الفضل ط نهضة مصر .

(٣) هذا البيت فى الهاشميات ص ٤٠ وهو من الطويل ، فى الكتاب ٢ : ٣٠ والمقتضب ١ : ٢٣٨ ، ٣ : ٣٥٦ والخزانة ٢ : ٢٠٩ عرضا واللسان (عرب) ٧٨ وحم ٤٠ ومعجم الشواهد ١ : ٣٥ والشاهد فيه : آل حم فلم يجمعها على الحواميم .

حلفت بالسبع اللواتى طولت .... وبمئين بعدها قد أمئيت (١)
وبمثان ثنيت وكررت .... وبالطواسين اللواتى ثلثت
وبالحواميم اللواتى سبعت .... وبالمفصل التى قد فصلت

وهذه حجة على من أنكره ، وقال ثعلب فى أماليه (٢) : الطواسين مثل : القوابيل جمع قابيل ، وحكى الطواسيم أيضا على أن الميم بدل من النون ، وأنشد الرجز السابق من غير آل .

وروى له جمع آخر ، وعن سيبويه (٣) فى نحو : طس مما كان على وزن مفرد قابيل يجعل اسماً فتجوز حكايته ، وإعرابه ، ومعاملته معاملة الأسماء ، وقال العبسى :ـ

يذكرنى حم ، والرمح شاجر ...... فهلا تلا حم قبل التقدم (٤)

فأعرب حم ومنعها من الصرف ، بخلاف ماليس فيه إلا الحكاية نحو : كهيعص (٥) .

ثم قال الشهاب (٦) : واعلم أن آل فى قوله : آل حم ليس بمعنى الآل المشهور الذى مر بيانه ، وهو الأهل ، بل هو لفظ يذكر قبل مالا يصح تثنيته ، وجمعه من الأسماء المركبة ونحوها كتأبط شرا ، فإذا أرادوا تثنيته أو جمعه ، وهو جملة لايتأتى فيها ذلك ، ولم يعهد مثله فى كلام العرب ، وزادوا قبله لفظة آل أو ذو فيقال :

---

(١) هذه الأبيات من الرجز وهى موجودة فى مجالس ثعلب ٢ : ٥٩١ ط دار المعارف والشاهد : الطواسين والحواميم حيث ورد جمعها .

(٢) ٢ : ٥٩١ .   (٣) الكتاب ٢ : ٤١٣ ت هارون .

(٤) البيت من الطويل لشريح بن أوفى أو الأشتر النخعى وهو فى معجم الشواهد ١ : ٣٦١ والمقتضب ١ : ٢٣٨ ، ٣ : ٣٥٦ والطبرى ٥ : ٢١٥ والخصائص ٢ : ١٨١ ولسان العرب (حم ٤٠) وشاهده : كما ذكره الخفاجى فى الشرح .

(٥) الآية الأولى من مريم .   (٦) شرح الدرة ص ٣٤ .

جاءنى آل تأبط شرا أو ذو تأبط شرا أى الرجلان أو الرجال المسمون بهذا الاسم كما قالوا : آل حم بمعنى الحواميم ، فهو هنا بمعنى ذو والمراد به مايطلق عليه ، ويستعمل فيه هذا اللفظ ، وهو مجاز عن الصحبة المعنوية ، وكلام الرضى وغيره إشارة الى هذا إلا أنهم لم يصرحوا بتفسيره ثم قال : ـ

(فعليك بحفظه فإنه من الفوائد التى لاتوجد فى غير كتابنا هذا ، وعلى هذا قول الكميت : فى مدح آل البيت ، كما تحدث عن ذلك أيضا فى عناية القاضى (١)

وأرى : أن رأى الشهاب قوى لاعتماده على السماع الفصيح ، وهو أقوى حجة .

٥ ـ الفعل : " عثّر " :

الفعل " عثَرَ " بالتخفيف ، أقوى وأعرف عند أهل اللغة من التشديد ، وكذا المعروف " عاثر " لا " معثر " قال الزمخشرى (٢) : عثرت بالتخفيف هو الذى اعتمده الأثبات ، ورأيتهم ينكرون عثّرت بالتشديد والتَّعْثير والمَعْثَر .

ثم قال الشهاب : (وأمّا أنا فقد عثرت على بيت أنشده المبرد فى كتاب " الكامل " لبعض الأعراب وهو : ـ

رأيتُ رؤيا ثم عثّرتها ... وكنت للأحلام عثّارا (٣)

فهما لغتان جمعهما الشاعر ، فعلم منه أنه يقال : عثَر بالتخفيف ، وعثّر بالتشديد ، ولاعبرة بمن أنكر التشديد ، لكن التخفيف لغة القراءة الفصيحة ثم قال الشهاب : وقلّ من ذكره من أهل اللغة .

وأرى : أن هذا كلام الزمخشرى فى الكشاف الذى أثبته أولاً لا الخفاجى ، ولكنْ وافقه وأيّده ، فالفضل للزمخشرى ولافضل للشهاب فى ذلك .

---

(١) ٥ : ١٠٦ ، ٦ : ١٤٤ . (٢) الكشاف ٢ : ٢٥٩ . (٣) هذا البيت من الرجز وهو فى الكامل ٢ : ٤٨ ت أبو الفضل وشاهده : ورود عثّر وعثّارا بالتشديد . ونسب الى أحد الأعراب .

٦ ـ الفرق بين المجرد والمزيد من : صَفَدَه وأصْفَدَه ، وَعَدَه وأوْعَدَه :

قال تعالى : (وآخرين مقرّنين فى الأصْفاد) (١) فأورد الشهاب فى هذا المقام (٢) كلام العلماء فى الفرق بين كل مادة سابقة ، ثم قال الشهاب : ـ الظاهر أنّ النكتة ، وهى زهرة لاتحتمل الفَرْك ، أنّ الثلاثى يستعمل فيما هو الأصل فى مادته والمزيد فى الطارئ عليه ، إذا تغاير معناهما ، وقصد الفرق بين معنيهما ، وأصل هذه المادة للقَيْد ، فلذا ورد فعله ثلاثيًّا على الأصل ، وإنّما سمى العطاء به : لكونه يقيد المُنْعَم عليه ، وهو كثير فى الشعر ، والنثر ، وكذلك فى الوَعْد ، فإنّ الإخبار من شخص بما سيفعله ، إنّما يكون تبشيرًا فيما يسر غالبًا ، لأنّ كل نظرة مجبولة على الخير فى الأصل ، وهو الوعد وماسواه فواردٌ على خلاف الأصل : تمليحًا أو لأنَّه لايخلو عن سرور لضده ، وربما أشعر بهذا كلام الزمخشرى (٢) .

وقيل : القيد ضَيِّق فناسب تقليل حروفه ، والعطاء واسع ، فناسب تكثير حروفه ، وقيل : زيادة المَبْنَى تدل على زيادة المعنى : فتقليل حروف الوعد يدل على أنّه ينبغى تقليل زمنه ، وأهنأ البر عاجله ، بخلاف الإيعاد المحمود خلفه فينبغى فيه عكسه ، وكذا الصَّفَد والإصْفاد ، فإنّ من الحسن : تقليل مافيه مضرة ، وتكثير غيره ، واعتبر فى أحدهما الزمان وفى الآخر الحدث ، لأنّ الوعد والوعيد من الأقوال ، ولاعبرة بكثرتها وقلتها ، فلهذا اعتبر ذلك فى زمانهما ولاكذلك الآخر .

---

(١) سورة ص ٣٨ .

(٢) الكشاف ٣ : ٣٢٩ ، ٣٣٠ وعبارته تُعْطِى معنى حديث الخفاجى . ؟؟؟

قال الشهاب : بعد أن عرض الأقوال السابقة (وهذا تخيل لاوجه له ، فإنه لم يذكر من أهل العربية ، أن قلة الحروف وكثرتها تدل على قصر الزمان أو طوله ، وإنما الذى ذكروه فى الحدث عدم اطراده ، هذا ماذكر هنا من القيل والقال ، وليس فيه مايبل الغليل . والتحقيق عندى : أن هنا مادتين فى كل منهما ضار ونافع ، ماقل لفظه وماكثر . وقد ورد فى إحداهما الضار بلفظ قليل مقدم ، والنافع بلفظ كثير مؤخر وفى الأخرى عكسه . ووجهه فى الأولى أنه أمر واقع ، لأنه وضع للقيد ، ثم أطلق على العطاء ، لأنه يقيد صاحبه ، ولهذا قيل : للقيد والعطاء . صفد . ، وعبر بالأقل فى القيد صيغة المناسب لقلة حروفه ، وبالأكثر فى العطاء لأنه من شأن الكرم ، وقدم الأول : لأنه أصل أخف ، وعكس ذلك فى وعد فعبر فى النافع بالأقل وقدم ، وأخر الضار ، وكثر حروفه ، لأنه أمر مستقبل غير واقع ، والخير الموعود به يحمد سرعة إنجازه ، وقلة مدة وقوعه : بأن أهنأ البر عاجله ، وهذا يناسب قلة حروفه ، بخلاف الوعيد ، فحمد تأخيره لحسن الخلف والعفو عنه ، فناسب كثرة حروفه ، وليس هذا لدلالته على طول زمانه وقصره كما توهم ، لأنه ماض ، وهذا مستقبل بل بحسب المعنى الموضوع له .

ثم قال الشهاب : ـ

وهذا تحقيق فى غاية الحسن ، وما عداه وهم فارغ . فاعرفه .

ومما يتعجب منه ماقيل: أن النكتة أن الهمزة للسلب ، وصفد : قيد وأصفده : أزال قيد افتقاره ، ووعد : بشره بما يسره ، وأوعده : أزال سروره بما يسر . الى غير ذلك مما لاطائل تحته .

وأرى : أنَّ الشهاب قد اعتز برأيه فى هذه المادة ، وضعّف رأى غيره ، مع أنَّ المعنى فى الرأيين واحد ، فى أنَّ الهمزة للسلب فهى تفيد ماحسنه من أنَّ الأولى فى الخير والثانية فى الشر . ولكن مايعكّر رأيه أنَّ الثلاثى فى "وعد" قد ورد فى الشر ، وقد ذكر البغدادى شعرًا كثيرًا فى ذلك ، فتعليله للفرق بين الصفتين إنَّما هو فى المعنى الذى حدَّده فقط لا على إطلاق المادة .

٧ ـ الفرق عنده بين " أَحَدٍ " فى الإثبات وفى النفى :

تعرض الشهاب : رحمه الله لهذا البحث فى موضعين من كتابه " عناية القاضى " وذلك عند تفسير قول الله تعالى : (لانُفرِّق بين أحدٍ منهم ونحن له مُسلِمون)(١) . وعند تفسير قوله تعالى : (يانساءَ النبىِّ لستُنَّ كأحدٍ من النساء)(٢) وسمى الأول " مبحث جليل فى الفرق بين أَحَدٍ المستعمل فى الإثبات وأَحَدٍ المستعمل فى النفى " والثانى سماه " مبحث شريف فى لفظ أحد " .

قال البيضاوى(٣) : ـ

(أصل أَحَد ، وَحَد بمعنى الواحد ، ثم وضع فى النفى العام مستويًا فيه المذكر ، والمؤنث ، والواحد ، والكثير ، والمعنى : لستُنَّ كجماعة واحدة من جماعات النساء فى الفضل) .

ثم يوضح الشهاب آراء العلماء فى ذلك فيقول(٤) : ـ

الذى فى الكشاف(٥) . أنَّ أحد فى معنى الجماعة : لأنَّه اسم يصلح لمن يخاطب ، يستوى فيه المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، والمذكر ، والمؤنث ، ويشترط أنْ يكون استعماله مع كلمة "كل " أو فى كلام غير موجب ، نص على ذلك أئمة العربية . وهذا غير الأحد الذى هو بمعنى أول مثل : (قُل هو اللهُ أَحَد)(٦) .

---

(١) آل عمران ٨٤ . (٢) الأحزاب ٣٢ .
(٣ ، ٤) العناية وهامشها ٧: ١٧٠ ، ٢: ٢٤٦ . (٥) ٣: ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٤: ٢٤٢ .
(٦) الإخلاص . الأولى .

فإنَّ همزته من واو ٠ من الوحدة ، فلا يمكن أنْ يشمل الكثير لمنافاته لوضعه ، وهمزته هذا أصلية وليس من الوحدة ، لإطلاقه على غير الواحد حقيقة ٠ واعتبار وحدة نوعية وغيرها ينافى كونهم صرّحوا : بأنّه معنى حقيقى له ، وليس كونه فى معنى الجماعة من جهة كونه نكرة فى سياق النفى على ما سبق لبعض الأوهام ، ألاَ ترى أنَّه لايستقيم : لانفرق بين رسول من الرسل إلاَّ بتقديـر عطف ٠ أى رسول ورسول ، ولستنَّ كأحد من النساء ، ليس فى معنى كامرأة ، وبذلك اتَّضح وجه القول أنَّ الهمزة فى هذا أصلية ، وفى الآخر بدل من الواو، فإنَّه خفى على كثيرين ، وكأنَّ المصنف رحمه الله ـ لذلك جعله بمعْنَى واحد ، فلا يمكن تعدده ، إلاَّ باعتبار عمومه فى النفى ، فإذا قال بعض النحاة ٠ إذا قلت : خُذْ أَحَدَ هذين ، فألفه منقلبه عن واو ويستعمل فى الإثبات ، وإذا قلت: ماجاء نى أحدٌ ٠ فألفه ليست منقلبة عن واو ، ولايجوز استعماله فى الإثبات إلاَّ مع " كل " : وقد قال أبو على : أَحَدٌ المستعملة فى النفى : للاستغراق أصلية لابدل من الواو ـ وقال الرضى (١) : إنَّ همزته أصلية فى كل مكان بدل من الواو٠ (٢)

قال الشهاب : (وكل هذا لايشفى الغليل ، لأنَّ اللفظين صورتهما واحدة ، ومعنى الوحدة يتناولها ، والواو فيها أصلية ، فيلزم قطعًا إنقلاب ألفه عنها ، وأنّ يكونا مشتقين من الوحدة ، وأمّا جعل أحدهما مشتقا منهما دون الآخر ، فترجيح من غير مرجح ، وقد أشكل هذا على كثير من الفضلاء ٠ (٣)

---

(١) عناية القاضى ٢: ٢٤٦ ٠

(٢) الشافية ٣: ٧٦ ٠

(٣) أنظر عناية القاضى ٢٤٦ / ٢ ٠ !!!!

حتى أطلعني الله على جوابه (وهو أنَّ أحداً الذى لا يستعمل إلاّ فى النفى معناه : إنسان . بإجماع أهل اللغة ، وأحد الذى يستعمل فى الإثبات معناه : الفرد من العدد ، وإذا كان مسمى أحد اللفظين غير مسمى الآخر فى اللغة ، وضابط الاشتقاق : أنْ تجد بين اللفظين مناسبة فى اللفظ والمعنى ، ولا يكفى أحدهما تغايراً فى الاشتقاق ، وبهذا يعلم ما هو أحد . الذى لا يستعمل إلاّ فى النفى ، وما هو أحد الذى يصلح للنفى والثبوت ، بأنْ ننظر إنْ وجدت المقصود به إنسان ، فهذا لا يستعمل إلاّ فى النفى ، وألفه ليست منقلبة عن واو ، وإنْ وجدت المقصود به نصف الاثنين من العدد ، فهو الصالح للإثبات والنفى ، وألفه منقلبة عن واو . أ . هـ .

إذا عرفت هذا : فما وقع للمصنف تبعاً للزمخشرى هنا (١) ليس كما ينبغى ، فإنه على تسليم الفرق المذكور ، ينبغى أنْ تكون الهمزة أصلية كما قاله أبو حيان (٢) — رحمه الله — .

ولقد حققنا المقام بما فيه شفاء ، فليكن فى خزائن فكرك عدة تدفع بها الأوهام وكل ما ذكر بعده خبط عشواء .

وأرى : أنَّ ما ذكره الشهاب قد نصَّ عليه سيبويه فى كتابه (٣) : فقد استعمل " أحد " فى موضع النفى العام ، أو فى موضع واحد فى العدد وقد استعمله فى النفى والإثبات ولكن الشهاب جديد فى تحديده المعنى والاستعمال حيث حدد المراد بقوله : إنْ قصد به إنسان فهو مع النفى وألفه أصليه ، وإنْ قصد به العدد فهو صالح للنفى والإثبات ، وألفه منقلبة عن واو ، وهذا حسن من الخفاجى . ***

---

(١) أى جعلهما واحداً وجعل التعدد من عموم النكرة المنفية . (٢) البحر المحيط ٧ : ٢٢٩ ، ٨ : ٥٢٨ . (٣) الكتاب ١ / ٥٤ ، ٥٥ وأنظر الهامش ٥٤ هارون .

٨ ـ رأيه فى صياغة المضارع من الماضى الملازم صيغة المجهول :

يرى الشهاب أنَّ الفعل الماضى المبنى للمجهول صورة لا يلزم تلك الصورة فى المضارع .

ولقد تعرض لذلك عند قوله تعالى : (فَهُمْ على آثارِهم يُهْرَعون) (١) . الإهراع : الإسراع الشديد ، كأنَّهم يُزْعَجُون على الإسراع على آثارهم ، وفيه إشعار بأنهم بادروا الى ذلك من غير توقف على نظر وبحث ، كأنَّهم يزعجون ، وبذلك أخذه من فعل الإهراع المجهول ـ وقال أيضا (٢) : عند قوله تعالى : (وجَاءَهُ قومُه يُهرَعُون إليه) (٣) . يسرعون إليه كأنَّهم يدفعون لطلب الفاحشة من أضيافه ويهرعون جملة حالية ، والعامة فى قراءته مبنيا للمجهول ، وهرع وأهرع : استحث ، وقرأ جماعة "يَهْرَعُون" (٤) بفتح الياء مبنيا للفاعل من هرع ، وأصله من الهرع (٥) ، وهو الدم الشديد السيلان ، كأنَّ بعضه يدفع بعضه ، فالمعنى على القراءتين : يسوقون أو يسوق بعضهم أو يساقون بمعنى يسوقهم كبيرهم ، فتفسيره بيسرعون بيان للمراد منه عليهما . وقوله : كأنَّهم يدفعون على المجهول إشارة الى أنَّه استعارة (٦) .

ثم يقول : والعامة على قراءته مبنيا للمجهول وقراءة بعضهم بفتح الياء ،

---

(١) الصافات ٧٠ . (٢) العناية ٥ : ١١٨ ، ٧ : ٢٧٤ .

(٣) هود ٧٨ . (٤) لم أجد هذه القراءة فى المحتسب ولا كتاب السبعة . وفى الأمالى ٢ : ٢٤ قال : يُهْرَعُونَ . حال والماضى منه أُهرع فقط وفى البحر المحيط ٥ : ٢٤٦ قال : وقرأت فرقة بفتح الياء من هرع وقرأ الجمهور بالضم مبنيا للمفعول من أهرع أى يهرعهم الطمع . (٥) اللسان ٤٦٥٤ مادة هرع .

(٦) أنظر : بحث فى الأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين واللغويين ص ٥٩ ، ٦٠ الدكتور / مصطفى أحمد النماس .

وكل هذه النصوص تدلنا على أنّ المضارع عند صوغه من المبنى للمجهول الملازم لبنائه لا يلزم أنْ يكون على صورة المبنى للمجهول فإنّما يصح أنْ يكون على صورة المبنى للمعلوم ، وفى ذلك الرأى حرية لحركة الصياغة .

٩ ـ يرى أنّ فَعَّلَ تأتى للتشبيه :

يقول الشهاب (١) : ـ

(لم يثبت الصرفيون فى معانى الأبنية فَعَّل تكون للتشبيه ولذلك بنى بعضهم على ذلك عدم صحة تخريج : سَرَّج على معنى : أشرق كالسراج ، ثم قال الشهاب : وأنا أقول بذلك : لأنّه كثير فى كلام العرب نحو : قَوَّس الشيخ أى صار كالقوس انحناءً ، وهَلَّل البعير : استقوس من الهزال أى صار كالهلال وَدَنَّر وجهه صار كالدينار . وفى التهذيب (٢) : تمغّر لونه : تَغَيَّر ، وعلته صفرة ، وقال ابن الأعرابى (٣) : الممغور : المُقَطِّب غضبا .

وعليه : فلا عبرة بكلام بعض أهل المعانى ، أنّ مجئ التفضيل للتشبيه نحو: تَمَغَّر : أى صار كالمَغْرة . لا نظير له فى العربية لوروده بكثرة ، نحو : فرس مُدَمَّى أشقر لونه كالدم ، وقدم مُلَسَّن : فيه طول ودقة كاللسان . الى غير ذلك مما لا يحصى ، ولولا خوف السأم ، أوردت لك منه مايملأ المسامع ، فلا يغرَّنك من أنكره ، فإنّه من ضيق العطن ، أو عدم الفطن .

وأنا أرى: أنّ هذا الرأى قد استقاه الشهاب من كلام اللغويين ، وأنّ الصرفيين لم يوردوه فى الأبنية ، وهى نظرة سليمة لتكثير الأبنية فى العربية ...

---

(١) شرح الدرة ٥٠ .

(٢ ، ٣) تهذيب اللغة ٨: ١٢٧ . ت أحمد عطار .

١٠ ــ رأيه فى صيغة الضمير العائد الى جمع المؤنث وصفته :

يعرض الشهاب حكم ذلك عند تفسيره قوله تعالى : (ولهم فيها أزواجٌ مُطَهَّرةٌ)(١)

فيقول : إنَّ البيضاوى يقول : وقرىء مطهرات(٢) ، وهما لغتان فصيحتان(٣) : يقال : النساءُ فعلَتْ والنساءُ فَعَلْنَ وهُنَّ فاعلة وفواعل قال الشاعر : ــ

وإذا العذارَى بالدُّخانِ تقنَّعَتْ ... واستعجلت نصبَ القدورِ فملَّتِ(٤)

ثم يوضح الشهاب آراء العلماء ويبينا رأيه فيقول(٥) : ــ

(إنَّ صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد اليه مع الفعل ، يجوز أَنْ يكون مفردًا مؤنثا ومجموعا مؤنثًا ، فتقول : النساءُ فعلَتْ وفعلْنَ ، ونساءٌ " قانتاتٌ وقانتةٌ " . نظرا لظاهر الجمع ولتأويله بالجماعة ــ وقوله : يقال النساءُ فعلَتْ وفعلْنَ ، قال فى المفصل(٦) : عن أبى عثمان المازنى العرب تقول : الأجذاعُ انكسرت لأدنى العدد ، والجذوع انكسرت ، وماذاك بضَرْبَةِ لازبٍ ، وفى شرحه لابن يعيش(٧) : أنَّهم يؤنثون الجمع الكثير بالتاء والقليل بالنون وفيه أقوال : ــ

أقربها : ماذهب اليه بعضهم : وهو أنَّ التأنيث لمعنى الجماعة والكثرة ، أذهب فى معنى الجمعية فى القلة ، والتاء حرف مختص بالتأنيث ، فجعلت علامة فيما كان أذهب فى معنى الجمعية ، والنون فيما هو أقل خطأ فى الجمعية لأنَّ النون لاترد للتأنيث خصوصًا وإنَّما ترد على ذواتٍ صفتها التأنيث .

---

(١) البقرة ٢٥ . (٢) هامش العناية ٢: ٧٥ .

(٣) البحر المحيط ١/١١٧ وهى قراءة زيد بن على فجمع بالألف والتاء .

(٤) هذا البيت من الكامل لسليمان بن ربيعة الضبى الحِمامى والعذارَى : اللاتى لم يتزوجن ــ تقنعت : اكتفت ــ القدور : جمع قِدْر وهى إناء الطبخ والشاهد : عود الضمير على جماعة الإناث مفردا مؤنثا . وهذا جائز . (٥) العناية ٢: ٧٥ .

(٦) ٥: ١٥ . (٧) المفصل ش ٥: ١٨ .

ثم يوضح الشهاب رأيه بعد ذلك فيقول : ـ

"والذى عندى" فى ذلك أنّ بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد ، من ذلك جواز تصغيره على لفظه كأُجَيمال ، ومنها جواز وصف المفرد به كبُرْمَةٍ أَعْشَارٍ ، ومنها عود الضمير عليه مفردا كقوله تعالى : (وإنّ لكم فى الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسقيكم مما بطونِه) (١) . فلما غلب على القلة أحكام المفرد عبروا عنها فى التأنيث بالنون المختصة بالجمع : لِئَلاّ يتوهم فيها الإفراد .

وقال الرضى (٢) : (جمع ضمير جمع القلة ، وهو النون لأنّك لو صرحت بعدد القلة أى من ثلاثة الى عشرة كان ضميره جمعًا : نحو : ثلاثة أجذاع ، وجعل ضمير جمع الكثرة ضمير الواحد المستكن نحو : انكسرت ؛ لأنّك لو صرّحت بعدد الكثرة لما فوق العشرة كان مميزه مفردًا نحو : ثلاثة عشر جذعًا .

وأرى : أنّ الشهاب برأيه هذا لم يأت بجديد ، وإنّما هو حديث الجمهور فى جمع القلة ، واستدلاله بكلام الرضى يؤيد ذلك .

١١ ـ رأيه فى ضبط المَعْرِض :

قال الشهاب فى شفاء الغليل (٣) : عَرَضْتُه على البيع ، والمَعْرِض : لباس تعرض فيه الجارية على المشترى ، وتوسعوا فيه حتى قالوا : أخرجت معنى كذا ، فى معرض حسن من اللفظ ، لما كان اللفظ كالكسوة للمعنى فالميم مكسورة ، وكذا قولهم : فى معرض الزواج ، ومنهم من فتح الميم فيه ، لأنّه من اسم موضع إذا ظهر كما فى شرح الشافية (٤) ـ ثم قال (٥) : ووقع فى شرح الشافية ضبطه بالفتح والصحيح الأول ، والكسر فى مِفْعَل مصدرا ميميا وزمانا ومكانا .

---

(١) النحل ٦٦ .
(٢) الكافية ١ : ١٥٤ ، ١٥٥ .
(٣) ص ١٣٥ .
(٤) ١ : ١٨٦ .
(٥) العناية ٧ : ١٨٤، ١٩٦ .

وقد ناقش مجمع اللغة العربية (١) هذا الضبط في (مَنْطَقَة) بكسر الميم أو فتحها

قال بعض أعضاء المجمع (٢) : وقد نبه كثير من أساتذة اللغة الى أنَّ الكلمة

بهذا الضبط وفي استعمالها ، اسم مكان ، لا سند لها من القواعد الصرفية ، وحكموا

بخطئها ، وردوها الى مِنْطَقة على مِئْذَنة ، وتلك كلمة معجمية قديمة وردت في

اللسان (نَطَق) وفي المصباح ، وهذا ما أقرّه المعجم الوسيط .

ويرى بعضهم (٣) : أنها مِنطَقة من النطق لا منطقة بالكسر من النطاق ، فهي

بكسر الميم ، اسم آلة ، وبفتحها ، اسم مكان ، ولا استعارة بها .

وبذلك كان لبحث الشهاب فضل السبق ، وإنْ كان المجمع قد أجاز الأمرين ،

والشهاب قد اختار الكسر ، وخطّأ الرضى الذى اختار الفتح .

١٢ ـ رأيه في جمع أَمْرٍ :

قال الشهاب : أمّا الكلام في واحد الأمور فإنّ أهل الأصول قالوا : إنّ الأمر بمعنى

القول المخصوص يجمع على أوامر ، وبمعنى الفعل والشأن على : أمور .

ولا يعرف من وافقهم إلّا الجوهري في قوله : أمره بكذا أمرا وجمعه أوامر . وأمّا الأزهري (٥)

إمام أهل اللغة فقال : الأمر ضد النهي واحد الأمور ، وفي مُحكم ابن سِيدَه :

لا يجمع الأمر إلّا على أمور ، ولم يذكر النحاة أنّ فَعْلاً يجمع على فَوَاعِل .

وقيل : إنّ قول الجوهري غير معروف (٦) وأنّ : الأوامر : صح بوجوه : ـ

الأول : أنّه جمع آمِر بالمد بوزن فَاعِل ، وصح أنّه اسم أو صفة لما لا يعقل وهو مجاز ؛

لأنّ الأمر الشخص لا القول ، ولم يقولوا : إنّ هذه الصيغة مجاز ، فكيف يخرج

عليه كلامهم ، مع تصريحهم بأنّها جمع أَمْر .

---

(١) كتاب في أصول اللغة ص ٢٢٠ ، ٢٢١ . ١٣٨٨ هـ . (منطقة) .

(٢) الاستاذ / محمد خلف الله . (٣) دكتور / تاج والشيخ محي الدين ص ٢٠٦ .

(٤) الشافية ١ : ١٨٦ . (٥) تهذيب اللغة ١٥ : ٢٦٩ مادة (أمر) (٦) الصحاح ٢ : ٥٨٠

الثاني : أنّه مجاز جمع آمِره وهى الصيغة ، وفيه مامر ، وعن ابن سِيدَه [(١)] : أنّ الآمرة مصدر كالعافية وعليه خرجت الصيغة . وفيه نظر .

الثالث : أنّه جمع الجمع ، وجمع على أفْعُل كأكْلُب وهو على أفاعِل كأكالِب .

ورد : بأنّ أوامر ليس أفاعل بل فواعل بخلاف أكالِب ـ ويجوز أنْ يكون أفاعل أبدلت همزته واوا كأوادم . وهو قياس مطرد ، وقيل : إنّه لايتم فى النواهى ، وكونها جمع ناهية مجازا . تكلف ، وكذا لمشاكلة الأوامر ، فإنّه يستعمل مفردًا به فتأمل .

١٣ ـ رأيه فى لفظ استأهل ومستأهل :

يقول الحريرى [(٢)] : ويقولون فلان يستأهل الإكرام ، وهو مستأهل الإنعام ، ولم تسمع هاتان اللفظتان فى كلام العرب ، ولاصوّبها أحد من أعلام الأدب .

ويرد عليه الشهاب [(٣)] قائلا : ـ

إنّ هذا البناء جائز قياساً ، والسماع فيه ثابت عن كثير من الثقات ، ففى لسان العرب قال الأزهرى [(٤)] : خطّأ بعضهم من قال يستاهل بمعنى : يستحق ، وإنّما هو استفعال من الإهالة وهو الشحم المذاب ، وأمّا أنا فلا أنكره ، ولا أخطّئ من قاله ، لأنّى سمعت أعرابيًا فصيحًا من بنى أسَدٍ يقول لرجل شكر عنده يدًا أوْلاها تَسْتأهِلُ يا أبا حازم ما أوليت . بمحضر جماعة من الأعراب ، وما أنكروا عليه قوله ، وأنكره المازنى ، وقال : استاهل لايدل على معنى استوجب ، إنّما معناه : أنْ يطلب أنْ يكون من أهل كذا ، وليس هذا مرادًا أ . هـ . وكذا قاله الزمخشرى [(٥)] : ـ

---

(١) اللسان ١ : ١٢٥ ، ١٣٠ . وفيه (كلام ابن سِيدَه . بالنص .

(٢) درة الغواص ١٣ ـ ١٧ . (٣) شرح الدرة ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) اللسان مادة (أهل) ١٦٤ ط الشعب وفيه إنكار المازنى .

(٥) أساس البلاغة ص ٢٦ ط الشعب .

وأقول : وماذكره المازني غيرُ واردٍ ، كأَنَّ استفعل لا يلزمه الطلب كما في كتب الصرف ، أو يقال : هو طلب تقديرى كاستخرجتُ الوَتدَ ، كأَنَّ فعله الذى أوجد له ذلك طلب الإكرام ، وأَنْ يكون أهلاً له ، كما جعل التحيل فى الإخراج بمنزلة الطلب . والوارد عن العرب أَنَّهم قالوا : هو أهل لكذا وقد تأَهَّل له : فاستاهل استفعل منه ، وأصله الهمزة فَسَهَّلَتْ وهو جائز كثير كاسْتأْسَد الرَّجَلُ ، واستأْبر النخلُ (١) ، واستنْوق الجملُ : أى صار كالناقة ، فإذا استعمل : استاهل ، بمعنى : صار أهلاً له، كان جائزًا قياسًا ، وقد سمع عن أَجِلَّةِ العلماء من العرب ، فثبت أَنَّه مسموع فصيحٌ ومقيسٌ صحيحٌ ، فلا عبرة بإنكاره ، وتكثير السواد بأسطاره .

وقال الشاعر مؤيدا ماسبق : ـ

لا بَلْ كُلِى يامَىُّ واستأْهِلى .... إِنَّ الذى أنفقتُ من ماليه (٢)

فالذى سار عليه المصنف ، قد ظهر لك ضعفه .

وأَرى : أَنَّ الشهاب على حق لهذه الأدلة ، والحريرى ضعيف فى رأيه لعدم الحجة التى تؤيد ماذهب اليه .

١٤ ـ رأيه فى سكون راء أَرَضُون :

قال الشهاب : يجوز هنا فتحها على خلاف القياس ، لأَنَّه يقاس مفرده أَنْ يكون علمًا أو صفة وهذا اسم جامد كأَرْضٍ ، والذى سَوَّغه أَنَّه استعمل كثيرا فأشبه الصفة .

---

(١) هذه أمثلة بمعنى التحول أى صار كالأسد أو مؤبرًا بالطلع أو كالناقة فالهمزة والسين والتاء للصيرورة أُنظر الشافية ١ : ١١٠ والتسهيل ٢٠٠ والمفصل ٧ : ١٦١ .

(٢) البيت من الرجز لعمر بن أَشْوَى وقيل قائله مجهول أُنظر اللسان ١٦٥ والصحاح والتهذيب ولكن برواية الشهاب ومَىُّ اسم امرأة وروى أُمَّ بدله والشاهد : استاهلى حيث ورد هذا البناء ، وهو بمعنى استحق ، وللشهاب آراء أخرى فى الأبنية وهى كثيرة .

رابعـا : " الأعـاريب "

يعرض الشهاب فى كتبه المختلفة كثيرًا من إعرابه لأمثلة وتراكيب بدون أنْ يذكر صاحب هذا الإعراب الذى عرضه ، وأحيانا يصرح بأنّه من اجتهاده ، وهو المناسب للمعنى والأحسن للأسلوب لسلامته من الاعتراض ، وأنّه لم يُسبق بهذا الإعراب ، ولكن دعواه بأنّ الإعراب من ابتكاره قضية كبيرة تستدعى اطلاعًا واسعًا ، وإحاطة بكل إعراب ظهر فى هذا التركيب ، وليس من الميسور لباحثه أنْ يطلع على التراث العربى الهائل ليعرف دعواه فى ذلك ، وإنّما كل مقدرته الموازنة بين رأيه ورأى العلماء المشهورين من رجال البلدين . ليحكم له أو عليه .

ولذلك ـ سأعرض بعون الله تعالى ـ أمثلة لإعرابه ، أوضّح فيها مجهوده فى هذه الناحية ، وهى ـ بلا شك ـ شغلته كثيرًا واهتم بها ، وكونت نسيجًا ضخمًا من مصنفاته ، وأدلى برأيه فيها ، ووضّحه بالدليل الذى ارتضاه .

ونظرًا لأنّ الإعراب فرع المعنى ، فقد ينظر الى أسلوب يرى له معنى فيوجه الإعراب على حسب ما ارتآه ، وقد يرى غيره خلاف المعنى الذى قصده الخفاجى فيختلف إعرابه عنه ، ولكن الملفت لنظر الباحث فى تراث الخفاجى اهتمامه الهائل بهذه الناحية ، وكثرة حديثه عنها ، فلا يمر مثال أو تركيب بدون أنْ يُعربه ، ويطيل الحديث فى ذلك ، ولذلك أصرح بعد معايشتى للشهاب أنّ أعاريبه تنتظم فى ثلاثة خطوط رئيسية ، آمن بها ، ولم يتخلّ عنها ، وهى : ـ

أولًا : أنّه سار فى كل إعراب أورده على وَفق المصطلحات البصرية ، ولا يذكر مصطلحا كوفيًا فى إعراب الانتيجة اشتهاره عند البصريين ، وإيثارهم له مثل : البدل

مكان الترجمة ، والعطف معنى الشركة أو الاشتراك ، حتى إذا ذكر رأياً لكوفى مثل : ثعلب ، والفراء ، والكسائى ، أورده على حسب عبارة البصريين .

ثانيا : يتبع فى إعرابه غالباً رأى البصريين ، لأن صفوه معهم ، ولأن الحق فى نظره يؤيدهم ، فإن وجد الكوفيين على حق بقوة دليلهم أيدهم .

ثالثا : قد تجد له إعراباً فيه النزعة التحررية البعيدة عن آراء المذاهب والعلماء ، لأن الأسلوب فى نظره يستقيم مع هذا الإعراب ، والمعنى يقتضيه ، بل قد تراه يؤيد إعراباً حكم العلماء بضعفه ، فيميل إليه ويقويه بالحجة والبرهان ، ويرى أنه الأولى بالاتباع .

يوضح ذلك ما سأعرضه من النماذج التى عالجها : ـ

١ ـ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ـ

" ثلاث من كن فيه فهو منافق ... الخ . من إذا .. الخ " (١)

يذكر الشهاب آراء العلماء فى إعراب هذا الحديث فيقول : ـ

ثلاث : مبتدأ ومن كن فيه : صفته ، ومن إذا .. الخ . خبره بتقدير مضاف أى خصال ، والأحسن أن تجعل " ثلاث " خبراً مقدماً ، وهذا مبتدأ مؤخراً ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، وخصال و من إذا ؛ مفسر له . كذا قيل .

ثم يقول بعد ذلك : ـ

وعندى . أن المعنى ليس على ماذكر ، وليس إعرابه كذلك . بل : ثلاث . مبتدأ ومن كن فيه : بدل اشتمال منه ، وقوله : فهو منافق . خبر ، لأن الخبر يكون عن

---

(١) ونص الحديث ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم : من إذا حدث كذب ، ومن إذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان . صحيح مسلم ١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧ طبع الشعب . ـــ أنظر العناية ٣ : ٢٩٢ .

المبدل ، لأنّه المقصود بالنسبة ، تقول : زيدٌ عينُه حَسَنَةٌ ، على الصحيح الفصيح ، كما حقق فى العربية . والمعنى : من كان فيه هذه الخصال الثلاثة فهو منافق ، وقوله : من إذا .. الخ خبرٌ مبتدأٍ محذوف ، والجمله مفسرة لما قبلها كأنّه قيل : مَنْ هُو ؟ . فقال : هو الذى إذا .. الخ .

وأرى : أنّ ملحظ الشهاب فى إعرابه ، دقيق والمعنى مناسب له ، ولكن إعراب العلماء أيضا جيدٌ ، فإنّ من الصفات ما يكونُ مقصوداً فى الأسلوب ، بحيث يكون الخبر ملاحظًا فيه الإخبار عن الصفة مثل : الإمامُ العادلُ عليه سعادةُ الأمةِ ، فلا مانع من الإعرابين .

٢ ــ قال تعالى : (وإذا قيلَ لهم آمنُوا كما آمن الناس قالوا أنؤمنُ كما آمنَ السفهاء)[1] :

أورد الشهاب إعراب البيضاوى[2] . فقال : الكاف فى حيز النصب على المصدرية ، وما مصدرية أو كافة مثلها فى ربما ، واللام من الناس للجنس أو للعهد .

ثم يذكر الشهاب إعرابه المختار[3] فيقول : ــ

" كما تُعْقَد الجمل فى الأكثر إما صفة لمصدر أو حال كما صرّح به النحاة ، والثانى مذهب سيبويه[4] ، لأنّ الصفة لاتقوم مقام موصوفها إلاّ فى مواضع مخصوصة فهى عنده حال من المصدر الضمير المفهوم من الفعل ، ولم تجعل متعلقة " بآمنوا " على أنّ الظرف لغو ، بناء على أنّ الكاف لاتكون كذلك ، وإذا كانت " ما " كافة للكاف عن العمل مصححة لدخولها على الجمل فالتقدير : حَقّقوا إيمانكم كما تحقق إيمانُهم ، وإنْ كانت مصدرية فالمعنى : آمنوا مشابهًا لإيمانهم ، ولم تجعل " ما " موصولة

---

(١) البقرة ١٣ . (٢) هامش العناية ١ : ٣٢٤ .

(٣) عناية القاضى ١ : ٣٢٤ .

(٤) الكتاب ١ : ٤٠٨ والنقل سليم .

لما فيه من التكلف ، وتقديم المصنف للمصدرية ، لأنها أرجح لإبقاء الكاف على مالها من العمل الأصلى ، وقيل الثانى أرجح ، والأمر فيه سهل ٠

وأرى : أن كلا من النظرتين تناسب المعنى فإذا قيل : آمنوا كإيمان الناس أو آمنوا حالة كون الإيمان مثل : إيمان المؤمنين ، فلا فرق بينهما فى المعنى والمحصلة منهما واحدة وعلى ذلك فالإعرابان جائزان ٠

٣ ـ زادك الله علما ـ أو الخير ـ تزداد الخير :

يرى الشهاب أن المعربين قد اختلفت كلمتهم فى منصوب (زاد) ومضارع (ازداد) ٠ فبعضهم يرى أن زاد تنصب مفعولا به واحدا فقط ، ومنصوبه الثانى إن ورد ينصب تمييزا دائما ٠ وأن مضارع ازداد يكون لازما على ذلك ، فيخطىء الشهاب رأيهم قائلا :(١) ـ

وزاد : يتعدى لمفعول واحد ، وقد يتعدى لمفعولين ، وازداد مطاوعه ، والمضارع ينقص عن مطاوعه مفعولا واحدا ، فإن كان مطاوع المتعدى لمفعولين تعدى لواحد من غير شبهة ، وعليه قول الله تعالى : (ونزداد كيل بعير ذلك كيل يسير)(٢)

وفى الأساس(٣) : ازددت مالا ، وازداد الأمر صعوبة ، وازداد من الخير ازديادا ، وكذا قول الراغب(٤) : يقال : زدته فازداد ، وقوله :(نزداد كيل بعير) ونحو : ازددت فضلا أى ازداد فضلى فهو من باب " سفه نفسه " أ ٠ هـ ٠

قال الشهاب : (فحمل ماورد من منصوبه على التمييز لاحاجة اليه ، وهو الذى غر المعترض ٠

---

(١) العناية ١ : ٣٢١ ٠ (٢) يوسف ٦٥ ٠

(٣) ص ٤١٤ ط الشعب مادة (زيد) ٠

(٤) المفردات فى غريب القرآن ط الميمنية بمصر ١٣٢٤ هـ ص ٢١٦ والنقل سليم ٠

وأرى : أنَّ الشهاب بهذا الرأى قد سبقه أبو على الفارسى فى الحُجّة[١] فقد قال :

(وزادَ فعل يتعدى الى مفعولين ، قال تعالى : " وزِدْناهُم هُدَى[٢] " وقال : " زِدْناهم عذابًا فوقَ العذابِ[٣] " ثم قال : وكذا " فزادهُم اللهُ مرضًا[٤] " أى زادهم عداوةَ اللهِ مرضًا ، فلم يجعل الثانى تمييزًا كما قال بعض المعربين ، ويغلب على ظنى أنَّ من جعله تمييزًا يستند الى أنه نكرة مثل : زادكَ اللّهُ حِرْصًا وعِلمًا[٥] ، ومع أنَّ المفعول به يكون نكرة ويكون معرفة ، ولكن الشهاب زاد : بأنَّ زاد تنصب مفعولا به واحدًا ، وإنْ كان قد صرح به الكثير من النحاة .

٤ ـ قال تعالى : (رَبَّنا أَنْزِلْ علينا مائدةً من السماءِ ، تكونُ لنا عيدًا لأولنا وآخرنا وآيةً منك[٦]) .

يرى البيضاوى[٧] : (أنَّ قوله " نا " فى آخرنا ، بدل من نا فى أولنا ، بإعادة العامل أى عيدًا لمتقدمنا وآخرنا .

ويقول الشهاب[٨] : (إنَّ كلام المصنف أنَّ المبدل فيه الضمير ، ولكن أعيد الجار ، بأنَّ البدل فى قوة تكرار العامل ، تحكم . لأنَّ الظاهر أنَّ الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ، ثم إنَّ ضمير الغائب مبدل منه ، وأمَّا ضمير الحاضر ، وهو ضمير المتكلم والمخاطب ، فأجازه بعضهم ، وهو ظاهر إعراب المصنف ومنعه قوم وفصل بعضهم فقال : إنْ أفاد تأكيدًا وإحاطةً وشمولاً كما هنا جاز . وإلا امتنع .

---

(١) جـ ١ ص ٢٤١ ت على النجدى ط دار الكاتب العربى ١٤٠٠ هـ .

(٢) الكهف ١٣ .   (٣) النحل ٨٨ .

(٤) البقرة ١٠ .   (٥) هذا حديث شريف روى فى البخارى عن أبى بكرةَ من التجريد الصريح ٢ : ٢١ ط أمين بالقاهرة . باب " بدء " الأذان .

(٦) المائدة ١١٤ .   (٧) ، (٨) العنايه وهامشها ٣ : ٣٠١ .

وأرى : أنّ الخلاف بين الرأيين لفظى فالضمير متصل بما بعده ، فمن نظر الى الصورة

قال : البدل من الجار والمجرور ، أو الحقيقة قال : البدل من

الضمير ، ولكن موضع البدل فى الحقيقة هو (نا) فى لأولنا ،

والمبدل منه هو " نا " فى لنا . لا ماحدّده البيضاوى .

٥ ـ قال تعالى : (وواعدناكم جانبَ الطورِ الأيمَنِ)(١) .

قال البيضاوى : (والأيمنِ بالجر على الجوار مثل : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)(٢) .

قال الشهاب : (ولا مانع منه بدليل أنّه قرئ به(٣) ، وهو صفة لجانب(٤)

بدليل قراءة النصب ، ولأنّ الموصوف بأنّه أيمن جانبه لا هو ، وما قيل : إنّ

الجر الجوارى شاذ ، لاينبغى تخريج القرآن عليه ، والصحيح : أنّه صفة للطور

من اليُمْن أى البركة أو لكونه على يمين من يستقبل الجبل .

وأرى : أنّ البيضاوى ماكان ينبغى له تخريج القرآن على الشاذ ، ورأى الخفاجى

سليم ، وأنّه صفة للطور ، للعموم والشمول ، وجعله صفة لجانب بعيدٌ ،

لعدم التطابق بينهما فى التعريف أو التنكير .

٦ ـ قال تعالى : (أَلَمْ تَرَ أنّ اللهَ أنزل من السماء ماءً ، فَسَلَكَه ينابيعَ فى الأرضِ)(٥) .

يرى البيضاوى : (أنّ المتبوع جاء للمنبع والتابع ، فنصبها على المصدر

أو الحال(٦) . ـ ولكن الشهاب يقول :(٧) ـ

سواء جعل اسمًا للمجرى أو لما جرى فيه اسم عين فلا ينصب على المصدرية

ولا الحالية ، بل الظاهر : أنّه على الأول منصوب على الظرفية أو بنزع

---

(١) طه ٨٠ . (٢) ، (٣) العناية وهامشها ٦ : ٢١٩ . (٤) فى البيضاوى ٢ : ٤٤٢

هذه القراءة ، ولم أجدها فى المحتسب أو فى السبعة أو الأمالى . (٥) الزمر ٢١ .

(٦ ، ٧) العناية وهامشها ٧ : ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

الخافض وأصله فى ينابيع فإنّ وجهت الأولى ، بأنّ الأصل سلوكاً فى ينابيع ، فلما حذف المصدر ، وأقيمت صفته مقامه ، جعلها منصوبة على المصدرية تسمحاً أو أصله سلوك ينابيع ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف اليه مقامه ، وعلى الثانى يصح نصبه على الحالية بتأويله بنابعًا ، لكنه لايخلو من الكدر ، لأنه لو قصد هذا كان حقه أنْ يقال : من الأرض .

وأرى : أنّ الشهاب على حق فى رأيه ، فهو اسم للمجرى أو للماء الجارى فكيف يكون مصدرًا ؟ . أو يصح أنْ يكون حالاً ؟ . وهو ليس بمشتق ولا بمؤول به ، فالمناسب أنْ يكون ظرفًا أو منصوباً بنزع الخافض كما قال .

٧ ـ قال تعالى : (حتى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبوابُها وقال لهم خزنتُها سَلَامٌ عليكم) (١)

يقول الحريرى : (٢) (ومن خصائص لغة العرب . إلحاقُ الواو فى الثامن من العدد : ومن ذلك أنّه جعل اسمه لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو ، لأنّها سبعة فقال : " حتى إذا جاءُوها فُتِحَتْ أبوابها " (٣) ولما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو ، لكونها ثمانية فقال سبحانه : (الآية) وتسمى هذه الواو . واو الثمانية) .

ويرى الشهاب : (٤) ـ (أنّ الواو هنا حالية ، إشارة الى أنّها تفتح لهم قبل قدومهم تكريماً لهم ، كما تفتح الأبواب لمن يُدْعَى للضيافة ، وبدون الواو فى النار ، هذه كأبواب السجن لاتترك مفتوحة بل تفتح بعد مجيئهم ثم تغلق . وقد ظنها بعضهم : واو الثمانية ، لأنّ المفتح عليهم ثمانية ، وهنا سبعة . وهذا قول ضعيف .

---

(١) الزمر ٧٣ .

(٢) درة الغواص ٣١ .

(٣) الزمر ٧١ .

(٤) شرح الدرة ٤٧ ، ٤٨ وحاشية القاضى ٣ : ٣٥٣ .

قال في المغني : (واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ومن المفسرين كالثعلبي ، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا : ستة ، سبعة ، ثمانية ، . إيذانا بأنّ السبعة عدد تام ، وأنّ مابعده عدد مستأنف ، وقد جاء في القرآن (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) .[1] [2]

والظاهر : أنّ العطف في هذا الوصف بخصوصه إنّما كان من جهة أنّ الأمر والنهي من حيث هما : أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات ، أو لأنّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف ، فأشير الى الاعتداد بكل من الوصفين ، وأنّه لا يكفي فيه ماحصل في ضمن الآخر . وأيضا : لا يمكن أنْ تكون الآية فيها واو الثمانية ، لأنّه ليس فيها ذكر عدد البتّة ، وإنّما ذكر فيها الأبواب ، وهو جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو منها ، وإنّما حذفت الواو في الأولى ، لأنّ قوله : جزاء الشرط ، وحقه إذا كان فعلًا أنْ لا يدخله واو ، ولا فاء ، ويكون عقيب الشرط ، وإذا حذف الجزاء وعطف عليه فعل فقيل : حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها . كان التقدير : حتى إذا جاءوها وأبوابها مفتوحة .

وأرى : أنّ دعوى هذه الواو بأنّها واو الثمانية ترك لمعنى الآية ، والإعراب فرع المعنى ، والمعنى في الآية يتحتّم أنْ تكون حالية أي حالة كونها مفتوحة ، ولذلك لم يقل بها أحدٌ من كبار العلماء الثقات .

---

(١) ٢ : ٣٣ .

(٢) التوبة ١١٢ .

٨ ـ هذا رجل ناهيك من رجل (١) " :

يقول الشهاب : (٢) (ناهيك ، بمعنى : حسبك ويكفيك ، تقول : هذا رجل ناهيك من رجل ، وتأويله : أنه بجده ، وغنائه ينهاك عن تطلب غيره ، وهذه امرأة ناهيتك من امرأة ، فتذكر وتؤنث وتثنى ، وتجمع ، لأنه اسم فاعل ، فإذا قلت : نهيك أو نهاك ، لم تثن ولم تجمع ، لأنه مصدر في الأصل ، وهو مستعمل في المدح ، لأنه لغاية كفايته كأنه ينهاه عن طلب غيره ، وهو كالدليل الآخر هنا والباء متعلقة به ، لأنه بمعنى : اكتف ، وهكذا نقل سماعه عن الثقات ، وقيل إن قولهم : ناهيك بفلان ، معناه : كافيك به من قولهم : قد نهي الرجل باللحم وأنهى اذا اكتفى به وشبع أ ٠ هـ ٠

فلا حاجة لما في بعض الحواشي من أنها زائدة أو متعلقة به نظرا لمآل المعنى ٠٠ وقيل : إنها زائدة في المبتدأ ، وناهيك ، خبر مقدم له ، وربما توهم عكسه ، وهو فاسد معنى وصناعة ، وفيه نظر ٠

وأرى : أن الإعراب الأول هو السليم معنى وصناعة ، فناهيك ، اسم فاعل ، ومن رجل ، متعلق به ، والمعنى : أنهاك أن تطلب أي رجل غيره ، وجعل : ناهيك خبرا أو مبتدأ ، ومن رجل ، مبتدأ ، ومن زائدة أو مبتدأ يضيع معنى المثل ويفيد عكس المطلوب ٠

٩ ـ قال تعالى : (أكان للناس عجبا أن أوحينا الى رجل منهم أن أنذر الناس) (٣) :

قال الشهاب : (٤) (الهمزة حرف استفهام إنكار للتعجب ، وعجبا ، خبر كان مقدم ،

---

(١) هذا المثل في الفاخر ٢١٧ ط الهيئة ٠ (٢) العناية ١ : ١٧٦ ٠

(٣) يونس ٢ ٠ (٤) عناية القاضي ٥ : ٣ ، ٤ ٠

لأنّه مصب الأنكار ، وأنْ أوحينا ـ مصدر مؤول في محل رفع اسم كان ، وللناس جار ومجرور ، واللام فيها للتعجب صلة الإنكار ، وهو الظاهر ، ويحتمل أنْ يكون صفة أي إنكار كائن للتعجب أي لبيان أنّه مما يتعجب منه إذ التعجب لا يجري منه سبحانه وتعالى . هذا على قراءة النصب ، وهي قراءة الجمهور .

أمّا قراءة الرفع في " عجبٌ " وهي قراءة ابن مسعود (١) ، وعلى ذلك فعجب اسم كان ، وهو نكرة ، وأنْ أوحينا . المعرفة خبره ، ومن ذهب الى أنّه لا ينبغي الحمل عليه جعل كان تامة ، وأنْ أوحينا . بدل منه . بدل كل من كل أو اشتمال أو بتقدير حرف جر أي بأنْ أوحينا أو من أنْ أوحينا . وهو أظهر من البدلية .

فإنْ قلت : هنا وجه أظهر ، وهو أنّ للناس خبر كان .

قلت : تركوه لأنّه ركيك معنى ، لأنّه يفيد إنكار صدوره من الناس لا مطلقاً وفيه ركاكة ظاهرة . فتأمل .

واللام للبيان كما في هَيْتَ لك وسَقْياً لك ، فمتعلقها مقدر ، ومنهم من جوّزه . بناء على التسمح في الظرف أو لأنّه بمعنى المُعْجَب ، والمصدر إذا كان بمعنى مفعول أو فاعل يجوز تقديم معموله ، ويجوز أيضا تعلقه بكان وإنْ كانت ناقصة بناء على جوازه . " أنْ أنذر " يحتمل أنْ تكون أنْ تفسيرية وشرطها موجود ، وهو أنْ يتقدم عليها ما فيه معنى القول دون حروفه ، كالإيحاء نحو : كتبت اليه أنْ قم ، وأنذر فعل أمر والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها من الإعراب ـ ويحتمل أنْ تكون أن مخففة من الثقيلة على أنّ اسمها ضمير الشأن ، وخبرها الجملة الأمرية الإنشائية ، وفي ذلك خلاف دون تأويل ، وتقدير

---

(١) أنظر الكشاف ٢ : ١٨٠ ، وقد نسب القراءة له . ""

قول اختلاف ـ فمن منع : بناء على أنه يفوت معنى الأمر إذا سبك بالمصدر ، ومن أجاز : بنى ذلك أنّ المقصود منها التفسير ، وقالوا : إنّه يفوت معنى المضى والحالية والاستقبال المقصود أيضا مع الاتفاق على جوازه أى فمنع ذلك مع الأمر تحكم .

وقد جمع الشهاب بينهما فقال : (وقد يقال : إنّ بينهما فرقًا ، فإنّ المصدر يدل على الزمان التزاماً ، فقد تنصب عليه قرينة ، فلا يفوت معناه بالكلية ، بخلاف الأمر . فإنّه لا دلالة للمصدر عليه أصلاً ، ويقول بعض المدققين : ـ

إنّ المصدر كما يجعل ويسبك من جوهر الكلمة ، فيجوز أخذه من الهيئة وما يتبعها فيقدر فى هذا ونحوه : أوحينا إليه الأمر بالإنذار . مع أنّه مشترك فى الالتزام ، والجواب مع أنّ المفتوحة المشددة لأنّها مصدرية أيضا . وإذا كانت مخففة فهى فى موضع مفعول أوحينا أو مفسرة فمفعوله مقدّر . هذا ماقاله الشهاب فى إعراب هذه الآية الكريمة .

وأرى : أنّ الشهاب فى إعرابه السابق غير مبتدع ، فقد سبقه فى ذلك كثير من العلماء ، فالزمخشرى قال (١) : أنْ أوحينا . اسم كان ، وعجبًا : خبرها وعجبٌ . بالرفع اسم كان وأنْ أوحينا . خبر وهو معرفة ، والأجود أنْ تكون " كانَ " تامة وأنْ أوحينا . بدلاً من عجب ، وأنْ فى " أنْ أنذِر " هى المفسرة أو المخففة ، واللام لإنكار التعجب ، والتعجب منه ، ولم يوضح موضع الجار والمجرور ، وذكر كل ذلك بصورة إجمالية بدون بيان سبب كل رأى ، ولم يبين هل يجوز أنْ يتقدم معمول المصدر أم لا ؟ .

كما أجد العكبرى فى إعرابه ، قد نقله الشهاب بصورة مفصلة واسعة ، وبين الرأى الضعيف والقوى ففى رأييهما تطابق .

---

(١) الكشاف ٢: ١٨٠ ، ٣: ٣٣ .....

قال العكبرى : (أنْ أوحينا ٠ اسم كان وخبرها عجباً ، وللناس حال من عجباً أومتعلق بكان أو بعجب على التبيين ، وبين أنّ عجباً بمعنى مُعْجِب ، والمصدر إذا وقع موقع اسم الفاعل أو المفعول جاز أنْ يتقدم معموليه ، وأنْ مصدرية أو مخففة ٠)(1)

وابن هشام - رحمه الله - يورد الآية الكريمة تحت عنوان (هل يتعلقان بالفعل الناقص)(2) فيقول : -

(من زعم أنّه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد(3) والفارسى ، وابن جِنّى ، والجُرْجَانِى ، وابن بُرْهَان ثم الشَّلَوْبين ، والصحيح : أنّها كلها دالة عليه إلّا ليس ، واستدل لِمُثْبِتِي ولا بأوحينا ، لفساد المعنى ، ولأنّه صلة لأن ٠٠ والمصدر الذى ليس فى تقديره حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً : أنْ تكون متعلقة بمحذوف هو حال من(عجباً) ٠

ولو نظرنا الى أقوال العلماء فى تعلق الجار والمجرور والظرف بكان ، وفى تقديم معمول الصلة ، حرفاً مثل : أو أوحينا أو اسماً مثل : فيه من المجتهدين لوجدنا أنّ بعضهم يجيز بناءً على أنّ كان فعل متصرف فيتعلق به ، ولا مانع من تقديم معمول الصلة ، وبعضهم يمنع ، بأنّه فعل ناقص ، ومعمول الصلة لا يصح أنْ يتقدم عليها ، حتى لا يساوى الفرعُ الأصلَ ٠

فترداد هذه الأقوال بين الإباحة والمنع ، لا يشفى غليل الباحث ، لذلك أرى : جواز تقديم معمول المصدر عليها ، لورود السماع من القرآن الكريم ، فقد

======

---

(1) الأمالى ٢: ١٣ ٠ (2) المغنى ٢: ٧٠ ٠

(3) المقتضب ٤: ٨٩ والبحر المحيط ٥: ١٢٢ ولم يختلف إعراب الشهاب عن أبى حيان ، وأنظر الكتاب ١: ٢٦ ، ٢٧ وهمع الهوامع ١: ١١٣ ، ١١٤ والخزانة ٤: ٥٩ - ٦١ ٠

جاء فيه تقديم المعمول ظرفا أو جار ومجرورا مثل قوله تعالى : (لا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله)(١) وقوله تعالى (فلما بلغ معه السعى)(٢) فقد قدم الجار والمجرور " بهما " على المصدر وهو " رأفة " ، والظرف " معه " ، على المصدر وهو " السعى " وكذلك الآية التى معنا ، فلا مانع من تعلق " للناس " بعجبا أو أن أوحينا .

والمانعون قد اعتمدوا على القاعدة التى ابتدعوها من عند أنفسهم ، لأن النصوص طالما وردت بذلك ، وصح الحمل على الجواز ، لتوسيع قاعدة الأسلوب ، والتيسير على الناطقين ، فلا مانع من جواز ذلك . فمن يقول : أعجبنى أمام التلاميذ شرحك ، وسرنى عند أبى حديثك العذب . صحيح ، وقد أيد الجواز أعلام فضلاء مثل : أستاذنا / الشيخ محمد الخضر فى كتابه " القياس والسماع "(٣) .

١٠ ـ قال تعالى : (وشروه بثمن بخس ، دراهم معدودة ، وكانوا فيه من الزاهدين)(٤)

==============

يورد الشهاب(٥) عند إعرابه لهذه الآية " موقع الجار والمجرور " ومتعلقه فيقول : فيه اختلاف بين العلماء : ـ

فقال ابن مالك(٦) : إنه متعلق بمحذوف دلت عليه الصلة ، ومنهم من قدر أعنى " وليس بجيد " . فعلى الأول يقدر : زاهدين فيه من الزاهدين ، وحينئذ فهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول : عالم من العلماء ، أو صفة مبينة ، أى زاهدين بلغ بهم الزهد الى أن يعودوا فى الزاهدين ، لأن الزاهد

---

(١) النور ٢ . (٢) الصافات ١٠٢ . (٣) ص ٢٠ ، ٢١ ط السلفية ١٣٥٣ هـ .

(٤) يوسف ٢٠ . (٥) العناية ٥: ١٦٥ .

(٦) نقل هذا الرأى أبو حيان فى البحر المحيط ٥: ٢٩١ .

قد لا يكون عريقا فى الزاهدين ، حتى يعد فيهم إذا عدوا أو يكون خبرا ثانيا " وكل ذلك محتمل " وليس بدلاً من المحذوف لوجود من معه .

وقال ابن الحاجب : (1) (إنّه متعلق بالصلة ، والمعنى عليه بلا شبهة ، وإنّما فرّوا منه لما فهموا من أنّ صلة الموصول لاتعمل فيما قبل الموصول مطلقاً ، وبين صلة أل وغيرها فرق ، فإنّ هذه على صورة الحرف المنزل منزلة جزء من الكلمة ، فلا يمتنع تقديم معمولها عليها ، فلا حاجة الى القول بأنّه على مذهب المازنى الذى جعلها حرفاً للتعريف وليس هذا من الاشتغال فى شئ ، وفيه مانع آخر لم يذكره . وهو أنّ معمول المجرور لا يتقدم عليه ، فكأنّه لم يره مانعاً وإلاّ لم يتم بما ذكره ارتفاع المانع ، وأمّا لزوم عمل اسم الفاعل من غير اعتماد ، فساقط لأنّ محل الخلاف عله فى الفاعل والمفعول به الصريح لا فى الجار والمجرور الذى يكفيه رائحة الفعل .

فإنْ قلنا : - إنّه يجوز فى الجار والمجرور التقدم ، لأنّه يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره اندفع السؤال أيضا ، وما قيل : على تقدير تعلقه بمحذوف يبينه " الزاهدين " إنّه إنْ أراد أنّه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير ، ففيه أنّه ليس منه ، لعدم الاشتغال عنه بضميره ، وإنْ أرادوا أنّه جواب سؤال ، كأنّه قيل : فى أى شئ زهدوا كما فى الكشاف ؟ . فهو تقدير سؤال فى غير أوانه . فغير وارد .

ويرى البيضاوى : (2) أنّ " فيه " متعلق بالزاهدين ، إنْ جعل اللام للتعريف وإنْ جعل بمنزلة الذى فهو متعلق بمحذوف يبينه لفظ (الزاهدين) لأنّ متعلق الصلة لايتقدم على الموصول .

---

(1) أنظر البحر المحيط ٥: ٢٩١ ط بيروت . وكافية ابن الحاجب باب الموصول .

(2) هامش العناية ٥: ١٦٥ .

وأرى : أنَّ الشهاب بتجويزه تقدم الجار والمجرور المتعلق بصلة الموصول الحرفى وإباحته تعلق الظرف بالمصدر السعى والجار والمجرور بالزاهدين فى الآيتين السابقتين ، قد أخذ الرأى السليم الحسن وحسم القضية وأبعدها عن الاحتمالات ، كما أنَّ توجيه ابن مالك : بأنَّه متعلق بمحذوف تقديره : زاهدين فيه من الزاهدين . يجعل الأسلوب ركيكاً ، وجعله خبراً ثانياً ليس فيه فائدة وإنَّما يفيد موضع زهدهم فى يوسف ، كما أنَّه ليس من باب الاشتغال ، فليس على صورته ، وأين ضميره الذى اشتغل به عنه؟ .

وعلى ذلك نقرر مطمئنين : بجواز تقديم معمول صلة أل عليها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، لورود السماع بذلك ولأنَّه يتسامح فيهما مالا يتسامح فى غيرهما ، وأؤيد الشهاب فى نظرته . ....

١١ ـ قال تعالى : (من بَعْدِ ماكادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم) :

أولا : قراءات الآية :

قرأ حمزة[(١)] وحفص عن عاصم فى (يزيغ بالياء) وقرأ أبو بكر عن عاصم ، والباقون (تزيغ) بالتاء . وقرئ : (من بعد ما زاغتْ قلوبُ[(٢)]) وقرأ الأعمش " تزيغ " بضم التاء .

ثانيا : إعراب الآية على كل قراءة عند الشهاب :

قال الشهاب[(٣)] : فى كاد ضمير شأن ، قلوبُ فاعل يزيغ والجملة خبرها ، وعليه

---

(١) أنظر كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د / شوقى ضيف ص ٣١٩ وآلاية من التوبة ١١٧

(٢) البيضاوى بهامش العناية ٤ : ٣٧٢ والكشاف ٢ : ١٧٥ قال : وهى قراءة ابن مسعود يريد المخلفين من المؤمنين كأبى لبابة وأمثاله . (٣) العناية ٤ : ٣٧٢ .

حمل سيبويه الآية ، وشبهه بقولهم : ليس خلقَ اللهِ مثلَه ، ولا يصح أنْ يكون قلوب اسم كاد ويزيغ الخبر . لأَنَّ السِّرَّ به حينئذ التقديم ، فيكون التقدير: كاد قلوبٌ يزيغُ ، ولا يصح ، لتذكير الضمير فى يزيغ ، وتأنيث مايعود عليه .

رأى العكبرى فى هذا الإعراب (١) :

قال فى فاعل "كاد" ثلاثة أوجه :ـ

أحدها : ضمير الشأن والجملة بعده ، فى موضع نصب .

والثانى : فاعل مضمر تقديره : من بعد ماكاد القول والعائد على هذا الضمير فى " منهم " .

والثالث: فاعلها القلوب ، ويزيغ فى نية التأخير ، وفيه ضمير فاعل ، وإنَّما يحسن ذلك على القراءة بالتاء ، فأمَّا على القراءة بالياء ، فيضعف على أصل هذا التقدير ، وقد بينَّاه فى قوله (ماكانَ يصنَعُ فرعونُ وقومُه) (٢) .

فقد قال : " ما " بمعنى الذى ، وفى اسم كان وجهان :ـ

أحدهما : هو ضمير " ما " وخبرها . يصنع فرعون ، والعائد محذوف .

والثانى : أن اسم كانَ " فِرْعون " وفى " يصنع " ضمير فاعل .

وهذا ضعيف : لأَنَّ يصنع يصلح أَنْ يعمل فى فرعون ، فلا يقدر تأخيره ، كما لايقدر تأخير الفعل فى قولك : قامَ زيْدٌ .

ولذا قال الشهاب : (وَضَعَّفَه أبو البقاء ـ رحمه الله) .

---

(١) أنظر الأمالى ٢: ١٣ وعناية القاضى ٤: ٣٧٣ وقرأ أُبَيّ (ماكادَتْ) وبضم الياء قراءة الأعمش .

(٢) الأعراف ١٣٧ .

الشهاب يرد على أبى البقاء العكبرى :

قال : ويستشكل فى تضعيفه بأنهم قالوا : إن خبر أفعال القلوب لا يكون إلا مضارعا رافعا اسمها ، فبعضهم أطلقه ، وبعضهم قيده بغير عسى ولا يكون سببيا ، وهذا بخلاف "كان" فإن خبرها يرفع الضمير والسببى ، وعلى هذا فإذا كان اسم كاد ضمير شأن ورفع الخبر ، لم يكن فاعله ضميرا يعود على اسمها ولا سببيا له ، وقيل : لما كانت الجملة مفسرة لضمير الشأن . وهى هو فى المعنى أغنى عن الضمير ألا ترى أن المبتدأ إذا كان ضمير شأن ، والجملة خبره لم يحتج لضمير يعود على المبتدأ .

وقيل فى وجه ذلك : إن المسند والمسند اليه فى الحقيقة هو الجملة الواقعة بعد الضمير وليس بخارج عما تقدم ، ولذلك يجوز ما كان زيد بقائم . على أن يكون فى "كان" ضمير الأمر ، ويكون بقائم فى موضوع رفع خبر المبتدأ وأدخلت الباء عليه ، وإن لم يكن خبر كان صريحا فى اللفظ ، لأنه الخبر فى المعنى ، وعلى ذلك أول الفارسى : ليس الطيب إلا المسك (١) . أن فى ليس ضمير الأمر ، ودخلت إلا على خبر المبتدأ . لأن الخبر المنفى معنى – وعلى هذا لا وجه لتكلف أبى حيان – رحمه الله – زيادة كان .

٢ – وعلى قراءة التاء :

فيحتمل أن يكون قلوب اسم كاد ، وتزيغ خبرها وفيه ضمير يعود على اسمها (٢) . ويحتمل أن يكون اسم "كاد" ضميرا يعود على المهاجرين والأنصار أى من بعد ما كاد الجمع وهذا أولى من تقدير : ما كاد القوم لضعفه : بأنه أضمر فى كاد ضمير لا يعود إلا على متوهم

---

(١) الجزء الثالث من الأشباه والنظائر للسيوطى ٧٢ ، ٧٣ وذيل الأمالى ص ٤٠ ط الأميرية وفيها يقول : عن أبى العلاء (ليس على وجه الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، وليس على وجه الأرض تميمى إلا وهو يرفع) . (٢) وهذا مبنى على جوازه فى مثل : كاد يقوم زيد . والصحيح المنع . "كلام الشهاب" .

وبأنّ خبر كاد يكون قد رفع سببياً ، وقد تقدم أنه لا يرفع إلا ضميراً عائداً على اسمها . وذهب أبو حيان — كما علمت — أنّ كاد زائدة ، ومعناها مراد ككان ولا عمل لها فى اسم ولا خبر ، ليخلص من الإشكال ، ويؤيده قراءة ابن مسعود رضى الله عنه (من بعد مازاغت) باسقاط كاد . وقد ذهب الكوفيون الى زيادتها فى نحو : لم يكد . مع أنها عاملة معمولة .

٣ — قراءة : مازاغت قلوب : وهى لأبىّ وابن مسعود . وهذا يستأنس به لما قيل : إنّها زائدة ، وجعل الضمير على هذه القراءة للمتخلفين مطلقاً .

٤ — قراءة الأعمش " تزيغ قلوب " . فقلوب مفعول تزيغ ، والضمير يعود على العسرة والشدة أ . هـ .

وأرى : أنّ الشهاب أجاد فى توجيه كل قراءة ، بما يتناسب مع المعنى المراد ، وأرانا أنه لا تعارض بين القراءة والقواعد ، وأنّ القراءة سنة متبعة ، والقواعد تسير وراءها لتوجيهها .

١٢ — قال تعالى : (وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله ، وقالت النصارى : المسيح ابنُ الله)

يذكر الشهاب أنّ البعض : يعرب الابن فى كل منهما صفة ، والخبر محذوف ويقطع بالانصراف لكونه عربياً ، وقال الزمخشرى : إنّ هذا القول تمحل عنه مندوحة ، وذكر الشيخ هذا القول حيث قال : الاسم إذا وصف بصفة ثم أخبر عنه

---

(١) البحر المحيط ٥ : ١٠٩ قال : ولا عمل لها ، ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود .

(٢) أنظر الأمالى للعكبرى ١ : ١٦٤ . (٣) البحر المحيط ٥ : ٢٩١ .

(٤) المرجع والصفحة السابقة . (٥) التوبة ٣٠ . (٦) عناية القاضى ٤ : ٣١٩ ، ٣٢٠ . (٧) الكشاف ٢ : ١٤٨ . (٨) دلائل الاعجاز ١٢١ ، ١٢٢ ت / رشيد رضا .

فمن كذبه انصرف تكذيبه الى الخبر ، وصار ذلك الوصف مسلماً ، فَلَوْ كان المقصود بالإنكار قولهم : عزيرٌ ابن الله معبودُنا لتوجه الإنكار الى كونه معبوداً لهم ، وحصل تسليم كونه ابناً لله ، وذلك كفرٌ .

وهنا رأى آخر : وهو أَنْ يقال : المراد من إجراء تلك الصفة على الموصوف بناء الخبر عليه ، فحينئذ يرجع التكذيب الى جعل ذلك الوصف علة للخبر ، فبطل ذلك التمحل يعني الوصف للعلية ، فإنكار الحكم يتضمن إنكار علته ، ولو سلم فلا يستلزم تسليمها .

وقيل عليه : إنَّ انكار الحكم قد يحتمل بواسطة عدم الاقتضاء ، لأَنَّ الوصف كالأبنية مثلا مُنْتَفٍ .

قال الشهاب : وعلى كل فإنَّه إذا قدر الخبر في الآية : (نَبِيُّنا أو حافظ التوراة) لا يتوجه الإنكار الى الخبر بل الى الوصف ، ولا يبعد أَنْ يكون حذف الخبر للإشارة اليه ، فيندفع المحذورُ إلا أَنَّ وقع كلام رب العزة عليه مخل ببلاغته .... فلا ينبغي ذكره . ثم قال : وههنا وجه آخر: لا يرد عليه شيءٌ مما ذكروه ، ولم يظهر وجه تركه مع ظهوره . وأظنه من خبايا الزوايا ، وهو أَنْ يكون عزيرٌ ابنُ الله ، والمسيحُ ابنُ الله . خبرين عن مبتدأ محذوف أى صاحبنا عزيرٌ ابن الله ، والخبر إذا وصف توجه الإنكار الى وصفه نحو : أهذا الرجلُ العاقل وهذا موافق لقانون البلاغة ، وجار على وفق العربية من غير تكلف ، ولا غبارَ عليه .

وأرى : أَنَّ الشهاب بهذا الرأى الذى أشار اليه بجعلهما خبرين لمبتدأ محذوف ، ووصفه بأنَّه من خبايا الزوايا ، " لم يأتِ بجديد " بل إنَّ إعراب البعض بجعل ابن صفة أولى ، لأنَّه المناسب لمرادهم ، وأَنَّ مآل رأيه أنَّه صفة وإِنْ كان جملة ، وقد أشار الى نظير رأيه يس الحمصي في إعراب .

" الآية " وجعل ابن خبراً مفرداً في كتابه .[1]

١٣ ـ قال تعالى : (ولقد صدّق عليهم ابليس ظنه)[2]

يورد الشهاب في إعراب هذه الآية الكريمة رأي البيضاوي[3] ، ويشرحه ، ويذكر الدليل على كل رأي ، ويوجه الإعراب على كل قراءة بصورة وافية فيقول : ـ

يعني : أنّه على قراءة التخفيف[4] ، ورفع ابليس ، ونصب ظنّه على أنّه منصوب على الظرفية بنزع الخافض ، وأصله في ظنه أي وجد ظنه مصيباً في الواقع ، وصدّق حينئذ بمعنى : أصاب مجازاً ، ولا حاجة الى جعل الظن نوع من القول أو منصوب " أي ظنه " على أنّه مصدر لفعل مقدر كفعلته جَهْدَك أي وأنت تُجْهِدُ جَهْدَك ، فالمصدر وعامله في موقع الحال ، وصدّق مفسر بما مر .

ويجوز أنْ يكون منصوباً على أنّه مفعول به ، لأنّ الصدق أصله في الأقوال ، والقول متعد والمعنى حقق كما في الآية : (رجالٌ صدقوا ما عاهدوا اللّهَ عليه)[5] فضمير ظنه للمصدر؛لأنّه للصدق وقيل : إنّه للظن وهو من القول إمّا مجازٌ لشدة الاتصال بينهما أو حقيقة على أنّ المراد من الظن ما هو لفظي ، أو على أنْ يراد بالقول : القول النفسي وهو يوصف بالصدق . فتأمل .

---

(١) التصريح ١: ١٢١ . (٢) سبأ ٢٠ .

(٣) هامش العناية ٧: ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٤) هي قراءة الزهري . أنظر المحتسب ٢: ١٩١ ط المجلس الأعلى ١٣٨٩ هـ .

(٥) الأحزاب ٢٣ .

وشدّده الكوفيون (١) بمعنى : حقّق ظنه ، ورفع ابليس ، وظنّه مفعول به ، بمعنى : وجد ماظنه محققاً ، وقرئ بنصب ورفع الظن مع التشديد (٢) بمعنى : وجد ظنّه صادقا ، والتخفيف بمعنى قال له: ظنّه الصدق . كما قرئ برفع إبليس (٣) مع التخفيف على الإبدال .

وأرى : أنّ كل قراءة يترتب عليها إعراب جديد يناسبها ، واللغة تتفق مع القراءة ، ولاتصادمها ، وترجع ميزة الشهاب هنا ، أنّه وضح الآراء بصورة مقبولة ، لأنّه يبين المعنى ويوضح المطلوب على وفق قوانين الإعراب ومناسبة معنى الآية في كل قراءة .

١٤ ـ قال تعالى : (ذَلِكَ من أنباء القرى نقصّه عليك منها قائم وحصيد) (٤) :

وقال تعالى أيضا : (الحمدُ لله ربّ العالمين) (٥) .

يقول الشهاب : جملة : الحمدُ للـه ، وباسم الله لاتخلو : ـ إمّا أنْ تكون خبرية أو إنشائية ويتجه على الأول : أنّ من شأن الخبر الصادق أنْ يتحقق مدلوله بدونه فى نفس الأمر ، ويكون الخبر حكاية عنه . وعلى الثاني أنّ من شأن الإنشاء أنْ يتحقق مدلوله به ، وأصل الجملة ليس كذلك غالباً ،

---

(١) ، (٢) قال أبو حاتم : روى عبيد بن عقيل عن أبى الورقاء ، ماسمعت أبا الهجهاج وكان فصيحاً ، يقرأ ابليسَ بالنصب ، وظنُّه بالرفع) . المحتسب ٢ : ١٩١ ، وطبقات القرّاء لابن الجزرى ١ : ٤٩٦ .

(٣) قرأ عاصم وحمزة والكسائى وخلف : صدّق بتشديد الدال ، وقرأها الباقون بتخفيفها إتحاف الفضلاء ص ٢٢١ ، والمحتسب ٢ : ١٩١ .

(٤) هود ١٠٠ . (٥) الآية الثانية من الفاتحة وحديث الشهاب فى كتابه " نسيم الرياض " ١ : ٤ ، ٥ . !!!!!

إذا الأحداث الواقعة ليست بهما كمعلى ذلك فى نظرهم . أنْ تكون الجملة لإنشاء متعلقها ـ وهنا يوضح الشهاب وجهة نظره قائلا : ـ

الظاهر : أنَّ هذه الجملة إنشائية ، لإنشاء التبرك الموقوف على التلفظ بالبسملة ، وماتوهمه هذا القائل على تقدير : الإنشاء من الخيالات الواهية ، والأوهام الفارغة ، وقوله : لإنشاء (المتعلق) ومثله فى غاية النُّدُور ، وعدم صحته فى غاية الظهور ، ألا ترى أنَّ أدوات الاستفهام بأسرها تدخل على الجمل المتحقق مضمونها خارجًا ، فتصير بجملتها إنشاء ، كما يقول من رأى شَخْصًا قائمًا لم يُحَطْ بتشخصه ، وأحواله خبرًا من قام أو على أى حال قام ، وهكذا مما لم يحط به نطاق الحصر ، ولم يحم حوله الندور ، ولا يقال : إنَّه مع تحقق القيام فى الخارج ، إنَّه لإنشاء المتعلق وكذا : كم غلط وقع منك ورب صواب صدر من غيرك كما صرح به الرضى (١) .. وإمَّا لكونه ، لإنشاء الجمل . فتعسف من غير داع لارتكاب مثله .

ويعالج الشهاب موقع الجملة المستأنفة من الإعراب ، والمراد من الاستئناف ، وذلك عند قوله تعالى : (ذَٰلِكَ من أَنباءِ القُرَىٰ نَقُصُّهُ عليك منها قَائِمٌ وَحَصِيدٌ)(٢) . فينقل رأى البيضاوى : أنَّ الجملة مستأنفة ، وقيل : حال من نقصه ، وليس بصحيح ، إذْ لا واو ، ولا ضمير .

ثم يقول : المستأنفة لامحل لها ، وهو استئناف نحوى للتحريض على النظر فيها ، والاعتبار بها ، أو بيان . كأنَّه سئل لم ذُكِرَتْ . وماحالها ؟ . وقال أبو البقاء : إنَّها حال من مفعول نَقُصُّه . فرد البيضاوى عليه بخلوها

---

(١) الكافية ٢: ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) هود ١٠٠ .....

من الواو والضمير ، وهذا غيرُ سليم ، لأنَّ المقصود من الضمير الربط ، وهو حاصل لارتباطه بمتعلق ذى الحال ، وهو القُرى . فالمعنى : نقصُّ عليك بعض أنباء القرى . وهى على هذه الحال تشاهدون فعل الماضى بهما ، بل قال : أبو حيان (١) : والحال أبلغ فى التخويف ، وضربه المثل للحاضرين ، كأنَّما المعنى يؤيده ـ وأنا أقول : (إنَّ من قال : بعدم مجئ جملة الحال من ضمير (نَقُصُّه) (٢) . فاسدٌ لفظا ومعنى ، ومن القرى كذلك ، أمَّا الفساد اللفظى : فلعدم الرابط ، ومن الثانى مجئ الحال من المضاف اليه فى غير الصورة المعهودة . وبالفساد المعنوى : أنَّه يقتضى أنَّه ليس من المقْصُوص بل هو حال دالة عليه ، وليس بمراد ، ولا يسوغ جعل مابعده ابتداء المقصوص ، وفيه فساد لفظى . وأمَّا الاكتفاء فى الربط بما ذكر فمع خفائه ، فهو مذهب تفرَّدَ به الأخفش ، وذكره فى الخبر لا فى الحال ، وماذكره أبو حيَّان لايُجدى نفعًا مع ماقررته ، ومن لم يتفطَّنْ لهذا قال : أراد الفساد اللفظى فى الأول ماذكره المصنف ، وفى الثانى ضعف وقوع الجملة الاسمية حالًا بالضمير وحده . وأراد بالمعنوى تخصيص كونها مقصودةً بتلك الحالةَ ، فإنَّ المقصوصية ثابتة لها ، وللنبأ وقت عدم بعضها أيضًا ، ويوجه كلام أبى البقاء (٣) : بأَنْ يقال مراده . إنَّ الجار والمجرور حال ، والمرفوع فاعل لاعتماده ، وعلى ذلك يتعين فى ذلك أَنْ تكون جملة " نَقُصُّه " استئنافية لامحل لها من الإعراب نحويًا أو بيانيًا .

---

(١) البحر المحيط ٥: ٢٦٠ .

(٢) العناية ٥: ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) الأمالى للعكبرى ٢: ٣٥ .٥٥٥٥

١٥ ـ قال تعالى : (كُتِبَ عليكم إذا حَضَرَ أحدَكم الموتُ الوصيةُ للوالدَيْن والأقربين)(١) :

قال البيضاوي(٢) :ـ

(الوصيةُ مبتدأ خبره لِلْوالدين ، والجملة بإضْمار الفاء كقوله : ـ

" من يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكرُها(٣) "

قال الشهاب : (إنَّ حذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز ، وما ذكره البيضاوي(٤) من الشعر لا ينهض حجة ، أمَّا أولاً : فلأنَّ الرواية ليست هكذا ، بل هي : ـ

(من يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُه)(٥) ، كما قاله المبرد(٦) ، وقال : إنَّه لم يسمع في الشعر أيضا ، ولو سُلِّم فهو ضرورة ، كما ذكره سيبويه(٧) ، فلا يصح تخريج الآية عليه .

---

(١) البقرة ١٨٠ . (٢) هامش العناية ٢: ٢٧٤ .

(٣) البيت قيل لحسَّان وقيل لابنه عبد الرحمن ، وقيل لكعب واختلف في صدره فروى : (من يحفظِ الصالحاتِ اللهُ يحفظُه) أو كما ذكره الخفاجي في الشرح رقم ٥ ، وعجز البيت (والشرّ بالشرِ عند اللهِ مِثْلان) ، وهو من البسيط . في معجم الشواهد ١: ٤٠٢ وفي الكتاب ١: ٤٣٥ ، ٤٥٨ والمقتضب ٢: ٧٢ والزجاجي ٤٣٢ ونوادر أبي زيد ٣١ ، والخصائص ٢: ٢٨ وش.المفصل ٩: ٢، ٣ والمقرب ٥٩ والخزانة ٣: ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤: ٤٥٧ والمغني ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٦ ، ٥٤٧ ، ٦٤٧ (٦٥ ، ١٠٠ ، ١٥٩) والعيني ٤: ٤٣٣ والتصريح ٢: ٢٥٠ والأشموني ٤: ٢٠٠ وليس موجودا في ديوان حسان . وشاهده أنَّ جواب الشرط (اللهُ يشكرُها) جاءت بدون الفاء مع أنَّها جملة اسمية . (٤) عناية القاضي ٢: ٢٧٤ .

(٥) سبق تحقيقه في رقم (٣) . (٦) المقتضب ٢: ٧٢ .

(٧) الكتاب ٣: ٦٥ ، ١١٤ ت هارون .))

١٦ ـ قال تعالى : (لَوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ إلَّا اللهُ لفَسَدَتا)[1] :

نرى الشهاب[2] هنا يوافق البيضاوى فى إعرابه ، وهو إلَّا بمعنى : غَيْر . فهى وصف لما تعذر الاستثناء ، لعدم شمول ماقبلها لما بعدها ، ودلالة على ملازمة الفساد ، لكون الآلهة فيها دونه ، والمراد ملازمته ، لكونها مطلقاً أو معه حملاً لها على غَيْر ، كما استثنى بغَير . حملاً عليها ، ولا يجوز الرفع على البدل ، لأَنَّه متفرع على الاستثناء ، ومشروط بأَنْ يكون فى كلام غير موجب .

ثم يشرح الشهاب هذا الإعْراب بقوله : ـ

إلَّا) هنا اسم بمعنى غير صفة لما قبلها ، وإعرابها يظهر على مابعدها ، لكونها على صورة الحرف ، ولا يصح كونها استثناء هنا لفساد المعنى ، وأَمَّا احتمال كونه استثناءً منقطعاً ، لعدم دخوله كما فى الرَّضى[3] ، فلا يصح ، فإنَّه لابد فيه من الجزم بعدم الدخول والجمع فى الإثبات ليس له عموم ، وهذا وجه لامتناعه من جهة العربية ، وأَمَّا وجه امتناعه من جهة المعنى : فملازمته الفساد المفهوم من لَوْ الشرطية ، لوجود الآلهة مطلقاً ، وتعددها بما فوق الواحد ، سواء كان ذلك مع الله أَمْ لاَ . والاستثناء لا يفيد ذلك ، وإنَّما حمل على "غَيْر" من باب التقارض ، كما استثنى بغَير حملاً لها على إلَّا ، وإنَّما لا يجوز الرفع على البدل ، أَنَّه لو كان استثناء كان منصوباً ، لأَنَّ إبداله فرع عن كونه استثناء ، وهذا إنَّما يكون فى النفى ، وأَمَّا كون "لو" الامتناعية فى معنى النفى كما ذكره المبرد[4] فلم يرتضوه ، مع أَنَّ المحذور باقٍ ، وهو فساد المعنى أ . هـ .

---

(١) الأنبياء ٢٢ . (٢) عناية القاضى وهامشها ٦ : ٢٤٨ .

(٣) الكافية ١ : ٢٢٨ .

(٤) المقتضب ٤ : ٤٠٨ .

وأرى : تحقيقًا لذلك فأقول :

إنّ جمهرة العلماء يكادون يجزمون أنّ " إلّا " هنا بمعنى : غَيْر ، وأنّ إعرابها ظهر على مابعدها بطريق العاريَة ، والشهاب هنا سار على رأى الأكثرية . وقد اختار فى موضع آخر ، أنّ " إلّا " على حقيقتها ، وأنّها حرف ، وأنّ مابعدها بدل ، وأيّد رأى أبى حيان فى ذلك . وسأعرض هنا جملة من أقوال علماء النحو فى " إلّا " الموجودة بالآية .

يقول سيبويه : (1) (إنّ " إلّا " هنا بمعنى : غَيْر ، ولو أردت الاستثناء لكنت قد أحلْتَ) (2) . وقال السيرافى : مامخلصه : ـ

لا يكون فى " لو " بدل بعد " إلّا " ، لأنّها فى حكم اللفظ تجرى مجرى الواجب ، وذلك أنّها شرط بمنزلة إنْ . ولو قلت : إنْ أتانى رَجُلٌ إلّا زيدٌ خَرَجْتُ . لم يجز لأنّه يصير فى التقدير : إنْ أتانى إلّا زيدٌ خَرَجْتُ ، كما لا يجوز : أتانى إلّا زيدٌ . فهذا وجهٌ من الفسادِ . وفيه وجه آخر ، وهو الذى ذكره سيبويه سابقًا . أى لأنّه يصير فى المعنى : لو كان معنا زيدٌ لهلكنا لأنّ البدل بعد إلّا فى الاستثناء موجب ، وكذلك لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللهُ لفسدَتا . لو كان على البدل لكان التقدير : لو كانَ فيهما اللّهُ لفسدتا . وهذا فاسد (3) .

وابن هشام فى المغنى (4) : يؤيد سيبويه فى أنّها بمعنى : غير بالمعنى واللفظ لأنّ آلهة جمع مُنكّر فى الإثبات ، فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت : قام رجالٌ إلّا زيدٌ لم يصح اتفاقًا ، لأنّ المعنى : الفساد مترتب

---

(1) الكتاب ٢ : ٣٣٢ ت هارون . (2) أنظر هامش الكتاب ت هارون ٢ : ٣٣٢ .

(3) أنظر فى ذلك الخزانة ٣ : ٥١ والهمع ١ : ٢٢٩ والانصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢ : ٨٩ ، و ٤ : ٧٩ واللسان ٣١٨ . (4) المغنى ١ : ٦٢ ، ٦٣ . .....

وترى ابن الحاجب (١) : يعربها صفة ، ويشترط للوصف بإلاَّ تعذر الاستثناء ،

والأشمونى يرى : أَنَّ " إلاَّ " فى الآية بمعنى : غير مشترطاً للوصف بها (٢)

تقدم جمع منكر وشبهه ، ولكن مثال سيبويه السابق يفسد ذلك ، وهو

(لو كانَ مَعَنا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لغُلِبْنَا) ولا بد من ذكر موصوفها فهى مثل :

" أجمعُون " كما ذكر سيبويه (٣) ، كما ترى شرطاً يختلفون فيه : وهو أَنَّه

لا يوصف بها حيث يصح الاستثناء ، وابن الحاجب يشترط تعذر الاستثناء

كما قلت ، وهذا هو الصحيح لموافقته للآية ، ولمثال سيبويه ، والمناسب

لخروجها عن الحرفية الى الاسمية .

ويذكر ابن هشام فى المغنى (٤) : أَنَّ المبرِّدَ زعم أَنَّ " إلاَّ " فى الآية

للاستثناء ، وأَنَّ ما بعدها بدل ، محتجاً بأَنَّ لَوْ تدل على الامتناع

وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أَنَّ التفريغ بعدها جائز ، وأَنْ نحو : لو

كان معنا إلَّا زيدٌ أجودُ كلامٍ .

ولكن المبرِّد فى المقتضب (٥) : لم يصرح بما قاله ابن هشام عنه ، فقد

قال : (ماتقع فيه إلاَّ وما بعدها نعتًا بمنزلة غير ، وما أضيفت اليه) ثم أَوْرَدَ

أمثلة سيبويه ، وشواهده الشعرية ، وذكر الآية الكريمة موضع حديثنا ،

وقال عنها - والله أعلم - لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللَّهِ ، ولكنه اشترط

فى منعوتها أَنْ يكون نكرة أو معرفة بالألف واللام على غير معهود ، فهو

متفق مع سيبويه ، والجميع على أَنَّها بمعنى : غَيْر .

---

(١) كافية ابن الحاجب ص ٤٧ . (٢) ١ : ٢٣٤ ت محى الدين .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٣٤ . (٤) ١ : ٦٢ بحاشية الأمير .

(٥) ٤ : ٤٠٨ ، ٤١١ ت عضيمة .

ويعرض ابنُ وَلّادٍ في " الانتصار "(١) لنقد المبرد لسيبويه فيقول : ـ لا يجوز أنْ يكون " إلاّ " ومابعدها وصفًا إلاّ في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنّك تقول : ماجاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ على الوصف إنْ شئت ، وكذلك جاءني القومُ إلاّ زيدٌ ، على ذلك . ولو قلت : جاءني رجلٌ إلاّ زيدٌ . تريد غير ذلك على الوصف لم يجز ، لأنّ الاستثناء ها هنا محال " .

ولكن المبرد في المُقْتَضَب قد رجع عن هذا الرأى ، وسار على طريق سيبويه ، واستشهد بكلامه .

وقال السيوطي(٢) : وزعم المبرد أنّ الوصف بإلاّ لم يجئ إلاّ فيما يجوز فيه البدل ، ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أنّ إلاّ فيها صفة ـ ويقول الرضى(٣) : وغير صفة حملت على إلاّ في الاستثناء ، كما حملت عليها في الصفة ، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل الآية " .

وهذا مخالف لكلام سيبويه ، الذى أجاز وقوع " إلاّ " صفة مع صحة الاستثناء ، وعليه أكثر المتأخرين ، وحكى عن المبرد جواز الصفة في الآية أو البدلية ، لأنّه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول . وقال إنّه ضعيف . ـ وقال ابن يعيش(٤) : ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلاّ تابعا لو قلت : لو كان فيهما إلاّ اللهُ كما تقول : لو كان فيهما غير الله لم يَجز .

---

(١) ص١٨٣ ـ ١٨٧ أنظر هامش المقتضب ٤: ٤٠٨ . (٢) ١: ٢٢٩ .

(٣) الكافية ١: ٢٤٧ . (٤) المفصل ٢: ٨٩ .

وشبهه سيبويه " بأجمعون " .

فأنت ترى من خلال هذا العرض أنّ العلماء يختارون أنْ تكون (إلّا) في الآية بمعنى : غير ، والبدلية فيها رأى ضعيف لفساد المعنى ، وأنّ الشهاب اتبع طريق العلماء السابقين في النص الكريم ، وأعرب " إلّا " صفة كما أعربها أبو حيّان[1] كذلك ، وهو المناسب لمعنى الآية هنا ، وقد يصح اعتبار مابعدها بدلاً على رأى بنى تميم ، إذا كان المعنى لايفسد بذلك .

وقد تراه في إعرابه يعلل تعليلاً يوضحه بالفائدة منه وهذا يظهر عند إعرابه قوله تعالى : (وكلّم اللهُ موسى تكليمًا)[2] فيقول[3] : ـ " تكليمًا " مصدر مؤكد . قالوا : إنّه رافع للمجاز وفيه نظر ، لأنّه مؤكد للفعل ، فيرفع المجاز عنه ، وأمّا رفعه المجاز عن الإسناد بأنْ يكون المكلم . رسله من الملائكة كما يقال : قال الخليفة كذا ، إذا قاله وزيره ، فلا يتأتى مع أنّه أكد الفعل ، والمراد به معنى مجازى كقول الشاعر : (بكى الخزّ من رَوْحٍ وأنكر جلدَه .:. وعجّت عجيجًا من جُذامِ المطارفُ)[4] فأكد عج عجيجا ، مع أنّه مجاز ، لأنّ الثياب لاتعج أ . هـ . ...

---

(١) البحر المحيط ٢ : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٦ : ١٠٥ ، ٣٠٤ والانصاف ١٧٥ .

(٢) النساء ١٦٤ .   (٣) العناية ٣ : ٢٠٢ .

(٤) البيت من الطويل لهند بنت النعمان في زوجها رَوْحِ بْنِ زِنْبَاع والمعنى : بكى الخزّ من لبسه ، بأنّه لبس من أجله ، وصرخت المطارف من لبس جُذام لها . في الكتاب ٢ : ٥٢ والمقتضب ٣ : ٣٦٤ والجمل ٢٣٠ وشاهده : إسناد الأفعال : بكى . أنكر . عج . الى غير عاقل على سبيل المجاز . وهذا تعليل حسن من الشهاب للقواعد .

" سادسا : أمثلة لبحوث الشهاب الصرفية "

يغلب على الشهاب فى هذا الباب اتباع الجمهور من أهل البلدين ، ولا يظهر منه جديد فى هذا الفن إلا فى النادر ، فيقف مناصراً له بالدليل والحجة من فصيح كلام العرب ، كحكمه على أفعال ، ومصادر حكم الكثير من العلماء بموتها ، ولكنه يبعث فيها الحياة ، فإذا هى شابة فتية بالاستعمال العربى الأصيل ، فقد علق على شافية الرضى وحاشية أستاذه الجليل أبى قاسم العَبَّادِى ، وظهر حسن اختياره للآراء القوية ، والتنبيه على الآراء الضعيفة غير متأثر بأصحابها ، فقد يضرب عن آراء أيَّدَهَا الجمهور ، لأنَّ الدليل يُعْوِزُهَا ، ويناصر رأياً نادراً لأنَّ الحجة تؤيده ، ويسعفه فى ذلك حفظه الواسع للشواهد العربية ، واطِّلاعه على أقوال العلماء الذين شافهوا العرب ، وأخذوا عنهم ، فمحصوله فى هذه الناحية واسع زاخر ، ولا نستطيع أنْ نحصره ، وإنَّما سنضرب أمثلة موجزة تشير الى أعماله فى هذا الفن ، وإنْ كانت بحوثه فيه تسير فى هذه الخطوط الواضحة وهى تحدد فيما يأتى : ـ

أولا : بحوثه متنوعة ، ومشتملة على كل أبواب الصرف ، وحديثه فيه حديث المتعمق العالم بخفايا هذا الفن .

ثانيا : تمتاز بالدراسة التطبيقية على النص ، وبذلك أزال الجفوة بين النص والقاعدة ، وأوصل الباحثين الى نتيجة هامة ألا وهى الاهتمام بالنصوص لتتمكن فيهم الملكة النقدية ، بحيث يدرسون بنية المفردات دراسة فاحصة على وفق ما نطق به العرب .

ثالثا : له نظرته الخاصة مثل حكمه بصحة ماضى : يَدَع وَيذَر ، وجواز استعماله لغوياً بدون شذوذ ، ومثل الفعل " من " (حَتْفِ أنْفِه) ونحو ذلك مما أيد وجوده

بالدليل من كلام العرب الفصيح .

رابعا : كما أنَّ له قضاياه التى شغلته واهتم بها ، فمرة اختار رأيًا وقوّاه ، وأخرى عَرَض القضية وابتكر جديدًا فيها ، وحينا شرح القضية ، وترك للقارئ أنْ يختار لنفسه مايحلو له .

وعلى كل فالرجل دَرَس وبحث ، وعرض عرضًا جيدًا ، وقد يدّعى أنّ ما رآه جديد مبتكر ، لم يُسبق اليه ، وقد يصرح بأنّه تَبِعَ غيره من جلة العلماء لقوة رأيهم وسنعرض - بعون الله - على بساط البحث أمثلة تكشف بحوثه دون إحاطة لهذا البحر الزاخر . والله الموفق ....

أولا : إثباته بعض أفعال حكم العلماء بموتها :

رأى الشهاب بعد تتبع واستقراء أنّ هناك أفعالًا حكم العلماء بأنّها نادرة ، وأماتها العرب ولكنّه توصل بدراسته الى أنّها موجودة فى تراثنا ، ولا مانع من استعمالها وتداوُلها وذلك مثل الفعل : وَدَعَ ، وَذَرَ .

أ) وَدَعَ ، وَذَرَ :

قال الشهاب : إنّهما موجودتان فى تراثنا العربى ، ودعوى إماتتهما دعوى غير صادقة وذلك بالأدلّة الآتية : -

١ - فى قوله تعالى : (ماوَدَعَك رَبُّك وماقلى)[2] وقرئ[3] بالتخفيف بمعنى : ماتركك وهذه القراءة وإنْ كانت شاذّة تنافى قول النحاة : إنّهم " أى العرب " أماتوا ماضى " يَدَع ، وَيَذَر " ومصدرهما " وكل ذلك ورد فى كلام العرب ،

---

(١) شفاء الغليل ٢١١ والعناية ٨ : ٣٧١ ونسيم الرياض ١ : ٢٠٥ . (٢) الضحى ٣ .

(٣) وهى لمجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عيلة ويزيد النحوى . الشافية ٤ : ٥٠ البحر ٨ : ٤٨٥ وقرأ عروة وابن هشام وأبو حيوة وأبو حرية وابن أبى عيلة . ....

ولا عبرة بكلام النحاة فيه ، وإنْ كان نادرًا ، لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب قد قال أيضا : (لَينتهيَنّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجَماعاتِ) (١) وقرئ : " ما وَدَعَك " بالتخفيف . وقال ابن جنى : إنّ هذه القراءة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم (٢) . وقد قيل : إنّ قريشًا قالوا : لما تَخَلّفَ الوحى . إنّ محمدًا وَدَعَه ربه بالتخفيف ، فنزلتْ (٣) . فيكون المُحسّن له قصد المشاكلة لما قالوه ، وهم تكلموا بغير المعروف .

وقال أبو الأسود : -

ليت شِعْرِى عن خَليلى ما الذى ... غالَه فى الحُبّ حتى وَدَعَه (٤)

وقال آخر : -

وكان ماقَدّموا لأنفسِهم ... أكثرَ نفعًا من الذى وَدَعوا (٥)

---

(١) سبق تحقيق هذا الحديث ص١٦٣

(٢) المحتسب ٢ : ٣٦٤ . (٣) فى معانى القرآن نفس هذا السبب ، ولكن الرواية بالتشديد ٣ : ٢٧٣ وفى النيسابورى هذا السبب أيضا ونقل رواية التخفيف والتشديد ص ٢٥٦ ونسب القراءة لابن عروة وهشام وفى نسيم الرياض هذا السبب ١ : ٢٠٥ .

(٤) البيت من الرمل ونسبه فى المحتسب لأبى الأسود ٢ : ٣٦٤ ونسبه البغدادى فى شرالشافية ٤ : ٥٣ لأنس بن زُنَيم تبعا لشفاء الغليل ٢١١ ولكن الشهاب نسبه فى العناية لأبى الأسود ٨ : ٣٧١ والبيت فى الخزانة ش ٤٩٨ وعيون الأخبار ٣ : ١٥٦ ، والخصائص ١ : ٩٩ ، ٣٩٦ والإنصاف ٤٨٥ ويس ٢ : ٧٨ واللسان (وَدَع) والبحر ٨ : ٤٨٥ ومعجم الشواهد ١ : ٢١٥ وفى ديوانه ٣٦ وشاهده : وَدَعَه بالتخفيف ، دليل على ورود الماضى الثلاثى المخفف خلافا للمشهور من العرب الذين قالوا : بموتهما .

(٥) البيت للبيد ، من المنسرح وهو فى الشافية ٤ : ٥٢ والإنصاف ٤٨٦ وأنظر هامشه وشاهده : وَدَعوا حيث ورد الماضى ليَدَع وهذا دليل على وروده .

فإذا ورد في الحديث الشريف السابق وفي قوله صلى الله عليه وسلم أيضا (شَرُّ النَّاسِ من وَدَعَه الناس لاتِّقاءِ فُحْشِه)[1] وورد في الشعر .

فكيف تزعم النحوية أنَّ العرب أماتوا ماضي يَدَع ويَذَر ومصدرهما ، واعتمدوا على تَـرك والتَّرْك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قد رويت عنه هذه الكلمة وقد ورد في التهذيب[2] شعراً بذلك ، ولذا قال في المصباح[3] : بهذا علم أنَّ قولهم في علم التصريف : أماتوا ماضي يَدَع ويَذَر خطأ . فورود القراءة تدفع قولهم بالمَمَات ، وتؤيد القول بالورود وهو لاغبارَ عليه ، وهو الظاهر .

وأرى : تحقيقا لهذا المقام أنْ أقول : ــ

أنَّ سيبويه[4] ــ رحمه الله قد حكم عليهما بالإماتة ، فقال : (كما أنَّ يدع ويذر على ودعت ووذرت وإنْ لم يستعمل) فسيبويه حكم عليهما بعدم الاستعمال عند العرب .

وابن جني قال فيهما[5] : فإنْ كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميتَ ماتحامتْ العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك عن : وذر ، وودع لأنَّهم لم يقولوهما ، ولاغرو عليك أنْ تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما) .

وقال السيوطي[6] : (واستغنى غالبًا بترك الماضي والمصدر ، وتارك اسم الفاعل ، متروك اسم المفعول منهما وذر . ودع) . فعلى هذا يُعَدَّان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلَّا الأمر [والمضارع] ، ومن غير الغالب ماقرئ .) .

فالسيوطي على هذا يمنع المضارع أيضًا ، وغيره يمنعان الماضي والمصدر

---

(١) أنظر النهاية لابن الأثير ٥: ٩٠ . (٢) تهذيب اللغة ٣: ١٣٦ ، ١٤٢ مادة (ودع) . (٣) المصباح المنير ٢: ٨٩٩ . (٤) الكتاب ٤: ١٠٩ هارون . (٥) الخصائص ١: ٩٩ . (٦) الهمع ٢: ٨٣ ، ٨٤ . ،،،،

والمشتقات ، فكأنه زاد في المنع درجة ، ولم يقل سيبويه وغيره بقوله .

وقد آزر البغدادي أستاذه الشهاب (١) بعرض الأدلة المختلفة ، وزاد عليه استشهاده بمجيء اسم الفاعل منها فقال : وأما اسم الفاعل فقد جاء في شعر رواه أبو علي في البصريات وهو : ـ

فأيهما ما أتبعنّ فإنني .... حزينٌ على ترك الذي أنا وادعُ (٢)

وقوله : ـ

إذا ما استحثّت أرضه من سمائه .... جرى ، وهو مودوعٌ وواعدُ مَصدَق (٣)

واختار البغدادي بعد عرض هذه النصوص ، أنْ يحكم بالشذوذ لا بالإماتة ولا بالضرورة ، وبذلك يكون قد اتبع طريق ابن جني ، وسار كثير من العلماء على نفس هذا السبيل . ولكن الخفاجي : لم يحكم عليها بالشذوذ ، ونفس الإماتة والضرورة ، وإنّما حكم بالندرة والقلة في الاستعمال فقط ، وسلامته

---

(١) أنظر الشافية ٤ : ٥١ ـ ٥٤ .

(٢) البيت من الطويل رواه أبو علي في البصريات وذكره صاحب اللسان مادة " ودع " ٤٧٩٧ والإنصاف بهامشه ٤٨٦ وشاهده : مجيء اسم الفاعل من " ودع " .

(٣) البيت من الطويل لخُفاف بن ندبة الصحابي وهو في الخزانة ٣ : ١٢٠ والشافية ٤ : ٥٠ والكافية الشاهد ٤٩٨ والأصمعيات ص ١٢ والخصائص ٢ : ٢١٦ واللسان " ودع " اللغة / أرض : أسفله ـ سماء : أعلاه ـ استحثّت أرضه من سمائه : عرق ابتلّ أسفله من أعلاه ـ المَصدَق : الصدق في كل شيء يقول في فرسه إذا جرى فابتلت حوافره من عرق أعاليه مضى فخلى بينه وبين الغاية لا يضرب ولا يزجر ، وإنه ليصدق راكبه فيما بعد من بلوغ الغاية وشاهده : وورود اسم المفعول من " ودع " (مودوع) .

في القياس .

وقال الشيخ عضيمه (١) : (وقد أثبت صاحب خزانة الأدب شواهد لماضي يدع ويذر واسم الفاعل واسم المفعول ومصدره . والواقع : أنّ الذي أثبت ذلك قبله هو الخفاجي في كتبه المختلفة ، ونقله البغدادي عنه في الخزانة وفي شرح شواهد الشافية - وأنا أرى : أنّ الشهاب موفق في رأيه ، إذْ كيف تروى هذه الكلمات عن أفصح العرب ، ووردت في قراءة بالقرآن الكريم ، وذكرت في الشعر العربي ، وماهذا سبيله ، لا يمكن الحكم عليه بالإماتة ، وإنّما يحكم عليه بقلة الاستعمال .

ب) حَتَفَه اللّهُ حَتْفًا :

قال الشهاب : حكم الجوهري بأنّ مصدر حَتَفَه حَتْفًا لم يسمع عن العرب له فعل (٢) وأنا أقول (٣) : بل سمع له فعل وهو حَتَفَه اللهُ يَحْتِفُه من باب ضَرَب إذا أماته . قال ذلك ابن القوطية في أفعاله (٤) . ثم قال ويقال : إنّ أول من تكلم (بمات حَتْفَ أنْفِه) هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فهي لغة إسلامية ولكن ليس كذلك ، فإنّهم تكلّموا بها في الجاهلية . - قال السَّمَوْءَل (٥) : -

ومامات منا سيدٌ حتفَ أنفِه ... ولا ضَلّ منا حيثُ مات قتيلُ

---

(١) أنظر المغني في تصريف الأفعال ١٦٠ ط الثانية ١٣٧٥ هـ .

(٢) الصحاح ٤ : ١٣٤١ ط بيروت . (٣) عناية القاضي ٤ : ١١٩ .

(٤) كتاب الأفعال ٣ : ٣٨١ . والنقل سليم . (٥) البيت من الطويل وهو للسموءل ابن عاديا اليهودي وهو في الأمالي ١ : ٢٧٢ ، ٢٧٣ برواية " طُلّ " والشهاب روايته " ضُلّ " وكان . والشاهد : ورود (حَتْفُ أنْفِه) في الجاهلية قبل النبي صلى الله عليه وسلم مما يدل على أنّ نسبة هذا القول للرسول غير دقيق .

وأرى : أن هذا شيء حسن من الخفاجي ، فإنه بإثباته ذلك قد أكثر من روافد اللغة في نهرها المتدفق ، لتساير حركة الحياة المتجددة ، ووضع الحق في نصابه فإن كثيرًا من الكتاب قد جعل هذه العبارة مبتدعة (١) ، ولكن الشهاب باحث أثبت الحقيقة بالدليل .

٢ ـ رأيه في صيغة المصدر من : شَغَبَ :

قال الحريري (٢) :(ويقولون فيه : شَغَبًا بفتح الغين ، فيوهمون فيه ، والصواب فيه شَغْب بسكون الغين المعجمة) .

وهنا يرد عليه الشهاب (٣) قائلا :ـ

(ليس الأمر كما ذكره فإن فتح الغين فيه ، وتسكينها ، جائز سماعًا ، وقياسًا ، وفي الأساس (٤) : شَغَبَ على القوم ، هيّج عليهم شرًا ، وفلان طويل الشغَب والشغْب

قال :ـ

ولا بِقَتّاجٍ سَمْهَلَةٍ .... عاضهةٍ في كلامها شَغَب (٥) »

وقال آخر :ـ

أغِصُّ أخا الشَّغْب الألدّ بريقه .... فينطق بعدى والكلام غَضيض (٦) »

---

(١) أنظر البيان والتبيين للجاحظ ٢ : ١٣ نقد قال : وسنذكر من كلام رسول الله ص مما لم يسبقه اليه عربي : قوله مات حَتْفَ أنفه . (٢) درة الغواص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) شرح الدرة ١٤٧ ، ١٤٨ . (٤) ص ٤٩٥ (شغب) .

(٥) البيت من المنسرح وذكره الزمخشري ٤٩٥ في الأساس ـ اللغة / القَتّاح : النمامة المفسدة ـ السَمْهَلة : تترك الأمور بلا تدبير ـ عاضِهَة : ساحرة ـ أنظر القاموس ٤ : ٣٦٣ والشاهد : شغب حيث ورد المصدر مفتوح العين . والبيت ذكر بدون نسبة .

(٦) البيت من الطويل وذكر في الأساس ص ٤٩٥ بدون بيان لقائله وأغصّ : أكذب الألد : الشديد الخصومة ـ غَضيض : عف القول وشاهده : مجيء الشغب على فَعَل . وهذا جائز في مصدر هذه المادة .

فأجازهما وحكى سماعهما ، وكذا قال ابن دريد (١) ، وتبعه صاحب القاموس (٢) وفعله " شغِب " بكسر الغين وفتحها ، ويقال : شَغَب وجَشَب بالشين والجيم وفسروه : بتهييج الشر وهذا وجه السماع فيه . وأما وجه القياس . فقال ابن جنى : فى المحتسب (٣) : قرأ سهلُ بن شُعَيب السهمى (جَهَرة وزَهَرة) فى كل موضع محركاً . ومذهب أصحابنا فى كل حرف ساكن بعد فتح مايحرك إلا على أنه لغة فيه كالنَّهر والنَهَر والشَّعْر والشَّعَر ، وكالحلْب والحَلَب ، .

ومذهب الكوفيين (٤) أنه يجوز تحريك الثانى ، لكونه حرفاً حلقياً قياساً ، مطرداً كالبحْر ، والتجْر ، وما أرى الحق إلا معهم ، وكذا سمعته من عامة عَقيل ، وسمعت الشَّجَرى يقول : هو محَموم بفتح الحاء ، وليس فى الكلام مَفَعول بفتح الفاء ، وقالوا : اللَّحَم يريدون اللحْم ، وقالوا : سار نَحَوه بفتح الحاء ، ولو كانت الحركة أصلية ماصحَت اللام أصلاً ، وبذلك عرفت أنَّ الفتح والسكون فيه مسموعان فصيحان ، وأنَّ ماذكره المصنف ، وإنْ تبع فيه الجوهرى مردود دراية ورواية .

وأرى : أنَّ ماذهب اليه الشهاب ، بجواز فتح الحاء وتسكينها باعتبار غين شغب حرف حلق ، فيجوز فتحه وسكونه ، وقد ورد السماع بذلك فى الثلاثى ، فقد ورد ذلك أيضاً فى قوله تعالى : (حتَى نرى الله جَهرة) (٥) ، فقد قرئ جهَرة بفتح الهاء كما رواه البيضاوى ، وهذا ماسارت عليه كتب الصرف (٦) ، لذلك فإن رأى الحريرى قاصرٌ ، ورأى الخفاجى قوى بأدلته المختلفة .

---

(١) الجمهرة ١ : ٢٩٢ مادة " ب شغ " ط المثنى بالعراق .

(٢) ١ : ٨٩ ط الحلبى .

(٣) المحتسب ١ : ٧٥ .

(٤) الهمع ٢ : ٨٤ .

(٥) البقرة ٥٥ .

(٦) أنظر الشافية ١ : ٤٠ ومابعدها ....

٣ ـ جمع الكلمات الآتية : ـ

أ ـ غَدِيَّة : عَشِيَّة :

يختلف الحريرى والشهاب فى بعض كلمات ، يمثل الحريرى فريق المُتَشَدِّدِينَ الضيقين والشهاب فريق الميسرين بناء على قراءاته الواسعة فى التراث واتساع نظرته للغة وللناطقين بها ، مستدلاً بالفصيح الصحيح من كلام العرب ـ ودونك البيان :

١ ـ قال الحريرى (١) :

قالوا الغدايا والعشايا إذا قَرَنُوا بينهما ، فإذا أفردوا الغدايا رَدُّوها ، وقالوا : الغَدَوات .

٢ ـ قال الشهاب (٢) : (حكى ابن الاعرابى : أنه غَدِيَّة وغَدِيَّات ، وأنشد شعرًا : ـ

ألا ليتَ شِعْرِى هَلْ مِنْ زيارةِ أُمِّيَّةٍ ... غَدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَنْدِيَة (٣)

---

(١) درة الغواص ٢٢٥ . (٢) شرح الدرة ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) البيت من الطويل لابن الأعرابى ذكره ابن هشام ص ١٢ من شرحه (بانَتْ سُعَادُ) ، يستدل به على ثبوت غَدِيَّة ، ولم تأت الغدايا فى نظره للمناسبة فقط ، وإنَّما هى جمع لغَدِيَّة لا لغَـداة . ولا دليل فى هذا ، لجواز أَنْ يكون : جاز غَدِيَّات لمناسبة عَشِيَّات لا لأَنَّه يقال : غدية ، وأنشده اللسان ص ٣٢٢١ (غدى) برواية حَظِّى مكان شعرى لابن الأعرابى وفى المحتسب ٢ : ١٢ وفى معجم الشواهد قال : إِنَّه مجهول ١ : ٢٤٦ قال فى اللسان : (غدا) قال ابن سِيدَه : وعلى هذا لا تقول إِنَّهم كسروا الغدايا من قولهم : إنِّى لآتيه بالغَدَايا والعَشَايا على الاتِّباع للعَشَايا ، وإنَّما كَسَّرُوه على وجهه ، لأَنَّ (فَعِيلَة) بابُه أَنْ يُكَسَّر على فَعَائِل .

فإذا سمع فى مفرده غَدِيَّة كان جمعه على غدايا ، قياسًا من غير احتياج الى الازدواج وقول القاموس[1] : بعدما حكى فى مفرده غداة وغَدِيَّة[2] ، ولا يقال : غدايا إلّا ماعشايا ، فيه خللٌ بل زللٌ - وفى شرح بانَتْ سُعَادُ لابن هشام[3] . غَدَاة أصلها : غدَاة وزن فَعَلَة بالتحريك ولامها واو .. لقولهم فى جمعها : غَدَوَات كصلاة وصلوات ، ولأنّها من غَدَوْتُ ، ولقولهم : غُدْوَة وقولهم : يأتينا بالغَدَايا والعَشَايا .. وجاءت بالياء لتناسب العشايا أ . هـ .

والصواب : أنّ الذى فصل للازدواج إنّما هو جمع غداة على غَدَايا ، فإنّها لاتستحق هذا الجمع بخلاف عَشِيَّة فإنّها كقضية وَوَصِيَّة تستحق الياء فى هذا الجمع وهى مبدلة من همزة فعائل ، لا من لام غداة التى هى الواو .

وبيانه :

أنّ أصل : عَشَايا عشاوِ . بواو المتطرفة هى لامها[4] ، وتلك الواو بعد همزة ، منقلبة عن الياء الزائدة فى عَشِيَّة كما فى صحيفة وصحائف ، ثم قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف كما فعلوا فى صحارَى وعذَارَى ، إلّا أنّهم التزموا التخفيف الجمع الذى أعلت لامه ، وقبلها همزة لأنّه أثقل ، ثم انقلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم أبدلت الهمزة تخفيفا لاجتماع الأشباه ، إذْ الهمزة تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ، ثم لما

---

(١) ويرى ابن السكيت أنّه : أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج ، وإذا أفرد لم يجز ، ولكن يقال : غداة وغدوات لاغير أنظر اللسان ٣٢٢٠ واصلاح المنطق ٢٩٤ ، و ٣٥٨ . (٢) ١ : ٣٦٩ قال : وجمعها غَدَوات وغَدِيَات وغَدَايا وغُدُوّ والعَشِيَّة تجمع على عَشَايا وعَشِيّات ٤ : ٣٦٢ . (٣) ١٢ ، ١٣ ط الحلبى .

(٤) تصريفه على كلام الجمهور . أنظر الشافية ٣ : ١٨٠ ، ١٨٢ .

جمعت غداة على فعائل للمناسبة وكان كل شىء جمع على فعائل ، ولامه همزة أو ياء ، أو واو ، لم تسلم فى الواحد مستحقا لأَنْ تبدل من همزته ياء كخطايا ، ووصايا ، ومطايا ، فعلوا ذلك فى غدايا ، لأَنَّ الواو قد سلمت فى الواحد ، فكان القياس غَدَاوَى ، كما يقال : هِرَاوَة وهَرَاوَى .

قلت : يأباه أمران : ـ

أحدهما : أَنَّهم إنَّما قالوا جمع غداة ، فكيف يحمل كلامهم على خلاف ماصرحوا به .

الثانى : أنَّه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم الى المناسبة ، وإسناده الى أمر مقتضى فى الكلمة نفسها تعين الثانى .

وزعم ابن الأعرابى (١) : أَنَّ الغدايا لم تعل للمناسبة ، وإنَّما هى جمع غَدِيَّة ، واستدل لثبوته بقوله : ألا ليت . البيت السابق .

وأنا أقول : لادليل فيه ، لجواز أَنْ يكون إنَّما جاز غَدِيَّات لمناسبة عَشِيَّات ، لا أَنَّه يقال غَدِيَّة . وماقاله ابن الأعرابى ، إنْ لم يكن له دليل غير ما أنشده ، وقد رَدَّ عليه ابن هشام ماقاله . فلا يتم كلام المحشِّى الذى قَدَّمْنَاه ، والظاهر خلافه .

ب ـ مرآة :

قال الحريرى : (٢) (ويقولون فى جمع مرآة مَرَايَا ، فيوهمون فيه ، والصواب أَنْ يقال : مَرَاءٍ على وزن مَراعٍ ، وأَمَّا مَرَايَا ، فهو جمع ناقة مَرِىّ ، وهى التى تَدِرُّ إذا مُسِرى ضرعها أى مسح ثديها ، وأمرَّتْ عليه اليدُ ، يفعل ذلك فى حالة الحلب .

فيرد عليه الشهاب (٣) قائلا : ـ

---

(١) أنظر لسان العرب ٣٢٢٠ ، ٣٢٢١ وبانت سعاد لابن هشام ص ١٣ .

(٢) درة الغواص ٢٢٥ . (٣) شرح الدرة ٢١٥ ، ٢١٦ .

وما ذكره غير صحيح روايةً ودرايةً ، فقد حكى ثعلب فى الفصيح (١) أنَّه يقال : هذه ثلاث مَرَاءٍ فإذا كَثُرَتْ فهى مَرَايا ، وذكر ذلك جماعة من أهل اللغة : كابن السكيت (٢) ، وابن قتيبة (٣) ، وكفى بذلك سندًا ، إلَّا أنَّ قول ثعلب : أنَّ مرائى للقلة ، ووزن مفَاعِل لم يظهر لى وجهه - والداعى للمصنف الى ماقاله : أنَّ مَفَاعِلَ ونحوه ، قد تفتح فيه الهمزة العارضة ، فتنقلب الياء الأخيرة ألفا ، وتقحم الهمزة مفتوحة بين ألفين ، وهى تشبه الألف مخرجًا ، فيشبه ماتوالى فيه ثلاثة أمثال ، فيبدل ياء ، وهذا قياس فى الهمزة العارضة ، وأمَّا الأصلية فلايجوى فيها ذلك على المشهور ، إلَّا أنَّه قال فى التسهيل (٤) : -

(وقد تعامل الأصلية معاملة العارضة ، وذلك كقولهم : فى جمع مرآة مَرَايا ، ومرآة مِفْعلة من الرؤية ، وهى آلتها كمِطْرَقة ، فالهمزة فيها أصلية وليست عارضة للجمع ، والأصل مِرْأية ، وقالوا فى جمعها مَرَائى ، وهو القياس ،

ومرايا معاملة للهمزة الأصلية معاملة العارضة ، فقد عرفت صحة مَرايا نقلا وعقلا وسماعًا ، وما أنشده المصنف من الشعر الذى فيه : -

فَهَبِ اللحيةَ غطَّت ... منه خدًّا كالمرايه (٥)

لا وهْم فيه ، كما توهَّم ،

جـ - حاجة :

قال الحريرى (٦) : (ويقولون فى جمع حاجة حوائج فيوهُمون فيه) .

---

(١) ص٥٣ ت خفاجى . (٢) إصلاح المنطق ١ : ١١٨ - ١٢٠ .

(٣) أدب الكاتب ٢٨٤ . (٤) ص ٣٠١ .

(٥) ذكر الحريرى البيت فى درة الغواص ، ونسبه لبعض المحدثين حيث جمع مِرآة على مَرَايا وهو لحن عنده ، والفصيح مَرَاءٍ ص ٢٢٠ وهو من بحر م الرمل .

(٦) درة الغواص ص ٧٠ ، ٧١ ط النهضة ت أبو الفضل ١٤٠٠ هـ .

ويرد الشهاب عليه قائلا : (بأن صحة الوهم فيه أشهر من " قِفا نبك "[1][2]

وحاجة عند الخليل أصلها حائِجَة ، فلهذا جُمِعَتْ على حوائج ، كذا قاله

ابن دُرَيْد وابن العلا "[3] . وقالوا : حائجة مسموعة عن العرب كحاجة إلا أنّ

المشهور حَاجَة ، واستعمال حَائِجة . نادر جدا ، ولذا قال ابن جنى :

إنّه لم يسمع حوائج جمع لمفرد مقدر ، وذهب بعض اللغويين[5] الى أنّ حوائج

جمع حَوْجَاء بمعنى حاجة وهو مفرد مستعمل أيضا . قال قيس بن رِفاعة :-

من كان فى نفسه حَوْجَاءُ يطلبها ... عندى فإنّى له رَهْنٌ بإصْحار[6]

والقياس فيه أنّه جمع حَوْجَاء على حَوَاجِى مثل : صحراء وصَحَارى ، فقدمت الياء

على الجيم ، قلبًا فصارت حوائج ، والقلب فى كلام العرب كثير .

ففيه ثلاثة أقوال :-

أولها : أنّه جمع حائجة . المقدر . وثانيها : أنّه سمع مفرده .

وثالثها : أنّه جمع حوجاء ، ثم إنّ حوائج قد كثر استعماله فى الكلام الفصيح الصحيح كقول

النبى صلى الله عليه وسلم : " أَسْتَعِينُوا على قضاءِ حوائجكم بالكِتْمان "[7] .

وحكى سيبويه أنّه يقال : تنجز فلانٌ حوائجه ، واستَنجزها[8] .

---

(١) ش الدرة ٨٥، ٨٦ . (٢) هذا أول بيت من معلقة امرىء القيس ص ٤٦ ت الشنقيطى

والبيت (قِفَا نَبْكِ من ذِكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُول فَحَوْمَلِ) .

والبيت من الطويل . (٣) الجمهرة ٣ / ٢٢١ . (٤) اللُّمَع ٢٥٥ ت د / حسين شرف

(٥) اللسان ٣٨ ١٠ (حوج) . (٦) البيت من البسيط فى يس ٢ : ٢٤٦ واللسان ١٠٤٠

وشاهده : جمع حَوْجَاء على حوائج بمعنى حاجة . (٧) سبق تحقيق الحديث .

(٨) أنظر الكتاب ٤ : ٧٣ هارون ولسان العرب (حوج) ص ١٠٣٨ .

حوائج يعتسفنه

ويقول الأعشى : (تقطع بيننا الحاجات إلّا ... حوائج فيعتسفن مع الجرى) (١) .

وقال الفرزدق : (ولى ببلاد السِّند عند أميرها ... حوائج جمَّات ، وعندى ثوابها) (٢) .

والمصنف تبع الأصمعى فيما ذكره (٣) ، وهو مما عدَّ من سقطاته وغلطاته ، ولو أنَّ الحريرى سلك مسلك النظر السديد ، وحاد عن مذهب التسليم والتقليد ، كان الحق أقرب اليه من حبل الوريد ، والشعر الذى أورده نسب لابن عنَين ، ووقع فى بعض نسخ ديوانه ، وهو من الهفوات ، وأوهام الرواة ، وهو لأبى سعيد بن هبة الله ابن الوزير المطلب ، وهو كما قال العماد فى الجوهرة ، من بيت السؤدد والفضل ، وله خط رائق ، وأدب فائق ، وكان يلقب بالجُرْز ، وأنشد له أبياتا منها : ـ

فسيَّان بيتُ العنكبوت وجَوْسَقٌ ، رفيعٌ إذا لم تقضَ منه الحوائجُ (٤)

الى غير ذلك مما لا يحصى نثرا ونظمًا ، ولو أورد كله لكان كتابًا ضخمًا .

---

(١) البيت من الوافر ونسبه اللسان الى الشمَّاخ ١٠٣٩ ، ونسبه الشهاب الى الأعشى ، ولقد فتشت ديوانه فلم أجده ، وأميل الى نسبة اللسان للشمَّاخ وشاهده : جمع حاجة على حوائج

(٢) البيت من الطويل ، ونسبه ابن منظور الى الفرزدق ١٠٤٠ وهو أول ديوانه ١ : ٨٥ ط بيروت وجمات كثيرة وشاهده : جمع حاجة على حوائج .

(٣) نقل ذلك ابن منظور ص ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ (حوج) وقال : سبب خطئه ، القياس على غارة ، حارة ، وأنها لا تجمع هذا الجمع ، فحكم على جمع حاجة بأنَّها مولدة ، على أنَّه قد حكى أنَّه قد رجع عن رأيه .

(٤) البيت لبديع الزمان نسبه اليه اللسان ١٠٣٩ ونسبه الحريرى لابن عنين ، والشهاب حقق أنَّه لغيره كما فى الشرح ، وهو من الطويل والجَوْسَق : القصر وشاهده : جمع حاجة على حوائج .

وأرى : أنَّ كلام الشهاب عن " غديَّة " ، عشيَّة ، مرآة ، حاجة " ردًّا على الحريرى في رأيه ، معتمدا على الوارد من كلام العرب الفصيح ، دارسًا لكل كلمة منها دراسة صرْفيَّة واسعة ، وله في كل خطوة من هذه التصاريف حجته ودليله ، إنَّما اعتمد على كلام الجمهور من علماء الصرف ، فلم يَخُطَّ لنفسه رأيا مخالفًا ، وإنَّما سار على ماراّه الجمهور ، موضحًا خطأ الحريرى في كل دعوى ادَّعاها ، لأنَّ الحريرى سار على تقييد بعض الآراء الضعيفة ، ولو أمعن النظر لعلم خطأ ما ادَّعاه .

د - خطيئة :

يذكر الشهاب جمع هذه الكلمة بصورة مجملة ، غير وافية بالموضوع التصريفي على غير عادته ، ويختار الرأى القوى في نظره بدون أنْ يوضح سبب الاختيار وسأذكرها هنا تكملة لبيان وجهة نظره في مسائل هذا الفن فأقول :-

قال الشهاب : " خَطَايا " (١) فيه أقوال الأوَّل قول الخليل : أنَّ أصلها خَطَايِئُ (٢) بياء بعد ألف ثم همزة ، لأنَّها جمع خطيئة كصحيفة وصحائف ، فلو تركت على حالها لوجب قلب الياء كما تقرر في التصريف ، فَقُدِّمَتْ لئلا يجتمع همزتان ، فقلب فصار خَطَائِيُ ، فاستثقلوا كسرة بعد ياء ، فقلبوها فتحة ، والياء ألفا ، فصار خَطَاءَا بهمزة بين ألفين ، فقلبت الهمزة ياءً لئلا يجتمع ثلاثة أمثال ، لأنَّها من جنس الألف ، فوزنه فَعَالَى ، وفيه أربعة أعمال .

والثاني :-

أنَّ أصله خَطَائِئُ بهمزتين منقلبة وأصلية ، فأخر الأولى لتصير المكسورة طرفا ، تنقلب ياء فتصير خطائِئُ ، ثم فتحوا الأولى ، فانقلبت الياء بعدها

---

(١) عناية القاضى ٢: ١٦٥ . (٢) أنظر الشافية ١: ٢٥٨ ، ٢٨٩ ، ٣: ١٣١ .

ألفا ، وأبدلت ياء لوقوعها بين ألفين كما ذكر . ففيه خمسة تغييرات .

والثالث :

قول الفراء : أنه جمع لخطية كهدية ، وهدايا ـ قال الشهاب : ـ والأول أقوى .

وأرى: أنه أيد الرأى غير القوى ، لأن فيه قلبا مكانيا ، وهو خلاف الأصل والقياس ، وإذا كان الحمل على الأصل يؤدى الى أن يجتمع همزتان ثم يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على التقديم والتأخير، فإنما يحترز عن مكروه إذا ثبت واستمر ، وأما إذا أدى الأمر الى مكروه ، وهناك سبب لزواله ، فلا يجب الاحتراز من الأداء اليه ، لذلك كان الرأى الثانى أقوى ، ولكن تصريفه (١) لهذا الرأى ليس واضحا متسقا والأولى كما قال ابن هشام (٢) : (أصلها : خطائِىءُ بهمزتين ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها متطرفة ، إثر همزة مطلقة فما ظنك بعد المكسورة ، ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ثم قلبت الياء ألف لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصارا خطاءا بألفين بينهما همزة ، فاجتمع شبه ثلاثة ألفات ، فابدلت الهمزة ياء فصار خطايا . بعد خمسة أعمال .

ولكن ابن جنى قال عنها إنها ستة أعمال وذلك فى (باب فى حفظ المراتب) .

قال أبو الفتح (٣) : هذا موضع يتسمح الناس فيه فيخلون ببعض رتبه ، تجاوزا لها وربما كان سهوا عنها ، فمن ذلك قولهم فى : خطايا . ثم صرفها على رأيهم فى أربع مراتب وقال : إنهم نسوا مرتبتين وها الأصل : خطايىء . ثم أبدلت الياء همزة ،

---

(١) أنظر المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عضيمه ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) منار السالك ٣٨٣ ، ٣٨٤ ت الأستاذ / محمد عبد العزيز النجار .

(٣) الخصائص ٣ : ٥ . ،،،،،،

والثانية : أنك لما صرت الى خطايِئ ، ثم أبدلتها بعد ذلك ألفا . فالمراتب إذاً ست لا أربع وهى (خطايِئُ ، خطائِئُ ، خطائِئ ، خطاءَى ، خطاءا ثم خطايا أ.هـ .

وبذلك صرّفها ابن جنى التصريف الكامل لكل مراتبها . ويغلب على ظنى أنّ الشهاب يميل الى القلب قياساً على مذهب الخليل ولذلك أيده هنا ، ولكن الأولى أنْ يكون القلب سماعيًا لأهل اللغة يتصرفون فى لغتهم ، لأنهم أعرف بكنهها ، وليس ذلك مسموحًا به للمولدين ، وإلاَّ فسدت أبنية الكلمات العربية .

٤ ـ تحقيقه لمادة : خُصُوصِيَّة ضبطها :

قال الشهاب : (واعلم أنّ فى الخصوصية وأمثالها طريقين : ـ

أحداهما : أنها مصدر وضع هكذا كالطُّفُولِيَّة والرُّجُولِيَّة ،وهو كثير فى المصادر المأخوذة من أسماء الأجناس ، فياؤه كياء كُرْسِىّ كما فى التسهيل (١) .

الثانية : أنَّ الفُعُولة للضم كثرت فى المصادر المأخوذة من الجوامد كالأبوة والبنوة ، والطفولة بالفتح نادرة فيها ، فلما ضعفت فى باب المصدرية ألحق بها ياء المصدر تأكيداً وإيذاناً بأنها جارية مجرى أسماء الأجناس فى قِلّة تصرفها ، وبناء الأفعال منها .

وعليهما فالتاء للتأنيث اللفظى كتاء الأبوة ، ولابد فيها على الطريقة الثانية لأنها تلزم المصدر الذى بواسطة الياء ، فيقال : عالَمِيَّة . لاعالَمِىّ كما نص عليه الرضى (٢) فى بحث الحروف المشبهة بالفعل ، أو هى تاء النقل الى المصدر ، فلا وجه لما قيل من أنَّها للمبالغة ، فَخُصُوصِيَّة من خَصَّه بكذا إذا أفرده به ، فاختص أى انفرد ، وخصه خصوصا وخُصُوصِيَّة بالضم والفتح ، والفتح أفصح

---

(١) ص ٢٠٤ . (٢) الكافية ١: ٢٧١ .

قاله الجوهري (١) .

فإنْ قلت : الضم هو الأكثر فيه لشيوعه في نحو : رُجُولِيَّة ، وطُفُولِيَّة وعُبُودِيَّة ، فكيف يكون الفتح أفصح .

قلت : إنّ فتح خصوصية أفصح سماعًا ، وإنْ كان الضم أكثر ، ولا يمتنع أنْ يكون الأقيس أقل استعمالا فلا يستقيم .

٥ ـ رأيه في سبب كسر أول اسم الآلة على مِفْعلة ومِفْعَل :

يقول الشهاب : (هذا (٢) تحقيق بديع أهمله أهل اللغة من كسر الميم في أوائل أسماء الآلات المتناقلة المصوغة على مِفْعَل ومِفْعَلَة ، وهو عندهم كالقضية الملتزمة والسنة المحكمة ، لما فيه من الفرق بين اسم الآلة التي تتناول باليد وغيرها ، فيتعين كسر أول " مِفْعَل " إلّا شذوذًا ، ويفتح بعض " مَفْعلة " كمِرْقَاة ، ومَنَارَة ، لأنَّه من وَجْهٍ آلة ومن وَجْهٍ مكان ، وهو فرق لطيف قلَّ من نبَّه عليه أو تنبّه له ـ والمُدْهُن : آلة الدهن ، وقارورته ، ومستنقع الماء ، ومنقبة البيطار ، وتنكسر الحديدة التي ينقب بها ويثقب .

٦ ـ وفي عدم ادغام واوي طُوِوع ، وعُوِود :

قال الشهاب (٣) : الفعل المجهول من عاود وطاوع ، إنّه يرسم بواوين ، ولا يدغم نحو : شُوِوِرَ وعُوِودَ وطُووِعَ ، ليعلم بذلك أنَّ إحدى الواوين أصلية والأخرى هي المنقلبة عن ألف فَاعَل ، وكذلك يجب إبرازها في اللفظ بأنْ يلبث على الأولى منهما ليشذ مائم يلفظ بالثانية من غير إدْغَام ، لأنَّ أولَ المَدَّيْنِ إذا كان مبدلاً من مادة

---

(١) الصحاح ٣ : ١٠٣٧ . (٢) شرح الدرة ص ٢٠٢ .

(٣) شرح الدرة ٢٥٤ .

لزومًا لم يجز إدغامه كالفعل المجهول من قاول تقول فيه : قُووِلَ . ولهذا رسم بواوين ليطابق الخط اللفظ لباسه غير قصير عن قامته - وهذه فائدة صرفية نفيسة ، وعلى هذا ينشد بيت جرير : -

بان الخَليطُ ولو طُووِعتُ ما بانا .... وقطَّعوا من حبالِ الوصلِ أقرانا (١)

وأرى : أنَّ الشهاب بدراساته فى خُصوصيَّة . وسر كسر أول مِفعل ومِفعَلة فى الآلة وعدم إدغام طُووِع ونحوها ، قد وصل بحسه اللغوى الى درجة كبيرة ، فى بيان سر القواعد وأنَّها تعتمد على نظام مُطَّرد ، وأنَّ اللغة العربية ذات دلالات واسعة فى كل زيادة ، وأنَّ الحركة لها معنى ، فأخرج الصرف عن جفافه ، ليدفع الناشئة الى تذوقه بملكة صرفية ، ولكنه ذكر فى الأمثلة التى لاتدغم (وُورِىَ) ونسى أنَّ الواوين محل إدغامهما إذا كان فى غير الأول ، فكان من الواجب عليه ألاَّ يمثِّل بالفعل السابق .

٧ - توجيه الشهاب للقراءات القرآنية صرفيا :

عرض الشهاب القراءات المختلفة فى قوله تعالى : (ألَا إنَّهم يثْنُونَ صدورَهم) (٢) ووزن الفعل على كل قراءة - وإليك البيان : -

قال الشهاب (٣) : -

فى هذه اللفظة ثلاث عشرة قراءة : المشهور منها وهى قراءة الجمهور ، يَثْنُون . الياء مفتوحة مضارع ثنَاه (٤) يَثْنِيه وأصله يَثْنِيُون . فأُعل الاعلال المعروف .

---

(١) البيت من البسيط وهو فى ديوان جرير ٥٩٣ . وفى الخصائص ١ : ٩٥ والمقتضب ١ : ٢٦٣ وشاهده : طووعت لم تدغم الواو فى مثلها لما ذكره الشهاب .

(٢) هود ٥ . (٣) العناية ٥ : ٧٠ ، ٧١ .

(٤) ثنَاه : بمعنى : طَواه وصرفه فَتَنْىُ الصدر : مجاز عن الإخفاء ......

فى نحو : يرمُون ، وقرئ(١) : يَثْنَوْنِى باليـاء والتـاء من اثْنَوْنَى ، كاحْلَوْلَى ، فوزنه

---

(١) تحقيق هذه القراءات : قال أبو حيّان فى البحر ٥ : ٢٠٢ وَيثنُون مضارع ثنى قراءة الجمهور ، وقرأ سعيدُ بن جُبيْر يُثْنِيُون بضم الياء مضارع أَثْنَى ، وقال أبو البقاء : ماضيه : أثْنَى ومعناه عرضوها للإثناء ، كما يقال : أبعتُ الفرس إذا عرضتَه للبيع ، وقرأ ابن عباس وعلى بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ، ومجاهد ، وابن يعمر ، نصر بن عاصم ، عبد الرحمن بن البَزِّى والجَحْدَرى وابن أبى اسحاق ، وأبو الأسود الدُّؤَلى وأبو رُزَيْن والضَّحَّاك (تَثْنَونِى مضارع اثْنَونَى على وزن افْعَوْعَل نحو : اعْشَوشَب) وصدورهم بالرفع هنا فاعل ـ وقرأ أيضا ابن عباس ومجاهد وابن يعمر وابن أبى اسحاق (يَثْنَوِنى بالياء) صدورهم فاعل ذكر على معنى الجمع دون الجماعة ، وقرأ ابن عباس أيضا (لَيَثْنُون) بلام التوكيد فى خبر إنَّ ، وحذف الياء تخفيفًا وصدورهم فاعل رفع وقرأ ابن عباس أيضا وعروة وابن أبى البَزِّى والأعشى ، (يَثْنَوَنّ) ووزنه يَفْعَوْعِلُ ، من الثَّن بنى منه افْعَوْعَل ، وهو ماهَشَّ وماضعف من الكلأ وأصله يَثْنَوْنِنُ ، يريد مطاوعة نفوسهم للشئ أو ضعف قلوبهم وصدورهم بالرفع ، وقرأ عُروةُ ومجاهدُ أيضًا كذلك إلّا أَنَّهُ هَمزَ فقرأ (يَثْنَئِنُّ مثل يَطْمَئِنُّ) وهذه مما استثقل فيه الكسر على الياء كما قيل : إشاح ، وقد قيل : إنَّ (يَثْنَئِنُّ يفتعل من الثن المتقدم) مثل : تِحْمَارّ وتِصْفَارّ ، فحركت الألف لالتقائهما بالكسر فانقلبت همزة ـ وقرأ ابن عباس (يَثْنَوِى) بتقديم الثاء على النون وبغير نون بعد الواو على وزن ، تَرْعَوِى ، قال أبو حاتم وهذه القراءة غلط لاتتجه ، وقرأ الأعمش (يَثْنَئُون) مثل يَفْعَلُون مهموز اللام ، وصدورَهم بالنصب ، وقرأ نصير بن عاصم وابن يعمر وابن أبى اسحاق (يُنْثُون) بتقديم النون على الثاء ، فهذه عشر قراءات فى هذه الكلمة ، وزاد البيضاوى ثلاث قراءات وابن مجاهد لم يتحدث فى كتابه " السبعة " عن هذه القراءات ، ،، ،، ،،

يفعوعل ، وهو من أبنية المزيد الموضوعة للمبالغة ، والقراءة بالتاء لتأنيث الجمع ، وبالياء التحتية ، لأنّ تأنيثه غير حقيقى ، وهذه القراءة قراءة ابن عباس رضى الله عنه ومجاهد وغيرهما .

وقرئ : تَثْنَوِنّ من الثَّنّ وهو الكلأ الضعيف أى بتاء مثناة ثم تاء مثلثة ساكنة ، ثم نون مفتوحة تتلوها واو مكسورة ، بعدها نون مشددة ، وهذه القراءة نُسِبَتْ لابن عباس وعروة وغيرهما ، وأصله : تَثْنَوْنَنُ على وزن تَفْعَوْعَلُ من الثن أو أنّه مطاوع ثنّاه ، لأنّه يقال ثنّاه فانثنى واثنونن .

وقرئ : تَثْنَئِنّ من اثْنَانّ كابْيَاضّ بالهمزة كتطمئنّ ، وفيه وجهان : ــ

أحدهما : أنّ أصله : اثنانّ كاحمارّ وابياضّ ، ففرّ من التقاء الساكنين بقلب الألف همزة مكسورة ، وقيل أصله : تثنونّ ، بواو مكسورة ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فقلبت همزة كما قيل : فى وِشَاح إِشَاح فعلى الأول يكون من الافعيلال ، فعلى هذا فهو من باب ، افْعَوْعل ، ورجح الأول باطّراد .

ثانيهما : قرئ (تَثْنَوَى) كارْعَوَى ، قرأ بها ابن عباس رضى الله عنهما ، وقيل : إنّها غلط فى النقل ، لأنّه لا معنى للواو فى هذا الفعل إذ لا يقال : ثَنَوْتُه فانثنوى كرعوته فارعوى ، ووزن ارعوى من غريب الأوزان ، ومن غريب القراءات (مُثْنَوْن) واستشكلها ابن جنى ــ رحمه الله ــ بأنّه لا يقال : أثنيته بمعنى ثَنَيْتُه ، ولم يسمع فى غير هذه القراءة .

وأرى : أنّ الشهاب قد وجه كل قراءة توجيهاً جيداً ، وذكر وزن الفعل على كل قراءة ولكنه أشار الى أنّ وزن (ارْعَوَى) غريبٌ ــ وترجع غرابته التى لم يوضحها الى أنّ وزنه له فرعٌ وأصلٌ ، فجائز أنْ يقال وزنه : افْعَلَلّ ، نظراً الى الأصل ، ولو قال قائل : (افْعَلَى) نظراً الى الفرع لكان وجهاً .

والأول أقيس (١) ، وقال ابن جني : وزنها افعل (٢) .

ب - وزن استكان :

قال الشهاب (٣) : أما أصله استكان بمعنى : تضرّع أو خَضَع ، واختلف فيه هل هو من السكون فوزنه (افْتَعَل) لأنّ الخاضع يسكن لمن خضع له ، فألفه للإشباع ، وهو كثير لا يختص بالضرورة ، أو من الكَوْن فوزنه : اسْتَفْعَل . وألفه منقلبة عن واو ، والسين مزيدة للتأكيد ، كأنّه طلب من نفسه أنْ يكون لمن قهره ، وقيل لأنّه كالعدم ، فهو يطلب لنفسه الوجود فقدّر له أنْ يكون بالفوقية والتحتية ووجه التعريض ظاهر ، وقيل إنّه من قول العرب : بات فلان في بكِنْيَةِ سوء أي بحالة سيئة أو من كان يَكِينُه إذا أذَلّه ، وألفه منقلبة عن ياء . قاله الأزهري (٤) .

وأرى : أنّ الشهاب اعتمد في وزن الفعل على اشتقاقه من مادته اللغوية ، ولا غرو فهو ضليع في هذا الباب ، وتقليب المادة واختلاف الميزان الصرفي لهما يحتاج الى مقدرة وذكاء ، وليس في إمكان كُلّ أحد أنْ يُغَيِّر المادة ويقلبها كيفما اتفق .

ج - يخصمون (٥) :

وجه الشهاب كل قراءة (٦) في هذا الفعل توجيها صرفيا فقال : -

وأصل هذه القراءة (يَخْتَصِمُون) فسكنت التاء وأدغمت ثم كسرت الخاء لالتقاء الساكنين .

---

(١) أنظر الأشباه والنظائر ٣ : ٨٦ - ٨٨ . (٢) المنصف لابن جني ١ : ١٦ .

(٣) العناية ٣ : ٧٠ . (٤) تهذيب اللغة ١٤ : ٤٧٨ .

(٥) هذا فعل من آية (تأْخذهم وهم يَخِصِّمون . يس ٢٤٩) .

(٦) العناية ٧ : ٣٤٥ و ٣٤٦ . ...

والثانية بكسر الياء اتباعاً للخاء المكسورة (١) .

والثالثة بفتح الياء (٢) والخاء بنقل حركة التاء لهما ، وأبو عمرو (٣) اختلس حركتهما أى خففها مع سرعة ،وعن نافع الفتح فيه والإسكان ، وكأنَّه جوز الجمع بين الساكنين إذا كان الثانى مدغماً ...

وقرأ حمزة (يَخْصِمون) أى بفتح الياء وسكون الخاء وتخفيف الصاد من خصم . الثلاثى وهذه مروية أيضاً عن أبى عمرو وقالون كما فى البحر (٤) والمفعول محذوف أى يخصم بعضهم بَعْضاً ، وحذف المضاف الى الفاعل ، وارتفع الضمير المجرور واستقر - ثم قال بعد ذلك (٥) : -

وتفصيله : إنَّ ابن كثير وأبا عمرو قرأ بفتح الياء والخاء ، غير أنَّ أبا عمر يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع ، وقرأ عاصم والكسائى وابن عامر: بفتح الياء وكسر الخاء ، وهذه رواية خَلَفٍ وغيره عن يحى عن أبى بكر، وقرأ نافع ساكنة الخاء مشددة الصاد ، وورش بفتح الياء والخاء مشددة الصاد ، وحمزة ساكنة الخاء خفيفة الصاد ، وعن عاصم أنَّه قرأ بكسر الياء والخاء وقال أبو علىّ : من قال يَخُصِّمون حذف الحركة من الحرف المدغم ، وألقاها على الساكن ، وهذا أحسن الوجوه بدليل رَدَّ ، وعَضَّ ، فألقوا حركة العين مع الساكن ... الخ .

د - سر التكرير فى " صَلْصَال " المضعف الرباعى :

يوجه الشهاب صرفياً : سر تكرير المضعف الرباعى فى قوله تعالى : (خَلَقَ الانسان من صَلْصَالٍ كالفَخَّار) (٦) . بفتح أوله وكسره فى هذا ونحوه مما تكررت عينه وفاؤه .

---

(١) البحر ٧: ٣٤٠ ، ٣٤١ . (٢) قراءة ابن كثير وورش وهشام .

(٣) مع قالون . (٤) ٧: ٣٤٠ ، ٣٤١ وهى موجودة فى نفس الموضع

(٥) هذا التفصيل من الحجة لأبى على وفى السبعة لابن مجاهد ٥٤١ والحجة ١: ١٠٧ ومابعدها . (٦) الرحمن ١٤ .

ففيه خلاف : فقيل : وزنه (فَعْفَع) كررت الفاء والعين ولا لام . نقل هذا عن الفراء . قيل : وهو غلط ، لأنَّ أقل الأصول ثلاثة . فاء . عين لام . وقيل وزنه : (فَعْفَل) وهو المشهور عن الفراء (١) . وقيل : فَعَّل . بتشديد العين وأصله : صَلَّلَ . فلما اجتمع ثلاثة أمثال أبدل الثانى من جنس الفاء ، وهو مذهب الكوفيين ، وخص بعضهم هذا الخلاف ، بما إذا لم يختل المعنى بسقوط الثالث نحو : عَلْسم ، كَبْكَب ، فإنك تقول : كمّ وكبّ فلو لم يصح المعنى بسقوطه نحو : سمسم . فلا خلاف فى أصالة الجميع .

وأرى : أنَّ الشهاب فى ذلك التعليل لم يأت بجديد ، وإنَّما عرض القديم المقرر وشرحه ، ولكن توجيهه للقراءات يدل على تمكن المادة الصرفية عنده ، والقراءات عنده تقرر القاعدة ، فهى لها تبع وللقراءات قد استها ، فلا يجوز تخطئتها ، بدعوى أنَّها صادمت قاعدة ، لأنَّ فى ذلك قلباً للأوضاع ، فكسر حرف المضارعة جائز مطلقاً بدليل قراءة (يِخِصِّمون) ، (يِهِدِّى) وحديثه عن الضعف يعتمد على التخمين ، فلا دليل معه ، وتقديمه السماع واعتباره القراءات حجة مقدمة على كل اجتهاد فهو يقول فى قوله تعالى : (أمن لا يِهِدِّى) (٢) روى بكسر ياء المضارعة ، وكان سيبويه ــ رحمه الله يرى جواز كسر وزن المضارعة (٣) لغة إلَّا الياء لثقل الكسرة عليها ، وهذه القراءة حجة عليه وهى رواية أبى بكر (٤) ، ويرى جواز قلب الألف المبدلة من الياء همزة مستدلا بقوله تعالى : (٥) (ولا أدْرأكم به) (٦) قال : قرئ ولا أدْرأكم به . على لغة من يقلب الألف

---

(١) معانى القرآن ٢ : ١١٤ . (٢) يونس ٣٥ .

(٣) الكتاب ٤ : ١١٠ ت هارون . (٤) أنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٢٦ .

(٥) العناية ٥ : ٢٧ .

(٦) يونس ١٦ .

المبدلة من الياء همزة ، وهى قراءة الحسن[1] وابن عباس . رضى الله عنهم . بهمزة ساكنة . فقيل : إنها مبدلة منقلبة عن ياء وهى لغة عُقيل ، فيقولون فى أعطاك : أعطأك ، وقيل : لغة بَلْحَرْث ، أو الهمزة أبدلت من الياء ابتداءً كما يقال : فى لبَّيْت . لبأْت ، وهذا على كونها غير أصلية ، وقد قرئ بالألف أيضًا[2] . ـ كذلك يعتمد على نقل الثقات من العلماء ، فيرد على القاموس الذى قال : (إنَّ مصدر آذَى أذَى لا إيذاءً ، فظنها من الخطأ ، والخطأ منه وإنَّما غرَّه سكوتُ الجوْهَرِى ، وهو كثيرًا مايترك المصادر القياسية لعدم الحاجة الى ذكرها ، وهى صحيحة قياسًا ونقلًا ، أمَّا الأول فلأنَّ قيام مصدر أفْعَل إفْعَال ثابت بكثرة وأما الثانى فلقول الراغب[3] فى مفرداته ، والفيومى[4] فى مصباحه " آذيتُه إيذاءً[5] ، وقد وقعت فى كلام الثقات . أ . هـ .

لكل ذلك اتَّسعت روافد القواعد عنده ، ووجه كل قراءة توجيهًا صرفيًا ، ونَزَّه القرآن الكريم عن شبهة الخطأ ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

٨ ـ تحقيقه فى كلمة " نَبِئٌ " واشتقاقها :

أخذت هذه الكلمة دراسة واسعة فى كتب الشهاب فى مواضع مختلفة منها ، وأوفاها حقها بحثًا ومناقشة ، وهاك تفصيله لهذا الموضوع : ـ

قال : إنَّ فيه لغتين[6] . الهمز وتركه إلا أنَّ الهمز هو الأصل كما ذهب اليه كثيرمن

---

(١) الأمالى للعكبرى ٢ : ١٤ وقال : إنها شاذة لغة لبعض العرب وقيل : هى غلط ظننا أنَّها من الدرء وهى الدفع وقيل : غير غلط بمعنى : ولو شاء لدفعكم عن الايمان .

(٢) ٤ : ٢٩٨ . (٣) قال : آذيته أوذيه إيذاءً وأذيَّة ص ١٣ . (٤) المصباح المنير ١ : ١٤ . (٥) اللسان ٥٤ (أذى) وحكى ابن برى جوازه .

(٦) نسيم الرياض ١ : ٤٥١ ـ ٤٥٤ . ...

اللغويين والنحاة ، وإنْ كان ترك الهمزة هو الأكثر ، ولذا قيل : إنّه لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنّه أنكر على من قال له يانبيء الله بالهمز . فهو إمّا مأخوذ من النبأ ، وهو الخبر فيهمز . أو النَّبْوَة (١) بجعل الهمزة واوًا ، وإدغامها في مثلها كالمروّة فهو غير مهموز ، وإمّا في نحو : النبى فتخفيفه بجعل الهمزة ياء وإدغامه فيما قبلها . وأمّا في الإيتاء فإبدال الهمزة ياء لإنكسار ماقبلها . ونبيء فَعيل بمعنى فاعل أو مفعول .

والذى ارتضاه سيبويه أنّه مهموز كالذُّرّ والبريّة (٢) ، والتزم تخفيفه في الأكثر ، وكلاهما لغة ، وبهما قرئ في السبع ، وقرأ نافع بالهمز في جميع القرآن إلّا في موضعين : " أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبى (٣) " ، " لاتَدْخلوا بيوتَ النَّبِى (٤) " ثم يورد الشهاب اعتراضين يجيب عنهما فيقول (٥) : ـ

فإنْ قيل : إنّ جمع النّبىّ على نَبيّين ، وهو فَعيل بمعنى مَفْعول ، وقد صرّحوا بأنّه لايجمع جمع مذكر سالمًا ، وأنّه همز في القراءة المتواترة (٦) (ويقتلون النّبيئين بغير حق (٧)) . وقد روى أنّ رجلًا قال للنبى صلى الله عليه وسلم : يانبيء الله (٨) .

---

(١) المرتفع من الأرض .　　(٢) الكتاب ٣ : ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٣) الأحزاب ٥٠ .　　(٤) الأحزاب ٥٣ .

(٥) العناية ٢ : ١٧٠ ، ١٧١ .　　(٦) قال في كتاب السبعة ١٥٧ (كان نافع يهمز ذلك كله إلّا في موضعين .. الخ وإنّما ترك همز هذين الموضعين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد ، هذا قول المُسيّبى وقالون ، وكان وَرْش يروى عن نافع همز هذين الحرفين إلّا أنّه كان يروى عن نافع . أنّه كان يهمز من المتفقتين والمختلفتين " أى في الحركات " الأولى ويختلف في الثانية فيقول للنبىء إنْ أراد ـ مثل : المتفقتين . النبيئين . بيوت النبى . وكان الباقون لايهمزون من ذلك شيئًا .　　(٧) البقرة ٦١ .

(٨) الحديث موجود في الشفاء لعياض ص ٢٠١ ونسيم الرياض ١ : ٤٥١ . والفائق ٣ : ٦٢٦

بالهمزة . فقال : لستُ بِنَبِيءِ اللَّـهِ . يعنى مهموزًا ، ولكن نَبِىّ اللهِ بغير همزة ، فأنكر عليه ذلك ، وقد منع بعضهم إطلاقه عليه صلى الله عليه وسلم تمسكًا بهذا - ثم أجاب الشهاب عن ذلك بقوله : -

أمّا الأول : فليس بمتفق عليه إذ قيل : إنّه بمعنى فاعل ، ولو سُلّم فقد خرج عن معناه الأصلى ولم يلاحظ فيه هذا إذ يطلقه عليه من لا يعرفه ذلك فصح جمعه ، باعتبار المعنى الغالب عليه ، وأمّا القراءة فى السبعة مهموزًا مع النبى المذكور

فأجيب عنه : - بأنّ أبا زيد حكى : نَبَأْتُ من الأرض إذا خرجت منها ، فمنع لتوهم أنّ معناه : ياطريدَ اللَّـهِ . فنهاه عن ذلك ، لإيهامه ، ولا يلزم من صحة استعمال الله له فى حق نبيه صلى الله عليه وسلم . الذى برّأه من كل نقص جوازه من البشر . فتأمل .

وليس فى هذا مايقتضى منعه على الإطْلاق .

فهذا التحقيق الذى دَلّ على أنّ الهمزة فى "نَبِىّ" هل هى أصل أم بدل ، ولكنّه أثبت أنّهما لغتان ، فإذا صَغّرتها على رأى سيبويه الذى يجعل الهمزة أصلاً ، فقياسه عنده (نُبَيِّئ) ولكنه التزم تخفيفه عند التصغير أو الجمع على أفْعِلاء ، فالهمزة تخفف فتقول فى التصغير "نُبَيّ" بحذف الياء الثالثة . قال سيبويه (١) : -

فأمّا النبى : فإنّ العرب قد اختلفت فيه فمن قال : النُّبآء ، قال : كان مسيلمة نُبَيّ سوء "مصغرا" وتقديرها : نُبَيّع .

---

(١) الكتاب ٣ : ٤٥٦ ، ٤٥٩ ت هارون .

وقال العباس بن مرداس : ـ

ياخاتمَ النبآءِ إنك مُرسل ... بالحق كل هدى السبيل هُداكا (١)

فالقياس ، لأنه لايلزم ، ومن قال أنبياء قال : نُبَىّ سوء (مصغرًا) كما قال : فى عيد حين قالوا أعياد وعُيَيْد ، ويقول صاحب اللسان (٢) : فى التهذيب البريَّة الخلق بلا همز ، قال الفرَّاء : هى من برأ اللهُ الخلقَ أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ، ونظيره النَّبىّ ، والذُّرِّيَّة ، وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، يهمزون البريئة ، والنبئ ، والذريئة من ذرأ اللهُ الخلق ، وذلك قليل ٠٠٠٠٠ وقال اللِّحْيانى : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ، ولم تستثن أهل مكة .

والرضى (٣) رأى أنَّ القياس فى تصغيره هو بالهمز ، لأنَّ الهمزة هى الأصل عند البعض ، فإنْ رآها البعض أنَّها ليست أصلا اتَّبَع هذا الأصل ، وعبارته أفادت المعنى بوضوح ولكن المحققين يرون فى العبارة قصورًا عن أداء المعنى ـ ولست معهم .

وأرى : أنَّ الشهاب لم يبتدع جديدًا ، لأنَّ هذا أصل متفق عليه ، عند أئمة الصرف .

===

---

(١) البيت من الكامل فى الكتاب ٢ : ١٢٦ والمقتضب ١ : ١٦٢ ، ٢ : ٢١ واللسان مادة " نبأ " ١٥٧ وهامش الشافية ١ : ٢١٢ وسيرة ابن هشام ٨٥٩ ونسب قريش ٢٣٢ ومعجم الشواهد ١ : ٢٥٥ وشاهده : جمع (نبى) مهموزا على النَّبآء وهذا هو الأصل والبيت للعباس بن مِرْداس .

(٢) مادة " برأ " ٢٣٩ ، ٢٤١ .

(٣) الشافية ١ : ٢١٢ ط بيروت .

ولكنه حقق القضية من جميع جوانبها فى القرآن ، والحديث ، واللغة ، وذكر أنَّ فيها لغتين ، ورد على من منع الهمز ، فأعطى للغة اتساعًا فى مفرداتها ، وأزال الحرج فى الاستعمال ، وتعرضه لما يترتب على الهمز وعدمه فى التصغير ، واستدلاله على كل رأى . شئ يذكر له بالتقدير .

٩ ـ رأيه فى تصغير "إنسان" و "مُهَيْمِن" :

قال البيضاوى (١) : تصغير إنسان : أُنَيْسِين . قال الشهاب (٢) : ـ تبع فى هذا الكشاف (٣) ، وقد اعترض عليه أبو حيان (٤) بأنَّ المنقول عن العرب فى تصغير إنسان . أُنَيْسِيَان . بياء قبل الألف ، لانعلمهم قالوا غيره ، وهو دليل على الإنسان من النِّسيان ، وأصله إنْسِيان ، فلمَّا صَغَّرُوه لأصله التصغير مع أنَّه لابد من بنائه على الضمة حينئذ ، وأيضًا : التصغير لايجوز فى أسماء الله والأنبياء بل الأمور المعظمة ، ولذا لما قال ابن قتيبة (٥) فى مُهَيْمِن إنَّه مصغر مُؤَيْمِن أبدلت همزته هاء قالوا : إنَّه قريب من الكفر .

قال الشهاب : وهذا كله غير وارد لأنَّ من يقول : أُنَيْسِيان على خلاف القياس ، وهو الأصح . لايلزمه ، فيما غير منه أنْ يقدره على خلاف القياس ، وهو لم يلفظ به ، حتى يقال له : نطقت بما لم تنطق به العرب بل هو أمر تقديرى ، فإذا قال المقدر : مفروض عندى على القياس ، هل يتوجه عليه السؤال ، وأمَّا بناؤه على الضم فلا كلام فيه ، فلعل من فسره به يقرؤه بالضم على

---

(١) هامش العناية ٧: ٢٣٢ . (٢) العناية ٧: ٢٣٢ .

(٣) ٣ : ٢٧٩ . (٤) البحر المحيط ٧: ٣٢٣ .

(٥) تأويل مشكل القرآن ٣٠٣ ط دار التراث ٣٩٣ هـ وأدب الكاتب ٥٠٤ بعنوان يستبدلون الحرف فى الكلمة مكان الحرف نحو : مَدَهْتُه ومَدَحْتُه . أُنظر اللسان ٤٤١٦ (نسى) والمخصص ١ : ١٦ والشافية باب التصغير والزيادة . ، ٤٤٤٤٤

الوجوه فيه ، وأما أنّ التصغير ممنوع فيه ، فهو إنّما يمتنع هُنا ، وأمّا من الله فله أنْ يطلق على نفسه وخلقه ما أراد ، ويحمل حينئذ على مايليق كالتعظيم ، والتحبيب ، ونحوه من معانى التصغير .

وأقول : إنّ تصغير إنْسان يجوز فيه الأمران : أُنَيْسين وأنّه من الأُنْس فزادوا الألف ، نقلبت ياء فى التصغير لكسر ماقبلها ، ويجوز : أُنَيْسِيان وأصله من النِّسْيَان ، وهذا ما أصرّ عليه أبو حيّان بأنّه هو وحده المنقول عن العرب ، قال الرضى (١) : قياس إنسان : أُنَيْسين كسُرَيْحين فى سِرْحان فزادوا الياء فى التصغير شاذا "كعُقَيْرِبَان ، ومن قال : إنّ إنسانًا "إفعان " من نَسِى . أُنَيْسِيان قياس عنده ، والشهاب يجوز الصيغتين .

١٠ ـ رأيه فى قلب الهمزة ياء فى " ايتَمن " :

يناقش الشهاب قلب الهمزة ياء فى هذه الآية : (فَلْيُؤَدِّ الذى اؤتمن أَمَانَتَه)(٢) فيقول : قال البيضاوى (٣) : قرئ (٤) ايتَمَن بقلب الهمزة ياء ، والذى أتّمن بادغام الياء فى التاء ، وهو خطأ ، لأنّ المنقلبة عن الهمزة فى حكمها فلا تدغم .

وهنا يقول الشهاب : (لقد تبع فيه الكشاف (٥) ، وأهل التصريف (٦) حيث قالوا : إنّ الياء الأصلية مثل : تاء الافتعال تقلب تاء وتدغم نحو : ايتَسَر ، وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها ، فلا يجوز فيها ذلك ، وقول الناس (اتَّزَر) . خطأ .

---

(١) الشافية ١ : ٢٧١ . (٢) البقرة ٢٨٣ .

(٣ ، ٤) العناية وهامشها ٢ : ٣٥٢ . (٥) جـ ١ ص ١٧٠ والقراءة فيه عن عاصم وكتاب السبعة كذلك ص ١٩٤ .

(٦) أنظر شرح الشافية للرضى ٣ : ٢١٩ ومابعدها . ؛؛؛؛

وهم كلهم مخطئون فيه ، فإنه مسموع عن كلام العرب كثيرا ، وقد نقل ابن مالك جوازه[1] ، ولكنه قال : مقصور على السماع قال : ومنه قراءة ابن محيصن (أتمن)[2] ونقل الصاغانى أن القول بجوازه مذهب الكوفيين[3] ، وقالت عائشة[4] - رضى الله عنها - كان صلى الله عليه وسلم يأمرنى فأتزر ، قال الكرمانى[5] : فإن قلت : لايجوز الإدغام فيه عند الصرفيين ، وقد قال فى المفصل[6] وقول من قال : اتزر ، خطأ ، قلت : قول عائشة وهى من الفصحاء حجة على جوازه ، فالمخطئ مخطئ ،

ثم يناقش البيضاوى فى الإدغام فى قوله تعالى : (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء)[7] ، الذى قال : إن إدغام الراء فى اللام لحن إذ الراء لاتدغم فى مثلها - وهنا يرد عليه الشهاب[8] قائلا : -

هذا مما تابع فيه الكشاف[9] ، وهو من دائه العضال ، إذ هو يعتقد أن القراءة بالرأى ، وهو غلط فاحش ، فكيف يكون لحنا ، وهى قراءة أبى عمرو[10] إمام القراء والعربية ، والمانع من الإدغام تكرير الراء وقوتها ، والأقوى لايدغم فى الأضعف ، وهو مذهب سيبويه والبصريين ، وأجاز ذلك الفراء والكسائى[11] والرواسى ويعقوب

---

(١) التسهيل ص ٣١٢ ، (٢) الأمالى للعكبرى ١: ٧١ ،

(٣) الهمع ٢: ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، (٤) صحيح البخارى ١: ١٦٧ بشرح فتح المبدى ط صبيح ، (٥) أنظر فتح المبدى فى التجريد الصحيح ١: ١٦٧ ،

(٦) المفصل ٩: ١١٨ ، ١١٩ وفيه مذهب الكوفيين وقراءة أبى عمرو ،

(٧) البقرة ٢٨٤ ، (٨) العناية ٢: ٣٥٣ ، (٩) ١: ١٧١ والقراءة عند أبى عمر وهامشها ،

(١٠) أنظر كتاب السبعة ص ١٩٥ ، (١) أنظر الهمع ٢: ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،

الحَضْرَمي وغيرهم ، ولا حاجة الى التطويل فيه ، وليس هذا مما يليق بجلالة المصنف ـ رحمه الله ـ وقد يعتذر له : من أنَّه روى عن أبي عمرو ـ رحمه الله ـ أنَّه رجع عن هذه القراءة فيكون الطعن في الرواية لا في القراءة . فتدبر .

وأقول : إنَّ الشهاب يتفق مع منهجه في الاستدلال بالحديث الشريف حيث جوَّز الإدغام والقلب في " اتَّزر " بناء على ماروى عن السيدة عائشة ، وأضرب عن رأى الصرفيين المانعين لذلك ، وهو على حق في رأية .

١١ ـ رأية في نوع " أُصَيْلَان " وحقيقة نوعها :

تحدث الشهاب عن أُصَيْلان وأُصَيلال من حيث الإفراد والجمع واللام والنون أيَّهما بدل عن الآخر ، قال البيضاوى (١) : إنَّ هناك حروفًا يطرد فيها الإبدال ، وهى أحد عشر على ماذكر سيبويه ويجمعها " أجد طويت " وزاد بعضهم سبعة أخرى منها اللام في " أصيلال " .

ثم يرد عليه الشهاب قائلا : ـ

ظاهر سياقه أنَّ هذه الزيادة على ماذكر سيبويه في الكتاب وليس كذلك ، فإنَّ سيبويه قال في باب الإبدال (٢) : وقد أبدلوا اللام وذلك قليل جدًا . قالوا أصيلال ، وإنَّما هو أصيلان أ . هـ .

وأصيلال اللام فيه مبدلة من النون ، فإنَّ الأصيلَ (٣) جمع أُصُل وآصَال وأَصَائل ، وقد يجمع على أُصْلَان مثل : بَعِير وبُعْرَان ثم صَغَّرُوا الجمع فقالوا : أُصَيْلَان ثم أبدلوا من النون لامًا فقالوا : أُصَيْلَال .

---

(١) عناية القاضى وهامشها ١ : ١٦٥ .

(٢) أنظر الكتاب ٤ : ٢٤٠ ت هارون .

(٣) هو الوقت الذى بين العصر والمغرب .

فإن قيل : فى أُصَيْلَان ، كيف زعمتم أنّ اللام بدل من النون فى أُصَيْلَان ، وهلا قلتم إنّ اللام مكررة والنون بدل منها ، قيل : إنّه لا يجوز ، لأنّ اللام لو كانت أصلاً لم تثبت فى التحقير ، الألف قبل اللام ولا تقلب ياء ألا ترى ، أنّه لا يجوز فى شِمْلَال : شِمْلِيل ، فلو كان الأصل اللام كان مثل : شِمْلِيل فى التحقير ، ولا يكون أُصَيْلَال جمعاً ، لأنّ هذا الضرب من الجمع لا يُحَقَّر ، ولكنّه اسم اختص به التحقيق كسائر الأسماء التى لم تستعمل فى التحقير وقيل : فى قول النابغة : ـ

(وقفتُ فيها أُصَيْلَاناً أُسَائِلُها)(١)

أُصَيْلَان : تصغير أُصْلَان جمع أَصِيل ، وقيل هو مفرد بمنزلة غُفْرَان .

قال الشهاب : وهذا أصح لأنّ الجمع لا يصغر لأنّ الجمع لا يصغر إلّا أنْ يرد الى أقل العدد . أ . هـ .

وأرى أنّ الشهاب يختار فيها أنْ تكون مفرداً وتصغيرها موافق للقاعدة ، ولا شذوذ فيها ، ولكن الرضى يقول(٢) : ولم يصغر شئ من جموع الكثرة على لفظه إلّا أُصْلَان جمع أَصيل تشبيها بعُثْمَان ، فيقال : أُصَيْلَان . وقد يعوض من نونه اللام فيقال : أصيلال . وهو شاذ على شاذ(٣) . ويقول المحقق : يجمع الأصيل على أُصُل كرُسُل ، وأُصْلَان كبَعير وبُعْران ، وآصال وأصائل ، قال السيرافى : إن كان أُصَيْلَان

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط للنابغة الذبيانى وتكلمته : (عيّتْ جوابا وما بالرَّبْع من أحدِ) وهو فى الكتاب ١ : ٣٦٤ ومعانى الفراء ١ : ٢٨٨ والمقتضب ٤ : ٤١٤ والإنصاف ١٧٠ ، ٢٦٩ ، ٦٣٧ وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ٨ : ١٢٩ ، ١٤٣، ١٠ : ٤٥ ، ٤٦ وش الشافية ٤٨٠ والهمع ١ : ٢٢٣ والعينى ٤ : ٥٧٨ والتصريح ٢ : ٢٦٧ والدرر ١ : ١٩١ والأشمونى ٤ : ٢٨ ومعجم الشواهد ١ : ١١٨ وفى ديوانه ص ١٤ ط دار المعارف وشاهده : أُصَيلان تصغير أُصْلَان جمع أصيل . (٢) الشافية ١ : ٢٦٧ .
(٣) هامش الشافية ١ : ٢٦٨ . ...

تصغير أَصْلَان جمع أَصِيل ، فتصغيرُه نادِرٌ ، لأَنَّه إنَّما يصغر من الجمع ماكان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة : أَفْعَال ، أَفْعُل ، أَفعِلَة ، فِعْلَة ـ وليست أَصْلَان واحداً منها ، فوجب أنْ يحكم عليها بالشذوذ ، وإنْ كان أصلان واحدا كرُمَّان ، وقُرْبَان ، فتصغيرُه على بابه ، .

ومن هنا نفهم أنَّ الخفاجي انقدح في ذهنه ، وتَرجَّح لديه أَنْ يكون مفردًا ، وتصغيره يكون على القاعدة المطردة فيه ، وبذلك أبعده عن الشذوذ .

١٢ ـ رأيه في التعجب مما لا يقبل التفاوت من صفات الله :

يناقش الشهاب هذه القضية في كتابه " السَّوانِح "(١) فيقول : ـ

منع ذلك السيرافي ، لأنَّه لا يقبل التفاوت حتى يصح التعجب منه ، فليس في عظمته تفاضل ، لأَنَّها قمة الكمال ـ ولكن الشهاب يرى أنَّ صياغة التعجُّبِ منها جائز ، وذلك للأسباب الآتية(٢) : ـ

أولا : التعجب بالنسبة الى عباده ، فهو أَعْظَمُ من كل عظيم .

ثانيا : أو لأنَّه عظيم في نفسه فجاز لأجل ذلك .

ثالثا : أنَّ عظمة الله تعالى عامة وشاملة ، وليس المراد أنَّ تجدها بما نراه في الأرض والسماء ، وإنَّما لله أَمْلاكٌ لا ترى ، فعظمته واسعة شاملة ، فجاز لمراعاة ذلك .

---

(١) هذا مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ٧٢٤٠ أباظه ، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ١٠٤ . أدب . مكروفيلم .

(٢) هذه الأسباب لخصتها من كلامه في المخطوط السابق الذى وضع له عنوانًا " سانحة " .

رابعـــا : أو المراد أنّ يد اللـه وقوتـه فى الكـون ، وسيطرتـه التامه على الخلق ، وإبداعـه لكـل ما فى عـالم الغيب والشهـادة تجعله عظيمًا ٠ أ ٠ هـ ٠

وأرى: أنّ الشهـاب قـوى فى رأيـه ، وأسبـابه تجعلـه مقبولاً ، وأنّ السيرافى قد منعه يقـول سيبويـه فى بـاب (مالايجـوز فيـه ما أفعلها) (١) لأنّه يريد أنْ يرفعـه من غـاية دونـه ، كـأنـك إذا قلت : ما أفعلـه ، فأنت تريد أنْ ترفعـه عن الغـاية الدنيا ، واللـه منزه عن ذلك ، ولكن التعجب يسيـر على نَسَقِ أسلوبِ البشـر ، وهذا منـاسب والكمـال للـه وحـده ، والتعجب من عظمتـه ومن كمـاله الذى لايتنـاهى ٠ جـائزٌ ، وهـذا مـا أؤيـده ٠

وبعـــد :

فهـذه أمثلـة قليلـة ، أوردتـها لبيـان جهـد الشهاب فى الصـرف ، وإلقـاء أضواء على شخصيتـه فى هـذا الفـن ، ومن أراد الاستـزادة فمؤلفـاته كثيـرة للاطـــلاع عليهـا ٠

---

(١) الكتـاب ٤: ٦٧ ت هـــارون ٠ ؟؟؟

ثانيا : " استدراكات ومآخذ "

ما أردت بهذا الفصل التهوين من شأن الشهاب ، أو التقليل من مكانته ، أو النيل من علمه وكفاءته ، فهذا أبعد مايكون عن قصدي ، وإنما غرضي أن أوضح أن كل فكر بشري يعتريه نقص ، أو يصيبه نسيان أو اضطراب ، فقد يسمو الإنسان بأسلوبه ، أو يرتفع بفكرته الى أرقى الدرجات ، وقد يهبط الى أدناها وهذا أمر طبيعي ، فإن الكمال لله وحده ، وهذه النقدات التي نأخذها عليه نتيجة المعايشة لنتاجه ، ودراسة مؤلفاته المختلفة . فقد لاحظت أنه مع امتيازه في هذا العلم بالتحقيق الدقيق ، قد يغفل عن منهجه ، فيسير على رأي غير دقيق ، وقد ينبه على الصحيح الفصيح ويتركه ويتبع الضعيف ، وقد يجنح الى رأي غريب بعيد عن الصواب ، فيقويه ويؤيده ، ولكن أدلته يظهر فيها التهافت الواضح ، والتلفيق الظاهر ، وقد ينسى القاعدة وملاحظتها في الأسلوب ، فيظهر خطؤه فيه ، بصورة لاتناسب مكانته الكبيرة ، وقد يدعي أنه رائد المسألة ، وأنها من ابتكاره ، ولم يسبق اليها ، ولكنك تجد أن غيره قد سبقه اليها وأنها في كتب ظاهرة شائعة وبين يديه ، وكثيرا ما استدل بها ، مما يجعل دعواه غير مقبولة ، وقد تراه ينقل رواية في قضية يعالجها ، ثم يضطرب في النقل مما يجعل القارئ في حيرة شديدة ، أيهما يصدق ؟ . وأيهما يتبع ؟ . أو يذكر أنه يستطرد على النحاة وزنا لم يذكروه ، ويدعي أنه فارس هذا الكشف ، ولكنك تفاجأ بأن النحاة قد ذكروا هذا الوزن الذي يدعي أنه استدركه عليهم ، أو يفسر كلمة لغوية بدون مراجعة وقراءة فيعاتبه في ذلك تلميذه البغدادي متعجبا من فعله . وغير ذلك من هذه المآخذ — وإليك الأمثلة التي توضح ذلك : —

أولاً : اتباعه الرأى الضعيف :

جنح الشهاب لرأى ضعيف فى الإعراب (١) بالرغم من أنه حقق أنه ضعيف إلا أنه سار عليه ، فقد قال فى إعراب هذه الآية : (ذَلِكَ الكتابُ لارَيْبَ فِيهِ) (٢) أن الكتاب صفة لأنه مُحَلّى بأل بعد اسم الاشارة ، وكذلك بيتُ المتنبى : ـ

خَفِ اللَّهَ واستُرْ ذا الجمالَ بِبُرْقُعٍ ∴ فإنْ لُحْتِ خاضت فى الخُدورِ العَواتِقُ (٣)

فأعرب الجمال صفة لاسم الإشارة ، مع أنه جامد .

وأرى : تحقيقاً للمقام أنْ أقول :

إنَّ الاسم المحلى بأل بعد اسم الاشارة لايصح أنْ يعرب صفة دائمة بل يُفَصَّل فى أمره ، فإنْ كان جامداً : فالأولى أنْ يعربَ بدلاً أو عطفَ بيانٍ كالمثالين السابقين ، وإنْ كان مُشتقاً كاسم الفاعل وغيره جاز أنْ يعرب صفة مع الإعراب السابق ، لأنَّ الجامد لايكون صفة . قال ابن مالك فى الألفية (٤) : ـ

---

(١) أنظر عناية القاضى ١ : ١٩٩ .

(٢) البقرة الآية الثانية .

(٣) علّق الشهاب على هذا البيت فى العناية ٥ : ١٧٤ . والبيت من الطويل وهو فى ديوان المتنبى ٢ : ٣٤٩ ط الحلبى . اللغة / البُرْقُع : غِطَاء الوجه ـ لُحْتِ : أظهرت ورواية الديوان ذابت بدل خاضت ـ الخُدور : جمع خِدْر وهو المنزل ـ العواتِق : جمع عاتق . النساء فى المنزل . والشاهد : ذا الجمال . المحلى بأل بعد اسم الاشارة يعرب بدلاً أو عطف بيان إنْ كان جامدا ، وإنْ كان مشتقاً أعرب صفة مع ماسبق ، وهو هنا " الجمال " جامد ، وأعربها الشهاب صفة والأَوْلى أَنْ تكون عطف بيان أو بدل .

(٤) ص ٣٤ ط صبيح .

وانْعَتْ بمُشْتقٍ كصَعْبٍ وذَرِبٍ .:. وشِبْهِهِ كـذا وذِى والمُنْتَسِبِ

ويقول ابن هشام فى المغنى (١) : ـ

(وقال ابن عصفور : أجازوا فى نحو : مررتُ بهذا الرجل كون الرجل نعتًا ، وكونه بيانًا مع اشتراكهم أنْ يكون أعرف من المبين ، وفى النعت أنَّ لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشىء أعرف وغير أعرف . وأجاب : بأنَّه إذا قُدِّر بيانًا قدرت أل فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس بذاته ، والحضور بدخول أل ، والإشارة إنَّما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قدر نَعْتًا قدرت أل للعهد والمعنى : مررت بهذا ، وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف .

وأرى : أنَّ كلام ابن عصفور فيه قصور ، لأنَّ مبنى الصفة على الاشتقاق ، ولا اشتقاق هنا ، فالكلام السابق يجب أنْ ينصب على المشتق ، حتى تجوز فيه الصفة ، وقد سار ابن هشام على هذا الرأى الضعيف فقال (٢) : ولا يوصف اسم الإشارة أبدًا إلَّا بما فيه أل . ويجب أنْ يخصص كلامه باسم الجنس أو الموصول ، وإطلاقه ضعيفٌ ، بل نراه قد شايع ابن مالك على رأيه هذا حيث يقول : ـ

وأيُّها مصحوبُ أَلْ بعدُ صفة (٣) .:. يلزم بالرفع لدَى ذِى المعرفة

وذو إشارة كأَىٍّ فى الصفة .:. إنْ كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفة

وأمَّا الرضى (٤) فقد قال : ياهذا الرجلُ ، لأنَّك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الإشارة لا يوصف إلَّا بذى اللام ، وهو يريد صورة الصفة فقط ، وليست الصفة الحقيقية ، وقد سار على ذلك ابن مالك فى التسهيل (٥) أيضا ، كما قال فى الألفية :

---

(١) ١ : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) أُنظر أوضح المسالك ط الأزهرية ص ١١٥ .

(٣) الألفية ٣٩ .

(٤) الكافية ١ : ١٤٤ .

(٥) ص ١٨١ وابن يعيش يرى أن الرجل منه صفة لأنَّ فيه أل للجنس ٢ : ٣ ، ٤ .

فالأَوْلَى فى نظرى : التفصيل فى الاسم المحلى بـأَلْ بعد اسم الإشارة بين بدل لا أو عطف بيان إنْ كان جامدا أو صفة إنْ كان مشتقا (١) .

ثانيا : مناصرته للرأى الغريب :

يُرجِّحُ الشهاب فى إعراب أمثال قول الله تعالى : (مِنَ المؤمنين رجالٌ)(٢) ومثل : (ومِنْهم الذين يؤذُون النَّبى)(٣) ومثل : (ومِنَ النَّاس مَنْ يُعْجِبُك قَولُه فى الحياةِ الدنيا)(٤) - أَنْ يكون مضمونُ الجار والمجرور مبتدأ على معنى وبعض الناس أو بعض منهم من اتصف بما ذكر ، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف ، ولا استبعاد فى وقوع الظرف بتأول معناه مبتدأ ، ويرشدك اليه قول الحماسى :-

منهم لُيوثٌ لا تُرام وبَعْضُهم ∴ مِمَّا قَمَشْتَ وضَمَّ حَبْلُ الحاطِبِ (٥)

حيث قابل لفظة " منهم " بما هو مبتدأ ، وهو لفظ بَعْضُهم ، وقوله تعالى : (مِنْهم المؤمنون وأكثرُهم الفاسقون)(٦) وقد يقع الظرف فيه موقع المبتدأ بتقدير موصوف كقوله تعالى (ومِنَّا دُونَ ذلك)(٧) ونحو :(وما مِنَّا إِلَّا له مَقامٌ مَعْلوم)(٨) .

---

(١) يشترط ابن يعيش فى مبحث الصفة أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة اليه ٣ : ٤٨ ، ٤٩ وهذا يؤيد المراد من الصفة .

(٢) الأحزاب ٢٣ . (٣) التوبة ٦١ . (٤) البقرة ٢٠٤ .

(٥) قائله موسى بن جابر الحنفى ١ : ١٣٧ ديوان الحماسة . التبريزى . قَمَشْتَ : جمعت من هنا وهنا وكذلك الحاطب . والمعنى من الرجال رجالٌ كالأسود فى العزة والمنعة ، ومنهم متفاوتون كقامة السيف جمع من هنا ومن هنا وشاهده : أنَّه لامانع من جهة المعنى وقوع الجار والمجرور مبتدأ . والبيت من الكامل . (٦) آل عمران ١١٠ .

(٧) الجن ١١ . (٨) الصافات ١٦٤ .

فالقومُ قَدَّروا الموصوف فى الظرف الثانى ، وجعلوه مبتدأ ، والظرف الأول خبر وعكسه أولى بحسب المعنى أى جمعٌ مِنّا دُونَ ذلك - وما أحدٌ منا إلّا له مَقام معلوم ، لكن وقوع الاستعمال على أنّ من الناس رجالا كذا وكذا دون رجال يشهد لهم . وأنا أقول : أيضًا : إذا أطبقوا على نصب مابعد الظرف بعد دخول أنّ تعيّن كونه مبتدأ بلا تكلف ، وقد جعل الحرف مبتدأ ميلاً مع المعنى ، ولو كانت (مِنْ) بمعنى بعض كانت اسمًا .

وأرى : أنّ هذا الرأى قد أشار اليه الفراء إشارة خفية حيث قال فى قوله تعالى:
(من المؤمنينَ رِجالٌ)"رفع الرجال بمن" أى أنّها خبر عن مِنْ ، وهو رأى غريبٌ نادر ، نظر فيه الى بعض المعنى ، ولم ينظر الى هدف الأسلوب ، ومقتضاه (١) الذى أعرب عليه الجمهور ، وهو أنّ فائدته التنبيه على أنّ الصفات المذكورة تنافى الانسانية ، فيتعجب منه ، ومن كون المتصف بها فيهم ، وقد يخفى ذلك فى قوله تعالى السابق . وما أعربوا إعرابهم إلّا بتقدير صفة أو موصوف كما سبق ، وما لايحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير ، وادعاؤهم بأنّ الأسلوب عليه غير جيّدٌ ، فإنّ تقديم الخبر فى الآيات داعٍ الى التيقظ الى معرفة المبتدأ بعده ، ولا يلزم فى المبتدأ أنّ يكون مجهولاً ، فمعرفة المبتدأ المؤخر هنا يدعو للغرابة والعجب - والفراء قد سبقه بذلك .

ثالثا : اضطرابه فى النقل :

أحيانًا قد يضطرب الشهاب فى النقل فتراه مثلا ينقل عن الصَاغَانى (٢) قوله : " إنّ قول الناس ترحّمت عليه لحن ، والصواب : رَحِمت تَرحيما ، وفى الحديث مايرد ، وهو (٣) (وتَرحّم على محمد وعلى آل محمد ، كما ترحّمتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم .)

---

(١) أنظر معانى القرآن ٢ : ٣٤٠ . (٢) من نسيم الرياض ٣ : ٤٧٣ . (٣) قال السيوطى فى الجامع الكبير قال الحاكم : هكذا بلغنا هذا الحديث ، وأخرجه الدَيْلَمى وابن مِنْده .

فينقـل هنـا : أَنَّ الصاغـانى يلحـن • تَرَحَّمت ، ويرى أَنَّ الصواب ـ رَحَّمت عليه •
نقلت حتى يكون المصدر على تفعيل وهو الترحيم •

ثم ينقـل فى موضع آخر عنه مانصُّه (١) (وقول الرافعى : إنَّه لايقال : رحَّمت عليه ، غيرُ مستقيم ، فـإنَّ الصاغانى قـال : يقـال : ترَحَّمت عليه •

فالنقـل الثانى ينـاقض نقلـه الأول ، فترَحَّمت عليـه أولاً عنـده لحن ، وترحَّمت الثانية جائزة ، فـلا نـدرى أَىُّ النقلين صحيح ؟ ولـو فرضنـا أَنَّ نقلـه سليم عنه فلِمَ لَمْ يُنبِّه على اضطراب الصاغـانى ؟ وهـذا بـلا شـك اضطراب منه •

رابعـا : تركـه الأشهر فى جمع الكلمـة (شَاعِرة) :
====================================

لقـد تكلم الشهـاب (٢) : عن الخنسـاء الشـاعرة العربيـة المجيدة ، فقـال : ـ والخنسـاء أمرأة من شُعَـراء العـرب ، فجمع شاعـرة على فُعَـلاء • والأولى أَنْ تجمع فَاعِلة على فَواعِـل ، فإنَّ فواعِـل : جمـع لوصف على فَـاعِل إنْ كان لمؤنث عـاقل نحو (٣) : حَوائض أو لمذكر مالا يعقـل نحو : صَواهِل ، وأيضـا : جمعٌ لفَـاعلَة نحو : صاحبـة وصَواحب • فجَمعَ الكلمـة على غير الأكثـر والأولى ، لأَنَّه تـرك الصيغة الأصلية الى صيغـة فرعِيَّة • يقـول الرضى (٤) : فُعُـل وفُعَـلاء • ليسـا بمتمكنين فى هذا البـاب ، بـل هما للتشبيه ببـاب آخر ، وقـال : قيـاس فَـاعَل بفتح العيـن وكسرها فى الاسم فَوَاعِل قيـاسًا لاينكسر •

خامسا : ادعـاؤه أشيـاء ليست صحيحـة :
========================

يقـول الشهـاب (٥) : المِيثـاق • مِفْعـال ، وهـذا الوزن فى الصفـات كثير مصرح بـه فى النحـو كمِنْحَـار ومِعْطَـاء لكثير النحر والعطـاء ، ويكون مصدرا أيضًا : كميلاد وميعَاد ،

---

(١) نسيم الرياض ٣ : ٤٨٦ والترمزى ، وقال العراقى : ضعيف جـدا •
(٢) العناية ٧ : ٤٢٣ • (٣) ابن عقيل ٣٦٦ ت أستاذنا محى الدين •
(٤) الشـافيـة ٢ : ١٥١ ، ١٥٢ • (٥) العناية ٢ : ١٠٧ •

بمعنى الولادة والموعد ، وأنكره بعض النحاة حتى أوّل ابن عقيل قول الزمخشرى فيهما : بأنّه واقع موقع المصدر كعَطاء بمعنى إعْطاء ، ويكون اسم آلة كمِضْراب ومِرْقاة ، ومِرآة ، ومِحْراث ، وهذا لم يذكره النحاة أيضاً ،لكنه وقع منه ألفاظ مستعملة لذلك ، وهو قريب ، لأنّ مفْعَل بالكسر من أوزانها ، فكأنه إشباع ولا مانع منه ٠ أ ٠ هـ ٠

وأرى : أنّ الشهاب لم يوفق فى هذه الدعوى ، فها هو ذا الرضى فى الشافية (١) يقول : ـ الآلة على مِفْعَل ومِفعال ومِفْعَلة كالمِحْلَب والمِفْتاح والمِكْسَحة " فمِفعال ثابتة ، وقد ذكرها العلماء ، فكيف استدرك عليهم شيئا موجودا ، كذلك ادّعاؤه عن مفرد مَهابر وقوله : إنّ اللغويين والنحويين لم يعرفوا لـه مُفْرَدا ، وقد تكلمت عن ذلك سابقا وانّ ابن الأثير والشريف الرضى (٢) سبقاه ٠

سادسا : مخالفته المنهج الذى أعلن أنّه ملتزم به :

فلقد أعلن الشهاب كثيراً أنّه لا يستدل إلّا بما يحتج بكلامه فى زمن الاحتجاج بالشعر وينتهى ذلك بالشاعر إبراهيم بن هَرْمَة ت ١٥٠ هـ ، وما بعد ذلك متأخر لا يصح الاحتجاج بشعرهم إلاّ فى المعانى فقط ، ولا يجوز الاحتجاج بكلام فى إثبات قضية نحوية أو لفظة لغوية ـ ولكننا نراه يستدل بشعر البُحْترى ، أو ابن المعتز أو أبى فراس وهم فى الأصح لا يحتج بشعرهم ، فيقول (٣) : أحاط ٠ ويكون متعديّاً أيضا ، ولم يعرفه كثير ، فوقعوا فى أمور غريبة ، وتعسفات عجيبة ، ثم قال : وقال البحترى : ـ

تَحُوطهم البِيضُ الرِّقاقُ وضُمَّرٌ ... عِتاقٌ وأحسابٌ بها يُدرَكُ النَّيْلُ (٤)

---

(١) جـ١ : ١٨٦ ٠

(٢) انظر النهاية لابن الأثير ص ١٣٤ : جـ ٥ والمجازات النبوية ص ١٢٢ ٠

(٣) شفاء الغليل ٧٣ وفيه استدل كثيراً بشعر المتأخرين ٠

(٤) سبق الحديث عنه ص ٣٦٤ وشاهده : تحوطهم ٠ حيث نصب المفعول به بالفعل أحاط ٠

وأثمر (١) يأتي أيضا متعديا . كقول ابن المعتز : -

فأثمرهما لا يبيد وحسرة ... بقلبي يجنيهما بأيدي الخواطر (٢)

سابعا : سار في أسلوبه أحيانا على القليل النادر :

==============================

يقول الشهاب : وهو الذي (ارتضوه بعض الفضلاء) (٣) فسار على لغة طيء وأزد شنوءة ، حيث أسند الفعل الى الجمع ، ولم يجرده من علامة الجمع والواجب في اللغة المشهورة أن يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع عند إسناده الى الفاعل المثنى أو المجموع . فكان على الشهاب أن يقول : الذي ارتضاه بعض الفضلاء .

وما ورد على هذه الصورة يقول عنه النحاة : إنه يؤول على أنه خبر مقدم ومابعده مبتدأ مؤخر لجملة سبقته ، أو يحمل على إبدال الظاهر من المضمر ، ومحل ذلك فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة .

قال الأشموني (٤) : (ولا يجوز حمل جميع ماجاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر (٥) والنون في فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع ، كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ، واللازم باطل

---

(١) شفاء الغليل ص ٢١ .

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه ط بيروت ص ٢٥٨ ويبيد : يهلك وشاهده : تعدى أثمر الى المفعول به هما .

(٣) عناية القاضي ٢ : ١٧ .

(٤) جـ١ : ١٧١ ت محي الدين . (٥) والمذكر يقصد الذكور فيشمل جمع المذكر السالم وجمع التكسير .

اتفاقاً . وكذلك يقول : (وها أنا ذاكر لك زبدة ماقالوه (١) ، بمجيء (ها) التنبيهية بدون اسم الإشارة ، فكان عليه أن يقول : ها أنا ذا ذاكر ، وقد تكرر ذلك منه كثيرا . وإن كان هذا أسلوبا أجازه الشهاب ، ولكن الكثير في الأساليب العربية إتيان اسم الإشارة في أمثال هذه الأساليب ، لأنه الأكمل في التعبير .

وأري : أن الشهاب باختياره تلك اللغة القليلة وإيثارها على لغة الجمهور ، قد ترك الأشهر الى القليل النادر من الأسلوب العربي ، وبالرغم من ورود آيات من القرآن تسير ظاهراً على نسقه مثل : (ثم عموا وصموا كثير منهم) (٢) ومثل : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) (٣) ومن الحديث : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل) (٤) ومن الشعر أبيات كثيرة منها : ـ

تولى قتال المارقين بنفسه ..... وقد أسلماه مبعد وحميم (٥)

---

(١) العناية ٢ : ١٤٨ . (٢) المائدة ٧١ . (٣) الأنبياء ٣ .

(٤) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ (جامع الصلاة ص ٤١١ وقال ابن مالك عنه : الأشموني ١/٧١ : أن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال : (إن لله ملائكة يتعاقبون" وبذلك خرج الحديث انظر النسائي تنوير المالك ص ١١٨ للسيوطي . (٥) البيت من الطويل وهو لابن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير ، والبيت في الكتاب ١ : ١٣٢ والمغني ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٢٦٦ والعيني ٢ : ٤٦١ والتصريح ١ : ٢٧٧ والهمع ١ : ١٦٠ والدرر ١ : ١٤١ والأشموني ٢ : ٤٧ والشذور ص ١٧٧ وابن عقيل ١ : ٣٩٨ وهو في ديوانه ص ١٩٦ ومعجم الشواهد ١ : ٣٤٣ اللغة / المارقين : الخارجين مبعد : الأجنبي ـ حميم : صديق الشاهد فيه : أسلماه مبعد وحميم . حيث اتصل بالفعل علامة التثنية لأن الفاعل مثنى .

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم يعذل (١)

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر (٢)

لكنه يجب أن ينحصر في حدود الوارد عن العرب ، ولا يصح أن يكون مقياساً لأسلوب ينشأ عليه ، وإلا أدى الى فوضى التعبير ، وعدم انضباط النطق ، فضلاً عن أن هذه العلامات لا حاجة اليها ، لأن نوعية الفاعل تدل على حالته من تثنية أو جمع وأنها على صورة الفاعل ففيها الإبهام ، والمقارنة بتاء التأنيث مقارنة غير سليمة ، لأنها تدل على التأنيث للفاعل الذى قد يأتى على صورة المذكر ، فتكون التاء (٣) دالة عليه ، وكونها ساكنة فى الأصل ، يبعدها عن صورة الفاعل فلا إبهام . بذلك فالنطق على اللغة الكثيرة المشهورة وكذلك الكتابة بها أحسن وأضبط .

---

(١) البيت من المتقارب ونسب الى أمية بن أبى الصلت وهى فى ديوانه ٤٨ وفى المفصل ٣ : ٨٧ ، ٧ : ٧ والعينى ٢ : ٤٦٠ والتصريح ١ : ٢٧٦ والدرر ١ : ١٤٢ والأشمونى ٢ : ٤٧ ومعجم الشواهد ١ : ٢٩٩ وروى ألوم ، ويعذل : يلوم وشاهده : يلومونني أهلي حيث أسند الفعل الى جمع التكسير للذكور فاتصل به واو الجماعة .

(٢) البيت من الطويل لمحمد بن عبد الله الضبي فى العينى ٢ : ٤٧٣ والأشمونى ٢ : ٤٧ والشذور ١٧٩ ومعجم المرزبانى ص ٤٢٠ ومعجم الشواهد ١ : ١٧٧ وابن عقيل ٣٩٩ اللغة الغواني : جمع غانية وهى التى تستغنى بجمالها عن الزينة وقيل غير ذلك ـ لاح : ظهر النواضر : المشرقة الجميلة ـ وشاهده : رأين الغواني حيث اتصل بالفعل نون النسوة لأن الفاعل لجماعة الاناث .

(٣) أنظر الصبان على الأشمونى ط الحلبى ٢ : ٤٦ ـ ٤٩ . ...

ثامنـا : قـد يأتى بالعامل فى الأسلوب ثم يهمل عمله :

قـال الشهـاب : (ولأنَّ لها عوَضٌ عويضٌ هى منتهى باعتبـار بعضـه) ثم قال بعد ذلك فى نفس الصفحة (وليس الحقّ بالبـاطلِ ملـزومٌ لكتمـانِ الحق) (١) .

فالعبـارة ملتوِيَـة ، وليست واضحـة كعـادة الشهـاب من نصاعـة نسيجـه اللغوى ووضوحـه الذى يكون بـه أسلوبـه وإن كان فيـه نـوع من التعقيـد غير منـاسب لـه .

(فإنَّ) : أتى بها وأهملهـا ولم يعملهـا ، قـد تقـدم خبرها وهو الجـار والمجـرور ، فكان من الواجب أنْ ينصب اسمها وصفتها فيقـول : (ولأنَّ لها عوضـًا عريضًا .. الخ) . ـ ومن المعـروف أنَّ . إنَّ تنصب الاسـم ، وترفع الخبـر عنـد البصرييـن وأخواتها كذلك . وأمَّا الكوفيون : لا يقولون بأنَّ أثرها كذلك بل نصب الاسـم فقـط ، وأمَّا الخبر فهو بـاقٍ على رفعـه الأول ، ولا عبـرة بنظـرة بعض اللغـات الشـاذة والتى تنصب الجزئيـن معـًا ، ولكننـا لم نر أحـدًا أهملهـا ، كما فى كـلام الشهـاب .

وأمَّا فى العبـارة الثـانية : فنجـد أنَّـه أهمـل (ليْسَ) فلـم يكمل عملها حيث رفع بها الاسـم ، ولـم ينصب بها الخبـر ، ولا يجوز فى ليس أنْ تكون تـامة أبـدا تكتفـى بمرفوعهـا . قـال ابن مـالك : (والنقصُ فى فَتِىءَ ليس زالَ دائما قُفِى) (٢) .

---

(١) العنـاية ٢ : ١٥٢ .

(٢) الألفيـة ص ١١ .

فالشهاب بإهماله عمل "ليس" حيث لم ينصب بها الخبر " وهو ملزوم بأنه مناط الفائدة قد أتى بما لا نظير له (إتيان العامل ثم إهمال عمله) .

أو يخطىء عند الاستدلال على قضية نحوية :

قال الشهاب :(١) قال البيضاوى " اصبر على زمانٍ صعب " فيعلق عليه الشهاب قائلاً :ـ

صبر يتعدى بعلى كما فى قوله تعالى (والصابرين فى البأساء)(٢) وهو استدلال خاطىء بالآية الكريمة ، حيث عدّى الصابرين بفى ، وموضوع القضية تعديتها بعلى ، وذلك مثل قول الأساس(٣) (صبرت على ما أكره ، وصبرت عما أحب وصابرته على كذا مصابرة ، وبذلك تسلم القضية من الخطأ الذى وقع فيه .

او يخطىء فى وضع الكلمة لغويا (الفلج . مساهمة) .

قال الشهاب :(٤) (والفلح بالحاء المهملة بمعنى : الشق والفتح ، وكذا الفلج بالجيم أيضا كما فى كتب اللغة . والظاهر : أنهما معنيان ، فإن الشق قد يقع من غير فرجة ، والفتح قد يكون بغير شق ، كفتح الباب والكتاب فبينهما عموم وخصوص وجهى ، والفائز بالمطلوب هو المعنى العرفى ، المعروف فى الاستعمال ، والشق والفتح معناه الحقيقى الأصلى .

وهنا يعترض عليه تلميذه البغدادى(٥) أنه فسر بدون مراجعة وعودة الى كتب اللغة ، وادعى أنه فسر الفلج ، بالفوز والنصر .

---

(١) العناية ٨: ٢٧٣ . (٢) البقرة ١٧٧ .

(٣) مادة " صبر " ص ٥١٧ . (٤) العناية ١: ٢٥١ .

(٥) الخزانة ٣: ٤١٠ ، ٤٣٢ ط بولاق .

والواقع أنَّ الشهاب فسر تفسيراً سليماً ، بالعودة الى كتب اللغة ، والبغدادى تجنى عليه فى ذلك ، والرجل تكلم فى أمانة وموضوعية . يقول الزمخشرى (١) :

" فَلَجْتَ على خصمك ، وفَلَجَتْ حجّتُك ، وخرج لك سهم فالِج ، والله أفْلَجَك عليه وأظفرك " . فكلامه سليم ، ولكنه نظر الى الناحية اللغوية ، وهى مقبولة ، وقد يراد بها النهر او النهر الصغير او البئر الكبيرة ، وهذا هو المراد من بيت عَبيد ، موضع الخلاف . (او فَلَجٌ ماءٍ بِبَطْنِ وَادٍ ... للماءِ مِنْ تحتِهِ قَسِيبُ) (٢)

فالمراد النهر هنا ، وعليه اعتمد البغدادى فى تخطئته للشهاب ، ولكن الشهاب لم ينظر الى البيت ، وإنّما فسر المادة اللغوية فقط . (فَلَجَ) .

كما نجده يعبر بكلمة (مُساهَمة) وهى مصدر من ساهَم ، وهى بمعنى أطْلَق السهام ، فهى غير مناسبة للأسلوب ، فالأولى أنْ يقول : بإسْهامه ، والله يقول : (فسَاهَمَ فكان من المُدْحَضِين) (٣) .

قال الشهاب : (لأنّك تشهد له بكونه معدوداً فى زمرتهم معروفاً ، بمساهمته لهم ، ومرافقتهم فى وصفه) (٤)

كما تجده يعبر عن صفة إبراهيم : حيث يقول (لأنّه كان رقيقَ القلب شَغُوفاً) وصفة فَعُول لم ترد من هذه المادة فى اللغة ، وإنّما الوارد " مَشْغُوف " قال فى اللسان (٥) : (والمشغوف الذاهب القلب ، وأهْل هَجَر يقولون للمجنون" مَشْغُوف" .

فيستعمل كلمة غير صحيحة لغوية .

وقال كذلك : (جعلهم لكونهم مأمورين ، كأنهم تدَيَّنوا به) (٦) وهذا غير سليم .

---

(١) أساس البلاغة ٢٢٥ (فلج) . (٢) البيت من البسيط أى مخلعه لعَبيد ابن الأبْرص ص ١٢ ط الحلبى وكثرت الروايات فى هذا البيت وشاهده : فلج ومعناها البئر .

(٣) الصافات ١٤١ وأنظر مادة (سهم) فى مفردات القرآن للأصفهانى ٢٤٦ .

(٤) عناية القاضى ٤ : ٧١ . (٥) ص ٢٢٨٠ (شغف) (٦) اللسان ٧ : ٢٢ . والعناية ٥ : ١١٢ .

فإنَّ تديَّن ، بمعنى تكلَّف الدين ، والأولى أنْ تكون كلمة (دَيَّنون) مكانها .

قال في القاموس (١) (وتديَّن أخذ دَيْنًا ، وداينته أقرضته وأقرضني ، والدِّين بالكسر الجزاء ، وقد دِنْتَه دَيْنًا ، ودان يدين عزَّ وذَلَّ وأطاع وعصى ، وأدلَّه ودَيَّنه تَدْيِينًا ، وَكَلَه الى دينه ، وادّان اشترى بالدَّيْن) .

فالمادة مستعملة في المداينة ، ولا تدخل في الدَّين .

او يصدر حكمًا ناقصًا في قضية نحوية او يجانبه الصواب في الحكم :

قال الشهاب : عند تفسير قوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (٢) .

فينقل كلام البيضاوي وهو (فإنَّه مصدر بمعنى المفعول في أكثر استعمالاته (٣) ، ولو كانت صفة لقال : رَهِينٌ ثم يعلِّق عليه بقوله : لأنَّ فعيلَ يستوى فيه المذكر والمؤنث في الأصل ١٠ هـ .

وأري : أنَّ هذا كلام ناقصٌ ، لأنَّ (فعيل) بمعنى المفعول التى يستوى فيها التذكير والتأنيث أنْ يتقدَّم عليها موصوفها ، وإلاَّ وافقت ماقبلها تذكيرا وتأنيثا .

تقول : هذا رجلٌ قتيلٌ وأمرأةٌ قتيلٌ . فإنْ قلت : هذا قتيلٌ أو هذه قتيلة .

وافقت لحذف الموصوف .

ومثال ماجانبه الصواب في الحكم :

لقد ناظر الشهابُ الحريريَّ كثيرًا ، فكان الفارس المُجَلِّي ، ولكن لكل جواد كَبْوَة ، فلقد كبا هو وصاحبه في هذه القضيَّة ، وهى : ـ

قال الحريري (٤) : ويقولون رجل مُتَعُوس ، وَوَجْهُ الكلام أنْ يقال : تاعِس ، وقد تعِسه

---

(١) ٤ : ٢٢٥ ط الحلبي . (٢) المدثر ٣٨ .

(٣) العناية وهامشها ٨ : ٢٨٩ .

(٤) درة الغواص ١٠٦ ، ١١٠ .

كما يقال " : عاثر وقد عثر) .

وهنا يرد عليه الشهاب[1] قائلا : هذا مبنى على غير أساس ، فإنه إنّما يمتنع إذا كان تعس لازمًا لم يتعدّ ، فلا يبنى منه اسم المفعول .

فدعواهما عدم صياغة اسم مفعول منهما ، لأنّه لا سماع عند الحريرى من العرب ، ولأنه لازم عند الشهاب -

ولمناقشة هذه القضيّة ، ومعرفة وجه الحق فيها ، نقول : -

يقول الزمخشرى[2] : تعَس فلانٌ بالفتح والكسر ، غير فصيح ، وتعْسًا له ، وتعَسه الله وأتعسه ، وأتعس جدّه ، وهو منحوس متعوس ، وهذا الأمر متْعَسَة ومنْحَسَة .

ويقول الرضى[3] : (وإنْ كان الفعلُ لازمًا ، وإنْ لم يتعدّ بحرف الجر ، لم يجز بناء اسم المفعول منه ، كما لم يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه ... وإنْ تعدّى الى المجرور ، جاز بناء اسم المفعول مستندًا الى ذلك الجار والمجرور نحو : سرتُ الى البلد ، فهو مسير إليه .

ويقول ابن منظور[4] : (قال تعالى : (فتعسًا لهم[5]) وقال الأزهرى : قال شمِر : لا أعرف : تعَسه اللّه ، ولكن يقال : تعِس بنفسه وأتعسه الله فالفعل على هذا ورد متعديا كما ورد لازمًا ، وقد دخل عليه حرف الجر فقيل : - تعس بنفسه ، وقال تعالى : (تعْسًا لهم) .

فلا مانع إذن كما يقول الرضى أنْ يقول : الإنسانُ تاعِس ، متعوس بنفسه ، او متعوس بغيره وجاز لتعدّيه هنا بحرف الجر .

---

(١) شرح الدرة ص ١٢٦ . (٢) أساس البلاغة ص ٨٠ .

(٣) الكافيه ١ : ٢٠٤ ، ٢٠٥ (٤) اللسان ٤٣٣ (تعس) .

(٥) سورة محمد آية ٨ .

تاسعا : قد يلتبس عليه الحال فى تمييز عمل العامل :

قال الشهاب : وفى هذا بالإضافة لغيرهم بعيد يأباه السياق ، ولا يقال : (١) مثل هذا الاحتياج موجود فى الحق ، حتى (يدخلون) فى الناس تغليبا لأنه مما لا وجه له) .

فتراه هنا يجعل حتى ابتدائية ، ويجعل المضارع بعدها (يَدْخُلونَ) مرفوعًا بثبوت النون ، مع أنَّها غاية لما قبلها ، فيجب أنْ تكون (حتى) ناصبة للمضارع فهى مثل قوله تعالى : (لن نَبْرَحَ عليه عاكِفين حتَّى يَرْجِعَ إلينا موسى) (٢)

وقد يكرر كثيرًا لقضايا سبق حديثه عنها .

فقد كرر الحديث عن " مَعُونَة " ووزنها فى مواضع كثيرة ، ولاسِيَّما وإعرابها ، وهلُمَّ جَرًّا ، وغير ذلك كثير . والأولى أنْ يتجنب التكرار حتى لا يمل القارئ أو السامع ، وقد يستطرد الى موضوعات أخرى تاركًا الموضوع الأصلى ، وكتاب العناية فيه الكثير من هذه الأمثلة وكذلك كتبه الأخرى .

وبعد : فهذه هِنَاتٌ لا تغض من شأن الخفاجى ، ولا تحط من قدره ، فلقد تَنَوَّعَتْ معارفه وشملت كُلَّ علوم العرب . فالكمالُ للّه وَحْدَه .

رحمه الله رحمة واسعة . !!!

---

(١) العناية ٧: ٢٢١ .

(٢) طه ٩١ . !!!!!

نتـــــائج البحـــــث

وبعـــد : فهذا هـو الشهـاب الخفاجي ، كما ظهر لى من خلال تلك الرحلـــة العلميـة الطويلـة ، فى آثـاره المختلفـة ، ونتاجه العميق ، فى كل فن من فنـون المعرفـة ، أطلت فيها النظر ، وأكثـرت فيها التأمل البصيـر من خلال تلـك الدراسـة ، حتى وصلت ـ بعـون اللـه وتوفيقـه ـ الـى نتـائج وتوصيـات مهمـة فى ميـدان الدراسـات اللغويـة .

أمَّا أبـرز هـذه النتائج فهـــــى :ـ

أولا : الشهـاب نحوى متمكـن ، ولـه بحوثـه القيمـة ، وتحقيقـاته النفيسـة التـى تجعلـه من كبـار النحوييـن ، كمـا كان من كبـار الأدبـاء والشعراء فى عصره ، وأنَّ التـاريخ أهملـه من هذا الجانب ، فلم يضعـه مع كبـار رجال المدرسـة النحويـة المصريـة .

ثانيا : للرجـل عطـاؤه المتجـدد ، والمتنـوع فى كـل فـرع من فـروع المعرفـة مـــن نحـو الى بـلاغـة الى فلسفـة وطـب وفلـك ، فكـان جامعـًا لمعارف عصره .

ثالثا : أضـاف الشهـاب فى ميدان الدراسـات اللغويـة إضـافـــات كثيـرة ، فقد أجـاز أسـاليب مثـل : طـوبـاك ، هـا أنا أفعـلُ ، ونحـو ذلك وأظهـــر كلمـات كـانت ميتـة مثـل : وَدَع ، وذَر ، وحَتَفـه ، وغيـر ذلك وأيَّـــده مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـــــرة ، فى كثيـر من نظراتـه اللغويـة .

رابعا : امتـاز بحريـة الرأى ، مـع قـوة الحجـة ، وبـلاغـة المنطق ، وكثـرة النقاش مـع العلمـاء ، " وقـد أوردت فصـلاً فى ذلك " وكان هدفـه إظهـار الحـق أيـن كـان .

خامسا : خدم الشاهد النحوى خدمة كبيرة ، واهتم بتوثيق الرواية ،
====
لتمكنه فى التراث ، واتساع معارفه ، وظهر تأثيره فى تلميذه البغدادى الذى كتب على نهجه كتابه الضخم .

" خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب "

سادسا : أزال ببحوثه الجفوة بين القاعدة والنص ، واهتم بالنحو التطبيقى من
====
خلال النص القرآنى والحديث الشريف وكلام العرب ، نظما ، ونثرا ، لتقوى الملكة فى نفوس أبناء العربية نقدًا وتطبيقاً ، ولم يقف عند حدود القاعدة ، والأمثلة فقط ، وكتبه مملوءة بذلك .

سابعا : امتازت مؤلفاته بسهولة الأسلوب ، ووضوح العبارة ، وإيثار المحسنات
====
البديعية الطبيعية فى أسلوبه ، والإحاطة بالمعانى اللغوية ، والدقة فى تحديد المقصود مثل : تفسيره لمعنى : الفلج، البحر

وردوده القوية على الحريرى فى شرحه للدرة خير شاهد على ما أقول .

ثامنا : قمة المؤلفات عند الشهاب هو كتابه (عناية القاضى وكفاية الراضى)
====
وقد جمع فيه زبدة عشرين مؤلفًا على البيضاوى ، وأضاف اليها ماوفقه الله اليه ، وغيرها كثير ، وإنْ كان الزمان عدا على بعضها ، فحرمت الأجيال من هذا النتاج مثل : حواشيه على الرضى ، والجامى وغيرها ، كما ذكر المحبى فى " خلاصة الأثر " عند ترجمته ، وكشف الظنون ، وغيرهما من كتب التراجم .

تاسعا : كان للشهاب مكانته الاجتماعية ، فبيته كان منتدى لكبار رجال
====
الدولة مثل : ابن كمال باشا وغيره ، ليحضروا جلساته العلمية ، كما كانت رحلاته فى بلاد العالم الاسلامى ينتظره الكثير ليفيدوا من علمه ،

فاكتسب شهرة كبيرة .

عاشرا : أيَّد البصريين فى كثير من آرائهم ، لقوة دليلهم ، كما أيَّد الكوفيين إذا ظهر الحق بجانبهم ، وقد يعرض عنهما ، ويختط لنفسه رأيًا آخر ، غير متأثر بالمذاهب أو الأشخاص ، لأنَّ الحق هدفه .

حادى عشر: مصطلحاته النحوية ، والصرفية ، وإعراباته ، وغيرها ، تسير وفق نظرة البصريين إلَّا ما اشتهر من كلام الكوفيين كالبدل والعطف ، فلم يبدع جديدًا فى هذا الباب كما اهتم كثيرًا بتفصيلات قضايا النحو ، فإذا أعرب تركيبًا ، عرض كل الآراء فيه ، ثم يردفه برأيه مشفوعا بالدليل مثل : إعراب " نَاهِيك مِنْ فُلَانٍ " ونحو ذلك .

ثانى عشر: يستدل بالحديث الشريف فى إثبات القواعد ، والمعانى اللغوية ، أو فى إنشاء قاعدة ، أو أسلوب جديد مثل " طُوبَاك " ونحوها كما يؤمن بالقياس ويطبقه ، مهتمًا بالتعليل لكل مسألة ، مثل : إباحته دخول أل على . غَيْرٍ وكُلّ قياسًا على الضد والجميع ، وملتزما بأصول عامة أحكمت عمله فى اللغويات ، مع شواهد القرآن بقراءاته المختلفة ، والحديث النبوى ، وكلام العرب المنظوم والمنثور .

ثالث عشر : يعنى بالتنظيم ، والتحقيق ، وأعماله محددة البَدْءِ والنهاية تاريخيًا غالبًا ، وتأثره بعصره ، وتأثيره فيه كبير ، وهذا مهم للباحث ليحكم على أعماله فى طمأنينة وثقة .

رابع عشر : عاش الشهاب فى عصر كانت معارفه مزدهرة ، وألفت فيه كتب لغوية كثيرة ، وكان كثير الرحلات فى بلاد الإسلام للإفادة من شيوخ العلم والمعرفة ، وهذا على عكس مايشاع عن العصر التركى بأنَّه عصر مظلم .

خامس عشر: امتاز بطرافة البحوث مثل : بحثه عن الطُّوَار ، والإبدال في غير
======
العربية وتحقيقه " هل تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية ؟ .
وبإيرادة النوادر مثل : دخول أل على الاسم الأعجمي ، كما اهتم
بالتحقيقات النحوية عقب كل بحث ، مثل : تحقيقاته عن الاستثناء
المتصل ، والمنقطع ، والحال المقدرة ، كما أعدَّ مجالس خاصة في ذلك .

سادس عشر: مع ما للشهاب من جهد علمي لا ينكر ، كانت له هنات ، وعليه
=======
مآخذ واستدراكات ، غفل عنها ـ فالكمال لله وحده .

" اقتراحات البحث "

أما اقتراحات البحث : فأنادى بما يلى :ـ

أولا : ينبغى توجيه الباحثين الى دراسة أعلام النحويين من رجال المدرسة النحوية المصرية : كالدَّنَوْشَرِى ، والشَّنَوانِى ، والشبْرَامِلِسى ، والزِّيَادِى ، والحِمْصِى ، والأمير ، وغيرهم لتجلية آثارهم بالدراسة الواعية ، فلهم بحوث جليلة لم تعرف وتحتاج الى جهد لنشرها وتحقيقها ، وهذا واجب على المتخصصين فى اللغويات .

ثانيا : الاهتمام بالنحو التطبيقى ، والعناية بالنص كما فعل الخفاجى ، حتى تقوى ملكة الباحث ، وتزداد قدرته على التمييز والنقد والتعبير . وخير مجال لذلك : القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وكلام العرب نظما ونثرا ، لربط الأبناء بالتراث العربى والاعتزاز به .

صلاح عبد العزيز على السيد

المنصورة فى ربيع الثانى ١٤٠٤ هـ

يناير ١٩٨٤ م

أولا : " الشواهد القرآنية "

١ ـ الفاتحة

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ بِسْمِ اللَّهِ	١	٢٠٨
٢ ـ الحمدُ لِلَّهِ	٢	٧١ ، ١٣٦ و ٤٥٨
٣ ـ مالِكِ يومِ الدِّين	٤	١٩٣ ، ٢٠٩ و ٣٥٤ ، ٣٥٨
٤ ـ غيرِ المغضوب عليهم ولا الضَّالِّين ، آمين	٦ ، ٧	١٩٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

٢ ـ البقرة

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ألم ، ذلك الكتابُ ، لا ريبَ فيه .	١ ، ٢	٢٥٥ ، ٢٨٩ ، ٣٣٢ و ٥٠٣
٢ ـ الذين يُؤْمنون بالغَيْب .	٣	٤١٣ .
٣ ـ ومن النَّاسِ مَنْ يقولُ آمنا بالله وباليومِ الآخِر .	٨	٢٢١ ، ٢٣٣ .
٤ ـ يُخادِعُونَ اللَّهَ والذين آمنوا .	٩	٨٦
٥ ـ فِى قُلوبهم مَرَضٌ ، فزادَهم اللَّهُ مَرَضًا	١٠	٤٤٢
٦ ـ وإذا قيل لهم آمِنوا كما آمَنَ النَّاسُ .	١٣	٤٠٤

٧ ـ إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون	١٤	٣٩٥
٨ ـ الله يستهزئ بهم •	١٥	٩٠
٩ ـ فلما أضاءت ذهب الله بنورهم •	١٧	٣٩٦
١٠ ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق •	١٩	٣٦٠
١١ ـ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم •	٢٠	٣١٢
١٢ ـ يأيها الناس اعبدوا ربكم .. لعلكم تتقون •	٢١	٧٣، ٨٤، ٢٣١
١٣ ـ فلا تجعلوا لله أندادا •	٢٢	٧٥
١٤ ـ فأتوا بسورة من مثله •	٢٣	٢٣٢
١٥ ـ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا •	٢٥	٢٩٨
١٦ ـ ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون •	٢٥	٤٣٣
١٧ ـ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم •	٢٨	٢٦٧
١٨ ـ وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة •	٣٠	٣٧٩
١٩ ـ وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة •	٣١	٢٦٣
٢٠ ـ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا •	٣٢	٣٨٦
٢١ ـ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو •	٣٦	٣٣١
٢٢ ـ يسومونكم سوء العذاب ويذبحون •	٤٩	٢٩٦
٢٣ ـ لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة •	٥٥	٤٧٤
٢٤ ـ وتقتلون النبيين بغير حق •	٦١	٤٩٢
٢٥ ـ ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم •	٦٥	٣٠٤
٢٦ ـ ثم توليتم إلا قليلا منكم •	٨٣	١٤٤
٢٧ ـ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم •	٨٥	٢١٧
٢٨ ـ ولقد آتينا موسى الكتاب .. أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم •	٨٧	٢٥٣ و ٢٥٤، ٢٨٠

٣ ـ آل عمـــــران

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم .	٤٤	٢٠٦
٢ ـ ورسولاً الى بنى إسرائيــل .	٤٩	٤١٣
٣ ـ قل يا أهل الكتاب .. تعالوا إلى كلمة .	٦٤	٦٥
٤ ـ لانفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون .	٨٤	٤٢٨
٥ ـ لاتحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون .	٨٨	٢٩٦
٦ ـ منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون .	١١٠	٥٠٥
٧ ـ إذ تصعدون ولاتلوون على أحــد .	١٥٣	٣٧٧

٤ ـ النســـــاء

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام .	٢	٨٩ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠
٢ ـ إنما يأكلون فى بطونهم نارا .	١٠	٤١٣
٣ ـ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما .	١٦	٣٠٢
٤ ـ يريد الله ليبين لكم .	٢٦	٢٨٣
٥ ـ ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .	٢٦	٤٠١
٦ ـ ولا يكتمون الله حديثــا .	٤٢	٣٧٣
٧ ـ أينما تكونوا يدرككم الموت .	٧٨	١٥١

٨ ـ فما لكم فى المنافقين فئتين •	٨٨	١٠٣
٩ ـ أو جاءوكم حصرت صدورهم •	٩١	٢٦٩
١٠ ـ وماكان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ •	٩٢	٤٠١
١١ ـ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر •	٩٥	٣٤٢
١٢ ـ وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم •	١٠٢	٧٧
١٣ ـ مذبذبين بين ذلك •	١٤٣	٣٩٠
١٤ ـ وكلم الله موسى تكليما •	١٦٤	٤٦١

٥ ـ المائدة

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك •	٢٨	١٩٨
٢ ـ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما •	٣٨	٣٠١
٣ ـ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس •	٤٥	٢٩٤
٤ ـ ثم عموا وصموا كثير منهم •	٧١	٥١٠
٥ ـ ومن عاد فينتقم الله منه •	٩٥	٢٩٨
٦ ـ تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا •	١١٤	٤٤٢

٦ ـ الأنعام

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون •	٣	٢٩٩

٢ ـ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٢٣	٢٨٤
٣ ـ قل أرأيتكم إن أتاكم عذابه ٠	٤٠	٣٣٤
٤ ـ أو أتتكم الساعة ٠ أغير الله تدعون ٠	٤٤	٣٣٦
٥ ـ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ٠	٧١	٣١٥
٦ ـ وأن أقيموا الصلاة واتقوه ٠	٧٢	٢٨٢
٧ ـ واسماعيل واليسع ويونس ولوطا ٠	٨٦	١٤٣
٨ ـ فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا ٠	٩٦	١٩١
٩ ـ لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ٠	١٠٣	٣٠٥
١٠ ـ ولتصغى إليه أفئدة الذين لايؤمنون	١١٣	٣١٦
١١ ـ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ٠	١٣٧	١٣٦ ، ١٣٨
١٢ ـ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي	١٩٢	٢٨ ، ١٣٤

٧ ـ الأعراف

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ مامنعك ألا تسجد إذ أمرتك ٠	١٢	٣١٠
٢ ـ أخرج منها مذءوما مدحورا ٠	١٨	١٧٨
٣ ـ ودمرنا ماكان يصنع فرعون وقومه ٠	١٣٧	٤٥٣
٤ ـ رب أرني أنظر إليك ٠ قال لن تراني ٠	١٤٣	٢٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧
٥ ـ ولما سقط في أيديهم ٠	١٤٩	٣٧٢

٦ ـ واسألهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر •	١٦٣	٢٠٩
٧ ـ أنجينا الذين ينهون عن السوء •	١٦٥	٤٠٢
٨ ـ كونوا قردة خاسئين •	١٦٦	٣٣١
٩ ـ وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم •	١٦٧	١٥٩
١٠ ـ ألست بربكم قالوا : بلى •	١٧٢	١٨٠، ٢٧٣
١١ ـ ولو شئنا لرفعناه بها •	١٧٦	٣١٣
١٢ ـ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم •	١٩٤	٣١٩

٨ ـ الأنفـــــال

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم •	٩	٣٦٥
٢ ـ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم •	٣٣	٨٩

٩ ـ التـــــوبة

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ إنهم لا أيمان لهم •	١٢	٣٨١
٢ ـ وقالت اليهود عزير ابن الله • وقالت النصارى المسيح ابن الله •	٣٠	٤٥٥
٣ ـ ويأبى الله إلا أن يتم نوره •	٣٢	٤٠٤
٤ ـ عفا الله عنك لم أذنت لهم •	٤٣	٢٩

٥ ـ لو خَرَجُوا فيكم مازادُوكم إلَّا خَبالاً .	٤٧	٤٠٤
٦ ـ ومنهم الذين يؤذون النَّبىَّ .	٦١	٢٢٢ ، ٥٠٥
٧ ـ التائبون العابدُونَ الحامدُونَ السائحُونَ .	١١٢	٤٤٥
٨ ـ من بعد ماكادَ يَزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم .	١١٧	٤٥٢

١٠ ـ يونس

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أكانَ للنَّاسِ عَجَباً أنْ أوْحينا إلى رَجلٍ منهم .	٢	٤٤٦
٢ ـ قل لو شاءَ اللَّهُ ماتلوْتُه عليكم ولا أدراكُم به .	١٦	٤٩٠
٣ ـ أمَّنْ لايَهِدِّى إلَّا أنْ يُهدَى .	٣٥	٨٩، ١٤٢، ٤٩٠
٤ ـ وماكانَ هذا القرآنُ أنْ يُفترى مِنْ دُونِ اللَّه .	٣٧	٢١٥
٥ ـ إنْ أتاكُم عذابُه بَياتاً أو نَهاراً ماذا يَسْتَعجِلُ منْهُ .	٥١	٢٥٦
٦ ـ قل بفضلِ اللهِ وبرحْمته فبذلك فلْيَفْرَحوا .	٥٨	١٦٠
٧ ـ ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلَّا فى كتابٍ مُبينٍ .	٦١	٢٨٢
٨ ـ لاخوفٌ عليهم ولا هم يَحزَنُونَ .	٦٢	٩٠
٩ ـ فنفعَها إيمانُها إلَّا قومَ يونُسَ .	٩٨	٤٠٢
١٠ ـ فماذا بعْدَ الحقِّ إلَّا الضَّلال .	١٣٢	٣٤٨

١١ ـ هود

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ		

١ ـ ألا إنّهم يثنون صدورهم .	٥	٤٨٥
٢ ـ حتّى إذا جاء أمرنا وفار التّنّور .	٤٠	٢٨١
٣ ـ وجاءه قومه يهرعون إليه .	٧٨	٤٣١
٤ ـ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النّار .	٩٨	٢٨٣
٥ ـ ذلك من أنباء القرى نقصّه عليك منها قائم .	١٠٠	٤٥٨، ٤٥٩
٦ ـ يوم يأت لاتكلّم نفس إلّا بإذنه .	١٠٥	١٩٧
٧ ـ أولو بقيّة ينهون عن الفساد فى الأرض إلّا قليلا .	١١٦	٤٠٢

١٢ ـ يوسف

نص الآيـــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وكانوا فيه من الزّاهدين .	٢٠	٤٥٠
٢ ـ إن كنتم للرؤيا تعبرون .	٤٣	٤٢٥
٣ ـ ونزداد كيل بعير .	٦٥	٤٤١
٤ ـ فلن أبرح الأرض حتّى يأذن لى أبى .	٨٠	٣٠٥
٥ ـ فلما استيأسوا منه خلصوا نجيّا .	٨٠	١٤٦
٦ ـ واسأل القرية التى كنّا فيها .	٨٢	٣٥٧
٧ ـ لاتيأسوا من روح الله ، إنّه لاييأس من روح الله .	٨٧	١٤٦
٨ ـ حتى إذا استيأس الرّسل .	١١٠	١٤٦

١٣ ـ الرعـــد

نص الآيـــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة

١ ـ طُوبَى لَهُمْ وحُسْنُ مآب •	٢٩	١٦٣
٢ ـ أفلَمْ ييأَسِ الَّذِينَ آمنوا •	٣١	١٤٩

١٤ ـ ابراهيـــم

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ما أنا بِمُصْرِخِكم وما أنتم بِمُصْرِخِىَّ •	٢٢	١٣٢ ، ١٣٥
٢ ـ وإنْ كان مَكْرُهم لِتزولَ منه الجبال •	٤٦	٢٨٦
٣ ـ فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدِه رُسُلَه •	٤٧	١٣٨

١٥ ـ الحجـــر

نص الآيـــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وجعلنَـا لكم فيها معَـايِشَ ومَنْ لستم لـه بِرازقيـــن •	٢٠	١٢٧

١٦ ـ النحـــل

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أين شُركائِىَ الَّذِينَ كُنتم تُشاقُّونَ فيهم •	٢٧	٣٨٥
٢ ـ وما أنزلنَـا عليك الكتابَ إلَّا لِتُبَيِّنَ لهم •	٦٤	٣٦٠
٣ ـ وإنَّ لكم فى الأنعامِ لعِبرةً نُسقيكم مِمّا فى بطونه •	٦٦	٤٣٤
٤ ـ من بَيْنِ فَرْثٍ ودمٍ لبناً خالصاً سائغاً للشاربين •	٦٦	٣٨٩

٥ ـ زِدْنَاهُم عذاباً فوقَ العَذَابِ •	٨٨	٤٤٢

١٧ ـ الاســــراء

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يَبْتَغُونَ الى ربِّهم الوَسِيلَةَ •	٥٧	٢٠٦
٢ ـ يوم نَدْعُوكلَّ أُنَاسٍ بإِمَامِهم •	٧١	١٩٢، ١٩٩
٣ ـ ومَنْ كان فى هذه أَعْمَى فهو فى الآخرة أَعْمَى •	٧٢	٢٤٨
٤ ـ ومن يَهْدِ اللّهُ فهو المُهْتَدِى •	٩٧	٢٦٤

١٨ ـ الكهــف

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ آمَنُوا بربِّهم وزِدْنَاهُم هُدًى •	١٣	٣٦٣
٢ ـ ولاتَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم •	٢٨	٤١٢، ٤٤٢
٣ ـ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبليسَ كانَ من الجِنِّ •	٥٠	٣٩٩
٤ ـ لا أَبْرَحُ حتَّى أبلغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ •	٦٠	٣٠٥
٥ ـ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا الى الصَّخْرَةِ •	٦٣	٣٣٥
٦ ـ فَارْتَدَّا على آثَارِهِمَا قَصَصًا •	٦٤	٣٣٥

١٩ ـ مريـــم

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة

١ ـ كهيعص .	١	٢٢٤
٢ ـ اشتعل الرأس شيبا .	٤	٢٦٣
٣ ـ وإنى خفت الموالى من ورائى .	٥	٣٨٦
٤ ـ فلن أكلم اليوم إنسيا .	٢٦	٣٠٤
٥ ـ أراغب أنت عن آلهتى ياإبراهيم .	٤٦	١٨٨، ١٩٥
٦ ـ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد .	٦٩	٢٠٦
٧ ـ وإن منكم إلا واردها .	٧١	٢٦٠

٢٠ ـ طـــــــــه

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ طـــه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة .	١ ، ٢	٢٦٦ ، ٢٧١
٢ ـ إلا تذكرة لمن يخشى .	٣	٢٦٦
٣ ـ وماتلك بيمينك ياموسى .	١٧	١٢٠
٤ ـ قال هى عصاى .	١٨	١٣٥
٥ ـ سنعيدها سيرتها الأولى .	٢١	١١٢
٦ ـ فقولا لـه قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى .	٤٤	٧٤
٧ ـ فما بال القرون الأولى .	٥١	٣٢٧
٨ ـ وواعدناكم جانب الطور الأيمن .	٨٠	٤٤٣
٩ ـ وما أعجلك عن قومك ياموسى ؟ .	٨٣	١٢٠
١٠ ـ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا .	٩١	٣٠٤
١١ ـ فنسى ولم نجد لـه عزما .	١١٥	٢٢٧

٢١ ـ الأنبيـــــاء

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا . هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ .	٣	٢٧٠ ، ٣٩٩
٢ ـ لو كَانَ فيهما آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا .	٢٢	١٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٤٦٢
٣ ـ ماهَذِهِ التَّمَاثِيلُ التى أَنتم لها عاكِفُونَ .	٥٢	٤١٦

٢٢ ـ الحـــــج

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يُحَلَّوْنَ فيها مِن أَساوِرَ مِن ذَهَبٍ .	٢٣	٢٣٧
٢ ـ إِنَّ الذين كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللَّهِ .	٢٥	٢٩٣
٣ ـ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ .	٣٠	٢٣٦
٤ ـ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ .	٤٤	٣٣٨
٥ ـ ألم تر أَنَّ اللهَ أَنزلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فتُصبحُ الأَرْضُ .	٦٣	٢٧٢
٦ ـ لن يَخْلُقُوا ذُبابًا ولَوْ اجْتَمَعُوا له .	٧٣	٣٠٤ ، ٣٠٧
٧ ـ وجَاهِدُوا فى اللَّهِ حَقَّ جِهادِهِ .	٧٨	٢٧٠

٢٣ ـ المؤمنـــون

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ قَدْ أَفْلَحَ المؤْمِنُونَ .	١	٣١٧

٢ ـ رَبِّ ارْجِعُونِ •	٩٩	١٢٠
٣ ـ إنِّى جَزَيْتُهُمُ اليَوْمَ بِمَا صَبَرُوا •	١١١	٣٩٨

٢٤ ـ النـــــــور

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا •	١	٣٠١ ، ٣٧٦
٢ ـ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا •	٢	٣٠١
٣ ـ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللَّــهِ •	٢	٤٥٠
٤ ـ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنكُم •	٢٢	١٢٠
٥ ـ قُلْ أَطِيعُوا اللَّــهَ •	٥٤	٣٧٧

٢٥ ـ الفرقـــــان

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ •	٦٨ ، ٦٩	٣٩٦ ، ٣٩٩

٢٦ ـ الشعـــــراء

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ •	١٣٢ ، ١٣٣	٣٩٨ ، ٣٩٩

٢٧ ـ القصص

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ وحرّمنا عليه المراضعَ من قبل .	١٢	٤١٥
٢ ـ فوكزه موسى فقضى عليه .	١٥	١١٢
٣ ـ آنس من جانب الطور نارا .	٢٩	٢٢٧
٤ ـ أين شركائى الذين كنتم تزعمون .	٦٢	٣٨٦
٥ ـ وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء .	٧٦	١٨٧

٢٨ ـ الروم

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ وهو أهون عليه .	٢٧	٣٥٤

٢٩ ـ لقمان

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام .	٢٧	٢٧٦

٣٠ ـ الأحزاب

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه .	٢٣	٢٢٢، ٤٥٧، ٥٠٥

٢ ـ يانِسَاءَ النَّبِى لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ •	٣٢	٤٢٨
٣ ـ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ خَالِصَةً لك •	٥٠	٤٢٩، ٤٩٢
٤ ـ لاتَدْخُلوا بُيُوتَ النَّبِىِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكم •	٥٣	٢٢٤، ٤٩٢

٣١ ـ سـبـأ

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ياجبالُ أَوِّبِى معه والطيرَ •	١٠	٣٦١
٢ ـ ولقد صدَّقَ عليهم إبليسُ ظَنَّه •	٢٠	٤٥٧
٣ ـ وما أرسلناك إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ •	٢٨	٣٤٥، ٣٤٧

٣٢ ـ فـاطر

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ نَعْمَلْ صَالِحًا غيرَ الذى كُنَّا نَعْمَل •	٣٧	٢٣٥، ٣٤٢
٢ ـ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ •	٤٢	٨٠

٣٣ ـ يس

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يس والقرآنِ الحَكِيم •	١، ٢	٢٦٠
٢ ـ اتَّبِعُوا مَنْ لايَسْألُكم أَجْرًا •	٢١	٣٩٩
٣ ـ تأخُذُهُم وَهُمْ يَخِصِّمُونَ •	٤٩	٤٨٨

٣٤ ـ الصافـــــات

نص الآيـــة	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ لا يَسَّمَّعُونَ الى المَلأ الأَعلى .	٨	٣٧٠
٢ ـ أئِنا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آباؤُنا الأَولون .	١٦، ١٧	٢٧٥
٣ ـ هل أنتم مُطلِعُونَ فاطَّلع فرآه في سواءِ الجَحيم .	٥٤، ٥٥	٣٣٧
٤ ـ إِنَّهُم على آثارهم يُهْرعُــون .	٧٠	٤٣١
٥ ـ فلمَّا بلغ معــه السَّعْى .	١٠٢	٤٥٠
٦ ـ وبشَّرْنــاه بإسْحاق نبيًّا .	١١٢	٣٣٢
٧ ـ فَساهَم فكان مِنَ المُدْحَضِينَ .	١٤١	٥١٤
٨ ـ وما مِنَّــا إلَّا لــه مَقامٌ مَعْــلُوم .	١٦٤	٢٦٢، ٥٠٥

٣٥ ـ ص

نص الآيـــة	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ وآخرِينَ مُقَرَّنِينَ في الأَصْفــادِ .	٣٨	٤٢٦
٢ ـ هَذا وإنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مآب .	٥٥	٣٨٣
٣ ـ هَذا فليَذُوقُوه حَمِيمٌ وغَسَّــاق .	٥٧	٣٠٠
٤ ـ فَسَجَدَ المَلائِكة كُلُّهم أجمَعُونَ إلَّا إبْليس اسْتَكبر .	٧٣، ٧٤	٤٠٠
٥ ـ أَمْ كُنتَ من العــالِين .	٧٥	٣٩٣
٦ ـ وما أنا مِنَ المُتَكَلِّفِيــنَ .	٨٢	١٥٤

٣٦ ـ الزمــــــر

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِى الأَرْضِ •	٢١	٤٤٣
٢ ـ اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِىَ •	٢٣	٢٧٥
٣ ـ اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا •	٤٢	٤١٨ ، ٤١٩
٤ ـ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا •	٧١	٤٤٤
٥ ـ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا •	٧٣	٤٤٤
٦ ـ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ •	٧٣	٣٣٢ ، ٣٣٤

٣٧ ـ غــــافر

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ •	٢٨	١١١ ، ٣٧٣
٢ ـ لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ •• فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى •	٣٧	١٨٥
٣ ـ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلاًّ فِيهَا •	٤٨	٢٦٠
٤ ـ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ •	٦٠	٢٦٧

٣٨ ـ فصلت

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ •	٥	٣٩٠
٢ ـ مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ •	٤٣	٣٩٩

٣٩ ـ الشورى

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ليس كمثله شئ وهو السميع البصير .	١١	٣٢١
٢ ـ وماكان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه .	٥١	١٨٦ ، ٢١٤

٤٠ ـ الزخرف

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وعنده علم الساعة واليه ترجعون .	٨٥	٣٥٩

٤١ ـ الدخان

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ لايذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى .	٥٦	٤٠١

٤٢ ـ الأحقاف

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون .	٣٥	٢٨٠

٤٣ ـ محمد

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ والذين كفروا فتعساً لهم وأضل أعمالهم .	٨	٥١٦
٢ ـ مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار .	١٥	٣٠١

٤٤ ـ الفتح

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا .	٨ و ٩	٣٧٨

٤٥ ـ الحجرات

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً	٥	٣٢٤

٤٦ ـ النجم

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أزفت الآزفة .	٥٧	٨٣

٤٧ ـ الرحمن

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ .	١٤	٤٨٩

٤٨ ـ الواقعة

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ .	٨٢	٢٥٤

٤٩ ـ الحديد

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ .	٢٦	٣١٠

٥٠ ـ المجادلة

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا .	٣	١١٢

٥١ ـ الحشر

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ .	٩	٧٧

٥٢ ـ الممتحنة

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ إنْ يثقفوكم يكونوا لكم أعداءً ويبسطوا إليكم أيديَهم وألسنتَهم بالسوءِ وودُّوا لو تكفرون •	٢	٤٠٦

٥٣ ـ الجمعة

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ قل إنَّ الموتَ الذى تفرّون منه فإنّه مُلاقيكم •	٨	٢٣٤

٥٤ ـ المنافقون

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ لولا أخّرتني الى أجلٍ قريبٍ فأصّدّقَ وأكُنْ من الصّالِحين •	١٠	٢٨٣

٥٥ ـ الطلاق

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في الرسالة
١ ـ إذا طلّقتمُ النّساءَ فطلّقوهنّ لِعدّتِهنّ •	١	٣٧٧

٥٦ ـ القلـــــم

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ ن والقلمِ وما يَسْطُرُونَ •	٢،١	٢٩٠

٥٧ ـ الجـــن

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وأنَّا مِنَّا الصالحون ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ •	١١	٢٦٢ ، ٥٠٥

٥٨ ـ المزمـــل

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ واذكر اسمَ ربِّكَ ••• ربُّ المشْرقِ والمغْرِبِ •	٨،٩	٢٥٩

٥٩ ـ المدثـــر

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وربَّكَ فكبِّرْ •	٣	٣٠٠
٢ ـ إنَّها لإحْدَى الكُبَر •	٣٥	٨٠
٣ ـ كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَة •	٣٨	١٨٩،٥١٥
٤ ـ فما لَهُم عن التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ •	٤٩	١٠٣

٦٠ ـ عـــــم

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ إنَّ للمتقينَ مَفازاً •	٣٠	١١٤
٢ ـ جزاءً من ربِّك عطاءً حِساباً •	٣٦	١١٤

٦١ ـ النــــازعــات

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يوم تَرجُفُ الرَّاجِفَةُ •	٦	٢٩٢
٢ ـ فإنَّ الجَنَّةَ هى المـأوى •	٤١	٢٦٣، ٣٤١

٦٢ ـ المطففيـــن

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَيْلٌ للمُطَفِّفِـينَ الذين إذا اكْتالُوا على النَّاسِ•	٢	٤١٣، ٤١٦

٦٣ ـ الانفطـــار

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ إنَّ الأبرارَ لفى نَعيمٍ وإنَّ الفُجّارَ لَفِى جَحِيمٍ •	١٣، ١٤	٢٩٣
٢ ـ وما أدْراكَ مايومُ الدِّين ثُمَّ ما أدْراكَ •	١٧، ١٨	٢٩٧

٦٤ ـ البلـــــد

نص الآية	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ •	١٤	٩٨

٦٥ ـ العلـــــق

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى	٧	٣٨٦

٦٦ ـ الضحـــى

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ •	١،٢،٣	١١٩ ، ١٥١ ، و ٤٦٨

٦٧ ـ الزلزلـــة

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا •	٤	٢١٦

٦٨ ـ التكـــاثر

نص الآيـة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة

١ ـ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ •	٣ ، ٤	٢٩٧

٦٩ ـ قُرَيْش

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذا البيتِ •	٣	٣٠٠

٧٠ ـ المَاعُون

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالــة
١ ـ أَرَأَيْتَ الذى يُكَذِّبُ بالدِّينِ •	١	٢٣١

٧١ ـ الكَـافِــرون

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ قُلْ يَاأَيُّها الكَافِرُونَ لا أَعْبُدُ مَاتَعْبُدُونَ •	١ ، ٢	٣٧٧

٧٢ ـ الإخْــلاَص

نص الآيــة	رقمها فى السورة	رقمها فى الرسالة
١ ـ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ •	١	٤٢٨
٢ ـ ولم يَكُنْ لـه كُفُواً أَحَـدٌ •	٤	١٦٠

ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية

ثالثا : " فهرس الآثار والأمثال "

رابعا : " فهرس القوافـــــــــى "

الشـــاهد	رقم الصفحـة
" أ "	
١ ـ تَقطّع بيننا الحاجاتُ إلّا ... حوائجَ تَعسّفن مع الجرىْ	٤٨٠
" الألـف "	
٢ ـ كأنّما الطيرُ على رُؤسِهم ... مِنْ كُلِّ غُصْنٍ فى رُبا المجدِ نما	٣٠
" البـــاء "	
٣ ـ وجدْنا لكم فى آلِ حم آيـةً ... تأوّلها منا تقىٌّ ومعْــرِبُ	٤٢٣
٤ ـ مضى الإمامانِ فى فِقهٍ وفى أدبٍ ... الشّوبرىُّ والخفاجىُّ زينةُ العربِ	٣٢
٥ ـ لوالِدَىْ طه مقامٌ عـلا ... فى جنّةِ الخلدِ ودارِ الثوابْ	٤٣
٦ ـ فاليومَ قرّبتَ تهجونـا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بِك والأيامِ من عجبِ	١٣٢
٧ ـ أفادتكم النّعْماءُ منى ثلاثةً ... يدِى ولسانِى والضميرَ المحجّبا	١٢٦
٨ ـ بيْنَ النهارِ وبين الليلِ من عُقدٍ ... على جوانبه الأوْساطُ والهدبُ	٢٠١
٩ ـ وحجْرا وزبّانـا وأربيد مُلقط ... توفّى فليغفرْ لـه سائرُ الذنْبِ	٢٧٧
١٠ ـ كأنّ صُغرى وكُبرى من فواقِعها ... حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذهَبِ	٣٥٢
١١ ـ منهم لُيوثٌ لاتُرامُ وبعضهم ... مما قمشْتَ وضمَّ حبلُ الحـاطِبِ	٥٠٥
١٢ ـ ولا يقتاتُ سَهلّلـــةٍ ... عاضهةٍ فى كلامِها شغــــبُ	٤٧٣
١٣ ـ يقولُ مَنْ أهواه دعْنى وتُبْ ... يا أيها المفتونُ عـنْ حبّـــــى	٦٠
١٤ ـ أو فلجِ ماءٍ ببطنِ وادٍ ... للماءِ من تحته قسيـــبُ	٥١٤
" التـــاء "	
١٥ ـ قيل لاتنظـرن وجهَ مليحٍ ... إنّ هـذا مُهدّدُ الحسنـاتِ	٣٢

فهرس أنصاف الأبيات

الشاهد	القائل	البحر	الصفحة
١ ـ وعادك أنْ تلاقيها عداء	زُهَيْر	الوافر	١١٣
٢ ـ إيّاك إيّاك المِراء	الفضل بن عبد الرحمن	الطويل	٢٠٩
٣ ـ كما عسَل الطريقَ الثّعلبُ	ساعِدة	الكامل	١١٣
٤ ـ فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثّعالبِ	أعشى همدان	الطويل	١١٥
٥ ـ مابالُ عينِك منها الماءُ ينسكبُ	ذو الرمة	البسيط	٣٢٨
٦ ـ أسلمني للموت أنت فميّتُ	مجهول	الطويل	٣٣٨
٧ ـ في سَعْي دُنْيا طالما قد مُدّت	العجّاج	الرجز	٣٤٩
٨ ـ فلما تنازعنا الحديث	أمرؤ القيس	الطويل	١١٧
٩ ـ أخيا أماكنّ بالبلى الأماديح	أبو ذؤيب	البسيط	٣٧٨
١٠ ـ علفتها تِبناً وماءً بارِداً	ذو الرمّة	الرجز	٧٦
١١ ـ إنّ حرّاسنا أُسْداً	ابن أبي ربيعة	الطويل	١٥٥
١٢ ـ ولكنّني مِنْ حبّها لعميدُ	مجهول	الطويل	١٧٣
١٣ ـ لها سَبَبٌ ترعى به الماءَ والشّجرْ	طرفة	الطويل	٧٨
١٤ ـ الحافِظو عورةَ العَشير	ابن الخَطيم	المنسرح	٢٤٣
١٥ ـ ولم يكُ آلُ خيبرَ آلَ خيرِ	المعرّي	الوافر	١٦٠

١٦ ـ وقد خابَ مَنْ كانت سريرَته الغَـدْرُ	أَعْشَى تَغْلِب	الطويل	٢٨٥
١٧ ـ كما انتفضَ العصفورُ بلَّله القطـر	أبو صَخْـر	الطويل	٢٦٩
١٨ ـ فيوماً نُسَـاءُ ويوما نُسَـرّ	ابن تَوْلَب	المتقارب	١٧٦
١٩ ـ سبحانَ من عَلْقَمة الفاخِـر	الأعشى	السريع	٣٨٧
٢٠ ـ ومثلُ أسرةِ منظـورِ بنِ سَيَّار	جـرير	البسيـط	٤٠٨
٢١ ـ سيُثْمرُ لى ما أثمر الطلعَ حائطٌ	ابن الرومى	الطويـل	٣٦٤
٢٢ ـ لو بغيرِ الماءِ حلقِى شَرِقٌ	عَدِيُّ بن زيد	الرمـل	١٩٢
٢٣ ـ بين الدَّخُول فحَوْمَل	أمرؤ القيـس	الطويـل	٣٦٠
٢٤ ـ إذا طَرَقَتْ إحْدَى اللَّيالى بمُعْظَمِ	زُهَيـر	الطويـل	٨١
٢٥ ـ ياتيمَ تَيْمَ عَـدِىّ لا أبا لَكُم	جـرير	البسيـط	٢٤٣،٨٥
٢٦ ـ أعلاقَـةً أمَّ الوُلَيِّـد بعْدَ ما	المرّار الأسدى	الكـامل	١١٥
٢٧ ـ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها	عمرو بن قميئة	السـريع	١٣٦

خامسا : " الأعـــــــلام "

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة

(خ)

(ز)

ب ـ الأماكن والقبائل والمذاهب

مصادر البحث ومراجعه

أما مصادر هذا البحث ومراجعه ، فكان بعضها متداولاً معروفاً ، وبعضها كان نادراً عزيز المنال ، لقيت عناءً وعنتاً في سبيل الحصول عليه ، وبعضها قد أشار اليه ، ولم أوفق في الحصول عليه إما لعدم معرفتي بمكانه ، وسكوت التاريخ عنه ، وإما لأنَّ الزمان عدا عليه ، فلم يترك له أثراً .

فمن مصادر هذا البحث مايلي :-

أولا : كتب الشهاب : وأهمها عناية القاضي ، وشفاء الغليل ، وطراز المجالس وشرحه للدرة ، والسوانح ، وغيرها من رسائله الموجودة في قسم المخطوطات النادرة ، ومعهد المخطوطات ، ومكتبة الأزهر وغيرها وكتب تلميذه عبد القادر البغدادي المطبوعة ، والمخطوطة .

ثانيا : اقتضى البحث الاستعانة بكتب اللغة المختلفة مثل الصحاح ، والتهذيب وغيرهما وكتب النحو المختلفة مثل : الكتاب والكافية ونحوهما ، والصرف مثل : الشافية ، ونزهة الطرف وتصريف العزى وغيرها ، وكتب التفسير مثل : القرطبي ، والكشاف ، ونحوهما ، وكتب الحديث ، مثل : صحاح البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنهاية والفائق والمجازات النبوية وغيرها ، وكتب البلاغة مثل : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر ، والمفتاح للسكاكي ، وبغية الإيضاح للخطيب وغيرها ، والأدب مثل : الأغاني ، والكامل ، وأدب الكاتب ، والبيان والتبيين ، والأمالي لأبي علي القالي وغير ذلك وكتب التراجم الأدبية .

ومن كتب الأمثال : مجمع الأمثال ، والفاخر ،وغيرهما ، ومن المخطوطات سر الصناعة لابن جنى ، وشرح التسهيل للمرادى (١٢٦٢ نحو) وشرح بانت سعاد للبغدادى رقم ١٦ لغة ش،وشرح شواهد المغنى له بقسم المخطوطات النادرة بدار الكتب بالقاهرة ،وغير ذلك .

ومن الدواوين : امرؤ القيس ،والنابغة الذبيانى ، والفرزدق ،وجرير، وغيرها من دواوين الشعراء المحتج بشعرهم وغيرها ، كما استعنت بكتب التاريخ ، والحضارة فى عصورها المختلفة وبخاصة كتب الجبرتى وابن اياس ..

ثالثا : واستعنت بالكتب الحديثة المؤلفة فى فن النحو ، والصرف ، واللغة ، مثل : أصول النحو ، والنحو المصفى ، والدراسات النحوية فى مصر حتى القرن الرابع الهجرى ، والمدرسة النحوية فى مصر والشام ، فى القرن السابع والثامن الهجرى ، واحياء النحو ، وكتاب اللغة ، مبناها ومعناها ، ومناهج اللغة ، والعربية لفك ،وكتب مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمجلات العلمية المتخصصة فى فروع المعرفة المختلفة

رابعا : قسمت فهرسها الى أقسام ثلاثة قسم خاص بالمراجع المخطوطة وآخر بالرسائل العلمية والأخير بالمصادر والمراجع المطبوعة ، والله هو الموفق ، واليه المصير .

فهــرس المصــادر والمـــراجع

أ ـ المراجع المخطـــوطة

(١) ارتشـاف الضـرب لأبى حيـان رقـم ١٤٠ بدار الكتب بالمنصورة •

(٢) م فى الايمـان رقـم ١٨ م ، ١٣٠ ر بـدار الكتب بالقـاهرة •

(٣) ورقـم ٣٣١ ، ٩٢ مجاميع تيمـور ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ •

(٤) ورقـم ٧٧م تـاريخ •

(٥) ورقـم ١١٤ تفسيـر م للزجـاج •

(٦) حـاشية ابن قـاسم العبـادى فى الصـرف بمكتبة الأزهـر ٩٠٧ خصوصية •

(٧) شرح ابن الحـاجب على كـافيته بـدار الكتب بالقاهـرة رقم ٩٠٤٦ هـ •

(٨) شـرح بـانت سعـاد للبغدادى بالتيموريـة ١/٤٦٩ فى جزئين كبيرين •

(٩) شرح التسهيـل للدمامينى رسالة بكلية اللغة بالقاهـرة ١٠١٨٩ •

(١٠) شرح التسهيـل للمـرادى ١٢٦٢ نحـو بـدار الكتب بالقاهـرة •

(١١) سـر صنـاعة الاعـراب لابن جنى • دار الكتب بالقاهـرة ١٦ لغة ش •

(١٢) السوانـح • بمكتبة الأزهـر ٧٢٤٠ أبـاظة ، ١٠٤ أدب بمعهـــد

(١٣) شواهد المغنى للبغدادى بالتيموريـة ٢ ش نحو فى جزئيـن •

(١٤) فرحـة الأديب • لأبى محمد الأعرابى ٧٨ مجاميع م • دار الكتب •

ب ـ الرسـائل العلميـــة

(١٥) ابن جنى النحوى رسـالة ماجستير بكليـة آداب القاهـرة •

(١٦) أصول النحـو السماعيـــة • دكتوراة بكلية اللغة بالقاهرة •

(١٧) التذييـل والتكميـل لأبى حيـان • دكتوراة بكلية اللغة بالمنصورة •

للدكتور/ سيد تقى . الجزء الثانى

(١٨) الجامع الصغير لابن هشام . ماجستير بكلية تربية المنيا .

(١٩) الدراسات اللغوية والنحوية فى مصر حتى نهاية القرن الرابع الهجرى دكتوراه .

(٢٠) الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه . دكتوراة بآداب القاهرة .

(٢١) عبد القادر البغدادى وأثره فى النحو ماجستير بكلية اللغة بالقاهرة .

(٢٢) الغيث الهامل فى شرح العوامل . ماجستير بكلية اللغة بالقاهرة .

(٢٣) الفراء ومذهبه النحوى . دكتوراه بآداب القاهرة د . أحمد الأنصاوى .

(٢٤) القرائن النحوية واطراح العامل . رسالة بكلية دار العلوم د . تمام حسان .

(٢٥) قواعد المطاوعة لابن ايار . ماجستير بآداب القاهرة رقم ٩١٧ .

(٢٦) المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن الهجرى ماجستير .

(٢٧) المعنى والاعراب ونظرية العامل . دكتوراة بكلية اللغة بالقاهرة .

(٢٨) تحقيق شرح الكافية الشافية دكتوراه بكلية اللغة بالقاهرة .

جـ - المصادر والمراجع المطبوعة

(٢٩) الإبدال لابن السكيت ت د . حسين شرف ط الأميرية ١٣٩٨ هـ .

(٣٠) أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو د . محمد البنا دار الاعتصام ١٤٠٠

(٣١) احياء النحو د . ابراهيم مصطفى ط لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٧ م .

(٣٢) أخبار النحويين لشيخ القراء أبى طاهر ت د . البنا ط دار الاعتصام ١٤٠٠

(٣٣) أدب الكاتب لابن قتيبه ت محى الدين . التجارية ١٩٦٣ م .

(٣٤) الأدب المصرى بعد سقوط بغداد د . خفاجه ط المنيره .

(٣٥) الأدب المصرى فى عهد العثمانيين . كيلانى ط السعادة .

(٣٦) الأزهر فى ألف عام د . عوف ط البحوث ١٤٠٢ هـ .

(٣٧) أساس البلاغة للزمخشري طبع الشعب ١٩٦١ م .

(٣٨) أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ط المحمدية ٣٧٨ هـ .

(٣٩) أسرار التنزيل للنيسابوري ط الحلبي . الثانية ٣٨٧ هـ .

(٤٠) أسرار العربية للثعالبي ط الحلبي ٣٩٢ هـ .

(٤١) الأشباه والنظائر للسيوطي . الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ .

(٤٢) الأشموني بتحقيق محي الدين ط السعادة ١٣٧٥ هـ .

(٤٣) إصلاح المنطق . ط دار المعارف ت أحمد شاكر ١٩٤٩ م .

(٤٤) الأصمعيات ت شاكر ط دار المعارف . الخامسة ١٣٨٣ هـ .

(٤٥) أصول النحو . د . محمد عيد . ط عالم الكتب ١٩٧٨ م .

(٤٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل . د . قباوه ط بيروت ١٤٠١ هـ .

(٤٧) إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ط الاسلامية ت الابياري ١٤٠٠ هـ .

(٤٨) إعراب القرآن للزجاج ط دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢ م .

(٤٩) الاعراب والرواة د . الشلقامي ط دار المعارف ١٩٧٧ م .

(٥٠) الأعلام للزركلي ط دار الفكر . الثانية ١٩٧٨ م .

(٥١) الأغاني للأصبهاني ط لجنة النشر ج ١، ٢، ٤ ١٩٧٠ م .

(٥٢) الاقتراح للسيوطي . ط حيدر أباد .

(٥٣) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ط الهيئة ١٩٨١ م .

(٥٤) الألفاظ والأساليب . لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ط الأميرية ١٩٧٧م .

(٥٥) الألفاظ والأشباه والنظائر لابن عيسى الهمداني ط دار المعارف ١٩٨١م .

(٥٦) الأمالي لأبي علي القالي وذيله ، ط بولاق . ١٣٢٤ هـ .

(٥٧) الأمالي للسهيلي ت د . البنا ط السعادة ١٣٩٠ هـ .

(٥٨) املاء ما من به الرحمن للعكبري ط الحلبي ١٣٢١ هـ .

(٥٩) انباه الرواة بأخبار النحاة للقفطى ت أبو الفضل ط الأميرية .

(٦٠) انجليزى فى مصر . ترجمة فاطمه محجوب ط التحرير ١٩٥٧ م .

(٦١) الانصاف فى حل مسائل الخلاف لابن الأنبارى ت محى الدين ط السعادة ١٣٨٠ هـ

(٦٢) أوضح المسالك ط الأزهرية ١٣٣ هـ .

(٦٣) بحث فى الأفعال الملازمة لصورة المبنى للمجهول بين النحويين واللغويين ت د .
مصطفى أحمد النماس ط الاسلامية ١٤٠٣ هـ .

(٦٤) البحر المحيط لأبى حيان ط بيروت ١٩٧٨ م .

(٦٥) بدائع الزهور لابن اياس ط بولاق .

(٦٦) بغية الوعاه للسيوطى ط الحلبى ت أبو الفضل ١٣٨٤ هـ .

(٦٧) البيان عند الشهاب د . النكلاوى ط الأمانة ١٤٠١ هـ .

(٦٨) البيان والتبيين للجاحظ ت السندوبى ط الرحمانية . الثانية ١٣٥١ هـ .

(٦٩) تاريخ آداب اللغة لجورجى زيدان ج ٣ . الهلال ١٩١٣ م .

(٧٠) تاريخ الأدب العربى ج ٣ للأستاذ محمود مصطفى ط السعادة .

(٧١) تاريخ الشعوب لبروكلمان ج ٣ نقل الخزانة هارون ط الهيئة .

(٧٢) تاريخ الفلسفة الاسلامية لدى بور ت أبى ريدة ١٩٣٨ م .

(٧٣) تحفة الناظرين للشيخ الشرقاوى ط الأزهرية ١٣١١ هـ .

(٧٤) التسهيل لابن مالك ت محمد بركات ط وزارة الثقافية ١٣٨٨ هـ .

(٧٥) التطور اللغوى د . عبد الصبور شاهين ط العالمية . الأولى ١٣٦٥ هـ .

(٧٦) التهذيب للأزهرى ت عبد السلام هارون ط الهيئة .

(٧٧) الجامع الصغير للسيوطى ط بولاق .

(٧٨) الجمهرة لابن دريد ط المثنى بالعراق ١٣٤٥ هـ .

(٧٩) حاشية الاسعاد على بانت سعاد للباجورى ط الحلبى ١٣٤٥ هـ .

(٨٠) حاشية الأطول على العصام ط السلطانية ١٢٨٤ هـ ٠

(٨١) حاشية الأمير على مغنى اللبيب ط الشرقية ١٣٢٨ هـ ٠

(٨٢) حاشية الباجوري على السلم ط العامرة ١٣١٤ هـ ٠

(٨٣) حاشية الجمل فى التفسير ط الأميرية ٠

(٨٤) حاشية الخضرى على ابن عقيل ط الأزهرية ١٣٣٢ هـ ٠

(٨٥) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ط بولاق ١٢٨٦هـ ٠

(٨٦) حاشية الشيخ / أبى خضير ط الحلبى ١٣٠٠ هـ ٠

(٨٧) حاشية يس على التصريح ط الحلبى ٠

(٨٨) الحجة فى علل القراءات السبع للفارسى ت النجدى ط الهيئة ١٤٠٣ هـ ٠

(٨٩) الخزانة للبغدادى ت هارون ط الهيئة العامة ١٩٧٩ م ٠

(٩٠) الخصائص لأبى الفتح بن جنى ت محمد النجار ط دار الكتب ١٣٧١ هـ ٠

(٩١) الخطط التوفيقية لمبارك ج ١٢ بولاق ١٣٠٥ هـ ٠

(٩٢) الخفاجيون فى التاريخ ط المنيرة ت خفاجه ٠

(٩٣) خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر للمحبى ٠ الوهبية ١٢٨٤ هـ ٠

(٩٤) دائرة المعارف للبستانى ط دار الهلال ١٨٩٨ م ٠

(٩٥) دراسات فى النحو للشيخ / شهانه ط الأنوار ١٩٦٢ م ٠ الأولى ٠

(٩٦) درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ت أبو الفضل ط نهضة مصر ١٩٧٥ م ٠

(٩٧) الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ت قطامش ط المعارف ١٩٧١ م ٠

(٩٨) الرد على النحاة ت د ٠ محمد البنا ط دار الاعتصام الأولى ١٣٩٩ هـ ٠

(٩٩) دلائل الاعجاز للجرجانى ت رشيد رضا ١٣٨١ هـ ٠

(١٠٠) ديوان أبو العتاهية ط دار صادر ببيروت ١٤٠٠ هـ ٠

(١٠١) ديوان البحترى ط دار المعارف ت الصيرفى ١٩٧٧ م ٠

(١٠٢) ديوان الحماسة البصرية لابن أبى الفرج البصرى ت د · عادل جمال ١٣٩٨هـ ·

(١٠٣) ديوان الحماسة للتبريزى ط السعادة · الثانية ١٣٣١ هـ ·

(١٠٤) ديوان الكميت ط بغداد ت د · سلوم ١٩٦٩ م ·

(١٠٥) ديوان الفرزدق ط الهيئة العامة ١٩٧٨ م ·

(١٠٦) ديوان المعلقات العشر ت الشنقيطى ط الرحمانية ١٣٣٨ هـ · الثالثة ·

(١٠٧) ديوان النابغة الزبيانى ت أبو الفضل ط المعارف ١٩٧٧ م ·

(١٠٨) ديوان ذى الرمة ت د · عبد القدوس دمشق ١٣٩٤ هـ ·

(١٠٩) ديوان زهير ط النجف الأشرف د · سلوم ١٩٦٩ م ·

(١١٠) ديوان سقط الزند لأبى العلاء المعرى ط الهيئة ١٣١٩ هـ ·

(١١١) ديوان الهزليين ط دار الكتب القسم الأول ١٣٦٤ هـ ·

(١١٢) رحلة أبى بكر العياشى ط الجزائر ١٣١٦ هـ ·

(١١٣) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا للخفاجى ط العثمانية ١٣١١ هـ ·

(١١٤) الزمخشرى ت د · الحوفى ط الهيئة · الثانية ١٩٨٠ م ·

(١١٥) الزهراء جـ شوان محب الخطيب ١٣٤٧ هـ ·

(١١٦) زهر الآداب وثمر الألباب ت د · زكى مبارك ط الرحمانية ١٩٢٥ م ·

(١١٧) ذيل زهر الآداب وثمر الألباب ت د · زكى مبارك ط الرحمانية ١٩٢٥ م ·

(١١٨) سر صناعة الاعراب لابن جنى جـ ١ ت ابراهيم مصطفى ط الحلبى ١٣٧٤هـ ·

(١١٩) سلافة العصر لابن معصوم ط المنيرة ·

(١٢٠) سيبويه امام النحاة لعلى النجدى ط العثمانية · الثانية ١٣٦٩ هـ ·

(١٢١) سيرة ابن هشام ط الأزهرية ت طه عبد الرؤوف ١٩٨١ م ·

(١٢٢) الشافية بشرح الرضى ط بيروت ت محى الدين وآخرين ١٣٩٥ هـ ·

(١٢٣) شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعانى المختلفة لبعد الواحد اللغوى ت الاستاذ محمد عبد الجواد ط دار المعارف بالقاهرة الثانية ·

(١٢٤) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ط القدس بجوار الأزهر ١٣٥١ هـ .

(١٢٥) شذور الذهب ت محى الدين ط السعادة ١٩٥١ م .

(١٢٦) شرح أبيات السيرافي ت د . سلطاني ط دمشق ١٣٩٦ هـ .

(١٢٧) شرح التسهيل لابن مالك ت د . عبد الرحمن السيد ط الانجلو المصرية جـ ١ ١٩٧٤م .

(١٢٨) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط الحلبي .

(١٢٩) شرح الحماسة للمرزوقي ت هارون ط الهيئة ١٣٨٧ هـ .

(١٣٠) شرح المعلقات للزوزاني ط صبيح ١٩٧٨ م .

(١٣١) شرح بانت سعاد لابن هشام ط الحلبي ١٣٤٥ هـ .

(١٣٢) شرح درة الغواص ط استانبول . الجوائب ١٣٠٠ هـ .

(١٣٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ط السعادة ١٣٣٠ هـ .

(١٣٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ط الأولى ١٣٣٢ هـ . الأميرية .

(١٣٥) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ط السعادة ١٣٢٥ هـ .

(١٣٦) الشواهد النحوية ت أحمد البقرى ط المعارف ١٤٠١ هـ .

(١٣٧) الصاحبي لابن فارس ت السيد صقر ط الحلبي ١٩٧٧ م .

(١٣٨) الصبان على الأشموني ط الحلبي ومعه شواهد العيني .

(١٣٩) الصحاح للجوهري ط بيروت ت أحمد عطار ١٣٩٩ هـ .

(١٤٠) صحيح البخاري ط صبيح ١٩٢٢م .

(١٤١) صحيح مسلم ط الشعب ١٣٧٥ هـ .

(١٤٢) ضحى الاسلام . أحمد أمين ط الهيئة ١٩٨٠ م .

(١٤٣) الضمائر النحوية في اللغة العربية ت محمد عبد الله جبر المعارف ١٩٨٠م .

(١٤٤) ضوابط النفي في الأسلوب العربي د . محمد سحلول ط النهضة العربية ١٣٩٩ هـ .

(١٤٥) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ت أبو الفضل . الأولى ١٣٧٣ هـ .

(١٤٦) طراز المجالس للشهاب الخفاجي ط الوهبية ١٢٨٤ هـ .

(١٤٧) عجائب الآثار ١ ، ٢ للجبرتي ط بولاق ١٩٢٧ م .

(١٤٨) العربية ليوهان فك ت عبد التواب . الخانجي ١٤٠٠ هـ .

(١٤٩) عناية القاضي وكفاية الراضي للخفاجي ط بولاق ١٢٨٣ هـ .

(١٥٠) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ط الحلبي .

(١٥١) فصيح ثعلب ت د . محمد خفاجه ط التجارية ١٩٤٩ م .

(١٥٢) فقه اللغه للثعالبي ط الحلبي . الثالثة ت السقا ١٣٩٢ هـ .

(١٥٣) القاموس المحيط للفيروز بادي ط الرابعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ .

(١٥٤) قضية لن بين الزمخشري والنحويين د . أحمد هاشم ط التوفيقية ١٣٩٩ هـ .

(١٥٥) قطر الندى وبل الصدى ت محي الدين التجارية ١٩٥٢ م .

(١٥٦) القياس واللغة للشيخ / محمد الخضر ط السلفية ١٣٥٣ هـ .

(١٥٧) الكافية بشرح الرضي ط بيروت ١٣١٠ هـ .

(١٥٨) الكامل للمبرد ت أبو الفضل ط الهيئة ١٩٧١ م .

(١٥٩) الكتاب . لسيبويه ت هارون ط الثانيه الهيئة العامه ١٩٧٩ م .

(١٦٠) كتاب القراءات السبع لابن مجاهد ت شوقي ضيف الثانية ١٤٠٠ هـ .

(١٦١) الكشاف للزمخشري ط التجارية . الأولى ١٣٥٤ هـ .

(١٦٢) كشف الطرة على شرح الدرة لأبي الثناء آلوسي ط دمشق ١٢٦٨ م .

(١٦٣) كشف الظنون لحاجي خليفه ط الهيئة باستانبول ١٦٥٥ م .

(١٦٤) ابن كيسان النحوي ت د . البنا ط الاعتصام ١٣٩٥ هـ . الأولى .

(١٦٥) لسان العرب لابن منظور ط الهيئة ١٩٧٩ م .

(١٦٦) لطائف أخبار الدول للاسحاقي ط بولاق ١٣٠٦ هـ .

(١٦٧) لطائف الاشارات لفنون القراءات ط المجلس الأعلى ١٣٩٢ هـ .

(١٦٨) اللغة العربية • معناها • مبناها د • تمام حسان ط الهيئة ١٩٧٩م •

(١٦٩) اللغة • لفندريس ت د • القصاص والدواخلى •

(١٧٠) ما ينصرف وما لا ينصرف • للزجاج ت هدى قراعه ط المجلس الأعلى ١٩٧١م •

(١٧١) متن السلم للشيخ الأخضر ط العامرة ١٤١٣ هـ •

(١٧٢) المثل السائر لابن الأثير ت محى الدين ط الحلبى ١٣٥٨ هـ •

(١٧٣) مجالس ثعلب ط المعارف الرابعة ١٤٠٠ هـ •

(١٧٤) مجلات مجمع اللغة لشهور : مايو ونوفمبر ١٩٧٥م ، ومايو ونوفمبر ١٩٧٦م ونوفمبر ١٩٧٧م ، ومايو ١٩٧٨م •

(١٧٥) مجلة الأزهر فبراير ١٩٦١ م (كيف كان الأزهر حصنا للغة العربية) •

(١٧٦) مجمع الأمثال للميدانى ط الحلبى ١٩٧٨ م •

(١٧٧) محاضرات فى النحو والصرف د • أحمد غنيم وعبد اللطيف سرحان ١٩٦٣م •

(١٧٨) المحتسب لابن جنى ط المجلس الأعلى ١٣٨٩ هـ •

(١٧٩) مختار الصحاح ط وزارة المعارف ت حفنى ناصف ١٣٥٥ هـ •

(١٨٠) مختصر ذكر الألقاب لابن الأنبارى ت د • شاذلى دار التراث ١٤٠٠ هـ •

(١٨١) المدارس النحوية د • شوقى ضيف ط المعارف الرابعة ١٩٧٩ م •

(١٨٢) مدرسة الكوفة د • مهدى المخزومى ط السعادة ١٣٣٠هـ •

(١٨٣) المذكر والمؤنث للفراء ت عبد التواب دار التراث ١٩٧٥ م •

(١٨٤) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ت عضيمه ط المجلس الأعلى ١٤٠١ هـ •

(١٨٥) مراتب النحويين لأبى الطيب ت أبو الفضل نهضة مصر ١٩٧٤ م •

(١٨٦) المرتجل لابن الخشاب ت على حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ •

(١٨٧) المزهر للسيوطى ط الحلبى بدون تاريخ •

(١٨٨) المسند لابن حنبل ت شاكر ط المعارف ١٣٩١ هـ •

(١٨٩) المصباح المنير ط الأميرية • الخامسة ١٩٢٢ م •

(١٩٠) معانى القرآن للفراء ت النجار وآخرين ط الهيئة ١٩٨٠ م •

(١٩١) معجم الأدباء لياقوت وزارة المعارف ط دار المأمون ١٩٣٧ م •

(١٩٢) معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ط الأولى ١٣٩٢ هـ • الخانجي •

(١٩٣) مغنى اللبيب فى فن الأعاريب لابن هشام ط الشرقية ١٣٢٨ هـ •

(١٩٤) المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عضيمه ط العهد الجديد ١٣٧٥ هـ •

(١٩٥) المفتاح بشرح التفتازانى ط السعادة ١٣٣٠ هـ •

(١٩٦) مفتاح العلوم للسكاكى ط الحلبى • الأولى ١٣٥٦ هـ •

(١٩٧) المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى ط الميمنية ١٣٢٤ هـ •

(١٩٨) المفصل فى الأدب للأسكندرى وآخرين الأميرية ١٩٣٦ م •

(١٩٩) المفصل فى النحو لابن يعيش ط بيروت بدون تاريخ •

(٢٠٠) المفضليات للضبى ت شاكر ط المعارف السادسة ١٩٧٩م •

(٢٠١) مقامات الحريرى ط الحسينية المصرية ١٣٣٩ هـ •

(٢٠٢) مقامات الهمذانى ط السعادة • الأولى ت الرافعى •

(٢٠٣) المقتضب للمبرد ت عضيمه ط المجلس الأعلى ١٣٩٩ هـ •

(٢٠٤) مقدمة ابن خلدون ط الأزهرية ١٣٤٨ هـ •

(٢٠٥) المقدمة فى النحو لعلى المجاشعى ت شاذلى • العربية الحديثة ١٤٠٠ هـ •

(٢٠٦) الملخص من المبدع على الممتع للدكتور / مصطفى النماس ط الاسلامية ١٤٠٣هـ

(٢٠٧) اللمع لابن جنى ت د • حسين شرف ط الأولى ١٣٩٩ هـ •

(٢٠٨) الممدود والمقصور ت • د • عبد التواب ط الخانجى بمصر ١٩٧٩ م •

(٢٠٩) المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لابن حمزة ت الميمنى • المعارف ١٩٧٧م

(٢١٠) منار السالك الى أوضح المسالك لابن هشام ت محمد عبد العزيز النجار طبع الفجالة الجديدة • بدون تاريخ •

(٢١١) مناهج اللغة د • تمام حسان • ط الدار البيضاء ١٩٨٢ م •

(٢١٢) المنهاج للأسنوى ليوسف المرصفى ط السعادة • مذكرة للقسم العالى •

(٢١٣) الموازنة بين أبى تمام والبحترى ط المعارف • الثانية ١٩٧٢ م •

(٢١٤) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث د • خديجه الحديثى بغداد ١٩٨١م

(٢١٥) النحو الوصفى د • محمد صلاح الدين ط الانجلو المصرية •

(٢١٦) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد عرفه ط السعادة ١٩٣٧م •

(٢١٧) نسيم الرياض بشرح شفاء القاضى عياض ط بيروت دار الكتاب العربى •

(٢١٨) نشأة النحو وأشهر النحاة للأستاذ / محمد الطنطاوى ط السعادة

الطبعة الثانية ١٩٦٩ م •

(٢١٩) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ط التجارية بالقاهرة •

(٢٢٠) نضال الأزهر د • محمد رجب البيومى ط السعادة ١٩٨٢ م •

(٢٢١) النهاية لابن الأثير ط الحلبى • الأولى ١٣٨٣ هـ •

(٢٢٢) نهج البلاغة لعلى بن أبى طالب ت الامام محمد عبده • الرحمانية •

(٢٢٣) النهر الماد • لأبى حيان الأندلسى بهامش البحر المحيط ط السعادة •

(٢٢٤) هز القحوف لأبى شادوف ص ٥١ ط بولاق ١٣٠٨ هـ •

(٢٢٥) همع الهوامع للسيوطى ط السعادة ١٣٢٧ هـ •

(٢٢٦) الوساطة بين المتنبى وخصومه ط صبيح ١٣٦٨ هـ •

فهـــــرس الموضوعـــات

تمت الرسـالة ، والحمـد للـه أولا وأخيـرا ،،،،

صـلاح عبد العزيز علي السيـد

المدرس المساعد بكلية اللغة العربيـة

بالمنصـــورة